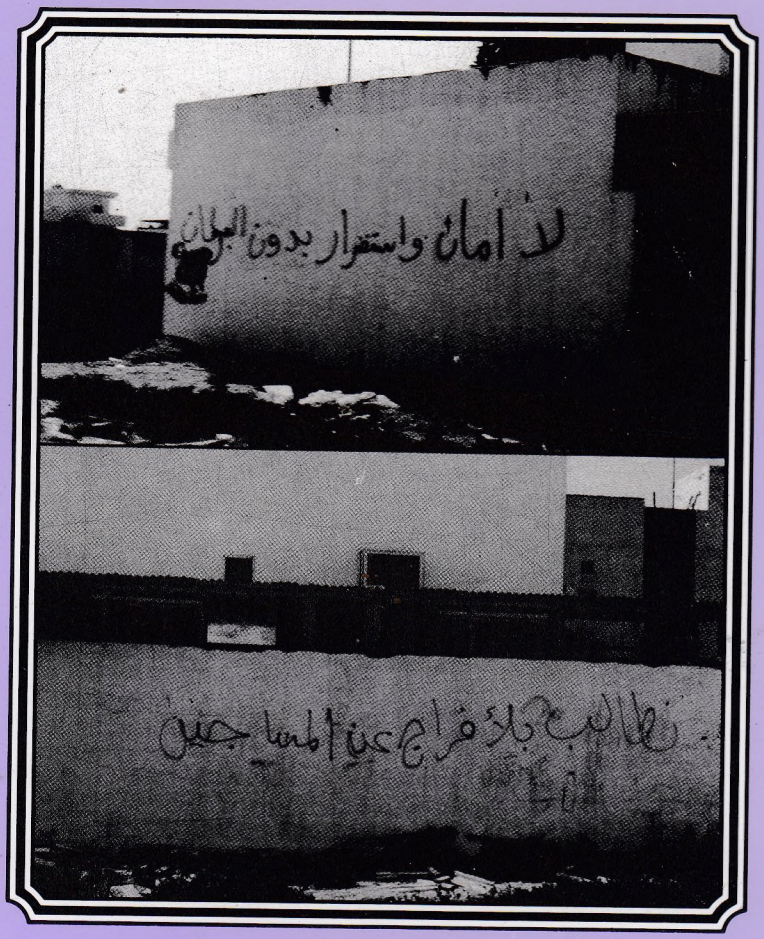
عام التضامن العالمي
وتصاعد النضال الشعبي

يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين

ديسمبر ١٩٩٧ - ديسمبر ١٩٩٨



حركة أحرار البحرين الإسلامية



عام التضامـن العالـمي

وتصاعد النضال الشعبي

عام التضامن العالمي

وتصاعد النضال الشعبي

يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين

ديسمبر ١٩٩٧ - ديسمبر ١٩٩٨



حركة أحرار البحرين الإسلامية

BM Box 6135

London WCIN 3XX

Tel/ Fax (+44) 171 278 9089

المقدمة

عام التضامن العالمي وتصاعد النضال الشعبي

تدخل الانتفاضة الشعبية عامها الخامس، والعالم يحتفل بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الانسان، فيتفاعل الحدث الداخلي بالذكرى الدولية، فيزداد التضامن العالمي مع نضال شعبنا من أجل الديمقراطية، ويزداد شعبنا اصراراً على انتزاع حقوقه، وتتفاعل كل قطاعات الشعب مع هذا المطلب التاريخي، في ذات الوقت الذي تدخل مخططات النظام مرحلة جديدة، أكثر خطورة، سواء من ناحية القمع والانتهاكات الفظة لحقوق المواطنين او ما يتعلق بمسلسل التجنيس الذي أراد النظام الاستقواء به لتغيير التركيبة الديمغرافية، وحشد قوى جديدة قمعية الى جانبه.

في الذكرى الخمسين للاعلان العالمي لحقوق الانسان، عبرت كثرة من منظمات حقوق الانسان عن تضامنها مع نضال شعبنا (منظمة العفو الدولية، الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، المنظمة الدولية للحقوقيين، هيومن رايتس ووتش، المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، منظمة الحرية، هيئة القضاء الدولية، بن انترناشنال، جمعية المحامين البريطانية)، وكانت اجتماعات اللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة والمنعقدة في جنيف في صيف العام، مناسبة لتضامن أكثر من ٣٠ منظمة غير حكومية من مختلف القارات، ومختلف الاتجاهات السياسية والفكرية مع نضال شعبنا من أجل الديمقراطية، حيث وقعت هذه المنظمات على بيان مناشدة جاء فيه: " أن المنظمات

غير الحكومية المشاركة في دورة اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان المنعقدة في جنيف تعبر عن قلقها البالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لحقوق الإنسان في البحرين، وتحث دولة البحرين على وقف هذه الانتهاكات وتحث اللجنة الفرعية على اتخاذ إجراءات إزاء أوضاع حقوق الإنسان في البحرين".

وتم اعتبار ذلك العام عاماً تضامناً مع المجاهد الشيخ عبدالامير الجمري واخوانه، حيث انهالت برقيات الاحتجاج على الحكم، معبرة عن قلقها على تدهور صحة المعتقلين ، كما تزايدت برقيات التأييد لصمود الشعب.

وانتكست الدبلوماسية الخليفية عندما وافقت حكومة العمال البريطانية على منح العلماء الثلاثة الذين ابعدوا عن ديارهم، حق اللجوء السياسي، بعد مماطلة طويلة من حكومة المحافظين السابقة، كما عبرت الحكومة البريطانية عن التزامها الاخلاقي بحقوق الانسان في علاقاتها الدولية، وعبر السيد ديريك فاتشيت، عن تضامنه مع نضال شعبنا في احدى ردوده في البرلمان البريطاني على اسئلة النواب، حيث جاء في الرسالة ما يلي: "إنني قلق أيضا بشأن سجل البحرين حول حقوق الإنسان. وإننا نستعمل اتصالاتنا المنتظمة مع السلطات البحرينية، كما هو الحال مع بقية الدول، للترويج لتطوير حقوق الإنسان والحريات المدنية، والتعبير عن قلقنا إزاء الحالات المحددة التي تقدم إلينا." وأثناء زيارته للبحرين، عبر بوضوح عن اهتمامه بحقوق الانسان وضرورة الالتزام بالمعايير الدولية في هذا الشأن، وخاصة الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وفي الوقت الذي ازداد النضال الشعبي، وتصاعدت المقاومة السلمية التي عبرت عن نفسها من خلال اطلاق بالونات تحمل شعارات الانتفاضة الدستورية، وإطفاء الانوار في المناسبات الهامة (اربعينات الشهداء وذكرى استشهادهم السنوية، الذكرى السنوية للانتفاضة، المناسبات الدينية)، وتنفيذ برنامج زيارة أسر الشهداء والمعتقلين، واحياء ذكرى الشهداء، فقد عبرت لجنة العريضة الشعبية عن موقف شعبنا بوضوح في المذكرات التي رفعتها الى المنظمات الدولية، وخاصة لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة اثناء دورة انعقادها في جنيف خلال شهر اغسطس ، حيث عبرت عن شكرها وتقديرها للجهود التي تبذلها هذه المنظمات للدفاع عن المطالب المشروعة لشعب البحرين التي سجلها في عريضة وقع عليها أكثر من ٢٥ الف مواطن.

وفي الوقت الذي أبدت الحكومة تراجعاً ملحوظاً على الصعيد الخارجي، حيث

أعلن مندوبها في جنيف عن التزام حكومته بالتوقيع على الإتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب ، وتعهدت بدعوة لجنة العمل حول الاعتقال التعسفي لزيارة البحرين، وذلك إثر الحملة الاعلامية والسياسية الواسعة التي قامت بها قوى المعارضة السياسية البحرينية وحقوق الانسان، وتفادياً لأي قرار دولي بشجب ممارساتها القمعية خاصة بعد اغتيالها للشهيد نوح خليل آل نوح، في شهر اغسطس، وأخفت قليلاً الجلاد المرتزق : إيان هندرسون، حيث عينت مكانه الشيخ خالد بن محمد بن سلمان آل خليفة، الا انها استشاطت غضباً بالموقف الشجاع لجمعية المحامين التي اقامت ندوة حول مستجدات الاوضاع في منطقة الخليج بين قمتي طهران والكويت، وتطرقت فيها د. منيرة فخرو والسيد حافظ الشيخ الى الاوضاع الداخلية والمطالبة الشعبية بعودة العمل بالدستور واحياء الحياة البرلمانية، مما دفعها الى حل الهيئة الادارية وتعيين هيئة ادارية جديدة ملفوضة من الغالبية الساحقة من المحامين. وهذا العمل قد برهن للجميع مقدار الاستهتار التي تمارسه حكومة البحرين، والمدى الذي يمكن ان تصل اليه في الحد من الحريات والتدخل في مؤسسات المجتمع المدني، عندما تعبر هذه المؤسسات عن موقف مستقل عن السلطة، وقد أثار هذا العمل استنكار كافة الاتحادات والجمعيات الحقوقية العربية والدولية، التي بعثت ببرقيات تضامن مع جمعية المحامين الشرعية، مطالبين حكومة البحرين بالعودة عن هذا السلوك المشين.

وامام النجاحات الكبيرة التي حققها شعبنا وحركته المناضلة من اجل الديمقراطية، قامت حكومة البحرين بمسرحية أثارت عليها السخرية والاستنكار، حيث لم تكتف بالقمع والتعذيب والمحاكمات الصورية، ومداهمة البيوت، وسرقة محتوياتها، وتدمير المنازل (على غرار ماتقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلي في فلسطين ضد المقاومة الباسلة هناك) وانما قررت تقديم عدد من رموز المعارضة المتواجدين في بريطانيا للمحاكمة الغيابية، وذلك في مسعى واضح من رئيس الوزراء لقطع الطريق على الجهود الخيرة التي يبذلها بعض الاشقاء الخليجين للوصول الى حوار بين الحكم والمعارضة، وأصدر القضاء غير المستقل أحكاماً بالسجن والغرامات الكبيرة ضدهم، مما دفع كافة منظمات حقوق الانسان في العالم الى استنكار هذا الاسلوب السلطوي، والتعبير عن التضامن مع شعبنا ومطالبه العادلة .

وكان من ابرز علامات الاستنكار التي واجهتها الحكومة التقرير السنوي لوزارة

الخارجية الاميركية التي سجل كثرة من الإنتهاكات لحقوق الانسان في البحرين، حيث جاء فيه: "أن عدد المعتقلين في نهاية ديسمبر الماضي يبلغ حوالي ١١٠٠ معتقل". وأضاف التقرير : "إن حكومة البحرين علقت العمل ببعض مواد دستور ١٩٧٣ بما فيها المواد المتعلقة بالمجلس الوطني الذي تم حله و لم يسمح بقيامه مرة أخرى". وأكد التقرير: "لم يكن هناك أي تغيير في ممارسات حكومة البحرين في ما يخص حقوق الإنسان وبقيت هناك مشاكل خطيرة كثيرة. ومن بين هذه المشاكل حرمان المواطنين من الحق في تغيير الحكومة، القتل السياسي والقتل خارج القانون، التعذيب، الاعتقال العشوائي، التوقيف الانفرادي لمدد طويلة، النفي غير الاختياري، تحديد أو الحرمان من الحق في محاكمة علنية عادلة، خصوصا في محكمة أمن الدولة، انتهاك حقوق المواطنين في حياتهم الخاصة، والقيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة والتجمع وتشكيل المنظمات وحقوق العمال".

ووصف التقرير وسائل التعذيب بقوله: "أن المعتقلين يتعرضون للتعذيب عادة على القدمين والوجه والرأس، الحرق بالسجائر، الإجبار على الوقوف لفترات طويلة بدون نوم، والتعريض في بعض الحالات للصعق الكهربائي". وأضاف: "أن الحكومة تواجه صعوبة في تفنيد دعاوى التعذيب والممارسات المهينة والقاسية وغير الإنسانية لأنها تسمح بالحجز الانفرادي والسجن بدون محاكمة... وليس هناك حالات تعرض فيها أحد من المسؤولين للعقاب بسبب انتهاكهم لحقوق الإنسان سواء التي حصلت العام الماضي أو الأعوام التي سلفت". وتطرق التقرير الطويل إلى قمع حرية التعبير وغياب الحريات الصحافية والاعتداء على منازل المواطنين وممتلكاتهم: وقال: "عندما تقوم قوات الأمن بمداهمة المنازل فإنها تصادر الممتلكات الخاصة أو تخربها أو تدمرها". وتطرق التقرير إلى استعمال الإنترنت ومحاول الحكومة منع المواطنين من الاتصال به. وقال التقرير: "أن أي تجمع لخمسة أشخاص أو اكثر ممنوع حسب القانون ما لم يحصل على إجازة رسمية".

وعبر عدد كبير من البرلمانيين البريطانيين عن تضامنهم مع نضال شعبنا في رسالة بعثوها الى أمير البحرين جاء فيها: ""أن البرلمان لاحظ بأسف أن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين استمرت خلال العام ١٩٩٧ برغم شجب وكالات حقوق الإنسان الدولية.

– وإنه ليشعر بالقلق الكثير لأنه منذ ديسمبر ١٩٩٤، واجه الذين يشـــاركون في المظاهرات الشعبية منادين بالإصلاحات الديمقراطية وإعادة دستور ١٩٧٣، قمعا عنيفا وقتلا خارج القضاء واعتقالا تحت طائلة قانون أمن الدولة غـــير الدســتوري لعـــام ١٩٧٤. وهذا القانون يسمح باعتقال من يشتبه في نشاطاتهم بدون تهمة أو محاكمـــة لفترة تصل إلى ثلاث سنوات.

– وإنه ليشعر بالانزعاج الشديد لان المعتقلين يحتجزون بشكل انفرادي ويمنعون من الاتصال بعائلاتهم والمحامين والأطباء، ويواجهون التعذيب والمعاملة السيئة وربما المـوت في الاعتقال.

– ويدعو حكومة البحرين لإلغاء محكمة أمن الدولة التي تعقد فيها المحاكمات ســرا والتي تنتهك إجراءاتها ابسط مبادئ حقوق الإنسان،

– ويطالب البحرين بالعمل وفق محاكمات مكشوفة عادلة وتطبيق حكم القـــانون وفق المعايير الدولية

– ويدعو حكومة البحرين لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان وإطلاق سراح كـــل السجناء السياسيين فورا والسماح لمئات البحرينيين المبعدين قسرا بسبب نشـــاطاتهم السياسية بالعودة بسلام إلى وطنهم".

ومن بين البرلمانيين الموقعين على العريضة المفتوحة كل من: جيريمي كوربـــين، آن كليويد، توم كوكس، لورانس كانليف، جون كامينج وهاري كوهين.

ولعل من أخطر السياسات التي اتبعتها حكومة البحرين، بعد فشل السياسة الطائفية البغيضة، هي جلب المزيد من المرتزقة لقوات القمع، واتباع سياسة التجنيس للاعـــداد الكبيرة من العرب من سوريا واليمن والاردن، الذين يتم التعاقد معهم للعمل في قوات القمع، حيث يتم اختيار هؤلاء المرتزقة على اسس قبلية ومذهبية لتغيير الطابع الديمغرافي لشعب البحرين، في الوقت الذي تحرم السلطة من حق الجنسية عشـــرات الآف مـــن المواطنين "البدون" بحجة ان آبائهم أو أجدادهم، ومنذ أكثر من اربعين او خمسين عاما قد جاؤوا من ايران او غيرها!

وقد استنكرت الجماهير الشعبية في كافة مدن وقرى البحرين هذه السياسة، حيـث ان الحكومة الفاشلة عن تقديم الخدمات للمواطنين ستضيف أعباءا جديدة على البـلاد، سيكون ضحيتها بالدرجة الاساسية المواطنين العاديين الذين سيحرمون من الكثير مـــن الخدمات الاساسية بحجة ضرورة توفيرها للقادمين الجدد!!

عام حافل بالنضالات في الداخل، انخرطت فيه كثرة من القوى الاجتماعية، وحافل بالصراع في المحافل الدولية، تمكنت قوى المعارضة من تسجيل نقاط جديدة لصالح شعبها ومطالبه العادلة، ووضعت شعبنا في مقدمة الشعوب المناضلة من أجل حقها في الحياة الحرة الكريمة، وحقه في المشاركة السياسية، وتقويم الاعوجاج في سلوك الاسرة الحاكمة التي تتوهم بأن رشوة عدد من الأشخاص او احدى المنظمات الدولية، او اقامة المزيد من المؤتمرات الصاخبة واستدعاء المئات من الشخصيات من مختلف بلدان العالم، سيغير الصورة البشعة عنها أمام كل من تعنيهم قضة الحرية وحقوق الانسان وكرامته، في عالم يتوجه حثيثا لاعتبار هذه المطالب قيما انسانية عالمية.

حركة احرار البحرين الاسلامية

يناير ١٩٩٩

ديسمبر ٩٧

٢٨ نوفمبر

بعد جريمة الاعتداء على المسيرة التقليدية التي خرجت في المنامة مساء الثلاثاء الماضي استمرت عمليات الاحتجاج الشعبية بأشكال عديدة. وشوهدت حرائق صغيرة في إطارات السيارات في اليوم التالي (الأربعاء ٢٦ نوفمبر) في منطقتي السنابس والديه وكذلك في منطقة السهلة، وأغلقت المحلات أبوابها خوفا من اعتداءات قوات الشغب الأجنبية. وفي المساء سمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز في تلك المنطقة أيضا. وشوهدت حرائق صغيرة أيضا بمنطقة كرباباد احتجاجا على اعتداء القوات الحكومية على شعائر المواطنين. واستمر التوتر في منطقة السنابس حتى الساعة السابعة مساء. واستمرت المسيرات الدينية مساء الأربعاء في مناطق عديدة بينما كانت قوات الشغب الأجنبية تراقب الوضع وتستعد للاعتداء في أي لحظة. ولوحظ استفزاز هذه القوات بشكل خاص في منطقة بني جمرة التي استمرت مسيرتها برغم تلك الاستفزازات. أما في منطقة "أبو قوة" فقد تزامنت المسيرة مع جريمة الاعتداء على مسيرة المنامة. وقال شهود عيان إن المشاركين رفعوا هتافاتهم الوطنية بحماس كبير. وكذلك كانت مسيرة منطقة النويدرات التي كانت تجري تحت مراقبة سيارة شرطة. وتميزت مسيرة منطقة سترة بقوة الشعارات وحماس المشاركين.

أما في منطقة الدير بجزيرة المحرق فقد كانت المسيرة كبيرة وحماسية ورفعت فيها شعارات تطالب الحكومة بإعادة العمل بالدستور وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. وكذلك كانت مسيرة منطقة الحجر التي شارك فيها عدد كبير من المواطنين المصممين على نيل حقوقهم المسلوبة. وتميزت مسيرة الدراز بمشاركة واسعة وشعارات حماسية كثيرة واحتجاجات على غلق مأتم المنطقة. وفي السهلة كانت مشاركة المواطنين واسعة ورفعت في المسيرة شعارات وطنية تتحدى قمع النظام. وقال شاهد عيان أجنبي أنه اعجب بالتنظيم الدقيق لتلك المسيرات وبروح

المشاركين فيها وأغلبهم من الشباب، واستغرب من قدرة الشعب على الاستمرار ثلاث سنوات متواصلة بدون عناء أو تنازل. وقال أنه ما دام حماس المشاركين بهذا المستوى فإن من المستحيل على الحكومة التنكر للمطالب الشعبية ومحاولات التشويش عليها.

وقد شن جهاز قمع هندرسون حملة اعتقالات واسعة شملت العشرات من المواطنين. فمن قرية الديه اعتقل عشرة أشخاص عرف من بينهم: توفيق سعف، ٢٣، وسعيد الخال، ٢٧، وهما الآن محتجزان بمركز التعذيب بالحورة. واعتقل من المنامة المواطن عباس كلزمان بينما كان يخرج من مأتم حسن محمود. و لم ترد أسماء بقية المعتقلين حتى الآن.

وذكرت الأنباء أن مسيرة كبيرة نسبيا خرجت بمنطقة السنابس يوم أمس الأول شارك فيها الرجال والنساء، وكانت حركتها سريعة واستغرقت وقتا قصيرا مقارنة بالمسيرات الدينية. ورفعت فيها الهتافات متحديه كل أنواع الإرهاب بما فيه العدوان على عزاء المنامة. وبدأ عدوان القوات الحكومية بعد انتهاء المسيرة مباشرة، حيث تعرض المشاركون للضرب المبرح خصوصا الذين كانوا متواجدين بالقرب من مسجد المقبرة وخارجه.

وما يزال المواطنون يتحدثون عن وحشية قوات الشغب في عدوانهم على مسيرة المنامة يوم الثلاثاء الماضي، وكيف أن الجلاد يوسف العربي كان يسير بتكبر واستفزاز ويشتم عقيدة المواطنين وتعالت الهتافات بنبرة أقوى وأكثر حماسا. وجاء رد فعله وحشيا للغاية فأمر جلاوزته بإطلاق الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي على المواطنين. كما أطلقت النار على سيارات المواطنين. وتأكد احتراق سيارة المواطن مصطفى الخور جزئيا بعد أصابتها بنيران قوات الشغب.

ومن جهة أخرى أعلنت الحكومة أن حوالي خمسين ألف عامل أجنبي قد تمت تسوية أوضاعهم القانونية وسمح لهم بالبقاء في البلاد. وشكك المواطنون في إجراءات الحكومة. ورأى البعض أن تلك "التسوية" تعني توطين آلاف المرتزقة الذين استقدمتهم الحكومة لقمع المواطنين سواء في قوات الشغب أم الحرس الوطني أم جهاز الأمن. وتؤكد أنباء تسربت من مكتب رئيس الوزراء أنه مصمم على تغيير التركيبة السكانية للبلاد بتوطين ١٠٠ ألف أجنبي وتجنيسهم وتهيئتهم لكي يصبحوا مواطنين عاديين. وتأتي عملية "تسوية" أوضاع الأجانب لتقنن، من جهة أخرى، بقاء العمال الذين

يستقدمهم أفراد آل خليفة في إطار نظام "التأشيرة الحرة" أو "فري فيزا" وتستهدف السياسة الحكومية الحالية تنفيذ مشروع التغيير الديموغرافي بهدوء، في الوقت الذي يصر فيه رئيس الوزراء على إظهار بعض رجال الدين الرسميين في اللقاءات الرسمية لتغطية تلك السياسة.

١ ديسمبر

أكد أحد مسؤولي جهاز الشرطة الدولية في باريس في اتصال مع المعارضة البحرينية اليوم أن قضية المعارضين البحرينيين الثمانية لا تدخل ضمن اختصاصاته التي لا تتعاطى إلا مع القضايا الجنائية وليس السياسية. أبدى هذا المسؤول امتعاضا كبيرا من زج اسم الانتربول في المزايدات السياسية لحكومة البحرين، وقال أن المسؤولين يدرسون تصرفات حكومة البحرين بعناية وسوف يردون عليها في الوقت المناسب. أكد أن نشاطهم الدولي يستثني بشكل واضح وصريح المحكومين بقضايا ذات طابع سياسي وانهم عندما ينظرون إلى قضية ما فإنهم يدرسونها في ضوء قوانين البلد صاحب الشكوى وفي إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الوقت نفسه. وقال لو أن كل حكومة واجهت مشكلة سياسية وأصدرت أحكاما ظالمة بحق مواطنيها حصلت على دعم الانتربول لكان هذا الجهاز شريكا في الظلم والاستبداد، ولما كان هناك معارضة لأي نظام ديكتاتوري في العالم. وفي الوقت نفسه أعرب عدد كبير من الناشطين السياسيين وفي مجال حقوق الإنسان عن سخطهم إزاء الاستغلال السيء من قبل حكومة البحرين للأجهزة الدولية وزجها في خضم صراعاتها الداخلية وأزماتها السياسية، وقالوا أن حكومة البحرين تريد أن تقضي على أنشطة كل المعارضات في العالم في الوقت الذي يعرف الرأي العام أنها هي التي يجب أن تحاكم بسبب رفضها إقامة نظام ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان.

جاء ذلك في الوقت الذي تكثفت فيه حملة الاعتقالات العشوائية في الأيام القليلة الماضية في إطار حملة شرسة شنها جهاز قمع هندرسون ضد أبناء البحرين. وأشرف عبد السلام الأنصاري، مسؤول التعذيب بسجن الحورة على عمليات التعذيب الوحشية بحق الأطفال والشباب. فقد زج في هذا السجن الواقع على شارع المعارض، قرابة السبعين سجينا اعتقلوا جميعا الأسبوع الماضي من المنامة ولكن أغلبهم من خارجها. واعتقل اغلبهم من الشارع و هم في سياراتهم. و يقال بأن هناك المزيد من الذين اعتقلوا مساء

الثلاثاء الماضي قد أودعوا سجن القلعة. وكانت ظروف اعتقالهم قاسية جدا، فقد اجبروا في مركز النعيم أولا على الوقوف بالرباط البلاستيكي في أيديهم وأعينهم مربوطة لمدة طويلة لدرجة أن بعضهم أغمى عليه وبعضهم الآخر أفرغ ما في بطنه. وبعد ذلك تعرضوا للضرب. وتركوا مربوطين بالقيود حتى الصباح ثم نقلوا إلى مركز الحورة. وتقول التقارير أن وضعهم في مركز الحورة سيئ جدا بسبب الازدحام واختلاطهم بكثير من المحكومين في قضايا المخدرات والسرقة. وعرف من بين المعتقلين: من السنابس: أحمد عبد الله المكابيس، ٣١ ويونس عبد الحسين ملا جعفر، ١٧. ومن جدحفص: عادل جعفر عبد الرضا، ٢٥، حسن جاسم مكي الباربارى، ١٨، وأخوه، امجد، ١٥. ومن البلاد القديم : محمد عبد الجليل السباع، ٢٨ وعادل عبد الشهيد الإسكافي ٢٢ (اعتقل سابقا لمدة عامين). ومن أبو قوه: عصام ميرزا، ٢٤، يحيي احمد عبد الحسين، ٢٤، عباس ميرزا، ٢٣. ومن السهلة الشمالية: علي سلمان احمد ناصر، ٢٨، وأخوه صادق، ٢٠، عبد الأمير حسن مكي، ١٦. ومن أبو صيبع : حسين إبراهيم الشداخ، ١٧، عبد على علي المنصور، ١٧، سلمان درويش احمد، ١٧، احمد علي الصايغ، ١٨، جمال داود الصايغ، ١٨، السيد كامل السيد عدنان، ١٧، علي سلمان، ١٧، عون محمد، ١٨. ومن باربار: عقيل عبد الله مسلم، ١٩، بشير عون ملى الله، ١٨. ومن جنوسان: علي مكي، ١٨. ومن توبلي :حسين عبد الله مفتاح، ٢٥، جاسم عيسى علي، ٢٤، حسن علي الحرج، ١٧. ومن العكر الشرقي: عبد الحسن مجيد سرحان،٢١، علي موسى مكي سرحان، ٢١، جاسم مكي سرحان، ٢٠. ومن بوري: علي سلمان، ومحمد حسين.....(وقد بلغ عدد السجناء من منطقة بوري وهي منطقة صغيرة ٦٦ شخصا). ومن جزيرة النبيه صالح: عباس خميس عمران، ٢٦، جواد عبد الهادي القطان، ١٩، مهدي عيسى، ٢٠، عباس خصيري، ٢١، عبد الحسين مرزوق، ٢١، عبد الجليل الموت، ٢٥. ومن المنامة مجيد الرياش، ٣٢، عباس كلزمان وإبراهيم باناك.

وفي ٢٧ نوفمبر: اعتقل محمود إسماعيل من أهالي المنامة ،١٧ في منتصف الليل وتم تفتيش منزله وتدمير محتوياته ثم ضربه. واعتقل كذلك الشاب حسين علي أوال، ٢٨، من أهالي أبو قوه من محل عمله (بشركة ألومنيوم البحرين: ألبا) بعد أن توجهوا إلى منزله في منتصف الليل ودمروا محتوياته و لم يجدوه هناك. واعتقل من منطقة النعيم: منير مكي عبد الله الشيخ، ١٩، محمود أمير الشيخ، ١٩. وفي الأسبوع الماضي اعتقل محمد

صالح الحساوي، ١٨، وبعد يومين جاء الجلادون به وصوروه أمام الجدران. ومن منطقة الدراز اعتقل قبل أسبوعين السيد طه السيد مجيد السيد محسن، ٢٠٦، عندما كان ذاهبا مع والده لزيارة أخيه السيد على في أحد السجون. وما تزال الاعتقالات العشوائية مستمرة حتى اليوم.

هذا في الوقت الذي استمرت فيه احتجاجات أبناء البحرين في الأيام الثلاثة الماضية. ففي يوم الجمعة (٢٨ نوفمبر) شوهدت حرائق عديدة من إطارات السيارات المشتعلة تسد الشارع الممتد بين دوار عبد الكريم بجدحفص إلى دوار الشيخ عزيز مقابل منطقة جبلة حبشي. وقد أدى هذا إلى حدوث ربكة شديدة في المرور. واستمر الوضع إلى أن تدخل بعض المواطنين ورجل مرور لتنظيم حركة السير بغلق الشارع وإخراج من فيه.

وشوهدت يوم الخميس الماضي شعارات كثيرة بمسجد مؤمن (الذي قررت الحكومة هدمه). فاعتدت قوات قمع هندرسون على المواطنين انتقاما لتلك الشعارات واعتقلت سبعة أشخاص عرف من بينهم: فاضل عباس المشكاب، السيد محمد الحلاي، محمد جواد الصيرفي وعقيل الخنيزي. وحدثت اعتقالات عديدة بمنطقة الدراز يوم الأربعاء الماضي في اثر نشوب احتجاجات عديدة في المنطقة. وفي منطقة المالكية اشتعلت الحرائق الصغيرة عندما اصطدم المتظاهرون مع قوات قمع هندرسون مساء الخميس الماضي وحدثت اعتقالات عديدة تأكد منها اعتقال أربعة من الشباب.

وكتب على حيطان عدد من المناطق من بينها السنابس الرقم (٩٩) وهو عدد الأسابيع التي قضاها الشيخ الجمري واخوته منذ اعتقالهم. وقد دأب المواطنون على كتابة عدد الأسابيع على الجدران أسبوعيا في إطار سياسة المقاومة المدنية التي انتهجوها.

واصدر طلبة وطالبات البحرين يوم السبت الماضي بيانهم رقم ٣١ تحت عنوان: "لا للمحاكمات الظالمة" جاء فيه تأكيدهم على التضامن مع المحكومين وتأكيد استمرار أزمة النظام السياسية داخل البلاد وخارجها. وذكر جوانب من تناقضات الموقف الحكومي إزاء الرموز السياسية بعد فشلها في إخماد جذوة المعارضة المتفاقمة ضدها في البلاد.

٤ ديسمبر

عشية الذكرى الثالثة للانتفاضة الشعبية المباركة يسيطر على الجميع هاجس القلق إزاء مستقبل البلاد بعد أن اتضحت طبيعة العقلية المتخلفة التي تحكم البحرين بالحديد والنار. وفي الوقت الذي تزداد فيه الحكومة إرهابا وشراسة وقمعا وتنكرا للحقوق

السياسية والمدنية لأبناء البحرين يشعر المواطنون بعزة وكرامة وأنفة لأنهم صامدون في رفضهم تلك السياسات وإصرارهم على المطالبة بالحقوق المشروعة التي في مقدمتها إعادة العمل بدستور البلاد وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين وإلغاء قانون أمن الدولة وإبعاد أيان هندرسون، مهندس التعذيب في البلاد. وقد أعلن الشعب عن برنامج فعاليات واسعة النطاق في إطار مشروع المقاومة المدنية السلمية التي وضعت رئيس الوزراء وحكومته في زاوية ضيقة فأصبحوا يتخبطون في سياساتهم الأمنية والإعلامية والقضائية. ويتضمن البرنامج الإضراب عن الطعام وإطفاء الأنوار وزيارة عائلات الشهداء وكتابة الشعارات تكثيف الحضور في أماكن التجمع مثل المساجد وغيرها.

وكما يقال فرب ضارة نافعة. فقد عبرت المنظمات الحقوقية الدولية والناشطون السياسيون الذين التقتهم المعارضة في الأيام الأخيرة عن شجبهم المطلق لمحاكمة الرموز السياسية البحرينية في الخارج، وقالوا انهم سوف يقاومون ذلك التوجه الذي يعني، فيما لو سمح له بالتطبيق، إلى إعطاء الحكومات الديكتاتورية صكا مفتوحا لمحاكمة معارضيها واتهامهم بشتى التهم ثم المطالبة بتسليمهم. وقال ناشطون حقوقيون في باريس ولندن وجنيف وواشنطن انهم اصبحوا أكثر اقتناعا بالطبيعة القمعية للنظام الحاكم في البحرين وديكتاتوريته ورفضه لمنطق القانون والدستور. وكما عبر ناشط حقوقي في جنيف: "أنها مواجهة حضارية بين الديكتاتوريين ودعاة الحرية، ولا يمكننا الوقوف مع المستبدين". ويشعر الشعب أن عليه الإصرار على مطالبه بكل الوسائل السلمية المشروعة وعدم الاستسلام لمنطق الإرهاب والتعذيب والقمع. ويرى أن السماح لهندرسون وفليفل والوزان والمعاودة وعطية الله وغيرهم بالتحكم في الشعب هو إقرار باستمرار النظام البوليسي في البلاد، وهو أمر مستحيل. ويتوقع أن تشهد البلاد تصاعدا في الاحتجاجات المتحضرة في الأسبوعين القادمين، وتطالب المعارضة الحكومة بالتخلي عن سياسة التصفية والقمع والعودة إلى الحوار، خصوصا أن ألاعيبها السياسية أصابت البلاد بالتراجع الاقتصادي والأمني والاقتصادي.

وعلم أن عددا من المواطنين اعتقلوا بصورة عشوائية في أوقات مختلفة أطلق سراحهم بعد أن أجبرت منظمة الصليب الأحمر الحكومة على ذلك. وعرف من بين هؤلاء صالح حسين مرزوق، ٥٥ عاما وجواد عبد الله احمد، ٢٢ عاما (وقد قضى هؤلاء في السجن ثلاثة شهور بدون أي سبب) السيد جلال علوي، حسين عبد

الجليل الغربال، وجميعهم من منطقة الدراز. وعلم أن رؤوس الأموال أصبحت تغادر البلاد بمعدلات تفوق ما كانت عليه في السابق. وخلال العام ١٩٩٦ تم تحويل ٩٦ مليون دينار (حوالي ٣٠٠ مليون دولار) بزيادة عشرة بالمائة عن العام السابق.

من جهة أخرى أعلن بنك K..W.G. وهو وحدة مصرفية خارجية "أوفشور" تصفية أعماله في البحرين بشكل نهائي. وهذا البنك تابع لمجموعة فورتس الهولندية - البلجيكية، وكان قد بدأ أعماله في المنامة في العام الماضي. وبعد عام من العمل اتضح لإدارة البنك، حسب بعض المصادر، أن الوضع الاقتصادي يزداد ترديا بسبب رفض الحكومة تطوير الوضع السياسي. وقد انسحبت عدة وحدات مصرفية في العامين الماضيين وشركات طيران ومؤسسات تجارية مختلفة.

وفي تعليقه على المحاكمات الجائرة التي أصدرتها محكمة أمن الدولة البحرينية مؤخرا بحق عدد من المواطنين البحرينيين المنفيين، كتب الصحافي ياسر الزعاترة عمودا في صحيفة "السبيل" الأردنية التي صدرت هذا الأسبوع جاء فيه ما يلي: "المجموعة التي حكم عليها بتلك الأحكام العالية تملك من الوعي والإدراك السياسي ما يحول بينها وبين التفكير بهذه الطريقة (الانقلاب). ومن هنا تبدأ قصة الخطيئة في الأحكام التي صدرت بحقهم جميعا، ذلك أنها تتعامل مع تهمة لا وجود لها. أما الجزء الثاني من الخطيئة فيتمثل في إعلان القطيعة السياسية الذي تحمله الأحكام المذكورة، واستمرار النظر إلى الحل الأمني كمسار وحيد في التعاطي مع الأزمة الداخلية في البحرين، والتعامي عن أخذ العبرة مما جرى حتى الآن في بلد صغير جدا، الأصل أن يجتمع مواطنوه على مائدة الاخوة والمحبة لا في أروقة المحاكم وزنازين التعذيب، وتقارير مؤسسات حقوق الإنسان الدولية. لا شك في البحرين كما في غيره ظلم وتمييز وفساد، والذين يقاومون هذه الظواهر ليسوا عملاء للخارج كما تصورهم الأجهزة الرسمية، كما انهم ليسوا حالمين إلى درجة المطالبة بإجراء انقلاب جذري في شكل النظام السياسي في البلاد. انهم قوم على درجة واسعة من الوعي، وكل ما يطالبون به هو توسيع دائرة المشاركة السياسية، والأصل أن يبدأ معهم حوار جاد من اجل الوصول إلى لغة مشتركة. ولا أظن أننا في حاجة إلى التذكير بأن الحل الامني قد ثبت عدم جدواه في أمكنة شتى، والبحرين في غنى عن أن تكرر أخطاء غيرها".

وعلى صعيد آخر سوف يعقد عدد من البرلمانيين وأعضاء مجلس اللوردات البريطانيين مؤتمرا صحافيا في ١٦ ديسمبر لمناقشة أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان

في البحرين. وهناك فعاليات أخرى في مناطق أخرى لإحياء ذكرى الانتفاضة الشعبية المباركة على مدى الأسبوعين المقبلين.

٧ ديسمبر

استيقظ أبناء الشعب صباح يوم الجمعة ٥ ديسمبر ليشاهدوا الاستنفار العام في أوساط قوات الأمن الأجنبية التي حاصرت المساجد الرئيسية ومداخل العاصمة والمناطق الأخرى. وقد امتدت القوات، مثلا، من وزارة الصحة إلى الحديقة المائية ومطعم ديري كوين. وكذلك بالقرب من الكنيسة وسط العاصمة، انتشرت قوات الكوماندوز والشاحنات المسلحة. وإعلان الطوارئ بهذا الشكل يؤكد استمرارية الانتفاضة المباركة التي دخلت عامها الرابع في الذكرى السنوية لاعتقال الشيخ علي سلمان وخروج المظاهرات الجماهيرية المطالبة بإطلاق سراحه. ومن جانب آخر، تكثفت الكتابات الجدارية المطالبة بعودة البرلمان وإطلاق سراح المعتقلين ومحاكمة القتلة والجلادين. وشارك طلاب المدارس أبناء الشعب في إحياء ذكرى الانتفاضة بالامتناع عن الأكل نهار يوم السبت ٦ ديسمبر، بينما اهتز سجن الحوض الجاف باحتجاج جماعي للشباب المعتقلين. ففي مساء الخامس من ديسمبر هاجمت مجموعة من المعذبين المسنودين بوحدة من قوات الشغب الأجنبية المعتقلين في عنبر (C) لتنكيل بشباب الانتفاضة الذين يعانون العذاب في سجون الحقد الخليفي. وتشير الأنباء إلى استخدام مسيلات الدموع داخل السجن وإخراج المعتقلين إلى ساحة السجن وتمزيق ثيابهم وممارسة الضرب والتعذيب بصورة جماعية. كما شوهدت الإطارات المحترقة في عدة مناطق إعلانا عن الاحتجاج الشعبي ضد حكومة الظلم والتمييز العنصري. ففي المنطقة القريبة من منطقة القدم القريبة من منزل السفير الأمريكي توقفت حركة المرور في ٥ ديسمبر بعد الساعة السابعة مساء بسبب الإطارات المشتعلة. كما خرج أهالي البلاد القديم الساعة الثانية من صباح ذلك اليوم، بعد أن شنت المخابرات عدوانا مباغتا لاعتقال مزيد من المواطنين الأبرياء. وعرف من بين المعتقلين خمسة أخوة وهم عباس سلمان، ٢١، ميثم سلمان ١٩، زكريا سلمان ١٧، عبد الزهراء سلمان، ١٦، وحسين سلمان، ١٤.

وفي لندن تحدث الوزير البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، السيد ديريك فاتشت، خلال الاجتماع السنوي لجمعية الصداقة البريطانية -البحرينية في ٤ ديسمبر مشيرا إلى

أنه "في الوقت الذي تلتزم بريطانيا بأمن الخليج، إلا أن احترام حقوق الإنسان أمر هام لا يمكن تجاهله". وقال أن على حكومة البحرين "أن تسمح لمنظمات حقوق الإنسان بزيارة البحرين". وردا على هذا التصريح الإنساني ادعى مسؤول حكومي أن "منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر وبعض أعضاء البرلمان الأوروبي زاروا البحرين مؤخرا وأبدوا ارتياحهم". وهذا القول يحتوي على كذب صريح، ذلك لأن منظمة العفو الدولية ممنوعة من دخول البحرين و لم يسمح لها بزيارة البلاد رغم تكرار طلبها منذ أكثر من خمس سنوات. كما أن الصليب الأحمر لا يعنى بحقوق الإنسان، وإنما بالتعامل الإنساني للأسرى والمعتقلين. والصليب الأحمر زار البحرين مرتين وشاهد المآسي ووثق حالات التعذيب وأساليب التحقيق التي يتعرض لها أهل البحرين على أيدي المعذبين الذين لا يشعرون بولاء أو انتماء للبحرين. أما البرلمان الأوروبي، فإن الحكومة لم تتوقف عن شتمه منذ صدور قرار الإدانة في ١٨ سبتمبر. وقد اعتاد شعب البحرين والمراقبون الدوليون على أكاذيب النظام وأساليبه الخالية من الصدق. فالمسؤول الرسمي (سيد عبد العظيم البابلي) هو نفسه الذي قال أن وزارة الخارجية الألمانية اعتذرت لحكومة آل خليفة في يوليو الماضي بعد طرد مراسلة وكالة الأنباء الألمانية، على الرغم من أن وكالة الأنباء الألمانية نفسها كانت قد أكدت أن الخارجية الألمانية قدمت احتجاجا على الممارسات القمعية لحكومة البحرين. والمسؤولون الرسميون الآخرون هم الذين يعلنون أن البحرين تهتم "بتنمية الموارد البشرية"، بينما يعلم الجميع أن الحكومة لم تهتم إلا بتشييد السجون والمعتقلات واستيراد أدوات القمع والمرتزقة لخنق الموارد البشرية. هذا ما حدث مؤخرا عندما افتتح النظام مركزا للقمع في البديع باسم "إدارة أمن المنطقة الشمالية الغربية"، بالإضافة لبناء ثلاثة سجون وافتتاحها مؤخرا لتغييب "الموارد البشرية" وتعذيبها على أيدي الجلادين والمرتزقة الأجانب.

هذا ونشرت مجلة "الإيكونومست" الصادرة بتاريخ ٦ ديسمبر تقريرا من العاصمة المنامة، نشرته أيضا "القدس العربي" (٦ ديسمبر ١٩٩٧)، جاء فيه انه "عندما أمر رئيس الوزراء الشيخ خليفة آل خليفة بمحاكمة ثمانية قياديين شيعة في الخارج فإنه ربما قد فوت فرصة نادرة لإنهاء المشاكل السياسية المستمرة للسنة الرابعة". وكانت محكمة أمن الدولة حكمت في نهاية الشهر الماضي بصورة غيابية على ثمانية أشخاص، منهم خمسة يقيمون في لندن، بالسجن لمدد تتراوح بين ٥ و ١٥ عاما. واتهم الثمانية بأنهم تجسسوا لصالح دولة أجنبية (إيران)، وأنهم كانوا ينوون قلب نظام آل خليفة. وقالت

المجلة أنه "يصعب الرد على هذه الاتهامات لان الثمانية حرموا من حق الدفاع عن أنفسهم". وقال التقرير إن " الشيخ خليفة هو الحاكم الفعلي في البحرين، بالرغم من أن أخاه الشيخ عيسى آل خليفة يحكم منذ ١٩٦١. ويبدو أنه قرر التقليل من شأن ولي العهد الشيخ حمد آل خليفة"، مشيرة إلى أن الشيخ حمد "يأمل بأن يستلم الحكم والمشاكل قد انتهت في هذه الدولة الصغيرة" حسب تعبيرها. وكشفت المجلة أن "الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، قد شجع الشيخ حمد للسعي من أجل حل المشكلة السياسية من خلال التفاهم". وأضافت أن الشيخ حمد، استمع لنصيحة الشيخ زايد للتفاهم مع المعارضة في مقابل "تقديم مساعدات مالية لتحسين وضع القرى الفقيرة" في البحرين.

من جانب آخر، شملت الاعتقالات في الأيام الماضية أعدادا أخرى من المواطنين. فقد تم اعتقال الأستاذ إبراهيم كاظم، ٣٩ (ستره واديان) في الساعة الخامسة والنصف صباحا، بعد أن اقتحم المرتزقة منزله في ٢ ديسمبر. وقد تعرض للتعذيب في مركز العدلية، وهو محتجز حاليا في مركز النبيه صالح. كما اعتقل من المنطقة نفسها علي رضا خميس، ٣٣، من مقر عمله في مركز سترة الصحي الساعة ١٢ ظهرا. وتعرض منزل السيد عباس السيد حسن الستري ومنزل ابنه السيد إبراهيم إلى عدوان القوات الأجنبية وتم تكسير المحتويات بصورة همجية حاقدة. ومن البلاد القديم اعتقل الشاب علي مهدي إبراهيم الخال، ٢٢، من محل عمله بشركة المسقطي في منتصف الليل. واعتقل من منطقة طشان، إبراهيم عبد الرضا، ٢٥، بينما اعتقل من الدراز إبراهيم علي إبراهيم، ٢٠، والسيد طه السيد مجيد، ٢٤، وعبد الإله مهدي احمد، ٢٢.

هذا وسيعقد في البرلمان البريطاني مؤتمر صحافي بتاريخ ١٦ ديسمبر، الساعة الثانية عشرة والنصف بعد الظهر، تحت عنوان "الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين في ضوء السياسة الخارجية البريطانية الجديدة". وسيتحدث في المؤتمر أربعة من أعضاء البرلمان البريطاني وسيكون في قاعة The Room, Moses Lords, of House Westminster

١٠ ديسمبر

"البحرينيون الذين قابلتهم كانوا مجمعين بصورة تكاد تكون شاملة على رغبتهم في إقامة دولة مستقلة، ذات سيادة كاملة. والأغلبية منهم أضافوا أن هذه الدولة يجب أن

تكون عربية". بهذه الجملة لخص موفد الأمم المتحدة الذي زار البحرين واستطلع آراء الشرائح الاجتماعية في مطلع العام ١٩٧٠. وعلى هذا الأساس وافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على قبول عضوية البحرين كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة. والسيادة حسب مفهوم الأمم المتحدة، تعني الإجماع العام النابع من إرادة الأمة، وان هذه الأمة لها حقوق حددها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقعت عليه البحرين بصورة تلقائية عندما قبلت عضويتها في الأمم المتحدة. وتنص ديباجة الإعلان العالمي على تعهد الدول الأعضاء "بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها".

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يحتوي على ثلاثين مادة حددت حقوق المواطنين في الحياة الحرة الكريمة وحقوقهم في المشاركة في إدارة الشؤون العامة. وحرم الإعلان العالمي تعذيب المواطن أو إهانته أو حرمانه من حق التعبير عن الرأي أو حرمانه من ممارسة شعائره الدينية أو التمييز ضده على أساس عرقي أو ديني أو على أي أساس آخر غير "الكفاءة". كما حدد الإعلان العالمي مفهوم السلطة والسيادة عندما أشار في المادة الحادية والعشرين بالقول "أن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع". واعتبرت الأمم المتحدة أن تدريس الإعلان العالمي ونشره بين المواطنين أمر هام يحفظ الحقوق ويضمن قيام دولة مستقلة ذات سيادة كاملة.

الأمم المتحدة تقول أن السيادة المستمدة من إرادة الشعب هي الأساس للشرعية السياسية. وهذا ما نص عليه دستور دولة البحرين في المادة الأولى عندما أشار إلى أن "نظام الحكم في البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور". وتواصل المادة القول بأن "للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق الأساسية، بدءا بحق الانتخاب". هذا ما نص عليه دستور دولة البحرين اعتمادا على قرار الأمم المتحدة الصادر في مايو ١٩٧٠ الذي أعلن استقلال البحرين وسيادتها الكاملة بعد استطلاع آراء الشرائح الاجتماعية المختلفة.

مراجعة متأنية للأحداث التي تلت إعلان الاستقلال يوضح حجم المشكلة السياسية القائمة. لقد سارعت العائلة الحاكمة لإلغاء إرادة الشعب عندما حلت البرلمان وعطلت مواد الدستور التي تنص على "حق الانتخاب" والتي حددت مصدر الشرعية السياسية للحكم القائم. ومنذ إلغاء السيادة المنطلقة من إرادة الأمة، والقبيلة الحاكمة تتهرب من

مسؤولياتها والتزاماتها أمام المجتمع الدولي وأمام المجتمع البحريني. تحاول العائلة الحاكمة فرض منطق القوة كأساس للحكم، بدلا من منطق السيادة الكاملة القائم على إرادة الشعب من خلال "حق الانتخاب". هذا هو معنى الحكم الدستوري، في مقابل الحكم التعسفي القائم على رغبات الفرد والفئة الخاصة المتمصلحة بصورة أنانية وغير وطنية. ويحاول بعض المتطفلين اتهام شعب البحرين وقياداته الوطنية بالإرهاب في محاولة لتبرير التحاقه بالفساد السياسي القائم على التزلف للظالم. يحاول هؤلاء المتطفلون على الشعب تبرير الاستبداد للحصول على المزيد من المصالح المادية الشخصية، حتى لو كان ذلك على حساب المعذبين من أبناء شعبهم الذين يرزحون في سجون الغدر والظلم.

الفئة الحاكمة في بلادنا تمارس التمييز العنصري والطائفي والقبلي، وتفرق بين المواطنين على أساس غير إنساني. وقد استوردت عشرات الآلاف من المرتزقة الأجانب ومنحتهم الجنسية البحرينية وسلحتهم وجهزتهم للاعتداء على أهل البحرين. أنها تفرق بين المواطنين ليس حبا في طائفة أو كرها لطائفة، ولا حبا في قبيلة أو كرها لقبيلة ، وإنما تمارس أي سياسة تمكنها من تدمير السيادة القائمة على إرادة الأمة. فحتى أولئك الذين استوردتهم مؤخرا، فانهم معرضون للاضطهاد فيما لو طالبوا بحقوق دستورية في المستقبل. وحتى الذين يتزلفون للظالم من خلال شتم الشعب ومناصرة الدكتاتورية فانهم عرضة للأحكام التعسفية الخاضعة لرغبة شخصية لا تلتزم بدستور أو حدود أو منطق إنساني.

لهذا وغيره، فإن شعبنا يعلن استنكاره للحكم التعسفي الاستبدادي ويعلن حزنه في يوم الشهداء، اليوم الذي قرر فيه الحكم الجائر إطلاق النار على الأباة الذين لم يخرجوا طلبا للحكم وإنما خرجوا طالبين الإصلاح والعدل. شعب البحرين يعلن مطالبه من خلال برنامج المقاومة المدنية الذي وضح للعالم تحضر الشعب وتخلف الظالمين وأعوانهم. وقد قرر الشعب أن تكون فعالياته كما يلي: يوم الجمعة ١٢ ديسمبر: إطلاق البالونات الحاملة للشعارات الدستورية. يوم الأربعاء ١٧ ديسمبر، ليلة الخميس ١٨ ديسمبر: (عيد الشهداء) إطفاء الأنوار بعد الساعة السابعة والنصف مساء. يوم الخميس ١٨ ديسمبر: تقديم الورود لعوائل الشهداء.

١١ ديسمبر

في يوم أمس ألقى السيد "مارك لايتمر" مدير قسم الحملات بمنظمة العفو الدولية كلمة طالب فيها حكومة البحرين بإطلاق سراح الشيخ الجمري الذي أشار إليه بأنه من

"سجناء الضمير" ومن المعروف أن الشيخ الجمري يقبع في السجن منذ ما يقارب العامين وذلك بعد أن أحلفت وزارة الداخلية عهدا كانت قد قطعته على نفسها بإنهاء الاضطرابات وفسح المجال للحوار السياسي. وقد وزعت المنظمة كراسا يحتوي على معلومات موجزة وصورا تتعلق بالانتفاضة في البحرين داعية المهتمين بحقوق الإنسان إلى التضامن لإطلاق سراح الشيخ الجمري، وعرض بيان المنظمة تعريفا بالمطالب المعتدلة التي يرفعها شعب البحرين وحجم المعاناة داخل السجون وخارجها بسبب قمع الحريات المدنية وحرمان الشعب من حقوقه الأساسية. وقد حضر الحفل محافظ منطقة "Brent" السيد "مارك كمنجتر".

ومن ناحية أخرى نشرت صحافة النظام صورا لثلاثة أشخاص كانت أجهزة الآمن قد اعتقلتهم وأطلقت سراحهم قبل عامين. اتهمت الصحافة هؤلاء الأشخاص بأنهم هم الذين وضعوا قنبلة صوتية في مجمع يتيم التجاري في نهاية عام ١٩٩٥. والجدير بالذكر أن هؤلاء الأشخاص كانوا قد اخبروا بأنهم ليسوا متهمين بأي شئ وان اعتقالهم كان ضمن حملة عشوائية شملت عددا من الأشخاص الذين يتشابهون في الأسماء. وهذه ليست المرة الأولى التي تستخدم فيها الحكومة الصحافة بطريقة مخزية. وهناك قضية في المحكمة رفعها الرمز الوطني المحامي أحمد الشملان ضد كل من "أخبار الخليج" و"الأيام" عندما كتبت هذه الصحف أن الأستاذ الشملان اعتقل لسبب اشتراكه في أعمال التخريب"، وتشير الأوساط السياسية إلى أن استخدام الصحافة كوسيلة لشن حرب نفسية ضد أبناء الشعب يعتبر من اكبر التجاوزات القانونية التي تمارسها أجهزة الحكومة التعسفية.

ومن جهة أخرى أفرجت السلطة عن قرابة خمسين شخصا اعتقلوا بعد اعتداء القوات الأجنبية على المأتم في المنامة الشهر الماضي ولا زال هناك أكثر من خمسة عشر شخصا آخر يرزحون تحت التعذيب في مركز الحورة، ويحتمل أنهم نقلوا إلى مركز التعذيب التابع للمخابرات في القلعة بالمنامة.

وفي الأيام القليلة الماضية انتشرت الكتابات الجدارية بصورة ملحوظة بمناسبة الذكرى الثالثة للانتفاضة. كما شوهدت الشعارات الوطنية وصورة القادة المعتقلين مرفوعة من خلال بالونات أطلقها أبناء الانتفاضة.

وعلم أن جامعة البحرين التي يسيطر عليها العسكر قد عينت لجنة متخصصة لتحريف تاريخ البحرين في محاولة يائسة لدثر التراث الحضاري وتزوير الوقائع. ويذكر أن الرئيس العسكري للجامعة قد فرض على الطلاب قراءة كتاب "رجل وقيام دولة" الذي يتحدث

عن دولة البحرين وكأنها نتاج لشخص رئيس الوزراء، تماما كما أن شركة "اليونيتاك" نتاج شخصي لرئيس الوزراء نفسه. ويبدو أن القائمين على مشروع تحريف التاريخ لا يفقهون منطق التاريخ، ولا يعلمون أن تاريخ الأمم والشعوب تكتبه التضحيات والمعاناة والنضالات وليس الأقلام المأجورة.

ويذكر أن جامعة البحرين عليها شكوى مقدمة " لليونسكو" للتحقيق في موضوع عسكرة التعليم والفصل غير الدستوري للأساتذة والطلاب وعمليات التطهير العرقي التي يمارسها الكادر غير الأكاديمي المتسلط على الجامعة.

وفي الدانمارك، تنظم المعارضة البحرينية احتفالا بمناسبة الذكرى الثالثة للانتفاضة المباركة وعيد الشهداء في يوم السبت ١٣ ديسمبر، الساعة الرابعة مساء في إحدى القاعات الهامة في العاصمة كوبنهاجن. وسيشهد الحفل عرضا لصورة الانتفاضة ولوحات وكتب وأدبيات للمعارضة، هذا وسيشارك التلفزيون الدانمركي (STOP TV) بعرض فيلم وثائقي عن الانتفاضة الشعبية في يوم ٢٢ ديسمبر، الساعة الحادية عشرة مساء. وسيعاود البث في أيام ٢٦، ٢٥ و٢٤ ديسمبر بنفس التوقيت. ويعتبر هذا التضامن الدانمركي من النجاحات التي حققها شعب البحرين المتحضر في مقاومته للحكم الاستبدادي الذي يرفض العمل بدستور البلاد. وعودة البرلمان المنتخب. وسوف يعقد أربعة من أعضاء البرلمان البريطاني مؤتمرا صحافيا في مجلس اللوردات ظهر يوم الثلاثاء ١٦ ديسمبر، وسيتطرق المؤتمر الصحافي لموضوع غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان في البحرين كما سيتطرق المؤتمر للسياسة الجديدة لوزارة الخارجية البريطانية التي أعلنتها عن عزم المملكة المتحدة مساعدة الشعوب لتحقيق مطالبها الديمقراطية.

ويذكر أن الحكومة البريطانية الجديدة تحتوي على" وزارة التنمية الدولية" وهذه الوزارة تم استحداثها للتعاون مع وزارة الخارجية في دعم برامج التنمية في بلدان العالم، شريطة احترام تلك الدول لمبادئ حقوق الإنسان. وكان السكرتير الخاص لوزير التنمية الدولية قد زار البحرين قبل شهرين، وادعت الصحافة أنه أيد السياسات الدكتاتورية للحكومة إلا أن السكرتير الخاص أجاب على أسئلة أعضاء البرلمان قائلا انه لم يصدر أي تصريح يساند نهج حكومة البحرين، بل على العكس فإنه طلب من أعضاء ما يسمى بمجلس الشورى زيارة البرلمان البريطاني والإطلاع على كيفية تشريع القوانين ومحاسبة الحكومة من خلال أعضاء ينتخبهم الشعب.

١٥ ديسمبر

قام المواطنون بمناطق السنابس والديه والبلاد القديم وتوبلي والزنج والـدراز وبـني جمرة وغيرها في يوم الجمعة الماضي بإطلاق البالونات التي كتب عليها شعارات كثيرة وصور القادة الشعبيين. ومن تلك الشعارات: نريد الحرية، البرلمان هو الحل، لا لمحاكم أمن الدولة، وغيرها. وكانت مشاركة الناس واضحة، كما أن الجميع شاهدوا تلك الشعارات وهي تحلق في سماء البلاد. وفي الوقت نفسه تكثفت كتابة الشعارات على الحيطان في اغلب المناطق مثل كرزكان. وشوهدت قوات الشغب وهي ترابط بالقرب من منطقة الكنيسة لإرهاب المواطنين ومنعهم من زيارة مقبرة الحورة التي دفن فيها عدد من الشهداء. وأغلقت بوابة مسجد مؤمن الشمالية وبعد احتجاج المصلين فتحت البوابة الجنوبية.

وقد أمر جهاز قمع هندرسون من الحاج حسين جار الله، قيم جامع الإمام الصادق الكائن بالدراز، بعدم السماح للتجمهر بعد صلاة الجمعة وإلا فسوف يغلق المسجد.

وفي محاولة يائسة للتشويش على الوضع السياسي المتردي أصدر محمد جاسم الغتم، رئيس جامعة البحرين ، قرارا بإلغاء جميع الامتحانات إلى ما بعد يوم عيد الشهداء غدا، وأعطي الطلاب إجازة رسمية لمدة أربعة أيام، وذلك لمنع حدوث مظاهرات احتجاجية بالمناسبة في الجامعة. وقام بنصب برج مراقبة في مواقف طلبة السيارات بالصخير منذ العام الماضي

ومن جهة أخرى عبر الكثير من المواطنين عن مشاعر الاستنكار لعدم مشاركة الأمير في قمة المؤتمر الإسلامي في طهران. وفهم الحاضرون من تلك المقاطعة شعور النظام بضعف وضعه الداخلي أمام الذين حضروا القمة، خصوصا مع استمرار التوتر الداخلي والشجب الدولي على أوسع نطاق. وحسب رأي بعض الصحافيين فقد كان الوفد البحريني معزولا وقليل الاختلاط بالوفود الأخرى بسبب ما يجري في البلاد. وشعر ذلك الوفد بالامتعاض من مطالبة القمة حكومات الدول الإسلامية باحترام الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية لشعوبها، الأمر الذي ترفضه العائلة الحاكمة في البلاد. وتشعر الحكومة بقلق كبير إزاء المطالبات الدولية بتحسين ملفها الأسود في مجال حقوق الإنسان، خصوصا أنها ستشغل مقعد البحرين بمجلس الأمن الدولي في بداية العام المقبل الذي يحتفل فيه العالم بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان. وقد نشرت الصحف البحرينية في اليومين الماضيين أن الحكومة تقدمت بستة اقتراحات حول آلية التعاون بين الحكومات المختلفة ومنظمات حقوق الإنسان، وذلك لمواجهة الدعوات الكثيرة لها للسماح بزيارة تلك المنظمات لمراكز التعذيب في البلاد.

وعرف من بين المعتقلين في الأيام الأخيرة كل من: محمد السباع، عيسى عادل السنكيس، ومن المنامة: خالد رجب، شاكر حسن ميلاد، ومن السنابس: محمد المقابي، ومن مدينة حمد: حسن النصف وعبد الهادي الغربال، وهم محتجزون الآن بسجن الحورة. كما اعتقل المواطن حسن أوال وهو يتعرض للتعذيب الشديد بسجن القضيبية. وعرف من معتقل الدراز صادق صالح، وعبد الله إبراهيم ومجيد عبد علي موسى، وقد أخلي سبيل الاثنين الأخيرين.

واستمرت عملية احتجاز الرهائن على أيدي قوات جهاز قمع هندرسون. فقد ذهب الجلادون إلى منزل حسين السيد محسن بمنطقة الدراز لاعتقاله، وحيث لم يكن موجودا فقد قرروا اعتقال أخيه، صادق، ولكن والدهما قال: خذوني مكانه، فتدخلت زوجة صادق لمنع اعتقاله ولكن الجلادين اعتقلوها مع زوجها وابنهما، وأبقوا العائلة حتى قام الشاب المطلوب بتسليم نفسه إليهم لإنقاذ العائلة وشرفها من براثن الوحوش. ثم ذهب الجلادون إلى منزل الشاب حسين ميرزا، واعتقلوا أباه رهينة لأنه لم يكن موجودا بالمنزل آنذاك، و لم يطلقوا سراح الوالد إلا بعد أن سلم الشاب نفسه.

ومن جهة أخرى أعلنت منظمة العفو الدولية عن حملة للدفاع عن المدافعين عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمناسبة بدء العام الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وركزت في حملتها على الاعتقال التعسفي للشيخ عبد الأمير الجمري، عضو المجلس الوطني الذي حله الأمير في العام ١٩٧٥، والمعتقل منذ عامين. وجاء في بيان المنظمة حوله ما يلي:

الشيخ عبد الأمير منصور الجمري: اعتقل بسبب دعوته للإصلاح

الشيخ عبد الأمير منصور الجمري، عالم دين، وشخصية معروفة، وكاتب ومؤلف من البحرين. انتخب عضوا في المجلس الوطني الذي حله الأمير (الحاكم) في ١٩٧٥، ومنذ ذلك العام لم يتوقف عن دعوته لعودة المجلس الوطني. إن حق المشاركة في الإدارة العامة ضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادتين ١٩ و٢١. وكان مئات البحرينيين، بضمنهم الشيخ الجمري وثمانية علماء دين شيعة معروفين، قد تم اعتقالهم

في يناير ١٩٩٦، وأكثر هؤلاء تم حجزهم في توقيف انفرادي وعرضوا لمخاطر التعذيب. وكانت مظاهرات يناير ١٩٩٦، قد جاءت ردا على قيام قوات الأمن بإغلاق عدد من المساجد التي يخطب فيها علماء الدين الشيعة وينادون من خلالها إلى عودة المجلس الوطني.

والاحتجاجات كانت ضمن سلسلة من المظاهرات التي عمت البحرين. والشيخ الجمري واحد من أربع عشرة شخصية يمثلون اتجاهات مختلفة نظموا وقدموا عريضة للأمير ١٩٩٤، وقع عليها ٢٥ ألف مواطن، يطالبون بعودة المجلس الوطني. ولكن الحكومة ردت بحملة عنيفة ضد المعارضة. وفي الأشهر التي تلت ذلك تصاعدت الاحتجاجات التي تخلل بعضها عنف. واعتقل عدة آلاف من النساء والرجال والأطفال بدون تهمة أو محاكمة. واستخدم التعذيب ضد المحتجزين بشكل واسع. وهناك اليوم أكثر من ألف شخص يخضعون للاحتجاز بسبب مشاركتهم في احتجاجات ضد الحكومة، وأكثر هؤلاء احتجزوا بدون تهمة أو محاكمة.

في أبريل ١٩٩٥، حاصرت قوات الأمن المنطقة التي يقطنها الشيخ الجمري، وأجبرت جيرانه على الخروج من منازلهم، واحتجزته مع ثمانية عشر شخصا من عائلته. وقامت قوات الأمن بإطلاق النار وقتلت اثنين من العزل. وعندما حاول أهالي المقتولين تشييع الجنازتين، حرمتهم السلطات من ذلك. وتم احتجاز الشيخ الجمري وعزله عن العالم الخارجي حتى سبتمبر ١٩٩٥. كما تم اعتقال ابنته، عفاف الجمري، وتم إيذاؤها خلافا للمادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يحرم إهانة وسوء معاملة وتعذيب أي إنسان. إن الشيخ الجمري، والمعارضين المحتجزين الآخرين، سجناء ضمير والاستمرار في احتجازهم يعتبر مخالفة واضحة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لقد وضع سجين الضمير، الشيخ عبد الجمري، في السجن بسبب مطالبته بالإصلاح السياسي، وقد حرم من حقوقه التي اعترف بها العالم وطالب بعدم اختراقها.

اشترك في الحملة لإطلاق سراحه بصورة فورية وبدون أي شرط، واكتب إلى:

صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، الديوان الأميري، قصر الرفاع، ص. ب. ٥٥٥، الرفاع ـــ البحرين

سعادة وزير الداخلية الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، وزارة الداخلية، ص. ب. ١٣، المنامة ـــ البحرين

١٨ ديسمبر

عم الظلام الليلة الماضية أغلب مناطق البحرين بعد أن قرر الشعب إطفاء الأنوار بمناسبة ذكرى عيد الشهداء، وهو اليوم الذي أطلقت القوات المرتزقة فيه قبل عامين النار على المواطنين وقتلت اثنين منهم. فما أن بلغت الساعة السابعة والنصف من مساء أمس حتى بادر المواطنون إلى إطفاء جميع الأنوار في منازلهم في تأكيد للمقاومة المدنية التي ميزت الانتفاضة السلمية لشعب البحرين. وأغلقت المحلات أبوابها قبل ذلك الموعد. وفي مناطق مثل المصلى والديه التي تعج مطاعمها ومحلاتها التجارية بالحركة حتى الحادية عشرة ليلا كان المشهد يوحي بتجاوب مطلق مع دعوة المعارضة لهذه الخطوة الموفقة. واستمر إطفاء الأنوار أكثر من ساعتين في اغلب المناطق.

هذا وقد شنت القوات الحكومية حرب نجوم في سماء البلاد في اليومين الأخيرين. فقد وجد هندرسون نفسه مضطرا لإصدار أوامر بإطلاق النار على البالونات التي حلقت في سماء البلاد حاملة الشعارات الوطنية وصور الشيخ الجمري والشهيد الشيخ علي النتشاس، وكشفت مدى التلاحم الشعبي مع القائد الوطني. وكان المواطنون يسخرون من هذا الإجراء القمعي ويستمدون منه قناعة بنجاح حركتهم وانتفاضتهم.

وعلم من جانب آخر، أن المواطن علي صنقور نقل مؤخرا إلى المستشفى بعد تعرضه لتعذيب شديد في اثر انتفاضة عارمة داخل مركز التعذيب بسجن الحوض الجاف. ففي مساء الجمعة السادس من ديسمبر قام المعذب محمد دراج بتعذيب الشاب محمد جميل، من منطقة المعامير، الموقوف بعنبر (c) بشكل وحشي مما أدى إلى انزعاج كبير بين المعتقلين فهتفوا بالتكبير الأمر الذي أرغم المعذب المذكور على الهروب. ثم حدثت مواجهة بين الشرطة وسجناء الرأي، واعتدى المرتزقة على المعتقلين ومارسوا بحقهم أبشع التعذيب، وشارك في ذلك الجلاد خالد الفضالة.

واستمرت الاعتقالات بشكل متواصل. فقد اعتقل من منطقة القدم في ١٦ ديسمبر (اليوم الذي أعلنت الحكومة فيه أنها أفرجت عن معتقلين) كل من: السيد عباس السيد حسين الكامل، ٢١، ومعه شاب آخر اسمه حسين، ٢٠. ومن منطقة امهزة بسترة: حسين علي حسن ١٨.

وارتكبت قوات قمع هندرسون جريمة كبيرة الليلة قبل الماضية عندما اقتحمت منازل المواطنين بمنطقة المالكية وكسرت محتوياتها، واعتدت على ساكنيها. وتسود

المنطقة حالة من الغضب الشعبي بسبب هذه الاعتداءات الوحشية. كما شن المرتزقة عدوانا واسعا على أهالي منطقة سترة انتقاما للاحتجاجات التي قام بها المواطنون والتي أحرجت الحكومة بشكل كبير. وتعرض المارة في الشوارع والجالسون في المحلات التجارية إلى الضرب المبرح على أيدي المعتدين.

وتأكد أن الشاب إبراهيم علي محمد، ١٧، من قرية المالكية تعرض للإصابة بطلقة مطاطية وهو في حالة صحية خطيرة ويرقد الآن بالمستشفى الدولي. كما علم أن الشاب السيد جابر السيد أمين، من منطقة المعامير، تعرض لاعتداء وحشي من قبل قوات قمع هندرسون لأنه كان من بين مجموعة من المواطنين قامت بتزيين حيطان المنطقة بصور القادة المعتقلين والمطالب الشعبية. خصوصا في شارع مجلس التعاون.

وفي محاولة يائسة لإظهار الوضع طبيعيا بلغ إنفاق الحكومة على المظاهر الاحتفالية بجامعة البحرين أكثر من ٧٥٠٠٠ دينار بحريني (أكثر من مائتي ألف دولار). هذا في الوقت الذي تعاني فيه الجامعة من حالة تقشف كبيرة وخفض النفقات بمعدلات واسعة. ويشعر رئيس الوزراء أن شعب البحرين يرفض سياساته بشكل مطلق وانه اصبح شخصية غير مرغوب فيها خليجيا بسبب غطرسته. وفي الوقت الذي تعاني فيه المختبرات من نقص التجهيزات ويعبر الموظفون والمحاضرون عن سخطهم من تدني مخصصاتهم، يسعى رئيس الوزراء لإظهار ولاء طلاب الجامعة لشخصه بافتعال احتفالات جوفاء بمناسبة عيد جلوس الأمير.

وقد استمر الاهتمام الدولي بالوضع البحريني بشكل كبير. فقد أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش الأمريكية تقريرها السنوي للعام ١٩٩٨، حول حقوق الإنسان في العالم. وخص التقرير البحرين بفصل خاص تطرق إلى كافة جوانب انتهاكات حقوق الإنسان مؤكدا أن الوضع في تدهور مستمر وان الحكومة فشلت في استيعاب متطلبات العصر من ديمقراطية ومشاركة سياسية. وطرح التقرير كافة الجوانب المتعلقة بالوضع في البحرين ومن ذلك مواقف الدول الأوروبية والعربية والمنظمات الحقوقية الدولية.

أما هيئة القضاة الدولية التي تتخذ من جنيف مقرا لها فقد احتوى تقريرها السنوي على فصل خاص بالبحرين مع التركيز على التناقضات الواسعة بين ما يدعو له دستور البلاد وما يمارسه رئيس الوزراء وهندرسون على صعيد النظام القضائي. وتطرق التقرير إلى ما يعانيه المحامون من اضطهاد وقمع سلطويين على نطاق واسع. واحتوى التقرير كذلك على جانب من القضايا السياسية المطروحة أمام القضاء ورد ود البحرين على

استفسارات هيئة القضاة الدوليين. وكان رد الحكومة يركز على أن كل ما حدث في البحرين من التوقيع على العريضة الشعبية إلى المطالبة الشعبية بإعادة العمل بالدستور إلى إقالة المواطنين من أعمالهم بسبب أنشطتهم السياسية إلى الاحتجاج على سياسات الإبعاد والاعتقال العشوائي، كل ذلك إنما هو لمواجهة "الإرهاب". وهذا المنطق الواهي اصبح مستسخفا بشكل كامل من المنظمات الدولية التي تريد تفسيرات منطقية بعيدة عن الدجل والتشويش والكذب، للأنظمة القضائية المتخلفة والمتعارضة مع المعايير الدولية. ويعتبر التقريران وثيقتين دامغتين ضد نظام الاستبداد والتخلف في البحرين.

٢٣ ديسمبر

اختطفت قوات قمع هندرسون قبل يومين المواطن إبراهيم علي محمد، ١٧، (من منطقة المالكية) من فراشه بالمستشفى الدولي الذي نقل إليه في إثر إصابته برصاص قوات القمع الخليفية. وحاول أحد الأطباء منعهم من ذلك لأن الشاب في حالة خطيرة، ولكنهم هددوه بالاعتقال ثم اختطفوا الجريح لإخفائه عن أعين ممثلي منظمة الصليب الأحمر، ولا يعرف محل اعتقاله الآن. وهناك خشية كبيرة من استشهاده بسبب الجروح الخطيرة التي إصابته في العدوان الذي شنته قوات قمع هندرسون على المنطقة الأسبوع الماضي.

ومن جانب آخر يسود البلاد غضب شعبي عارم بعد إقدام الحكومة على حرق مأتم منطقة إسكان جدحفص. وقد حدثت الجريمة عند الفجر من ٢٠ ديسمبر، حيث نفذ مجرمو جهاز قمع هندرسون عدوانهم على المأتم وأشعلوه ثم اختفوا عن الأنظار. وسبق لهندرسون أن أمر قواته بارتكاب جرائم من هذا النوع ضد أبناء البحرين. وكانت الجريمة الأكبر تفجير منزل الشهيد سلمان التيتون في شهر يوليو ١٩٩٦، وهو الانفجار الذي أدى إلى استشهاده مع زوجته وطفله. ورفضت الحكومة إجراء أي تحقيق في الجريمة. وقبل بضعة شهور أقدمت تلك القوات الإرهابية على حرق مأتم جدحفص. ويأتي العدوان الأخير ليؤكد الطبيعة الإرهابية لجهاز أمن هندرسون ورفض الحكومة التخلي عن سياسة الإرهاب ضد أبناء البحرين. وفي الوقت الذي تشجب فيه المعارضة هذا العمل الجبان فإنها تطالب المجتمع الدولي بالضغط على رئيس وزراء البحرين لمنع قواته من ارتكاب هذه الأعمال الرخيصة وفتح تحقيقات في كل الجرائم التي ارتكبتها قواته في البلاد.

وجاءت هذه الجريمة للتشويش على الفعاليات الكبيرة التي شهدتها البلاد في الذكرى الثالثة للانتفاضة الشعبية. فقد قام المواطنون في ١٩ ديسمبر، بزيارة مقابر الشهداء للتعبير عن وفائهم لهم وتخليد ذكراهم، وأطفأوا الأنوار في جميع أنحاء البلاد قبل ذلك بيومين. وشهدت البلاد فعاليات واسعة في الأسابيع الأخيرة بشكل أكد قدرة أبناء البحرين على الصمود بوجه الإرهاب الرسمي ضد المواطنين.

وردت الحكومة على تلك الفعاليات السلمية المتحضرة باعتقالات واسعة في اغلب مناطق البحرين. فقد اعتقل من منطقة واديان بسترة في ٢ ديسمبر، كل من: جلال إبراهيم عبد علي العطار، ١٩، زهير إبراهيم جاسم السندي، ١٨، ومحمود صالح، ١٩. ومن المعامير في ٤ ديسمبر: علي قمبر، ٢٢، والسيد هادي السيد حسين السيد شبر، ٢٢. وفي ١٠ ديسمبر اعتقل من منطقة القرية: حسين يوسف حسن، ٣٥، وافرج عنه بعد خمسة أيام بعد تعرضه للتعذيب الوحشي. واعتقل في ١٤ ديسمبر من منطقة القرية: فلاح حسن وافرج عنه في اليوم التالي بعد تعذيبه، ومن النعيم: عارف ناجي بن جمعة، ١٥، محمد عبد النبي زين الدين، ١٧، حسين علي طاهر، ١٥. وتعرض الثلاثة إلى الضرب الوحشي بعد اعتقالهم من الشارع وافرج عنهم في اليوم التالي. وفي النعيم جاءت قوات قمع هندرسون في منتصف الليل من ذلك اليوم بعدد من الشباب المعتقلين الساعة الحادية، وبعد أن أغلق الشارع العام شارع اللؤلؤ، تم تصويرهم وهم يكتبون الشعارات الوطنية على الجدران ويحرقون إطارات السيارات، وهؤلاء هم: ماهر حسن رحمة، ٢٢، محمد آل نوح، ٢٠، محمود عبد الله العفو، ١٩، رياض عبد العزيز الماضي، ١٨، محمد صالح الحساوي، ٢٠، حسين عبد الله التملاوي، ٢٠، محمد إسماعيل مختار، ١٨، (من المنامة). وتعرضت منطقة كرزكان عشية عيد الشهداء (١٦ ديسمبر) إلى عدوان وحشي من قبل قوات قمع هندرسون التي اعتدت على المنازل وأطلقت الغازات والرصاص المطاطي. ومن ضمن البيوت التي اقتحمت وكسرت محتوياتها منزل الحاج محمد بن عبد الرسول واعتقل جميع أولاده: مكي ، أحمد، حسين، وعلي. كما اعتقل أبناء أخيه إبراهيم عبد الرسول وهم: زهير، عصام، وفوزي. واعتقل شاب آخر من المنطقة وهو احمد جواد وافرج عنه بعد أربعة أيام. كما اعتقل السيد مصطفى السيد احمد واحمد علي السيب وأخيه ضيف و لم يفرج عن أي منهم. واعتقل الشاب حسين عبد الحسن احمد جمعة، ٢٣، بينما كان يمشي في الشارع بمنطقة الدراز. ومن منطقة المقشع: حسين عيسى، ١٤، وحسين إدريس، ٢٢، أفرج عنهما في ٢٠ ديسمبر، بعد تعذيب وحشي.

ومن منطقة الجزيرة: مجيد جعفر قطان، ١٥، وافرج عنه في ١٨ ديسمبر. وأصدرت محكمة أمن الدولة السيئة الصيت حكما بالسجن عاما واحدا بحق كل من: السيد حسين السيد صالح السيد كاظم، ١٦، وإبراهيم سلمان حيدر، ١٦. وكان الاثنان قد اعتقلا قبل سبعة شهور.

وفي الأيام الأخيرة اعتقل من البلاد القديم كل من: على عبد الحسين ميرزا، ١٨، وعيسى جاسم الإسكافي. ومن المنامة: عبد الله حسن الحكم الذي جيء به لتصويره بالقرب من مسجد مؤمن مع بعض الشعارات التي تطالب بإعادة العمل بالدستور. ومن منطقة العكر الشرقية اعتقل الشاب عباس عبد علي سرحان، ٢٢، بعد مطاردة دامت أكثر من عام ونصف، وخلال تلك الفترة داهمت الأمن منزله أكثر من مرة واعتقلت والدته وهو يقبع الآن في العدلية. ويقضي أخوه، عبد الشهيد حكما بالسجن ٣ سنوات.

ومن جهة أخرى بعث طلاب جامعة البحرين في ٢٠ ديسمبر، رسالة استغاثة إلى قمة مجلس التعاون الخليجي التي عقدت هذا الأسبوع في الكويت وطالبوهم ببحث قضية شعب البحرين الذي يعيش تحت حكم الاستبداد والقمع والإرهاب الخليفي.

وفي ٢٠ ديسمبر، اعتدت القوات الأجنبية على منطقة بني جمرة واقتحمت منزل محمد أمين واعتقلت ابنه، عبد الكريم، بعد أن كسروا محتويات المنزل. و في اليوم التالي هجموا على بيت عباس الأدرج واعتقلوا ابنه فاضل بعد أن كسروا محتويات المنزل بوحشية متناهية.

٢٦ ديسمبر

اعتبر العدوان على منزل الحاج ناصر آل طوق بمنطقة واديان بسترة في ٢٢ ديسمبر، وتدمير محتوياته بشكل كامل استمرارا لسياسة الانتقام من أبناء البحرين بسبب صمودهم بوجه عدوان القوات الأجنبية المستمر، وتصعيدا لانتهاك الحقوق المدنية للمواطنين، وهي السياسة التي تشكل محور العلاقة بين آل خليفة وشعب البحرين. فقد نجم عن ذلك العدوان الوحشي تدمير كافة محتويات المنزل بشكل عبثي. وأمر إيان هندرسون بأخذ ثلاثة من أبناء الحاج ناصر رهائن وهم: محمد، ٢٩، صالح، ٢٨، وحسين، ٢٦. وتبرر الحكومة ذلك العمل الوحشي بأنه محاولة لإعادة اعتقال عبد الله، ٢٤، الابن الأصغر للحاج ناصر، الذي تدعي أنه هرب من السجن. ولا يعرف شيء عن مصير الشاب

حتى الآن. واستمر العدوان على منازل أخرى بالمنطقة. وشمل عدوان قوات قمع هندرسون منازل مواطنين من بينهم: عباس محمد آل طوق، محمد علي الجفيري، السيد جعفر السيد شبر. كما اعتدي على مأتم الجفيري ومحل يملكه المواطن عيسى رضي آل طوق. هذا العقاب الجماعي يتناقض مع دستور البلاد ومع القوانين والأعراف الدولية ومواثيق حقوق الإنسان. تقوم الحكومة بذلك عشية دخولها مجلس الأمن الدولي كعضو مؤقت. واعتدت قوات قمع هندرسون على مترل الشاب حسين أحمد عيسى، من منطقة أبو صيبع، ودمرت محتوياته كذلك واعتقلت بعض أقربائه مستخدمة الحجة نفسها. ويشعر شعب البحرين أنه مستهدف من طغمة تمارس الإرهاب جهارا نهارا ثم تتهم المظلومين بذلك. وقد أدرك المواطنون خبث هذه السياسة، وعرفها المراقبون والدبلوماسيون، الأمر الذي أضعف موقف الحكومة أمام الحكومات الأخرى والمنظمات الحقوقية الدولية.

ومن جهة أخرى علم أن الشاب محمد عبد الله صياح، ٢٤ عاما، اصبح في حالة صحية سيئة بعد إصابته بجروح خطيرة بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض له أثناء اعتقاله قبل عامين. ونجم عن تلك الجروح ظهور أعراض السرطان عليه وهو في السجن الأمر الذي دفع هندرسون إلى إصدار أمر فوري بالإفراج عنه لكي لا يستشهد داخل الزنزانات. ومن بين الوسائل الدنيئة التي مورست بحق هذا الشاب إدخال آلات حادة في جسمه، وظهرت أعراض المرض الخبيث في جسده بعد ذلك. ونقل للعلاج في الخارج حيث استؤصل قسم كبير من القولون، وأصيب بانتكاسة صحية مؤخرا، وأصبح في حالة صحية سيئة للغاية. ويعيش أهله حالة من الأسى البالغ حيث يرون ابنهم يواجه المصير الذي واجهه زميله وابن منطقته الشهيد ياسر صديف قبل عدة شهور. وترددت أنباء عن إصابة أحد المعتقلين بمركز التعذيب في الحوض الجاف بأعراض مماثلة.

وعلم أن المواطن إبراهيم كاظم جمعة الذي اعتقل قبل أكثر من أسبوعين يتعرض الآن للتعذيب بمركز الشرطة بمنطقة النبيه صالح. وفي بني جمرة اعتدت قوات قمع هندرسون في ٢٢ ديسمبر، على أربعة منازل لاعتقال عدد من المواطنين واستطاعت اعتقال اثنين منهم بينما لاذ الباقون بالفرار. وفي محاولة دنيئة لاعتقال أحد الفارين واسمه فاضل عباس الأدرج، ١٩، أمر هندرسون باعتقال خاله، حتى يسلم المطلوب نفسه إلى جهاز التعذيب. واعتقل شخصان آخران من المنطقة في تلك الليلة وحدها.

وفي مقابلة مع جريدة "الأيام" برر الرئيس العسكري لجامعة البحرين، محمد جاسم

الغتم، أسلوبه الديكتاتوري في إدارة جامعة البحرين، واصفا ذلك بأنه ضروري بسبب عدم توفر العناصر الإدارية الكفوؤة، ليعطي الانطباع بأن البحرين عقمت عن إنجاب من هو قادر على الإدارة غيره. وقال أنه حقق ٧٠ بالمائة من أهدافه المتمثلة أساسا في عسكرة المؤسسة الأكاديمية الوحيدة للدراسات العليا، وأن ذلك النظام الإداري الديكتاتوري سوف يزول بعد تحقيق النسبة الباقية. وبرر سياسة تصفية الجامعة من العناصر المخلصة بان هذه العناصر حصلت على عروض افضل خارج الجامعة. غير أن الجميع يعلم أن كلا من الدكتورة منيرة فخرو والدكتورة زهرة الزيرة قد فصلتا بصورة تعسفية من منصبيهما بالجامعة. وفي شهر نوفمبر الماضي تطرقت منظمة اليونيسكو إلى الوضع السيء لجامعة البحرين والانتهاكات المتكررة لحرمة العلم والتعليم. ويبدو أن الغتم يحاول الرد على التحقيق الجاري من قبل اليونيسكو وذلك بتزوير الحقائق المعروفة للجميع.

ومن جانب آخر صدر كتاب جديدة حول الحركات النسائية في العالم. واحتوى على فصل خاص بأوضاع المرأة في البحرين كتبته البروفيسورة مي صيقلي بعنوان: "المرأة البحرينية في التشكيلات الرسمية وغير الرسمية: تحقيق الذات". وقالت الأستاذة صيقلي: "في بداية أبريل ١٩٩٥، وقعت ٣١٠ نساء على عريضة قدمت إلى أمير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة للتعبير عن قلقهن إزاء الاحتجاجات المتزايدة التي اجتاحت البلاد. وقد أدى ذلك إلى مشاكل اجتماعية، وانتشر الأسى من تصاعد عدد القتلى والتوتر في الدوائر الرسمية حول التعاطي مع الأزمة". وأكدت الدراسة البعد التاريخي للنشاط السياسي النسائي في البحرين والعوامل التي أدت إلى نمو دور المرأة في هذه الجزيرة.

٢٩ ديسمبر

أعرب المراقبون عن شكوكهم العميقة في هوية مرتكبي جريمة حرق محلات عبد الجبار الكوهجي للأثاث يوم أمس، فيما اعتبرته المعارضة عملا إجراميا واتهمت جهاز قمع هندرسون بارتكابه. وطالبت في الوقت نفسه بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة لمعرفة هوية مرتكبي الجريمة وتقديمهم للقضاء العادل. وشجب ناطق باسم حركة أحرار البحرين هذه الجريمة بشكل قاطع وقال أنها تحمل بصمات عملاء جهاز قمع هندرسون الذين يفتقدون معاني الإنسانية والخير ومحترفون للإجرام. وقال أن الأيدي

التي تمزق أجساد الشهداء بمباضع التعذيب وتعتدي على الأطفال والنساء في الزنزانات الخليفية لا تمتنع عن ارتكاب جرائم ضد المواطنين. وأضاف أن الذين يعتدون على حرمات المساجد والمآتم لا يمتلكون الوازع الذي يمنعهم عن حرق المحلات التجارية التي يملكها المواطنون. وأن شعبنا ليربأ بنفسه عن تلك الأعمال الإجرامية التي لا تخدم هدفه المتمثل بإعادة العمل بدستور البلاد. وقد انتهجت المعارضة برنامج المقاومة المدنية ورفضت أعمال العنف أيا كان مصدرها. وعلم أن الحريق أتى على المحل المكون من خمسة طوابق بالقرب من منطقة السهلة ودمره بشكل كامل. وقال شاهد عيان أن أربعة ملثمين حطموا في الساعات الأولى من صباح أمس، نافذة المحل وصبوا الزيت فيه ثم أشعلوا النار ولاذوا بالفرار. وعرف عن عملاء جهاز قمع هندرسون هذا الأسلوب الجبان في الاعتداء على ممتلكات المواطنين ومساجدهم ومآتمهم.

وبدلا من تشكيل لجنة تحقيق خاصة للتعرف على هوية الجناة فقد استغلت الحكومة هذه الحادثة لشن عدوان كاسح على منطقة السهلة واعتقلت عددا من المواطنين بعد تدمير منازلهم وترويع أهاليهم. وعرف من بين المعتقلين كل من: سلمان احمد المعلاق، ٣٢، السيد محمد، ٣٥، عبد الأمير عباس سليم، ١٩، مع اثنين من أخوته، مجيد راشد عبد الكريم، ١٧، مع اثنين من أخوته أيضا هما عبد المحسن، ١٥، ومحمد، ١٥ (توأمان).

واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان في تصاعد. فقد اكمل المواطن السيد حيدر عيسى، ٢٢، من منطقة كرانة السنوات الثلاث التي فرضتها محكمة أمن الدولة عليه، ولكنه لم يفرج عنه. ولما سأل عن سبب ذلك قيل أن فترة حكمه قد مددت بعامين ونصف آخرين، وأن ضريبة تتجاوز قيمتها ٨٠ ألف دولار قد فرضت عليه. أما المواطن الشاب، علي الحبشي، ٢٣، من إسكان عالي، فقد أكمل السنوات الثلاث التي فرضت عليه سجنا و لم يطلق سراحه بعد. ولا تعرف عائلته شيئا سببا لتأخير إطلاق سراحه.

ومن جهة أخرى، خرج المواطنون بمنطقة السنابس في ٢٥ ديسمبر، في مسيرة سلمية وصلت إلى الشارع العام وأدت إلى غلقه فترة من الزمن. وجاءت المسيرة للاحتجاج على خطف قوات قمع هندرسون الشاب إبراهيم علي محمد من المستشفى الدولي، وعلى استباحة مناطق أبو صيبع وسترة وغيرها، تلك الاستباحة التي نجم عنها اعتقال عائلات بأكملها في تحد سافر للأعراف والمواثيق الدولية.

واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان بالاعتقالات العشوائية والعقاب الجماعي. وعرف من بين المعتقلين مؤخرا كل من: علي عبد المهدي، ١٧، أحمد محمد أمين،

١٧، وجاسم محمد حسن، ١٧. هذا في الوقت الذي ينوي رئيس الوزراء إصدار قانون بمعاقبة الناشطين في المعارضة بمصادرة ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة، وذلك في محاولة يائسة لتقنين الإرهاب ضد أبناء البحرين. وطرح مشروع القانون على مجلس الشورى الذي عين رئيس الوزراء جميع أعضائه، وطلب منهم إقرار القانون بدون تغيير أو تعديل. وكان رئيس الوزراء قد فرض ضرائب مالية على عدد كبير من المعتقلين في الأعوام الثلاثة الماضية بدون أي مرجعية دستورية لذلك التصرف التعسفي.

وعلى صعيد آخر، نشرت جريدة "القدس" اللندنية هذا اليوم مقالا مهما للسيد محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني البحريني المنحل، يقارن فيه بين مجالس الشورى المعينة والمجالس البرلمانية المنتخبة. وأكد السيد صباح أن ما هو مطروح من مجالس الشورى يتناقض مع مبدأ الشورى الإسلامي لأنه لا يوفر للعضو المعين حرية التعبير عن الرأي والموقف بل أنه ملزم بآراء الجهة التي عينته. كما لا توفر تلك المجالس المعينة فرصة المحاسبة الشعبية للمسؤولين. ويقول انه لم يحدث قط أن وزيرا في إحدى الدول التي تعمل وفق نظام المجالس المعينة استقال من منصبه نتيجة استجوابه من قبل مجلس الشورى المعين. وبالتالي فليس هناك رقابة شعبية على تصرفات المسؤولين. ويعتبر هذا المقال الذي يعبر عن الاتجاه الوطني في البحرين خطوة مهمة على طريق تفعيل العمل السياسي في البلاد. وهناك خشية من تعرض كاتب المقال إلى ضغوط كبيرة من قبل جهاز قمع هندرسون الذي فشل في إسكات الأصوات الحرة في البلاد برغم اعتقال عدد كبير من الناشطين في الحركة الدستورية. كما أن المقال يعتبر ردا بليغا على الأقلام المأجورة التي يستخدمها محمد المطوع، وزير الإعلام، لتبرير إرهاب الحكومة ضد شعب البحرين.

ونشرت جريدة "القدس" نفسها هذا اليوم رسالة من باحث مصري هو الأستاذ شريف زلفي هلالي، عبر فيها عن استغرابه من ادعاء حكومة البحرين أنها تحارب ما تسميه "الاستعمار البريطاني"، بينما يرأس الضابط الاستعماري البريطاني، إيان هندرسون، جهاز القمع والإرهاب الحكومي منذ أكثر من ثلاثين عاما. أبدى الكاتب استغرابه من رفض حكومة البحرين المطلب الرئيسي الذي تطرحه المعارضة وهو إعادة العمل بالدستور ووصفها ذلك بأنه إرهاب.

يناير ٩٨

أصدر إيان هندرسون أمرا بتنفيذ قانون مصادرة ممتلكات المواطنين ومنازلهم وأمر الحاج عبد الله جاسم احمد عبد الله، بإخلاء مترله الواقع بمنطقة مدينة حمد. وكان هذا المواطن قد حصل على ذلك المترل من وزارة الإسكان بعد سنوات طويلة من الانتظار. أما السبب الرسمي الذي قيل له فهو أن شوقي، أحد أبنائه، محكوم بالسجن من قبل محكمة أمن الدولة السيئة الصيت، وبالتالي فلا يحق للعائلة أن تعيش في مترل حصلت عليه من وزارة الإسكان. ولا تملك العائلة مترلا آخر وعليها أن تعاني الشقاء بسبب القانون الإرهابي. ويتوقع أن يستمر هندرسون في إصدار تلك القرارات الانتقامية بحق أبناء البحرين وذلك إمعانا في التنكيل والقمع. وكان الابن قد حكم بالسجن بتهمة ملفقة ومنع من استئناف ذلك الحكم الظالم. واصدر شعب البحرين مناشدة عاجلة للأمم المتحدة للتدخل لمنع آل خليفة وهندرسون من مصادرة ممتلكات الشعب، واعتبرت أن ذلك إرهاب حقيقي للمواطنين لأنه يحرمهم من حق العيش الهادئ ويحرمهم من المسكن الذي هو أبسط مستلزمات الحياة الإنسانية. وهو إجراء لا تمارسه إلا قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وكان النظام العنصري بجنوب أفريقيا يمارسه بحق المناضلين السود. والبحرين هي الدولة الخليجية الوحيدة التي تصادر فيها ممتلكات العائلات البحرينية عندما يحكم أحد أبنائها بالسجن في محاكم أمن الدولة المرفوضة دوليا.

وعلم من جهة أخرى، أن جهاز قمع هندرسون قد أجبر ستة من المواطنين على التوقيع على إفادات بأنهم مسؤولون عن الحريق المفتعل الذي نشب بمحلات الكوهجي الأسبوع الماضي. وقال أشخاص شاهدوهم في السجن قبل ثلاثة أيام انهم عذبوا بوحشية متناهية على أيدي جهاز قمع هندرسون، ومنعوا من الاتصال بعائلاتهم أو محامين قبل إجبارهم على التوقيع على تلك الإفادات. وقد رفضت الحكومة تشكيل لجنة للتحقيق في جريمة الحرق التي تشير المعطيات المتوفرة أنها من صنع جهاز قمع

هندرسون لتبرير قانون مصادرة ممتلكات المواطنين.

وعلى صعيد آخر، امتلأت حيطان منطقة السنابس يوم أمس، بالشعارات الوطنية المطالبة بعودة الدستور ورفض قانون مصادرة ممتلكات المواطنين. وكانت قوات القمع الحكومية قد قامت يوم أمس الأول برش تلك الحيطان لإخفاء الشعارات السابقة.

وما يزال الغموض يلف مصير الشاب علي إبراهيم الذي اختطف من فراشه بالمستشفى العسكري الشهر الماضي، بينما كان في حالة خطيرة بعد إصابته برصاص الشرطة. ولم تستطع عائلته تحديد مكانه منذ خطفه، وتعيش حالة قلق دائمة، ويرفض هندرسون اطلاعها على حقيقة أمره، كما أن الخشية على حياته تتصاعد يوميا بسبب خطورة جروحه. وتخشى الحكومة أن يستشهد نتيجة تلك الجروح في هذه الفترة خصوصا أنها احتلت المقعد المخصص للبحرين بمجلس الأمن الدولي. وتغييبه عن الأنظار وسيلة لإخفاء أمره فترة طويلة بدون أن يحرجها ذلك دوليا.

واستمر قمع المواطنين بالوحشية نفسها. وتمثل الجريمة التي تعرض لها الشاب "عبد الله" قبل ليلتين النشاط المتصاعد لفرق الموت التي يديرها إيان هندرسون. فقد ذهب عدد من الجلادين إلى منزل هذا الشاب الواقع بمنطقة عالي وطرقوا الباب. ولما أجابهم والده طلبوا منه أخبار عبد الله بأن "أصدقاءه" يريدونه. وهناك اختطفه الجلادون وعصبوا عينيه بقميصه وضربوه ضربا مبرحا. وأوقفوا السيارة مرة أخرى وأشبعوه ضربا مرة ثانية، قبل أن يضعوه في صندوق السيارة. ثم داسوا رجليه بقوة قبل أن يرموا بجسده الممزق على باب منزله. ولما خرج أبوه إلى صلاة الفجر وجد ابنه وهو يترف بالدماء. وكانت آخر الكلمات التي سمعها الشاب من فرقة الموت: اذهب وتحدث في المجالس حول الدستور.

وجريمة أخرى ارتكبها جهاز قمع هندرسون قبل فترة، وذلك باعتقال المواطنين موسى الخنيزي، ١٧، وحسين حسن العريبي، ١٧، وتعذيبهما بدون سبب. فبينما كان الأول يحاول فتح دكان المجوهرات الذي يملكه والده "مجوهرات الخنيزي" بمنطقة توبلي، إذا بخالد الصفار، وهو أحد عملاء جهاز قمع هندرسون يعتدي عليه. في تلك الأثناء جاء حسين حسن العريبي، وحاول فض النزاع. ثم جاءت الشرطة واعتقلوا الثلاثة. وبعد التحقيق أفرج عنهم جميعا. ولكن خالد الصفار اتصل بمسؤوله بجهاز قمع هندرسون، فاعتقل المواطنان الآخران فورا تحت طائلة قانون أمن الدولة، وما يزالان يرزحان في الزنزانات حتى الآن.

ومن ناحية أخرى ما يزال عدد من طلاب المدارس الثانوية معتقلين لدى عادل فليفل برغم تبرئتهم من تهمة لفقت ضدهم وثبت كذبها. ويرزح هؤلاء الشباب في زنزانات آل خليفة بحالة سيئة منذ يناير ١٩٩٧. وقد طالبوا مرارا بإطلاق سراحهم ولكن فليفل قال انهم معتقلون في إطار قانون أمن الدولة الذي يخوله باعتقالهم لمدة ثلاث سنوات بدون تهمة أو محاكمة. ومن بين هؤلاء الشباب: عمار التل (توبلي)، ١٦، علي موسى العريبي (الكورة)، ١٦، طاهر عباس محفوظ (الكورة)، ١٦، صادق علي الشوفة (توبلي)، ١٦، محمد الشيخ (مدينة عيسى)، ١٦، نبيل (مدينة عيسى)، ١٦، محمود علي سلمان (الكورة)، ١٧، ناجي أحمد سلمان (الكورة)، ١٦. وعلم أن الأخير يعاني من حالة صحية متدهورة ويرفض فليفل توفير العناية الصحية المطلوبة له.

٦ يناير

استمرارا لسياسة مصادرة ممتلكات المواطنين فقد أصدرت الحكومة أمرا إلى عائلة السجين جعفر السهوان بإخلاء الشقة السكنية التي تعيش فيها برغم أنها تدفع القسط الشهري بشكل منتظم. وكان أمر مماثل قد صدر قبل بضعة أيام للمواطن عبد الله جاسم احمد عبد الله لإخلاء منزله الذي يعيش فيه بمنطقة مدينة حمد. هذا العقاب الوحشي مؤشر آخر على الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان في البحرين، ودليل على إفلاس السلطة. وقد تم اطلاع المنظمات الحقوقية الدولية على هذه السياسة الظالمة. كما أطلعت الدول الأعضاء بمجلس الأمن الدولي على ذلك لاتخاذ ما تراه مناسبا من إجراءات ضد النظام العنصري الذي يحكم البحرين.

وبرغم هذا القمع فقد استمرت الفعاليات الاحتجاجية السلمية في الأيام القليلة الماضية. فقد خرج مواطنو منطقة الديه يوم أمس إلى الشارع العام في احتجاج ضد سياسات القمع والإرهاب الحكومية. وكتبت شعارات تطالب بإعادة البرلمان وإطلاق سراح الشيخ الجمري وتأكيد الاستمرار في النضال حتى تحقيق المطالب العادلة. وبقيت هذه الشعارات المكتوبة بخط واضح على شارع البديع حتى الليلة الماضية. وما أن انتهى الشباب من الكتابة حتى شنت قوات الشغب الأجنبية عدوانا كاسحا على المنطقة، ولكنها لم تستطع اعتقال أي منهم فأمر إيان هندرسون باعتقال ستة من الأطفال الذين كانوا يلعبون في الشارع. وشوهدت شعارات مماثلة على الشارع العام بالقرب من منطقة سند.

وفي تطوير لأساليب القمع والإرهاب الحكومية تتبع القوات المرتزقة أسلوب المداهمة المفاجئة للمواطنين، حيث يتم إيقاف السيارات واستفزازهم بشكل مروع. وفي يوم السبت الماضي، تم توقيف الشاب باقر حميد إبراهيم، ٢٤، بينما كان يسوق سيارته بالقرب من منطقة سار، وضرب ضربا مبرحا قبل إطلاق سراحه. كما أوقف علي حسين علي، ٢٧، وأخوه سلمان، بينما كانا في سيارتهما وتم التحقيق معهما باستفزاز واضح، وطلب منهما عدم الخروج من المنزل. وحدث الأمر نفسه مع المواطنين جعفر محمد صالح، ٥٩، وعبد العزيز ناصر، ٧٨، وهددا بالاعتقال إن وجدت كتابات على الحائط بالقرب من منزليهما. وقد تكرس هذا الإجراء منذ أن أصبح مساعد العريف المدعو "سعيد" رئيسا للدوريات التي تجوب منطقة سار وبني جمرة والمرخ، وكان هذا الشخص جلادا بمركز التعذيب في الخميس، وقد قرر أن ينقل تعذيبه من الزنزانات إلى الشارع.

وعلم أن مواطني السهلة نظموا اعتصاما للتعبير عن احتجاجهم على المسرحية التي قام بها هندرسون وعادل فليفل باتهام ستة من مواطني تلك المنطقة بحرق محلات الكوهجي. والستة هم: مجيد راشد عبد الكريم، ١٩، وأخواه (التوأم) عبد الحسين ومحمود، ١٥، وعبد الأمير عباس سليم، ١٧، وابنا أخته، جعفر، ١٩، وحسين، ١٧، أبناء أحمد كاظم. وكان هندرسون قد أمر بنشر صورهم في الجرائد المحلية يوم السبت الماضي بعد أن أجبروا على "تمثيل" عملية الحرق أمام الناس. وقد بعثت تلك المسرحية الهزيلة على التقزز والاشمئزاز لذوي الذوق الرفيع من المواطنين الذين يجدون أبناءهم يهانون كل يوم على أيدي الجلادين والسفاحين من الأجانب وموظفيهم المحليين.

وعلم أن حوالي ١٥ شخصا من الذين أنهوا في السجن الفترة التي حكموا بها ما يزالون مرتهنين في زنزانات النظام. ومن بين هؤلاء رائد الخواجة ونزار القاري والسيد أحمد نعمة ومجيد ميلاد. وكان هندرسون قد فرض على كل منهم ضريبة قدرها ١٢٠٠ دينار بحريني (حوالي ٣٥٠٠ دولار أمريكي). ولما لم يدفعوها فقد قرر إبقاءهم في السجن. كما علم أيضا أن عادل فليفل أخبر ثلاثة من المعتقلين أنه لن يفرج عنهم في الوقت الحاضر برغم ثبوت براءتهم بشكل كامل. والسبب أن آثار التعذيب الوحشي ما تزال واضحة على أجسادهم. والثلاثة هم زهير العلقم، ٢٦، ياسر عمران، ١٧، جلال، ١٧. كما أن الجلاد المخضرم، محمود العكوري، الأردني الجنسية، قد مارس التعذيب الوحشي بحق شباب كثيرين مع علمه بأنهم أبرياء، ومن

بين الذين وقعوا ضحية تحت سياطه: إبراهيم جمعة، ٢٢، حبيب آل عبود، ١٧، حسن آل صليل، ١٧، إبراهيم عبد الحميد، ١٨.

وعلى صعيد آخر، قالت شركة الخدمات المالية الدولية وهي شركة صرافة تعمل في البحرين أنها ستصفي أعمال مكتبها في الجزيرة خلال شهر واحد. وقال مسؤول في الشركة أن "مساهمي الشركة صوتوا علي تصفيتها اختياريا". وأضاف: "من المحتمل أن يغلق المكتب خلال شهر". وتم اختيار مصفيين للشركة أحدهما شركة الاستشارات الإدارية والمحاسبة والتدقيق أرنست أند يونج. وقد توالت خلال العامين الماضيين انسحابات الشركات التجارية والمصارف من البلاد بعد أن تدهورت أوضاعها السياسية والاقتصادية بشكل ملحوظ.

وفي الوقت الذي يرفض رئيس الوزراء فيه إعادة العمل بدستور البلاد والسماح بانتخاب مجلس وطني، فإن هناك حوارا جادا حول أسباب استمرار مثل تلك العقلية المتخلفة في المنطقة وهي التي تمنع أي تطور سياسي أو تمثيل شعبي في صنع القرار. وسوف يبث تلفزيون الجزيرة هذه الليلة حوارا مفتوحا حول الوضع السياسي في الخليج بين مجالس الشورى والمعينة والبرلمانات المنتخبة. وسوف يشارك الدكتور مجيد العلوي، الباحث البحريني الذي يعيش في المنفى، والسيد فهد الحارثي، عضو مجلس الشورى السعودي في الحوار الذي يستضيفه برنامج "الاتجاه المعاكس" بقناة الجزيرة. ويتوقع أن تكون لهذا البرنامج أصداء كبيرة خصوصا في البحرين التي تصر على رفض كل ما يتعلق بالانتخاب والمشاركة السياسية، وتصر على أن القمع والاضطهاد والاستبداد هو من تراثنا وتقاليدنا، بينما الحرية والمشاركة السياسية والديمقراطية هي نتاج غربي غريب علينا.

١٠ يناير

انشدت أسماع المواطنين في اليومين الماضيين إلى الاستماع لبرنامج "الاتجاه المعاكس" الذي بثته محطة الجزيرة الفضائية مساء الثلاثاء الماضي وأعادت بثه مساء الأربعاء. وكانت تلك الحلقة قد عرضت حوارا ساخنا بين الدكتور مجيد العلوي، عضو المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، والدكتور فهد الحارثي، عضو مجلس الشورى السعودي، حول مجالس الشورى المعينة والبرلمانات المنتخبة في الخليج. واستطاع الدكتور العلوي، وهو أحد المعارضين البحرينيين في الخارج، الحديث بلغة تتناغم مع

ما في قلوب أبناء الخليج من رغبة في الانفتاح السياسي وتوجه لتطوير النظام السياسي الحاكم. وخلت الشوارع ليلة بث البرنامج من المارة لان الجميع كان ينتظر البرنامج. بينما ذكرت ا لتقارير أن الذين لم يستطيعوا مشاهدته في وقته تمكنوا من ذلك لاحقا بمشاهدة التسجيلات التي انتشرت بين المواطنين. وبينما كان الدكتور الحارثي يروج لمجلس الشورى السعودي، فقد اكتفى الدكتور العلوي بطرح المفاهيم من دون التعرض إلى حالة دون غيرها. وكان بإمكانه الاستدلال بفشل نظام الشورى البحريني الذي عينه رئيس الوزراء وإيان هندرسون لمصادرة البرلمان المنتخب حسب الدستور، ولكن الدكتور العلوي فضل الاقتصار على مناقشة المفاهيم بدون التعرض لحالة دون غيرها. وعبر العديد من الدبلوماسيين العرب في مناطق كثيرة من العالم عن ارتياحهم لطرح قضايا ساخنة من هذا النوع على شاشة تلفزيون خليجي.

جاءت حلقة النقاش في الوقت الذي خيمت فيه أجواء القمع على البلاد، واستمرت الاعتقالات العشوائية المصحوبة بالتعذيب الوحشي. وقد اعتقل مساء الثلاثاء الماضي (٧ يناير) في الساعات الأولى من الفجر المواطن مجيد سعيد علي الملا، ٢٣، وصودرت حوازات سفره وعائلته. وتجدر الإشارة إلى أن كل من يعتقل فان جواز سفره يسحب ولا يسمح له بالسفر إلى خارج البلاد لكي لا يكشف تفاصيل التعذيب الذي تعرض له أثناء احتجازه.

وتصاعدت ظاهرة كتابة الشعارات في الأيام الأخيرة. ففي منطقة الكورة (القرية من مدينة عيسى) امتلأت جدران المنطقة بالشعارات الوطنية ومنها: "لسنا إرهابيين بل أصحاب مطالب سياسية"، و"نطالب بإصلاحات سياسية"، و"لن نستسلم، سنقاوم حتى تحقيق المطالب"، و"البرلمان هو الحل". وكانت قوات الشغب الأجنبية قد قامت قبل أسبوع برش تلك الجدران في محاولة لإزالة الشعارات، ولكنها ما لبثت أن عادت بشكل أوسع.

وكان مواطنو منطقة السهلة قد نظموا في ٦ يناير، اعتصاما واسعا للاحتجاج على إساءة معاملة عدد من أبناء المنطقة بإحضارهم مكتوفي الأيدي وتصويرهم بعد إجبارهم على تمثيل عملية حرق محلات الكوهجي الأسبوع الماضي التي تمت في ظروف غامضة. ورفضت الحكومة تشكيل لجنة محايدة لكشف ملابسات الجريمة التي تكرست قناعات واسعة بأنها من صنع عملاء جهاز قمع هندرسون. وعمدت إلى إجبار ستة من الشباب الأبرياء على تمثيل مسرحية أعدها جهاز القمع أمام أعين

الناظرين الأمر الذي كان بمثابة استفزاز لمشاعر أبناء المنطقة. وقد أغلقت المحلات في مساء السادس من يناير في وقت مبكر وأطفأت الأنوار في المنطقة بعد حلول الظلام، واستمر الإضراب حتى الصباح.

واستمرت في الوقت نفسه انسحابات الشركات التجارية الأجنبية من البلاد بسبب تدهور الأوضاع فيها. فقد قرر مساهمو شركة يامايتشي العالمية في ٦ يناير تصفية الشركة تصفية اختيارية وتعيين مصفيين لها. وقال بيان صدر عن المصفيين: "اتخذت الجمعية العامة غير العادية لشركة يامايتشي العالمية /الشرق الأوسط/ قرارا بتصفية الشركة تصفية اختيارية". وتم تعيين جمال محمد فخرو وبول بادنوج جونز من كي بي إم جي فخرو مصفيين للشركة. وجاء في البيان أن القرار اتخذ في ٢٨ ديسمبر، ودعا دائني الشركة إلى تقديم مطالباتهم خلال شهر واحد. وأعلنت يامايتشي العالمية وهي بنك استثماري مقرها المنامة في نوفمبر، أنها ستصفي أعمالها في الجزيرة.

ويوم أمس، قالت صحيفة بحرينية أن مستثمرين خليجيين خسروا حوالي ٥٠ مليون دولار في شركة بحرينية تتعامل في الاستثمارات وتبادل العملات يجري تصفيتها حاليا. وقالت صحيفة الأيام أن المستثمرين اشتكوا إلى مؤسسة نقد البحرين وهي البنك المركزي في الجزيرة بأنهم خسروا استثمارات تبلغ قيمتها اكثر من ٥٠ مليون دولار في شركة الخدمات المالية. وقال مصفيان للشركة الأسبوع الماضي أن الجمعية العمومية للشركة المالية قررت تصفية الشركة اختياريا وستغلق أبوابها بعد شهر. ولم يعطيا سببا للتصفية الاختيارية.

وفي هذا اليوم أصدرت محكمة التمييز حكما بعدم منح ثلاثة بحرينيين جوازات سفر بحرينية بحجة أن آباءهم منحدرون من أصول إيرانية. بينما هناك عدد من ذوي الأصول الإيرانية يتمتعون ليس بالجنسية فحسب بل يصلون إلى مراتب عليا في الدولة ومنهم عدد من الوزراء ودبلوماسيون في عدد من السفارات البحرينية. وشعب البحرين لا يميز بين المواطنين بحسب أصولهم، بل يعتبر الجميع اخوة متحابين. أما الحكومة فهي التي تميز بين أبناء شعبنا البحريني بشكل قبيح للغاية. وفي الوقت الذي حرمت المحكمة فيه هؤلاء المواطنين الثلاثة من حق التجنس بحجة أن أصولهم إيرانية فإنها ترفض تجديد جوازات مئات المواطنين المنحدرين من أصول بحرينية حقيقية. فآل خليفة لهم معايير خاصة في التعامل مع المواطنين.

ويستعد المواطنون هذه الأيام لإحياء الذكرى الثانية لاعتقال الشيخ عبد الأمير

الجمري واخوته بأساليبهم المتحضرة في إطار برنامج المقاومة المدنية. ويتوقع أن تكون لتلك المناسبة أصداء كبيرة في كل أنحاء البلاد خصوصا أن الشيخ الجمري يعاني من المرض ولا يحظى بعناية صحية مناسبة. وكان الشيخ الجمري عضوا بالمجلس الوطني في النصف الأول من السبعينات.

١٣ يناير

استمرت حركة التحدي الشعبية ضد الإرهاب الحكومي في الأيام القليلة الماضية، وعبرت عن نفسها بالاستمرار في كتابة الشعارات الوطنية على الحيطان في اغلب المناطق. ونشطت هذه الفعاليات في مناطق مثل مركوبان بسترة وكرزكان والبلاد القديم. ففي منطقة مركوبان شعرت القوات الأجنبية بهزيمة نفسية وهي ترى الشعارات تغطي حيطان المنطقة فشنت عدوانا وحشيا في ٩ يناير، على المواطنين واعتقلت عددا من الأطفال عرف من بينهم: محمود ميرزا، ١٠ سنوات، جاسم حسن مزعل، ١٤، حبيب أحمد خبيب، ١٤، أحمد علي عبد النبي، ١٥، محمود معتوق السندي، ١٥. ونقل هؤلاء إلى مركز التعذيب بجزيرة النبيه صالح. وما يزال الغموض يكتنف مصير كل من جلال إبراهيم العطار، ٢٠، وزهير إبراهيم السندي، ٢٠، اللذين اعتقلا قبل اكثر من شهر من منزليهما بمنطقة سترة. و لم يعرف عن مصير هذين الشابين شيء وهناك خشية كبيرة على حياتهما، ويعتقد انهما يتعرضان للتعذيب الوحشي في زنزانات إيان هندرسون.

وفي منطقة كرزكان غطت الشعارات الوطنية جدران المنطقة ومنها: "الانتفاضة تبرأ من أعمال الحرق والتخريب"، "حرق متجر الكوهجي من عمل القوات الأجنبية"، "من ينتهك حرمات المساجد والمنازل لا يتردد عن حرق محلات الكوهجي"، "نطالب ببدء حوار مع قادة الانتفاضة"، "لقد استشهد الشهيد ليبقى"، "الشهيد هاني خميس مخلد"، "نطالب بلجنة محايدة للتحقيق في أعمال الحرق والتخريب". وانتشرت شعارات أخرى في اغلب المناطق وهي تطالب بالحرية والدستور والبرلمان والسماح بعودة المبعدين.

وعلى صعيد آخر فهناك اهتمام كبير بالقانون الإرهابي الجديد الذي اقترحه إيان هندرسون وفرضه رئيس الوزراء على البلاد والذين يعطي جهاز قمع هندرسون الحق في مصادرة منازل المواطنين وممتلكاتهم لمعاقبتهم على مطالبتهم بإعادة العمل بالدستور.

وعلم أن بعض الحكومات أوعزت إلى سفاراتها بتقصي حقيقة ذلك القانون ومعرفة الأشخاص الذين قررت الحكومة نهب منازلهم وممتلكاتهم. وشعرت الجهات التي اتصلت بها المعارضة باستغراب شديد من قيام دولة عضو بمجلس الأمن الدولي بنهب ممتلكات مواطنيها في إطار قوانين ظالمة وجهاز قمع وحشي، وأخذت على محمل الجد، وطلب من سفارات تلك الدول متابعة القضية.

وفي الوقت نفسه استسخف المراقبون تصريحات وزير خارجية البحرين الأخيرة التي قال فيها أن عائلته تقوم بالإجراءات اللازمة لاسترجاع المواطنين المبعدين. و لم تستبعد المعارضة أن تكون من ضمن تلك الإجراءات أعمال إرهاب حكومية تتمثل بالاعتداء على المنفيين في الخارج سواء بالاغتيال أو غيره، خصوصا أن تصريحات الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة اتسمت بالكثير من التشنج والعصبية الأمر الذي يعكس توترا شديدا في أعصاب رئيس الوزراء وبطانته. وقد أكدت بريطانيا مرارا أنها ملتزمة بالقانون الدولي الذي ينظم حق اللجوء السياسي وأهمها القانون الذي صدر عن الأمم المتحدة في ١٩٥١. واستسخفت مصادر سياسية تصريحات الوزير البحريني قائلة: "عليه أن يسأل حكومته عن الأسس القانونية، حسب المواثيق الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تبعد مواطنيها عن بلادهم على أساسها، وليس علينا أن نبرر له دوافعنا للالتزام بالقانون الدولي الذي ينظم قضايا اللجوء السياسي". وتجدر الإشارة إلى أن الرد البريطاني العملي على سياسات آل خليفة تمثل بمنح اللجوء السياسي لخمسة معارضين بحرينيين في الشهور القليلة الماضية، بعد أن جمدت حكومة المحافظين تلك الطلبات سنوات طويلة. ويتوقع استمرار عملية منح اللجوء بشكل مطرد، خصوصا أن التصريحات الرسمية من قبل حكومة البحرين والحملات الإعلامية والمحاكمات الظالمة كلها تؤدي عكس مفعولها لدى الدول المتحضرة. وكان واضحا من خلال مقابلة هلال الشايجي، رئيس تحرير جريدة "أخبار الخليج" قبل يومين ضعف الحجج الحكومية وهشاشة منطق الداعمين لجهاز قمع هندرسون. وتساهم هذه التصريحات والمقابلات في تقوية موقف المعارضة بشكل كبير لأنها تعكس ضعفا حقيقيا في المنطق الرسمي. وكانت الحكومة قد أصيبت بصفعة قوية عندما أكد جهاز الشرطة الدولية انه لا يتدخل في القضايا ذات الطابع السياسي. ويحاول رئيس الوزراء عبثا التأثير على موقف تلك المنظمة من خلال عضوية البحرين فيها، غير انه سوف يجد نفسه عاجزا عن ذلك. وقد أكد مصدر في الانتربول للمعارضة البحرينية أن

المنظمة سوف تطرد البحرين من عضويتها إذا سعت للتأثير غير المشروع على مواقف المنظمة وسياساتها لخدمة أهدافها السياسية.

١٤ يناير

ارتكب جهاز قمع هندرسون قبل يومين جريمة كبيرة بحرق منزل الحاج عبد الله العصفور، ٥٥ عاما، من منطقة إسكان جدحفص. حدثت الجريمة في الساعة الخامسة من صباح أمس الأول. ولم يذكر شيء عن إصابات بشرية ولكن الحريق أتى على كل محتويات المنزل. وللحاج عبد الله خمسة أولاد معتقلين لدى جهاز قمع هندرسون منذ فترة ومعهم ابن أخته كذلك. وبسبب شجاعة العائلة في مواقفها الوطنية فقد قرر جهاز الإرهاب الذي يديره هندرسون حرق منزلها لتكون عبرة لغيرها. هذه الجريمة تضاف إلى جرائم النظام التي ابتدأت بقتل المتظاهرين في ١٧ ديسمبر ١٩٩٤، وتطورت لتصل حد الاعتداء على المساجد وتمزيق نسخ المصحف الشريف والمآتم ثم تفجير منزل سلمان التيتون وقتله مع زوجته وطفله. ومنذ عامين بدأ جهاز قمع هندرسون في فرض عقاب فوري على المواطنين بحرق منازلهم. وأخيرا اصدر رئيس الوزراء قانون مصادرة ممتلكات المواطنين الناشطين في المعارضة. وترفع المعارضة صوتها عاليا مطالبة المجتمع الدولي للتدخل لمنع إيان هندرسون ورئيس الوزراء من الاستمرار في هذه السياسة الإرهابية، ومطالبة حكومة البحرين بتشكيل لجان تحقيق مستقلة لمعرفة هوية مرتكبي تلك الأعمال الإجرامية، خصوصا بعد أن تأكد للعالم أن أجهزة قمع الأنظمة الإرهابية مثل نظام الجزائر لا تتورع عن ارتكاب ابشع الفظاعات لحماية النظام. وكانت حكومة البحرين قد دعت الرئيس الجزائري في العام قبل الماضي للاستفادة من تجربته في مواجهة الشعب الجزائري وكرر إعلامها أن الوضع في البحرين يشبه الوضع الجزائري. واتضح للعالم اليوم بعد إفادات عناصر الأمن الجزائرية أن النظام هو مهندس المجازر الجماعية. لقد شجبت المعارضة كل عمليات التخريب والتدمير العبثي الذي تقوم بها قوات قمع هندرسون، وتطالب المجتمع الدولي بالتدخل لمنع استباحة المناطق السكنية وحرق منازل المواطنين ومصادرة ممتلكاتهم والتحقيق في تلك الأعمال.

وتستمر قوات الإرهاب الحكومية في ممارسة سياسات الترهيب والاستفزاز لتبرير جرائمها. ففي الليلة قبل الماضية ذهبت قوات هندرسون إلى منطقة سترة وأمرت المواطنين المتجمعين في المساجد بعدم استخدام الميكروفون لقراءة القرآن، ولما لم يمتثل

المواطنون لذلك الطلب خصوصا في هذه الليالي الرمضانية المباركة أمر هندرسون باعتقال الحاج عبد الله علي آل عبود، وهو أحد رؤساء المآتم في المنطقة. وأفرج عنه بعد تدخلات كبيرة وبعد أن خشيت الحكومة انقلاب الأمر ضدها، ولكن طلب منه الحضور يوم أمس ووجهت له تهديدات أن لم يمتثل لأوامر هندرسون وعادل فليفل بمنع قراءة القرآن في الميكروفون.

وقد تفاقمت حالات التعسف الحكومي ضد المواطنين خصوصا من خلال الاعتقال العشوائي للأبرياء وزجهم في السجون. وقد رفض الأمير إطلاق سراح أي مواطن من السجن قبل انقضاء فترة السجن المحكوم بها ظلما (فيما عدا من ارتبطت قضاياهم بالمخدرات والفساد الأخلاقي). وقد أعطى هندرسون صلاحية الاعتقال لجلاوزته الذين عاثوا في البلاد فسادا وطيشا وتخريبا وإرهابا. فمثلا ما يزال المواطن حسن مال الله، ٢٧، المعوق (من منطقة العكر) معتقلا منذ شهر أبريل من العام الماضي. والسبب أنه تشاجر مع أحد عناصر جهاز قمع هندرسون واسمه خميس، فاعتقل بعد ذلك بساعتين وبقي في السجن منذ ذلك الوقت. وهذا المواطن معوق في رجليه ويده اليسرى وليس هناك من تهمة ضده سوى أنه تشاجر مع خميس الذي انتقم زملاؤه في جهاز قمع هندرسون باعتقال المواطن المعوق.

أما السيد رضا الموسوي، ٢٢، (من المنامة) فقد اعتقل أثناء الصلاة بمسجد الصادق بمنطقة القفول العام الماضي وسجلت اعترافاته تحت التعذيب حسب مصدر مطلع بمنظمة الصليب الأحمر الدولية. وقال المصدر أن طبيب المنظمة طلب من سلطات السجن السماح بعلاج المواطن في المستشفى العسكري. ولكنه ما يزال مسجونا بالزنزانة رقم ١٦ ويخضع للتهديد المستمر بإبعاده عن البلاد والتعذيب الوحشي أن تحدث عن قضيته.

وفي مقابل هذا الإرهاب الرسمي المنظم تسعى حكومة البحرين لتضليل الرأي العام عن طريق شراء الضمائر بالأموال والهدايا الفاخرة. وقد احتوى سجل مصالح أعضاء البرلمان البريطاني على ما يؤكد ذلك. فقد سجل كل من دينيس تيرنر وكين بيرتشيس وديفيد ويلشير، وهم البرلمانيون الثلاثة الذين زاروا البحرين العام الماضي ونقلت الصحافة المحلية عنهم تصريحات توحي بموافقة بعضهم على مجلس الشورى، ما حصلوا عليه من هدايا. وجاء إعلان الثلاثة عن مصالحهم الخاصة في السجل البرلماني كما يلي: "دينيس تيرنر: السفرات إلى الخارج ٥-٩ أكتوبر ١٩٩٧، إلى البحرين مصحوبا

بزوجتي، في رحلة دراسية بدعوة من مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (الذي يرأسه عمر الحسن)، (سجلت في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٧). الهدايا والمصالح الخارجية: هدية مكونة من مجوهرات لزوجتي من أمير البحرين (سجلت في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٧)". وقد سجل الشخصان الآخران مصالحهما كذلك وكان بينها زيارة البحرين بدعوة من مركز عمر الحسن وهدايا مكونة من مجوهرات من أمير البحرين لزوجتيهما. وهناك متابعة من بعض الصحافيين لهذه الهدايا لمعرفة قيمتها، خصوصا أن قضية الرشاوى التي تقدم لأعضاء البرلمان للتأثير على مواقفهم أصبحت ساخنة بعد أن ساهمت بشكل أو آخر في خسارة حزب المحافظين في الانتخابات.

١٥ يناير

وقع عدد من البرلمانيين البريطانيين عريضة مهمة موجهة إلى حكومة البحرين تطرح فيها عددا من المطالب التي في مقدمتها إعادة العمل بالدستور وإطلاق سراح السجناء السياسيين. وجاء في العريضة التي وقعها ١٤ برلمانيا بريطانيا ما يلي:

"أن البرلمان لاحظ بأسف أن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين استمرت خلال العام ١٩٩٧ برغم شجب وكالات حقوق الإنسان الدولية.

– وإنه ليشعر بالقلق الكثير لأنه منذ ديسمبر ١٩٩٤، واجه الذين يشاركون في المظاهرات الشعبية منادين بالإصلاحات الديمقراطية وإعادة دستور ١٩٧٣، قمعا عنيفا وقتلا خارج القضاء واعتقالا تحت طائلة قانون أمن الدولة غير الدستوري لعام ١٩٧٤. وهذا القانون يسمح باعتقال من يشتبه في نشاطاتهم بدون تهمة أو محاكمة لفترة تصل إلى ثلاث سنوات.

– وإنه ليشعر بالانزعاج الشديد لان المعتقلين يحتجزون بشكل انفرادي ويمنعون من الاتصال بعائلاتهم والمحامين والأطباء، ويواجهون التعذيب والمعاملة السيئة وربما الموت في الاعتقال.

– ويدعو حكومة البحرين لإلغاء محكمة أمن الدولة التي تعقد فيها المحاكمات سرا والتي تنتهك إجراءاتها ابسط مبادئ حقوق الإنسان،

– ويطالب البحرين بالعمل وفق محاكمات مكشوفة عادلة وتطبيق حكم القانون وفق المعايير الدولية

– ويدعو حكومة البحرين لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان وإطلاق سراح كل

السجناء السياسيين فورا والسماح لمئات البحرينيين المبعدين قسرا بسبب نشاطاتهم السياسية بالعودة بسلام إلى وطنهم".

ومن بين البرلمانيين الموقعين على العريضة المفتوحة كل من: جيريمي كوربين، آن كليويد، توم كوكس، لورانس كانليف، جون كامينج وهاري كوهين.

جاءت هذه الرسالة في الوقت الذي ما تزال حكومة البحرين فيه تصر على سياسات القمع ومصادرة الحريات حتى خارج البلاد. وقد صدق الأمير، الذي سبق أن صدق على قرار إعدام الشهيد عيسى قمبر، اتفاقية مع مصر لتبادل المحكومين. وتجدر الإشارة إلى أن محكمة أمن الدولة التي يطالب البرلمانيون البريطانيون بإلغائها بسبب مخالفتها للمعايير الدولية للقضاء العادل، تصدر أحكامها الظالمة بحق المعارضين البحرينيين داخل البلاد وخارجها وتمنعهم من حق استئناف أحكامها، الأمر الذي يناقض كل الأعراف الدولية والمواثيق.

ومن جهة أخرى طالبت لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين بـ"إجراء تحقيق عادل للكشف عن الحقائق والتحري من كون الجرائم جنائية أم تقف وراءها أطراف سياسية قبل أن تكيل التهم جزافا إلى أي طرف معارض، إضافة إلى ضرورة التحري في الدور الذي يقوم به القسم الخاص في جهاز الأمن المكلف بالأعمال التخريبية وإلصاقها بالمعارضة". وأضاف: "أن لجنة التنسيق على ثقة مطلقة بأن المناضلين من أجل الديمقراطية والحرية لا يعمدون إلى الحرائق والتخريب كوسيلة لنيل الحقوق، بل يرفعون الصوت عاليا وبالوسائل السلمية والعلنية بالمطالب الملحة والعادلة التي من خلال تحقيقها سيتم سحب البساط من تحت أقدام كل من يريد أن يستمر التوتر والاضطراب في البحرين".

ونشرت جريدة "القدس" اليومية التي تصدر في لندن على صفحاتها هذا اليوم مقالا طويلا للمهندس عبد الرحمن النعيمي بعنوان: "البحرين: تجاهل الدولة لمطالب الشعب يؤدي إلى العنف". ويناقش المقال الجدل الدائر في الدول العربية حول الإرهاب متسائلا: هل يحق للسلطة أن تستخدم العنف لحفظ النظام والاستقرار ولا يحق للمعارضة أن تستخدم العنف للحصول على مطالبها السياسية؟ وفي محاولته الإجابة على هذا التساؤل يطرح أنماط العنف السائدة في المنطقة. ففي الجزائر اعتبر الحكومة هي البادئة بالمشكلة بإلغائها الخيار الديمقراطي قبل ستة أعوام، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الوضع بشكل خطير. وفي مصر فان العنف القائم كان في الأساس يستهدف

اتفاقات كامب ديفيد ويعتبر امتدادا للصراع في الأراضي المحتلة، ولكن تصدي الحكومة للجماعات الإسلامية حول العنف إلى قضية داخلية. أما في البحرين فيرى الكاتب أن لشعبها عراقة في النضال الوطني منذ مطلع القرن لأن "الأسرة الحاكمة منذ مجيئها إلى السلطة لم تسع إلى ردم الهوة بينها وبين المواطنين وإنما تصرفت بالعقلية المتعالية التي تعتبر بأنها قبيلة مختارة مميزة تختلف عن بقية المواطنين، إضافة إلى الإشكالية التي خلقتها بمصادرة الأراضي الزراعية للفلاحين الشيعة، وبالتالي ربطت صراعها على السلطة مع الصراع المذهبي، و لم تتردد في مطلع القرن من فرض ضريبة الرقبة على المواطنين الشيعة لتمييزهم عن بقية المواطنين المحرومين من سائر الحقوق الأخرى". وانتهى الكاتب إلى القول: "نعم نحن ضد إرهاب الدولة، ضد عمليات التخريب والحرق، مع الأمن والاستقرار لبلادنا، ولكننا نوجه التهمة أساسا إلى الأسرة الحاكمة في بلادنا التي ترفض السماح لنا منذ اكثر من ثلاثة عقود بالعودة إلى البلاد، ولا تزال تحتجز حرية اكثر من ألف وخمسمائة مواطن من بينهم الشيخ الجليل عبد الأمير الجمري الذي تجاوز الستين من العمر، وترفض التخلي عن المرتزقة البريطانيين وسواهم وفي المقدمة اللواء إيان هندرسون، ولن تعمد الحركة الديمقراطية إلى العنف بل توجه النداء تلو النداء إلى كل الشرفاء في بلادنا للتعبير السلمي والعلني".

١٩ يناير

ما تزال لجنة العريضة الشعبية تنتظر رد أمير البلاد على طلبها الذي قدمته الشهر الماضي لمكتبه لتحديد موعد لمقابلته وتسليمه العريضة. وهذه العريضة هي التي وقعها حوالي ٢٥ ألف مواطن في العام ١٩٩٤ والتي رفض الأمير استلامها حتى اليوم. وقد بذل أعضاء اللجنة في السنوات الثلاث الماضية جهودا مضنية للحصول على موعد لذلك ولكن بدون جدوى. فقد قوبلوا بجدار مطبق من الصمت أحيانا والتهديد بالاعتقال أحيانا أخرى. هذا بالرغم ما يدعيه المسؤولون من أن مجلس الأمير مفتوح للمواطنين. ويسود البلاد جو من الترقب بانتظار رد إيجابي من الحكومة للدخول في حوار مع المعارضة حول الخطوات العملية لإعادة العمل بدستور البلاد الذي علق الأمير العمل به في ١٩٧٥. وحتى الآن فقد كان الرد الرسمي لمحاولات فتح الحوار مقتصرا على استعمال لغة البطش والتنكيل والتعذيب والإرهاب ضد من يطالب حتى بالحوار.

وكان وفد من لجنة العريضة الشعبية مكون من الأستاذ محمد جابر صباح والسيد عبد الله راشد مطيويع قد توجه في صباح يوم السبت الموافق ١٩٩٧/١٢/٢٧، إلى ديوان الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وذلك من أجل تسليم خطاب يتضمن طلبا لتحديد موعد لتسليم العريضة الشعبية ومناقشة ما تتضمنه من مطالب دستورية. هذا وقد طلب الديوان الأميري أرقام الهواتف الخاصة بأفراد الوفد كما وعد بالاتصال حال تحديد موعد لاستلام خطاب الموعد. وبعد ذلك قامت اللجنة بإجراء عدة اتصالات هاتفية من أجل الحصول على رد على طلبها إلا أنها لم تتلق أية ردود حتى تاريخه. وفي ما يلي نص الرسالة:

"بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين حفظه الله

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته وبعد:

صاحب السمو: إيمانا منا بأهمية النهج السلمي للحوار لما فيه خير هذا الوطن العزيز، نتقدم إلى سموكم الكريم بطلب تحديد موعد للقاء وفد لجنة العريضة الشعبية وذلك لتقديم هذه العريضة، ومناقشة ما تضمنته من مطالب.

صاحب السمو: أنه بتاريخ ١٩٩٣/١/١٥، تفضل سموكم باستقبال وفد العريضة الأولى المكون من المرحوم حميد صنقور والشيخ عبد اللطيف المحمود والشيخ عبد الأمير الجمري والأستاذ محمد جابر الصباح والسيد عيسى الجودر والأستاذ عبد الوهاب حسين وذلك بعد تقديم العريضة التي تم تسليمها إلى ديوان سموكم بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٥. ولقد جاءت العريضة الثانية التي وقعها ما يربو على ٢٣ ألف مواطن بعد سنتين من إنشاء مجلس الشورى لتؤكد أهمية تلك المطالب، وتلتمس هذه العريضة من سموكم إعادة العمل بدستور البلاد لعام ١٩٧٣ وتفعيل مواده.

لقد حاولنا مرات عديدة توصيل العريضة إلى سموكم إلا أنه وبتاريخ ٩٥/١/٣، وبناءا على طلب سعادة وزير العدل بتأخير تقديمها جعلنا نرجئ هذا التقديم. وبتاريخ ١٩٩٥/٣/٦، طلب منا مكتب سمو رئيس الوزراء عدم تقديم خطاب الموعد إلى سموكم وذلك لمرور البلاد بظروف حرجة تستدعي التريث، وعندما اعتزمت اللجنة التقدم إلى سموكم بخطاب لتحديد موعد آخر للقاء تم استدعاء عضوي لجنة العريضة الأستاذ أحمد الشملان والأستاذ إبراهيم كمال الدين إلى مركز شرطة الحورة وكان

ذلك بتاريخ ١٩٩٧/٧/٢٨، حيث استقبلهما سعادة محافظ العاصمة وطلب منهما وللمرة الثالثة تأجيل تقديم خطاب الموعد للالتقاء بسموكم.

ولا يخفى على سموكم الكريم بأن الأحداث التي بدأت أواخر ١٩٩٤، لا تزال تلقي بظلالها سلبا على ربوع هذا الوطن العزيز. وحيث أن البحرين حكومة وشعبا تسعى لإخراج هذه البلاد مما تتعرض له من محن، لذلك فإن لجنة العريضة الشعبية تلتمس من سموكم موعدا للالتقاء بكم ومناقشة المطالب الشعبية التي تضمنتها العريضة.

إن حرصنا الشديد على مصلحة وطننا الذي نكن له كل الحب والولاء هو الدافع لمناشدة سموكم لفتح باب الحوار.. آملين تضافر كل الجهود الخيرة للمساهمة في بناء مستقبل مشرق لهذا الوطن وأهله.

وتفضلوا سموكم بقبول وافر التحية والاحترام

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أعضاء لجنة العريضة الشعبية: الشيخ عبد الأمير الجمري، محمد جابر صباح، علي قاسم ربيعة، أحمد الشملان، إبراهيم كمال الدين، الأستاذ عبد الوهاب حسين، هشام الشهابي، د. منيرة فخرو، عيسى عبد الله الجودر، عبد الله مطيويع، سعيد العسبول، عبد الله عبد الرحمن هاشم.

حرر في ١٩٩٧/١٢/١".

٢٠ يناير

خرجت الليلة الماضية مسيرات دينية عملاقة في اغلب مناطق البحرين شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين. ورفعت في تلك المسيرات الشعارات الوطنية المطالبة بإعادة العمل بالدستور والتضامن مع الشيخ الجمري. وكانت القوات الأجنبية تحاصر المنامة لاستفزاز المشاركين وحاولت فرض مسارات معينة للمواكب ولكن المواطنين فرضوا أنفسهم واستمروا في مسيراتهم حسب المعتاد. وهناك خشية من حملة اعتقالات للذين كانوا يرددون الشعارات الوطنية بحماس.

وعشية الذكرى الثانية لاعتقال الشيخ الجمري شوهدت شعارات كثيرة في اغلب مناطق البلاد تطالب بإطلاق سراحه بدون قيد أو شرط، وتطالب بإطلاق سراح بقية السجناء وعودة المبعدين. ففي منطقة الدير مثلا غطت صور القادة المعتقلين وخصوصا الشيخ الجمري والعلماء المبعدين حيطان المنطقة. ومن بين الشعارات التي شوهدت:

"يريدون أن يتهمونا بالإرهاب ولكن اللعبة مكشوفة"، "لن ننسى شهداءنا الأبـــرار"، "معكم على الدرب ولا نبالي بالقيود"، "أنت جميل يا أبا جميل". ورفـــت شـــعارات مماثلة في مسيرات المنطقة التي خرجت مساء الأحد والاثنين.

وعشية الذكرى الثانية لاعتقال المجاهد الشيخ عبد الأمير الجمري أصـــدر الشـــيخ عيسى أحمد قاسم، عضو المجلسين الوطني والتأسيسي المنحلين، بيانا جاء فيه ما يلي:

"أبارك لكل الصائمين والقائمين والمؤمنين في الوطن العزيز البحرين، بشهر الصيـــام والقيام ضارعا إلى المولى عز وجل أن يبقي هذا البلد بلد عز وإيمان، وأن يجعله واحـــة أمن وسلام، وأن يفتح عليه أبواب الخير والبركات.

تكتمل سنتان والعالم المؤمن المجاهد، والوطني المخلص سماحة العلامة الشيخ عبـــد الأمير الجمري في السجن وهو الرقم الكبير الذي يعرف عنه ذلك كل من الشـــعب والحكومة. والذي لا يمكن أن ينسى أو يهمل أو يفتر في اتجاهه شوق كل المستضعفين والمحرومين والعلماء والمنصفين في وطن العز والكرامة والمجد. وهذا يعني أن كل يوم يمر والشيخ في السجن، يمر والبحرين كلها في مشكلة، والشـــعب وقيمـــه ومقدســـاته وحرماته في السجن. ومع الشيخ العظيم رجالات أفذاذ وشباب أخيـــار يغيبـــون في السجن، وسجنهم سجن أمة، وتاريخ، وحاضر ومستقبل.

ويدخل بقاء هؤلاء الأعاظم سجناء وعلى رأسهم سماحة الشيخ الجمري وعلميتـــه الظاهرة، وشيخوخته الوقرة، وجهاده الإيماني، وإخلاصه الوطني، وموقعيته الشـــعبية الساحقة، وتمثيله الديني الواسع، يدخل كل ذلك ضمن مسألة الحل القسري لمشكلة لا يقدر لها في النظر الراجح أن تحل عن غير طريق التفاوض والتوافق.

ولئن كان الكلام عن ضرورة الحل التفاوضي الذي يعترف بالحقوق والواجبـــات محل تندر عند من يميل إلى اللغة الأخرى، فإن استمرار الأزمـــة، ودروس التـــاريخ، والواقع العالمي المعاش بكل صراعاته المختلفة، والنظر الدقيق يعني أن ما هو محل التنـــدر اليوم سيكون محل التقدير غدا.

وأنه لمما يسوء أهل الغيرة على الوطن الكريم العزيز، وما يسوءهم داخـــل الوطـــن اليوم كثير وكثير، هذه الأنباء الحمراء المؤلمة المنذرة والتي تتحدث عن حرق الممتلكـــات والاستهتار بالثروة وعرق العاملين والمكدودين. وكل ما على أرض الوطن من عمـــران يمثل ثروة عامة بوجه وآخر وان اتخذ عنوان الملك الخاص. وأضم الصوت إلى أصـــوات الكثيرين من أبناء الشعب الذين يطالبون بتحقيق محايد في أحداث الحريق والإتلاف.

وأدعو الحكومة إلى أن لا تعطي تقديرا للحل القسري، وهو ليس له. وأن تنظر إلى الحل القائم على التفاوض، والتوسعة على الناس، وتقدير حقوقهم الدينية والمدنية بعين الاعتبار. فهذا الحل هو المرجح موضوعيا بل الحل الوحيد بلغة الواقع، وله من الفاعلية والكفاءة ما يصلح الأمور، ويرمم العلاقات، ويقود السفينة إلى شاطئ الأمان".

ومن جهة أخرى، علم أن عناصر جهاز قمع هندرسون ارتكبت في ١٦ يناير جريمة حرق نادي منطقة سار بسبب مواقف النادي الداعمة للمطالب الشعبية العادلة. وقد أتى الحريق على حوالي ٦٠% من المبنى وأتلف غرفة الإدارة والقاعة الرئيسية. وكان جهاز القمع هذا قد احرق عددا من النوادي الأخرى في الدراز وبني جمرة والشاخورة عقابا لمواطني تلك المناطق على مواقفهم الشريفة.

واعتقل في الأيام القليلة الماضية عدد من المواطنين من منطقة الشاخورة عرف من بينهم: السيد محمد سلمان، ١١، عباس علي سلمان، ١١، أسامة سعيد أحمد. وقد اختطف عناصر جهاز قمع هندرسون الطفل الأول من منزله إلى الساحل القريب من المنطقة وقاموا بتعذيبه بوحشية متناهية، فنزعوا ملابسه في البرد القارس وأشبعوه ضربا وتعذيبا ثم رموا به على باب منزله وهو بحالة سيئة جدا. أما الثاني فقد ضربوا والدته بقسوة عندما تعلقت به لتمنعهم من اعتقاله، وتركوها وهي تعاني الآلام. واعتقل المواطن علي جاسم من منطقة بني جمرة قبل ليلتين وأفرج عنه يوم أمس بعد تعريضه لإرهاب شديد بسبب مشاركته في إحدى المسيرات الدينية بمنطقة بني جمرة.

وعلى صعيد آخر، كتب السيد ستان نيوين، عضو البرلمان الأوروبي، مقالا حول الوضع في البحرين نشر في العدد الأخير من مجلة **Liberation** التي تصدر في لندن. واحتوى المقال الذي كان بعنوان: "البحرين: بلد التعذيب والقتل"، على تفصيلات الوضع السياسي ومدى القمع الذي يعاني منه المواطنون على أيدي إيان هندرسون. وطرح الكاتب عرضا للوضع العام في ما يتعلق بالمطالب الشعبية وأساليب السلطة في قمع الشعب. واحتوى كذلك على صورتين إحداهما لتشييع الشهيد حسين الصافي والثانية لإيان هندرسون. وقد كتب على الثانية: إيان هندرسون، مهندس القمع في البحرين.

٢٢ يناير

أكد شعب البحرين موقفه البطل مجددا عبر مسيراته الدينية التي خرجت في الأيام

القليلة الماضية. وكانت مسيرات يوم أمس الأول كبيرة وحماسية ارتفعت فيها الهتافات المطالبة بالحرية والحقوق المشروعة. ففي المنامة استمرت المسيرات التي شارك فيها عشرات الآلاف حتى الساعات الأولى من صباح الثلاثاء الماضي، ورفعت فيها شعارات العزة والكرامة بوضوح. بينما دوت أصوات المشاركين في عصر ذلك اليوم في مسيرات السنابس والدراز وبني جمرة والنعيم والدير وبقية المناطق. وخرجت مسيرة منطقة النعيم تحت مراقبة شديدة من قوات القمع الأجنبية. أما في منطقة سار فلم تخرج المسيرة المعتادة لان المواطنين رفضوا الخروج إلا في مسيرة حرة ترفع فيها الهتافات الوطنية. وكان مواطنو الدراز قد أغلقوا مآتمهم في خطوة قوية لتأكيد خيار المقاومة المدنية، عندما أراد هندرسون فرض أوامره بمنع الهتافات السياسية. وعندما اتضح أن الوضع يكاد ينفجر اتصل عملاء هندرسون برؤساء المآتم وطلبوا منهم الخروج في المسيرات المعتادة. وسبب ذلك أن هندرسون يعلم أن عدم خروج المسيرات تعني أن ثورة حقيقية سوف تتبع ذلك لان قرار وقف المسيرات سيعتبره الشعب حربا دينية حقيقية من هندرسون وبقية الجلادين العاملين معه. وكانت سيارات الشغب تحاصر اغلب المناطق، خصوصا المنامة. وشوهدت، الشعارات الوطنية تملأ حيطان المناطق الواقعة على خط مرور المسيرات، كما لوحظ أن قوات الشغب الأجنبية فشلت في مسحها كلها.

وبعد انتهاء المسيرات أمر هندرسون باعتقال عدد من المواطنين عرف من بينهم عبد الأمير جاسم من منطقة البلاد القديم. وسبب اعتقاله وتعذيبه انه رفع هتافات سلمية تعبر عن معاناة الشعب في ظل الإرهاب الخليفي. وعلم أن عددا آخر من المواطنين اعتقل من مناطق أخرى ولكن لم تتوفر أسماؤهم بعد.

ومن جهة أخرى فهناك قلق شديد من احتمال قيام جهاز قمع هندرسون بالاعتداء على جمعية المحامين البحرينية التي صمدت حتى الآن بوجه استفزازات الحكومة. ويأتي القلق الجديد بعد الندوة التي عقدت الأسبوع الماضي لمناقشة أوضاع الخليج بين قمتي طهران والكويت. وقد شارك في تلك الندوة الدكتورة منيرة فخرو والكاتب حافظ الشيخ. وتركز النقاش في تلك الندوة على الأوضاع الداخلية في البلاد، وركزت الدكتورة فخرو على ضرورة إعادة العمل بالدستور وانه ليس هناك حل خارج إطاره. كما أجابت على سؤال أحد الحاضرين حول إنجازات حكومة البحرين في مجال التنمية البشرية قائلة أنها عملت في وزارة العمل وفي هيئات الأمم المتحدة وتعرف كيف يمكن

التلاعب بالأرقام. وتطرق المتحدثان إلى رفض الحكومة إعادة العمل بالدستور قائلين أن من أسباب ذلك خشية المسؤولين الكبار من المحاسبة الشعبية لما هو موجود من فساد مالي كبير. وكانت الدكتورة فخرو قد أقيلت من وظيفتها كمحاضرة جامعية قبل ثلاثة أعوام بسبب توقيعها على عريضة نسائية تطالب الحكومة بسحب قوات الشغب من الشوارع والتوقف عن الاعتداء على المنازل. وتقول مصادر مطلعة أن وزارة الداخلية تعتزم التحرش بجمعية المحامين في اثر هذه الندوة وللانتقام من أعضائها الذين رفضوا الانحناء للمعذبين الذين يترأسهم إيان هندرسون.

وفي لندن نشرت جريدة "برايفيت آي" البريطانية الواسعة الانتشار في عددها الذي يصدر غدا (٢٣ يناير) تعليقا على موقف الحكومة البريطانية من الأوضاع في البحرين، جاء فيه ما يلي: "بالرغم مما قيل عن البعد الأخلاقي في السياسة الخارجية البريطانية فإنها لم تفعل شيئا لتغيير علاقات بريطانيا بالمعذبين في البحرين. و لم يكن هناك أي احتجاج رسمي عندما كشفت "برايفيت آي" في شهر أكتوبر الماضي (الرقم ٩٣٥) أن دينيس تيرنر، العضو البرلماني عن منطقة جنوب شرقي وولفرهامتون، السكرتير البرلماني الخاص لوزير الخارجية، روبين كوك، كأن في زيارة رشوة "بخشيش" لمدة خمسة أيام (عذرا رحلة دراسية) للمشيخة على حساب مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. وكما يعرف قراء "برايفيت آي" فان المركز يديره عمر الحسن، الذي كان في ١٩٩٤ يدفع شيكات شهرية بمبلغ ٥٠٠ جنيه للنائب عن منطقة كوربي، ويليام باول، الذي لم يصرح بها. أما دينيس تيرنر فهو يصرح في سجل مصالح أعضاء البرلمان، بالرشوة التي حصل عليها في شهر أكتوبر. ويكشف كذلك أن زوجته التي ذهبت معه، أمطرت بـ"هدايا ومجوهرات" من الأمير. والهدية المعتادة من الأمير للأعضاء البرلمانيين هي ساعة روليكس قيمتها ١٥ ألف جنيه، ولكن سموه عادة اكثر كرما مع النساء. وكان كين بيرتشيس، النائب عن منطقة شمال شرقي ولفرهامتون والسكرتير البرلماني الخاص لوزيرة التنمية الخارجية، كلير شورت، قد ذهب أيضا. وأخذ زوجته معه كذلك وحصلت هي الأخرى على "هدايا مجوهرات" من الأمير. وذهب ديفيد ويلشير، النائب عن سبيلثورن، أيضا إلى الرشوة وحصلت زوجته على مجوهرات كذلك. ولكنه من حزب المحافظين. ومع هذه الهدايا (يشعر هؤلاء النواب) أن من الغلظة ذكر أن السياسة المتعجرفة لحكومة البحرين تجاه حقوق الإنسان قد انعكست في ٩ يناير عندما اعتقل خمسة أطفال، اثنان منهم في الخامسة عشرة من العمر واثنان

في الرابعة عشرة والخامس لم يتجاوز العاشرة على أيدي شرطة الأمير الذين أخذوهم إلى غرف التعذيب بجزيرة النبيه صالح. وهناك عشرون معارضا على الأقل محتجزون في زنزانات انفرادية تحت سيطرة إيان هندرسون، رئيس الاستخبارات البريطاني المولد والبريطاني التدريب. وفي الوقت نفسه استلمت وزارة الخارجية البريطانية طلبا قويا من وزير خارجية البحرين، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، ابن عم الأمير، بان المعارضين البحرينيين هنا يجب أن يسلموا إلى البحرين لكي يعذبوا هم أيضا بطريقة مناسبة. ولكن وزارة الخارجية تميل لرفض هذا الطلب، ولكن بأدب.

٢٦ يناير

وقع ما كان المواطنون يخشونه، فقد بدأ جهاز قمع هندرسون بمضايقة الأستاذ محمد جابر صباح لسبب بسيط: أنه عبر عن رأيه بلغة متحضرة ومنطق هادئ بشأن مجالس الشورى المعمول بها في بعض بلدان الخليج. فقد استدعي قبل بضعة أيام من قبل الجلاد المعروف، عبد العزيز عطية الله آل خليفة، أحد أعضاء لجنة التعذيب التي شكلها هندرسون قبل ثلاث سنوات للإشراف على تعذيب أبناء البحرين. وتعرض للموقف نفسه الذي قوبل به المحامي الوطني احمد الشملان على يدي هذا المعذب نفسه، وهو الموقف الذي أدى إلى انتكاسة خطيرة في صحته ما يزال يعاني منها، حيث فقد القدرة على النطق. وفي مكتب هذا المعذب الشرس وقف الأستاذ محمد جابر صباح، وهو لا يملك من أسباب القوة إلا قوة المنطق وعدالة المطلب وإنسانية الهدف، أمام إرهابي شرس يحوطه الزبانية: ستة ضباط واثنان من الحرس الخاص وأربعة من عناصر الشرطة، وعيونهم تتطاير شررا ووحشيتهم توحي بتعطشهم لدم هذا المناضل. وعلى مدى أربع ساعات (٧,٣٠—١١,٣٠ مساءا)، تركز التحقيق على مقال الأستاذ صباح الذي نشر في مطلع الشهر بجريدة "القدس العربي" اللندنية، حول الفرق بين مجالس الشورى والمجالس المنتخبة. كما تم التحقيق معه حول الرسالة التي رفعت إلى الأمير في شهر ديسمبر الماضي، بشأن تسليم العريضة التي وقع عليها حوالي ٢٥ ألف مواطن والتي تطالب بإعادة العمل بدستور البلاد. وكان الأستاذ محمد جابر الذي كان عضوا منتخبا بالمجلس الوطني الذي حله الأمير قبل أكثر من ٢٢ عاما، قد وقع عليها مع أحد عشر آخرين هم لجنة العريضة الشعبية. ووجه عبد العزيز عطية الله آل خليفة للأستاذ صباح تهديدات بالمزيد من القمع ومنعه من السفر لتلقي العلاج لعينه، مكررا

بذلك السيناريو الذي تعرض له المحامي الشملان قبل ستة شهور. وقد أبلغت الجهات الدولية المعنية بهذا الإرهاب الحكومي تجاه هذا الرمز الوطني الذي التزم بأسلوب متحضر في محاولته إصلاح الوضع السياسي الفاسد. ومن الأسئلة التي وجهت للأستاذ صباح: لماذا لم تنشر المقالة في الإعلام المحلي؟ فأجاب: طلبت نشرها في صحيفتي "الأيام" و"أخبار الخليج" ولكنهما رفضتا.

واستمرارا لسياسة القمع الحكومي وتكميم الأفواه فقد استدعي الدكتور عباس هلال، رئيس جمعية المحامين البحرينية من قبل وزير العدل وتم تهديده بلغة شديدة بعقوبات قاسية أن استمرت الجمعية في عقد ندوات مفتوحة لمناقشة الوضع السياسي في البحرين. وكانت الجمعية قد عقدت ندوة قبل أسبوعين حول أوضاع الخليج بين قمتي طهران والكويت، تحول النقاش فيها إلى الوضع السياسي السيء في البحرين. وطلب من الدكتور هلال تقديم أسماء الذين طرحوا أسئلة حول الوضع الداخلي، ولكنه رفض ذلك بقوة. وأكد استدعاء هؤلاء المواطنين استمرار رفض رئيس الوزراء وهندرسون للغة الحوار والتفاهم والنقاش الموضوعي وإصرارهما على استعمال أساليب الإرهاب والاستفزاز والعقاب الجماعي لتكميم الأفواه ومنع الإصلاح السياسي المطلوب.

وحول مجالس الشورى المعينة والبرلمانات المنتخبة كتب السيد هاني الريس، ممثل لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين والمقيم في الدنمارك، مقالا قيما نشرته جريدة القدس يوم السبت الماضي. ويصب المقال في الاتجاه نفسه الذي يؤكد ضرورة تطوير الوضع السياسي في المنطقة وإحلال الانتخاب بدل التعيين لهذه المجالس ويطالب بإعطائها صلاحيات تشريعية ورقابية كذلك.

وتأكد استمرار العقاب الجماعي مؤخرا من خلال ما يقوم به أحد جلادي هندرسون، ويعرف باسم سعيد، ورتبته رئيس عرفاء. فقبيل منتصف الليل من يوم ٢٠ يناير، كان السيد عباس السيد سلمان، ٢٤، يقود سيارته بمنطقة سار، إذا بدورية لقوات الشغب الأجنبية توقفه، وإذا بسعيد نفسه ينهال عليه بالضرب المبرح يساعده بقية الجلادين. وكان سعيد الذي فقد أعصابه وراح يضرب المواطن بوحشية متناهية يصرخ قائلا: "من الذي يكتب الشعارات على الجدران". وانهال المرتزقة على المواطن عباس بالضرب بأعقاب البنادق والركل حتى أغشي عليه. بعدها جاء أهل المنطقة ونقلوه إلى المستشفى. وأشرف الدكتور محمد الرفاعي على علاجه، ولكن حالته ما

تزال سيئة للغاية. وعلق بعض من شاهده بقوله: "هذا هو الأمن الذي يسعى خليفة وهندرسون لتحقيقه في البلاد". ويمارس الجلاد سعيد أصنافا من أساليب العقاب الجماعي بحق مواطني منطقة سار. وعرف من بين الذين عذبوا على يديه كل من: جواد هاشم، ١٩، حسين ميرزا، ٢٣، باقر حميد إبراهيم، ٢٦، محمد أحمد إبراهيم، ١٤، موسى حسين، ١٩، السيد سعيد السيد رضي، ٤٧، مع أولاده. وعندما ذهب الأخير إلى مركز الخميس للإبلاغ عما حدث له (معتقدا أنه يعيش في دولة يحكمها قانون) فرض عليه دفع غرامة قدرها خمسون دينارا (حوالي ١٥٠ دولارا). وكان جهاز قمع هندرسون قد ارتكب قبل أسبوعين جريمة حرق نادي المنطقة لمعاقبة أهلها على كتابة الشعارات بكثافة. ويأمل هندرسون أن يكون هذا العقاب الجماعي رادعا للمواطنين عن الاستمرار في المقاومة المدنية المستمرة. وناشدت المعارضة المواطنين تقديم ما لديهم من معلومات حول هذا المعذب لتضمينها في الملف الذي يعد حاليا لتقديمه إلى المحاكم المختصة بجرائم التعذيب التي تعتبر جرائم ضد الإنسانية.

وعلى صعيد آخر، يتصاعد القلق بشأن الوضع الصحي للشيخ عبد الأمير الجمري المعتقل منذ عامين بعد منع جهاز قمع هندرسون زيارة له من قبل عائلته كانت مقررة يوم السبت الماضي. وعندما توجهت العائلة إلى القلعة حسب الموعد المحدد أخبرت بإلغاء الزيارة بدون إعطاء أي سبب. ويخشى على صحة الشيخ الكبير من سوء المعاملة التي يعامل بها في زنزانته على أيدي إرهابيي رئيس الوزراء وهندرسون. وقد تكثفت الشعارات على جدران اغلب المناطق تطالب بإطلاق سراحه، خصوصا في مناطق النويدرات وكرزكان والسهلة وغيرها. وبسبب استمرار اعتقال الشيخ الجمري واكثر من ١٥٠٠ مواطن يتوقع أن يمتنع المواطنون من إظهار الفرح يوم عيد الفطر المبارك. وقد بعثت لجنة حقوق الإنسان برابطة أهل البيت الإسلامية العالمية رسالة إلى أمير البحرين تطالبه فيها بإصدار أمر بإطلاق سراح الشيخ الجمري الذي اعتقل بشكل تعسفي منذ اكثر من عامين.

٢٨ يناير

بدا الوضع عشية عيد الفطر المبارك أكثر توترا في إثر انتشار أخبار تفيد بأن الشيخ الجمري مصاب بوعكة صحية ومنع عائلته من زيارته. فقد انتشرت الشعارات في أغلب المناطق الساخنة وشوهدت حرائق صغيرة في مناطق أخرى. وفي منطقة الديه

اشتعلت عصر أمس حرائق في إطارات السيارات على الشارع العام وتم إغلاق الشارع لحركة المرور. وحدث الأمر نفسه في منطقة المصلى المجاورة وكذلك في البلاد القديم. وامتلأت الحيطان خصوصا في المنامة والمحرق والديه والمصلى ومروزان والسهلة ومدينة حمد والبلاد القديم وإسكان جدحفص والدراز وكرزكان بالشعارات الوطنية وصور الشيخ الجمري وبقية القادة الشعبيين. وأكدت هذه الحركة الدؤوبة في اليومين الماضيين أن المواطنين ماضون بعزم وثبات في مسيرة المقاومة المدنية برغم إرهاب الحكومة. وقد تبنت منظمة العفو الدولية الشيخ الجمري كسجين رأي ووزعت منشورا خاصا به، وسوف يعرض في كل المعارض الدولية للمنظمة في أغلب بلدان العالم خصوصا أن المنظمة تحتفل هذا العام بمرور العام الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى يتوقع أن يبدأ عدد من السجناء بمركز التعذيب في منطقة جو إضرابا عن الطعام، ابتداء من يوم الجمعة المقبل وذلك احتجاجا على استمرار اعتقالهم بعد انقضاء مدة الحكم الجائر الذي فرض عليهم. وقد استنزف هؤلاء الأبطال وسائل المطالبة ولفت الأنظار إلى قضيتهم ولكن إيان هندرسون ورئيس الوزراء رفضا إطلاق سراحهم. فقد كتبوا من داخل زنزاناتهم رسائل بصورة فردية حينا وجماعية أحيانا أخرى إلى مسؤولي وزارة الداخلية لإشعارهم بانقضاء فترة حكمهم. كما طلبوا من الحراس بطريقة شفوية إبلاغ ذلك إلى المسؤولين. وفي خارج السجن بذل أهلهم جهودا كبيرة حيث كتبوا إلى وزير الداخلية ومساعديه حول الموضوع ولكن بدون جدوى. وكان يفترض أن يطلق سراح المجموعة الأولى التي اعتقلت في بداية الانتفاضة المباركة في ديسمبر ١٩٩٤، ومن بينهم مجيد ميلاد وعباس العرادي في ٢١ ديسمبر الماضي، ولكن لم يتحقق ذلك بسبب رفض هندرسون ورئيس الوزراء ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن الإضراب عن الطعام في السجون الإسرائيلية من الوسائل الناجحة لإقناع قوات الاحتلال بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين. ولكن السلطات في البحرين تعتبر هذا الأسلوب تحديا لإرادتها وإخلالا بالأمن وتهديدا لأمن الدولة.

وفي هذا الإطار استقبل شعب البحرين خبر إطلاق آلاف المعتقلين من سجون السعودية بأمر من الملك فهد بن عبد العزيز بالترحيب لأنه يعكس رغبة من الحكومة في إدخال السرور إلى قلوب المواطنين. وقد أطلق سراح عدد من السياسيين في الأسابيع الأخيرة ومن بينهم علماء دين وخطباء مساجد كانوا ناشطين سياسيا. كما

رحب الشعب أيضا بإطلاق سراح عدد من المعتقلين بدولة الإمارات العربية المتحدة بأمر من رئيس الدولة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. وفي الكويت أعلن أن الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح لن يستقبل المهنئين بالعيد تضامنا مع المعتقلين لدى العراق، وهي التفاتة حظيت بقبول شعبي عام. واعتبرت تلك الخطوات دليلا على رغبة تلك الحكومات في تطوير العلاقة مع شعوبها، بينما عكس ذلك يحدث في البحرين. فبدلا من إطلاق الأبرياء المحكومين ظلما لدى انتهاء فترة حكمهم، فان رئيس الوزراء وهندرسون يمددان فترة التعذيب والعناء لهؤلاء المعتقلين. فشتان بين حكومة تشعر بالقرب من شعبها وحكومة تحقد على مواطنيها ولا تشعر بالأمن إلا عندما تسجنهم وتعذبهم حتى الموت.

ومن جهة أخرى، علم أن الأستاذ محمد جابر صباح قضى ثلاث ساعات أخرى مساء الاثنين الماضي بمركز التعذيب بالحورة مع الجلاد المعروف عبد العزيز عطية الله آل خليفة، المسؤول الأول عما حدث للمحامي احمد الشملان. وهي المرة الثانية في خلال أسبوع التي يستدعى فيها الأستاذ صباح بعد نشره مقالا علميا يفند فيه مقولة أن مجلس الشورى المفروض في البحرين يستند إلى أسس إسلامية ويؤكد أن الانتخابات هي الطريقة الأفضل لتطوير الوضع السياسي في البلاد. ويبدو أن الجلاد عطية الله أعطي تعليمات بأن لا يكرر مع الأستاذ محمد جابر صباح الإرهاب النفسي الذي مارسه مع المحامي الشملان قبل ستة شهور، خصوصا أن اسم عطية الله أصبح في ملفات الجهات القضائية الدولية التي تنظر في الممارسات التي تعتبر جرائم ضد الإنسانية. وفشل المعذب المذكور في ثني الرمز الوطني عن مواقفه المطالبة بإعادة العمل بالدستور. وحاول إثارته بطرح قضايا طائفية مقيتة رفضها الأستاذ محمد جابر جملة وتفصيلا.

وعلى صعيد آخر، فقد وجهت المعارضة نداء إلى البرلمان الأوروبي بإرسال وفد برلماني إلى البحرين للتحقيق في حقيقة جرائم الحرق التي يمارسها جهاز قمع هندرسون ثم ينسبها إلى المواطنين. وقد ثبت أن أطفال البحرين يتعرضون لتعذيب شديد لإجبارهم على التوقيع على إفادات بأنهم وراء بعض أعمال الحرق، غير أن كل الدلائل الميدانية تؤكد تورط جهاز قمع هندرسون في تلك الأعمال الإجرامية. وقد احترق اكثر من عشرة محلات تجارية صغيرة في اليومين الماضيين بمنطقة المحرق. وفهم من تلك الأعمال الجبانة أنها محاولات نظام يائس لتمزيق الصف الوطني وإيهام طائفة

مسلمة بان طائفة مسلمة أخرى تستهدفها بالحرق والتدمير، وهي لعبة رخيصة الذوق عديمة الجدوى. وقد رفضت المعارضة كل أعمال الحرق العمد للممتلكات الخاصة والعامة وطالبت بلغة واضحة بتشكيل لجان تحقيق في تلك الأعمال الإجرامية. ولكن هندرسون ورئيس الوزراء يرفضان ذلك بشكل قاطع خشية انكشاف دور جهاز قمع هندرسون في تلك الأساليب الخبيثة. وتأتي مناشدة الاتحاد الأوروبي لإرسال وفد إلى البحرين بعد تجربة الجزائر التي انكشف فيها دور قوات الأمن في المجازر التي ترتكب بحق المدنيين العزل.

وقد قرر شعب البحرين أن يقتصر في عيد الفطر المبارك على أداء صلاة العيد وعدم إظهار الفرح وذلك تضامنا مع الشيخ الجمري وبقية المعتقلين ومع عائلات الشهداء والمبعدين. وسوف يزور المواطنون قبور الشهداء لقراءة الفاتحة على أرواحهم، ويواسون أهاليهم بزيارتهم والتضامن معهم.

فبراير ٩٨

٣٠ يناير

بدأ عدد من المعتقلين بسجن جو هذا اليوم إضرابا مفتوحا عن الطعام احتجاجا على استمرار اعتقالهم برغم انتهاء فترة السجن التي حكموا بها وهي ثلاثة أعوام. وعرف من بين هؤلاء: مجيد ميلاد، نزار القاري، السيد أحمد السيد نعمة، جعفر الصياح، رائد الخواجة، عباس العرادي وغيرهم. ويرفض إيان هندرسون إطلاق سراحهم برغم انتهاء مدتهم وبرغم مناشداتهم العديدة للمسؤولين بذلك. ويخشى أن يتعرض هؤلاء المظلومون إلى معاملة وحشية إضافة لما لاقوه من صنوف التعذيب على مدى السنوات الثلاث الماضية.

ويوم أمس استقبل المواطنون عيد الفطر المبارك بمشاعر تعكس حالة الأسى التي تعيشها البلاد والأزمة السياسية المتفاقمة. ووجدوا أنفسهم غير قادرين على تناسي معاناة عائلات الشهداء والسجناء والمبعدين، فراحوا يتوافدون عليهم للتعبير عن التضامن معهم والتعاهد على الاستمرار في المطالبة بالإصلاح السياسي بدون تراجع. وكانت مشاعر المواطنين عموما تعكس وجود أزمة حقيقية في البلاد لم يستطع الإعلام الرسمي إخفاءها، خصوصا بعد أن فشل الأمير في إطلاق أحد من السجناء، على عكس ما فعله حكام الخليج الآخرون رغبة منهم في إدخال السرور على مواطنيهم. وشعر أبناء البحرين أن لديهم حكومة تفرح عندما يحزنون ولا تشعر بالأمن إلا عندما يودع شبابهم في السجون أو يعذبون حتى الموت. و لم يتبادل الكثير من المواطنين التهاني بالعيد كما لم يستقبلوا الزوار والمهنئين.

وكان استمرار اعتقال الشيخ الجمري سببا مباشرا لأجواء الكآبة التي سادت الكثير من الأوساط. وقد تجمع عشرات المواطنين صباح أمس عند منزل الشيخ بمنطقة بني جمرة ورفعوا شعارات مثل: "معكم معكم يا علماء"، "بالروح بالدم نفديك يا جمري". كما رفعوا هتافات سياسية عديدة تطالب بإطلاق سراح الشيخ الجمري وبقية المعتقلين، ورفعوا أيديهم بالدعاء والفرج وحل الأزمة بتحقيق مطالب الشعب.

وأطلقت بالونات كثيرة تحمل صورة الشيخ الجمري والشعارات الوطنية مؤكدة أن الشعب كله يطالب ببرلمان منتخب. وشوهدت هذه البالونات في مناطق عديدة على شارع البديع مثل السنابس والدراز. وأكدت هذه الخطوات السلمية تحضر شعب البحرين في مقابل سياسات القمع والإرهاب الحكومي والعقاب الجماعي الذي يمارسه جهاز قمع هندرسون باستمرار.

ومن جهة أخرى توافدت أعداد كبيرة من المواطنين يوم أمس على قبور الشهداء في المقابر التي استطاعوا الوصول إليها. ووضعت أكاليل الزهور والورود على القبور في مقبرة الحورة مع ملصقات عن المطالب وصور القادة. وفي مقبرة بني جمرة توجه المواطنون لزيارة قبور الشهداء ووزعت صور الشيخ الجمري وبقية القادة بأعداد كبيرة. وحصل الأمر نفسه في مقبرة السنابس وبقية المقابر التي تحوي الأجساد الطاهرة لشهداء البحرين. وتجسد التضامن الشعبي مع عائلات الشهداء من خلال الزيارات الكثيفة التي تمت طوال يوم أمس، الأمر الذي يعكس بقاء قضية الظلم الذي يتعرض له الشعب حية في قلوب المواطنين خصوصا مع استمرار القتلة في مواقعهم وأساليب قمعهم.

وفي عصر أمس أعلن المواطنون احتجاجهم على استمرار القمع والإرهاب الحكومي بحرق الإطارات في عدد من المناطق مثل الدراز وجبلة حبشي وغيرهما. وانتشرت الكتابات في مناطق كثيرة. ففي منطقة "الكورة" طبعت صورة الشيخ الجمري والسيد حيدر الستري (أحد العلماء المبعدين الثلاثة) على أحد الجدران بحجم كبير وكتب تحتهما: "كل عام وأنتم بخير يا مساجين"، "لا للعنف". وانتشر شعار "لا عيد والجمري بعيد" في أغلب المناطق وكذلك "البرلمان هو الحل".

واستمرت الاعتقالات العشوائية في الأيام القليلة الماضية. فبينما كان المواطنان نجاح عبد العزيز، ١٨، وحسن أحمد الجلال، ١٧، وهما من أهالي منطقة السهلة الجنوبية يحاولان تشغيل سيارتهما العاطلة إذا بقوات الشغب الأجنبية تعتدي عليهما وتعتقلهما. وبعد يومين جيء بهما إلى المنطقة وتم تصويرهما في خطوة تهدف لإرهاب المواطنين. وفي منطقة النويدرات اعتقل كل من: سعيد جمعة، ٢٦، عباس البربوري، ٢٠، محمد مطر، ٢١، أحمد مرهون، ١٩. ومن منطقة الحالة بالمحرق اعتقل أربعة مواطنين في ٢٩ ديسمبر، عرف من بينهم أحمد غلوم، وذلك بعد انتشار الكتابات الجدارية بشكل مكثف في المنطقة.

وعلى صعيد آخر، بدأت عائلة آل خليفة تحركا جديدا في لندن في محاولة يائسة

لإسكات الأصوات التي تطالبها بإعادة العمل بالدستور. جاء ذلك بعد أن أدركت أن سياسة الهجمات الإعلامية ضد بريطانيا تضر بمصلحتها اكثر مما تنفعها. وجاء إعلان تشكيل لجنة برلمانية بريطانية - بحرينية الليلة الماضية ليؤكد شعور العائلة الحاكمة بفشلها في إقناع أحد بموقفها الرافض للدستور والقائم على أساس الاستمرار في انتهاك حقوق الإنسان. وعرف أن اللجنة يرأسها النائب جون مارك، وهو نائب عمالي. أما سكرتيرها فهو كينيث بيرتشيس، الذي أعلن في سجل مصالحه بالبرلمان انه ذهب مع زوجته إلى البحرين بدعوة من عمر الحسن، رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، وان زوجته حصلت على هدايا ومجوهرات من الأمير. أما الرئيس الأقل رتبة فهو ديفيد ويلشير، الذي ذهب إلى البحرين أيضا مع زوجته التي حصلت هي الأخرى على هدايا ومجوهرات الأمير. وهناك عضوان آخران هما نايجيل إيفانز ونايجيل جونز. وقال أحد أعضاء هذه اللجنة للمعارضة هذا اليوم أن أحد أهداف هذه اللجنة "جر حكومة البحرين إلى التجربة البرلمانية".

٢ فبراير

صدر في ٣٠ يناير ١٩٩٨، التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية الخاص بحقوق الإنسان للعام ١٩٩٧، وتطرق بشيء من التفصيل إلى انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين مؤكدا ما ذكرته المعارضة في بياناتها طوال العام الماضي. وأكد التقرير الحقائق التي ذكرتها تلك البيانات حول الاعتقالات العشوائية، الأمر الذي رأى فيه المراقبون ضربة قوية لمصداقية حكومة البحرين التي تنفي سياسات التعذيب والاعتقال العشوائي وبقية أشكال انتهاك حقوق الإنسان. وقال التقرير أن عدد المعتقلين في نهاية ديسمبر الماضي يبلغ حوالي ١١٠٠ معتقل. ولم يحدد التقرير ما إذا كان هذا الرقم يشمل حوالي ٤٥٠ مواطنا محكوما بالسجن. وتقول مصادر المعارضة أن العدد الحقيقي للمعتقلين السياسيين يتراوح ما بين ١٥٠٠-٢٠٠٠ سجين موزعين على اكثر من ٢٥ سجنا. وقال التقرير الذي يعتبر وثيقة دولية تدين سياسات الإرهاب الحكومية: "أن حكومة البحرين علقت العمل ببعض مواد دستور ١٩٧٣ بما فيها المواد المتعلقة بالمجلس الوطني الذي تم حله ولم يسمح بقيامه مرة أخرى". وأكد التقرير: "لم يكن هناك أي تغيير في ممارسات حكومة البحرين في ما يخص حقوق الإنسان وبقيت هناك مشاكل خطيرة كثيرة. ومن بين هذه المشاكل حرمان المواطنين من الحق في تغيير

الحكومة، القتل السياسي والقتل خارج القانون، التعذيب، الاعتقال العشوائي، التوقيف الانفرادي لمدد طويلة، النفي غير الاختياري، تحديد أو الحرمان من الحق في محاكمة علنية عادلة، خصوصا في محكمة أمن الدولة، انتهاك حقوق المواطنين في حياتهم الخاصة، والقيود المفروضة على حرية التعبير والصحافة والتجمع وتشكيل المنظمات وحقوق العمال".

ووصف التقرير وسائل التعذيب بقوله: "أن المعتقلين يتعرضون للتعذيب عادة على القدمين والوجه والرأس، الحرق بالسجائر، الإجبار على الوقوف لفترات طويلة بدون نوم، والتعريض في بعض الحالات للصعق الكهربائي". وأضاف: "أن الحكومة تواجه صعوبة في تفنيد دعاوى التعذيب والممارسات المهينة والقاسية وغير الإنسانية لأنها تسمح بالحجز الانفرادي والسجن بدون محاكمة... وليس هناك حالات تعرض فيها أحد من المسؤولين للعقاب بسبب انتهاكهم لحقوق الإنسان سواء التي حصلت العام الماضي أو الأعوام التي سلفت". وتطرق التقرير الطويل إلى قمع حرية التعبير وغياب الحريات الصحافية والاعتداء على منازل المواطنين وممتلكاتهم: وقال: "عندما تقوم قوات الأمن بمداهمة المنازل فإنها تصادر الممتلكات الخاصة أو تخربها أو تدمرها". وتطرق التقرير إلى استعمال الإنترنت ومحاول الحكومة منع المواطنين من الاتصال به. وقال التقرير: "أن أي تجمع لخمسة أشخاص أو اكثر ممنوع حسب القانون ما لم يحصل على إجازة رسمية".

وعلى صعيد آخر ما يزال خمسة مواطنين آخرين يقبعون في زنزانات هندرسون برغم صدور حكم ببراءة بعضهم وغرامة على البعض الآخر. فقبل ثلاثة شهور برأت محكمة أمن الدولة الشاب فاضل الماجد، ٢٢، ولكنه ما يزال معتقلا. وهو معتقل بسجن الحوض الجاف وفي الأسبوع الماضي تعرض لتعذيب شديد في اثر مطالبته بالإفراج عنه، ووضع في زنزانة انفرادية. وحكمت المحكمة نفسها آنذاك على كل من نادر العللي، ٢٢ (سجن المطار)، وجاسم تايكر، ٢٢، وخليل إبراهيم، ٢١، (كلاهما بسجن القرين)، وعون الجنوساني، ٢١، (بمعسكر الحوض الجاف) بغرامة قدرها ٢٠٠ دينار (حوالي ٦٠٠ دولار أمريكي)، وقد تقدم أهاليهم لدفع الغرامات المفروضة ظلما على أبنائهم ولكن هندرسون يرفض إطلاق سراحهم. وكان المعتقلون ببعض السجون مثل جو والقرين يحصلون على زيارات من أهاليهم في سجن القلعة بالمنامة. وللتضييق عليهم أخبرهم المعذبون بأن المقابلات سوف تتم في السجن نفسه ولكنهم رفضوا ذلك نظرا

لسوء أوضاع السجن وعدم جدوى الزيارات فيه. أما المعتقلون بسجن النعيم فكانوا يستقبلون عائلاتهم أثناء الزيارة في قاعة يجلسون فيها على الأرض جميعا وهم صابرون على ذلك الوضع برغم سوئه. ولكن إدارة السجن نقلت المقابلات إلى قاعة كبيرة مكتظة بالسجناء غير السياسيين ووضعها مزعج جدا، فأضربوا عن الزيارات مطالبين بإرجاعهم إلى المكان السابق، ولكن المعذبين غضبوا من ذلك وحرموهم من الزيارات كلها.

وعلم أن أربعة شباب من إحدى المناطق اعتقلوا قبل شهرين وأطلق سراحهم مؤخرا ولكن بعد تعريضهم لتعذيب وحشي مستمر. وقد اتهموا بعد اعتقالهم مباشرة بتهمة من خيال إيان هندرسون، وهي زرع قنبلة في أحد الأماكن. وأدخل كل منهم على تسعة ضباط معروفين بتعذيبهم الوحشي للأطفال والشباب يتزعمهم عادل فليفل الذي صوخ في وجه الشاب: "اعترف". وانهال الإرهابيون بالضرب على هذا الشاب طالبين منه "الاعتراف"، وكان يقول لهم: "أعترف على ماذا"، فيزيد تعذيبهم له. وأخيرا قرر "الاعتراف" وقال: "اعترف". من أين تأتي بالمواد؟ لدي مواد في المترل. فهرع الجلادون إلى مترله وأراهم كيسا من السماد ستعمله أبوه لمزرعته. فأعادوه إلى مركز التعذيب. "وكيف تركب القنبلة؟". معمل صغير في منطقة بني جمرة يدمج الأنابيب. أخذوه إلى بني جمرة ليكشف لهم الشخص الذي يساعده في تركيب قطع "القنبلة"، فلم يجده وقال: لعله في الفرع الثاني بالمنامة. وهناك أشار إلى أصغر العمال وهو أحد الهنود المستضعفين. سأل الجلادون الشاب المتهم عن المبلغ الذي دفعه لذلك العامل مقابل ذلك؟ ٢,٥ دينار (حوالي سبعة دولارات)، فقال العامل (الهندي) ضاحكا: لا يمكن أن نبيعك ذلك بأقل من عشرة دنانير. فأرجع الشاب إلى مركز التعذيب ليستقبله ضابط لقبه "الظاعن" قائلا له: اعترف هل صنعت القنبلة أم لا؟ فقال: نعم، فقال الضابط: قل الحقيقة ولا تكذب. فقال الشاب: نفينا ذلك في البداية فكان نصيبنا التعذيب الرهيب فقررنا أن نقول: نعم لنهرب من ذلك. والآن نقول: لا ولكنكم لا تصدقوننا. وأفرج عن الشباب بعد أن نالوا قسطهم الوافر من التعذيب الذي "يجبر الذئب على الاعتراف بأنه قتل يوسف"، على حد تعبير ضحايا هندرسون.

٤ فبراير

تتوجه الأنظار هذه الأيام إلى داخل الزنزانة التي يرزح فيه المجاهد الشيخ عبد الأمير

الجمري، المعتقل منذ أكثر من عامين. وهذا التوجه سببه تدهور صحة الشيخ بشكل كبير بسبب رفض رئيس الوزراء السماح بدخول الدواء المناسب إليه من جهة والضغط الشديد الذي يسلط عليه لإجباره على التراجع عن مطالبته بإعادة العمل بالدستور وإطلاق سراح السجناء السياسيين. ومن هذه الضغوط مثلا أن أمر هندرسون بأمر من رئيس الوزراء بنقل المواطن السيد جعفر العلوي، المعتقل منذ أكثر من ستة عشر عاما، إلى زنزانة ملاصقة لزنزانة الشيخ الجمري، وإيهام الشيخ بأن ابنه الأكبر، المهندس محمد جميل، المعتقل منذ العام ١٩٨٨، هو الذي يعيش في تلك الزنزانة المجاورة وأن بإمكانه مقابلته إذا ما وافق على التنازل عن موقفه. وكان الشيخ يطلب من سجانيه السماح له بمقابلة ابنه غير أن رئيس الوزراء يرفض ذلك رفضا كاملا. هذه الحرب النفسية الوحشية التي يقوم بها جهاز قمع هندرسون بأمر من رئيس الوزراء أدت إلى تدهور صحة الشيخ بشكل مضطرد، وهناك خشية حقيقية من استشهاده إذا استمر منع الدواء عنه. وقد أطلعت المنظمات الحقوقية الدولية على وضعه الصحي وطلب منها التدخل لإنقاذ حياته قبل فوات الأوان. ويحمل شعب البحرين رئيس الوزراء شخصيا وهندرسون وبقية الجلادين مسؤولية أي انتكاسة في صحة القائد الوطني الذي يرفض الانحناء للاستبداد والإرهاب والتعذيب.

وقد بعثت منظمة International Pen، لجنة الكتاب المسجونين، التي تتخذ من لندن مقرا لها رسالة إلى أمير البحرين حول استمرار اعتقال الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي: "أننا نكتب لك باسم منظمة "بن انترناشيونال" وهي جمعية الكتاب العالمية التي لها تاريخ يمتد ٧٧ عاما من الدفاع عن الكلمة المكتوبة، للتعبير عن قلقنا البالغ من استمرار اعتقال الشيخ الجمري، الشاعر والعالم الديني البالغ من العمر ستين عاما، بدون تهمة أو محاكمة. وحسب علمنا فان الشيخ الجمري كان عضوا سابقا بالمجلس الوطني. وبعد حل هذا المجلس في ١٩٧٥، أصبح يدعو بحماس لإعادته. واعتقل في ٢٠ يناير ١٩٩٦، مع ثمانية علماء آخرين مرموقين، لكونهم على صلة، حسب ما يبدو، بعريضة تطالب بتغيير دستوري. لقد احتجز لمدة تزيد على عامين حتى الآن، وتشير آخر التقارير إلى أن صحته في حالة سيئة وأنه يعاني من أمراض في القلب وضغط الدم. ويبدو أيضا، أن الشيخ الجمري معتقل لمجرد ممارسته حرية التعبير، وهو حق مضمون للجميع حسب المادة ١٩ من الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية. وأن استمرار اعتقاله خصوصا في ضوء صحته المتداعية، يبعث على التقزز العام، ولذلك

فنحن نحثكم على إصدار أمر بإطلاق سراحه بدون شرط«.

ووقع الرسالة السيد موريس فارهي، رئيس لجنة الكتاب المسجونين.

ومن جهة ثانية، بعث عدد من علماء الدين المرموقين في بريطانيا رسالة عاجلة إلى أمير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة تطالبه بإطلاق سراح الشيخ الجمري. وجاء في الرسالة ما يلي: "تابعنا على مدى الأعوام الثلاثة الماضية ما يعيشه البلد المسلم، البحرين، من اضطرابات أمنية وسياسية آخذة في التجذر والتأصل مع مرور الأيام، وتأكد لنا خلالها عدم جدوى الحل الأمني للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. و لم يكن الاستثناء في هذه السنوات سوى الفترة التي أفرج فيها عن سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري وأخوته العلماء والأساتذة في عام ١٩٩٥، بعد الاعتقال الأول، حيث ساد الهدوء والسكينة ربوع البحرين العزيزة، وبدأت مرحلة تتسم بالتعقل والحكمة في العلاقة بين الشعب والحكومة، لكن الاعتقال الثاني لسماحة الشيخ الجمري وأخوته في الحادي والعشرين من يناير ١٩٩٦، قد بدد الأمل المعقود على هذه المرحلة العاقلة. أننا نحن الموقعون أدناه ولمرور عامين على الاعتقال غير المبرر لسماحة الشيخ الجمري وقدوم عيد الفطر السعيد، ندعوكم للاستفادة من أجواء هذه المناسبة الإسلامية العظيمة للبدء في حل الأزمة الخانقة التي تعيشها البحرين، وذلك بإطلاق سراح سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري وكافة المعتقلين والمحكومين السياسيين تمهيدا لإجراء حوار وطني صادق حول الطرق الملائمة لتثبيت الاستقرار وإطلاق عجلة التنمية في ظل أجواء الحرية والكرامة والمشاركة الشعبية في القرار".

ووقع على الرسالة كل من الشيخ محسن العالمي، رئيس المجمع الإسلامي العالمي، السيد حسين الصدر، عميد المعهد الإسلامي في لندن، الملا أصغر علي محمد جعفر، رئيس الفيدرالية العالمية للخوجة، الشيخ محمد باقر الناصري، أمين عام جماعة العلماء المجاهدين في العراق، الشيخ محمد رضا الأسدي، إمام الجماعة بمحفل علي في شمال غرب لندن، الشيخ حسن علي التريكي، من حوزة الإمام الحسين العلمية في لندن، الشيخ محمد حسين علمي، رئيس حوزة الإمام الحسين العلمية في لندن، الشيخ محسن الآراكي، رئيس المركز الإسلامي في لندن.

وفي هذا اليوم نشرت جريدة "القدس العربي" اللندنية مقالا مهما للأستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني المنحل وعضو لجنة العريضة الشعبية بعنوان: "تعطيل الدستور في البحرين خطأ فادح أدى إلى هز العلاقات الاجتماعية والسياسية".

واستنتج هذا المقال الجريء والموضوعي عدم وجود أي أساس دستوري للمرسوم الأميري رقم ٤ للعام ١٩٧٥، الذي حل بموجبه المجلس الوطني وعلقت بعض مواد الدستور. وجاء في المقال: "وإذا ما استعرضنا الوعود التي أطلقها المرسوم الأميري، مثل تعديل قانون الانتخابات والنقل المؤقت لصلاحيات السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية، وتأخير الانتخابات لأعضاء المجلس الوطني حتى يتم تعديل قانون الانتخاب اتضح لنا مع الأيام والسنين أنها كانت مجرد وعود تخديرية غير جادة وأنها ليست إلا حبرا على ورق لامتصاص أية ردة فعل شعبية غاضبة يمكن أن تنفجر وقتها، وكذلك لكسب الوقت لتكريس الواقع الجديد اللادستوري". ويعتبر المقال وثيقة مهمة جدا تدين المرسوم الأميري وتعتبره السبب المباشر للهزات السياسية والاجتماعية التي عصفت بالبلاد على مدى العشرين عاما الماضية.

٥ فبراير

فيما تستمر صحة الشيخ الجمري مثيرة للقلق بسبب سوء المعاملة التي يتعرض لها على يدي عادل فليفل وهندرسون، يزداد الوضع توترا في داخل البلاد نظرا لتصاعد الشعور الشعبي بالغضب إزاء هذه المعاملة الوحشية لأكبر رمز وطني معتقل. ويستمر الضغط الدولي على رئيس الوزراء وهندرسون للإفراج عنه بدون قيد أو شرط. فبالإضافة إلى اهتمام منظمة PEN INTERNATIONAL، بالقضية وكذلك العلماء المسلمون من أقطار عديدة والمنظمات الحقوقية الدولية، أصبحت قضية الشيخ الجمري مطروحة على الصعيد الدولي بشكل أقوى مما كانت عليه. وقد اطلع ممثلو بعض الدول الأعضاء بمجلس الأمن الدولي على وضعه وأبدوا تعاطفا كبيرا مع القضية، وعبر بعضهم عن استغرابه من ممارسة أحد أعضاء مجلس الأمن مثل هذه السياسات القمعية ضد المطالبين بعودة الدستور والبرلمان المنتخب، وأكد عزمه على بحث الأمر بشكل اكثر جدية. ونظرا لكون الشيخ الجمري عضوا بالمجلس الوطني البحريني المنحل وتمتعه بحصانة فقد طرحت قضيته على الاتحاد البرلماني الدولي لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.

إلى ذلك طرح اللورد ايفبوري سؤالا مهما على الحكومة البريطانية حول قضية الشيخ الجمري وأجابته الحكومة رسميا. فقد جاء في الوثيقة الرسمية ما يلي: "سأل اللورد ايفبوري حكومة صاحبة الجلالة: ما إذا كانت الحكومة، طبقا للسياسة الجديدة لوزارة الخارجية وخطاب وزير الخارجية بشأن حقوق الإنسان للقرن القادم، سوف تحث

حكومة البحرين على إطلاق الشيخ عبد الأمير الجمري المحتجز منذ عامين بدون توجيه تهمة إليه أو محاكمته، والدخول في حوار مع لجنة العريضة الشعبية حول مطالبها لإعادة العمل بدستور ١٩٧٣ وبرلمان ١٩٧٤، كما تضمنتها رسالة اللجنة في ١٨ يناير".

وأجابت البارونة سيمونز أوف فيرنهام دين: كما أخبرت اللورد النبيل في إجابتي في ٢٨ يناير، فقد ناقشنا استمرار احتجاز الشيخ الجمري بدون تهمة مع السلطات البحرينية في مناسبات مختلفة. وطلبنا منهم إطلاق سراح جميع المعتقلين أو توجيه تهم لهم. وسوف نستمر في ذلك. وقد أثار صديقي المحترم وزير الخارجية موضوع الحوار بين السلطات البحرينية ولجنة العريضة الشعبية مع ولي عهد البحرين ووزير خارجيتها خلال لقائهم في ٢٨ يناير".

ومن جهة أخرى، نشرت صحيفة "ميل أون صانداي" الأسبوعية التي تصدر يوم الأحد من كل أسبوع في عدده الأخير (الأول من فبراير ١٩٩٨) مقالا حول محاكمة مدربين عسكريين بأكاديمية ساندهيرست العسكرية الشهيرة بتهمة حصولهم على رشوة. وقالت الصحيفة أن الضباط الثلاثة ابلغوا الأسبوع الماضي انهم سيواجهون محاكمة عسكرية بعد اكتمال التحريات خلال الشهور الثلاثة الماضية. وكان الثلاثة الذين لم تذكر الصحيفة أسماءهم، قد خدموا في حرب الخليج والفوكلاندوالبوسنة وإيرلندا الشمالية، وسوف يخبرون بالتهم الموجهة إليهم خلال أيام. ويتهم الثلاثة بأنهم استلموا هدايا من بينها بدلات ودراجات نارية وساعات روليكس وآلاف الجنيهات نقدا. وسوف تتركز القضية ضد هؤلاء الأشخاص على شهادة الشيخ عبد الله نجل الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، وزير الإسكان في البحرين. وادعى هذا المتدرب البالغ العشرين عاما من العمر أنه أجبر على دفع الأموال وبقية الهدايا وإلا واجه الإبعاد عن هذه الأكاديمية العسكرية الملكية الشهر المقبل بعد أن تأخر في إكمال البرنامج التدريبي فصلا كاملا. وحسب ما قالته الصحيفة فقد كان الشيخ عبد الله، قد دخل في مشاكل مع الإدارة مرات عديدة، وبعد ذلك أطلق ادعاءاته تلك. وقال أن المتدربين العرب الذين يدفعون رسوما قدرها ٢٠ ألف جنيها، كانوا هدفا لاختلاس الأموال على نطاق واسع من قبل الضباط المتقاعدين الذين يتمثل عملهم في تدريب المتدربين على كل شيء من استعمال الأسلحة حتى حرب الغابات والإسعافات الأولية. وقد استدعى مسؤولو وزارة الدفاع في البداية فرع "المباحث الخاصة" وتم توقيف سبعة من ممثلي المنظمات غير الحكومية ومن بينهم ثلاثة ضباط ملونين. بينما ينفي المتهمون الادعاءات حول الابتزاز

والرشوة.

ونشرت صحيفة "الطليعة" الكويتية في عددها هذا الأسبوع مقالا للدكتور مجيد العلوي، عضو المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية وأحد المعارضين البحرينيين، بعنوان: "مستقبل الخليج بيد أهله". وطرح الدكتور العلوي في مقاله، ضرورة العمل بمبدأ الانتخاب في الممارسة السياسية بمنطقة الخليج، مؤكدا أن مجالس الشورى بالشكل الذي يعمل به في البحرين مثلا لا يناسب حالة التطور التي شهدتها البلاد والمنطقة. واستشهد بالوضع المستقر الذي ساد البلاد في فترة تطبيق الدستور وإنشاء المجلس الوطني في النصف الأول من السبعينات، مشيرا إلى أن إلغاء تلك التجربة فتح المجال للمشاكل السياسية والاجتماعية. وقال أن مجلس الشورى الحالي عجز عن التعاطي بجدية مع أية قضية سياسية لأن رئيس الوزراء يرفض أن يشارك أحدا في مناقشة القضايا المهمة.

وعلى صعيد الأوضاع المتردية في السجون فقد علم أن المعتقلين في سجن الحوض الجاف عنبر ٣ سي حرموا من الزيارات منذ ما يزيد على شهرين. كما حرموا من استلام أموالهم التي يصرفونها داخل السجن ، ويقدم لهم طعام رديء لا يصلح حتى لغير الآدميين. وعندما حاول أحد المعتقلين، وهو فاضل الماجد، من إسكان عالي، أن يتحدث مع إدارة مركز التعذيب حول الوضع تم حجزه في زنزانة انفرادية حتى الآن. وتجدر الإشارة إلى أن محكمة أمن الدولة كانت في شهر نوفمبر الماضي، قد قضت ببراءة هذا الشاب نفسه وكذلك صديقه جلال حسن حبيب. إلا انه لم يفرج عنه حتى الآن.

واستمرارا لسياسة الإرهاب الحكومية خصوصا مع من هم على اتصال بالجماهير فقد استدعي يوم الأربعاء ٢٩ يناير، الشيخ علي سليم، ٢٩، وهو إمام الصلاة بمدينة حمد. وتم التحقيق معه بوحشية وهدد بالاعتقال والتنكيل إن هو تطرق إلى قضايا الشعب في خطبه. ويأتي هذا الاستدعاء بعد اعتقال الشيخ حسين الصايم والشيخ علي الصددي. وكان الشيخ علي سليم قد اعتقل من قبل لمدة عام واحد بدون أي مبرر.

٦ فبراير

نشرت مجلة "برايفيت آي Eye Private" اللندنية في عددها رقم ٩٤٣ الذي صدر اليوم تعليقا على مداولات دارت في البرلمان البريطاني مؤخرا، وجاء في البيان ما يلي: "حقق ديفيد ويلشير، النائب عن حزب المحافظين لمنطقة سبيلثورن، شهرة كبيرة بأسئلته حول ما يسميه "فساد الحكومة". ففي ٢٦ يناير، طرح أسئلة فاحصة عن

تكلفة أثاث جديد لـ ١٠ و ١١ داونينغ ستريت (مقر رئاسة الوزراء ووزير الخزينة). وسأل أيضا عن "تكلفة اصطحاب الوزراء لصديقاتهم في أسفارهم". فهل يمكن أن يكون هذا هو ديفيد ويلشير نفسه الذي ذهب مع زوجته إلى الديكتاتورية الخليجية في البحرين في شهر أكتوبر الماضي؟ لقد تحمل نفقات تلك الرحلة معهد الخليج للدراسات الاستراتيجية المتخصص في البخشيش والهدايا لأعضاء البرلمان الذين يتصرفون بطريقة حميمة تجاه ديكتاتوريي البحرين. ويقال أن السيدة ويلشير كانت "مبتهجة" بهدية المجوهرات التي حصلت عليها من الأمير هناك. في هذا الوقت ومع استمرار اعتقال وتعذيب المعارضين البحرينيين بشكل أعمق قام البرلمان البريطاني بجهد أقوى لإنشاء علاقات جيدة مع الديكتاتوريين. فقد حضر عدد من أبناء العائلة الخليفية الحاكمة حفلة كوكتيل في مجلس العموم في ٢٧ يناير. وألقى الدكتور جون ماريك، العضو العمالي عن منطقة ريكسهام، كلمة ترحيبية أثنى فيها على "العلاقات التاريخية بين البحرين وبريطانيا"، وأنشأ جمعية برلمانية بريطانية – بحرينية جديدة. (تم حل البرلمان البحريني منذ ١٩٧٥). ورد وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة بكلمة تكريمية شجع فيها أعضاء البرلمان "على زيارة البحرين ليروا بأعينهم الأمن والاستقرار هناك". وقد يوافق الدكتور ماريك على هذه الدعوة. ففي أكتوبر ١٩٩٦، زار البحرين لمدة أربعة أيام على نفقة الحكومة البحرينية. ولكن هل سيلتقي أعضاء البرلمان ممثلي المعارضة البحرينية الكبيرة والمتصاعدة؟ لقد جاءت إحدى الإجابات على هذا السؤال في مجلس اللوردات مؤخرا (٢٨ يناير). فقد سأل اللورد ايفبوري: "ما إذا كان المسؤول بوزارة الخارجية الذي ذهب إلى البحرين في نوفمبر قد التقى أيا من أفراد المعارضة الديمقراطية، وإذا كان الجواب بالإيجاب فهل للسفارة البريطانية في المنامة اتصال منتظم بأي من هؤلاء الأشخاص؟". فأجابت البارونة سيمونز أوف فيرنهام دين بأفضل تقاليد السياسة العمالية الأخلاقية "الجديدة" قائلة: "لم يلتق المسؤول بوزارة الخارجية الزائر ممثلي المعارضة البحرينية. وليس للسفارة البريطانية في المنامة اتصال بهم".

وعلى صعيد الداخل خرجت قبل يومين مسيرة سلمية بمنطقة بني جمرة رفع المشاركون فيها شعارات تعبر عن التضامن الكامل مع الشيخ الجمري وتطالب بإطلاق سراحه، وتدعو إلى السماح بعودة المبعدين. وتزامن مع ذلك حدوث بعض الحرائق الصغيرة بمنطقة الدراز أشعلها المتظاهرون على الشارع العام للاحتجاج على سياسات

الحكومة ورفضها الإصلاح السياسي.

واستمرت حملات الاعتقال العشوائية في عدد من المناطق. ففي يوم الثلاثاء الماضي (٣ فبراير ١٩٩٨) اعتقل عدد من الأطفال بمنطقة العكر الشرقية بعد انتشار شعارات كثيرة في المنطقة تطالب بإعادة العمل بالدستور وانتخاب مجلس وطني. وتعتبر الحكومة أن المطالبة بالدستور "تهديد لأمن الدولة وتحريض على العنف". وعرف من بين المعتقلين: أحمد علي الوني، ١٧، علي عبد الله الوني، ١٤، معروف يوسف حسن الوني، ١٣، عبد الله علي زهير، ١٤، فاضل عيسى سهلان، ١٥، أحمد جواد سرحان، ١٣، وما يزالون معتقلين بمركز التعذيب بمدينة عيسى. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة البحرين وقعت في ١٩٩٢، الاتفاقية الدولية لحماية الطفل!. واعتقل في الأول من فبراير من منطقة البلاد القديم الطفل حسن جاسم، ١٢، وذلك بتهمة كتابة الشعارات الوطنية على الحيطان. وفي اليوم التالي اعتقل الطفل عمار عبد الجليل عبد الله القصاب، ١٢، من منزله بالمنطقة نفسها. هذا العدوان الوحشي على أطفال البحرين يؤكد استمرار عقلية القمع التي تحكم البلاد بالحديد والنار. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن أعداد الأطفال المعتقلين في تصاعد مستمر، وان بعضهم مضى على اعتقاله شهور أو سنوات. فمثلا الطفل علي منصور علي عياد، ١٦، من منطقة الحجر، ما يزال في القيود منذ اعتقاله في ٢٠ أبريل ١٩٩٧، من الشارع العام. وتجوب شوارع البلاد فرق التعذيب التي وظفها هندرسون للاعتداء على المواطنين، رجالا ونساء وأطفالا، خصوصا إذا قام أحد منهم بكتابة الشعارات الوطنية على الجدران. كما لا يزال الطفل حسين عبد الله محمد جاسم، ١٥، ومحمد عبد الرضا عبد الله السبع، ١٥، (وكلاهما من منطقة عراد)، رهن الاعتقال بدون تهمة أو محاكمة، ومع هذين الطفلين من المنطقة نفسها عشرون طفلا آخرون يرزحون في سجون أعداء الشعب والإنسانية.

ومن جانب آخر، فقد كان لمقال الأستاذ محمد جابر صباح الذي نشر بجريدة "القدس" قبل يومين حول حل المجلس الوطني بالقرار الأميري رقم ٤ للعام ١٩٧٥، وقع كبير في نفوس الأحرار في كل مكان وخصوصا في البحرين التي وزع فيها في اليوم الذي نشر فيه. وأصبح حديث الجميع نظرا لما احتوى عليه من منطق وحجة في مقابل أسلوب القمع الوحشي الذي تمارسه الحكومة ضد المفكرين والمثقفين وأصحاب الأقلام. وكان المعذب المعروف، عبد العزيز عطية الله آل خليفة، قد طلب في آخر تحقيق مع الأستاذ محمد جابر الأسبوع الماضي قد طلب منه عدم نشر المقال، ولكن

الرمز الوطني رفض ذلك الطلب بإباء وشموخ، وعاد المعذب أدراجه منكسرا. وهناك خشية من تعرض الأستاذ صباح إلى معاملة وحشية على يدي هذا المعذب الشرس. وكان عطية الله آل خليفة قد استدعى قبل أيام كلا من الدكتور عباس هلال رئيس جمعية المحامين البحرينية والمحامي يوسف خلف، سكرتير الجمعية وطلب منهما كتابة تفصيل ما دار من نقاش في ندوة الجمعية التي تحدث فيها كل من الدكتورة منيرة فخرو والكاتب حافظ الشيخ. ولا يستبعد أن يقرر هندرسون الانتقام من الجمعية بإجراء أحمق، كما حدث للمؤسسات الأخرى التي رفضت الخضوع لإرادته. وقد أطلعت الهيئة الدولية للدفاع عن القضاة والمحامين في جنيف بملابسات القضية تحسبا لأي قرار أحمق.

١٠ فبراير

خرجت في وقت متأخر من الليلة الماضية، مسيرة كبيرة بمنطقة سترة للمطالبة بإطلاق سراح الشيخ الجمري وبقية المعتقلين السياسيين، واعتدت عليها قوات الشغب الأجنبية بوحشية مستعملة كافة وسائل الفتك والقمع. فقد انطلقت المسيرة من المنطقة بمشاركة عدد كبير من المواطنين وتوجهت إلى الشارع العام المؤدي إلى الجسر الذي يربط الجزيرة ببقية البلاد، ورفعت خلالها شعارات متحضرة تطالب بإعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني وإطلاق سراح السجناء والسماح بعودة المبعدين، وبعد أن قطعت شوطا وسط حماس المشاركين، أصدر إيان هندرسون الأمر بالاعتداء عليها، فانهالت القنابل المسيلة للدموع والغازات الخانقة والرصاص المطاطي على المواطنين العزل، وتفرق المتظاهرون ولكن بعد أن أثبتوا لقوات القمع والإرهاب الحكومية أن حركة الشعب جاءت لتبقى حتى تحقيق المطالب. وكانت المنطقة قد شهدت في الأيام القليلة الماضية اعتقالات تعسفية عديدة. وعرف من بين الذين اعتقلوا في ٦ فبراير، ثلاثة مواطنين هم: موسى الرحيم، ٢٣، وعيسى علي محمد وأخوه موسى، وكلاهما في العشرينات من العمر.

وعلم أن المواطنين بمنطقة المعامير أعلنوا في حشد كبير في ٨ فبراير، بمجلس فاتحة على روح أحد المواطنين (الشيخ حسين المعاميري) صمود أبناء المنطقة وبقية المواطنين بوجه سياسة الإرهاب الرسمي الذي تمارسه السلطة. ورفعت في ذلك الحشد شعارات تؤكد نهج المقاومة المدنية وأن البرلمان هو الحل وأن أبناء البحرين مستعدون للتضحية

بالغالي والنفيس من أجل استرداد كرامتهم التي سلبها المرتزقة الأجانب. وكانت صورة كبيرة للشيخ الجمري الذي أصبح استمرار اعتقاله دافعا قويا للتحرك على الصعيدين المحلي والدولي، قد رفعت على علم ونصبت على الشارع العام. وشعرت الحكومة أن المطالبة بإطلاق سراح الشيخ يعتبر تحديا لها، فشنت عدوانا وحشيا على المنطقة واعتقلت عددا من المواطنين عرف من بينهم السيد جابر السيد أمين، ١٩، وعيسى إبراهيم، ١٩. وكان الأول قد تعرض الشهر الماضي لتعذيب وحشي في الشارع ورمي بجسده الدامي على قارعة الطريق.

وعرف من بين الذين اعتقلوا مؤخرا كل من: سعيد حسن حيدر، ٢٦، فيصل عباس علي، ٢٢، حسين مبارك، ٢٢، محمود العابد، ٢١، جعفر علي حسن معتوق، ١٨، فاضل أيوب، ٢٠، طاهر علي عيسى، ٢٢ (وجميعهم من منطقة الجفير إحدى ضواحي العاصمة). واعتقل من منطقة الغريفة المجاورة كل من: السيد محمد عباس علوي، ٢٣، صادق مهدي خميس، ١٩، السيد حسن جعفر، ١٩، عبد الله احمد محمد، ١٩، حسين أحمد محمد، ١٧، أحمد علي أحمد حسن العالي، ٢٤، السيد فاضل علوي، ١٨، جعفر علي سعيد، ١٩.

وحدثت في ٦ فبراير، جريمة ضرب وحشي ارتكبها جهاز قمع هندرسون بحق ثلاث أخوات كن في زيارة إلى أخيهن المعتقل منذ فترة. فقد بادر المعذبون المشرفون على مركز التعذيب بالحوض الجاف إلى ضرب السجين محمد حسين عاشور (من منطقة باربار) بوحشية وشراسة، أمام أخواته الثلاث اللاتي كن في زيارة له حسب موعد معد سلفا. وقد مزقت ملابس الشاب من شدة الضرب فيما كانت أخواته يصرخن وهن لا يصدقن ما كان يحدث أمامهن، ثم انهال المعذبون بالضرب على الفتيات الثلاث بدون رحمة. وخلال اليومين الماضيين استدعين مرتين إلى مركز التعذيب.

وعلى صعيد آخر، ما يزال السجناء المضربون عن الطعام مستمرين في إضرابهم الذي بدأوه في ٣٠ يناير ١٩٩٨، احتجاجا على استمرار احتجازهم بعد قضائهم فترة السجن المحكومين بها. وهناك خشية من تدهور صحتهم خصوصا في أوضاع السجن السيئة وغياب أبسط مقومات الحياة البشرية. وكانت المجموعة التي اعتقلت في الأيام الأولى للانتفاضة قد تعرضت إلى تعذيب شديد ومعاملة سيئة للغاية خصوصا مع إصرارها على موقفها الرافض للاستبداد السلطوي، وكان أفرادها يأملون في مغادرة

السجن بعد انقضاء السنوات الثلاث التي حكمت بها ولكنهم ما يزالون معتقلين حتى اليوم. وعلق المواطنون على استمرار اعتقالهم بعد انقضاء مدة حكمهم بأنه تعبير بليغ عن كرم الأمير الذي أراد أن يثبت أنه أكثر كرما من الملك فهد والشيخ زايد اللذين "أرادا التخلص من السجناء قبل انتهاء مدد حكمهم"، بينما كرم الضيافة لدى أمير البحرين تفرض عليه إضافة فترات سجن إضافية.

وتضامنا مع المعتقلين فقد حدثت تطورات عديدة في الأيام القليلة الماضية. ففي منطقة سار كثف المواطنون كتابة الشعارات الوطنية على الجدران، وكانت جميعها تتمحور حول تفعيل دستور البلاد والإفراج عن السجناء السياسيين وخصوصا الشيخ الجمري وإرجاع المبعدين. وشوهدت قبل يومين سيارة شحن حكومية تجوب شوارع المنطقة وعليها عدد كبير من قوات الشغب الأجنبية وهم شاهرون أسلحتهم بوحشية. كما كانت سيارة تابعة لهم تحمل خزان طلاء كبير وآلة ترش الشعارات المكتوبة. ولوحظ أن الشعارات المكتوبة على الجدران داخل المنطقة تبقى فترة أطول من المكتوبة على الشارع العام. وقال شهود عيان أن هناك كتابات بخط كبير جدا بالقرب من منطقة النويدرات في جنوب البلاد، تطالب بالعمل بالدستور. وشوهدت صورة الشيخ الجمري بمنطقة الكورة مع عدد من الشعارات الوطنية المعروفة. وفي منطقة الجفير دوى صوت انفجار كبير ناجم عن انفجار اسطوانة غازية مساء السبت الماضي اهتزت له المنطقة وسمع في مناطق بعيدة.

وعلى صعيد آخر علم أن عددا من المواطنين الشرفاء رفضوا أن يتعاونوا مع المعذب المعروف، عبد العزيز عطية الله آل خليفة، الذي عينه رئيس الوزراء "محافظا" للعاصمة، بالإضافة إلى عمله كمعذب بجهاز قمع هندرسون. وكان قد أصدر أوامر إلى عدد من أبناء البحرين للعمل معه كرقباء على المواطنين مرتبطين بوزارة الداخلية. وللتضليل اخبرهم بأن كلا منهم سوف يصبح "مختارا" للمنطقة التي يعيش فيها، على أن يكون عينا للحكومة على المواطنين. ومن أهم مهمات هؤلاء "تأكيد الولاء لرئيس الوزراء" و"الحفاظ على الأمن"، وغير ذلك من المهمات القذرة المرتبطة بجهاز قمع هندرسون. وكان رفض عدد منهم مؤشرا على شرفهم وشعورهم بارتباطهم بالشعب ورفضهم التعامل مع الجهاز الإرهابي الذي مزق أجساد أبناء البحرين بمباضع التعذيب.

١٢ فبراير

خرجت يوم أمس مسيرة شعبية في العاصمة، المنامة، للمطالبة بإطلاق سراح الشيخ عبد الأمير الجمري وبقية السجناء السياسيين وإعادة العمل بدستور البلاد. وشارك المواطنون بحماس وإصرار في هذه المسيرة النوعية التي عكست توجها شعبيا جادا لنقل فعاليات المقاومة المدنية إلى قلب العاصمة. وكعادتها شنت قوات القمع الحكومية عدوانا على المتظاهرين مستعملة الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي. وتلى ذلك، حملة اعتقالات واسعة شملت عددا من المواطنين لم تتوفر أسماؤهم بعد. وتأتي هذه المسيرة في إطار تصعيد العمل الشعبي السلمي لجذب أنظار العالم إلى ما يحدث في البحرين من قمع وانتهاك حقوق واستبداد. وقد قرر المواطنون أن يطلعوا المشاركين في المؤتمر الذي سيعقد في ٢٣ فبراير بالعاصمة والذي يعول عليه رئيس الوزراء للتخفيف من حالة العزلة التي يعاني نظامه منها، على ما يجري في البلاد. وأصيب المؤتمر بانتكاسة جديدة عندما أعلن أن الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، لن يحضر المؤتمر. وكانت المعارضة قد أطلعت السيد عنان على الوضع في البحرين وكيف أن حضوره المؤتمر سوف يستفيد منه جهاز قمع هندرسون لتبرير سياسات القمع والتعذيب التي يمارسها ضد أبناء البحرين. وسلم السيد عنان وثائق وصورا حول الوضع في البلاد. ويتوقع أن تغطي أزمة العراق على مؤتمر رئيس الوزراء، الأمر الذي أصاب الحكومة بإحباط شديد.

استمر جهاز قمع هندرسون في اعتقال الأطفال وتعذيبهم بدون رحمة. ففي ١٠ فبراير، اعتدى عناصر ذلك الجهاز على منطقة عراد بجزيرة المحرق واعتقلوا ثلاثة أطفال هم يوسف علي حسن الفولاذ، ١٢، وأخوه حسن، ١٣، وعلي جعفر خليل البحراني، ١٣. وكان اعتقالهم بطريقة وحشية أكدت عدوانية آل خليفة تجاه شعب البحرين. ولم يعرف شيء عن مصير هؤلاء الأطفال. كما اعتقل المواطن الشاب السيد محمود حميد الوداعي، من منطقة باربار قبل بضع ليال، وصودر جهاز الكومبيوتر الشخصي الذي كان بمنزله. وكان عدد من المواطنين قد اعتقلوا في الأيام الأخيرة بسبب امتلاكهم جهاز كومبيوتر. كما اعتقل ستة مواطنين من منطقة مدينة عيسى في الأيام القليلة الماضية. وجيء بأحدهم إلى المسجد يوم أمس الأول وأجبر على تمثيل كيفية توزيع المنشورات أمام عدسة فيديو جهاز قمع هندرسون. وعلم كذلك أن سبعة مواطنين آخرين بينهم أطفال اعتقلوا في اليومين الماضيين بمنطقة الديه، وحدث اعتقالهم إما من الشارع أو المحلات التجارية. وجيء بهم لاحقا وأجبروا على المشاركة

في مسرحية لحرق إطارات السيارات.

ومن جهة أخرى نشرت صحيفة "نشرة أخبار دول الخليج"، مقالا حول البحرين بعنوان "انقسامات في المنامة" تطرق إلى الخلافات بين ولي العهد ورئيس الوزراء حول كيفية التعاطي مع المعارضة المحلية. وقالت النشرة في عددها الصادر في ٩ فبراير ١٩٩٨، أن رئيس الوزراء كان وراء إفشال مبادرة بدأها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة العام الماضي لحل الأزمة في البحرين، وأنه (رئيس الوزراء)، هو الذي أمر بمحاكمة ثمانية من رموز المعارضة في الخارج لقطع الطريق على ولي العهد الذي كانت المبادرة تتم عن طريقه. وقالت النشرة أن الحوار مع المعارضة هو الطريق الوحيد إلى حل الأزمة، ولكن ذلك مرفوض من قبل رئيس الوزراء، مؤكدة أن أسلوب القمع والعقاب الجماعي لم يؤد إلا إلى تصاعد وتيرة العنف وأن سياسة الحسم الامني الحكومية فشلت تماما. وذكرت أن رغبة ولي العهد في بدء حوار مع المعارضة ينطلق من رغبته في استلام مقاليد الأمور بعد والده في وضع هادئ ومستقر وبعيد عن التوتر. وأعربت النشرة عن أملها في قدرة ولي العهد على إقناع عمه بضرورة الدخول في حوار مع المعارضة.

إلى ذلك نشرت جريدة "القدس العربي" اللندنية في عددها يوم أمس مقالا بعنوان "العزف على فزاعة الإرهاب والأصولية جزء من معركة شاملة ضد الشعب" بقلم المهندس عبد الرحمن النعيمي. وتطرق المقال الطويل إلى تاريخ الحركة العمالية في البحرين منذ الثلاثينات وكيف أن الحكومة عملت على تهميشها ومنع نموها، وكيف أنها أنشأت "اللجنة العامة لعمال البحرين" كبديل لاتحاد العمال البحريني. وتطرق إلى معاناة بعض النقابيين البحرينيين خلال السنوات الماضية خصوصا حميد عواجي ومحمد عبد الجليل المرباطي الممنوعين من العودة إلى البلاد منذ ستة عشر عاما. ويعتبر المقال وثيقة تاريخية ضد قمع حكومة البحرين للحركة النقابية في البحرين، خصوصا لجهة المعلومات المهمة التي احتوى عليها حول الصراع المستمر بين الحكومة والشعب من أجل قيادة الحركة العمالية البحرينية.

وحول قضية النقابيين المذكورين طرح اللورد ايفبوري، سؤالا على الحكومة البريطانية حول "ما إذا كانت الحكومة تعتزم التدخل لدى حكومة البحرين حول نفي المواطنين البحرينيين والعضوين المتقدمين في الحركة العمالية البحرينية منذ أكثر من ستة عشر عاما، وهما حميد عواجي ومحمد عبد الجليل المرباطي وحول سياسة الإبعاد

بشكل عام". وأجابت الحكومة البريطانية على ذلك في ١٠ فبراير، على لسان البارونة سيمونز أوف فيرنهاك دين قائلة: "أننا نثير قضايا حقوق الإنسان مع السلطات البحرينية بشكل مستمر، بمن فيهم سفيرهم في لندن. وسوف نستمر في ذلك. ولكن لم نستطع العثور على معلومات حول حميد عواجي ومحمد عبد الجليل. وإذا استطاع اللورد النبيل تقديم هذه المعلومات فسوف نكون سعداء بمتابعة القضية".

١٣ فبراير

أصدرت منظمة العفو الدولية يوم أمس مناشدة عاجلة للرأي العام العالمي للتدخل لدى حكومة البحرين بشأن استمرار اعتقال الشيخ الجمري وبقية القادة في البحرين. وجاء في المناشدة ما يلي: "قلق جديد: الخشية من الإهمال الصحي، البحرين: الشيخ عبد الأمير منصور الجمري، ٦٠، الشيخ حسن سلطان، الشيخ علي عاشور، الشيخ علي بن أحمد الجدحفصي، الشيخ حسين الديهي، حسن مشيمع، السيد إبراهيم السيد عدنان العلوي، عبد الوهاب حسين. حسب التقارير فقد حرم الشيخ عبد الأمير منصور الجمري، المحتجز حاليا بسجن القلعة بالمنامة، أحيانا من احتياجاته من الأدوية التي يحتاج إليها بانتظام لعلاج المشاكل التي يعاني منها مثل ضغط الدم والتنفس وآلام الظهر. ويقال أن ذلك من أجل إجباره على التوقيع على تعهد بأنه لن يمارس أي نشاط سياسي ضد الحكومة بعد الإفراج عنه. ويقال أن الشيخ عبد الأمير منصور الجمري رفض التوقيع على التعهد. وتخشى منظمة العفو الدولية من أنه قد يُعرّض للمزيد من الإهمال الصحي.

أن الشيخ عبد الأمير منصور الجمري والسبعة الآخرين قادة مسلمون شيعة وشخصيات دينية اعتقلوا بدون تهمة أو محاكمة منذ اعتقالهم في ٢٢ يناير ١٩٩٦. وبالرغم من أنهم احتجزوا في البداية في سجون انفرادية فقد سمح لهم، على ما يبدو، بزيارات من عائلاتهم. وجاء اعتقالهم في فترة تميزت بالاعتقالات الجماعية قامت بها قوات الأمن كرد على التظاهرات الشعبية الغاضبة بسبب إغلاق المساجد. ولا تتوفر تفصيلات حول المعتقلين الآخرين. وتعتبر منظمة العفو الدولية الأشخاص المذكورين أعلاه "سجناء رأي"". واحتوت المناشدة على خلفية للأحداث جاء فيها ما يلي: في يونيو ١٩٩٧، توفي الشيخ علي ميرزا النتشاس، وهو عالم مسلم شيعي كفيف، خلال احتجازه بسجن القلعة. وبالرغم من أن متحدثا باسم وزارة الداخلية عزا الوفاة لمشاكل

تنفسية فان هناك تقارير تتحدث عن الإهمال الصحي كسبب لذلك. وطالبت المناشدة بكتابة رسائل أو فاكسات أو برقيات أو مكالمات هاتفية أو رسائل بالبريد الإليكتروني باللغتين العربية والإنجليزية إلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية، للتعبير عن القلق إزاء التقارير التي تقول بأن الشيخ الجمري يتعرض لإهمال صحي، والمطالبة بضمانات لتوفير عناية صحية مناسبة لكل المعتقلين، والمطالبة بإطلاق سراح الشيخ الجمري والسبعة الآخرين الذين اعتقلوا في ٢٢ يناير ١٩٩٦ فورا وبدون شروط لأنهم سجناء رأي.

وعلم من جهة أخرى أن اعتقال الأطفال استمر بوتيرة متصاعدة في الأسابيع الأخيرة. وعرف من بين الأطفال الذين اعتقلوا من منطقة الدير في الساعات الأولى من يوم الاثنين الماضي (٩ فبراير) كل من: علي عبد الله بوشقر، ١٠، محمد عباس عبد الله، ١٣، حسين علي موسى الغيص، ١٥، إسماعيل بوهندي. وبعد تعذيب وحشي لمدة ٢٤ ساعة، أطلق سراح الطفلين الأولين. واعتقل مع هؤلاء كل من: حسين جاسم المؤمن، ٢٧، السيد علي السيد حسن، ٣١، جعفر محمد مكي، ١٨. وكانت منطقة الدير قد شهدت تظاهرة شعبية سلمية مساء الأحد احتجاجا على استمرار اعتقال الشيخ الجمري وانتشار الأنباء حول تداعي صحته. وقام المتظاهرون بحرق إطارات السيارات عند مدخل المنطقة. فكان رد فعل قوات الشغب الأجنبية أن شنت عدوانا وحشيا على المنطقة وعمدت إلى تكسير سيارات المواطنين في إطار سياسة العقاب الجماعي التي يمارسها آل خليفة ضد شعب البحرين.

وفي الوقت نفسه تسربت أنباء من داخل غرف التعذيب بأن عددا كبيرا من المعتقلين قد تعرضوا إلى التعذيب الوحشي خصوصا على يدي خالد الوزان. ومن الأساليب التي تمارس بانتظام ضد المعتقلين والتي أكدها تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الأسبوع الماضي استعمال الكهرباء ضد المعتقلين، وقلع الأظافر. ومن الأطفال الذين ما تزال آثار التعذيب واضحة على أجسادهم داخل الزنزانات: صادق هيات، ١٥، السيد هادي السيد سعيد، ١٥، وكلاهما من منطقة الدراز. وقد اعتقلا منذ فترة طويلة. وبالرغم من براءتهما الكاملة، فقد أمر خالد الوزان بإبقائهما في السجن حتى تزول آثار التعذيب من جسديهما. وقد رفعت قضية هذين الطفلين إلى اللجان الدولية الخاصة بالتعذيب التابعة لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف.

وعلى صعيد آخر، وجه اللورد ايفبوري بعض الأسئلة إلى وزارة الخارجية بمناسبة زيارة ولي العهد ووزير الخارجية إلى لندن. وكانت أسئلته كما يلي: "هل تطرق وزير

الخارجية في اجتماعه مع ولي عهد البحرين ووزير خارجيتها في ٢٨ يناير إلى: أ- وضع المنفيين الخمسة الذين أدينوا غيابيا من قبل محكمة أمن الدولة؟ ب – محاولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، في سبتمبر ١٩٩٧، لبدء اتصالات للتوسط بين الحكومة البحرينية وممثلي الحركة الديمقراطية في المملكة المتحدة. ج – اعتقال قادة المعارضة بمن فيهم الشيخ عبد الأمير الجمري، بدون محاكمة. د – الطلب الذي تقدمت به لجنة العريضة الشعبية لمقابلة الأمير؟".

وقد ردت وزارة الخارجية على لسان البارونة سيمونز أوف فيرنهام دين بما يلي: "أن المناقشات التي تمت بين صديقي المحترم وزير الخارجية وولي عهد البحرين ووزير خارجيتها في ٢٨ يناير، تطرقت إلى مساحات كثيرة محل اهتمام مشترك ولكنها ركزت أساسا على الوضع الحالي في العراق. وتطرقت المناقشات إلى موضوع التطور الدستوري وكما أخبرت اللورد النبيل في إجابتي في ٤ فبراير، فإن صديقي المحترم وزير الخارجية أثار موضوع الحوار بين السلطات البحرينية ولجنة العريضة الشعبية".

١٦ فبراير

بعثت لجنة حقوق الإنسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية رسالة إلى أمير البلاد حول اعتقال الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي: "أننا نكتب إليك للمرة الرابعة باسم لجنة حقوق الإنسان لجمعية المحامين في إنجلترا وويلز بخصوص الوضع الحالي في البحرين. وكتبنا لك قبل عام للتعبير عن قلقنا حول اعتقال الشيخ عبد الأمير الجمري من قبل السلطات البحرينية بدون تهمة أو محاكمة. وقد مضى الآن عامان على اعتقل الشيخ الجمري منذ اعتقاله. وحسب علمنا فإنه محتجز في سجن انفرادي و لم توجه إليه أية تهمة بأية مخالفة. أن هذا الاحتجاز ينتهك ليس الأساس القانوني فحسب بل حتى المعايير الدولية للعدالة. ومن الواضح انه مصدر قلق كبير لقطاع المحاماة الدولي. أننا نحثكم على متابعة اقتراح اللورد ايفبوري الذي قدمه للشعلة (عبد النبي الشعلة، وزير العمل البحريني) في نوفمبر ١٩٩٧ بعقد اجتماع بين المحامين البحرينيين والبريطانيين لمناقشة عمل محكمة أمن الدولة. وسوف نكون اكثر من سعداء للمساعدة في تنسيق هذا الاجتماع. نتمنى أن نسمع منكم". ووقع على الرسالة السيد نيكولاس ستيوارت، رئيس اللجنة. وتجدر الإشارة إلى أن وزير العمل البحريني كان قد رحب في اجتماع له مع اللورد ايفبوري العام الماضي، بفكرة إعادة الصياغة القانونية لمحكمة أمن الدولة

التي ترفضها كل المنظمات الحقوقية الدولية بسبب انتهاكها لأبسط معايير العدالة.

ومن جهة أخرى، عبر مواطنو منطقة البلاد القديم يوم أمس الأول عن غضبهم إزاء استمرار اعتقال الشيخ الجمري ورفضهم لإرهاب الحكومة. وقد خرجوا إلى الشارع وأضرموا النار في إطارات السيارات والكتابة على الجدران. وشوهدت الحرائق عند المدخل الجنوبي للمنطقة والمدخل الرئيسي أيضا، الأمر الذي أدى إلى إغلاق الشارع العام (شارع الشيخ سلمان) بعض الوقت. ثم شنت قوات الشغب الأجنبية عدوانا وحشيا على المنطقة استعملت فيه الغازات المسيلة للدموع واعتقلوا عددا من المواطنين عرف من بينهم الحاج سعيد أحمد، ٤١، بينما كان يسير في الشارع. وعند منتصف الليل اعتدى إرهابيو هندرسون على مترل عبد العزيز حبيب، ٢٤، وضربوه أمام عائلته قبل اعتقاله. وسمع دوي انفجار اسطوانات الغاز في الأيام القليلة الماضية بشكل متصاعد بمنطقة المقشاع.

أما الاعتقالات فقد طالت في الأيام القليلة الماضية عددا كبيرا من المواطنين عرف من بينهم ستة من منطقة مدينة عيسى هم: علي الحوري، ١٦، يوسف عمران، محمد عبد الله حمزة، ٢٠، وثلاثة أشخاص لم يتوفر إلا الاسم الأول لكل منهم وهم: علي، ٢٠، يوسف، ١٩، وصادق. ومن منطقة باربار: السيد حميد السيد كاظم علي، ٢٣، نضال جاسم أحمد، ١٧، السيد موسى حميد هاشم، ١٧، محمد عباس الوداعي، ١٧، ضياء علي إبراهيم، ١٧، حسين محمد خليل، ٢٢، فاضل عيسى رمضان، ١٦. وتم تفتيش مترل الشاب أحمد جاسم محمد، ١٧، بالمنطقة نفسها، وكان معتقلا منذ أكثر من شهر. واعتقل الشاب علي محمد محمد سبت مع أخته لمدة يومين بمركز التعذيب حيث كانا في زيارة إلى أخيهما المعتقل ونالا قسطا وافرا من التعذيب. والسبب أنهما حاولا منع المعذبين من الاعتداء على أخيهما السجين عندما كانا في زيارة له. وقد ضرب ذلك الشاب ضربا مبرحا أمام عينيهما وعندما حاولا إقناع الجلادين بالتوقف عن إرهابهما اعتقلا على الفور بتهمة "التدخل في مهمات رجال الأمن". وفي الأسبوع الماضي اعتقل من منطقة مركوبان بسترة الشاب جعفر عبد علي خضران، ٢٤، في الساعة الخامسة والنصف صباحا بينما كان متوجها إلى عمله، و لم يعرف عنه شيء حتى الآن. وحدث اعتقاله عند مدخل المنطقة على أيدي القوات الخاصة. وفي ١٤ فبراير، اعتقل من المنطقة نفسها السيد حسين (أو السيد أمين) السيد شبر، ٣٦، بعد عودته من عمله ظهرا. وتم تطويق المترل وإرهاب العائلة ثم اعتقل بعد تعذيبه أمام أهله. واعتقل الأسبوع الماضي من

منطقة مدينة عيسى الشاب محمد عبد الله، ١٧، الذي سبق أن اعتقل قبل سبعة شهور وأفرج عنه بشرط أن يترك البلد ويسافر إلى الكويت، فترك البلد لمدة شهر ثم عاد واعتقل مجددا.

وقد تكثفت في الأيام الأخيرة كتابة الشعارات الوطنية على الحيطان في أغلب مناطق البلاد. ففي منطقة المعامير ازداد نشاط المواطنين في كتابة الشعارات برغم محاولات شطبها من قبل قوات الشغب الأجنبية. وفي منطقة "امهزة" بسترة انتشرت الشعارات التي كان منها:

"إذا كنت عميانا عن الحق لا تدري فأبصر ففي الآفاق قد بزغ الجمري".

وقد تأكد أن معتقلي مركز التعذيب في جو قد عاودوا الإضراب مجددا احتجاجا على استمرار اعتقالهم بعد قضائهم فترة السجن التي حكموا بها من قبل محكمة أمن الدولة السيئة الصيت. ويرفض هؤلاء دفع ضريبة تقدر بأكثر من ١٢ ألف دينار (حوالي ٣٥ ألف دولار أمريكي) فرضها عليهم إيان هندرسون.

١٨ فبراير

وافقت حكومة البحرين في اجتماعها يوم أمس الأول على التوقيع على "ميثاق منع التعذيب" وهو أحد أهم مواثيق الأمم المتحدة، ونشرت وسائل الإعلام المحلية خبر ذلك يوم أمس. ولكن ليس معلوما بعد متى سوف تقوم فعلا بتوقيعه. كما ليس معلوما ما اذا كانت ستوقع عليه بدون تحفظ كما تفعل الدول التي تحترم حقوق الإنسان، أم ستتحفظ على بعض بنوده، كما تفعل الدول السيئة الصيت في مجال حقوق الإنسان. وكان وزير العدل قد طرح توصية إلى مجلس الوزراء بالتوقيع على الميثاق لأنه "لا يتناقض مع الإسلام". وإذا تم التوقيع على ذلك الميثاق بدون تحفظ فسوف يكون ذلك نصرا كبيرا لإرادة الشعب الذي يسعى لإقامة مجتمع مدني ويطالب بإعادة العمل بالدستور كمقدمة لذلك. وسوف يكون أيضا بداية لعهد جديد تقل فيه حالات التعذيب التي طالت آلاف المواطنين خلال السنوات الأخيرة. ونجم عن ذلك استشهاد عشرات المواطنين في غرف التعذيب التي كان يديرها المعذب البريطاني الشهير، إيان هندرسون.

وفي تطور ربما تكون له علاقة بذلك، فقد أعلن في الصحافة المحلية عن تعيين الشيخ

خالد بن محمد آل خليفة مديرا عاما لمباحث أمن الدولة، وهو المنصب الذي كان يشغله إيان هندرسون منذ سنوات. وفهم المراقبون من ذلك التعيين أن إيان هندرسون ربما يكون قد طرد من عمله بعد ٣١ عاما قضاها مشرفا على عمليات التعذيب الوحشي والقمع. وإذا تأكد رحيل هندرسون فان ذلك يعتبر انتصارا كبيرا لشعب البحرين على عقلية الإرهاب والتعذيب التي حكمت البلاد خلال الفترة الماضية. وكان إيان هندرسون قبل مجيئه إلى البحرين قد عمل اكثر من عشرين عاما في كينيا كضابط استخبارات لتعقب ثوار الماو ماو في الجبال. وطرد من منصبه في العام ١٩٦٤، بعد استيلاء اوجينجا اودينجا على السلطة. وقضى هندرسون بعدها بضعة اشهر في روديسيا كخبير تعذيب لدى نظام إيان سميث، قبل أن يشغل منصب مدير المباحث في البحرين. وشهدت البلاد على مدى العقود الثلاثة التي قضاها في البلاد عهدا أسودا لم تشهد مثله من قبل، حيث أصبح التعذيب فيه ركيزة أساسية في عمل جهاز أمن الدولة. وراح عدد كبير من أبناء البحرين ضحايا لهذا النظام القمعي. ويسجل لهندرسون أنه مهندس سياسات الإبعاد القسري والاعتقال العشوائي والعقاب الجماعي. وليس معروفا إلى أين سيتوجه لقضاء بقية أيام عمره في حال طرده من وظيفته، ولكن ذكرت مصادر مطلعة مؤخرا أنه قد يلجأ إلى الولايات المتحدة الأمريكية للابتعاد عن الأضواء الإعلامية التي سوف تسلط عليه فيما لو استقر في بريطانيا. أما المدير العام الجديد لجهاز الأمن فمعروف عنه أنه رجل إداري وأنه شغل منصب رئيس جمعية الإداريين البحرينيين، وأن ذلك يؤهله للقيام بدور إيجابي لمنع سياسة التعذيب والقمع والعقاب الجماعي وإرهاب المواطنين والإبعاد القسري والاعتداء على الأطفال والنساء، وهي السياسات التي وضعها سلفه سيء الصيت، إيان هندرسون. فإذا استطاع المدير العام الجديد إلغاء سياسة البطش وأبعد المعذبين المعروفين مثل عادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة (وهم أكثر الجلادين وحشية في تاريخ البحرين المعاصر) فقد يساهم إيجابيا في إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد. أما إذا اتبع سياسات هندرسون وأساليبه فسوف يفشل في مهمته كما فشل سلفه.

ويرى المراقبون في هذين التطورين مؤشرا على العمل الحثيث لحكومة البحرين من أجل تفادي صدور قرار دولي من مفوضية حقوق الإنسان التي تعقد اجتماعاتها خلال الشهر المقبل. وتراقب المنظمات الحقوقية تحركات حكومة البحرين لمعرفة ما إذا كانت بدافع إصلاح الوضع أم لكسب الوقت من أجل تفادي الشجب الدولي المتوقع

لسياساتها. وكانت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان قد أوصت العام الماضي بمناقشة انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين في اجتماعات المفوضية. وبذلت حكومة البحرين جهودا مضنية لمنع صدور قرار دولي يشجب سياساتها القمعية. ومن ذلك دعوة أعضاء برلمانيين من دول أوروبية عديدة لحضور مؤتمر حول الإعلام العربي - الأوروبي يعقد في الفترة ٢٣-٢٥ فبراير، بفندق الميريديان الذي يملكه نجل رئيس الوزراء بالمنامة. ويتوقع أن يتخلف عدد من المدعوين إلى المؤتمر عن الحضور خصوصا في ضوء الوضع الإقليمي المتوتر بشأن العراق. كما يتوقع أن يشاهد المدعوون جوانب من الانتفاضة السلمية لشعب البحرين، خصوصا أن المواطنين الذين يرحبون عادة بضيوف البلاد قرروا أن يطلعوا الوفود على حقيق الوضع ويطالبوها ببذل الجهد لإقناع حكومة البحرين بإعادة العمل بالدستور وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين، والتوقف عن سياسات التعذيب والقمع. وقد عبر العديد من المدعوين الذين التقتهم المعارضة أو كتبت لهم عن انزعاجه من الوضع في البحرين، ورفض البعض قبول الدعوة.

وعلى صعيد آخر، استمر المواطنون في تصعيد الموقف استعدادا لمؤتمر رئيس الوزراء حول الإعلام العربي - الأوروبي، وذلك بتصعيد وتيرة كتابة الشعارات الوطنية على الجدران. ففي منطقة كرزكان كثف المواطنون كتاباتهم في المنطقة الشمالية الغربية القريبة من منطقة الدمستان وجميعها يركز على المطالب الشعبية والدفاع عن الحركة السياسية المطالبة بتفعيل الدستور وإطلاق سراح الشيخ الجمري، وتحذير الحكومة من أي خطر يمس شيخ الشعب. ومن العبارات التي شوهدت بوضوح: "الحيطان هي جريدتنا المستقلة"، "هل أجرمنا عندما طالبنا بالبرلمان؟"، "ستستمر انتفاضتنا المباركة مهما قدمنا من تضحيات".

١٩ فبراير

بعثت منظمة المادة ١٩ (19 Article)، رسالة إلى أمير البحرين تطالبه فيها بالإطلاق الفوري للشيخ عبد الأمير الجمري. وجاء في الرسالة المؤرخة ١٦ فبراير ما يلي: "أن منظمة المادة ١٩، وهي المركز الدولي ضد الرقابة، قلقة جدا بسبب استمرار اعتقال الكاتب والعالم الديني، الشيخ عبد الأمير منصور الجمري، ٦٠ عاما، بدون تهمة أو محاكمة. وحسب معلوماتنا، فإن الشيخ الجمري وهو عضو المجلس الوطني البحريني

الذي حله الأمير في ١٩٧٥، كان ناشطا مرموقا لإقامة الديمقراطية في المظاهرات الشعبية في يناير ١٩٩٦. وفي ٢٠ يناير ١٩٩٦، اعتقل الشيخ الجمري مع ثمانية علماء دين شيعة مرموقين وبقي في السجن منذ ذلك الوقت بدون تهمة أو محاكمة طبقا لقانون أمن الدولة للعام ١٩٧٤. وتشير المعلومات الإضافية التي حصلت عليها منظمة المادة ١٩ مؤخرا إلى أن الشيخ الجمري يعاني من مرض شديد يحتاج إلى عناية صحية عاجلة. أن منظمة المادة ١٩، تعتقد أن الشيخ الجمري سجين رأي وأن استمرار اعتقاله انتهاك خطير لحقه الأساسي في حرية التعبير عن الرأي الذي ضمنه القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولذلك فنحن نطالب بالإطلاق الفوري وغير المشروط للشيخ الجمري وبضمان حقوقه في التعبير السياسي والتجمع السلمي واحترامها". ووقعت على الرسالة فرانسيس ديسوزا، المديرة التنفيذية للمنظمة. وكانت منظمة العفو الدولية قد بعثت رسالة مماثلة إلى أمير البحرين وكذلك لجنة حقوق الإنسان التابعة لجمعية المحامين البريطانيين، وعدد من علماء الدين والشخصيات المرموقة في بريطانيا.

ومن جهة أخرى صدر التقرير الاقتصادي للربع الأخير من العام ١٩٩٧ الذي تصدره وحدة الايكونوميست للمعلومات Unit Intelligence Economist. حول البحرين وقطر. وأكد التقرير المخصص لقطاع رجال الأعمال والمستثمرين وصانعي القرار السياسي، أن التوتر السياسي في البحرين سوف يستمر في العامين الحالي والمقبل، وان الحكومة لم تبد حتى الآن رغبة في الدخول في حوار مع المعارضة. وقالت أن التوتر استمر بمستويات أقل خلال الصيف الماضي بسبب سفر الكثيرين ولكنه أصبح أكثر حدة لاحقا. وذكر التقرير أن الحكومة أصدرت أحكاما غيابية بحق ثمانية من رموز المعارضة في الخارج. وتطرق إلى آفاق الوضع الاقتصادي وعكس صورة قاتمة في ذلك الجانب بسبب استمرار التوتر السياسي وفشل الحكومة في تهدئة الوضع.

وعلى صعيد آخر، اعتدت "القوات الخاصة" وعناصر المخابرات على منطقة مركوبان بسترة الليلة قبل الماضية (١٧ فبراير) وأرهبت مواطنيها بالانتشار في طرقات المنطقة ومحاصرة بعض المنازل. ثم قامت باعتقال الشاب خليل إبراهيم السندي، ٢٦، الذي كانت الاستعدادات تجري لزفافه مساء اليوم (الخميس). وقد شعرت العائلة بفاجعة كبيرة لأن العائلة الخليفية حرمتها الفرحة التي كانت تنتظرها بتزويج ابنها الشاب. ويأتي اختطاف الشاب من بين أهله ليؤكد استمرار إرهاب الحكومة ضد شعب البحرين. وبدلا من أن يسمح لهذا الشاب بإتمام فرحته بالزواج فقد اصبح الآن

بين أيدي المعذبين في غرف الموت المجهزة بأحدث أدوات التعذيب الوحشي.

وفي الليلة نفسها اعتدت قوات التعذيب على منطقة الديه واعتقلت الشاب محمد أحمد العكري، ٢٢، الذي كان يعيش متخفيا عن أعين إرهابيي آل خليفة طيلة عام كامل بعد اعتقال كافة أصدقائه بسبب مشاركتهم في الفعاليات السلمية للمعارضة. ويبدو أن المدير العام الجديد لمباحث أمن الدولة، خالد بن محمد آل خليفة، قرر تدشين عهده بالمزيد من القمع والتعذيب وإرهاب المواطنين. وكانت المعارضة تأمل أن يكون ذهاب إيان هندرسون عن الساحة (فيما لو حدث فعلا) سوف يخفف معاناة شعب البحرين، ولكن إرسال القوات الخاصة إلى مناطق سترة والديه في اليوم نفسه الذي صدر فيه التعيين يدل على أن المدير الجديد ربما يكون أكثر شراسة ووحشية وتعذيبا من هندرسون. ويدل تعيين خالد آل خليفة في ذلك المنصب على فشل الحكومة في توظيف أحد من أبناء الشعب في ذلك المنصب الذي اصبح رمزا لكل ما هو غير إنساني للقتل والتعذيب والاعتداء على الحرمات والكرامات. ويستلم المدير الجديد أوامره من عمه رئيس الوزراء مباشرة.

ومن جهة أخرى، أصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين كتابا بعنوان "البحرين وحقوق الإنسان في الأمم المتحدة" اشتمل على المداخلات التي طرحت حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين في الدورتين الـ٥٢ و٥٣ للجنة حقوق الإنسان اللتين عقدتا في جنيف في ١٩٩٦ و١٩٩٧، وفي الدورة الـ٤٣ للجنة الفرعية لحقوق الإنسان التي عقدت العام الماضي. ونشرت كلمات المنظمات الحقوقية الدولية التي طرحت قضية البحرين مثل اللجنة الأفريقية ومنظمة السلم المسيحي واللجنة الدولية للحقوقيين والعصبة الدولية لحقوق الإنسان وحريات الشعوب، ومؤسسة دانيال ميتران والمنظمة العالمية لمكافحة التعذيب واتحاد الشباب الديمقراطي العالمي والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العراقية للدفاع عن حقوق الإنسان. وصدر الكتاب باللغتين العربية والإنجليزية.

٢٠ فبراير

أكدت جريدة "الفايننشال تايمز" اللندنية هذا اليوم خبر استبدال إيان هندرسون بخالد آل خليفة كمدير لمباحث أمن الدولة في البحرين. ونسبت الصحيفة إلى "دبلوماسيين غربيين" قولهم أن الضابط البريطاني "كان منذ فترة طويلة يريد التقاعد

وأنه استمر في عمله تحت ضغط الحاكم نفسه". وقالت أن رحيله يعني في نظر السنة والشيعة "نهاية العهد الاستعماري"، وأضافت أن حركة أحرار البحرين في لندن اعتبرت ذلك "نهاية عهد من التعذيب والقمع". وقد شعر المواطنون بالغبطة لرحيل هذا المعذب، وتبادل بعضهم التهاني بذلك، واعتبروه نصرا شعبيا كبيرا ضد عقلية القمع والتعذيب صنعته دماء الشهداء والمظلومين على مدى ٣١ عاما.

ما يزال المعتقلون بمركز التعذيب بالحوض الجاف يتعرضون لأبشع أنواع القمع والتعذيب. وفي الأسبوع الماضي تعرض العديد منهم لمعاملة بشعة تؤكد عقلية الإرهاب الحكومية ضد أبناء البحرين. فالشاب نبيل عبد الأمير نقل يوم الخميس ١٢ فبراير، إلى زنزانة انفرادية بعد احتجاجه على المعاملة الوحشية لدى الشرطي صالح اليمني. وقد قام الجلاد محمد الدراج بتعذيب هذا الشاب واعتدى عليه بالضرب ثم نقله إلى الزنزانة وأبقاه فيها خمسة أيام. ووجه إليه تهمة تحريض بقية السجناء على الاحتجاج، وتهريب الأكل للعنبر (ب) بعد حرمانهم من الطعام لفترة، وأداء الصلاة جماعة، وتدريس بقية المعتقلين. أما السجين عبد الله سوار (من منطقة سند)، فقد أخذ إلى الزنزانة الانفرادية بعد وصوله من مركز التعذيب بالرفاع. وكان هذا السجين قد أضرب عن الطعام في مركز التعذيب بالرفاع فقرر المعذب الملازم مبارك إبعاده إلى مركز التعذيب بالحوض الجاف وطلب من المعذبين فيه التشديد على هذا الشاب. وأخذ السجين محمد سبت بعد احتجاجه على سوء معاملة الشرطة له ولعائلته التي كانت في زيارة له. وقد أخذه الجلاد محمد الدراج ووجه إليه تهمة محاولة الهرب من السجن، وأودعه الزنزانة الانفرادية. وحدث أمر مماثل للسجين السيد جلال من منطقة رأس الرمان. وشوهد في الآونة الأخيرة ازدياد المعاملة في هذا السجن سوءا، وأصبح الأهالي الزائرون لأبنائهم يتعرضون إلى معاملة مهينة، حيث قلل العدد المسموح به للزيارة بعد أن كان مفتوحا إلى ٨ أشخاص. ولوحظ تغير ضباط التعذيب المناوبين بالحوض الجاف في ما عدا محمد الدراج الذي يكرر أنه يعتمد سياسة القبضة الحديدية وأنه مصمم على أن "يري المعتقلين الويل"، ووليد الذي قام بتعذيب ١٥ معتقلا إلى درجة أن بعضهم أصبح لا يستطيع المشي على قدميه بسبب التعذيب الوحشي. ويقدر عدد المعتقلين بالحوض الجاف حاليا بـ٧٠٩ معتقلين.

واشتهر مركز التعذيب بالحوض الجاف بشراسة المعذبين العاملين فيه والاعتداء المتواصل على المعتقلين. وقد رفعت أسماء من عرف من المعذبين إلى المنظمات الدولية

لإعداد ملفات خاصة بهم كمجرمين ضد الإنسانية. ووجهت المعارضة نداء إلى المواطنين بتزويدها بأية معلومات حول المعذبين وأساليب تعذيبهم وقصص التعذيب التي مارسوها بحق المعتقلين، خصوصا أن هناك في الوقت الحاضر اهتماما دوليا بما يجري في غرف التعذيب البحرينية. كما طلبت المعارضة من كل من تعرض لتعذيب خلال اعتقاله أن يكتب قصته الكاملة ويوصلها إليها لتقدمها كأدلة لإدانة نظام القمع في البحرين.

وعلى صعيد آخر، شوهد مساء أمس تجمع غير معتاد للقوات الأجنبية عند المدخل الجنوبي الغربي لمنطقة بني جمرة بالقرب من برادات الساتر. وبدا على تلك القوات حالة طوارئ غير معهودة. هذا في الوقت الذي أمر فيه رئيس الوزراء بعمل كل شيء لإنجاح مؤتمره الذي يعقد الأسبوع المقبل (من الاثنين حتى الأربعاء) بفندق الميريديان. ويذهب أغلب المشاركين المدعوين وهم يحملون صورة جديدة عما يجري في البلاد من انتهاك خطير لحقوق الإنسان ومصادرة للحريات. وعبر العديد منهم أنهم فوجئوا بالحقائق التي قدمتها إليهم المعارضة وأنهم لم يكونوا على علم بالقرارات والتقارير الدولية التي صدرت حول الوضع.

ولاحظ المراقبون أن الحكومة فشلت في الحفاظ على مصداقيتها عندما أوقفت عقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط الذي عقدته في السنوات الثلاث الماضية بعد أن فشل في تحقيق أية دعاية إيجابية لحكومة البحرين. وكانت الحكومة تعتقد أن دعوة شخصيات دولية مثل مارغريت ثاتشر وديكليرك وغيرهما سوف يخفف الضغط الدولي عليها، ولكن نشاط المعارضة في اطلاع المدعوين إلى تلك المؤتمرات على حقيقة ممارسات رئيس الوزراء وجهاز القمع الذي كان يدار من قبل إيان هندرسون قد نجح في تحقيق ضغط ضد حكومة البحرين وليس لصالحها. فقد طرح عدد من المدعوين قضايا الشعب أمام المسؤولين بشكل أحرج الحكومة وجعلها تعيد النظر في جدوى عقد مؤتمر يأتي بشخصيات تتعاطف مع مطالب المعارضة ولا تستطيع الدفاع عن الحكومة. وعبر بعض المدعوين عن حرج كبير لذهابه إلى بلد لم تتضح مواقف حكومته بعد إزاء أكبر مشكلة تعاني منها المنطقة الآن وهي العراق. وكانت الحكومة قد أعلنت قبل أسبوعين عن موافقتها على انطلاق الطائرات الأمريكية لضرب العراق من أراضي البلاد. ولكن محمد المطوع، وزير الإعلام، بادر يوم الثلاثاء الماضي إلى التصريح بأن حكومته ترفض استعمال أراضي البلاد لضرب العراق. وفي هذا اليوم

بعث أمير البحرين رسالة إلى الرئيس الأمريكي يعبر فيها عن ترحيبه باستعمال أراضي البلاد لضرب العراق. وقرأ المراقبون في هذه التصريحات المتناقضة دليلا على تخبط سياسة الدولة ومواقفها إزاء ما يجري في المنطقة. وحسب بعض المعلومات فقد جاءت تصريحات المطوع كمحاولة لإقناع بعض المدعوين العرب والأجانب إلى مؤتمر رئيس الوزراء بالحضور بعد أن ترددوا في حضور مؤتمر في بلد تنطلق منه عمليات ضرب العراق.

واستعدادا لقدوم المشاركين في المؤتمر المقبل فقد انتشرت الشعارات الشعبية في الكثير من المناطق. ففي منطقة المعامير رسمت صور الشيخ الجمري في مناطق كثيرة، وكتبت شعارات الانتفاضة المطالبة بإعادة العمل بالدستور. ومن بين الشعارات الجديدة: "على جميع الكتاب والشعراء أن يدافعوا عن الانتفاضة". أما نادي الشلخورة فقد أصبح أكثر تألقا بصور القادة المعتقلين والمنفيين وشعارات الانتفاضة مثل: "نطالب بالحوار الجاد مع المعارضة" و"دم النتشاس أعطى حياة جديدة للانتفاضة". ويتوقع أن يبادر المواطنون إلى المزيد من الأعمال الاحتجاجية السلمية لاطلاع زوار البلاد بحقيقة الوضع في البلاد.

٢٣ فبراير

بدأ السجناء بمركز التعذيب بمنطقة "القرين" جنوب البلاد إضرابا عن الطعام احتجاجا على سوء المعاملة التي يتعرضون لها، ومطالبين بتحديد مصائرهم. فهم جميعا موقوفون منذ مدد طويلة تصل إلى أكثر من ثلاثة أعوام بدون تهمة. ومن هؤلاء حسين أحمد البناء، ٢٣، من منطقة إسكان عالي، ومحمد غنام، ٢٨، وعلي حسن، ٢٠، من سترة. وأغلب المعتقلين هم من الذين قضوا أكثر من عامين في المعتقل بدون تهمة أو محاكمة. ويأتي هذا الإضراب في الوقت الذي قدمت فيه المعارضة أدلة قاطعة إلى مفوضية حقوق الإنسان في جنيف على استمرار التعذيب والاعتقال العشوائي بشكل متصاعد. وتطالب منظمات حقوقية كثيرة حكومة البحرين بإلغاء قانون أمن الدولة الذي وضعه السيء الصيت، إيان هندرسون، في العام ١٩٧٤.

هذا وقد شهدت البلاد في اليومين الماضيين احتجاجات ومسيرات دينية شارك فيها آلاف المواطنين في اغلب المناطق. فقد شارك المواطنون مساء السبت الماضي في مسيرات عملاقة بمنطقة المنامة رفعت فيها بعض الشعارات السياسية الحماسية. وفي منطقة سترة

رفعت الشعارات الوطنية بحماس كبير ومنها "بالروح بالدم نفديك يا جمري"، وشهرت قوات الإرهاب الحكومية السلاح بوجه المواطنين لإرهابهم ولكن أبناء البحرين صمدوا وتحدوا السلاح بقوة الإيمان والقبضات التي ترتفع في الهواء. وفي منطقة أبو قوة طافت المسيرات الدينية شوارع المنطقة وهي تهتف بالشعارات السياسية المطالبة بإعادة العمل بالدستور وإطلاق سراح الشيخ الجمري. وخرجت مسيرات مماثلة في عدد من المناطق الأخرى. واستطاع المواطنون التعبير عن رفضهم المطلق لنظام القمع الذي أنشأه هندرسون في البلاد. وكانت منطقة الدراز قد شهدت مساء الجمعة الماضية حرائق صغيرة في الشوارع لإطارات السيارات تعبيرا عن الاحتجاج. وشوهد حريق كبير على الشارع الذي يمتد من دوار كرباباد – السنابس ويتقاطع مع شارع البديع عند الكوبري. وكان الحريق عند الشارع الفرعي القادم من محطة البترول الجديدة خلف محل "برجرلاند". وقد توقفت حركة المرور في هذا الشارع فترة طويلة. وفي حديث هاتفي مع بعض المدعوين لمؤتمر رئيس الوزراء، عبر هؤلاء عن دهشتهم لما شعروا به من توتر سياسي يعم البلاد بالرغم من أنهم لم يمضوا في البلاد سوى يوم واحد.

وأعلنت الحكومة تعيين أحد المعذبين محافظا لمنطقة المحرق، في ثاني تعيين للمحافظات الأمنية التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد. وقد صدر مرسوم أميري يوم أمس بتعيين عيسى بن أحمد بن محمد آل خليفة، محافظا للمنطقة لمدة أربع سنوات. ويحمل هذا "المحافظ" مؤهلات مناسبة لعمله حيث عمل ضابط تحقيق بمطار البحرين وقسم التحقيق بالقلعة ثم عمل آمرا لشرطة المطار، فنائبا لمدير إدارة مباحث أمن الدولة المسؤولة عن تعذيب آلاف المواطنين، كما عين مدير الأمن المنطقة الوسطى. وبهذه الخلفية المناسبة في التعذيب أصبح مؤهلا لمنصب "المحافظ ليفرض إدارة وزارة الداخلية على منطقة المحرق. وكان عبد العزيز عطية الله آل خليفة قد عين العام "محافظا" للمنامة.

وعرف من بين المعتقلين في الأيام الأخيرة عدد من الشباب من بينهم كل من: صادق أحمد، السيد علوي السيد مهدي وشخص ثالث لم يتوفر اسمه، وهم جميعا من منطقة الدراز. ومن منطقة واديان بسترة اعتقل في ١٥ فبراير، الشاب جعفر علي كاظم، ٢٨، بينما كان متوجها بباصه إلى إحدى المدارس لنقل الطالبات إلى منازلهن. و لم يسمع عنه شيء بعد ذلك. كما اعتقل الشاب عبد الشهيد السبع، ٢٤، من منطقة إسكان سترة. وجاء اعتقاله بعد اعتداء من عناصر الأمن على منزله. وفي اليوم التالي اعتقلت زوجته وأخته و لم يعرف عنهما شيء بعد. وهناك خشية كبيرة من

تعرضهما إلى إهانات وتعذيب. وهذا الشاب يعمل موظفا بدولة الإمارات العربية المتحدة وكان يوم اعتقاله على وشك السفر إلى محل عمله. وفي ٢١ فبراير، اعتقل من منطقة السهلة كل من: حسن عاشور حبيب، ١٧، حسن رضي حبيب، ١٧، حسين عباس جمعة، ١٦. وكانت قوات القمع الحكومية التي دربها إيان هندرسون على الاعتداء قد شنت عدوانا على منزل المواطن محمد عبد الوهاب عاشور، في الساعة الثانية والنصف صباحا، وتعرض ابناه يوسف، ١٨، وجعفر، ١٩، إلى تعذيب شديد أمام والديهما. وتعرض منزل حسين عاشور كذلك إلى اعتداء مماثل واعتقل ابنه، محمد، ١٧. وأطلق سراحه بعد فترة قصيرة ولكن آثار التعذيب واضحة على جسمه. وفي الليلة نفسها اعتقل من منطقة العكر الشرقية كل من: زكريا عبد الحسين مطر، ١٨، علي عبد الحسن عبد النبي، ١٤، وتم تكسير باب منزل الشاب موسى عيسى سرحان، ١٨، وعبد القادر إبراهيم سرحان، ١٥، واعتقلا فترة قصيرة ثم أطلق سراحهما بعد تعذيب وحشي. وبقي الطفل عبد القادر طريح الفراش لمدة يومين كاملين. وكانت قوات الإرهاب الحكومية قد شنت عدوانا على المنطقة في وقت سابق واعتقلت كلا من عبد الله عبد الرسول، ١٩، معروف يوسف حسن الوني، ١٦، أحمد علي الوني، ١٧، فاضل عيسى سهلان، ١٦، علي عبد الله الوني، ١٦، عبد الله علي زهير، ١٥، أحمد جواد سرحان، ١٤. وأفرج عن الطفل الأخير بعد أسبوع من التعذيب الوحشي. واعتقل من منطقة الدير الشاب علي النصوح، ٢٧، الذي اعتقل أكثر من مرة في السابق.

وقد انتشرت الشعارات الوطنية في مناطق عديدة. ففي منطقة بوري كانت هناك شعارات كثيرة من بينها: "أبا جميل أنت البلسم الذي يبث فينا النشاط"، "أبا جميل أنت نور من خلف القضبان"، رسالة البحرين للمنظمات الدولية: مصير الحقوق الشعبية إلى أين؟" (أبو جميل هو الشيخ الجمري). وفي منطقة واديان بسترة غطت الشعارات جدران المنطقة عشية بدء مؤتمر رئيس الوزراء الذي لم يهتم به أحد حتى الآن.

٢٤ فبراير

خيمت أجواء التوتر السياسي مساء أمس على أجواء المؤتمر الذي افتتح بالمنامة حول الإعلام العربي - الأوروبي. فقد سمع المشاركون أصوات سيارات الشرطة والحريق وقوات الشغب وهي تهرع نحو منطقتي السنابس والديه القريبتين من فندق

"الميريديان" الذي يعقد فيه المؤتمر. وساد شعور بالوجوم والقلق على عدد من المشاركين، حسب ما نقله بعضهم، عندما بدأ الهمس يتردد في أروقة الفندق حول القمع الوحشي للمسيرة النسائية التي طافت شوارع منطقة السنابس بعد ظهر أمس. وكان المواطنون قد قرروا إسماع المشاركين في المؤتمر أصواتهم الاحتجاجية وتبليغهم حقيقة مطالب الشعب العادلة وإرهاب الدولة الذي تجاوز الحدود. فقد خرجت عصر أمس المسيرة النسائية التي طافت شوارع السنابس وهتفت المشاركات فيها بالشعارات الوطنية لإسماع المشاركين في المؤتمر أصواتهن ومطالبهن. وبعد فترة من الهتاف الكثير وصلت قوات القمع الحكومية لتعتدي بشراسة على المسيرة السلمية وتفرق النساء اللاتي هربن من فرق الموت وتدافعن نحو المنازل القريبة. وبعد تفرق المسيرة شنت قوات القمع عدوانا على المنازل القريبة واعتقلت عددا من نساء البحرين. وقد اعتقلت السيدة زينب سهوان، ٣٧، (أم لخمسة أطفال) وخديجة سهوان، ٢٧، (أم لثلاثة أطفال). وكان اعتقالهن بأسلوب وحشي حيث تعرضن للضرب والإهانة والتهديد بالاعتداء على الشرف. ثم ذهب الأخ الأكبر لهن وكذلك والدهن العجوز إلى مركز التعذيب بالخميس وأصرا على أن لا يخرجا حتى يطلق سراح المرأتين، فاضطر المعذبون إلى الإفراج عن المعتقلتين بكفالة وطلبوا منهن العودة صباح اليوم لمزيد من التحقيق وربما التعذيب. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العائلة تتعرض للانتقام من قبل جهاز القمع. فهناك محمد سهوان المحكوم زورا بالسجن ١٥ عاما، وجعفر سهوان بخمسة أعوام، ومهدي وعباس المعتقلان بدون أية تهمة أو محاكمة بمركز التعذيب في "القرين". وعرف مركز الخميس بإساءة معاملة المعتقلين فيه، خصوصا مع وجود الجلاد المعروف خالد الوزان الذي يمارس الاعتداءات الجنسية على المعتقلين من ضمن أساليبه في التعذيب. وهناك حالات موثقة لذلك. واستدعيت كذلك امرأة أخرى هي خاتون علي جاسم، ٣٧، (أم لثلاثة أطفال) للحضور إلى جهاز التعذيب هذا اليوم أيضا. وقد عوملت هذه السيدة المحترمة بوحشية متناهية واستعملت بحقها ألفاظ لا تليق بنساء البحرين المحترمات.

وبعد انتهاء المسيرة انتشرت حرائق صغيرة كثيرة في إطارات السيارات للتعبير عن الغضب الشعبي إزاء استمرار سياسات التعذيب والقمع والإرهاب الحكومية.. وفي منطقة الديه تكرر المشهد حيث أشعلت إطارات السيارات بالقرب من مركز المعارض الدولي القريب من فندق "الميريديان"، وتصاعد الدخان عاليا ورآه الكثيرون ممن

حضروا المؤتمر. وكانت أصوات سيارات الشرطة تهز المنطقة في حين كانت قوات القمع تسرع لقمع المواطنين وهم في حالة هستيرية. وعندما اتضح أن منظمي المؤتمر فشلوا في إقناع السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، والدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام للجامعة العربية، بالحضور، أدرك الشعب فشل المؤتمر قبل بدئه، وأن الحديث عن حضور هذين الشخصين إنما كان محاولة لإيهام المشاركين الآخرين بأهميته. وعبر العديد من المشاركين عن انزعاجهم من أسلوب المخادعة الذي استعمل معهم. ولم يصدق دعايات الحكومة بأهمية المؤتمر إلا صحافيو الإعلام الرسمي الذين اندفعوا لتغطية المؤتمر وكأنه حدث يفوق أهمية أزمة العراق.

ومن جهة أخرى، علم أن الشاب حسن محمود طاهر طرادة، ١٨، يعاني من آثار جلطة دماغية أصيب بها في إثر اعتقاله. وكان هذا الشاب قد اعتقل لمدة عام واحد من ٣١ ديسمبر ١٩٩٦، حتى ١٥ ديسمبر ١٩٩٧. وترفض السلطات إعادة جواز سفره إليه ليستطيع السفر إلى الخارج من أجل العلاج. ويؤكد الأطباء أن الإصابة الدماغية لشاب في هذا العمر نادرة الحدوث جدا، وأن للتعذيب الوحشي الذي تعرض إليه دورا في ذلك.

ونشرت صحيفة "فايننشال تايمز" يوم أمس، رسالة من السفير البحريني في لندن، عبد العزيز بن مبارك آل خليفة، يرد فيها على ما نشرته الصحيفة في ٢٠ فبراير، حول تقاعد إيان هندرسون من منصبه كمدير عام للأمن الأمن في البحرين. وقال السفير أن البحرين ليس لديها جواسيس وأن البحرين "لم تمر بعهد من التعذيب والقمع". وعزا السفير هذه المصطلحات إلى "مجموعة منشقة صغيرة في لندن". وعلق أحد الصحافيين البريطانيين على تلك الرسالة بقوله أنه كان من الأشرف للسفير التزام الصمت من إطلاق هذه التصريحات التي تفندها الأدلة الهائلة الموثقة. فعلى سبيل المثال فإن تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الذي صدر العام الماضي كان نتيجة زيارة سرية قام بها مسؤولون من المنظمة إلى البحرين والتقوا بعدد كبير من السجناء الذين تعرضوا للتعذيب على أيدي عناصر جهاز الأمن الذي كان هندرسون يديره. وفعلت منظمة العفو الدولية مثل ذلك، وأصدرت شريط فيديو قامت بتصويره سرا في البحرين وعكس الكثير من حالات التعذيب الموثقة. وبثت المحطة الرابعة للتلفزيون البريطاني قبل عامين تقريرا أعده مراسلوها بعد زيارتهم البحرين. وكذلك فعلت القناة الرابعة للراديو البريطاني. وقال هذا الصحافي: إذا كانت البحرين خالية من التعذيب، فلماذا رفضت

الحكومة طوال السنوات الماضية وحتى الآن السماح لمنظمات حقوق الإنسان بزيارة البحرين؟ ولماذا لم توقع على معاهدة منع التعذيب الدولية ومعاهدتي الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والمدنية؟ وبرغم موافقة مجلس الوزراء على معاهدة منع التعذيب فإن التصديق عليها لم يتحقق بعد. وذكرت مصادر الأمم المتحدة في جنيف أن البحرين قد تتحفظ على المادتين ٢٠ و٢٢ من المعاهدة لأنهما تسمحان للأمم المتحدة بتقصي حالات انتهاكات حقوق الإنسان، الأمر الذي لا تريده حكومة البحرين. وتتحدى المعارضة آل خليفة أن يصادقوا على المعاهدة بدون التحفظات المذكورة.

٢٦ فبراير

استمرت عمليات الاحتجاج السلمية في اليومين الماضيين، حيث أصر المواطنون على إسماع أصواتهم المطالبة بالحياة البرلمانية واحترام حقوق الإنسان إلى المشاركين في مؤتمر الإعلام العربي الأوروبي. وسمع مساء أمس صوت انفجار اسطوانات الغاز بالقرب من منطقتي السنابس وأبو قوة بشكل هز المناطق المجاورة وربما وصل إلى فندق الميريديان الذي عقد فيه المؤتمر. وهرعت قوات الشغب إلى المنطقة وتمركزت على الشارع العام المؤدي إلى الفندق، حيث أعطيت لها تعليمات بعدم السماح بأي إزعاج للمؤتمر الذي سخر رئيس الوزراء، عبر مرتزقين أجانب، كل إمكانات الدولة لإنجاحه. وتشعر الحكومة بسمعتها التي شوهتها تقارير التعذيب والإرهاب الرسمي ضد شعب البحرين الأمر الذي دفعها باتجاه أي عمل قد يخفف من الأثر السلبي لتلك الصورة.

واستمرت في الوقت نفسه الاعتقالات العشوائية بدون توقف. ففي ٢٤ فبراير، اعتقل الشاب محمد سلمان من منطقة سماهيج. وفي ٢٣ فبراير، اعتقل كل من عبد الإله أحمد يوسف، ١٦، علي حبيب، ١٤، صالح عطية، ١٣، ياسر عبد الله خليل، ١٣. وفي ٢١ فبراير، اعتقل كل من جعفر ناصر أحمد، ١٣، وضرب ضربا مبرحا قبل اقتياده إلى مركز التعذيب، محمد حسين أحمد إلياس، ١٣. وأكد شهود عيان أنهم شاهدوا عددا من قوات الشغب وهم يضربون الطفل جعفر ناصر أحمد بوحشية وقسوة. وذكرت تقارير غير مؤكدة أن حملة اعتقالات واسعة حدثت بمنطقة باربار في اليومين الماضيين. كما ترددت أنباء عن أن أهالي المعتقلين الذين يعيشون في شقق وزارة الإسكان يتلقون الرسائل من الوزارة تطالبهم بسرعة إخلاء الشقق التي يسكنونها. وناشدت المعارضة كل

من يستلم رسالة بهذا المعنى اطلاعها على ذلك ليتم تقديمها إلى الجهات الدولية المعنية. وقالت تقارير أخرى أن الاعتقالات الأخيرة التي طالت بعض الشباب بمنطقة سترة تختلف عن سابقاتها، حيث تكمن عناصر المخابرات للشخص المطلوب وتقبض عليه وهو في طريقه المعتاد إلى منزله أو محل عمله، ولا يسمع هذا المواطن من جلاديه سوى كلمة "أمن دولة"، ولا يبدو هناك سبب واضح لتلك الاعتقالات العشوائية. ولم يعرف الأهالي عن اعتقال أبنائهم إلا عن طريق شهود العيان.

وقد أمعنت الحكومة في تحدي مشاعر المواطنين عندما أصدرت قرارا بمنع المؤذنين من قراءة أي دعاء قبل الأذان أو بعده. وكان المواطن علي النصوح قد اعتقل قبل بضعة أيام في هذا الإطار. واستدعي المواطن الحاج عبد الرزاق، من منطقة الدير وأصدر له أحد ضباط التعذيب قرارا بعدم قراءة أي دعاء وإلا تعرض للاعتقال والتعذيب. وطلب منه عدم السماح بقراءة الدعاء أو القرآن في مكبر الصوت.

وما يزال تقاعد المعذب البريطاني الشهير، إيان هندرسون، يلقى اهتماما واسعا حيث يشعر المواطنون أن غيابه انتصار كبير لحقوق الإنسان وقيم التحرر وهزيمة لعقلية التعذيب والقمع والاستعمار. ونشرت صحيفة "القدس العربي" هذا اليوم مقالا حول الموضوع بعنوان "البحرين: إقالة هندرسون خطوة بالاتجاه الصحيح" كتبه المهندس عبد الرحمن النعيمي قال فيه أن هندرسون في البداية "حاول أن يقدم نفسه للحركة الوطنية بأنه من طراز جديدة يختلف عمن سبقه وذلك بإطلاق سراح معتقلي انتفاضة مارس ١٩٦٥، والتأكيد لهم بأن البلاد ستحكم بالقانون ولن تكون هناك تجاوزات". وأضاف المقال أن العصر الذهبي لهندرسون بدأ في ٢٥ أغسطس ١٩٧٥، عندما "دشن مرحلة مظلمة من تاريخ البحرين السياسي". واستطرد المقال في ذكر جرائم هندرسون خلال الثمانينات والتسعينات، حتى جاءت الحركة الدستورية وقامت الانتفاضة الشعبية التي سقط فيها ثلاثون شهيدا، على حد قول الكاتب. ولذلك فقد اعتبر استبدال المرتزق البريطاني إيان هندرسون بالشيخ خالد بن محمد آل خليفة "بداية الطريق". وقال الكاتب: "اذا كان الحكم لا يريد الحوار فإن المطالب الشعبية واضحة للعيان، وبعضها يمكن البدء فيه فورا كإطلاق سراح كل المعتقلين الذين لم توجه إليهم أية تهمة، والسماح لجميع المبعدين بالعودة إلى البلاد بدون أية شروط، وإجراء مناقشة علنية حول الحياة البرلمانية وتفعيل الدستور، وبالتالي إطلاق الحرية للصحافة والجمعيات والتجمعات الشعبية". واختتم المقال بالقول: "لقد سعى الحكم إلى عدم إثارة الضجة

حول القرار التاريخي والهام الذي اقدم عليه بإزاحة هندرسون وبحرنة موقعه، والمطلوب قرارات شجاعة بمستوى المرحلة... فهل يواصل الحكم خطواته التي يترقبها الشارع؟".

وتجدر الإشارة إلى أن ندوة الإعلام العربي - الأوروبي اختتمت يوم أمس بعد أداء ضعيف جدا. فقد كان الحضور ضعيفا للغاية، إذ لم يكن هناك اكثر من مائة شخص، و لم تحضر الشخصيات المهمة التي دعيت إليه. ويبدو أن العديد من المدعوين قاطع الندوة تضامنا مع شعب البحرين الذي يرفض استعمال إمكانات البلاد لدعم الموقف الحكومي واستمالة الشخصيات الدولية لدعم إرهاب الدولة. وحسب بعض المشاركين الذين حضروا ندوات سابقة في المنامة، فان هذه الندوة كانت الأضعف من بين البقية الأمر الذي أزعج رئيس الوزراء وجعله يزداد غيظا، حسب بعض الذين قابلوه في اليومين الماضيين. ويشعر هؤلاء أن الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة قد يقدم على خطوات اكثر حماقة شبيهة بقراره الشخصي بمحاكمة ثمانية من المعارضين في الخارج بتهم ملفقة. ويؤكد المراقبون أن تلك المحاكمة فقدت قيمتها ومفعولها وانعكست سلبا على سمعة الحكومة بشكل كامل، وأصبحت تصب لصالح المعارضة. التي تطرحها كدليل على غياب قانون قضائي عادل في البحرين.

٢٧ فبراير

نظم عدد من المواطنين يوم أمس اعتصاما قويا عند منطقة الديه للتعبير عن احتجاجهم على إرهاب الدولة ضد المواطنين وتأكيد المطالب العادلة لشعب البحرين. ورفع المشاركون هتافاتهم ولافتاتهم على الشارع العام المقابل لمدخل المنطقة حيث تتكثف الحركة نظرا لوجود المطاعم والمحلات التجارية. وحمل عدد من المشاركين لافتة كبيرة كتب عليها: "نحن لسنا إرهابيين وإنما نطالب بإصلاح سياسي". كما رفعت شعارات تطالب بعودة المبعدين وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين. وكان الموقف بطوليا خصوصا مع وجود التهديد الحكومي المستمر بالإرهاب ضد المواطنين والعقاب الجماعي. وكانت المعارضة قد أكدت استمرار مشروع المقاومة المدنية كأسلوب سلمي للضغط على حكومة آل خليفة للموافقة على المطالب الشعبية العادلة. وازداد حماس المواطنين للاحتجاج لإسماع المشاركين في مؤتمر الإعلام العربي - الأوروبي أصوات شعب البحرين المظلوم. وقد تأكد الآن أن المؤتمر لم يحقق الأهداف المرجوة منه لعدة أسباب منها عدم حضور الشخصيات المرموقة التي

دعيت، ورفض بعض الشخصيات المحترمة الحضور بعد اطلاعها على أدبيات المعارضة، و لم يتجاوز عدد الذين حضروا الستين شخصا من الخارج وهو رقم اقل من الرقم الذي طرحته الحكومة في البداية عندما حاولت تضليل المدعوين مدعية أن ٣٠٠ شخصية قد دعيت إلى المؤتمر. وساهم في إفشال المؤتمر وجود تعارض واضح بين تصورات الطرفين العربي والأوروبي. فقد كان الجانب العربي يرفض الانفتاح الإعلامي وإزالة الرقابة الصارمة على الوسائل الإعلامية ويرفض السماح بالرأي الآخر، بينما أصر الجانب الأوروبي على السماح بالوصول إلى المعلومات وعدم فرض رقابة صارمة عليها أو منع تسربها. وهكذا فقد ساد المؤتمر حوار طرشان و لم يؤد إلى تقارب الطرفين في نظرتهما إلى ما يجب عمله.

وساهم في إفشال المؤتمر كذلك عدم قدرة حكومة البحرين على استيعاب حقيقة أن الغربيين لا يمكن وضعهم تحت الرقابة الدائمة، وأن تضييق الخناق على الضيوف، كما يحدث للمواطنين، يحولهم إلى خانة المعارضة. فقد أكد عدد من الذين حضروا المؤتمر ورجعوا في اليومين الماضيين في اتصالات هاتفية مع المعارضة أن اكثر ما أزعجهم وجود مخبرين معهم أينما ذهبوا، وأن مساحة الحركة المتاحة لهم كانت ضيقة للغاية. وشعروا بأن هواتفهم مراقبة باستمرار، الأمر الذي جعلهم يعجلون في مغادرة البلاد مع نهاية أعمال المؤتمر. وظنت الحكومة أن اشغال المدعوين بحفلات يقيمها الأمير وغيره سوف يساعد على تحسين صورة النظام لدى هؤلاء، ولكن ما حدث هو عكس ذلك، حيث شعر الضيوف أنهم محاصرون إما في فندق الميريديان أو في الدعوات الرسمية التي تستهلك الوقت ولا تعود بطائل. وأكد هؤلاء تعاطفهم مع شعب البحرين الذي لا بد أنه يعامل بشكل اشد قسوة وهمجية. يقول أحدهم أنه كان يدلي بتصريح إلى أحد الصحافيين البحرينيين حول المؤتمر ولكن ذلك الصحافي توقف عن تسجيل التصريح، فلما سأله عن ذلك أجاب الصحافي: لأنني أعلم أن كلامك لن ينشر. فقال الضيف: كدت أصدق وزير الإعلام الذي كرر القول أن الإعلام في البحرين يمتلك كامل الحرية في ما ينشر، وأنه لا توجد رقابة.

وعلى صعيد آخر، استمرت الاعتقالات العشوائية في مناطق عديدة. فقد عرف من بين معتقلي منطقة الدراز الأسبوع الماضي كل من: حسين الشيخ عباس، ١٧، صادق الأعضب، ١٨، السيد علوي السيد مهدي، ١٧، موسى جعفر المدني، ١٧. وجاءت الاعتقالات بعد الاعتداء على منازلهم وإرهاب عائلاتهم. وأكدت مصادر موثوقة أن

أربعة من معتقلي منطقة الدراز يتعرضون لتعذيب وحشي حتى الآن. وهؤلاء هم: السيد هادي السيد سعيد، ١٧، صادق هيات، ١٧، صادق صالح، ١٧، علي الريس، ١٦. وكان الأول قد اعتقل ثلاث مرات في السابق وأن الأربعة عذبوا بوحشية على أيدي أعضاء لجنة التعذيب التي أنشأها هندرسون قبل ثلاثة أعوام، وأن خالد الوزان شخصيا هو أحد الذين شاركوا في تعذيبهم. وعلم أن الشخصين الأولين على الأقل قد نزعت أظافرهما بأدوات حادة. كما أن السيد هادي السيد سعيد، يعاني الآن من مرض شديد في ظهره نتيجة ما تعرض له من تعذيب وأنه لم يعد قادرا على النوم على ظهره. وقد رفعت قضية هؤلاء الأطفال إلى لجان الأمم المتحدة المختصة.

وذكرت مصادر مطلعة، أن ستة عشر مواطنا معتقلين منذ فترة طويلة سوف يمثلون أمام محكمة أمن الدولة غدا، وسوف تستمر محاكمتهم ثلاث جلسات وأن أحكاما شديدة قد قررت بحقهم من قبل رئيس الوزراء شخصيا. وهؤلاء المظلومون هم: علي درويش، ٢٨، مهندس، السيد محمد، ٢٧، مبرمج كومبيوتر، محمد علي، ٢٥، مدرس، السيد فاضل السنيد شبر، ٢٩، مدرس، علي سلمان، ٣٠، مدرس، السيد سعيد الماجد، ٣٠، موظف، عبد الله، ٣٥، موظف، فرهاد، ٣٠، موظف، يوسف حبيب، ٢٨، موظف، محسن الشيخ، ٣٥، مسؤول قسم، علي المستاني، ٣٠، موظف، جميل جواهري، ٢٧، طبيب أعشاب طبيعية، إسماعيل خليل، ٢١، بحار، مهدي صالح، ٢٣، موظف، علي ما شاء الله، ٢٤، موظف، والشخص الأخير لم يتوفر اسمه. ونقل عن عادل فليفل قوله أن الأحكام التي لم يستطيعوا إصدارها بحق المجموعة التي ادعى هندرسون أنها مرتبطة بتنظيم اسمه »حزب الله« سوف تفرض على هؤلاء. وأكد مطلعون أنهم تعرضوا لتعذيب فظيع جدا، وأنه كلما حدث شيء في الخارج يعاد التحقيق معهم ويتعرضون لمزيد من التعذيب.

مارس ٩٨

٢ مارس

قرر رئيس الوزراء الانتقام من جمعية المحامين البحرينية بسبب سياساتها الاستقلالية وأصدر أمرا بحل إدارتها. جاء ذلك في صورة أمر صدر عن وزير العدل، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة، يوم أمس اخطر به بعض أعضاء الجمعية. وفي الوقت نفسه أمر الوزير بتشكيل إدارة جديدة عن طريق التعيين وإلغاء الانتخاب، ليكون ذلك منسجما مع النهج العام لرئيس الوزراء الذي يرى أن فكرة الانتخاب "مبدأ غربي" لا يناسب البلاد، وأن الاستبداد "هو ما يناسب عاداتنا العربية وتقاليدنا". وطلب من كل من الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة والمحامي سلمان سهوان، تشكيل الإدارة، ولكن كلا منهما رفض ذلك خشية من التبعات المترتبة على ذلك. ومع أن الغالبية العظمى من المحامين هم من الذين يؤمنون بالحرية ومبدأ الانتخاب ويرفضون الاستعباد والاستسلام لأطروحة آل خليفة التي تسعى لإرجاع البلاد إلى الوراء، غير أن وزير العدل قد يحصل في نهاية الأمر على أشخاص رخيصين يوافقون على الانحناء أمام أوامره وتنفيذها. وإذا ما حدث ذلك فسوف يعني سقوط قلعة أخرى من قلاع الصمود الوطني والتحرري أمام سياسات الاستعباد الخليفية. ويؤكد المطلعون على الأمور أن قرار حل جمعية المحامين بشكلها الاستقلالي الذي عرفت به وتشكيل جمعية أخرى تابعة للعائلة الحاكمة يشكل تطورا خطيرا في الوضع الداخلي ويؤكد أن الحكومة بدلا من تطوير الوضع الداخلي باتجاه المزيد من الانفتاح والحرية، تجر البلاد إلى مستوى جديد من الاستبداد والإرهاب الحكومي.

ورأى مراقبون في المنامة أن السبب الأساس لقرار حل هيئة إدارة الجمعية هو الندوة التي عقدتها في شهر يناير الماضي لمناقشة "أوضاع الخليج بين قمتي طهران الإسلامية والكويت الخليجية". يومها تحول النقاش الذي شارك فيه كل من الدكتورة منيرة فخرو والكاتب حافظ الشيخ إلى محاكمة علنية لسياسات الإرهاب الحكومية وأسباب

رفض المطالب الشعبية التي في مقدمتها إعادة العمل بالدستور. وأعقب ذلك استدعاء رئيس الجمعية، المحامي المعروف الدكتور عباس هلال، ورئيس اللجنة الثقافية المحامي يوسف خلف وطلب من كل منهما كتابة تقرير عما دار في تلك الندوة. وكان الشعور العام أن آل خليفة لن يغفروا لإدارة الجمعية إقرارها عقد الندوة والسماح بأسئلة تتعلق بالدستور المعلق وترفض مجلس الشورى المعين. ومع أن شخصا أو شخصين محسوبين على الحكومة حاولا تبرير ممارساتها فقد بقي القسم الأكبر من الحاضرين مؤيدا للمطالب الدستورية. وكانت الجمعية قد رفضت في وقت سابق المشاركة في الهجوم على البرلمان الأوروبي بعد إصداره قرار إدانة حكومة البحرين والمطالبة بمنع تصدير السلاح إليها. والواضح من سياق الأمور أن الجمعية سوف تتعرض لانتقام شديد من قبل رئيس الوزراء الذي يرفض أن تقال كلمة سلبية واحدة عن نمط حكمه أو إرهاب نظامه أو تخلف عقلية حكومته. وسبق للحكومة أن صادرت كل الحريات العامة وسعت إلى فرض المزيد من الحدود على حريات المواطنين. وكان الإعلان عن تشكيل المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية محاولة للسيطرة على الممارسات الدينية في البلاد وإبقاء بعض علماء الدين خارج إطار الصراع الحضاري بين شعب البحرين وعقلية التخلف والقمع الخليفية. وقد أطلعت المعارضة جمعيات المحامين في بعض الدول على هذا القرار، كما أبلغت الأمم المتحدة بممارسات الحكومة في مجال قمع الحريات العامة ورفض قيام مؤسسات مستقلة تتمتع بحرية القرار والموقف السياسي.

وعلى صعيد آخر، بدأت محاكمة عشرة أشخاص من مجموعة تضم ١٦ مواطنا تتهمهم الحكومة ظلما بالمشاركة في بعض أعمال الحرق. ووجهت إليهم تهم حرق بعض المحلات التي صدرت بشأنها أحكام أخرى بحق مواطنين آخرين. وهذا يعني أن بعض حوادث الحرق المزعومة نسبت إلى طرفين مختلفين بينما لم تنسب إلى حقيقة مرتكبيها الذين ربما كانوا مرتبطين بجهاز قمع هندرسون. وقد تعرضت المجموعة إلى تعذيب شديد وتأجلت محاكمة أفرادها أكثر من عام واحد، لكي تنبت أظافر جديدة لهم حيث كان عادل فليفل قد مارس أبشع أنواع التعذيب ومن بينها نزع أظافرهم لإجبارهم على التوقيع على التهم المنسوبة إليهم. وعندما أطلعت المعارضة بعض المحامين الدوليين على ملف قضيتهم والاتهامات الموجهة إليهم، وكذلك ملفات مجموعات أخرى أدانتهم محكمة أمن الدولة في وقت سابق بارتكاب أعمال الحرق

نفسها، صرخ هؤلاء قائلين أن ذلك لم يحدث في أي بلد من العالم. وقالوا أن ذلك يعني تخبطا وافتراء وظلما مفضوحا لا يمارسه أي نظام آخر.

ومن جهة أخرى نشرت صحيفة "ميدل إيست ميرور" التي تصدر في لندن مقالا تحليليا قويا حول تقاعد إيان هندرسون، ونشرت مقتطفات من مقال المهندس عبد الرحمن النعيمي الذي نشر في جريدة "القدس العربي" يوم الخميس الماضي. وكانت التغطية إيجابية حيث سلطت الأضواء على الأساليب الدموية التي اتبعها خلال عهده الأسود. وعقدت مقارنة بينه وبين سلفه السيء الذكر، السير تشارلز بليجريف، الذي كان قد قضى فترة مماثلة (٣١ عاما) على رأس السلطة الفعلية في البلاد والذي طرد من البحرين في اثر الانتفاضة الشعبية الواسعة في منتصف الخمسينات.

وعلم أن فعاليات الاحتجاج الشعبية مستمرة في إطار نهج المقاومة المدنية. فقد سمعت أصوات انفجار اسطوانات الغاز مساء الخميس الماضي بمنطقة السهلة، وشوهدت شعارات عديدة وسط سوق المنامة بالقرب من مسجد المهزع ومسجد بن خلف ومسجد مؤمن. وجاءت قوات الشغب مساء الخميس الماضي لشطبها على وجه السرعة نظرا لما تعكسه من استمرار التوتر في البلاد. وتردد من جهة أخرى أن من بين الاستعدادات التي تحاول الحكومة خداع الأمم المتحدة بها نقل مئات المعتقلين من مراكز الشرطة الموزعة في جميع أنحاء البلاد إلى سجن الحوض الجاف. وكانت منظمة الصليب الأحمر قد أكدت وجود ٢٦ مركز توقيف في البحرين في العام ١٩٩٦.

٣ مارس

منعت السلطات البحرينية مواطنة بحرينية من دخول البلاد بعد عودتها قادمة من العاصمة القطرية، الدوحة. وكانت السيدة زوجة الشيخ ياسر الحوري، قد استقلت صباح السبت الخميس الماضي (٢٦ فبراير ١٩٩٨) الطائرة من مطار الدوحة إلى مطار البحرين الذي وصلته بعد أقل من ساعة. وهناك احتجزت في المطار حتى الساعات الأولى من صباح الأحد وأبعدت قسرا إلى الدوحة. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة البحرين هي الوحيدة من بين دول العالم التي تبعد مواطنيها قسرا، وتناقض أحد أهم مبادئ الميثاق الدولي لحقوق الإنسان الذي يعتبر المواطنة حقا طبيعيا للإنسان. وقد رفعت قضية السيدة المذكورة إلى الجهات المختصة بمفوضية حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

واستمرت السلطات البحرينية من جهة أخرى في اعتقال المواطنين بدون مبرر قانوني أو شرعي أو أخلاقي. ففي بني جمرة اعتدت قوات الأمن في ٢٧ فبراير، على تجمع شعبي بمناسبة زواج أحد المواطنين. واعتقلت من بين الحاضرين عددا من الأطفال عرف من بينهم: جعفر محمد طاهر حبيب، ١٤، ياسين محمد رضي، ١١، جعفر عبد النبي عيسى كاظم، ١٠، إبراهيم عبد العزيز هارون، ١٠، محمد علي متروك، ١٤، سلمان علي متروك. وأخذ الأطفال إلى مركز التعذيب بالبديع وهناك تعرضوا إلى تعذيب بشع للغاية. ونظرا لشدة التعذيب فقد أغمى على الطفل ياسين محمد رضي. وفي اليوم التالي بادر إرهابيو آل خليفة إلى إطلاق سراح الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم الحادية عشرة وأبقوا الباقين في غرف التعذيب. وقد أثارت هذه المعاملة الوحشية لأطفال البحرين مشاعر الغضب الشعبي ضد آل خليفة الذين أصبحوا يتعاملون مع أطفال البلاد بقسوة تفوق قسوة معاملة الإسرائيليين للأطفال الفلسطينيين. ورفعت أسماء هؤلاء الأطفال إلى اللجان المختصة بالأمم المتحدة.

هذا وقد رفضت حكومة البحرين الإدلاء بأي تصريح بشأن محاكمة عشرة مواطنين بدأت يوم السبت الماضي. وحاول إعلاميون أجانب الحصول على أية معلومات حول المجموعة المظلومة ولكن بدون جدوى. وأصر عبد العظيم البابلي، الناطق المصري باسم آل خليفة، على عدم التطرق إلى القضية. ويتوقع أن تصدر محكمة أمن الدولة السيئة الصيت أحكامها بعد ثلاث جلسات سرية. وحسب المعلومات المتوفرة فان أحد أسباب سرية المحاكمة إلى هذه الدرجة أن المتهمين ما زالوا يحملون آثار التعذيب على أجسادهم ومنها أظافرهم المقلوعة وظهورهم المكوية بالآلات الكهربائية.

وعلى صعيد آخر، فقد أثار قرار الحكومة بحل مجلس إدارة جمعية المحامين البحرينية واستبدالها بإدارة معينة استياء واسعا في الأوساط المحلية والدولية. واهتمت الجهات الحقوقية الدولية بالقضية وبدأت تتقصاها لمعرفة حقيقة نوايا الحكومة وراء هذه التصرفات المتعسفة. وأصدرت لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين بيانا حول هذه الخطوة جاء فيه: "أن لجنة التنسيق تستنكر هذا العمل غير الشرعي من قبل وزارة العمل، وتطالب كافة المنظمات الحقوقية باستنكار هذه الانتهاكات الصارخة من قبل حكومة البحرين التي تدلل على رفضها لأي صوت خارج جوقتها، واستعدادها لتحدي الرأي العام العربي والعالمي الذي يتزايد استنكاره

لسياساتها المعادية لحقوق الإنسان... أننا على ثقة بأن مثل هذا العمل سيلقى الاستنكار من قبل كل المحامين الحريصين على استقلال ومكانة جمعية المحامين، كعنوان لضرورة استقلال جمعيات النفع العام عن أجهزة السلطة، كما سيلقى الشجب والاستنكار من قبل منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية واتحادات المحامين والحقوقيين العربية والدولية".

وأصدرت منظمة حقوق الإنسان في البحرين التي تتخذ من كوبنهاجن مقرا لها بيانا حول استمرار اعتقال المهندس عبد الحسين أحمد كاظم المتغوي، الذي اعتقل قبل أكثر من عامين وما يزال في القيود. وقالت المنظمة أن هذا المواطن البالغ من العمر ٤٢ عاما، كان يعمل قبل اعتقاله مهندسا لدى وزارة الأشغال. وقد اعتقل للمرة الأولى في العام ١٩٨٤، وبقي في السجن سبع سنوات متواصلة. وبقي مراقبا بعد الإفراج عنه في العام ١٩٩١، حتى اعتقاله في ٢٠ يناير ١٩٩٦. وكان ثلاثة من أبنائه قد اعتقلوا خلال هذه الفترة وما يزال ابنه الأصغر ياسر، ١٧، معتقلا بمركز التعذيب بالحوض الجاف بدون تهمة أو محاكمة. واعتقل ابنه الأكبر، أسامة، ١٩، في ١٩٩٥/٥/٥، لمدة سبعة شهور بدون تهمة وبعد إطلاق سراحه طرد من المدرسة. واعتقل مرة أخرى في ١٩٩٦/٢/٣، وبقي في السجن عاما واحدا. وبرغم تبرئته من قبل محكمة أمن الدولة فقد بقي فترة أطول في السجن. وبعد الإفراج عنه منع من مواصلة دراسته بالمدرسة. واعتقل الابن الثالث، عمار، ١٨، في ١٩٩٥/٧/٢٤، وأدين بالمشاركة في احتجاجات سلمية وحكم عليه بالسجن عامين، وبقي في السجن الانفرادي ستة شهور متواصلة. وتم تمديد فترة السجن عدة شهور قبل أن يفرج عنه مؤخرا. وما يزال يستدعى للقسم الخاص بشكل مستمر ويتعرض للتعذيب والإهانة.

واحتوى البيان على تأكيد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي (التابعة للأمم المتحدة) في قرارها رقم ١٩٩٥/٣٥، بشأن البحرين على أن: مجموعة العمل تدرك أن قانون أمن الدولة لا يميز في مواده من جهة بين الأشخاص الذين يمارسون حقوقهم الطبيعية في التجمع والانتظام والمشاركة في الحكم حسب ما تنص عليه المواد ١٨، ١٩، ٢١ و٢٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواد ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢ و٢٥ من الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية، ومن جهة أخرى، أولئك الذين يسيئون استعمال تلك الحقوق. وفي تقريره لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قال المقرر الخاص حول التعذيب في رسالة مؤرخة ٦ مايو ١٩٩٦، أن المقرر الخاص نصح

الحكومة بأنه استمر في استلام معلومات تشير إلى أن معظم الذين يعتقلون لأسباب سياسية في البحرين يتم توقيفهم في سجن انفرادي، وهي حالة تؤدي إلى التعذيب. وذكر أن جهاز الأمن والاستخبارات ودائرة المباحث الجنائية لجأت إلى التحقيق مع مثل هؤلاء المعتقلين تحت التعذيب، وان ممارسة التعذيب من قبل هذه الجهات يمر بدون عقاب، وليس هناك قضايا معروفة تمت فيها معاقبة المسؤولين عن أعمال التعذيب أو أية معاملة سيئة أخرى.

٦ مارس

شنت قوات القمع الحكومية الليلة الماضية عدوانا على منطقة القدم واعتقلت عددا من المواطنين. وعرف من بين هؤلاء المظلومين كل من: السيد هاشم السيد سلمان السيد محمد، ٣٠ (اعتقل للمرة الرابعة)، السيد علي السيد ماجد الماجد، ٢٣ (اعتقل للمرة الرابعة أيضا)، السيد تقي السيد جعفر السيد حسن، ٢٦، رضي عيد علي جمعة، ٢٨ (اعتقل للمرة الثالثة). وقد أغمى على والد الشاب الأخير بسبب سوء المعاملة لابنه أثناء اعتقاله. ولا يعرف إلى أين أخذ المعتقلون الذين سحبوا من منازلهم بعد حصارها وإرهاب ساكنيها ونقلوا إلى أماكن غير معروفة. وهناك خشية كبيرة من تعرضهم لتعذيب وحشي في زنزانات النظام.

وفي منطقة الدير قام المواطنون بحرق الإطارات عند مداخل المنطقة وذلك للتعبير عن استيائهم من معاملة إخوانهم المعتقلين بمركز التعذيب في منطقة الحد. فقد تم تقليل عدد الزائرين المسموح لهم بزيارة كل معتقل، وعدم السماح لهم بالسلام على أي من المعتقلين الآخرين الذين يتواجدون في قاعة الزيارة. والمعتقلون ممنوعون كذلك من استلام أي شيء من أهاليهم. وشوهدت يوم أمس الأول كتابات كثيرة بالشعارات بمنطقة الدراز، وكذلك حرقت بعض الإطارات في الشوارع لتأكيد استمرار الاحتجاج الشعبي.

وعلى صعيد آخر، ما يزال اهتمام وسائل الأعلام العالمية بموضوع المعذب البريطاني المعروف، إيان هندرسون، كبيرا. فبالإضافة إلى تغطية وكالة الأنباء الفرنسية وهيئة الإذاعة البريطانية وصحف أخرى عديدة (من بينها جريدة الفايننشال تايمز، ومجلة The Issue Big) لخبر طرده من منصبه كمدير لجهاز التعذيب، فقد كتب الصحافي المشهور، روبرت فيسك، يوم أمس مقالا في صحيفة "اندبندنت" البريطانية بعنوان:

"إزاحة رئيس التعذيب البريطاني في دولة خليجية عن منصبه" جاء فيه: "أن المعارضين البحرينيين لا سيما الشيعة الذي يطالبون بعودة الحياة البرلمانية، ادعوا أن الاسكتلندي هندرسون الذي عرف عنه قدرته على كسر حركة الماو ماو في كينيا، كان مسؤولا عن زنزانات التعذيب في الجزيرة (البحرين). أن ادعاءاتهم صحية". وأضاف: "هناك إشاعات في البحرين بأن هندرسون مصاب بالسرطان وقد تمت مكافأته بالذهب من قبل عائلة آل خليفة التي أعطته ما يكفيه لشراء عقارات من أجل أن يتقاعد في الولايات المتحدة الأمريكية". وعزا الكاتب إلى معارض من داخل البحرين قوله: "حتى لو أن هندرسون قد عزل من منصبه كرئيس لجهاز الاستخبارات فإنه لا يزال موظفا ومسؤولا عن أمن العائلة الحاكمة بصورة شخصية". وشكك المقال في عزل هندرسون كليا قائلا أن من الأرجح بقاؤه كمستشار لوزارة الداخلية.

وفي هذا اليوم نشرت جريدة "القدس العربي" اللندنية ترجمة عربية لمقال روبرت فيسك مع صورة لهندرسون نفسه. ويتوقع نشر مقالات أخرى حول الموضوع في اليومين المقبلين. وعرض تليفزيون البحرين يوم أمس مشاهد من سفر الأمير إلى الخارج في زيارة خاصة لم يفصح عنها شيء. وركزت كاميرات المصورين على إيان هندرسون وهو يصافح الأمير مودعا ومؤكدا استمرار حضوره على أعلى المستويات. ولكن يشعر هندرسون أنه أصبح محصورا في البحرين حيث أكد بعض أصدقائه أنه يخاف كثيرا من محاكمته دوليا كمجرم ضد الإنسانية. وتجدر الإشارة إلى أن الجهاز الذي أنشأه هندرسون ما يزال يمارس أبشع السياسات بحق أبناء البحرين. ومنذ الإعلان عن إزاحة الجلاد البريطاني من منصبه أصبحت هناك حالة اضطراب واضحة في السجون. فقد علقت الزيارات إلى أجل غير مسمى وخصوصا في سجن "القرين"، وازدادت معاملة المعتقلين سوءا. وازداد انتشار قوات الشغب في الشوارع خصوصا في العاصمة، حيث ازدادت حركة دوريات الشرطة في قلب المنامة. وكانت المنامة قد شهدت نشاطا كثيفا في الأيام الأخيرة تمثل بكتابة الشعارات على جدران العاصمة بكثافة أزعجت قوات القمع وأفقدتها أعصابها.

أما على صعيد أزمة جمعية المحامين، فقد أخذت أبعادا كبيرة خصوصا أن عددا من المنظمات الحقوقية الدولية خصوصا المختصة بشؤون القضاء المستقل والدفاع عن مهنة المحاماة قرر التعاطي مع القضية بجدية أكبر. وهناك شعور بالغضب الشديد إزاء استمرار عقلية التخلف والاستبداد في البحرين والسماح لآل خليفة بالاحتفاظ بمقعد

مجلس الأمن الدولي بعد أن ثبت أن نظامهم يختلف عن أنظمة كل الدول الأعضاء بمجلس الأمن الدولي من حيث الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. واعتبر تدخل الحكومة لمنع انتخاب إدارة الجمعية وفرض إدارة من قبلها انتهاكا صارخا لحرية الانتخاب التي كفلها دستور البلاد والمواثيق الدولية العديدة.

و لم يعرف بعد شيء عن طبيعة زيارة الرئيس الإيراني السابق، الشيخ هاشمي رفسنجاني، إلى المنامة. فقد تمت الزيارة بشكل مفاجئ ولا يستبعد أن تكون لها علاقة بالوضع السياسي المتوتر في البحرين. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة البحرين حاولت في السابق اتهام إيران بدور لها في تأجيج الحركة الدستورية، ولكنها اتهامات ما لبثت أن اختفت. وليس معلوما ما إذا كان لدى الشيخ رفسنجاني مبادرة من نوع أو آخر.

٩ مارس

توالى الاهتمام الإعلامي الدولي بطرد المعذب البريطاني إيان هندرسون من إدارة الأمن العام، وصدرت في الأيام الأخيرة تقارير عديدة أكدت دعم المجتمع الدولي لنضال شعب البحرين ضد نظام القمع الذي أسسه هذا الطاغية. ومن هذه التقارير ما نشرته صحيفة "صنداي ميل Mail Sunday The" الأسبوعية البريطانية في عددها الصادر يوم أمس تحت عنوان: "تهديد بالسجن لرئيس الإرهاب الاسكوتلاندي: لا ملجأ لهمجي البحرين". وغطى التقرير الذي كتبته ماريون سكوت صفحة من الجريدة واحتوى على صورتين لهندرسون. وابتدأ المقال بعبارة: "هذا الاسكوتلاندي متهم ببعض أبشع الجرائم المرعبة التي عرفتها البشرية". ومن الاتهامات الموجهة إليه، حسب الصحيفة: استباحة قرى كاملة واعتقال المبلغين، ارتكاب اعتداءات جنسية ضد الرجال والنساء، استعمال المثاقيب الكهربائية ضد الأطفال الذين لا يتجاوز عمر بعضهم سبعة أعوام وقتلهم. وعزا إلى اللورد ايفبوري قوله أن على المدعي العام البريطاني أن يرفع دعوى ضده وفقا للمادة ١٣٢ من قانون العقوبات مبررا طلبه بقوله: "بما أن بريطانيا وقعت على ميثاق الأمم المتحدة ضد التعذيب فهذا يعني أن علينا أن نقاضي منتهكي هذا القانون سواء كانوا مواطنين أم غير ذلك وسواء ارتكبت تلك المخالفات داخل أراضينا أم خارجها". وأضاف: "وفقا لمبادئ نورومبرغ (المحكمة التي شكلت لمحاكمة النازيين بعد الحرب العالمية الثانية) فان رؤساء أي منظمة مسؤولون عن أعمال من يعمل تحت إمرتهم. أن هيرمان غورينغ لم يتهم بقتل اليهود

شخصيا، ولكنه قاد المنظمة المسؤولة عن ذلك، تماما كما فعل هندرسون". وقال: "أن البريطانيين سوف ينكسون رؤوسهم خجلا لو عرفوا ماذا فعل جهازه... فمن بين أسوأ الأمثلة اعتقال وتعذيب مئات الأطفال". ونقلت الصحيفة عن النائب جورج غالواي قوله: "يجب أن يواجه هندرسون العدالة. أن علينا مسؤولية القيام بعمل ضد رجل شهدت مكاتبه أبشع أشكال التعذيب".

وكانت مجلة Issue Big The البريطانية، قد نشرت الأسبوع الماضي في عددها رقم ١٥٩ مقالا من صفحتين حول هندرسون بعنوان: "نجاح حملتنا ضد "جزار البحرين" الاسكوتلاندي: كيف أسقطنا الطاغية". وجاء في المقال الطويل وصف لانعكاسات مقال المجلة السابق حول هندرسون والمقابلة الوحيدة التي أجراها الصحافي نيل ماكاي مع هندرسون عبر الهاتف. وتطرق المقال إلى "حملة المجلة الدولية ضد هندرسون" واصفة إياه بالنجاح الكبير. وقالت المجلة أن هناك الآن دعوات لمحاكمته إذا ما تقاعد في بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية. ونسبت إلى ناطق باسم الحكومة الأمريكية قوله: "يبدو أن هندرسون شخصية سيئة. أن الحكومة لا تريد أن تطأ قدماه ارض البلاد". وأضاف المقال أن الطرق المتوفرة أمامه للخروج من البحرين أصبحت مقطوعة لأن ماضيه يلاحقه باستمرار. ونسبت إلى الدكتور منصور الجمري قوله: "ربما ذهب هندرسون ولكن النظام الذي هيمن عليه سوف يبقى كما هو. ويبدو أنه تم استبدال شر بآخر مثله".

أما جريدة العرب اليومية التي تصدر في لندن فقد نشرت في ٥ مارس، عمودا بتوقيع "العربي الرحالي" تحت عنوان "لبنة في بناء استقلال البحرين" جاء فيه ما يلي: "إذا كانت دولة البحرين قد نالت استقلالها في نهاية العام ١٩٧١ ضمن عدد من الإمارات الخليجية الشقيقة فان تجسيد الاستقلال البحراني الفعلي عن بريطانيا وعن وريثتها الولايات المتحدة الأمريكية ما زال يتطلب الكثير. ويمكن القول أن الخطوات الهامة التي قطعت في النصف الأول من السبعينات في اتجاه تجميد هذا الاستقلال وتكريس السيادة البحرانية من خلال اعتماد الدستور وبناء المجلس النيابي قد تم التراجع عنها بصورة سافرة سنة ١٩٧٥. ولقد ترافق هذا لتراجع بإطلاق أيدي المرتزقة من الضباط البريطانيين في الشؤون الأمنية للبلاد. وفي مقدمة هؤلاء اللواء إيان ستيوارت هندرسون وزبانيته. وكانت سلطات الاحتلال البريطاني في البحرين قد احتضنت الضابط المذكور بعد أن افتضح أمره كواحد من أشد غلاة القمع العنصري الأبيض ضد الوطنيين الكينيين، و لم يعد له مكان في كينيا المستقلة. ولكن أمره لم يستفحل وسطوته لم تستفحل إلا في سياق الردة التي انطلقت في أوساط

السبعينات وتفاقمت بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران. وفي الوقت الذي استأنفت فيه النخبة الخليجية في بداية العقد الجاري حركتها السلمية من اجل تحسين حال الحريات وتوسيع مجال المشاركة في تدبير الشأن العام واحتلت النخبة البحرانية بجميع مكوناتها المختلفة صدارة هذه الحركة والتمسك بصورة بالغة التهذيب واللباقة من أمير البلاد في نهاية ١٩٩٤، إحياء العمل بالدستور وإعادة الحياة النيابية أطلقت سلطات المنامة العنان للمرتزق المذكور من أجل توتير العلاقات بين الأسرة الحاكمة والحركة الدستورية، وقمع رموز هذه الأخيرة وإذلالهم ونفي بعضهم وافتعال النعرات الطائفية. ودفع المتذمرين والساخطين دفعا إلى العنف وزعزعة استقرار البلاد واستعداء غالبية السكان، بالإضافة إلى استعداء الجيران. وبالنظر إلى كل ذلك فان استغناء المنامة عن "خدمات" المرتزق هندرسون على رأس جهاز مخابراتها في ١٩ من الشهر الماضي، لا يمكن إلا أن يكون إيجابيا ومن شأنه إذا ترافق بتشطيب "الدزينة" الأخرى من المرتزقة البريطانيين الممثلين أن يشكل خطوة في اتجاه تجسيد الاستقلال الوطني، وتحرير سجناء الرأي واحتضان المنفيين من خيرة أبناء البلاد وكوادرها".

وعلم من جهة أخرى أن أحد أفراد العائلة الخليفية الحاكمة عين رئيسا لجمعية المحامين بعد حل إدارتها المنتخبة. فقد فرض الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة، وزير العمل سابقا، رئيسا للجمعية، وفرضت لجنة إدارية تتكون من سمير رجب، محمد السيد يوسف، سلمان سيادي، راشد عبد الرحمن، حامد المحمود، فاضل المديفع. وهناك تحركات على الصعيد الدولي لفضح هذه الخطوة التي تؤكد استبداد رئيس الوزراء ورفضه لمبدأ الانتخاب على أي مستوى.

وعلم أن المواطن السيد جابر الشهركاني أبعد في الأول من مارس عن البلاد بعد ثلاثة أيام من نزوله من الدوحة. وكان هذا المواطن قد وصل إلى مطار البحرين الدولي على متن طائرة قادمة من الدوحة يوم الخميس ٢٦ فبراير، فأبقي في المطار ثلاثة أيام ثم ابعد إلى العاصمة القطرية.

وفي ٥ مارس، خرجت احتجاجات شعبية على الشارع العام بمنطقة البلاد وتم إغلاقه بعد إشعال النار في إطارات السيارات خصوصا عند مدخل المنطقة. وفي اليوم التالي حضر عدد كبير جدا من المواطنين لصلاة الجمعة بمسجد الصادق بمنطقة القفول ورفعت الهتافات المدوية بالشعارات المعتادة ومن بينها "جهادا صبرا حتى النصر". وكانت قوات الشغب متواجدة بكثافة، ثم تعقبت المصلين بعد خروجهم من المسجد واعتقلت أربعة

تعرضوا للتعذيب الشديد لمدة ٢٤ ساعة.

وعلى صعيد آخر، علم أن عبد الرحمن بوعلي، وكيل وزير الصحة، أصبح يمارس سياسة شرسة تعتمد مضايقة الموظفين البحرينيين وتخفيض رواتبهم وتهديدهم بالفصل، وهناك مشاعر بالغضب ضد هذه السياسة. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة مكافحة العنصرية التابعة للأمم المتحدة ناقشت الأسبوع الماضي وضع البحرين وطلبت من الحكومة تقريرا بشكل عاجل.

١٠ مارس

تفاعلت جريمة حل إدارة جمعية المحامين المنتخبة من قبل رئيس الوزراء محليا، وساد الغضب جميع الأوساط الشعبية التي رفضت الاستسلام للعقلية الحكومية الرافضة لمبدأ الانتخاب على أي صعيد. وقام المواطنون يوم أمس بحركة احتجاجية سلمية بمنطقة السنابس حيث أشعلت النار في إطارات السيارات، وهو الأسلوب الذي شاع في البلاد للتعبير عن الاحتجاج السلمي على إرهاب السلطة. وكانت أعمدة الدخان تغطي المنطقة في الوقت الذي كانت فيه قوات الشغب الأجنبية تراقب الوضع وتتأهب للانقضاض على المنطقة لاستباحتها كما فعلت في السابق. وفي الوقت نفسه استمرت إجراءات القمع الحكومية ومصادرة الحريات العامة. فقد أمر رئيس الوزراء بإغلاق مأتم منطقة المرخ (الواقعة على بعد عشرة كيلومترات غربي المنامة)، ووضعت السلاسل على بابه الرئيسي من قبل عناصر جهاز الأمن واعتقل مسؤول المأتم بدون أي سبب.

وجاء إغلاق المأتم بعد حل جمعية المحامين، وهو الإجراء الذي أصبح حديث المنظمات الحقوقية الدولية خصوصا اتحادات المحامين في البلدان الديمقراطية. وأصدرت لجنة التنسيق البحرينية بيانا قالت فيه: "أن لجنة التنسيق تناشد كل المحامين بمختلف اتجاهاتهم السياسية والفكرية أن يقفوا صفا واحدا دفاعا عن جمعيتهم واستقلال قرارها، ودفاعا عن مؤسسات وجمعيات النفع العام ودفاعا عن الشعب الذي ناضل طيلة السنوات المنصرمة من أجل المشاركة السياسية وإيقاف مسلسل الانتهاكات الفظ لحقوق الإنسان في البحرين". وأضافت قائلة: "أننا نتوجه إلى كل الأصدقاء من اتحاد المحامين العرب والحقوقيين العرب ومنظمات حقوق الإنسان في البلدان العربية إلى الوقوف إلى جانب جمعية المحامين في البحرين، كما نناشد المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان واتحادات المحامين والحقوقيين ولجان الدفاع عن حقوق الإنسان في كل البلدان، التصدي لهذه

الخطوة القمعية ومساندة المحامين في البحرين في دفاعهم عن حقهم في انتخاب إدارة لجمعيتهم والحفاظ على استقلالها".

هذا في الوقت الذي تتعرض فيه سياسة الحكومة تجاه العمال إلى انتقادات شديدة. فقد ذكرت صحيفة "الوطن" الكويتية، في عددها الصادر يوم أمس، أن رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الكويت السيد ثابت إبراهيم الهارون، أوضح أن الاتحاد الدولي للعمال العرب تقدم بشكوى ضد البحرين لعدم وجود تنظيمات نقابية فيها، و لم يكن تحركا منفردا من قبل الاتحاد العام لنقابات عمال الكويت، وإنما كان تحركا جماعيا قامت به مختلف الأطراف الحكومية العمالية بمبادرة من وزير العمل في جمهورية مصر العربية السيد احمد العماوي ووزير العمل في الجمهورية العربية السورية السيد علي خليل. وقد عقد اجتماع مع رؤساء الاتحادات العمالية لمعرفة رأيهم حول الشكوى المقدمة من الاتحاد الدولي للعمال العرب ضد البحرين، فتم التأكيد على ضرورة الأخذ بمعايير العمل العربية والدولية وصيانة الحقوق والحريات النقابية حسبما تراه من تشريعات وخصوصيات تنسجم مع هذه التوجهات. وتم تشكيل لجنة للمساعي الحميدة للقيام بزيارات مكوكية إلى البحرين.

وعلى صعيد آخر، اعتقل يوم أمس الطفل محمد عبد الجبار إبراهيم صالح، ١٦، من منطقة الدراز، ويخشى عليه من التعذيب الوحشي في زنزانات النظام. وكان هذا الطفل قد اعتقل يوم الخميس الماضي مع ستة أطفال، وأفرج عنهم جميعا بعد ثلاثة أيام تعرضوا خلالها إلى التعذيب الشديد على أيدي المعذبين الذين تدربوا على يدي هندرسون. واعتقل معه أيضا الطفل موسى حسن السوداني، وجيء بالاثنين إلى منزل الطفل علي عبد الله مرهون، ١٦، واعتقل كذلك. ثم ذهب الجلادون إلى منزل الطفل حسين علي المشخص، ١٦، لاعتقاله و لم يكن موجودا. وتسود البلاد حالة إرهاب شديدة بسبب ممارسات جهاز الأمن الذي أمره رئيس الوزراء باستعمال كل الوسائل المتوفرة لقمع أبناء البحرين.

ويتداول المواطنون خبر إضراب المعتقلين بسجن القرين خصوصا بعد أن اتضح دور المعذبين عيسى الرميحي وصقر النعيمي في ممارسة جرائم ضد الإنسانية بحق المعتقلين من أطفال وشباب. ففي ٢٠ فبراير، أضرب جميع المعتقلين السياسيين في ذلك السجن احتجاجا على تعنت الحكومة ورفضها إيجاد الحل المناسب للازمة الراهنة، ووضع حد للانتهاكات التي تمارسها تجاه الشعب المظلوم. واستمر هذا الإضراب السلمي لمدة ستة

أيام، حصلت خلالها اعتداءات من قبل ضباط التعذيب المناوبين في إدارة السجن خصوصا من قبل الجلادين المذكورين، بهدف إنهاء الإضراب. وقام عيسى الرميحي وصقر النعيمي بتهديد المضربين وتوعدهم، واحضرا قوات الشغب الأجنبية للتهديد باقتحام السجن. وفي الليلة الثالثة من الإضراب ارتكب الملازم عيسى الرميحي جريمة كبيرة حيث أخذ ١٥ شابا، واعتدى عليهم بالضرب والتعذيب الوحشي وعلقهم من أيديهم وأرجلهم، ثم قص شعر رؤوسهم إمعانا في الإهانة، تماما كما كان ضباط المعسكرات النازية يفعلون ضد المعتقلين. وكل جرم هؤلاء الشباب أنهم طالبوا بإحضار ممرض لعلاج الجرحى الذين تم تعذيبهم في وقت سابق. وبعد هذا التعذيب الوحشي قام عيسى الرميحي نفسه بدخول بقية العنابر والزنزانات مهددا المعتقلين بأنه لن يسمح لأي ممرض بدخول ذلك السجن وهو يقول: "إذا كان هناك أي مريض فسوف أتركه يموت"، وأضاف انه إذا سمع أي نداء من أحد فسوف يعطي الضوء الأخضر لقوات الشغب بشن العدوان على السجن وضرب السجناء. ولكن ذلك لم يزد المعتقلين إلا إصرارا وصمودا، واستمر الإضراب السلمي برغم كل إجراءات التشدد. وفي اليوم الثالث جاء الملازم خليفة الخليفة، محاولا كسر الإضراب بالقوة والتهديد وتفريق السجناء في العنابر ولكنه فشل في ذلك واستمر الإضراب. وفي اليومين الخامس والسادس توالى سقوط الكثير من المضربين من شدة الإعياء الأمر الذي اضطر الضباط إلى التناوب للعمل على مدى ٢٤ ساعة، مع توفير ثلاثة باصات لنقل المرضى للمستشفيات. ورفض بعض المضربين العلاج، الأمر الذي أدى إلى نشوب حالة طوارئ في كل من إدارة السجن نفسه والمستشفى وإدارة السجون. وفي اليوم السادس جاء الرائد راشد جمعة، نائب رئيس إدارة السجن، واستدعى شخصين من كل عنبر لحل المشكلة ومعرفة مطالب المعتقلين فتم الاتفاق على نقطتين رئيسيتين: الأولى: إطلاق سراح مجموعة من السجناء خلال شهر مارس من بين ٣٠٠ سجين مرشحين لذلك. والثانية: مقابلة كل من المدعي العام ومدير مكتب وزير الداخلية لتحريك القضايا خلال شهري مارس وأبريل مع حضور نائب رئيس إدارة السجون هذه المقابلات.

١١ مارس

تدهورت صحة عدد المعتقلين بشكل مضطرد في الأيام القليلة الماضية بسبب إضرابهم عن الطعام احتجاجا على سوء المعاملة داخل الزنزانات ورفض الحكومة إطلاق

سراحهم. وعلم أن كلا من مجيد ميلاد والسيد أحمد نعمة وعلي الجلاوي تدهورت صحتهم كثيرا بعد عشرة أيام من الإضراب بينما تتجاهل الحكومة مطالبهم. وهؤلاء الثلاثة من بين مجموعة كبيرة من السجناء الذين ما يزالون معتقلين بالرغم من انتهاء مدة الحكم التي فرضتها عليهم محكمة أمن الدولة ظلما وعدوانا، وقد كرر عادل فليفل قوله أنه لن يفرج عنهم أبدا. وكانت المجموعة قد بدأت إضرابها بعد عيد الفطر مباشرة وأوقفت الإضراب عدة مرات بعد وعود متكررة ولكن بدون تنفيذ بالإفراج عنهم. وهذا الإضراب تعبير عن الاحتجاج الشديد ضد التعذيب والإهانات والانتهاك الصلوخ والمتكرر لحقوق الإنسان.

أما المعتقلون بسجن القرين فقد أضربوا كذلك منذ أيام وما يزالون صامدين في موقفهم. ويطالب هؤلاء أيضا بإخلاء سبيلهم بعد مرور أكثر من عامين عليهم وهم موقوفون بدون تهمة أو محاكمة. وغضبت الحكومة غضبا شديدا وسعت إلى الانتقام من السجناء بنقل ستة منهم إلى سجن جو بتهمة التحريض على الإضراب عن الطعام. وعلم أن الذين تعرضوا لهذا الانتقام هم الشيخ حسين الاكرف، السيد موسى السيد مهدي، مهدي عباس سهوان، علي العكري، إبراهيم جاسم والمهندس عبد الحسين أحمد كاظم المتغوي. ووضع سجناء الرأي هؤلاء في سجن انفرادي عقابا لهم ويتعرضون الآن لتعذيب وحشي. وقد نقلت قضيتهم إلى المقررين الخاصين بمفوضية حقوق الإنسان المعنيين بالاعتقال التعسفي والتعذيب. أما سجناء الحوض الجاف فما يزالون يعانون من المعاملة السيئة فلا يسمح لهم أن يستلموا ما يحضره أهاليهم لهم ويجبرون على الشراء من محل بالسجن، ولا يسمح لهم بالذهاب لقضاء الحاجة إلا مرتين في اليوم. وعرف من بين الجلادين بسجن الحوض الجاف كل من أنور وشبير وهما يمنيان، ومهاوش وهو سوري الجنسية.

وعلم أن عددا من الأطفال قد اعتقلوا في ٨ مارس، ومن بينهم: علي أحمد مرهون، ١٥، حسين علي، ١٦، موسى جعفر السوداني، ١٥، صلاح ميرزا موسى، ١٥، السيد مرتضى مهدي الموسوي، جابر السيد إبراهيم الموسوي، ١٤، حسن عبد الجبار ميرزا علي، ١٥، حسين عباس الصفار، ١٤.

وعلم أيضا أن الشاب عيسى عبد النبي الجمري، ٢٢، قد فقد عقله بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض إليه. وكان هذا الشاب قد حكم عليه بالسجن سبع سنوات ظلما وعدوانا. وفي شهر يناير الماضي ذهب أهله في آخر زيارة إليه وبعد ثلاثة أيام من تلك

الزيارة اختفى صوته تماما، ولما سأل المعتقلون عنه أخبروا بأنه نقل إلى سجن انفـــرادي. وهناك أصيب بنوبات تشبه الصرع وقال السجانون أنه فقد عقله. ولما أصر زملاؤه على رؤيته عوقبوا بمنع الزيارات العائلية عنهم، تماما كما حدث مع السجين فخري عبـــد الله راشد. وقد نقلت قضية هذا السجين إلى الجهات المختصة بالجهات الدولية المعنية.

وفي باربار جيء بعدد من شباب الانتفاضة وأطفالها من الزنزانات ومعـــهم قـــوات الشغب وعناصر جهاز القمع الحكومي وعدد من السيارات القديمة. وعلى مدى يومـــين متتاليين أجبر هؤلاء المظلومون (ثلاثة في اليوم الأول وستة في اليوم الثاني) على إشـــعال النار في هذه السيارات أمام أعين أهاليهم وتم تصويرهم. ويعتقد أن هذه الخطوة الدنيئـــة سوف تقدم إلى العالم لتبرير القمع والإرهاب الحكومي ضد المواطنين.

وعلم من جهة أخرى أن الشيخ محمد علي حيدر صنقور، رجع مساء الاثنين المـــاضي (٩ مارس) بعد أداء العمرة. ولكن قوات الأمن اختطفته من الجسر ولا يعرف شيء عـــن مصيره حتى الآن.

ونشرت صحيفة News Evening Bolton البريطانية في عددها يوم الاثنين المـــاضي (٩ مارس)، مقالا تحت عنوان "كابوس رجل معذب في ثقب الجحيم" يصف معاناة المواطن ياسر الصايغ الذي طردته السلطات البحرينية من البلاد قبل بضعة شـــهور. وذكـــرت الصحيفة أن الضحية تعرض إلى ضرب وحرق بالسجائر وتعليق من معصميه لفـــترات طويلة وضربه بالفلقة بعد تعليقه من عصا طويلة تحت ركبتيه. وقالت الصحيفة أنه بعـــد إنكاره أي علاقة بالمعارضة السياسية زج به في زنزانة صغيرة ولم يسمح له بالاتصـــال بمحام أو غيره. وقال الصايغ أنه لم يحصل على هاتف للاتصال بابنه الذي يعيش بمنطقـــة بولتون البريطانية إلا بعد أن أضرب عن الطعام. ولم يفرج عنه إلا بعد ستة أشهر بعـــد تدخل مباشر من اللورد ايفبوري. وقالت الصحيفة أن مجموعات الحقوق المدنية والسيدة روث كلي، عضوة البرلمان البريطاني، حصلوا أكثر من ١٠٠٠ مناصر محلي وطالبوا وزير الخارجية بالتدخل لضمان حقوق هذا المواطن. وقال الصايغ أنه أقيل من عمله ثم اعتقـــل عند رجوعه المترل، وعذبوه فترة طويلة متواصلة من أجل الحصول على اعـــتراف منـــه بعلاقته مع المعارضة.

ومن جهة أخرى، أجابت الحكومة البريطانية على سؤال قدمه لها اللـــورد ايفبـــوري حول: ما إذا كانت الحكومة قد أعطت تعهدا بتدريب الشرطة أو القوات المســـلحة في البحرين، وفقا لخطة المساعدة التدريبية العسكرية التابعة للكومنولث أو أي جانب آخـــر.

فجاءه جواب الحكومة على لسان البارونة سيمونز أوف فيرنهام ديـــن: "أن حكومـــة صاحبة الجلالة لم تلتزم بتدريب الشرطة أو العسكريين في البحرين طبقا لسياسة توفـــير التدريب للعسكريين والشرطة التي تنتهجها وزارة الخارجية. أن وزارة الدفاع قدمـــت تدريبا عسكريا للبحرين. ففي العام الماضي فإن قوات الدفاع البحرينية حصلـــت علـــى تدريب خاص، وحصل الحرس الوطني على تدريبات لحماية المنشآت المهمة".

١٦ مارس

أصدر الاتحاد العام للمحامين العرب في القاهرة في ١٢ مارس، قرارا بتجميد عضويـــة جمعية المحامين البحرينية بعد حل إدارتها المنتخبة وتعيين أعضاء آخرين في مكان الأعضـــاء المنتخبين. وجاء في القرار أن الاتحاد العام للمحامين العربي لن يعترف بالجمعية المذكـــورة إلا بعد إعادة الإدارة المنتخبة وان عضوية الجمعية في الاتحاد أصبحت مجمدة في الوقـــت الحاضر. وعلم أن حوالي مائة من المحامين البحرينيين عازمون على تقديم دعـــوى أمـــام المحكمة الصغرى ضد وزارة العمل التي أبلغت الإدارة المنتخبة بقرار حلها الصادر عـــن رئيس الوزراء شخصيا. وهناك رفض شامل للإدارة المعينة التي يرأسها أحد أفراد العائلـــة الحاكمة وتضم في عضويتها اثنين من أعضاء مجلس الشورى المعين والمرفوض شعبيا.

ومن جهة أخرى غطت الشعارات الوطنية الجدران في مناطق عديـــدة مـــن بينـــها كرزكان ورأس الرمان، والمنامة وذلك بعد أن قامت السلطات برش الشعارات القديمة في محاولة يائسة لإخفاء مظاهر الرفض الشعبي لسياسة القمع الحكومية. وحدثت يوم السبت الماضي (١٤ مارس)، مواجهات ومناوشات بين المواطنين وقوات الشغب الأجنبية بمنطقة الدراز وشوهدت الحرائق في إطارات السيارات وتصاعدت أعمدة الدخان عالية في الجو. و شوهدت حرائق صغيرة أخرى في عدد من المناطق مثل السنابس وعند مدخل المنامـــة استعدادا لإحياء ذكرى استشهاد الشاب عيسى قمبر الذي أعدمتـــه الحكومـــة في ٢٦ مارس ١٩٩٦، واحتجاجا على حل الإدارة المنتخبة لجمعية المحامين. وحدثت حركـــة شعبية أخرى بقلب العاصمة مساء الخميس الماضي حيث قام عدد من المواطنين بإشـــعال بعض الحرائق الصغيرة للتعبير عن احتجاجهم، وقاموا بالكتابة على جدران المنطقة بشكل ملفت للنظر. وتناولت الشعارات ذكرى استشهاد عيسى قمبر المقبلة، وفشلت قـــوات الشغب في إلقاء القبض على أي من المواطنين الأحرار الذين أكـــدوا إصرارهـــم علـــى الاستمرار في مشروع المقاومة المدنية حتى تتحقق المطالب العادلة.

وقامت قوات الشغب الأجنبية يوم الجمعة الماضية بتدنيس قبور عدد من الشهداء بمقبرة السنابس. وقد أثار هذا العدوان الوحشي على المقبرة مشاعر الغضب لدى المواطنين لان شعب البحرين يحترم الموتى وخصوصا الشهداء منهم ولكن آل خليفة لا يعترفون بحرمة الأحياء فضلا عن الموتى.

وقد استمرت الاعتقالات في الأيام الأخيرة بوتيرة تعكس استمرار نمط القمع الذي انتهجه السيء الصيت إيان هندرسون. فقد اعتقل في ٩ مارس، السيد فيصل بن هلال (من منطقة كرانة) بينما كان متوجها إلى عمله، و لم يعرف شيء عنه حتى الآن. وفي ١٠ مارس، اعتقل السيد صادق السيد قاسم السيد أحمد، ١٥، (من منطقة الدراز) بعد يوم واحد من الإفراج عن عمه السيد جعفر. وسبب اعتقال الطفل تافه جدا. فقد لوحظ توجه المواطنين إلى منزل العائلة بعد الإفراج عن السيد جعفر لتهنئته بالسلامة، فتوجهت مفرزة من قوات الشغب إلى المنزل لتسأل عن سبب هذه الزيارات للمنزل، ولما حاول الطفل المذكور شرح الموقف لهم اعتقلوه فورا معتبرين أن زيارة المواطنين لأحد المعتقلين المفرج عنهم يعتبر "تهديدا لأمن الدولة". وفي الإطار نفسه اعتقلت قوات الشغب عددا من مواطني منطقة السنابس بينما كانوا يقومون بزيارة صديق لهم بمنطقة الدراز أطلق سراحه في ١٠ مارس. وعرف من بينهم: سمير صالح محمد تقي، ٢٢، محمد صالح محمد تقي، ٢٥، محمد علي أحمد حيدر، ١٨ ماهر عباس، ١٧. وعذب هؤلاء تعذيبا شديدا قبل أن يفرج عنهم.

واعتدت قوات الإرهاب الخليفية الأسبوع الماضي على منزل السيد أحمد السيد محفوظ بمنطقة سار واعتدت عليه وعلى زوجته بالضرب والاعتداء الوحشي. وعاث المعتدون بمحتويات المنزل بشكل عبثي وغوغائي يعكس طبيعة النظام الذي يحكم البلاد. فقد بعثرت كل محتويات المنزل، وفتحت الثلاجة وأتلفت محتوياتها. واعتقل اثنان من أبناء العائلة هما السيد علي، ١٩، والسيد فاضل، ١٧، وافرج عنهما في اليوم التالي بعد تعذيبهما بوحشية.

وظهر مؤخرا اسم الجلاد علي فاضل، بمركز التعذيب بالخميس، حيث أكدت التقارير أن أطفالا كثيرين تعرضوا للتعذيب الوحشي والاعتداء على يديه. وتعد المعارضة ملفا خاصا عن هذا المعذب لرفعه للجهات المختصة بالجرائم ضد الإنسانية لدى الأمم المتحدة.

واستمرارا لسياسة إبعادالمواطنين من بلادهم وهي السياسة التي كرسها إيان

هندرسون، منع المواطن الشيخ سلمان علي العبيدان (من منطقة الشاخورة) البالغ من العمر ٣١ عاما، من دخول البلاد مؤخرا. فقد وصل إلى مطار البحرين في ١٢ مارس ١٩٩٨، ولكن لم يسمح له بالدخول. وفي اليوم التالي أبعد إلى السعودية. وقد رفعت إلى الأمم المتحدة الأسبوع الماضي قائمة بأكثر من ٤٠٠ مواطن بحريني، لا تسمح الحكومة لهم بالعودة إلى البلاد ولا تجدد جوازات سفرهم.

وما تزال آثار الإضراب الكبير عن الطعام الذي قام به المعتقلون في عدد من مراكز التعذيب يثير مشاعر المواطنين خصوصا مع إصرار رئيس الوزراء على تجاهل مطالب المعتقلين بإطلاق سراحهم بعد ثبوت براءتهم من القيام بأي عمل مناف لدستور دولة البحرين. وقد تدهورت صحة عدد منهم ويخشى على حياتهم خصوصا مع عدم وجود رعاية صحية مناسبة. وقدمت تقارير عديدة إلى منظمات حقوق الإنسان العالمية خصوصا مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف التي تبدأ مداولاتها هذا الأسبوع. وقد خصصت حكومة البحرين ميزانية هائلة لمنع صدور قرار دولي يشجب سياساتها القمعية التي ترفض احترام حقوق الإنسان. وفي الصيف الماضي اكتشف العالم أسلوب الرشوة الذي تمارسه الحكومة من أجل تزوير الحقائق، عندما تأكد أنها قدمت مبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار إلى إحدى المنظمات العاملة في إطار حقوق الإنسان.

١٧ مارس

أصدرت محكمة كويتية ظالمة يوم أمس أحكاما جائرة بحق عدد من المواطنين البحرينيين بتهمة حيازة منشورات معارضة لحكومة البحرين. فبعد تأجيل المحاكمة مرات قرأ القاضي الأحكام التي اعتبرت مخالفة لدستور دولة الكويت الذي لا يعتبر حيازة المنشورات السياسية، جرما يعاقب عليه القانون. فقد صدر الحكم على كل من حسين جاسم الحايكي ومحمد ميرزا عاشور بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة، ودفع غرامة قدرها ٥٠٠ دينار، وحكم على كل من محمد حبيب منصور وحسين منصور حسن بالسجن ثلاث سنوات. وحكم على الثاني (محمد ميرزا عاشور) بالإبعاد بعد إكمال فترة الحكم. وبرأت المحكمة تسعة بحرينيين من التهم الموجهة إليهم. وكان عدد من المنظمات الحقوقية الدولية قد طالب حكومة الكويت بإطلاق سراح سجناء الرأي البحرينيين بدون قيد أو شرط. وأكد محاموهم أنهم لم يخالفوا أي مادة دستورية وأن استمرار اعتقالهم مخالفة صريحة للدستور. وقد رفضت المعارضة البحرينية تلك الأحكام

الجائرة واعتبرتها قرارا سياسيا غير حكيم في وقت تطالب الكويت فيه بإطلاق أسراها لدى العراق. ويعتبر شعب البحرين المواطنين البحرينيين الثلاثة المعتقلين لدى الكويت "أسرى"، بينما تعتبرهم المنظمات الحقوقية الدولية "سجناء رأي". وتعتزم المعارضة البحرينية طرح قضية الثلاثة بقوة خلال الدورة الحالية لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التي بدأت أعمالها هذا الأسبوع في جنيف.

وعلى صعيد آخر، استنكرت دور النشر التي شاركت في معرض الكتاب الذي أقيم هذا الأسبوع في المنامة القيود الصارم التي فرضتها وزاه الأعلام عليها، وذكر أحد أصحاب دور النشر أن غالبية الكتب الممنوعة تعالج قضايا الديمقراطية والحرية والمجتمع المدني. وأضاف قائلا: "لقد شاركنا في العديد من المعارض الدولية في الوطن العربي وكانت وزارات الأعلام في تلك البلدان تضع قيودا على الكتب التي تمس شخصيات النظام أو تسيء إلى الإسلام، أو تدعو إلى التحلل الخلقي، ولكنها لا تعترض على الكتب التي تدور حول الفكر والحقوق والحضارة الحديثة". ومن الكتب التي منعت وزارة الأعلام توزيعها، المجتمع المدني: د. عزمي بشارة، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي: د. ثناء فؤاد عبد الله، الدين والدولة وتطبيق الشريعة: د. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان: د. محمد عابد الجابري، الحريات العامة في الدولة: د. راشد الغنوشي، المجتمع المدني في الوطن العربي: ندوة فكرية، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: ندوة فكرية، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مجموعه من الباحثين، ظاهره العنف السياسي في النظم العربية: د.حسنين توفيق إبراهيم، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي: ندوة فكرية، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية: د. حيدر إبراهيم علي، ديمقراطية من دون ديمقراطيين: ندوة فكرية حول الخيار الديمقراطي. وهناك الكثير من الكتب التي منعت من العرض، حيث قدر الناشرون عددها بأكثر من مائتي كتاب.

وعلى صعيد آخر، نقل السجين عيسى عبد النبي الجمري، إلى مستشفى السلمانيه يوم السبت الماضي إثر تدهور صحته. وكان هذا الشاب قد تعرض لتعذيب وحشي منذ اعتقاله قبل حوالي عامين، وتأثر دماغه بشكل خاص، و لم يحصل على رعاية صحية مناسبة.

هذا وقد أثار سفر أمير البلاد إلى الخارج العديد من التساؤلات حول الوضع الداخلي في البحرين، وما إذا كان ولي العهد سوف يتفاهم مع عمه رئيس الوزراء حول كيفية معالجة الوضع الداخلي. ونشرت الصحف المحلية يوم أمس خبر اجتماع ولي العهد مع

القيادات الأمنية وعلى رأسهم وزير الداخلية ووكيله وموظفيهم في المنامة والمحرق ووزير الدفاع ووكيله وقائد الحرس الوطني. وتزامن مع ذلك حركة غير طبيعية في العاصمة حيث شوهدت القوات الخاصة التي هي الأشرس في تعاملها مع الشعب وهي في حالة من التأهب والاستعداد. كما شوهدت طائرة عمودية تحلق فوق عدد من المناطق السكنية لإرهاب المواطنين.

ولتأكيد مسؤوليته عن قرار حل اللجنة المنتخبة لجمعية المحامين، أمر رئيس الوزراء أعضاء اللجنة التي عينها بالحضور إلى مكتبه للتعبير عن الطاعة والولاء لرئيس الوزراء. وقاد الوفد الرئيس المعين للجمعية الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة. واستمعت الإدارة الجديدة إلى التعليمات الجديدة الصادرة عن رئيس الوزراء، وفهموا أن مهمتهم تقتصر على تنفيذ ما يريده شخصيا. هذا في الوقت الذي أكد فيه محامون دوليون عزمهم على طرح قضية حل اللجنة المنتخبة لجمعية المحامين البحرينية في المحافل الدولية للضغط على حكومة البحرين لوقف هذا الاستهتار والاستبداد.

وفي الوقت نفسه، يسود المواطنين قلق كبير من قرار رئيس الوزراء تجميد المشاريع الاجتماعية والتنموية في البلاد بسبب انخفاض أسعار النفط. وقال مسؤول بوزارة المالية يوم أمس أن "الهبوط الحاد في أسعار النفط يؤثر على الإيرادات في البحرين وأن هذا ينعكس على مشاريع التنمية لان النفط مصدر دخل رئيسي في البحرين". و لم يتحدث المسؤول عن خفض مخصصات العائلة الخليفية الحاكمة التي تصر على زيادة ميزانيتها كل عام بغض النظر عما يجري في سوق النفط.

وقد قرر المواطنون، من جهتهم، إحياء ذكرى استشهاد كل من الشهيد عبد الحميد قاسم، والشهيد عيسى قمبر بأساليبهم السلمية المتحضرة. وتجري الاستعدادات على قدم وساق حيث يشعر المواطنون بضرورة إحياء ذكرى هذين الشهيدين اللذين سقطا دفاعا عن كرامة الشعب وحريته وقيمه ومبادئه. وكان الأول قد استشهد في ٢٦ مارس ١٩٩٥، تحت التعذيب، حيث قطعت أصابع يديه وضرب على عينيه ومزق جسده بالمباضع، بينما استشهد الثاني في ٢٦ مارس ١٩٩٦، بعد أن أمر أمير البلاد بقتله انتقاما لاستمرار الانتفاضة المباركة.

١٨ مارس

أكدت مصادر كويتية أن إصدار أحكام قاسية تتنافى مع الدستور الكويتي فضلا عن

القوانين الدولية بحق ستة مواطنين بحرينيين كان جانبا من صفقة بين حكومتي البحرين والكويت. وتقضي الصفقة بأن تصدر الكويت أحكاما وحشية بحق هؤلاء الأبرياء لكي لا تبدو حكومة البحرين مهزومة، وفي المقابل يقلل رئيس الوزراء البحريني من حماسه للعلاقة مع صدام حسين. وما أن صدرت الأحكام الجائرة بحق سجناء الرأي البحرينيين حتى طرحت البحرين قضية الأسرى الكويتيين لدى العراق وطالبت بغداد بإطلاق سراحهم. وقد انتقد حقوقيون دوليون هذا التلاعب بحرية البشر لتحقيق أغراض سياسية، وعبروا عن امتعاضهم من وجود حكومة كحكومة البحرين لا تقيم وزنا للقيمة الإنسانية لمواطنيها، وكيف أن سياساتها تعتمد مبدأ التحريض ضد أي معارض أينما كان. وأكدوا رفضهم المطلق للأحكام قائلين أن امتلاك بيان يطالب بإصلاحات سياسية لا يمكن أن يشكل جرما في أي بلد مهما كان متخلفا. وقد رفعت المعارضة البحرينية قضية المعتقلين في سجون الكويت إلى الجهات الحقوقية الدولية وطلبت شجبا شديدا لهذا الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان في بلد تدعي التزامها بدستورها.

ومن جهة أخرى أصدرت المنظمة العالمية لمواجهة التعذيب التي تتخذ من سويسرا مقرا لها بيانا مهما عبرت فيه عن قلقها الشديد إزاء اعتقال الأطفال في البحرين. وقالت المنظمة أنها استلمت معلومات مفصلة من منظمات حقوقية بحرينية تؤكد اعتقال عدد كبير من الأطفال وتعرضهم للتعذيب. وأضافت انه طبقا لهذه المعلومات فان هؤلاء الأطفال اعتقلوا في سجون انفرادية واغلبهم بدون تهمة، وانهم اعتقلوا أثناء مشاركتهم في فعاليات احتجاجية أو من منازلهم. وقالت أن عملية الاعتقال تخللها ضرب شديد وعنف أدى إلى تدمير الممتلكات الخاصة وأرعب المواطنين الآمنين. وقالت أن الهدف من هذه المعاملة القاسية هو ردع المواطنين من القيام بأعمال معارضة للسلطة مثل المشاركة في التجمعات العامة أو الكتابة على الجدان أو حرق إطارات السيارات وتوزيع المنشورات. وذكرت المنظمة قرار اللجنة الفرعية لمنع التميز وحماية الأقليات الذي ذكر فيه وجود "تراجع كبير في أوضاع حقوق الإنسان في البحرين ومن ضمن ذلك التمييز ضد المواطنين الشيعة، والقتل خارج إطار القانون والاستعمال المتكرر للتعذيب في السجون البحرينية والاعتداء على النساء والأطفال المعتقلين والاحتجاز العشوائي بدون السماح للمعتقلين بالاتصال بمحامين". وأكد البيان وجود قلق كبير على أمن الأطفال خصوصا مع غياب ضمان الحقوق السياسية والمدنية والحرمان من المحاكمة العادلة. وطالب البيان بضمان سلامة جميع الأطفال المعتقلين النفسية والجسدية، وإطلاق سراح الأطفال الذين

ليس هناك تهمة واضحة ومحددة ضدهم، وتقديم من لدى الحكومة تهمة ضده إلى محكمة محايدة وإجراءاتها عادلة في كل الأوقات، وإنهاء الاعتقال العشوائي وتعذيب الأطفال من قبل السلطات، وفتح تحقيق في الأحداث لمعرفة المسؤولين عما جرى مع تطبيق الإجراءات المدنية والجنائية والإدارية المنصوص عليها في التشريعات، وضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية طبقا للقوانين المحلية والمعايير الدولية. وطالبت المنظمة بالكتابة إلى أمير البلاد ورئيس الوزراء ووزير الداخلية. وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب هي اكبر شبكة دولية لمنظمات حقوق الإنسان التي تكافح ضد أشكال التعذيب، والمعاملة المهينة وغير الإنسانية. وتتمتع المنظمة بصفة استشارية للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والمفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان.

وقد قامت قوات الشغب مساء الأحد الماضي (١٤ مارس)، وللمرة الثامنة على التوالي بتدنيس مسجد الزهراء بمنطقة شهركان في جنوب البلاد. ونجم عن العدوان تدمير محتويات المسجد وتكسير زجاج نوافذه وأبوابه، وتمزيق نسخ المصحف التي كانت بالمسجد. كما اعتدت تلك القوات المرتزقة على مسجد الإمام علي بمنطقة دار كليب في الليلة نفسها حيث عبثت بالمصاحف ومزقتها وبعثرت أوراقها. وقام المعتدون بكسر خزانات المسجد في محاولة لسرقة ما فيها. وهذا العدوان على المساجد يؤكد الطبيعة العدوانية للنظام الحاقد ضد شعب البحرين.

وعلم أن أصحاب المكتبات ودور النشر قاطعوا معرض الكتاب في آخر يوم بعد أن شنت قوات جهاز القمع الحكومي شنت عدوانا كاسحا على المكتبات وسرقت الكتب التي كانت معروضة للبيع، وأحدثت حالة رعب في أوساط أصحابها. وجاء العدوان بعد منتصف الليل من مساء الاثنين الماضي، وعليه قرر أصحاب المكتبات مقاطعة المعرض بشكل كامل.

وفي بني جمرة اعتقلت قوات جهاز القمع الأسبوع الماضي، المواطن حسن علي عمران، ٢٦، وفي اليوم نفسه توجه الجلادون إلى منزل الشاب فاضل حسن حسين فتيل و لم يجدوه لأنه لا يعيش في البحرين. فاعتقلوا أخاه علي حسين حسن فتيل وتعوض إلى التعذيب الوحشي قبل إطلاق سراحه في اليوم التالي. وكان المعتقل الأول قد اعتقل اكثر من مرة من قبل واحتجز لمدة عامين كاملين وأطلق سراحه بدون محاكمة في العام ١٩٨٩.

وأكدت مصادر المعارضة في الداخل أن المواطنين يستعدون هذه الأيام لإحياء ذكرى

استشهاد الشهيدين حميد قاسم وعيسى قمبر في ٢٦ مارس. وسوف يعبر المواطنون عن احتجاجهم بإطفاء الأنوار مساء الأربعاء المقبل (٢٥ مارس) الساعة السابعة والنصف، وزيارة قبور الشهداء وعوائلهم في اليوم التالي.

٢٠ مارس

بعثت لجنة حقوق الإنسان التابعة لجمعية المحامين في بريطانيا وويلز رسالة إلى ديريك فاتشيت، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، حول حل الإدارة المنتخبة لجمعية المحامين البحرينية. وجاء في الرسالة التي وقعها السيد مارك مولر، نائب رئيس اللجنة، أن اللجنة تتابع الوضع في البحرين وخصوصا نشاطات محكمة أمن الدولة منذ العام ١٩٩٤، وأنها تشعر بالقلق بسبب عدم حماية استقلال المحامين والقضاة وعدم تطبيق حكم القانون طبقا للمعايير الدولية للعدالة. وقالت الرسالة أن الكثير من إجراءات محكمة أمن الدولة تتناقض مع هذه المعايير. وأضافت أن اللجنة تود توجيه نظر وزارة الخارجية إلى التقارير الأخيرة بأنه في الأول من مارس، أصدرت الحكومة قرارها بحل اللجنة الإدارية المنتخبة لجمعية المحامين. وألغت الانتخابات التي كان مزمعا عقدها بعد منتصف هذا الشهر. وقالت اللجنة: "أن المناخ السياسي في البحرين لا يسمح لأحد بالاعتراض على هذا القرار". وأشارت الرسالة إلى أن الجمعية قبل الحل كانت مستقلة عن الحكومة وأنها دعت الناشطة من أجل الديمقراطية الدكتورة منيرة فخرو للمشاركة في ندوة، وكانت قد فصلت من وظيفتها كمدرسة بالجامعة عندما رفضت سحب اسمها من العريضة التي وقعتها بضع مئات من النساء. كما أن الجمعية لم تشجب قرار البرلمان الأوروبي برغم ضغوط الحكومة عبر أعلامها. وأشارت الرسالة إلى أن اثنين من الأعضاء الجدد هم أعضاء معينون بمجلس الشورى. واختتمت اللجنة رسالتها بالقول: "أن اللجنة قلقة جدا إزاء أفعال الحكومة الأخيرة التي تعكس رفضها المكشوف لاستقلال مهمة المحاماة التي تعتبرها اللجنة كأحد دعائم الحفاظ على حكم القانون. أن اللجنة تلتمس من وزارة الخارجية بحث هذه القضية وتأمل أن تثار خلال اجتماع مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف".

وتجدر الإشارة إلى أن سبعين من المحامين الشرفاء رفعوا دعوى أمام "المحكمة الكبرى المدنية الثالثة" ضد قرار حل الهيئة الإدارية المنتخبة. وكانت هذه المحكمة يرأسها أحد القضاة العاديين، ولكن ما أن قدمت الدعوى حتى عين رئيس الوزراء قاضيا من

أفراد العائلة الحاكمة اسمه خليفة بن راشد الذي يرأس الدائرة الثالثة في محكمة أمن الدولة. وهكذا يكون القاضي هو الخصم في الوقت نفسه.

وعلم أن المواطنين يستعدون لإحياء ذكرى استشهاد الشهيدين عيسى قمبر وحميد قاسم الأسبوع المقبل، بأساليبهم المتحضرة التي من بينها إطفاء الأنوار وزيارة قبور الشهداء وعائلاتهم. وعادت حرب الشعارات مجددا بعد أن مسحت الحكومة الشعارات القديمة في محاولة يائسة لإخفاء حقيقة الوضع في البلاد. وكانت صور القادة الشعبيين ومن بينهم الشيخ الجمري والمحامي الشملان مرسومة بوضوح على الجدران، الأمر الذي يؤكد الوحدة الوطنية وفشل الحكومة في سياستها لتمزيق وحدة الشعب. بينما كثفت قوات الشغب دورياتها في العاصمة تحسبا للطوارئ بسبب إصرار الشعب على الاستمرار في مشروع العصيان المدني. وتأكد خبر الإفراج عن الشخصية الوطنية الشجاعة، عبد الله فخرو، الذي اعتقلته الحكومة الشهر الماضي. وكان فخرو قد أشلو إلى وزير العدل في حضور الداعية الإسلامي الشيخ يوسف القرضاوي في البحرين قائلا: "هذا من الولاة الظالمين". فاعتقل عبد الله فخرو على الفور.

ومن جهة أخرى وزعت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بيانا طويلا في جنيف حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين طالبت فيه حكومة البحرين بإعادة حكم القانون والالتزام بمعايير حقوق الإنسان خصوصا ضمان سلامة المعتقلين وحقهم في محاكمة عادلة واحترام حرية التفكير والتجمع والمعتقد، والتوقيع على العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، واتفاقية منع التعذيب واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، والتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خصوصا باطلاع لجان المراقبة على تنفيذ الاتفاقات التي وقعت البحرين عليها. وتطالب مفوضية حقوق الإنسان بشجب الانتهاك المنهجي والواسع لحقوق الإنسان في البحرين، ومتابعة طلب اللجنة الفرعية وإقرار مراقبة حقوق الإنسان في البحرين على جدول أعمالها تحت عنوان: "مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي مكان من العالم" عن طريق وضع آلية لتقديم التقارير حول الأوضاع في البحرين وعرضها في الجلسة الخامسة والخمسين.

وفي هذا السياق فشل وزير الخارجية، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، في كلمته أمام مفوضية حقوق الإنسان في جنيف في تقديم صورة إيجابية عن حكومته، واكتفى بالإشارة البعيدة إلى ما أسماه تطور الوضع في البحرين. ولم يشر إلى أي قرار بتقديم

القتلة والسفاحين العاملين الذين قتلوا شباب البلاد وأطفالها ونسائها بالتعذيب إلى المحاكمة. وفشل كذلك في توضيح موقف عائلته من المطالبة الشعبية بإعادة العمل بالمواد المعلقة من دستور البلاد بالرغم من الإشارة إلى الدستور في عرض كلمته. ولم يكن هناك أي حماس لتلك الكلمة التي اعتبرها الحاضرون كذبا محضا في أغلب مقاطعها، واستهجنت منظمات حقوق الإنسان المنطق الأعوج الذي انطوت عليه الكلمة. وبالرغم من عرض نسخ كثيرة من الكلمة للتوزيع فقد تجاهلها الحاضرون. وكان وزير الخارجية مصحوبا بعدد من عناصر جهاز القمع الذين جاؤوا إلى جنيف مستعدين للاعتداء على أفراد المعارضة الذين طرحوا قضيتهم بكفاءة وتحضر وصدق.

ونشرت جريدة "القدس العربي" هذا اليوم مقالا قويا للكاتب الدكتور عبد الوهاب الافندي بعنوان: "البحرين: رمزية إبعاد البريطاني هندرسون عن رئاسة المخابرات"، قال فيه "أن رحيل هندرسون لا يشير حتى الآن إلى رحيل "عقلية هندرسون"، أي السعي إلى حكم بلد بالعقلية الاستعمارية التي لا تلقي بالا لآراء المواطنين". وقال أن "تكالب أفراد الأسر الحاكمة على الجاه والمال... سوف يؤدي بالضرورة إلى صدام بسبب عدم قدرة القيادات على الاستجابة لكل تطلعات الأجنحة المتنافسة".

٢٤ مارس

في خطوة تنطوي على الكثير من التحدي لموقع المرأة في البحرين أمر رئيس الوزراء بتقديم أربع نساء إلى المحاكمة وطلب منهن المثول أمام محكمة أمن الدولة يوم السبت المقبل (٢٨ مارس). وهؤلاء النساء هن: أحلام السيد مهدي حسن علي الستري، ٢٠، أمل أحمد عبد الوهاب ربيع، ٢٠، ليلى عبد النبي عبد الوهاب ربيع، ١٧، مريم أحمد علي بلواي، ٢١، وجميعهن من منطقة "القرية" بسترة. وكانت هؤلاء النساء قد اعتقلن في ٢٦ مارس ١٩٩٧، لمدة عشرين يوما، ثم أطلقن بكفالة قدرها ١٠٠ دينار، عن كل منهن. وقد تم استدعاؤهن لدى إدارة خفر السواحل يوم الأربعاء الماضي (١٨ مارس)، وتم تهديدهن وعوملن بقسوة ووحشية وأمرن بالمثول أمام محكمة أمن الدولة السيئة الصيت في الموعد المذكور. ويعتقد أن تقديمهن للمحاكمة هو محاولة لمنعهن من المشاركة في فعاليات إحياء ذكرى استشهاد عيسى قمبر في ٢٦ مارس، ومحاولة يائسة لتخويف الآخرين خصوصا النساء من الخروج في مسيرات سلمية بالمناسبة. وكان اعتقال هؤلاء النساء العام الماضي قد حدث عندما كن في مسيرة سلمية لإحياء ذكرى استشهاد عيسى

قمبر. وقد أصدرت منظمة حقوق الإنسان في البحرين التي تتخذ من كوبنهاجن مقرا لها بيانا حول محاكمة هؤلاء المواطنات معبرة عن قلقها من أنهن سوف يتعرضن لأبشع الإهانة والترهيب بدون أي مبرر، وطالبت بإلغاء تلك المحاكمة فورا خصوصا أن محكمة أمن الدولة غير قانونية ولا تتوفر فيها المعايير الدولية للعدالة.

وعلى صعيد آخر، سخرت العائلة الخليفية إمكانات الدولة للدفاع عن سمعتها في اجتماعات الدورة الرابعة والخمسين لمفوضية حقوق الإنسان المنعقدة حاليا في جنيف. وهناك ضغوط شديدة على حكومة البحرين للتوقيع على العهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اللذين ترفض التوقيع عليهما. وقد بعثت فريقا من مسؤولي وزارة الخارجية لمراقبة أعمال المفوضية ومعهم فريق من المعذبين. ويتشكل الوفد من كل من غازي القصيبي، وكيل وزارة الخارجية، أحمد الحداد، سفير البحرين في جنيف، يوسف المحمود، عيسى بوخوة، سلمان الزياني، عيسى كمال، غسان شيكو، أحمد الملا، سعيد الفيحاني، أحمد عراد، سعيد الخليفة، صلاح مسيفر، محمد العامر. وشكل هؤلاء فريق عمل يعمل ليلا ونهارا لمنع صدور قرار يدين آل خليفة بسبب انتهاكاتهم حقوق الإنسان بشكل فاضح. وتشارك المعارضة البحرينية في الدورة بعدد أقل كثيرا ولكن بفعالية أكبر. وقد أعجب المشلوكون في الدورة بحسن أدائها ولباقته وتحضره في مقابل العقلية الإرهابية لأعضاء الوفد الحكومي. وتشارك لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين في الدورة حيث قدمت مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان تقريرا مشتركا حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. ووزعت اللجنة بيانا حول قرار حل مجلس إدارة جمعية المحامين البحرينية وتعيين إدارة حكومية محلها. والتقى وفد اللجنة بعض الوفود الحكومية وغير الحكومية المشاركة في الدورة.

ومن جهة أخرى، استمر القمع الحكومي للمواطنين في تصاعد. فقد استدعي المواطن الحاج عبد الله جاسم أحمد (من ساكني مدينة حمد) للحضور هذا اليوم إلى مكتب الضابط الشيخ خليفة بن سلطان آل خليفة، بمنطقة الرفاع الغربي. ويأتي هذا الاستدعاء في إطار قرار حكومي بطرد المواطنين من منازلهم التي استأجروها من وزارة الإسكان. وكان هذا المواطن منتظما في دفع المستحقات المالية بما فيها الإيجار وفواتير الكهرباء والماء والبلدية. والسبب الحقيقي لطرد هذا المواطن وأطفاله من مترلهم أن أحد أبنائه معتقل لدى الحكومة بسبب مطالبته بإعادة العمل بدستور البلاد.

وفي المنامة اعتقل الليلة قبل الماضية، عدد من الأطفال من بينهم: محسن خليل، محمد خضر، عبد علي الخنيزي. واعتقل قبل أربعة أيام الشقيقان عمار وعلي عباس العرادي. واعتقل من منطقة كرزكان الأسبوع الماضي كل من: حسن محمد خاتم، ١٨، محمد عبد الحسن خاتم، ٢٢، محمد جاسم البزاز، ٢٠، حسن محمد الشاخوري، ٢٠. ومن منطقة الدراز اعتقل في ١٦ مارس، الطفل السيد صادق السيد قاسم السيد أحمد وعذب لمدة أربعة أيام متواصلة و لم يطلق سراحه إلا بعد أن أشرف على الموت.

وقد بدأت البلاد استعداداتها لإحياء ذكرى استشهاد الشهيد عيسى قمبر بعد يومين. وكان الشهيد قد قتل بموافقة أمير البلاد في ٢٦ مارس ١٩٩٦، واعتبر قتله جريمة شجبتها المنظمات الحقوقية الدولية بدون تحفظ. وسمعت الليلة الماضية أصوات انفجار اسطوانات الغاز في عدد من المناطق مثل السنابس والديه وعالي وبوري. وسمع انفجار آخر، مساء أمس في مدينة عيسى. وأطلقت قوات الشغب الأجنبية النار على مواطنين كانوا يكتبون شعارات سلمية على الحيطان بمنطقة السنابس، ولكن لم يصب أي منهم بأذى. وشوهدت الشعارات الوطنية في السنابس والسهلة وكرزكان والمنامة والنويدرات والمالكية والدراز وبني جمرة وغيرها. ورسمت صور الشهيد عيسى قمبر على الجدران في أغلب المناطق، بينما هرعت قوات الشغب الأجنبية لشطبها، ولكن بدون جدوى، حيث أثبت المواطنون أنهم أصحاب المبادرة والقرار في هذا الجانب. كما رسمت صور الشيخ الجمري والمحامي أحمد الشملان على الجدران للتعبير عن الوحدة الوطنية التي فشلت الحكومة في تفتيتها. ويتوقع أن تشهد البلاد في اليومين المقبلين مزيدا من التوتر بسبب قرار المواطنين إحياء ذكرى استشهاد عيسى قمبر. وتعتبر الحكومة أن التعبير عن الرأي في البلاد تهديد لأمن الدولة، ولكن المواطنين اصبحوا يستهجنون الأساليب الإرهابية للحكومة. ويتوقع أن يعم الظلام أنحاء البلاد مساء غد، والاحتجاجات السلمية بالأساليب المناسبة يوم الخميس. كما يتوقع أن يقوم المواطنون بزيارة قبور الشهداء للتعبير عن الصمود على المطالب.

٢٥ مارس

اعتدت قوات الأمن في الساعات الأولى من هذا اليوم على منزل المواطن عبد النبي عبد الوهاب ربيع، ٥٠ عاما، وأرهبوا زوجته وأطفاله. وبعد تدمير محتويات المنزل اعتقلوه بقسوة متناهية. وعندما حاولت ابنته، رباب، إقناعهم بإخلاء سبيله اعتقلوها

كذلك. واقتيد الاثنان إلى أحد مراكز التعذيب. أما ابنه، علي، ١٧، فإنه معتقل منذ عام كامل بدون تهمة أو محاكمة.

ومن ناحية ثانية تأكد أن المواطن، عباس فرهود، نقل إلى مستشفى الأمراض العقلية بالسلمانية بعد أن أصيب بانهيار عصبي نتيجة التعذيب الوحشي على يدي الجلاد المعروف، خالد الوزان. وكان هذا المواطن قد اعتقل قبل بضعة شعور بسبب مطالبته بإعادة العمل بالدستور، وتعرض لتعذيب فظيع. فقد نزعت كل أظافر يديه وكسر فكه الأسفل وكسرت أضراسه، الأمر الذي افقده عقله. وتجدر الإشارة إلى أن المعذب خالد الوزان ارتكب جرائم ضد الإنسانية موثقة لدى المعارضة. وكان المواطن عيسى الجمري قد أصيب بحالة مماثلة في اثر التعذيب الشديد.

وما زال الحاج علي كريم، ٦٥، من منطقة السنابس يرقد في مستشفى السلمانية (الجناح ٥٥، الطابق الخامس) منذ أكثر من شهر، وذلك إثر اعتداء قوات الشغب عليه بالضرب. وكان هذا المواطن يحاول منع قوات الشغب من اقتحام منزل جيرانه لاعتقال أبنائهم. وهناك خشية كبيرة على حياة هذا المواطن المسن خصوصا أنه كان قد أجريت له في وقت سابق عملية جراحية في القلب.

وما زال الأستاذ حسن المشيمع، أحد القادة الشعبيين المعتقلين منذ أكثر من عامين، معتقلا في سجن انفرادي بعد أن رفض التوقيع على شهادة زور بأن الشهيد الشيخ علي التتشاس توفي لأسباب طبيعية. وبسبب رفضه قرر إيان هندرسون العام الماضي نقله إلى زنزانة انفرادية.

وفي تطور آخر، وقع ٥٠٠٠ مواطن على رسالة رفعوها إلى الأمير يطالبونه فيها بمنع قوات الشغب المرتزقة من الاعتداء على بيوت العبادة التي تعرضت لمسلسل من الاعتداءات لم يتوقف طوال العام الماضي. وطالب الموقعون الأمير بمراعاة عادات المواطنين وممارساتهم الدينية التي يكفل لهم الدستور الحرية الكاملة في القيام بها. وكانت المساجد والمآتم على وجه الخصوص قد تعرضت إلى تدمير واسع ومنع المصلون من ارتيادها وأغلقت أبوابها واعتقل من تردد عليها، حتى تجاوز الأمر حدود ما يمكن السكوت عليه. وكان مسجد الإمام الصادق بجزيرة النبيه صالح آخر المساجد التي اعتدي عليها قبل ثلاث ليال، حيث تم تدمير محتوياته والعبث بنسخ القرآن والأدعية التي كانت على رفوفه.

وضمن فعاليات إحياء ذكرى الشهيدين عيسى قمبر وحميد قاسم قام شباب منطقة

الديه يوم أمس بحرق الإطارات في الشارع العام تعبيرا عن احتجاجهم على جريمة قتل هذين المواطنين. وخرج أهالي فريق "الزراع" بمنطقة جدحفص وأغلقوا الشارع العام "شارع السهلة" الممتد من دوار عبد الكريم إلى منطقة السهلة، الأمر الذي أدى إلى حدوث ربكة في السير وتعطيل المرور. وقام المواطنون بمنطقة سترة بكتابة الشعارات الوطنية على الجدران. وقد حدثت مطاردة للشباب بعد أن علقت صور للشهيد عيسى قمبر والشيخ الجمري في المنطقة.

ومن جهة ثانية أصدرت المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب التي تتخذ من جنيف مقرا لها بيانا حول السجين المهندس عبد الحسين أحمد كاظم المتغوي وأبنائه الثلاثة أسامة، ١٩، عمار، ١٨، وياسر، ١٧. وقال البيان أن هذا المواطن اعتقل في ٢٠ يناير ١٩٩٦، ويعتقد أن اعتقاله بسبب المظاهرات وتوزيع المنشورات الداعية لإعادة العمل بإعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وهي المظاهرات التي اندلعت في ديسمبر ١٩٩٤. وكان عبد الحسين أحمد كاظم اتهم بالانتماء إلى منظمة محظورة في ١٩٨٤، وسجن لمدة سبعة أعوام. وخلال اعتقاله يقال أنه تعرض للتعذيب والمعاملة السيئة. وبرغم معاناته من مرض بالكلية فانه ما يزال معتقلا بدون تهمة. وطبقا للمعلومات التي وصلتنا فقد اعتقل ابنه، أسامة، في ٥ مايو ١٩٩٥، واحتجز سبعة شهور بدون تهمة. وبعد إطلاق سراحه طرد من المدرسة. واعتقل مرة أخرى في ٣ فبراير ١٩٩٦، لمدة عام واحد. وبالرغم من محاكمته وثبوت براءته فقد ابقي في الاعتقال. وبعد إطلاق سراحه منع من الذهاب إلى المدرسة حتى الآن. أما ابنه الثاني، عمار، فقد اعتقل في ٢٤ يوليو ١٩٩٥، واتهم بالمشاركة في مظاهرات. وحكم بالسجن لمدة عامين قضى منها ستة شهور في الحجز الانفرادي. وبعد مرور ثلاثة شهور على انتهاء فترة اعتقاله أطلق سراحه. ولكنه ما يزال يستدعى من جهاز الأمن للتحقيق. وطبقا لقرار تبنته الأمم المتحدة في ١٩٩٥، (رقم ١٩٩٥/٣٥ - البحرين) فقد لاحظت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي أن قانون أمن الدولة لا يميز بين الأشخاص الذين يمارسون عملا مشروعا مثل حرية التعبير والتجمع والانتماء والأشخاص الذين يسيئون استخدام حقوقهم المذكورة. وطالب البيان بالكتابة إلى السلطات البحرينية لمطالبتها باتخاذ كافة الإجراءات لضمان السلامة الجسدية والنفسية لكل من أسامة وعمار وعبد الحسين أحمد كاظم، والمطالبة بإطلاق سراح السيد عبد الحسين أحمد كاظم في غياب تهمة حقيقية أو تقديمه لمحاكمة عادلة إذا كانت هناك تهمة، وتشكيل لجنة تحقيق محايدة في

اعتقال السيد عبد الحسين أحمد كاظم للتعرف على أولئك المسؤولين وتقديمهم للمحاكمة وتطبيق مواد القانون الجزائي أو المدني أو الإداري عليهم، وضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في البلاد كلها طبقا للقوانين المحلية والمعايير الدولية. وطالب البيان بالكتابة إلى أمير البلاد ورئيس الوزراء ووزير الداخلية.

٢٦ مارس

خيم الظلام الليلة الماضية على أغلب مناطق البلاد عشية الذكرى الثانية لاستشهاد الشهيدين عيسى قمبر وعبد الحميد قاسم. فمن المنامة إلى الدراز وبني جمرة مرورا بالسنابس والديه وبقية المناطق الواقعة على شارع البديع أطفأ المواطنون كل الأنوار تضامنا مع الشهداء وعائلاتهم المفجوعة. وكان شارع المصلى يعكس استجابة كاملة لنداء المعارضة بالاحتجاج السلمي على إرهاب الدولة. أما شارع السهلة فكان هو الآخر مظلما بعد أن أطفأ المواطنون في البلاد القديم والسهلة مصابيح منازلهم ابتداء من الساعة السابعة والنصف مساء. وشهدت المناطق الجنوبية مثل كرزكان وشهركان والدمستان والمناطق المجاورة وضعا مشابها. أما سترة والنويدرات فكان الحماس فيها لإطفاء الأنوار منقطع النظير. والتزمت منطقة الدير والمناطق المجاورة لها بقرار إطفاء الأنوار بحماس أيضا. وتجدر الإشارة إلى أن الشهيد عيسى قمبر الذي صادق الأمير على قرار رئيس الوزراء بإعدامه في ٢٦ مارس ١٩٩٦، كان يعيش بمنطقة النويدرات. أما حميد قاسم فقد كان من مواطني منطقة الدراز وقد قتله جهاز القمع تحت التعذيب بعد اعتقاله في ٢٥ مارس ١٩٩٥، ومثل بجثته حيث قطعت أصابعه وضرب على عينه ومزق جسده بمباضع المعذبين.

وخرج مواطنو السنابس عصر أمس إلى الشارع العام وأحرقوا إطارات السيارات تعبيرا عن احتجاجهم ضد الحكومة. وخرج كذلك مواطنو منطقة البرهامة وأهالي عراد. وسمعت الليلة الماضية أصوات انفجار اسطوانات الغاز في عدد من المناطق. وعبر شهود عيان عن شعورهم بعودة أجواء الانتفاضة كما كانت في بدايتها تقريبا، خصوصا بعد إطفاء الأنوار وإشعال إطارات السيارات وتفجير الاسطوانات الغازية وكتابة الشعارات بكثافة على الحيطان.

وفي تطور خطير آخر استدعى جهاز القمع الخليفي المواطن الأستاذ محمد جابر صباح قبل يومين ووجهت له تهديدات بالانتقام أن استمر في مطالبته بإعادة العمل بالدستور.

وكان الأستاذ صباح عضوا منتخبا بالمجلس الوطني واحد أعضاء لجنة العريضة الشعبية. وسبق أن كتب مقالات حول الوضع في البلاد مؤكدا أن حل المجلس الوطني المنتخب وتعليق العمل ببعض مواد الدستور من أهم الأسباب التي أدت إلى هزات سياسية واجتماعية في البلاد على مدى العقدين الماضيين. وهناك خشية كبيرة على الوضع الصحي للأستاذ صباح الذي يعاني من مرض بالكلية، خصوصا أن ضباط جهاز القمع لا يتورعون عن استعمال أي أسلوب لقمع معارضيهم. وما يزال المحامي الشملان يعاني من المرض الذي ألم به بعد تعرضه لتعذيب نفسي رهيب على يدي الجلاد عبد العزيز عطية الله آل خليفة الذي تمت ترقيته في إثر تلك المعاملة الوحشية إلى رتبة "محافظ العاصمة".

وعلم أن المواطن السيد جابر السيد علي الشهركاني أبعد قسرا من البلاد بعد عودته في الخامس من مارس. وكان هذا المواطن يواصل دراسته في الخارج ولكنه اضطر للعودة مع زوجته إلى البلاد بسبب ضعف الحالة المعيشية لعائلته. فرفض رئيس الوزراء السماح له بالدخول وأمر بإبعاده قسرا إلى الظهران بالمملكة العربية السعودية.

كما علم أن الأستاذ عبد الوهاب حسين، أحد القادة الشعبيين المعتقلين منذ أكثر من عامين، أضرب عن الطعام مؤخرا، مطالبا بالإفراج عن المعتقلين السياسيين. فلما قيل له: طالب بإطلاق سراحك أولا، قال: إنكم لا تعتبرونني إنسانا، وما يهمني هو حرية الآخرين.

ومن جهة أخرى عبر عدد من المحامين الدوليين عن قلقهم إزاء الدور الذي يلعبه شخص بريطاني اسمه "ديفيد جامب Jump David" الذي عين العام الماضي، مستشارا قانونيا لوزارة الداخلية. وقال أن مهمته تتركز على تدريب الشرطة (وربما العناصر التي تمارس التعذيب أيضا). ولوحظ خلال العام الماضي، تصاعد جرائم الشرطة وعناصر الأمن ضد المواطنين، حيث طبقت سياسة العقاب الجماعي في السنابس والدراز والبلاد القديم في خطوة اعتبرت تطورا خطيرا في استراتيجية الحكومة تجاه المواطنين. ولم يتضح بعد دور ديفيد جامب، في توجيه تلك الممارسات. وكان هذا البريطاني يعمل مع شركة محاماة بريطانية اسمها Hamlins & Trowers وهي إحدى الشركات التي تقدم استشارات قانونية لحكومة البحرين منذ وقت طويل. وقد عبر أحد السياسيين البريطانيين مؤخرا (في رسالة حصلت المعارضة على نسخة منها) عن موقع ديفيد جامب في وزارة الداخلية بقوله: "يبدو أن للسيد جامب منصبا مؤثرا كبير في الوزارة". وأضاف: "وعرفت أنه

طرح لموظفي سفارتنا (البريطانية) وجهة نظره حول المحاكمة الغيابية الأخيرة لثمانية من المواطنين. وكانت نصيحته لوزارة الداخلية أنه إذا رجع الثمانية إلى البلاد فإنه يلزم إعادة محاكمتهم".

وفي جنيف، وزعت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين بيانا ردت فيه على كلمة وزير الخارجية أمام اجتماع المفوضية. وجاء في البيان: "أن حكومة البحرين التي تكرر ترحيبها بعمل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان لم تسمح، برغم الإلحاح الشديد، بزيارة أي من هذه المنظمات إلى البحرين. وعندما تصدر هذه المنظمات تقاريرها الموثقة لا تتردد عن تسفيهها وكيل الاتهامات الباطلة لها، وأنها واقعة تحت تأثير الإرهابيين والأصوليين. وأن حكومة البحرين لم تدع أيا من مقرري الأمم المتحدة لزيارة البحرين بينما تنهال الدعوات على المصفقين والمزورين". وانتهى البيان إلى القول: "أن محنة حقوق الإنسان في البحرين أكبر من أن تغطى بالكلمات المنمقة، وهي نتاج حكم استبدادي في غياب تطبيق الدستور الذي هو عقد بين الحاكم والمحكوم، وفي غياب المؤسسات الدستورية وفي مقدمتها المجلس الوطني والمحكمة الدستورية، وفي غياب مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحزاب والنقابات وجمعيات النفع العام المستقلة ومنها لجان حقوق الإنسان".

٢٧ مارس

حاصرت قوات الشغب الأجنبية يوم أمس مقبرة الحورة لمنع المواطنين من زيارة قبور الشهداء خصوصا قبر الشهيد عيسى قمبر الذي أعدم قبل عامين. وشوهدت ناقلات الجنود وهي تحاصر المقبرة بينما شهر الجنود المرتزقة أسلحتهم لإرهاب المواطنين. واستمرت حالة الاستنفار عند مداخل العاصمة حيث كانت دوريات الشغب والمخابرات تراقب مداخل المنامة. وكان المشهد يعكس وجود توتر كبير في البلاد، خصوصا أن الدبلوماسيين والأجانب أدركوا قوة صلابة الموقف الشعبي واستمرار الرفض لسياسات رئيس الوزراء. وحسب مصدر دبلوماسي في المنامة فإن حالة الاستنفار ومنع دخول مقبرة الحورة "حققت للمعارضة أكثر مما كان سيحققه السماح للمواطنين بزيارة قبور الشهداء". وأضاف أنه لم يكن بوسع أحد تجاهل قوة المعارضة والتفاف المواطنين وراء المطالب المطروحة. وأشار هذا المصدر إلى حملة الاعتقالات التي حدثت في الأيام القليلة الماضية وكيف أنها فشلت في ردع المواطنين عن المشاركة في برنامج الاحتجاج

السلمي، مؤكدا أن الحكومة خسرت باعتقال النساء والأطفال أكثر مما ربحته من منع بعض المظاهر الاحتجاجية، وأصبح عليها أن تشرح للمنظمات الدولية أسباب قمعها الواسع.

إلى ذلك استمر يوم أمس، خروج الشباب في عدد من المناطق وحرق إطارات السيارات. ففي منطقة البلاد القديم، أغلق الشارع العام "شارع الشيخ سلمان" بالقرب من مدخل المنطقة وحدثت ربكة مرورية وتجمعت عناصر المخابرات والشغب ورجال الإطفاء الأمر الذي أكد جدية الموقف. كما أكدت أصوات سيارات الإطفاء وهي تتجه نحو المناطق المتحركة استمرار الحركة الاحتجاجية بدون تراجع. وخرج مواطنو منطقة السنابس وحرقوا الإطارات كذلك. وحذا حذوهم مواطنو مناطق بوري والدراز وأبو صيبع وباربار. ورابطت قوات الشغب عند مدخل الدراز لمنع خروج المسيرات الشعبية. وكان مواطنو منطقة عراد قد خرجوا ظهر أمس الأول، وأشعلوا النيران في إطارات السيارات وفجروا اسطوانة غاز كبيرة بلغ صوت انفجارها مدى بعيدا. وخرجت مناطق المصلى وأبو قوة والبرهامة كذلك. وشوهدت كتابات على الحيطان في منطقة الدراز، وكانت الكتابات الحائطية مكثفة الأمر الذي دفع قوات الشغب للاعتداء على المنطقة ورش الجدران لإخفاء تلك الشعارات. أما في منطقة سار فقد كتبت الشعارات باللغتين العربية والإنجليزية نظرا لتواجد عدد كبير من الموظفين الأجانب في المنطقة، وأغلبهم يقرأ الإنجليزية. وغطت الشعارات حيطان مناطق المصلى وسترة والسهلة وكرزكان.

وانتقاما لهذه الحركة الاحتجاجية الناجحة قام جهاز القمع باعتقال عدد من المواطنين من مناطق متفرقة. فقد اعتقل الشيخ محمد تركي (في الثلاثينات من عمره) في الساعات الأولى من صباح أمس، بعد اعتداء قوات القمع على منزله. وهذا الشيخ هو إمام جماعة مسجد مدينة عيسى. واعتبر اعتقاله استكمالا لتصفية العناصر الواعية التي يلتف المواطنون حولها. كما اعتقل من المنامة المواطن حسين الحلواجي. ومن منطقة بني جمرة اعتقل قبل ليلتين كل من حسين بن خير، وشخص آخر اسمه حسين، وشخص ثالث هو جعفر بن زيد. وفي محاولتهم إلقاء القبض على الثالث مارسوا سياسة العقاب الجماعي بوحشية. فقد أرعبوا مواطني الحي الذي يعيش فيه بطرق الأبواب بقوة عند منتصف الليل وشتم الأهالي ومعتقداتهم بذاءة. وكسروا أبواب بعض البيوت وعبثوا بمحتوياتها. وتجدر الإشارة إلى أن الشخص البريطاني المسؤول عن تدريب تلك القوات على كيفية الاعتقال هو ديفيد جامب، الذي يحتل منصب "المستشار القانوني لوزارة الداخلية". واعتقل من

منطقة الكورة الأستاذ محمد التل الذي كان معتقلا فترة طويلة في السابق و لم يطلق سراحه إلا قبل بضعة شهور. واعتدت تلك القوات على مسجد الشيخ إبراهيم بمنطقة الديه وكسرت أبوابه وعبثت بمحتوياته.

وعلم من جهة أخرى أن السجين عباس يوسف الحداق، من منطقة الدراز، اصبح يعاني من أمراض نفسية وربما فقد عقله بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض له واستمرار اعتقاله في سجن انفرادي. وكانت محكمة أمن الدولة السيئة الصيت قد حكمت على هذا الشاب بالسجن ثلاثة أعوام بتهمة المشاركة في الحركة الاحتجاجية السلمية التي تطالب بإعادة العمل بدستور البلاد. وتجدر الإشارة إلى أن كلا من حسين الجمري وعباس فرهود، حدث لهم الأمر نفسه.

وفي جنيف وزعت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين بيانا حول تواجد عيسى بوخوة، المدعي العام، ضمن الوفد الرسمي البحريني. وقال البيان أن وجود مثل هذا الشخص يمثل انتكاسة حقيقية لموضوع حقوق الإنسان لأنه يطالب بإعدام المطالبين بالديمقراطية وإعادة العمل بالدستور، أو بالسجن مدى الحياة، ويستند إلى الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب كأدلة إدانة للمتهمين. ويشجع المعذبين على توفير تلك الاعترافات أمام محكمة أمن الدولة.

وينتظر المواطنون مصير النساء الأربع اللاتي تبدأ محاكمتهن غدا بسبب مشاركتهن العام الماضي، في مسيرة سلمية في الذكرى السنوية الأولى لقتل عيسى قمبر. وهناك شعور عام بالاستياء في أوساط الشعب بسبب هذه المعاملة الوحشية للمرأة في البحرين.

ويتوقع أيضا، أن يكون الشهر المقبل حافلا بالفعاليات الشعبية. ففي اليوم الأول منه تحل الذكرى السنوية الثالثة لاستشهاد كل من محمد علي عبد الرزاق ومحمد جعفر عطية اللذين قتلا يوم السبت الأسود (الأول من أبريل ١٩٩٥). وفي ١٥ منه، تحل الذكرى الثالثة للاعتقال الأول للشيخ الجمري. وفي ١٩ أبريل تحل الذكرى السنوية الثالثة لاستشهاد حسين العشيري. وتتستر الحكومة على قتلة هؤلاء الشهداء في تحد صارخ لدستور البلاد والمواثيق الدولية.

٣٠ مارس

أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أنها قابلت ١٥٠٠ سجين سياسي في البحرين خلال العام ١٩٩٧. جاء ذلك على لسان الناطقة الصحافية باسم المنظمة

والديه والدير والدراز وبقية المناطق يمارسون نشاطاتهم السلمية بتحضر وكفاءة برغم الإرهاب الرسمي الذي أصبح متأصلا في نظام رئيس الوزراء.

ومن جهة أخرى، فهناك حملة دولية واسعة على حكومة البحرين للإفراج عن المعتقلين حتى الذين أصدرت محكمة أمن الدولة أحكاما بحقهم، لأنهم -من وجهة نظر القانون الدولي- محتجزون بشكل تعسفي لأن محكمة أمن الدولة لا تتوفر على المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وهناك أعداد كبيرة من المواطنين المعتقلين الذين فشلت الحكومة في إثبات أي جرم بحقهم، وفشلت في إجبارهم على التوقيع على إفادات مزيفة. فمن المنامة مثلا هناك السيد سعيد السيد خلف، علي القاري، فتحي العبار، فيصل العبار، محمد جميل وعشرات آخرون مثلهم. ومن منطقة الدراز هناك عبد الجبار إبراهيم، عبد النبي العصفور، جعفر الدرازي، فوزي الدرازي، المهندس عبد الحسين المتغوي، المهندس السيد جلال علوي شرف وعشرات آخرون. وهناك قائمة طويلة من المعتقلين بدون تهمة أو محاكمة. . ولاحظت المنظمات الحقوقية الدولية مدى انتهاك آل خليفة لحقوق النسان بعد الإفراج عن بعض الأشخاص مؤخرا بعد أن قضوا في السجن ستة شهور فوق فترة السنوات الثلاث التي حكموا بها. ومن هؤلاء نزار القاري ومجيد ميلاد ورائد الخواجة. وقد فشلت الحكومة في إقناع المنظمات الحقوقية الدولية بشرعية إبقاء هؤلاء في السجن لفترة أطول من الترة المحكومين بها. . وهناك محاولات من منظمات دولية عديدة للاتصال بمن يطلق سراحهم لتوثيق ما تعرضوا له من تعذيب ومعرفة الأشخاص الذين قاموا بذلك التعذيب لوضعهم على قائمة الأشخاص المطلوبين للمحاكمة أمام المحاكم الدولية بتهمة الإجرام ضد الإنسانية.

وعلى صعيد آخر، ازداد غضب العائلة الحاكمة بشكل غير متوقع بعد فشل زيارة الأمير للولايات المتحدة وتعرض الوفد المرافق له إلى حرج شديد من قبل المنظمات الحقوقية الأمريكية ورجال الإعلام. وأكدت وزارة الخارجية الأمريكية هذا اليوم أنها طرحت مع الوفد الأميري موضوعحقوق الإنسان بقوة، ولكنها لم تفصح عن أية تفصيلات أخرى. جاء ذلك في اتصال هاتفي مع عناصر من المعارضة استفسرت عمل دار في اللقاءات الرسمية. أما سبب انزعاج العائلة الخليفية الحاكمة فسببه المعاملة غير اللائقة - من وجهة نظر المسؤولين - التي حظي بها الأمير. فقدكانت لقاءاته بالمسؤولين قصيرة جدا ومختصرة، وكانت النظرات إلى الوفد من قبل المسؤولين الأمريكية غير مريحة، خصوصا أنها جاءت بعد أيام قليلة من سقوط سوهارتو وانتشار الحديث

وفي بيان لها حول زيارة الأمير إلى واشنطن قالت لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين أنها في الوقت الذي تعبر فيه عن تقديرها للشعب الأمريكي والقوى المناضلة فيه ضد التمييز والقهر والعنصرية والقوى المدافعة عن حقوق الشعوب فأنها تشجب الموقف الرسمي الأمريكي، وتعتبره إسنادا لحكومة مستبدة، لا تعبر عن شعبها، مارست كل أشكال القهر والإرهاب والقتل طيلة السنوات الماضية، وخصاص منذ اندلاع الانتفاضة الدستورية، وهي على ثقة بأن شعبنا وقواه الوطنية والإسلامية يرفضون هذه العلاقات الأمريكية - البحرينية المبنية على تحويل بلادنا إلى ثكنة عسكرية ومقر قيادة لفرق العدوان".

وعلى صعيد آخر، وقع ثلاثون شخصية سياسية تنتمي إلى أحزاب شيوعية واشتراكية عريضة موجهة إلى أمير البحرين طالبوا فيها بإعادة العمل بدستور البلاد واحترام حقوق الإنسان. وكان هؤلاء قد حضروا مؤتمرا كبيرا في اليونان الشهر الماضي.

٥ يونيو

ما تزال المواطنة الشابة رملة محمد حسن، ٢٠ عاما، تخضع للتعذيب الرهيب لدى جهاز أمن الدولة منذ اعتقالها في الساعات الأولى من يوم الأحد الماضي (٣١ مايو). وجاء اعتقالها خلال عدوان من قوات الأمن الأجنبية على منزلها بمنطقة سترة. ومنذ ذلك الوقت لم يسمع عنها شيءوهناك خشية على وضعها خصوصا أن عناصر التعذيب لدى وزارة الداخلية البحرينية لا يتورعون عن ابشع وسائل التعذيب والاعتداء على الأبرياء. وتعمل الشابة المعتقلة موظفة بإحدى المؤسسات المحلية. وبرغم محاولات أهلها زيارتها أو معرفة سبب اعتقالها إلا أنهم لم يحصلوا على أية معلومات عنها.

هذا في الوقت الذي استمرت فيه فعاليات المواطنين في عدد من المناطق. ففي المنطقة الغربية وخصوصا كرزكان، شوهدت في الأيام الأخيرة شعارات جديدة كثيرة في مواقع بارزة من المنطقة. وهناك تطور نوعي في الشعارات المطروحة، حيث أصبحت تقلق العائلة الحاكمة التي بدأ بعض أفرادها يشعر بأن رئيس الوزراء يجر الجميع إلى خطر محدق بالعائلة كلها وليس به شخصيا. وأصبحت الشعارات مكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية الأمر الذي يزيد من قلق المسؤولين. وما يزال مواطنو السنابس

المعارضة البحرينية إلى الإدارة الأمريكية آثارها النفسية على الوفد الأميري الذي أدرك أن أبناء البحرين في الداخل والخارج لن يتراجعوا عن المطالبة بالإصلاح وأنهم لن يوفروا جهدا في سبيل الضغط على العائلة الحاكمة لتعود إلى رشدها وتدرك مغبة استمرارها في سياسات القمع والإرهاب.

وبالإضافة إلى المنظمات الدولية فقد بعثت منظمات أخرى رسائل إلى الإدارة الأمريكية لحثها على اتخاذ موقف أكثر جدية إزاء الوضع في البحرين. وبعثت لجنة العريضة الشعبية رسائل إلى المسؤولين الأمريكيين تحثهم فيها على النهوض بمسؤولياتهم خصوصا أن الإدارة الأمريكية طالما تحدثت عن رغبتها في تشجيع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في العالم. وبعثت رسالة طويلة إلى جون تشاتوك، مساعد وزير الخارجية الأمريكي شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان تشيد فيها بتأكيد الرئيس كلينتون على جعل الديمقراطية وحقوق الإنسان في جوهر سياسته الخارجية ومطالبة فيها بطرح قضية الحقوق السياسية والمدنية في البحرين على الأمير خلال زيارته الرسمية. وقالت الرسالة: "أن الولايات المتحدة سوف تصنع تاريخا جديدا إذا استطاعت أن تقنع الأمير باستشراف الفوائد المترتبة على الالتحاق بالدول الديمقراطية ". وبعثت لجنة العريضة الشعبية كذلك رسالة شكر وامتنان إلى السيد جو ستورك، بمنظمة هيومن رايتس ووتش الأمريكية تشكره فيها على تقريره حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وتطالبه فيه بطرح التوصيات التي جاءت في التقرير على وزارة الخارجية الأمريكية وحثها على طرح قضية الحقوق السياسية في البحرين في اللقاء مع الأمير خلال رحلته الرسمية.

ولوحظ أن تغطية وكالات الأنباء العالمية لزيارة الأمير إلى واشنطن كانت محدودة للغاية، وأنها ركزت على الأوضاع الداخلية في البحرين. وتميزت تغطية وكالة أنباء رويتر للزيارة باستعراضها الأوضاع الداخلية والإشارة إلى حالة التوتر التي تسود البلاد في اثر الانتفاضالدستورية التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من ثلاثة أعوام.

وبعثت منظمة حقوق الإنسان في البحرين رسالة مفتوحة إلى الرئيس كلينتون تحثه فيها على طرح قضية حقوق الإنسان في اجتماعه مع أمير البحرين، وقدمت ملخصا عاما عما يجري في البلاد ومواقف المنظمات الدولية المختلفة من هذا الوضع. كما حثت الإدارة الأمريكية على الاهتمام بالتوصيات التي قدمتها منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها المفصل حول الموضوع.

المتبعة من قبل محكمة أمن الدولة أدت إلى محاكمات غير عادلة، وقد انتهكت المحكمة بشكل منتظم ليس المواثيق الدولية حول حقوق الإنسان فحسب بل حتى دستور البحرين. وفي حالة واحدة استمرت السلطات البحرينية في احتجاز الشيخ عبد الأمير منصور الجمري، وهو عالم دين مسلم شيعي وكاتب، وكان عضوا بالمجلس الوطني قبل أن يحله الأمير في ١٩٧٥. وقد اعتقل الشيخ الجمري بدون محاكمة منذ ٢٢ يناير ١٩٩٦. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من أنه يتعرض للتعذيب، وأنه يتعرض بشكل مستمر لسوء المعاملة، ويعتقد أن صحته تدهورت. وقالت المنظمة: "لقد حان الوقت للبحرين أن تقر بان حق الحكومة المشروع في الحفاظ على الأمن لا يمكن تحقيقه إلا باحترام حقوق الإنسان. أن على الولايات المتحدة أن توضح بأننا لن نقبل بانتهاكات حقوق الإنسان من قبل حلفائنا".

٣ يونيو

هيمنت الأوضاع المتوترة في البلاد على زيارة الأمير إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وطرحت قضية الإصلاحات السياسية على الأمير في أكثر من مناسبة ولقاء، الأمر الذي أحرجه كثيرا وكذلك الوفد المرافق له. وعلى عكس ما كانت الحكومة تتوقع، لم تكن الأجواء إيجابية بالشكل الذي كانوا يتوقعونه. وحاولت التأثير على تلك الأجواء بطرح مشروع شراء عدد من الطائرات الأمريكية من نوع ف ١٦، ولكن ذلك لم يمنع بعض المسؤولين من طرح موضوع الإصلاحات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان بشكل واضح أمام الأمير والوفد المرافق له، الأمر الذي عكر مزاج المسؤولين البحرينيين بشكل واضح. وامتنع أي من المسؤولين عن التعليق على ما يجري في البلاد، كما فشلوا في الإجابة على التساؤلات التي وجهت إليهم عن سبب رفضهم العمل وفق الدستور وإصرارهم على عسكرة الوضع وإرهاب أبناء البحرين. ووجهت إليهم تحذيرات من بعض المسؤولين بأن وضع العائلة الحاكمة سوف يتدهور كثيرا إذا استمر قمع أبناء البحرين بالشكل الذي يتم به الآن. وطرح المصير الذي انتهى إليه سوهارتو في إندونيسيا بسبب رفضه الإصلاحات السياسية المطلوبة كمثال لما يمكن أن يؤول إليه مصير المستبدين الذين يرفضون الإصلاحات السياسية المطلوبة في بلدانهم. وكان للضغوط التي مارستها منظمات أمريكية مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية - فرع أمريكا - والرسائل التي بعثت بها

لتشجيع الشيخ عيسى علىفتح حوار للتوصل إلى حل سياسي للأزمة؟ هل ناقشتم قضية الشيخ الجمري وبقية السجناء الذين لم يرتكبوا أعمال عنف مع الأمير؟ في نظر الكثيرين في الشرق الأوسط والولايات المتحدة فإن صمت الولايات المتحدة بوجه الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان في البحرين يمثل ازدواجيهل سوف تجعلون بيع الأسلحة مستقبلا للبحرين مشروطا بتطوير طريقة معاملتها لمواطنيها كما تنص على ذلك المادة (٥٠٢ب(من قانون المساعدات الخارجية؟

ونشرت منظمة "ميدل إيست ريالِيتيز" الأمريكية تعليقا على زيارة الأمير إلى واشنطن جاء فيه ما يلي: "بينما يستمر القمع الرهيب والتعذيب لشعب البحرين أصبحت هذه الجزيرة قاعدة بحرية أمريكية في الخليج الفارسي المهم بسبب نفطه. وقد رحبت شركة شيفرون للبترول بزيارة الأمير بتعليقات مثل: " في الأساطير ربما كانت الفردوس الاصلي"، وفي الشعر "فأنها ستبقى دائما لؤلؤة الخليج". وليس هناك ذكر بالطبع للانتفاضة المشتعلة تحت السطح والتي قمعتها حكومة "صاحب العظمة" الأمير بمساعدة المرتزقة البريطانيين والأمريكيين ووكالات الاستخبارات".

وأصدرت منظمة العفو الدولية - فرع أمريكا - بيانا يوم الأحد الماضي بعنوان: "حقوق الإنسان يجب أن لا يضحي بها بحجة الحفاظ على الأمن"، جاء فيه ما يلي: "عشية الزيارة الرسمية التي يقوم بها أمير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، تجدد منظمة العفو الدولية بالولايات المتحدة قلقها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الجارية في هذه الدولة الخليجية. وقالت المنظمة: " إن الأمن لا يمكن تحقيقه بانتهاكات حقوق الإنسان". وقد شهدت البحرين احتجاجات واسعة منذ ديسمبر ١٩٩٤ عندما بدأ الشعب يطالب الحكومة بإعادة الحقوق الديمقراطية بالسماح بإعادة تشكيل المجلس الوطني واحترام دستور البلاد. وادعت حكومة البحرين بان عناصر "متطرفة" هي المسؤولة عن أعمال العنف، وردت بقمع كل المعارضة بقوة. واستعملت السلطات قانون أمن الدولة لقمع حرية التعبير والدين وحرية الصحافة وحق التجمع الخاص والعام. واعتقل آلاف الرجال والنساء والأطفال وتم إيقافهم بدون تهمة أو محاكمة. وصدرت أحكام في محاكمات غير عادلة بحق مئات المعتقلين الذين احتجزوا في هذه الاحتجاجات. وأصبح التعذيب والمعاملة السيئة للمحتجزين تستعمل بشكل واسع، كما كان هناك عدد من الوفيات خلال الاحتجاز. وفي تقرير حديث من منظمة العفو الدولية حول المحاكمات غير العادلة في الشرق الأوسط قالت المنظمة أن الإجراءات

يونيو ٩٨

فيما يستمر أمير البلاد في زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية تصاعدت الاحتجاجات الموجهة إليه وإلى الإدارة الأمريكية حول سياسة حكومته إزاء حقوق الإنسان والحقوق السياسية والمدنية. وأكدت مصادر مطلعة أن مسؤولين أمريكيين طرحوا مع الأمير والوفد المرافق له قضية الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في البحرين واستمرار تغييب الدستور والمؤسسات الدستورية خصوصا المجلس الوطني المنتخب. ومن المنظمات التي احتجت لدى الأمير والإدارة الأمريكية كل من منظمة "البحث عن قواسم مشتركة" ومنظمة العفو الدولية - فرع أمريكا - ومنظمة هيومن رايتس ووتش. كما اهتم عدد من الصحافيين بوجود الأمير لإثارة هذه القضايا بقوة مع المسؤولين الأمريكيين. ففي ٢٩ مايو، بعثت منظمة هيومن رايتس ووتش، رسالة إلى الرئيس بيل كلينتون ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت طالبتهما فيها بإثارة السجل السيء لحقوق الإنسان في البحرين مع الأمير الزائر. وقال هاني المجالي، المدير التنفيذي لوحدة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "أن حكومة البحرين تصادر بشكل مستمر الحقوق والحريات المدنية الأساسية". وأضاف: إنها (الحكومة) "قد تحركت بشراسة لمنع تداول المعلومات حول الوضع لكي لا تصل إلى العالم الخارجي". وحثت الرسالة الإدارة الأمريكية على تشجيع الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة لإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين فورا أو تقديمهم إلى المحاكمة، ومن بينهم الشيخ عبد الأمير الجمري وعبد الوهاب حسين، وتعديل كل التشريعات التي تحد من قدرة المواطنين البحرينيين على ممارسة حقوقهم في حرية التجمع والانتماء السياسي والتعبير. وحثت المنظمة الإدارة كذلك على المطالبة بالتزام من الأمير لإلغاء محكمة أمن الدولة وإنهاء محاكمة المعتقلين أمام محكمة يمنع المواطنون من حضورها ولا تتوفر فيها ضمانات لمعايير المحاكمة العادلة.

كما وزعت المنظمة بيانا صحافيا إلى وسائل الإعلام حثتها فيه على طرح أسئلة عديدة على الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية منها ما يلي: لماذا فشلت إدارة كلينتون في دعم المطالب التي تقدمت بها لجنة العريضة الشعبية في البحرين؟ ماذا فعلت الإدارة

(٢) حرية الكلمة والتجمع ممنوع في البحرين ولا يتم أي شيء في هذا المجـــال إلا برخصة المخابرات. إن خنق الكلمة يعني تشجيع الأعمال السرية المناهضـــة وبالتـــالي خلق المزيد من حالات الاضطراب والاضطهاد السياسي.

(٣) ضرورة السعي للانفراج السياسي لحماية المجتمع المدني البحريني من الهـــزات العنيفة التي تنتهجها سياسات القمع قصيرة النظر.

إن نضالنا يلزم أن يكون بعيد الأمد لإقامة المجتمع المدني الحيوي. شكرا لإصغـائكم أيها السادة الكرام".

و لم تتوقف السلطة عند اعتقال ما يزيد على ١٥٠٠ شخص (بحسب ما شهدت به لجنة الصليب الأحمر الدولي). ولا عند انتهاك حرمة المساجد ودور العبادة ومنع الخطباء وعلماء الدين، وإنما شرعت أيضا بممارسة الدور ذاته ضد المؤسسات المدنية الأخرى. فقد هجمت على الجمعية النسائية الرائدة في البحرين، ومنعتها من إحياء ذكرى الفقيدة عزيزة البسام. ويتعرض النائب الأستاذ محمد جابر صباح للملاحقة والإيذاء بسبب نشره آرائه في جريدة القدس العربي بلندن.

كما تدخلت لمنع نادي العروبة العريق من عقد المحاضرات والندوات، وكان آخرها منع الدكتور علي فخرو، من إلقاء محاضرة في النادي، كانت قد حدد لها تاريخ ٢٠ مايو. وعندما عقدت جمعية المحامين ندوة في يناير الماضي، وتحدثت فيها الشخصية الوطنية الدكتورة منيرة فخرو، قامت السلطة بحل اللجنة التنفيذية المنتخبة وتعيين أشخاص حكوميين بدلهم. وهناك الآن قضية مرفوعة في المحاكم ضد قرار حل جمعية المحامين.

إن الهجوم على المجتمع المدني في البحرين مستمر دون هوادة. فقد منع مؤخرا الصحافي حافظ الشيخ من الكتابة في الصحف المحلية لأنه كتب مقالا حول عسكرة الجامعة في إحدى الصحف العربية. وعندما شرع أحد رجال الأعمال السيد محمد جلال في إنشاء "جائزة" للتفوق والإنجاز يتبرع بها "البنك الأهلي التجاري"، تدخل محافظ مؤسسة نقد البحرين في أبريل الماضي ومنع البنك الأهلي من الشروع في إشهار برنامج الجائزة.

إن ما يحدث في البحرين يعتبر استهجانا بالإنسانية والمواطنة وبكل مفاهيم حقوق الإنسان والمجتمع المدني التي تنتشر في أرجاء العالم.

لقد أعلن وزير الداخلية في ١٩ مايو، بأنه لن يفرج عن قادة المعارضة المعتقلين ولن يتنازل عن النهج الذي اتبعته أجهزة الأمن والمخابرات، وهو بذلك يشير إلى مستقبل قاتم حافل بالدكتاتورية.

إن أهم الملفات في البحرين هي:

(١) ضرورة إنهاء حالة الطوارئ الخاضعة لقانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة. إذ لن تعرف البحرين معنى للتحضر أو لتقدم الإنسان وستزداد حالة الاختناق والاحتقان السياسي ما دام هذا القانون وهذه المحكمة قائمين ويعمل بهما لقمع مؤسسات وأنشطة المجتمع المدني.

حقوق الإنسان في بلدانهم. بالنسبة للبحرين، تحدث د. منصور الجمري، مستعرضا حالة حقوق الإنسان في البحرين، وقال:

"إن الأوضاع في البحرين لا تبعث على الارتياح حسب ما شهد بذلك مراقبون دوليون. فقد أوضحت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها المفصل في يوليو ١٩٩٧، كيف تدهورت الأوضاع بصورة مستمرة بسبب عدم اكتراث السلطات البحرينية بالموازين الحقوقية المعترف بها دوليا والمقررة في دستور دولة البحرين. وأوضح التقرير أن التدهور الخطير لحقوق الإنسان نابع بالأساس من عدم اعتراف الحكومة بالمطالب المشروعة التي تقدمت بها المعارضة الوطنية المطالبة بعودة الدستور والبرلمان. وكانت الأحداث قد انفجرت في ديسمبر ١٩٩٤، بعد قيام المخابرات البحرينية بمداهمة منزل الشيخ علي سلمان واعتقاله لمعاقبته على تبني مشروع العريضة الشعبية التي وقع عليها ٢٥ ألف مواطن. وعندما خرجت الجماهير تطالب بإطلاق سراح الشيخ سلمان هجمت قوات الشغب على المتظاهرين وقتلت عددا منهم. وازدادت الأوضاع سوءا بعد إقدام الحكومة على وضع الشيخ عبد الأمير الجمري، عضو البرلمان، تحت الإقامة الجبرية في أبريل ١٩٩٥، ثم اعتقاله حتى سبتمبر ١٩٩٥. إلا أن المؤسسة الحاكمة اختلقت فيما بينها حول طريقة التعامل مع الشعب، وانتصر أصحاب الرأي الذين تبنوا المواجهة مع الشعب. وبالفعل أعيد اعتقال الشيخ الجمري وعدد من القادة الشعبيين في يناير ١٩٩٦. ومارست أجهزة الأمن العقاب الجماعي والقتل تحت التعذيب والإعدام بالرصاص وتدمير الممتلكات وتخريب المساجد. كما قامت بإحداث انقلاب غير دستوري آخر من خلال استحداث نظام للمحافظات يسيطر عليه ضباط المخابرات. وشرعت في بناء المزيد من السجون واستوردت أربعين ألف شخص من الصحراء السورية ضمن خطة لزعزعة الترابط الاجتماعي. واستعانت السلطات بالموارد المالية التي حصلت عليها كمساعدات من الدول الخليجية المجاورة.

ومن جانب آخر، فقد مارست السلطات إرهابا شديدا ضد مؤسسات المجتمع المدني. فقد خنقت كل الأصوات الحرة وقامت بمنع مراسلة هيئة الإذاعة البريطانية من عملها، واعتقلت مراسل رويتر وهددته بالاعتقال إذا ذكر أي خبر غير مرخص به رسميا، وطردت مراسلة وكالة الأنباء الألمانية، ومارست شتى أنواع الضغط ضد وكالة الأنباء الفرنسية. ويتوقع أن تتبنى الحكومة بعض المشاريع الثقافية الفرنسية في مقابل التخفيف من التغطية الإعلامية الصادرة من وكالة الأنباء الفرنسية.

ومنطقة القرية بسترة. واعتقل في ٢٨ أبريل الماضي، المواطن علي رضي السباع، من منطقة إسكان جدحفص وتعرض للتعذيب الشديد قبل أن يفرج عنه قبل أسبوع. وأكدت مصادر مطلعة أن المعتقلين الذين يفرج عنهم بعد فترات قصيرة من اعتقالهم يتعرضون لتهديدات من قبل الجلادين بإعادة الاعتقال أن تحدثوا عما حدث لهم من تعذيب في السجن.

كما تأكد أن كلا من الشيخ محمد مجيد الرياش والشيخ علي عاشور المعتقلين منذ اكثر من ثلاثة أعوام تعرضا في الأيام القليلة الماضية لتعذيب نفسي وجسدي رهيب بسبب رفضهما التوقيع على "اعترافات" ملفقة معدة سلفا لإدانة الشيخ الجمري. وعلم أيضا أن الأستاذ البطل حسن المشيمع نقل مؤخرا من زنزانته الانفرادية إلى زنزانة أخرى مع شخص آخر، ولكنه بقي محروما من الأدوية أو زيارة المستشفى، ويتعرض لضغوط شديدة لتقديم رسالة "اعتذار" للأمير، ولكنه رفض ذلك بكل إباء وشموخ.

وعلم من جهة أخرى أن مواطني منطقة الدير خرجوا في ١٦ مايو، إلى مداخل المنطقة وأشعلوا النيران في إطارات السيارات احتجاجا على استمرار انتهاك حقوق المواطنين على أيدي جهاز الإرهاب الخليفي.

٢٢ مايو

انعقد المؤتمر الاستشاري الخامس لمنظمة "البحث عن القواسم المشتركة" في هلسنكي، العاصمة الفنلندية، في الفترة الواقعة بين ٢١-٢٤ مايو ١٩٩٨. ومنظمة "البحث عن القواسم المشتركة"، هي مؤسسة مقرها الرئيس في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وتجمع نشطاء من عدد من بلدان العالم. وانعقد مؤتمر هلسنكي لهذا العام لمراجعة المشاريع التي تبنتها المنظمة في مؤتمرها الرابع الذي عقد في ستوكهولم قبل عامين. إذ قرر ذلك المؤتمر تبني ثلاثة مشاريع خاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذه المشاريع هي "حملة مكافحة التعذيب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، "نشر مفاهيم حقوق الإنسان وتطوير البرامج التعليمية في الشرق الأوسط، ومساندة "المدافعين عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط".

وعالج المؤتمر أوضاع حقوق الإنسان في عدد من دول الشرق الأوسط. وقدم نشطاء في حقوق الإنسان من الجزائر والبحرين ومصر وإيران وفلسطين والأردن والكويت ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وتركيا واليمن تقارير مفصلة عن حالة

التصريحات إدخال الخوف في نفوس المواطنين، فقد أكدت مصادر المعارضة أنها ساهمت في تكريس القناعات بضرورة أحداث التغيير لأن استمرار العقلية التي تجسدت في تصريحات الوزير خطيرة جدا لأنها تناقض أبسط القواعد التي يمكن أن يستمر عليها التعايش بين شعب يتطلع للحرية ونظام قمعي لا يعترف بسلطة القانون. وفي غياب أي وسيلة لمحاسبة هذا الوزير على تصريحاته الخطيرة والمناقضة لأبسط قواعد حقوق الإنسان، فقد ازداد المواطنون غيظا من هذه التصريحات التي تؤكد أن الحكومة لم تستفد من أي درس من الانتفاضة الشعبية. وبدلا من دراسة المطالب أو الوعد بدراستها فقد استمرت الحكومة في موقفها الرافض لأي إصلاح وكررت ادعاءاتها بأن المطالبة بإعادة الدستور إنما هي محاولة لزعزعة أمن العائلة الحاكمة.

المواطنون يرون أن الحكومة هي التي تزعزع أمن المواطنين واستقرارهم. ففي الأسبوعين الماضيين تعرض عدد من منازل المواطنين بمنطقة البلاد القديم للاعتداء من قبل جهاز القمع وقوات الشغب وذلك بعد منتصف الليل. وعرف من بين المنازل التي تعرضت للعدوان: منزل الحاج علي خلف الذي اعتقل ثلاثة من أبنائه منذ فترة طويلة وهم: مهدي وسعيد وحسين، ومنزل الحاج سلمان الصفار، حيث اعتقل ابنه علي، ٢٤. واعتقل من المنطقة نفسها كل من: مجيد علي عبد الله الطشاني، ٢٤، عيسى المديفع، ٢٤، حسن عبد الله علي المدني، ٢٤. وأخلي سبيلهم بعد خمسة أيام تعرضوا خلالها إلى تعذيب وحشي. واعتقل من المنطقة نفسها يوم الجمعة الماضية كل من الشيخ ناصر، ٣٥، عبد الشهيد، ٣٢، مصطفى علي عبد العظيم، ٢٩. وأفرج عنهم في اليوم التالي بعد أن تعرضوا للضرب والإهانة. واعتقل من مدينة عيسى الشاب عيسى عبد الله التوبلاني، ٢٣، وأخلي سبيله بعد يومين. ومن منطقة الدراز اعتقل الشاب السيد طه السيد مجيد السيد مهدي ولم يفرج عنه بعد، وكان قد اعتقل سابقا.

وتعرض عدد من الأطفال إلى اعتداءات شرسة من عناصر جهاز القمع وذلك عند جسر سترة أثناء إقامة حواجز التفتيش الأسبوع الماضي. وعرف من الأطفال الذين تعرضوا للتعذيب بسجن النبيه صالح كل من: حسن أحمد حسين، ١٣، حسن يوسف علي إحسان، ١٤، عباس جعفر عبد الرضا، ١٥، جابر أحمد علي، ١٦. وأخلي سبيلهم بعد أن قضوا فترة في غرف التعذيب. وكان جرمهم الوحيد أنهم كانوا عائدين من سترة إلى منازلهم في النويدرات. وشوهدت في الأيام الأخيرة شعارات وصور جديدة في مناطق عديدة منها المعامير والدراز والبلاد القديم والسهلة ورأس الرمان

المرافعات قبل النطق بالحكم لاحقا. وتأكد وجود شهود لصالح المتهمين كانوا على استعداد للإدلاء بشهاداتهم ولكن وصلتهم تهديدات من جهاز المخابرات، ويقال أن منازل بعضهم تعرضت للتفتيش عندما ورد اسمه ضمن الشهود المستعدين لذلك.

وكان الستة عشر مواطنا قد اعتقلوا في ١١ مارس الماضي، وتم توقيفهم سبعة أيام تحت التعذيب الوحشي ثم اخذوا إلى القلعة لمدة ١٥ يوما أخرى. واتهموا بتهم مزيفة تتعلق ببعض الحرائق التي حدثت العام الماضي. وبعد شهرين تقريبا من الاعتقال اخذوا إلى قاضي التحقيق واجبروا على كتابة "اعترافات" تحت التعذيب الوحشي. ولما رفض أحدهم التوقيع أمام قاضي التحقيق ارجع إلى الباص الذي جيء بالمجموعة فيه وضرب ضربا مبرحا أمام الآخرين. واستعمل المعذبون مفكة كبيرة من الباص spanner. وتحمل أجسادهم آثار التعذيب بما يشكل إدانة قوية لجهاز القمع، ويفند كل كلمة نسبت إلى وزير الداخلية في "مقابلته" التي كتبها مستشاروه.

٢١ مايو

استقبل المواطنون هذا اليوم خبر سقوط سوهارتو، الذي حكم إندونيسيا أكثر من ثلاثين عاما، بالارتياح ومزيد من الأمل. فقد مثل سقوطه انتصارا لإرادة الشعوب وقدرتها على إسقاط الأنظمة المستبدة مهما كان لديها من قوة عسكرية وأجهزة أمن قمعية. وتبادل البعض التهاني، بينما ناقش الناشطون مدلولات هذا الحدث الكبير الذي هو الأكبر منذ سقوط شاه إيران وطاغية الفلبين، فرديناند ماركوس. ففي جميع هذه الحالات كان للزخم الشعبي والمقاومة المدنية دور أساسي في إنهاء عهود الاستبداد في تلك البلدان. ويتوقع طرح هذه القضية على نطاق واسع خصوصا في أوساط المثقفين والعناصر الفاعلة في مشروع المقاومة المدنية في البحرين، خصوصا بعد أن شعر هؤلاء بان الانتفاضة الشعبية المباركة نجحت في تعرية النظام الحاكم أمام المجتمع الدولي، وإن إصرار الحكومة على عدم الاستماع إلى المطالب الإصلاحية المعتدلة سوف يؤدي بشكل مؤكد إلى مطالبة اكثر جدية بإسقاط النظام من جذوره.

وقد جاء سقوط سوهارتو بعد أن انتشرت مشاعر الاستياء في اغلب أوساط المواطنين إزاء تصريحات وزير الداخلية الذي اصدر قراره، نيابة عن جهاز القضاء، بحكم الرموز السياسية الشعبية بالسجن إلى أجل غير محدد، بسبب إصرارهم على المطالبة بإعادة العمل بدستور البلاد. وفي الوقت الذي كانت الحكومة تهدف من تلك

وكرر الوزير ادعاءاته بان الشعب يقف مع الحكومة التي تمارس سياسة العقاب الجماعي ضد مناطق البحرين، الأمر الذي يكذبه الواقع جملة وتفصيلا. فالحكومة نفسها لا تعتقد بوجود حالة من الحب بينها وبين الشعب، ولذلك فقد أمر وزير الداخلية شخصيا، حسب ما تردد مؤخرا، ببناء سجن جديد يضاف إلى مراكز التعذيب الأخرى. وهذا السجن يطلق عليه اسم "جو٤" ويتسع لـ١٢٠٠ معتقل. وحسب بعض المصادر، فقد نقل عدد من المعتقلين بسجن القرين إلى هذا السجن الجديد. ألا يدل ذلك على رأفة وزير الداخلية بشعب البحرين؟ ولتأكيد استقرار الوضع في البلاد أقامت قوات القمع الخليفية يوم أمس، حواجز تفتيش عند جسر سترة ونزلت القوات الخاصة وقوات الشغب وهي مدججة بالسلاح وأرعبت سائقي السيارات بعد تفتيشها بدقة والعبث بمحتوياتها.

وردا على تصريحات وزير الداخلية خرج المواطنون بمنطقة السنابس الليلة الماضية وأغلقوا الشارع العام (شارع البديع) في حدود الساعة ٨,٣٠ مساء، وحدثت ربكة مرورية وتصاعدت أعمدة الدخان من الإطارات التي أغلقت الشارع. ويتوقع استمرار الاحتجاجات الشعبية في الأسابيع المقبلة بسبب استمرار العدوان الحكومي على المواطنين بالاعتقالات والعقاب الجماعي. ويتوقع إحياء ذكرى استشهاد الشهيد عبد الزهراء إبراهيم عبد الله، الذي استشهد بعد العدوان على مأتم السنابس العام الماضي. وعلى صعيد آخر، اتضح أن وزارة الداخلية تمارس ضغوطا شديدة على مالكي مصنع الناملييتي للثلج، بعد تعرض المصنع إلى حريق. وأكدت المصادر، أن حريقا نشب في المصنع بينما كان أحد العمال الهنود يقوم بصهر قطع حديدية في المصنع. فقد تطاير الشرار وحدث انفجار بسبب تسرب غاز. وأدى الانفجار إلى مقتل العامل الهندي وجرح آخر. وعرف أصحاب المكان أن الحادث عفوي وليس له بعد سياسي. ولكن الحكومة تمارس ضغوطا هائلة عليهم لإصدار تصريح يقول أن الحادث مفتعل، الأمر الذي يرفضه أصحاب المصنع.

أما على صعيد المحاكمات "العادلة" التي تحدث عنها وزير الداخلية في "مقابلته"، فقد أكدت محاكمة المواطنين العشرة من مجموعة الـ١٦، غياب أي معيار للعدالة في هذه المحكمة التي ترفضها المنظمات الحقوقية الدولية. ففي يوم السبت الماضي نظرت المحكمة في الدعوى ١٤ لسنة ١٩٩٧، وكان المتهمون موجودين. ولم يعرف شيء عما دار في المحاكمة التي تعقد في صورة سرية. وأجلت الجلسة حتى يوم السبت المقبل لاستكمال

والكويت" معتبرة أن ذلك النقاش الهادئ "عمل سياسي" يهدد أمن الدولة. واعتبر محامون تابعوا الجلسات الثلاث أن ما قامت به الحكومة من حل مجلس الإدارة المنتخب للجمعية والأسباب التي قدمتها في المحكمة لذلك الإجراء يعتبر عارا على أي مجتمع مدني يستعد للدخول إلى القرن الحادي والعشرين. وهناك منظمات حقوقية دولية عديدة تتابع عن كثب تطورات القضية باعتبارها دليلا دامغا للطبيعة القمعية للنظام الحاكم في البحرين.

١٩ مايو

اعتبر حقوقيون دوليون اتصلت بهم المعارضة هذا اليوم أن تصريحات وزير الداخلية البحريني بشأن استمرار اعتقال الشيخ الجمري وأخوته "نسف لأبسط قواعد العدالة وضرب للقضاء المستقل واستهانة بكرامة البشر وحريتهم". وقال هؤلاء أن الأسخف من ذلك أن الوزير الخليفي يطالب الدول الديمقراطية أن تحذو حذو حكومته وتنتهك القوانين الدولية التي تنظم قواعد اللجوء السياسي وتسلم اللاجئين البحرينيين إليه ليزجهم في الزنزانات كما يفعل مع الشيخ الجمري". وقالوا أن هذه العقلية خطيرة للغاية مؤكدين أن نظاما يقوم وزير داخليته بمحاكمة علنية للأبرياء خارج إطار القضاء ويصدر الحكم بسجنهم علنا وعلى صفحات وسائل الإعلام لهو نظام منسلخ من القيم الإنسانية والأخلاق البشرية والمثل الرفيعة ومنتهك للقوانين الدولية. فحسب القاعدة العامة فإن كل متهم بريء حتى تثبت إدانته، بينما يجرم وزير الداخلية الأبرياء قبل ثبوت أي جرم بحقهم. والجرم في قاموس الوزير، حسب ما يبدو، هو المطالبة السلمية بالحقوق المشروعة وفي مقدمتها إعادة العمل بالدستور وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين. وحيث أن الشيخ الجمري واخوته طرحوا تلك المطالب وأصروا عليها فهم بذلك "يهددون أمن الدولة".

وجاءت تصريحات الوزير بعد أن وجهت منظمات حقوقية دولية عديدة رسائل إلى رئيس الوزراء وإليه شخصيا تطالبه بالإفراج عن الشيخ الجمري وبقية القادة الشعبيين المعتقلين معه باعتبارهم "سجناء رأي". وصدرت هذه المناشدات من منظمات معروفة مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووج ولجنة الدفاع عن الكتاب والشعراء المسجونين PEN ولجنة حقوق الإنسان التابعة لجمعية المحامين البريطانيين ولجنة المحامين البريطانيين التي تمثل ٧٠ ألف محام وغيرها من المنظمات.

وكانت تواجه الأحداث بقدرها دون تجاوز، مع التمسك باحترام الشرعية وأحكام القوانين ومن ثم لم تلجأ إلى أي تجاوزات و لم تقبض إلا على مرتكبي الجرائم المخلة بالأمن والاستقرار". وهذا كلام خطير جدا، فوزير الداخلية يعتبر أن قتل الشهيد سعيد الإسكافي تحت التعذيب الوحشي على يدي خالد الوزان إجراء طبيعي ومتحضر، وقتل الشهيد السيد علي أمين محمد تحت التعذيب ممارسة متحضرة كذلك، وقتل عبد الحميد قاسم وبتر أصابعه بمباضع عادل فليفل كان ضمن أحكام القوانين. كما أن تعذيب الطفل مهدي، ٩ سنوات، الذي انتشرت صورته في أنحاء العالم، تم وفق أحكام القوانين. وبدلا من أن يعترف الوزير على الأقل بحدوث تجاوزات وأن التحقيقات جارية فيها، يصر على أن كل ما جرى كان طبيعيا وقانونيا ومتحضرا. وحتى هذه اللحظة فقد بقي المسؤولون الحكوميون يرددون شعارات عامة و لم يردوا على حادثة قتل أو تعذيب واحدة.

وقال الوزير أيضا أن الاعتقالات اقتصرت على من يسميهم "مرتكبي الجرائم". بينما الوقائع تؤكد عكس ذلك تماما. فقد برأت المحكمة عددا كبيرا من المواطنين ولكن وزير الداخلية يرفض الإفراج عنهم. ومن هؤلاء الذين برأتهم المحكمة: السيد عدنان السيد ماجد السيد حسين، ٣٠، سعيد عيسى الحمار، ٢٦، عباس عيسى الحمار، ٣٠، محمود إبراهيم الجمل، ١٨، حسين السيد علي السيد موسى، ٢٠، عبد الأمير الكاز، ٢٣، محمد عبد الله الحداد، ١٩، عباس العلويات، السيد عدنان السيد سعيد الستري، ٢٠، السيد عقيل السيد يحي القلاف، ٢٣.وقد مضى على بعض هؤلاء اكثر من ثلاث سنوات في السجن ظلما وعدوانا. وهناك مجموعة سلمان النشابة ومجيد ميلاد والسيد أحمد السيد نعمة، وهي المجموعة التي حكمت بالسجن ثلاثة أعوام و لم يطلق سراح أفرادها بالرغم من قضائهم فترة السجن.

وعلى صعيد آخر، علم أن محكمة أمن الدولة نظرت في جلستها الثالثة في القضية التي رفعتها الهيئة الإدارية المنتخبة التي حلتها وزارة العمل وعينت إدارة معينة مكانها، حيث قدمت وزارة الدولة للشؤون القانونية مرافعتها عن قرار الحكومة في مذكرة مطولة يشتبه بأنها معدة من قبل الهيئة الإدارية المعينة. واعتمدت المرافعة على قضايا ليست من اختصاص الوزارة بل هي شأن إداري بحت مثل عدم دفع بعض الأعضاء رسوم اشتراكاتهم وإشكالات حول طريقة أعداد الحسابات السنوية. كما تطرقت المرافعة إلى الندوة التي عقدتها الجمعية بعنوان: "الخليج بين مؤتمر قمتي طهران

١٨ مايو

استمرت مطالبة المنظمات الحقوقية الدولية بزيارة مراكز التعذيب في البحرين، وأكدت منظمة العفو الدولية أنها لم تتلق ردا إيجابيا لطلبها زيارة البلاد وفحص أوضاع حقوق الإنسان فيها. كما أكدت منظمة هيومن رايتس ووج الأمريكية أنها هي الأخرى لم تحصل على رد إيجابي حول زيارة البحرين بعد تواتر التقارير حول الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. وكان السيد ديريك فاتشيت، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، قد أكد قبل بضعة أسابيع أن حكومته مستمرة في حث حكومة البحرين على التوقيع على العهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والسماح بشيء من الحريات في مجالات الصحافة وحرية التجمع وحرية الممارسة الديمقراطية. وقد قررت منظمات دولية حقوقية غير حكومية طرح قضية البحرين بشكل أقوى في اجتماعات اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في جنيف في شهر أغسطس المقبل، خصوصا بعد صدور تقارير دامغة من قبل المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة حول التعذيب والاعتقال التعسفي وحقوق المرأة وحقوق الطفل، واستمرار رفض حكومة البحرين السماح للمنظمات الحقوقية الدولية بزيارة مراكز التعذيب.

وقد شعرت الحكومة بقوة الضغط الدولي الموجه لها، فحاولت وزارة الداخلية التشويش على حقيقة الأمر وبعثت بتصريحات مكتوبة بعناية إلى الصحف المحلية لتنشرها كمقابلة مع وزير الداخلية. ومن يعرف هذا الوزير يدرك انه لا يحسن التحدث بلغة متسقة ومترابطة المعاني. وجاء في هذه "المقابلة" المصطنعة تناقضات كثيرة تدين النظام ولا تبرئه من الجرائم التي ارتكبها بحق شعب البحرين. ومن ذلك أن عدد المعتقلين "لم يتجاوز في معظم الأحوال بضع مئات وفي أوقات ذروة الأحداث وصل العدد إلى ما يزيد على الألف بقليل". وكررت المعارضة قولها أن عدد المعتقلين بحدود ١٥٠٠ و٢٠٠٠ شخص. وقالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنها زارت خلال العام ١٩٩٦، ١٤٢٦ معتقلا، وفي ١٩٩٧، ما بين ١٥٠٠ و١٨٠٠ معتقل.فأين هي المبالغة في بيانات المعارضة؟ خصوصا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن الحكومة اخفت عددا من المعتقلين عن الصليب الأحمر خلال زيارات مسؤوليه لمراكز التعذيب. وقال: "منذ بداية الأحداث اتسمت الممارسات الأمنية بالحضر وضبط النفس والصبر والحكمة

السقوط التاريخي والأخلاقي الذي ينتظرهم ومقاطعة الأحرار في كل مكان لهم. وقالت: "ليعلم الجميع أن نضال شعب البحرين مستمر بكل الأساليب السلمية المتحضرة داخل البلاد وخارجها، وأن معركة الحرية مستمرة بلا هوادة بين المتطلعين لها والرافضين للقيم الإنسانية والإسلامية". وحيت المعارضة الصامدين على درب النضال والحرية داخل السجن وخارجه وبالخصوص أولئك الأحرار الذين سخروا أقلامهم ومواقفهم لخدمة الشعب وقضاياه ورفضوا بإباء الانحناء أمام الجلادين والمعذبين والقتلة والسفاحين. وقالت أن ما يجري في إندونيسيا مؤشر إيجابي على قدرة الشعوب وحيويتها عندما يتجاوز استبداد السلطة الحدود.

وفي الوقت نفسه فقد استمرت لجنة العريضة في موقفها الوطني الصامد، وتواصلت مع أحرار العالم لتعرض لهم حقيقة الوضع في البلاد وإصرارها على المطلب الدستوري. وقالت أنها مستعدة للحوار مع أي طرف يؤمن بالحوار داخل البلاد وخارجها، وناشدت كل من تربطه علاقة صداقة مع شعب البحرين بذل جهده لتشجيع الحكومة على الحوار لإخراج البلاد من الأزمة المتفاقمة في البلاد. وهناك إدراك دولي بان الوضع في البحرين سوف يزداد توترا إذا استمر رفض الحكومة للإصلاح السياسي المطلوب. ورفضت اللجنة أي تنازل عن المطالب الرئيسية التي في مقدمتها إعادة العمل بدستور البلاد مؤكدة أن ذلك يمثل الحد الأدنى من الإصلاح السياسي وإن تجاهل ذلك لن يحقق الأمن والاستقرار المنشودين.

إلى ذلك قالت مصادر المعارضة أن الشعب قرر ممارسة المقاطعة الاجتماعية لكل من يتواطأ مع جهاز الأمن ووزارة الداخلية في مشروع ضرب الوحدة الوطنية والأمن الاجتماعي. وقالت أن الشعب لم يعد ينخدع باطروحات الحكومة التي تهدف للمزيد من مصادرة الحريات وقمع التطلعات، مؤكدة انه ليس هناك مواطن شريف يقبل بان يصبح "مختارا" يعمل مخبرا لدى الجلاد المعروف عبد العزيز عطية الله آل خليفة، وهو أحد لجنة التعذيب التي كان هندرسون قد أنشأها لتعذيب أبناء البحرين. وقالت أن من يقبل بذلك فسوف يكون مصيره مثل مصير أعضاء مجلس الشورى الذين عينتهم وزارة الداخلية والذين انتهى الأمر بهم لان ينفذوا ما يأمره بهم رئيس الوزراء فيشتمون الأحرار ويتنكرون للدستور ويقرون قانون أمن الدولة ويوافقون على قتل الأبرياء من نساء وأطفال وشيوخ، ولا يذكرون كلمة واحدة عن آلاف المعتقلين ظلما وعدوانا في سجون العائلة الحاكمة.

والتي التقى خلالها بعدد من المسؤولين البريطانيين. وتتعرض الحكومة البريطانية إلى انتقادات من أعضاء البرلمان والمنظمات الحقوقية بسبب تزويد بعض الأنظمة الديكتاتورية مثل حكومة البحرين بأسلحة قد تستخدم للقمع الداخلي وليس للدفاع المشروع عن البلاد. وعندما طرحت المعارضة رأيها بان الحرس الوطني إنما أنشئ لإرهاب أبناء البحرين طالبت تلك المصادر بتقديم أدلة على اشتراك الحرس الوطني في قمع المواطنين. وطرحت المعارضة أن استيراد آلاف البدو السوريين وغيرهم للانخراط في الحرس الوطني يعتبر تحديا لمشاعر المواطنين وهدرا لكرامة البلد ومحاولة لتغيير التركيبة الديموغرافية لها، وتهديدا لثقافة أبناء البحرين وعاداتهم وتركيبتهم الاجتماعية وأخلاقهم. وقالت أن هناك انزعاجا واسعا بين كل المواطنين من هذه السياسة التي تؤكد شعور العائلة الحاكمة بعدم الاطمئنان إلى أبناء البحرين واعتمادها المطلق على دعم الأجانب لسياساتها وإرهابها. وكان هناك تفهم عام في الأوساط المعنية بتسليح الحرس الوطني وإن كانت المصالح أحيانا تتغلب على المبادئ.

إلى ذلك علم أن قوات القمع الحكومية قامت بتدمير مسجد بمنطقة جد علي في ١٢ مايو، حيث اعتدت تلك القوات بوحشية متناهية على المكان ودمرت محتوياته وأرعبت المواطنين. جاء ذلك بعد الإفراج عن الحاج عبد الحسين الصايغ الذي كان قد اعتقل انتقاما من ابنه، ياسر، الذي أبعدته السلطات إلى خارج البلاد. وفهم المراقبون ذلك الاعتقال أنه أحد أشكال إرهاب الدولة ضد المواطنين ويعبر عن انتهاج الحكومة سياسة الانتقام من أقارب الناشطين كإنذار لهم للامتناع عن القيام بأي نشاط معارض لجهاز القمع الخليفي.

هذا وقد تداعى إلى علم المعارضة ما يقوم به بعض أعضاء مجلس الشورى الذين عينتهم وزارة الداخلية من نشاط معاد لشعب البحرين وداعم لإرهاب الدولة. وشعرت بالاستياء من هذا السقوط الكبير خصوصا من قبل بعض الشخصيات التي سبق أن أهانها رئيس الوزراء وكانت ضحية لإرهابه. وكان بعض أعضاء المجلس قد سافر إلى بلدان مجاورة وقام ببث دعايات هابطة ضد الحركة الدستورية مدعيا أن البحرين لا يصلح لها إلا استبداد رئيس الوزراء وقانون أمن الدولة ومحاكمات أمن الدولة. كما امتثل بعض هؤلاء لأوامر رئيس الوزراء وهاجموا الحركة الدستورية في نقاشات مجلس الشورى بشكل بذيء وهابط لا يليق بإنسان حر متحضر. ورفضت المعارضة الرد على هؤلاء أو الدخول في مهاترات معهم، واكتفت بتحذيرهم من

وإعلامي من قبل المنظمات الحقوقية والإعلامية الأمريكية التي تطرقت إلى الأوضاع القمعية في البحرين. وهناك تعاطف جيد مع قضية شعب البحرين من قبل مؤسسات إعلامية ومنظمات حقوقية أمريكية، وشخصيات سياسية عديدة. وقد حاولت العائلة الخليفية الحاكمة تحييد الإدارة الأمريكية بإعطائها صكا مفتوحا لاستعمال أراضي البحرين منطلقا للعمل العسكري ضد العراق على مدى السنوات الثماني الماضية. ومع ذلك فقد جاء تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السنوي حول حقوق الإنسان بشكل أغضب حكومة البحرين، وقدمت احتجاجاتها بشكل عنيف للإدارة الأمريكية. كما انزعجت كثيرا عندما صدر تقرير الحكومة الأمريكية حول الإرهاب الدولي و لم يعتبر المعارضة البحرينية من بين المنظمات التي تمارس الإرهاب. واتضح بذلك أن حكومة البحرين فشلت في إقناع أصدقائها بمنطقها الذي يصنف كل من يدعو إلى حكم الدستور احترام حقوق الإنسان بأنه يهدد أمن الدولة وأنه إرهابي خطير.

إلى ذلك فقد أصيبت الحكومة بخيبة أمل كبيرة في الأيام الأخيرة عندما خرجت الجماهير الغاضبة في المسيرات الدينية وهي ترفع الهتافات الوطنية المتحضرة برغم الحصار الذي فرضته قوات الشغب الأجنبية على مناطق المسيرات. وبرغم اعتقالها مئات المواطنين في الأيام التي سبقت موسم العاشوراء وتهديداتها المستمرة لأصحاب المآتم بالاعتقال وإغلاق دور العبادة فقد كان الحضور الحاشد مصدر انزعاج شديد للحكومة. ويتوقع أن تشهد البلاد المزيد من المسيرات الشعبية الدينية الأسبوع المقبل، وسوف تجد الحكومة نفسها في أزمة جديدة بارتفاع أصوات الهاتفين في تلك المواكب العملاقة. وبرغم ما تبثه من إشاعات لإضعاف الصف الوطني فقد بقيت المعنويات عالية والإصرار كبيرا على إجبار رئيس الوزراء على الاستماع إلى مطالب الشعب وتحقيقها. وزاد من قلق الحكومة وأصدقائها ما يحدث هذه الأيام في إندونيسيا التي يرفض رئيسها إجراء إصلاحات سياسية، بينما تتفاقم الحركة الطلابية وتصبح أكثر إصرارا على طرح مطالبها السياسية.

١٥ مايو

قالت مصادر مطلعة أن رئيس الحرس الوطني، الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة، أكد للحكومة البريطانية أن الحرس الوطني لن يستعمل للقمع الداخلي وأنه "أنشئ لحماية العائلة الحاكمة والمنشآت الحيوية". جاء ذلك في اثر الزيارة التي قام بها إلى لندن

الظهر والتنفس. وقد بلغ إلى علمنا أنه حرم من الدواء لإجباره على التوقيع على تعهد بأنه لن يمارس نشاطا سياسيا ضد الدولة إذا أطلق سراحه. وتقول تقارير وصلت إلى جمعية المحامين بأن الشيخ الجمري تعرض لضغط نفسي شديد لإجباره على التوقيع على اعترافات يمكن استعمالها لإدانته. أن هذه تقارير مقلقة جدا. وبالنيابة عن جمعية المحامين فإنني أطلب باحترام بإعطاء الشيخ عبد الأمير منصور الجمري عناية صحية مناسبة وكاملة واتخاذ خطوات فورية لضمان عدم تعريضه لأي شكل من التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية والمهينة أو العقوبة. ولقد سرنا أن نعرف بأن البحرين صدقت على معاهدة منع التعذيب والأشكال الأخرى من العقوبة أو المعاملة القاسية والمهينة، ونأمل أن تقوم الحكمة بتطبيق كل بنودها ضمن القانون والسياسة والممارسة على المستوى الوطني. ونظرا لأنه حسب علمنا فإن الشيخ الجمري معتقل بسبب تعبيره السلمي عن آرائه فإننا نحث على إطلاق سراحه من المعتقل فورا وبدون شروط". ووقع الرسالة رئيس الجمعية السيد فيليب سيكامور الذي بعث رسالة مماثلة إلى وزير الداخلية.

وبعث السيد سكامور رسالتين أخريين إلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية بشأن حل مجلس الإدارة المنتخب جاء فيها ما يلي: "أن جمعية المحامين قلقة إزاء التقارير بأن قرارا صدر في يناير ١٩٩٨، ويبدو أنه صدر عن مكتب رئيس الوزراء وتم تنفيذه من قبل وزارتكم ويقضي بحل الهيئة الإدارية المنتخبة لجمعية المحامين في البحرين واستبدالها بهيئة إدارية معينة. وعرفنا كذلك أن الانتخابات التي كان مقررا إجراؤها في ١٦ مارس، قد ألغيت. وبالنيابة عن جمعية المحامين فإنني اطلب باحترام موقفكم من هذه التقارير وبالتحديد حول الوضع الحالي للهيئة الإدارية لمجلس المحامين. وفي هذا الصدد، أود أن ألفت انتباهكم إلى مبادئ الأمم المتحدة الأساسية حول دور المحامين للعام ١٩٩٠، المادة ٢٤، التي تنص على: "أن من حق المحامين إنشاء جمعيات مهنية لتمثيل مصالحهم أو الانضمام إليها، وتشجيع التثقيف المستمر والتدريب من أجل حماية استقلالهم المهني. وتنتخب الهيئة الإدارية لهذه الجمعيات المهنية من قبل أعضائها وأن تمارس مهماتها بدون تدخل خارجي".

وعلم من جهة أخرى أن أمير البلاد، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، سوف يقوم بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع الشهر المقبل، وهي الزيارة الرسمية الوحيدة للأمير منذ مطلع هذا العام. ويتوقع أن يتزامن مع الزيارة عمل سياسي

المجموعة التي أصبح يطلق عليها اسم الـ١٦) حتى يوم السبت المقبل. وبهذا تختتم محاكمة هذه المجموعة بعد ثلاث جلسات قرأت في أولاها الاتهامات الموجهة إليهم، وفي الثانية مرافعات الدفاع، وفي الثالثة النطق بالحكم. ولا يسمح للمتهمين باستئناف أحكام محكمة أمن الدولة السيئة الصيت التي تعتبر من أسوأ المحاكم في العالم، ولا يشبهها سوى بعض المحاكم العسكرية في بعض البلدان ذات السجل الأسود في مجال انتهاك حقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، تسعى الحكومة للتشويش على الشكاوى المقدمة ضدها أمام منظمة العمل الدولية والعربية كذلك بعقد اجتماع في المنامة لوزراء العمل الخليجيين غدا لطرح تصورات الدول الخليجية إزاء حقوق العمال، وهي القضية التي تشغل بال الكثير من المنظمات المهتمة بحقوق العمال في المنطقة. وسوف يحضر الاجتماع رئيس منظمة العمل الدولية وكذلك جميل الحجيلان، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي. وذكرت الصحف المحلية أن لدى دول الخليج تحفظات على القوانين الدولية المتعلقة بحقوق العمال بدعوى أنها تستند إلى مواثيق دولية حول العمل وحقوق العمال وهي مواثيق لم توقع الحكومات الخليجية عليها. وهناك قضية مرفوعة أمام منظمة العمل العربية بشأن النقابيين المبعدين من البلاد وتدخل الحكومة في شؤون العمل ومصادرة حقوقهم. وتحاول العائلة الخليفية الاستعانة بدول المجلس الأخرى في مواجهة المنظمات الدولية التي تشجب سجلها الأسود في ما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية.

١٣ مايو

بعثت جمعية المحامين البريطانيين عددا من الرسائل إلى كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية بشأن استمرار اعتقال الشيخ الجمري وحل مجلس الإدارة المنتخب لجمعية المحامين. وجاء في الرسالة الموجهة لرئيس الوزراء حول الشيخ الجمري ما يلي: "أن جمعية المحامين مؤسسة متخصصة تمثل اكثر من ٧٠ ألف محام في إنجلترا وويلز. وهي معنية باستقلال مهنة المحاماة وتطبيق حكم القانون وحقوق الإنسان في العالم. أن جمعية المحامين قلقة جدا إزاء التقارير المتعلقة بالشيخ عبد الأمير منصور الجمري، القاضي السابق وعضو المجلس الوطني المعتقل مع سبعة آخرين بدون تهمة أو محاكمة منذ ٢٢ يناير ١٩٩٦. وحسب علمنا فإن الشيخ الجمري، ٦٠، المعتقل حاليا بسجن القلعة بالمنامة قد حرم في بعض الأحيان من الدواء الذي يحتاجه لعلاج ضغط الدم ومشاكل

القادة الشعبيين المعتقلين، علق بعضها في أماكن عديدة. ومن الشعارات التي كتبت على تلك اللافتات: "نرفع أحر التعازي لأصحاب المبادرة والقادة والمساجين بمناسبة استشهاد الإمام الحسين ونعرب عن تضامننا مع الشيخ الجمري، ونستنكر التعذيب الذي يتعرض له على أيدي الظالمين". وذيلت كل لافتة باسم المنطقة التي جاءت منها. كما كانت النساء حاضرات بقوة في المواكب الضخمة وحمل بعضهن صورا للشهداء والمعتقلين في استعراض مهيب للإرادة الشعبية ودور المرأة البحرينية في تجسيد المواطنة الواعية. كما حمل مجسم لبيت المقدس لصقت عليه صور القادة من كل الجوانب. ورفعت بيارق كثيرة ولافتات عليها صور الشيخ الجمري كتب تحتها كلمات التضامن والفداء. وارتفعت ما بين الحين والآخر هتافات المشاركين التي كانت ذات طابع سياسي، وسمعت التكبيرات في كل مكان: ومن الشعارات التي طرحت: "بالروح بالدم نفديك يا جمري". هذا برغم محاصرة المنطقة من قبل قوات الشغب الأجنبية ومنع المواطنين من المناطق الأخرى الدخول إلى الديه. ورفع مواطنو منطقة الديه صورا ملونة كثيرة لصقت على قطع خشبية، وكانت هناك منشورات كثيرة وزعت ولصقت على الجدران. ويتوقع أن يستمر الحماس الشعبي ضد سياسات الحكومة في الأسابيع المقبلة بسبب إصرارها على ممارسة التعذيب بحق المعتقلين وخصوصا الشيخ الجمري الذي يتمتع بشعبية واسعة ويجسد ضمير الأمة وراء القضبان.

وعلم أن من أساليب التعذيب النفسي الذي يتعرض له الشيخ الجمري تغيير السجين الذي ينقل إلى زنزانته بين الحين والآخر. وفي الوقت الحاضر، فقد أعيد الشيخ علي بن أحمد إلى زنزانة الشيخ الجمري بعد نقله عنه قبل شهرين تقريبا. ويخضع الشيخ الجمري ومن معه في الزنزانة لتنصت دائم من قبل عناصر المباحث ويعاقبون بالنقل إلى زنزانة انفرادية، انتقاما لهم خصوصا إذا نقلوا إليه أنباء الاهتمام الدولي تجاهه. وتسعى سلطات السجن، بتوجيه من البريطاني ديفيد جامب، إلى إخفاء المعلومات التي تصل إلى الشيخ خصوصا المتعلقة بوضعه والتدخل الدولي بشأنه.

وعلى صعيد آخر، عقدت يوم السبت الماضي، جلسة أخرى لمحاكمة عشرة مواطنين اتهموا زورا بأعمال حرق يعتقد أن جهاز الأمن هو الذي قام بها، ولم يسمح لهم بمقابلة محاميهم إلا قبل عشر دقائق من بدء الجلسة التي عقدت في صورة سرية. وأجلت جلسة النطق بالحكم الذي أصدره رئيس الوزراء بحق المتهمين العشرة (من

السياسي. وهذا يتمشى مع الثقافة السياسية للبلاد، تلك الثقافة التي تم في ضوئها احتلال الجزيرة من قبل قبيلة متميزة الثقافة قبل قرنين. هذه السياسة جعلت المهمة صعبة لأصدقائها في مجلس التعاون وفي الغرب. وقد تفجر الاضطراب المدني في نهاية ١٩٩٤، لعدة أسباب: المشاكل الاقتصادية بين المواطنين العاطلين عن العمل الذين ليس أمامهم مستقبل، ورفض المواطنين لنمط الحكم القائم والمطالبة بإعادة البرلمان الذي حل قبل عقدين. وازدادت حدة الاضطرابات بسبب استعمال القمع من قبل قوات الأمن المكونة من أجانب وقتل عدد من المتظاهرين وسوء معاملة عدد كبير منهم. وقد فصل تقرير وزارة الخارجية الأمريكية قمع السلطة وكذلك منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش. وفي أغسطس الماضي أضافت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة صوتها إلى رافضي سياسة الحكومة وشجبت "الانتهاكات الكبيرة والمنتظمة المزعومة لحقوق الإنسان في البحرين". واستمر المقال في وصف الوضع السياسي المضطرب في البلاد بشيء من الإسهاب. ويعتبر المقال وثيقة دامغة ضد سياسات القمع والإرهاب الحكومية، ومرجعا مهما للباحثين في ما يجري في هذه الجزيرة الخليجية.

١١ مايو

أجمع المراقبون الذين شاهدوا المسيرات الدينية في الأيام القليلة الماضية على أن الحكومة فشلت فشلا ذريعا في تغيير قناعات المواطنين الذين ما يزالون صامدين على مطالبهم العادلة التي في مقدمتها إعادة العمل بالدستور. وكانت مسيرة يوم الجمعة الماضية (الحادي عشر من محرم) بمنطقة الديه تجسيدا عمليا للتضامن الشعبي مع الشيخ الجمري وبقية القادة والرموز السياسية، وتعبيرا واقعيا عن صمود أبناء البحرين بوجه قوات القمع الخليفية. فقد خرجت المسيرات بعد ظهر ذلك اليوم وشارك فيها اكثر من خمسة عشر ألف مواطن جاؤوا من كافة مناطق البلاد حاملين الشعارات السياسية والوطنية بالإضافة إلى الشعارات الدينية. وكانت هناك مجموعة من بضعة مئات تمثل كل منطقة من مناطق البحرين، ترفع الشعارات المتفق عليها بين أبناء المنطقة وتعاهد الشيخ الجمري على الاستمرار في الدفاع عنه والصمود على الطريق الذي رسمه لهم. وأعجب المراقبون بالتنظيم الدقيق لمواكب الديه واعتبروها تظاهرة كبرى مؤيدة للانتفاضة وثقافتها. وكانت هناك صور عملاقة جدا للشهداء والشيخ الجمري وبقية

خلال الأسبوعين اللذين سبقا موسم العاشوراء، حيث تم اعتقال ما يقرب من ٣٠٠ مواطن من كافة المناطق. وتكررت الشعارات السياسية في مواكب المناسبة والمناطق الأخرى في الوقت الذي كانت أسلحة قوات القمع الخليفية مواجهة إلى صدور المواطنين. وحاصرت تلك القوات العاصمة بشكل أساسي حيث أقيمت الحواجز عند مداخلها ومنع المواطنون من المناطق الأخرى من دخولها للمشاركة في المسيرات الدينية. ومع ذلك فقد كانت الأعداد الكبيرة التي شاركت في المواكب مؤشرا لمدى الرفض الشعبي للنظام القمعي في البلاد وسياساته الإرهابية. وغطت الشعارات شوارع العاصمة برغم تدخل قوات القمع طوال أيام الموسم العشرة لنزع اللافتات السوداء والتشويش على الشعارات المكتوبة على الحيطان.

واستمر القمع من خلال اعتقال المواطنين قبل وخلال الموسم. واعتقل عصر أمس المواطن عبد الحسين علي الصايغ، ٦٦ عاما، في عدوان فهم منه أنه انتقام واضح من العائلة بسبب ورود اسم ابنه، ياسر، في تقرير المقرر الخاص بلجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي. وكانت تهديدات عديدة قد صدرت في الأسابيع الأخيرة من جهاز الأمن بان العائلة سوف تكون في خطر إذا لم يكف أبناؤها عن ممارسة السياسة أو التحدث إلى المنظمات الدولية حول انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. وكان ياسر الصايغ، الابن الأكبر لهذا المواطن قد نفي من البحرين إلى بريطانيا في شهر سبتمبر الماضي، بعد اعتقاله من عمله في بنك الإسكان في ديسمبر ١٩٩٦. والحاج عبد الحسين الصايغ يعاني من مرض القلب ومصاب بضغط الدم كذلك، وقد منع الجلادون إدخال الأدوية التي يحتاجها، ويعتقد انه في وضع صحي مضطرب منذ اعتقاله. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة البحرين قد تبنت سياسة اخذ الرهائن لإجبار المواطنين على الاستسلام لهم. وهناك حالات موثقة كثيرة تم فيها أخذ الأب أو الأم أو بعض أفراد العائلة كرهائن مقابل تسليم الشخص المطلوب نفسه للمعذبين بوزارة الداخلية. وقد تصاعدت هذه الظاهرة منذ أن أصبح البريطاني، ديفيد جامب، مستشارا قانونيا لوزارة الداخلية في مطلع هذا العام.

نشرت صحيفة **Review Intelligence** البريطانية المتخصصة في القضايا الاستراتيجية في عددها لشهر مايو، مقالا مهما حول الخليج بعنوان: "وتيرة الإصلاح البطيئة تكرس الغليان في الخليج" كتبه الدكتور أندرو رائمال جاء فيه ما يلي في ما يخص الوضع في البحرين: "تم الاعتماد في البحرين على القمع بدلا من الإصلاح

اتخاذ الإجراءات الأولية لمعاونة الأجهزة الأمنية لمنع وضبط الجرائم والقيام بالتحريات اللازمة لهذا الغرض والمساعدة في ضبط المتهمين والمطلوبين، وإخطار الجهات المختصة عن الجرائم التي تصل إلى علمه. وتجدر الإشارة إلى أن الجرائم في عرف الحكومة تشمل أي نشاط سياسي أو كتابة شعارات تطالب بالدستور أو غيره من المطالب المعروفة، أو توزيع المنشورات السياسية أو مناقشة أي موضوع سياسي. وكانت الحكومة قد حلت مجلس الإدارة المنتخب لجمعية المحامين لأنه سمح بمناقشة الوضع في البلاد. وهناك اكثر من ألفي معتقل بسبب مشاركتهم في نشاطات تهدف لإعادة العمل بدستور البلاد الذي تصر العائلة الخليفية الحاكمة على إبقائه معلقا، وهي أنشطة تعتبر في قاموس الإرهاب الخليفي "جرائم".

ومن جهة ثانية أكدت الحكومة البريطانية في رسالة جوابية للورد ايفبوري، أنها مستمرة في تدريب قوات الحرس الوطني البحرينية. جاء ذلك في ردها على سؤال وجهه اللورد إليها مؤخرا. وكان الرد كالتالي: "نشكرك على رسالتك في ٣ أبريل حول فعاليات التدريب بين القوات المسلحة البريطانية والبحرينية. وكما قلت لك في جواب مكتوب سابق في ٥ مارس، فقد قدمت وزارة الدفاع تدريبا عسكريا في البحرين. وخلال العام الماضي حصلت قوة الدفاع البحرينية على تدريب في.؟؟؟؟ كما تم تدريب الحرس الوطني على حماية المنشآت الحيوية. وبالإضافة إلى ذلك فهناك ستة بحرينيين حاليا يتلقون التدريب بمؤسسات الوزارة في المملكة المتحدة".

٧ مايو

استمرت المسيرات الدينية العملاقة وسط استفزازات قوات الأمن والمرتزقة الأجانب في اغلب مناطق البلاد. فكانت مسيرات الليلة الماضية وهذا اليوم تمثل تحديا حقيقيا للحكومة حيث رفعت في بعضها شعارات وطنية واضحة، بينما استعملت لغة التلميح والإشارة في أغلبها. وفهم المراقبون من تلك اللغة أن الوضع يميل نحو تأزم أكبر وينطوي على مخاطر كبيرة إذا لم تتراجع السلطات عن أسلوب القمع الذي انتهجته ضد أبناء البحرين. وأشارت مصادر دبلوماسية إلى أن الشروع في التعدي على الحريات الدينية في بعض المناطق وأهمها الدراز التي أغلقت مآتمها لا يمثل حلا للازمة بقدر ما هو تعقيد لها وتصعيد لدوافع المواجهة والتحدي. وغيبت قوات الأمن أصواتا كثيرة عن هذه المهرجانات الدينية الحزينة باعتقال العناصر الفاعلة في حملة شرسة

وعلى صعيد صحة الشيخ الجمري، فقد علم أنه أعيد يوم أمس إلى زنزانته بعد أن قضى بضعة أيام في المستشفى العسكري، للعلاج بعد تدهور صحته في اثر التعذيب الذي تعرض له على يدي الجلاد عادل فليفل. ولكنه ممنوع من الاتصال بأحد من السجناء الآخرين.

وخرجت الليلة الماضية في المنامة مسيرات دينية عملاقة شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين رافعين الشعارات المعتادة بينما كانت قوات الشغب تحاصر المنطقة بشراسة ووحشية. وشوهدت وحدات منها وهي تقيم حواجز عند مداخل العاصمة لمنع المواطنين القادمين من القرى من دخول المنامة. ولكنها فشلت في ذلك برغم تهديداتها وتوجيه السلاح إلى صدور المواطنين. وملأت الشارع الممتد ما بين مأتمي رجب والعريض لافتات سوداء معلقة وتحمل شعارات تعكس مشاعر المواطنين، وكان منها: "أن أمة تحيي ذكرى شهدائها لن تموت"، "أن أمة تعيش أهداف شهدائها لن تهزم"، إذا ظهرت الفتن فعلى العالم أن يظهر علمه وإلا فليتبوأ مقعده من النار"، "لعن الله العلماء الذين لا يعملون بعلمهم". وبعد منتصف الليل شنت القوات الأجنبية عدوانا على المنطقة ومزقت تلك اللافتات، واعتقلت بعض الشباب من تلك المنطقة. ولكن بقيت منطقة الدراز ممنوعة من المشاركة بالمسيرات. ولكن شبابها تمرد يوم أمس وخرج بمسيرة حاشدة متحدية إرهاب السلطة وقراراتها المرفوضة. وهددت الحكومة المواطنين بقصف منطقة الدراز أن استمروا في مسيراتهم، ووجه مركز التعذيب بالبديع تحذيرا شفويا إلى السيد كاظم الدرازي بان قوات الشغب سوف تشن عدوانا شرسا على المنطقة إذا استمر المواطنون في تحدي قرار منع المسيرات. و تجدر الإشارة إلى أن الحكومة أغلقت مآتم المنطقة بسبب استمرار المواطنين في المطالبة بإعادة العمل بالدستور.

ونقلت صحف النظام يوم أمس عناوين كبيرة عن قرب افتتاح ما يسمى بـ"محافظة المنامة" من قبل الأمير وبرئاسة الجلاد المعروف عبد العزيز عطية الله آل خليفة. وعقد اجتماع تحدث فيه الجلاد المذكور مؤكدا أن محافظة المنامة تقسم إلى ١٥ منطقة، يضم كل منها عددا من القرى والأحياء، وهناك مجلسان لها هما مجلس المحافظة ومجلس المختارين. ويتكون مجلس المحافظة من الجلاد المذكور رئيسا وعضوية نائبه ومدير أمن المنامة ومدير أمن منطقة ميناء سلمان وعضوية ممثلين عن وزارات الدولة. ويتكون مجلس المختارين من مساعد المحافظ رئيسا وعضوية المختارين المعينين عن المناطق الخمس عشرة الذين يتم اختيارهم من قبل مساعد المحافظ. ومن بين مسؤوليات المختارين عن المناطق:

العمل بدستور البلاد وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين.

وعلى صعيد آخر استسخف المراقبون تصريحات وزير العمل عبد النبي الشعلة قبل يومين، بان نسبة العاطلين عن العمل في البلاد أقل من ٢ بالمائة من مجموع القوة العاملة، أي ما يعادل ٥٣١٨ مواطن. وقال أن ٨٣٤٩ مواطن حصلوا على وظائف خلال العام المنصرم. وكان الشعلة نفسه قد أكد في فبراير ١٩٩٧، أن عدد المواطنين الباحثين عن العمل كان ٤٥٠٠ مواطن، وهذا يعني أن عدد الذين حصلوا على وظائف في هذه الفترة يبلغ حوالي ضعفي العاطلين عن العمل، وهي معادلة لا يستطيع إلا الشعلة نفسه حلها.

٦ مايو

بعثت منظمة Pen International التي تتخذ من لندن مقرا لها يوم أمس رسالة إلى رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بشأن استمرار الاعتقال غير القانوني للشيخ عبد الأمير الجمري جاء فيها ما يلي: "إننا نكتب إليك باسم منظمة القلم الدولية، وهي الجمعية العالمية للكتاب، التي يمتد تاريخها ٧٧ عاما في الدفاع عن حرية الكلمة المكتوبة، للتعبير عن قلقنا العميق إزاء صحة الشيخ الجمري، ٦٠ عاما، الشاعر والعالم الديني المعتقل بدون تهمة أو محاكمة في البحرين. ووضعه المعيشي. أن الشيخ الجمري عضو سابق بالمجلس الوطني.وبعد حله في العام ١٩٧٥ اصبح داعيا نشطا لإعادته. وقد اعتقل في ٢٠ يناير ١٩٩٦ مع ثمانية علماء مسلمين شيعة آخرين، حسب ما يبدو، بسبب توزيع عريضة تطالب بتغيير دستوري. وقد مضى على سجنه الآن عامان. وتقول التقارير انه في الآونة الأخيرة وبرغم تداعي صحته، تعرض إلى سلسلة من التحقيقات المطولة التي هدد فيها هو وعائلته. وفرض عليه كذلك البقاء في زنزانة انفرادية بعض الوقت. وتقول آخر التقارير التي استلمناها أنه نقل إلى المستشفى نتيجة هذه المعاملة السيئة. ومن وجهة نظرنا وكذلك عدد كبير من منظمات حقوق الإنسان حول العالم، فإن الشيخ الجمري اعتقل لمجرد ممارسته لحرية التعبير، وهو حق ضمنته المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأن استمرار اعتقاله ومعاملته السيئة وخصوصا في ضوء تداعي صحته اصبح مصدر انزعاج كبير ولذلك فإننا نحثكم على إصدار أمر بالإفراج الفوري وغير المشروط عنه". ووقع الرسالة السيد موريس فارهي، رئيس لجنة الكتاب المسجونين.

الصافي، ١٦، عبد الله علي البري، ١٥. وضربوا ضربا مبرحا قبل اعتقالهم. وفي اليوم نفسه أطلقت قوات الشغب رصاصا انشطاريا على شباب منطقة بوري الذين كانوا يكتبون الشعارات الوطنية على الحيطان. وشوهدت شعارات جديدة مكتوبة بخط عريض في مدينة حمد والقدم والمقشاع والسنابس. واستدعي في ٣٠ أبريل، الخطيب عباس علي الجزيري، ٣٥، وحقق معه الجلاد عبد الله مسلم، بمركز التعذيب في منطقة النبيه صالح، وهدد بالاعتقال والتعذيب أن تطرق في خطبه للقضايا السياسية.

وعلى صعيد آخر نشرت جريدة "القدس العربي" يوم أمس مقالا للمواطن البحريني هاني الريس بعنوان: "المنظمات الدولية تتهمها بتصعيد القمع: البحرين قلقة إزاء كشف ممارساتها لقمع المطالبين بالديمقراطية". جاء فيه: "أن الحكومة تعرضت لكم هائل من الادانات والضغوط والانتقادات الشديدة من قبل المنظمات غير الحكومية وبعض المنظمات الحكومية المشاركة في أعمال دورة جنيف الأخيرة". وقال أن تلك المنظمات "طالبت حكومة البحرين بإيقاف مسلسل القمع وانتهاك حقوق الإنسان". وأشار كاتب المقال إلى ثلاث مداخلات للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وانترناشيونال بن واللجنة الأفريقية لتعزيز الصحة وحقوق الإنسان. وذكر ملخصا لما جاء في كل منها. وقال أن التحالفات التكتيكية والمصلحية بين الحكومات بعضها ببعض أدى إلى عدم صدور قرار يدين حكومة البحرين على انتهاك حقوق الإنسان، بالرغم من كثرة التوصيات والمطالب التي قدمتها المنظمات غير الحكومية إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لإيجاد آلية خاصة لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في البحرين.

وعلى مستوى آخر، شاركت المعارضة البحرينية في مهرجان اتحاد النقابات العمالية البريطانية الذي عقد يوم الأحد الماضي بحديقة "فيتربري بارك" في شمال لندن. وحضر المهرجان عشرات الآلاف من البريطانيين وغيرهم حيث عرضت منظمات سياسية عديدة، من بينها المعارضة البحرينية، ما لديها من أدبيات حول القضايا التي تدافع عنها. وكان الاتحاد البريطاني لنقابات العمال قد اتخذ شعار الديمقراطية عنوانا لمهرجانه الأخير. وكان هناك إقبال كبير على قضية البحرين، وتوقف مئات الأجانب عند قضية البحرين وأخذوا معهم أدبيات المعارضة وصور التعذيب التي احتوت عليها الكتيبات والبروشرات والبوسترات. وأعد المتعاطفون مع شعب البحرين من البريطانيين عريضة وقعها اكثر من خمسين ناشطا سياسيا. وتطالب العريضة حكومة البحرين بإعادة

٥ مايو

خرجت الليلة الماضية والليالي التي قبلها مسيرات دينية عملاقة في العاصمة المنامة وبعض المناطق التي لم تغلق الحكومة مآتمها بعد. وشارك في هذه المسيرات آلاف المواطنين ورفعت فيها شعارات دينية ووطنية. كما كتبت الشعارات الدينية والسياسية على الحيطان في كثير من المناطق خصوصا على الطرق التي تمر فيها المسيرات. وفي الوقت نفسه استمر الاستفزاز الحكومي للمواطنين لمنعهم من المشاركة في هذه الفعاليات السلمية. فقوات الشغب منتشرة في مواقع كثيرة، وهي تقوم بترع السواد الذي يعلقه المواطنون بالقرب من مآتمهم للتعبير عن الحزن. فقد اعتدت تلك القوات على مأتم الحاج عباس بالمنامة ومأتم النعيم وأزالت السواد منها. وأزيل السواد كذلك من مناطق البلاد القديم وسترة والنعيم. وكانت قوات الشغب قد أقامت حواجز عند المداخل الرئيسية للمنامة وعليها مسلحون يشهرون أسلحتهم في وجوه المواطنين، وذلك في تحد سافر لمشاعر أبناء البحرين. وبعثت وزارة الداخلية رسائل إلى أهالي منطقة البرهامة تطالبهم بالحضور إلى مراكز التعذيب لأنهم رفعوا أعلاما سوداء على منازلهم. أما التطور الأخطر هذا العام فهو منع مآتم منطقة الدراز من ممارسة فعالياتها المعتادة، بعد أن أغلقت مآتمها الكبيرة التي كانت تمارس تلك الفعاليات منذ عشرات السنين وفقا لأحكام الدستور. ويرى المواطنون في تلك الخطوة التعسفية بداية للقضاء على الممارسات الدينية التقليدية في البلاد، استكمالا لمخطط القمع السلطوي والقضاء على كل منبر حر يمكن أن يتطرق إلى الوضع السيء. كما بقي عدد من المواطنين المعروفين بدورهم في رفع الهتافات الدينية خلال هذا الموسم رهن الاعتقال في محاولة يائسة لإرهاب المواطنين ومنع مشاركتهم الفعالة في هذا الموسم الحيوي.

إلى ذلك استمرت الاعتقالات التعسفية في عدد من المناطق. فقد اعتقل الشاب جواد الجزيري قبل يومين حيث قام بتسليم نفسه بعد أن تعرضت عائلته للتنكيل والتعذيب. فقد اعتقل أخوه، سعيد كرهينة، وهددت العائلة بالمزيد من التعذيب إن لم يسلم الشاب نفسه. وقال شهود عيان انه يتعرض للتعذيب الشديد على يدي الجلاد خالد الوزان، وشوهد وهو يقاد من زنزانته الانفرادية إلى غرفة التعذيب مقيد اليدين من الخلف، تسوقه ركلات المعذبين من كل جانب. واعتقل من منطقة سترة في ٢٧ أبريل، كل من: علي رضا علي، ١٨، علي أحمد جاسم، ١٧، علي عبد الحسين

وفي تطور خطير يرتبط بأزمة جمعية المحامين بعد حل مجلس إدارتها المنتخب، قال سمير رجب، عضو مجلس الشورى المعين وأحد أعضاء المجموعة التي فرضتها وزارة الداخلية لإدارة جمعية المحامين، في جريدة الأيام في ٢١ أبريل، أن من بين المقترحات التي سوف يتضمنها التقرير الذي طالبت به وزارة العمل منع أي محام لا ينتمي إلى الجمعية من مزاولة المهنة. وهذا الاقتراح الذي فرضته وزارة الداخلية خطير جدا، لأنه ينطوي على إجبار كل محام في البلاد على الخضوع لأوامر "المستشار القانوني" لوزارة الداخلية، ديفيد جامب، الذي من أهدافه تكريس قوانين القمع والاستبداد في البلاد.، استكمالا للمشوار الذي بدأه هندرسون. وقد استسخف المواطنون هذه التصريحات التي تعبر عن أدنى ما يمكن أن يصل إليه الانتهازيون في سبيل تحقيق المصالح الذاتية. وقال أحد المحامين المعنيين أن الذين قبلوا بالخضوع لأوامر وزارة الداخلية قد وضعوا رقابهم، بوعي أو بدون وعي، بأيدي القتلة والسفاحين، وأن هؤلاء لن يوفروا من يختلف معهم في الرأي حتى لو كان من عبيدهم.

وعلم من جهة أخرى أن مشادة كلامية حول الأوضاع في البحرين حدثت خلال مؤتمر أمن الخليج، الذي نظمه مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية في لندن متزامنا مع الاجتماع الخليجي - الأوروبي. فقد تحدث أحد المفكرين السياسيين البريطانيين حول ضرورة إصلاح الأوضاع الداخلية في الخليج كأحد شروط تحقيق الأمن، وضرب مثلا على ذلك بالوضع في البحرين قائلا أن المطالب التي طرحتها المعارضة معتدلة ومطالبها متواضعة ومتحضرة. وكان بين الحضور شخصيات سياسية خليجية وبريطانية كثيرة، الأمر الذي أحرج المسؤولين البحرينيين الحاضرين بشكل كبير. فما كان من وكيل وزارة الدفاع، نجل ولي العهد، إلا أن انبرى للرد على ذلك بقوله أن المعارضة "أصولية" وأنها مدعومة من إيران وتهدف لزعزعة الوضع في البحرين، وقال للمتحدث: أنت لا تعرف هؤلاء. فقال المفكر البريطاني: أعرفهم قبل أن تولد أنت. وكان هذا المفكر على علاقة بعدد من الشخصيات المعارضة منذ الستينات، فسكت المسؤول الخليفي وشعر بالحرج الشديد، وأدرك أن صغر سنه وعدم اطلاعه على تاريخ البحرين المعاصر وضعه في موقف حرج لا يليق بشخص في مرتبته، خصوصا أنه يدير "مركز الخليج للدراسات السياسية". وقال بعض الحاضرين أن الدكتور محمد جابر الأنصاري الذي يعمل تحت إدارته شعر بالحرج أيضا لأن رئيسه لا يعرف حقائق البلاد التي تحكمها عائلته.

الشيخ الجمري، والمطالبة بالتقصي في هذه التقارير وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى المحاكمة، تجديد المطالبة بإطلاق سراحه فورا وبدون شرط أو قيد مع السبعة الآخرين الذي هم سجناء رأي. وطلبت المنظمة الكتابة إلى كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

جاءت هذه المناشدة في الوقت الذي أكدت فيه مصادر مطلعة أن الشيخ الجمري نقل يوم أمس إلى المستشفى العسكري، بعد تدهور وضعه الصحي بسبب التعذيب الذي مارسه الجلاد عادل فليفل عليه في الأسابيع الأخيرة. وشوهد الشيخ محاطا بالمعذبين والعسكريين وعناصر الأمن، في محاولة لمنع الآخرين من رؤيته. وقالت المصادر أن الشيخ موجود بالجناح رقم ٤٣، وأن حالته غير جيدة. وقد رفع تقرير بجريمة فليفل بحق الشيخ الجمري إلى الجهات المعنية بالأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية. هذا في الوقت الذي تتصاعد فيه مشاعر المواطنين بسبب المعاملة الوحشية للشيخ الجمري الذي يعبر بصلابة موقفه عن مطالب شعب البحرين وكرامته وكبريائه. وشوهدت الشعارات التي تهتف بحياة الشيخ مكتوبة في مناطق عديدة بمنطقة كرزكان. كما رسمت صورة الشهيد فاضل مرهون الذي قتله آل خليفة قبل عامين ظلما وعدوانا، وكذلك صورة القادة الشعبيين المعتقلين.

وفي الوقت نفسه، استمرت اعتقالات المواطنين في إطار حملة الاعتقالات التعسفية، التي تقوم بها الحكومة، والتي تصاعدت بشكل كبير منذ وصول ديفيد جامب إلى البلاد مؤخرا. وعرف من معتقلي منطقة الشاخورة في ٢٨ أبريل، كل من: عقيل علي أحمد، ١٩، السيد أحمد السيد جعفر، ١٨، علي محمد الماضي، ١٢، عبد الجليل محمد كاظم، ٢٦، عباس علي سلمان، ١٨. وكانت المنطقة قد شهدت كتابة شعارات سلمية على الحيطان تطالب بإعادة العمل بدستور البلاد وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين وإلغاء قانون أمن الدولة. وعلم كذلك أن اثني عشر شابا وطفلا اعتقلوا من منطقة أبو صيبع في الأيام الأخيرة. وقامت القوات المرتزقة قبل يومين بالاعتداء على مآتم منطقة كرزكان محاولة فرض أوامر وزارة الداخلية وقراراتها التعسفية على المواطنين. وقامت تلك القوات بالاعتداء كذلك على منطقة النعيم وأزالت المظاهر الاحتفالية التي تعلق عادة في هذا الموسم وذلك في استفزاز خطير لمشاعر المواطنين. ولوحظت سيارات غريبة تجوب شوارع المنامة في الليالي الماضية لاستفزاز المواطنين وإزالة المظاهر الاحتفالية المعتادة.

مايو ١٩٩٨

١ مايو

أصدرت منظمة العفو الدولية هذا اليوم مناشدة عاجلة حول الوضع الرهيب الذي يعيشه القادة الشعبيون المعتقلون في زنزانات آل خليفة. وجاء في المناشدة ما يلي: "البحرين: الشيخ عبد الأمير منصور الجمري، ٦٠، الشيخ حسن سلطان، الشيخ علي عاشور، الشيخ علي بن أحمد الجدحفصي، الشيخ حسين الديهي، حسن مشيمع، السيد إبراهيم عدنان العلوي، عبد الوهاب حسين: نقل أن الشيخ عبد الأمير منصور الجمري، تعرض في الأسابيع الأخيرة لأشكال عديدة من المعاملة السيئة من حجز انفرادي وتهديد باغتصاب أهله واعتقال أطفاله بالإضافة إلى التهديد بقتله. ويعتقد أن صحته تدهورت وأنه معرض للمزيد من المعاملة السيئة. ويبدو أن هذه المعاملة السيئة تهدف لإجباره على توقيع إفادة تحمله المسؤولية الكاملة عن الأحداث المرتبطة بالاحتجاجات المعارضة للحكومة في البحرين منذ ديسمبر ١٩٩٤، لكي يمكن تقديمه إلى محاكمة. ويقال أنه أخذ إلى قاضي تحقيق لكي يوقع الإفادة ولكنه رفض ذلك. أن الشيخ عبد الأمير منصور الجمري والسبعة المذكورين أعلاه قادة مسلمون شيعة مرموقون ورموز دينية محتجزون بدون تهمة أو محاكمة منذ اعتقالهم في ٢٢ يناير ١٩٩٦. ومع أنهم احتجزوا في البداية في زنزانات انفرادية إلا أنهم يحصلون الآن على زيارات من عائلاتهم. وجاء اعتقالهم في فترة من الاعتقالات الجماعية التي تقوم بها قوات الأمن ردا على المظاهرات الشعبية الغاضبة بسبب إغلاق المساجد. ولا تتوفر تفصيلات أخرى بشأن المعتقلين الآخرين. وتعتبر منظمة العفو الدولية المذكورة أسماؤهم أعلاه سجناء رأي. وكان القادة الثمانية قد اعتقلوا في فترة الاحتجاج في ١٩٩٤ — ١٩٩٥، واحتجزوا بدون تهمة أو محاكمة حتى أفرج عنهم في سبتمبر ١٩٩٥. واقترحت منظمة العفو الدولية إرسال البرقيات والفاكسات والرسائل باللغتين العربية والإنجليزية للتعبير عن القلق الناجم عن التقارير حول إساءة معاملة

يأتي دورها. وقال أن ما حدث خلال اجتماعات لجنة حقوق الإنسان في جنيف اثبت وجود قضية كبيرة في البحرين بخصوص حقوق الإنسان. وأضاف: "يمكن القول بأن هناك بونا شاسعا بين المنظمات غير الحكومية الممثلة للرأي العام العالمي وبين الحكومات الغربية منها والآسيوية التي تراعي مصالح الطبقات الحاكمة ولا تريد إغضاب حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، وتتفق ظاهريا معها بأن الموجود من المؤسسات الشكلية يلبي مطالب المواطنين، في حين يقول المواطنون في البحرين بأننا نريد مجلسا وطنيا منتخبا كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية". وقال الكاتب أن الحكومة الأمريكية سحبت الملحق الثقافي من سفارتها بالبحرين لأن التقرير الذي رفعه عن حالة حقوق الإنسان في البحرين قد أغضب الأسرة الحاكمة.

هوادة على الممارسات الدينية المعتادة لقطاع كبير من المواطنين. فقد اعتدت على مأتم الشرق بمنطقة بني جمرة وهددت إدارته بالاعتقال والتعذيب إذا لم تلتزم بما يفرضه الأجانب العاملون في قوات الشغب من أوامر حول نشاط المأتم. وبقيت منطقة الدراز بدون مآتم بعد غلق عدد من مآتمها، وهددها المرتزقة بالمزيد من العنف بحق المواطنين. ودخلت القوات الأجنبية المنطقة يوم أمس، وضربت الأطفال الذين يرتدون الملابس السوداء، وهو تقليد متبع في بعض مناطق البلاد خلال موسم العاشوراء. وكانت الدراز قد تعرضت لعدوان متلاحق من قبل تلك القوات الإرهابية، تمخض عنه اعتقال عدد من الشباب من بينهم الرادود جعفر الدرازي. وقد نقلت المجموعة من مركز التعذيب بالبديع إلى سجن الحوض الجاف بعد أن رفضوا التوقيع على تعهد بعدم المشاركة في الفعاليات الدينية التقليدية التي تجري هذه الأيام.

هذا في الوقت الذي استمرت فيه الاعتقالات في مناطق عديدة. فقد شنت القوات الأجنبية عدوانا وحشيا على منطقة الشاخورة واعتقلت كلا من: عبد الأمير سعيد سبت، ١٩، وأخيه عباس، ١٧، السيد ياسر مرهون السيد سلمان، ١٨، علي عيسى جواد، ١٧، صادق حسن عبد الله، ١٧، هاني أحمد يعقوب، ١٦، أسامة سعيد عبد الله، ١٥. وسبق للطفلين الأخيرين أن اعتقلا في السابق. وعلم أن الشاب السيد جلال السيد مرهون، ٢٥، من منطقة المعامير، ما يزال معتقلا بالرغم من إكماله فترة السجن التي حكم بها والتي انتهت في ٢١ أبريل. أما الطفل زكريا عبد الحسين حبيب مطر، ١٦، من منطقة العكر فقد اعتقل في ١٤ فبراير الماضي، ووضع في زنزانة انفرادية لمدة ٣٧ يوما، وهو معصوب العينين واليدين قبل أن يفرج عنه مؤخرا، ولم يكن قد ارتكب جريمة أو ذنبا. وهذا هو أسلوب آل خليفة في تطبيق معاهدة الطفل التي وقعوا عليها قبل ستة أعوام.

وفي هذا اليوم نشرت جريدة "القدس العربي" اللندنية مقالا مهما وطويلا للكاتب البحريني المعروف، عبد الرحمن النعيمي، بعنوان: "دول بحاجة إلى أخلاق: تقرير الملحق الثقافي الأمريكي عن حقوق الإنسان أغضب النظام البحريني". وجاء في المقال أن هناك وضعيتين متعارضتين إزاء الوضع في البحرين: أولاهما تقول بوجود انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والحريات العامة وهناك أمثلة كثيرة على ذلك أوردها الكاتب في عدد من النقاط والإحصاءات. أما الوضعية الثانية فهي الحكومات المتنفذة منها وتلك التي تسير في دبر الآخرين، وتلك التي لا تريد إدانة البحرين حتى لا تدان عندما

والإرهاب. ويعتزم المواطنون الاستفادة من هذه المناسبة لتأكيد المطالب الشعبية العادلة وفي مقدمتها إعادة العمل بدستور البلاد وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. كما يتوقع رفع الهتافات المدوية في كل مكان مطالبة بإطلاق سراح الشيخ الجمري ومنع المعذب عادل فليفل عن الاستمرار في تعذيب القائد الشعبي، عضو المجلس الوطني. ويبدو إصرار الأحرار في البلاد أقوى من تهديدات الحكومة الأمر الذي يعني استمرار التوتر حتى نهاية الموسم.

٣٠ أبريل

فشل وزير خارجية البحرين في إقناع الحكومة البريطانية بطرد المعارضين البحرينيين المنفيين من أراضيها، برغم استعانته بوزراء خارجية دول مجلس التعاون الأخرى. وكان الوزراء في لندن يوم أمس لحضور اجتماع التنسيق بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي، وهو اجتماع يعقد مرتين في العام. وقال وزير الخارجية البريطاني، السيد روبن كوك، في مؤتمر صحافي عقده بعد انتهاء المحادثات أن وزير خارجية البحرين طرح عليه موضوع المعارضين البحرينيين تحت غطاء الحديث عن الإرهاب، فأجابه بأن الحكومة البريطانية تعارض الإرهاب بشكل كامل وتسعى لتشريع قوانين تمنع انطلاق الإرهاب من الأراضي البريطانية، مؤكدا له أن بريطانيا تلتزم في الوقت نفسه بالقوانين الدولية بشأن اللجوء السياسي، وأن لها تقاليد عريقة في هذا المجال لا يمكن لحكومة البحرين أو غيرها أن تغيرها. وتطرق الحديث إلى المسألة الديمقراطية وبدا واضحا أن البريطانيين تحدثوا عن ضرورة تحديث النظام السياسي الخليجي كواحدة من وسائل ضمان الأمن الخليجي. ويعتقد أن قضية انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين طرحت بقوة في اللقاءات الثنائية، خصوصا أن عددا من البرلمانيين البريطانيين واللوردات طلبوا من وزير الخارجية طرحها على نظيره البحريني.

ومن جهة أخرى، خرج المواطنون بمنطقة الديه مساء أمس، وأغلقوا الشارع العام رافعين لافتات بالمطالب الشعبية العادلة وهاتفين بالشعارات الوطنية وإطلاق سراح السجناء وإطلاق الشيخ الجمري. وحدث ارتباك شديد في الشارع أدى إلى تعطل حركة المرور فترة من الزمن. ووقف المواطنون وسط الشارع العام متحدين إرهاب السلطة ومعبرين عن استعدادهم للاستمرار في المقاومة المدنية حتى يحدث الإصلاح السياسي المطلوب. جاء ذلك في الوقت الذي أصبحت الحكومة فيه تشن حربا بدون

المنتخبة ممثلة بأحد أفرادها، المحامي فريد غازي جاسم، ببيان قوي يشجب سياسة تكميم الأفواه التي تسعى المجموعة المفروضة على الجمعية لفرضها على المحامين. وجاء في بيان مجلس الإدارة المنتخب ما يلي: "يتوجب علينا في هذا المقام أن نبين لمجلسكم المعين بأن الخلاف القانوني في قرار التعيين ومصادرة حق الجمعية العمومية في الانتخاب هو خلاف في ما بين المحامين ووزارة العمل التي أصدرت هذا القرار. أما الزملاء أعضاء المجلس المعين فلهم كل تقدير واحترام منا مقدرين لهم قبولهم بالتعيين وظروف قبولهم بهذا القرار، ونمتلك وإياهم حق الاختلاف في الرأي، منوهين بأن بعض أعضاء مجلسكم المعين توجه بالإساءة إلى المجلس المنتخب، الأخير ومجالس الإدارة السابقة، قاصدين بذلك دق الاسفين في ما بين المحامين والجهات الرسمية التي نكن لها كل احترام وتقدير ونشكل لها عضد الحق والعدالة كقضاء واقف، كل ذلك ونحن نترفع عن كل ما هو مسف ومتدن إلى ما هو سام ومتحضر لخدمة هذا الوطن العزيز".

وعلم أن لجنة حقوق الإنسان التابعة لرابطة أهل البيت الإسلامية العالمية، التي تتخذ من لندن مقرا لها بعثت رسالة عاجلة إلى أمير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حول تعريض الشيخ عبد الأمير الجمري إلى التعذيب جاء فيها ما يلي: "بلغنا أنباء مقلقة حول وضع الشيخ عبد الأمير الجمري ورفاقه في سجون البحرين. وقد سلمنا رسالة يدوية موجهة إلى سموكم بيد سفيركم في لندن الذي أكد لنا أن الأمور سوف تتحسن عندما التقى به وفد من أخواتنا العاملات في لجنة حقوق الإنسان. أننا على ثقة أن حكمتكم في معالجة الأمور لا ترضى أن يتعرض الشيخ الجمري ورفاقه لأي ضغوط قد تؤدي إلى تصعيد الأزمة، التي نريد لها أن تحل بالوسائل السلمية والديمقراطية وليس بالعنف. أننا نأمل من سموكم تدخلا شخصيا لحل هذه الأزمة بإطلاق سراح الشيخ الجمري ورفاقه، وأنتم تعلمون أن ذلك سوف يؤدي إلى ارتياح لدى الملايين من المسلمين ومحبي الحرية في أنحاء العالم". ووقعت الرسالة المهندسة نعم علاوي، منسقة حقوق الإنسان باللجنة.

ويسود البلاد هذه الأيام توتر شديد، حيث بدأ موسم العاشوراء يعيد للمواطنين الشعور بالمسؤولية الإنسانية والشرعية تجاه الشهداء والمعتقلين وخصوصا الشيخ الجمري وأخوته. وتسعى الحكومة لمنع المسيرات الدينية التقليدية في عدد من المناطق، بعد أن اعتقلت مئات المواطنين في الأسابيع السابقة، وبثت في البلاد أجواء من الرعب

٢٩ أبريل

بعث السيد ديريك فاتشيت، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية رسالة إلى السيد دوغلاس هاميلتون، منسق حقوق الإنسان بالمركز الاسكوتلاندي لحقوق الإنسان، جوابا على رسالتين بعث بهما إلى كل من روبن كوك، وزير الخارجية، وتوني لويد، وزير حقوق الإنسان بالحكومة البريطانية، حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين جاء فيها ما يلي: "كما أوضحت في النقاش المؤجل بالبرلمان في ٣ يونيو، فإنني قلق بشأن سجل حقوق الإنسان في البحرين. وقد استعملنا اتصالاتنا المنتظمة مع السلطات البحرينية، كما هو شأننا مع الدول الأخرى، للدعوة إلى تحسين حقوق الإنسان والحريات العامة، وتأكيد قلقنا حول الادعاءات المحددة للانتهاكات التي أثيرت أمامنا. وحول موضوع اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان، فقد أوضح روبن كوك لوزير الخارجية البحريني في ١ سبتمبر، بأنه إذا لم تعالج البحرين دواعي القلق الدولي المشروع بالتطوير في مجالات حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية التجمع فإن صدور قرارات مثل الذي صدر في أغسطس سوف يكون أمرا لا مفر منه. وحث البحرين كذلك على التصديق على الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية. وفي رأيي فإن استمرار اتصالاتنا الثنائية يوفر افضل الفرص لكل من حكومة البحرين وهذه الحكومة لمعالجة حقوق الإنسان معا. وفي ضوء التزامنا القوي بهذا النهج فإنه ليس لدينا الخطط لتبني قرار حول البحرين خلال الدورة الحلية للجنة. كما لم نستلم طلبا للاشتراك في تبني قرار مشترك".

وكما هو واضح من رسالة الوزير البريطاني فإن عدم تبني قرار حول البحرين في دورة لجنة حقوق الإنسان في جنيف لا يعني عدم قناعة الدول بالملف الأسود لحقوق الإنسان في ذلك البلد، بل تؤكد الرسالة مدى القلق البريطاني من سلوك حكومة البحرين وقمع الحريات العامة.

وعلى صعيد آخر، بدأت المجموعة غير الشرعية التي فرضتها العائلة الحاكمة لإدارة جمعية المحامين البحرينية، تشعر بنفور المواطنين منها بعد أن اتضح أنها لم تعد غير أدوات بأيدي جهاز القمع الخليفي، فأصدرت بيانات غير موقعة (يعتقد أنها مكتوبة في وزارة الداخلية) تلوم المحامين الرافضين لقرار حل مجلس الإدارة المنتخب، والمطالبين بإلغاء ذلك القرار، وتطلب منهم عدم التحدث في ذلك الموضوع. وردت الإدارة

السياسي الذي يقوم به بشكل أساسي المعارضة الإسلامية الشيعية في محاولة لإقناع الحكومة بإعادة البرلمان الذي حل في ١٩٧٥. وقد سجلت منظمات حقوق الإنسان الدولية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش حالات من انتهاك حقوق الإنسان على أيدي السلطات البحرينية بحق المعتقلين أو المسجونين بسبب نشاطاتهم السياسية. وبالإضافة إلى مطالبهم السياسية، يطالب الشيعة بإصلاحات اقتصادية ووظائف للعاطلين. وفي ١٩٩٧، كان العمال الأجانب يشكلون ٦٣ بالمائة من مجموع القوة العاملة البحرينية. وفي نهاية نوفمبر، ذكر أن ثمانية من قادة المعارضة المنفيين حكم عليهم غيابيا بالسجن لمدد تتراوح ما بين خمس وخمس عشرة عاما في السجن. وفي ١٢ يونيو ١٩٩٦، وفي محاولة لإحكام السيطرة على الوضع اصدر الأمير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، قرارا بتقسيم البلاد إلى أربع محافظات، لكل منها محافظ من أجل الحفاظ على الأمن في محافظته. والمحافظون مسؤولون أيضا عن متابعة التطورات الاقتصادية والتربوية في محافظاتهم. واصدر الأمير في يناير قرارا بتشكيل الحرس الوطني الذي سيتحول إلى قوة عسكرية منفصلة عن الجيش وداعمة له. وهدف الحرس الوطني أن تصل قوته إلى ١٠٠٠ جندي، أغلبهم من غير البحرينيين. ويرأسه نجل الأمير، الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة".

وعلم أن عيسى بن راشد آل خليفة، رئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة، أصدر قرارا بمنع نادي العروبة من إقامة محاضرة للدكتور علي محمد فخرو، سفير البحرين في باريس. وكان النادي قد دعا إلى المحاضرة المزمع عقدها في ٢٠ مايو المقبل، تحت عنوان "أنا المواطن العربي... ماذا أفعل؟". وجاء في رسالة المنع: "يؤسفنا إفادتكم بعدم الموافقة على إقامة المحاضرة المذكورة أعلاه".

وعلم أيضا أن مؤسسة نقد البحرين بعثت رسالة إلى رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري لمنعه من تقديم جائزة البنك السنوية. وجاء في الرسالة ما يلي: "أن المؤسسة إذ تقدر الدوافع القيمة التي حدت بمؤسستكم العامة إلى إنشاء وتوزيع هذه الجوائز، إلا أنها ومن منطلق الحرص على فاعليتها وتحقيقها للأهداف الوطنية المنشودة منها، فإنها ترى أن تقوم بتنظيمها وإدارتها الجهات الرسمية المختصة بها في الدولة فقط... وعليه فإنه يرجى التكرم بمراعاة أن منح الجوائز وتنظيم مثل هذه المناسبات سوف يناط مستقبلا بالجهات الرسمية فقط".

البحرين) وسألني ماذا تستطيع اللجنة أن تعمل له؟، فرددت عليه: بكل أسف فإنها لا تستطيع أن تعمل لك شيئا. وقال: أنا بنفسي عانيت من النفي ولذلك شعرت بظروفه ومعاناته. أن ذلك يكشف عن خلل في تشريعات الأمم المتحدة وآلياتها. وتوجه إلى الدول مخاطبا إياها قائلا: يجب أن لا تجعلوا أنفسكم في مواجهة مع المنظمات غير الحكومية. كما تحدث عن الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقال أنها يجب أن تتحول من سنة للاحتفالات إلى سنة لإنجاز أمور عملية مثل توقيع الاتفاقيات والمعاهدات التي تحمي حقوق الإنسان.

أما السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، فقد أشادت باتفاقية حماية النشطاء في مجال حقوق الإنسان. وقالت أنها تواجه استغاثات مستعجلة جدا وحثت الدول بأن تتجاوب مع النداءات التي تقدمها نيابة عن الضحايا الذين يتقدمون بشكاوى ضد القمع وانتهاكات حقوق الإنسان.

وحسب آخر تقرير قدم إلى اللجنة حول حقوق الطفل والتي تعتبر البحرين طرفا فيها فإن حكومة البحرين لم تقدم حتى ٢٦ نوفمبر الماضي، تقريرا إلى اللجنة حول مدى تنفيذها الاتفاقية.

وعلى صعيد آخر نشرت مجلة "برايفيت آي" اللندنية في عددها الأخير تعليقا على تعيين ديفيد جامب مستشارا قانونيا لوزارة الداخلية بعنوان: "قفزة إلى الأمام JUMP AHEAD" جاء فيه ما يلي:

"قامت حكومة البحرين التي تنتهك حقوق الإنسان لكل من يعارضها، بإرسال بعثة إلى لجنة حقوق الإنسان في جنيف. وكان نجمها المستشار القانوني لوزارة الداخلية البحرينية، السيد ديفيد جامب. وقد كان السيد جامب، إلى ما قبل حصوله على وظيفته الثمينة، محاميا في لندن مع شركة "تروزر أند هاملين" وهي شركة معروفة بعلاقاتها مع "شركات النهر" التي تمرر خلالها الأموال الضخمة سرا لحزب العمال (انظر برايفيت آي ٨٢٦). وربما من أجل الاحتفال باستئجار السيد جامب، وللتأكيد على الثقة بحكم القانون فقد قامت الحكومة البحرينية مؤخرا بحل الهيئة الإدارية لجمعية المحامين بالجزيرة. وحل محلها مجموعة من المحامين ذوي الأنوف البنية والداعمة للحكومة برئاسة الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة، أحد أفراد العائلة الحاكمة".

كما نشرت دائرة المعارف البريطانية في كتابها السنوي للعام ٩٨ تعريفا بالبحرين جاء فيه ما يلي: "منذ نهاية العام ١٩٩٤، شهدت البحرين فترات من الاضطراب

وثقافته، وصدقه وأمانته، وإيمانه وصلابته، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر بأسلوب متزن وبروح حريصة على سلامة الوطن وأمته، وأصالته وتقدمه ورخائه". وقال أيضا "وإني لأقترح على الحكومة جادا مخلصا أن تبدأ فك الأزمة عمليا لإعطاء الساحة فرصة التصافي الكامل بين الشعب والحكومة، وانبعاث أجواء الثقة المتينة التي تتجه بالوطن للبناء لا الفناء، وذلك بإطلاق سماحة الشيخ وأصحابه من السجن، والتفاهم والتفاوض الودي معهم بما يكفل احترام الشعب ومصلحة الوطن والعلاقة الإيجابية بين الشعب والحكومة".

وقد خرج المواطنون بمنطقة الدراز الليلة الماضية، وأغلقوا الشارع العام بعد أن أشعلوا النار في إطارات السيارات بكثافة للتعبير عن غضبهم إزاء سوء معاملة الشيخ الجمري، وللتأكيد على استمرار التوتر السياسي في البلاد بسبب رفض الحكومة العمل بدستور البلاد. وحدث استنفار عام في أوساط عناصر الأمن. ويتوقع استمرار التوتر في الفترة المقبلة خصوصا مع قدوم موسم العاشوراء وإصرار الحكومة على التحرش بالمسيرات الدينية التقليدية، وتزامن ذلك مع تعذيب الشيخ الجمري وتهديده بالاعتداء على عرضه، كما ورد على لسان المنحرف إنسانيا عادل فليفل.

٢٧ أبريل

حاولت حكومة البحرين التقليل من شأن مداخلات المنظمات الدولية غير الحكومية التي حضرت الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وقالت أن عدم صدور قرار حول الوضع في البحرين يعني عدم وجود انتهاكات لحقوق الإنسان. بينما أكد مسؤول باللجنة الدولية أن عدم صدور قرار يدين حكومتي البحرين والجزائر لا يعني بأي حال من الأحوال تبرئة البلدين من انتهاكات حقوق الإنسان، مضيفا أن هناك من الوثائق ما يثبت تورط الحكومتين في انتهاكات رهيبة، غير أن دول الاتحاد الأوروبي فضلت الضغط على هاتين الحكومتين من خلال الاتصالات الجانبية وليس بالشجب العلني. وقال السيد جاكوب سليبي، رئيس الدورة الحالية وسفير جنوب أفريقيا في جنيف: أننا في الوقت الذي نجتمع هنا فإن آلاف الأشخاص يرزحون في السجون. ولكن أخطر شيء هو أنه عندما تنتهي هذه الدورة فإن الدبلوماسيين سوف يعودون إلى بلدانهم بينما لا يستطيع نشطاء حقوق الإنسان العودة إلى أوطانهم. وأضاف: قبل أيام اجتمع بي شاب منفي (من

لعقوبات قاسية. وجاء اللقاء الأول في ٨ أبريل، مع وفد حكومة البحرين الخاص بالدورة، بينما جاء اللقاء الثاني في ٢٢ أبريل، مع سفير البحرين في جنيف، أحمد الحداد. وفي اللقاء الأخير عبر السيد جاكوب سليبي، وهو من جنوب أفريقيا، عن رفضه المطلق للتعذيب الذي يمارس ضد الشيخ الجمري، وطلب منه تفسيرا عاجلا لذلك. كما عبر عن رفضه سياسات بعض الدول ومواقفها بعد أن أصبح هناك تلاعب بسبب التحالفات السياسية التي تحاك لمنع فحص الانتهاكات الحقيقية لحقوق الإنسان. وكان الرئيس مقتنعا بالوضع المتدني لحقوق الإنسان في البحرين ،مثلا، ولكن التحالفات السياسية حالت دون مناقشة الوضع بالشكل الذي يستحقه.

وقد أثارت قضية الشيخ الجمري مشاعر المواطنين والشرفاء في الداخل والخارج، وشرعت منظمات دولية عديدة في ممارسة الضغط على الحكومة للتوقف الفوري عن التعذيب النفسي والجسدي للشيخ وإطلاق سراحه فورا. وقالت هذه المنظمات أن محاولات إجباره على توقيع اعترافات مزورة سوف تستعمل وثيقة دامغة ضد الحكومة في المحافل الدولية. فالعالم كله يعرف أن الشيخ الجمري، عضو المجلس الوطني المنتخب، والقاضي الشرعي سابقا، يتمتع بحصانة وفق دستور دولة البحرين، وأن اعتقاله هو الجريمة التي يجب أن يعاقب بسببها مرتكبوها. ويعرف أن الشيخ الجمري يتمتع بخطاب معتدل بعيد عن العنف أو التحريض، وأن كل الخطابات الجماهيرية التي ألقاها بين الاعتقالين (سبتمبر ٩٥ ويناير ٩٦) مجموعة في كتاب خاص ولا يحتوي أي منها سوى على لغة متحضرة سلمية عالية. وقد عم الغضب الأوساط الشعبية، بل أن بعض الشخصيات الحكومية عبرت في اتصالات مع المعارضة عن استيائها للسماح للجلاد عادل فليفل بالتعامل مع الشيخ الجمري بهذه الوحشية وقيام هذا الشخص بالتهديد بالاعتداء على الأعراض. وهذا من أسوأ ما ارتكبه عادل فليفل والضابط البريطاني الذي كان معه.

وأصدر العالم الكبير الشيخ عيسى أحمد قاسم، عضو المجلس الوطني المنتخب، بيانا حول ما يتعرض له الشيخ الجمري من تعذيب جاء فيه ما يلي: "متسامع كثيرا أن سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري حفظه الله يعاني وخاصة في الآونة الأخيرة من وضع صحي حرج لضغوط خاصة مكثفة موجهة إليه من أجل سحب اعتراف منه يمكن من محاكمته وإدانته بما هو منه براء. ولست في مقام إثبات هذا الأمر أو نفيه، ولا تأكيده أو تضعيفه، أن ما يهم ذكره هو أن سماحة الشيخ عز لشعبه كله ومفخرة في علمه

النشاطات المعارضة للحكومة مثل المشاركة في التظاهرات أو التجمعات، كتابة الشعارات على الحيطان، حرق إطارات السيارات وتوزيع المنشورات. وهذه الاعتقالات هي جانب من حملة رسمية لقمع المعارضة السياسية، وأدى استعمال التعذيب في هذه الحالات إلى تعريض الأطفال إلى مخاطر شديدة. وثمة جانب آخر من دوافع القلق هو تزايد أعداد الأطفال الذين يعيشون ويعملون في الشوارع.

ومن جهة أخرى، قرر المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ضرورة استمرار الحوار مع وزارة العمل البحرينية، وفي حالة الوصول إلى طريق مسدود، معاودة الشكوى المقدمة ضدها إلى مؤتمر العمل العربي في دورته القادمة. وكان المجلس قد أنهى قبل يومين اجتماعه الدوري حيث كان على جدول أعماله المذكرة التي تقدم بها اتحاد عمال البحرين، التي طالب فيها بوقوف الحركة العمالية العربية أمام الانتهاكات الفظة التي تقوم بها حكومة البحرين للحريات والحقوق النقابية، والتي تتمثل في عدم الاستجابة لمطلب التنظيم النقابي والسماح للنقابيين البحرينيين المبعدين العودة إلى البلاد. وتوقف المجلس المركزي أمام الجهود التي بذلتها الأمانة العامة للاتحاد بالإضافة إلى الجهود التي بذلها أعضاء الاتحاد وفي المقدمة منهم اتحاد عمال مصر الذي أعلن بأنه شكل وفدا خلال العام الماضي وسافر إلى البحرين والتقى مع الأمير وولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وحاول إقناعهم بضرورة تطوير التشريعات العمالية والاستجابة للمطالب العادلة لعمال البحرين بدون جدوى. كما تطرقت كل الوفود إلى الأوضاع الشاذة التي تعيشها البحرين من جراء تعنت السلطة وحرمانها المواطنين، وخاصة النشطاء النقابيين من حقوقهم الأساسية كمواطنين واستمرار إبعادهم عن البلاد.

٢٥ أبريل

تعبيرا عن انزعاجه وغضبه إزاء ممارسات حكومة البحرين وانتهاكاتها المتكررة لحقوق الإنسان التقى رئيس الدورة الحالية لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (التي أنهت أعمالها في ٢٤ أبريل)، السيد جاكوب ساليبي، مرتين مع ممثلي حكومة البحرين طالبا منهم تحسين وإيقاف مسلسل التعذيب والإهانة التي يتعرض لها الشيخ الجمري على أيدي المعذبين، لا سيما المعذب عادل فليفل الذي تجاوز جميع الحدود الإنسانية. وطالب الحكومة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان وإلا تعرضت

الأوراق عندما جيء به أمام قاضي التحقيق في مطلع أبريل. فقال له المعذبون: "سوف توقع عليها شئت أم أبيت". ثم قالوا له سوف نفجعك في أغلى من تحب، فقال الشيخ: "افعلوا ما شئتم فأبنائي ليسوا أعز عندي من أبناء شعبي". فقال المعذبون: "أن زوجتك في الغرفة الأخرى وسوف نعتدي عليها أمام عينيك". فقال الشيخ: "فوضت أمري إلى الله فافعلوا ما شئتم". وتعرض الشيخ على مدى سبعة أسابيع إلى تعذيب نفسي وجسدي، ثم قام الضابط البريطاني وفليفل بوضعه في زنزانة انفرادية، فنصحهم طبيب المستشفى العسكري بعدم فعل ذلك لان الشيخ سوف يموت بسبب تدهور صحته. وقد نقص وزنه في الأسابيع الأخيرة ستة كيلو غرامات. وتحمل المعارضة الحكومة والمعذبين المسؤولية الكاملة عن صحة الشيخ الجمري وبقية القادة الشعبيين المعتقلين، وقد أطلعت الجهات الدولية المختصة بهذه الجرائم.

ويسود المواطنين شعور بالغضب الشديد من عادل فليفل على وجه الخصوص منذ انتشار أنباء تدهور صحة الشيخ وتعرضه للتعذيب الوحشي. وقد أخبرت المنظمات الدولية بالمحاولات اليائسة لإجبار الشيخ على التوقيع على اعترافات مزورة. ويتوقع تصاعد الوضع السياسي توترا في البلاد في الأيام القليلة القادمة خصوصا بعد قرار الحكومة قمع المسيرات الدينية المتوقعة خلال موسم العاشوراء، وهو قمع بدأ باعتقال العشرات من المواطنين في عملية استباقية منافية لكل الأعراف الدولية والقوانين.

هذا وذكر تقرير صادر هذا الأسبوع من وحدة الاستخبارات لشركة الإيكونومست "أن حرارة الوضع السياسي سوف تزداد فيما لو ساءت صحة أو توفي أحد القادة الرئيسيين للمعارضة الشيخ عبد الأمير الجمري المعتقل منذ عامين. فصحة الجمري متدهورة. وقد رفضت السلطات السماح له بالحصول على الرعاية الصحية الكافية. ومؤخرا عرضت هذه السلطات على الشيخ الجمري أن يطلق سراحه مقابل التوقف عن كل النشاطات السياسية، إلا أن الجمري رفض العرض".

استمرت المداخلات في جنيف حول الوضع في البحرين استكمالا للنقاشات حول انتهاكات حقوق الإنسان. وطرحت المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب مداخلة طويلة ومهمة حول أوضاع البحرين كشفت جانبا مما يتعرض الأطفال له على أيدي الحكومة. فقد قال السيد بن سكونفيلد، باسم المنظمة، انه في بداية هذا العام اعتقل على الأقل خمسين قاصرا لا يتجاوز عمر بعضهم العاشرة، وذلك ضمن حملة اعتقالات على أيدي الشرطة. ويبدو أن السبب وراء هذه الاعتقالات هو منع

التعذيب المنطقة و لم يفرج عنه إلا في اليوم التالي. وفي مساء ذلك اليوم، اعتدت قوات الأمن على منزل الحاج أحمد فردان بالمنطقة نفسها واعتقلت أربعة من أبنائه بعد أن دمرت محتويات المنزل وعبثت بأثاثه. والأبناء هم: فيصل، ٣٢، شاكر، ٢٨، علي، ٢٤، حسن، ٢١. وبعد تعذيب رهيب على مدى يومين أخلي سبيلهم. كما اعتدت قوات الأمن على أحد محلات الفنون يملكه الشاب محمد أحمد علي المؤمن، ٢٦، بمنطقة كرباباد، واعتقل صاحبه لمدة يوم كامل. وقدرت مصادر مطلعة بأن عدد المواطنين الذين اعتقلوا في الأسابيع الأخيرة بلغ قرابة ٣٠٠ شخص، من بينهم أطفال كثيرون.

وانتشرت في الأيام الثلاثة الماضية، الشعارات الوطنية في مناطق عديدة في السنابس والسهلة وإسكان السنابس وكرباباد والدير. كما انتشرت صور الشيخ الجمري والمحامي الشملان في هذه المناطق. وقبل أربعة أيام كانت هناك بعض الحرائق الصغيرة في إطارات السيارات في البلاد القديم والسنابس والدراز والديه. كما وقف عدد من الشباب حاملين لافتة كتبت عليها الشعارات المعتادة وأغلق الشارع العام أمام السيارات لفترة قصيرة.

٢٣ أبريل

تأكدت الأنباء من مصادر عديدة بتعرض الشيخ عبد الأمير الجمري وبقية الرموز الشعبية إلى تعذيب نفسي وجسدي رهيب في الأسابيع الأخيرة. ويبدو أن البريطاني ديفيد جامب، الذي استلم منصبه بوزارة الداخلية مؤخرا هو السبب الأساس في تكريس سياسة التعذيب ليس بحق الأطفال والنساء حسب بل حتى ضد الرموز الشعبية البارزة المعتقلة. وأكدت المصادر أن ضابطا بريطانيا حضر جلسات التحقيق مع الشيخ الجمري، وهي جلسات اشتملت على ممارسات تعذيب رهيب وضغوط كبيرة. وقد طلب الضابط البريطاني ومعه عادل فليفل من الشيخ الجمري التوقيع على إفادات معدة سلفا تحمله مسؤولية كل ما حدث في البلاد من مظاهرات وتوزيع منشورات وكتابة شعارات وحرائق وغيرها، وهي التهمة التي وجهت لبقية المعارضين، ومن بينهم الرموز الثمانية في الخارج. ولا يرى ضباط المخابرات أي مشكلة في تحميل مجموعات عديدة المسؤولية عن قضية واحدة، ما دام القاضي الخصم هو الذي سيقرأ في محكمة أمن الدولة الحكم المقرر سلفا. ورفض الشيخ الجمري التوقيع على تلك

حول أوضاعه، وهو أمر يرجع، على ما يبدو، إلى تهديدات شديدة وجهت إليها مؤخرا.

وقد ازدادت أوضاع السجن سوءا في الأسابيع الأخيرة، واحتج السجناء على المعاملة الوحشية التي يتعرضون لها على أيدي الجلادين بالإضراب عن الطعام ورفض الزيارات العائلية التي كثيرا ما أدت إلى عقوبات اشد بعد انتهائها. ويرفض المعذبون السماح بإدخال أي شيء للمعتقلين من ملابس وأطعمة. وعمد المعذبون إلى تعصيب أعين المعتقلين وأيديهم وإهانتهم بالضرب والشتم حين الخروج إلى الزيارة العائلية. هذا فيما استمر اعتقال المجموعة التي قضت فترة السجن التي حكمت بها والتي تضم بين أفرادها كلا من نزار القاري، وحسين التتان ومجيد ميلاد، ورائد الخواجة والسيد أحمد السيد نعمة. وعمد أفرادها إلى الإضراب عن الطعام مؤخرا، وسقط الثلاثة الأخيرون مغمى عليهم من شدة الضعف والإعياء. وقد شوهد بعض هؤلاء الشباب في فناء القلعة قبل يومين وهم في حالة سيئة للغاية، وكان بعضهم يبدو وكأنه معوق.

واستمر الصمود الشعبي على أشده، ورفع المصلون هتافات بالمطالب العادلة في عدد من المساجد يوم الجمعة الماضية، فيما كانت قوات الشغب الأجنبية تمنع المصلين من دخول مسجد الصادق بمنطقة القفول بحجة أنهم ليسوا من أهل المنطقة. كما استدعي بعض القائمين على المساجد وحقق معهم وضربوا بوحشية وذلك لإرهابهم. كما استمرت اعتداءات قوات القمع الحكومية على قبور الشهداء خصوصا في مقبرة الشهداء بالحورة. فقد عمدت لإزالة أي أثر يدل على هوية صاحب القبر، ومنعت كتابة أسماء الشهداء على قبورهم. وكلما وضع المواطنون إشارات بالأسماء اصدر رئيس الوزراء آمرا بإزالتها. ووضع في الآونة الأخيرة إعلان كبير في تلك المقبرة كتب عليه: "ممنوع إقامة بناء أو تشييد صندوق فوق القبور تحت أي مسمى وبأية ذريعة".

وعلم من جهة أخرى أن محاكمة مجموعة الستة عشر مواطنا المتهمين ظلما وزورا بأعمال سجنت مجموعات أخرى بتهمة ارتكابها، قد تم تأجيلها. فقد عقدت جلسة المحاكمة يوم السبت الماضي، وأجلت حتى التاسع من الشهر المقبل. ولم يسمح لأحد من أقرباء المتهمين بحضور الجلسة الأخيرة.

وفي الوقت نفسه، تواصلت الاعتقالات في عدد من المناطق. ففي ١٥ أبريل، اعتقل إبراهيم علي محمد، ٢٧، من منزله بجزيرة النبيه صالح، وكان يقوم بعمله وسط البحر كصياد سمك. وأخذ إلى منزله حيث تم تدمير محتوياته بوحشية ثم أخذ إلى مركز

آل خليفة"، "لن نتراجع"، "مضى على اعتقال الشيخ الجمري أكثر من عامين بدون محاكمة".

٢٠ أبريل

استيقظ المواطنون صباح أمس على أصوات وحدات عسكرية تابعة للجيش وهي تحتل مواقع في مناطق عديدة من البلاد بشكل غير معهود. وحدثت حالة الاستنفار التي استمرت حتى المساء في أجواء من التوتر السياسي الشديد وفشل حكومي ذريع إزاء الأزمة السياسية على صعيد الداخل والخارج. ففي شارع السهلة الممتد من دوار عبد الكريم حتى إشارات المرور بالقرب من مسجد الشيخ عزيز شوهدت ناقلات جنود ومدرعات ومدافع مضادة للطائرات متمركزة في ساحة مفتوحة في قبالة بيت المسقطي. وكان على بعضها جنود شاهرون سلاحهم باتجاه الشارع العام. وعلى شارع البديع بالقرب من مركز المطافئ عند منطقة مقابا شوهدت وحدات عسكرية تتخذ مواقع لها في ساحة مفتوحة مقابل منطقة باربار، وبها وحدات عسكرية وخيام حربية وسيارات شرطة من قوة الدفاع. وكان عدة جنود واقفين في سيارة عسكرية أخرى يوجهون سلاحهم إلى الشارع العام. كما كان هناك جنود محاطون بمتاريس من الرمل. أما التجمع الأكبر، فكان خلف منطقة السنابس حيث نصبت خيام كثيرة وسيارات شرطة وخيام عسكرية. وشوهدت تجمعات مماثلة بالمنطقة الجنوبية بالقرب من المالكية وكرزكان، وعند منطقة سند بالقرب من "مؤسسة الأسود التجارية". ولم تتضح بعد ملابسات هذا الاستنفار العسكري. وتجدر الإشارة، إلى أن الحكومة أصبحت أكثر ميلا لعسكرة البلاد بعد أن قضت على المؤسسات ذات الطابع المدني الواحدة بعد الأخرى. وكان حل مجلس إدارة جمعية المحامين آخر هذه الخطوات، وكذلك المساجد والمآتم.

إلى ذلك علم أن ضغوطا كبيرة أصبحت تمارس على الشيخ الجمري الذي يرزح في السجن منذ أكثر من عامين مع بقية الرموز والقادة. وليست هناك معلومات كافية عن أوضاعه الصحية ولكن علم من مصادر داخل السجن أن الشيخ الجمري، الذي كان عضوا منتخبا بالمجلس الوطني ويتمتع بالحصانة طبقا لمواد الدستور، وقاضيا شرعيا، اصبح يعاني من أمراض عديدة، ويتعرض لضغوط شديدة يمارسها الجلاد عادل فليفل ومرتزقة آخرون. وتتعرض عائلته لمضايقات كثيرة، وقد امتنعت عن الكلام

قد طلبت منه توضيحا حول عبارة جاءت في تقريره جاء فيها أن "المحاكمات أمام محكمة أمن الدولة تنتهك المادة ١٤، من الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية بسبب غياب الإجراءات القانونية في المحكمة". وجاء في جواب المقرر الخاص ما يلي: "أن المقرر الخاص استلم ادعاءات خطيرة حول غياب الإجراءات القانونية في محكمة أمن الدولة. وطبقا للمصدر فان المتهمين لا يسمح لهم بالحصول على مساعدة قانونية إلا عندما يحضرون إلى محكمة أمن الدولة. ويزعم بأن المحامين لا يستطيعون الاطلاع على وثائق المحكمة، ولا يعطون وقتا كافيا للإعداد للترافع عن موكليهم، ولا يحصلون إلا على اتصال محدود بموكليهم خلال المحاكمة أمام محكمة أمن الدولة، وأن المحاكمات تحاط بالسرية". يضاف إلى ذلك فإن المادة ٧، من قانون المحكمة الأمنية الجنائية ينص على أن "الحكم الذي تصدره المحكمة نهائي ولا يمكن استئنافه، إلا إذا صدر الحكم في غياب المتهم، وفي هذه الحالة فان الإجراءات المذكورة سوف تطبق". كما لفت نظر المقرر الخاص إلى أن من بين محاكم أمن الدولة الثلاث، فإن أفرادا من عائلة آل خليفة الحاكمة يترأسون اثنتين منها. وقد أخذ المقرر الخاص بعين الاعتبار أن قانون محكمة أمن الدولة يوفر ضمانات إجرائية تتعلق بالمزاعم المتضمنة في الرسالة التي بعث بها المقرر الخاص للحكومة. ولكن المصدر عرض ادعاءات تتعلق بقضايا محددة لم تتبع فيها هذه الضمانات الإجرائية من قبل محكمة أمن الدولة، وهي ادعاءات تضمنتها الرسالة التي أرسلت إلى الحكومة في ١٦ أكتوبر ١٩٩٦، و١٨ نوفمبر ١٩٩٦.

وقد علم أن محكمة أمن الدولة سوف تنظر في قضية عشرة من مجموعة الستة عشر مواطنا الذين بدأت محاكمتهم الشهر الماضي. وهؤلاء العشرة هم: السيد محمد رضا مرتضى، علي درويش علي، محمد عبد علي، علي أبو القاسم، علي سلمان عيسى، السيد فاضل السيد عدنان السيد شبر، يوسف حبيب، جميل عبد الحسين، إسماعيل خليل درويش والسيد سعيد عبد الله. وسوف تصدر المحكمة أحكاما غيابية بحق كل من الحاج خليل درويش (والد اثنين من أفراد المجموعة) وأبو الفضل أحمد الموسوي، الذين تسللوا إلى خارج البحرين.

وقد شوهدت الشعارات الوطنية بكثافة بمنطقة الكورة القريبة من مدينة عيسى. وبالرغم من وجود عناصر تابعة لقوات القمع والإرهاب الحكومية لمراقبة حيطان المنطقة فقد توجه المواطنون إلى مكان قريب من الدوار الذي يربط بين شارع جدعلي والكورة (بالقرب من مشويات الفروج)، وكتبوا شعارات منها: "الجمري جمرة في فم

شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط. ويحمل التقرير عنوان "ظلم الدولة: المحاكمات الجائرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وفي ما يلي ما جاء في التقرير حول الوضع في البحرين:

"أدت الإجراءات المتبعة في محكمة الاستئناف المدنية العليا في البحرين، بصفتها محكمة أمن الدولة، إلى عقد محاكمات واضحة الجور، إذ أن هذه المحكمة الخاصة تنتهك بصفة منتظمة أحكام المادة ١٤ من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" وكذلك أحكام دستور البحرين نفسه. وعند محاكمة المعتقلين أمام محكمة أمن الدولة فانه لا يسمح لهم بالاتصال بالمحامين منذ لحظة القبض عليهم وحتى مثولهم في المحكمة، ومعنى هذا انه رغم جواز قيام المتهمين بتوكيل محامين عنهم يختارونهم بأنفسهم، فانهم لا يسمح لهم بأن يتصلوا بهم إلا في أول يوم للمحاكمة، أي قبل الجلسة الافتتاحية بلحظات معدودة. وهذا مخالف للمبدأين ١٥ و١٨ من مجموعة مبادئ الأمم المتحدة. واضح إذن، أنهم لا يتاح لهم الوقت الكافي لإعداد الدفاع بل أن المحكمة لا تسمح للمحامين بالاطلاع على مستندات القضية قبل المحاكمة، وهكذا فإنهم لا يستطيعون معرفة وقائع القضية قبل اجتماعهم بموكليهم للمرة الأولى في المحكمة. بل أن فرصة اتصال المتهمين بمحامين محدودة حتى بعد الجلسة الأولى، وكثيرا ما تعقد الجلسات سرا. ومحكمة أمن الدولة غير ملزمة باستدعاء الشهود أثناء المحاكمة، سواء للإدلاء بالشهادة أو لاستجوابهم. وللشهود الحق في تقديم الشهادة غيابيا. وقد تصدر الإدانة على المتهمين استنادا إلى أساس واحد، وهو الاعترافات التي لا تؤكد صحتها أدلة أخرى، والتي يدلون بها إلى مسؤولي الشرطة أو الأمن، حتى في القضايا التي يمكن أن يحكم فيها بالإعدام، وحتى في الحالات التي تظهر فيها الأدلة على أن مثل هذه "الاعترافات" قد انتزعت تحت وطأة التعذيب. ولا يبدو أن السلطات قد قامت، حتى الآن، بإجراء تحقيقات دقيقة ومستقلة في مزاعم التعذيب التي يقدمها المتهمون، على كثرتها واتساقها. وينص القانون البحريني على عدم توافر حق الاستئناف أمام محكمة أعلى إذا أصدرت محكمة أمن الدولة حكما بالإدانة والعقوبة".

ومن جهة أخرى، بعث المقرر الخاص حول استقلال القضاء التابع للأمم المتحدة رسالة جوابية إلى حكومة البحرين بعد استلامه رسالة استيضاحية منها حول بعض الفقرات التي جاءت في تقريره للجنة حقوق الإنسان العام الماضي. وكانت الحكومة

مقدسات المواطنين. وكانت الحكومة قد أقدمت في الشهور الأخيرة على إغلاق بعض المساجد والمآتم لمنع التجمعات الدينية التي هي المجال الوحيد للقاء المواطنين والاستماع إلى الموعظة الحسنة.

وعلم أن المعتقل عيسى عبد النبي الجمري، المعتقل منذ قرابة عامين قد نقل الأسبوع الماضي، إلى مستشفى الأمراض العقلية بعد أن ساءت حالته وفقد عقله بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض إليه. وطالبت المعارضة بالإفراج عن هذا المواطن وتوفير علاج مناسب لحالته التي ازدادت سوءا في الفترة الأخيرة. وهناك سجينان آخران على الأقل يعانيان من فقدان العقل نتيجة التعذيب الرهيب الذي يمارس بحق المعتقلين.

كما علم أن الطفل مجيد عباس حبيب، ١٢ عاما، ما يزال معتقلا بالرغم من انتهاء فترة السجن التي حكم بها. وكان قد اعتقل في ١٩٩٦/٢/٥، وعذب تعذيبا شديدا واجبر على التوقيع على اعترافات بأنه شارك في إشعال النار في أحد الأماكن، وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة عامين.

وقد مضى أكثر من شهرين على انقضاء المدة، ولكنه ما يزال يرزح في القيود. وتجدر الإشارة، إلى أن البلدان المتحضرة تختصر من فترة السجن ربعها تقريبا للتعويض عن الإجازات العامة وغيرها، وهي ما يطلق عليه في البحرين "المعاف". ولكن رئيس الوزراء لا يعترف بهذا الخصم المتبع في كل دول العالم، بل يصر على تمديد فترة السجن حتى بعد انتهائها.

وفي محاولة يائسة لتحسين صورتها خصصت الحكومة في الشهور الأخيرة مبالغ كبيرة للدعاية وكسب المواقف السياسية والإعلامية. وقد نشرت صحيفة "التايمز" اللندنية هذا اليوم، إعلانا كبيرا يشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في البلاد، وهي خطوة فهم منها الصحافيون والسياسيون تعبيرا عن حالة الشعور بالذنب، خصوصا مع استمرار الشجب الدولي لسياسات التعذيب والإرهاب الحكومي ضد المواطنين. وكانت إعلانات مماثلة قد نشرت قبل بضعة أسابيع في الجريدة نفسها وكذلك في صحيفة "الفايننشال تايمز"، وربما مطبوعات أخرى. ويكلف نشر الإعلان الواحد آلاف الجنيهات الاسترلينية.

١٧ أبريل

أصدرت منظمة العفو الدولية هذا الأسبوع تقريرا حول حقوق الإنسان في دول

١٦ أبريل

في عدوان وحشي على منزل المواطن عباس أحمد عبد الله، ١٧، من منطقة واديان بسترة في الساعات الأولى من صباح أمس (الأربعاء ١٥ أبريل)، قامت قوات الأمن بتحطيم المنزل وتدمير محتوياته بشكل عبثي يعكس سقوطا في الأخلاق والقيم لدى هذه القوات المتوحشة. وتم بعد ذلك اعتقال الشاب المذكور الذي يفترض أن تحميه اتفاقية الطفل التي وقعت البحرين عليها قبل ستة أعوام. وكان هذا الشاب قد اعتقل لمدة تزيد على العام بدون محاكمة و لم يفرج عنه إلا قبل شهر واحد. ويخشى من تعرضه لتعذيب وحشي على أيدي الجلادين بوزارة الداخلية.

وفي الساعات الأولى من صباح يوم أمس الأول (الثلاثاء)، اعتقلت قوات الإرهاب الحكومية الطفل عبد الله جمعة حسن، ١٢ عاما، من منطقة كرباباد، وخلال عملية الاعتقال تعرض هذا الطفل إلى تعذيب شديد جدا على أيدي المعذبين الذين جاؤوا لاعتقاله. حدث ذلك أمام والديه اللذين لم يستطيعا الذود عن طفلهما أو إنقاذه من براثن الوحوش. وتحدث المعذبون عن تهمة واحدة لهذا الطفل وهي كتابة الشعارات المطالبة بإعادة العمل بدستور البلاد على الجدران. وأخذ الطفل الذي كانت الدماء تسيل من جوانبه إلى مركز التعذيب بالبديع. وفي الساعة العاشرة من صباح الثلاثاء، اعتقل أخوه الأصغر، محمد، ١٠ سنوات، و لم يفرج عنهما. واعتقل يوم أمس (الأربعاء) كل من أحمد علي عبد الحسن، ١٠، وحسن عبد العزيز، ١٣، وأخذا إلى مركز التعذيب بالبديع. وأفرج عن الثاني بعد تعذيب شديد، بينما بقي الأول في القيود لدى المعذبين.

هذا وقد شوهدت بمنطقة الخارجية بسترة شعارات كثيرة، وكذلك صور للشيخ الجمري مرسومة على الجدران. وشوهدت الشعارات كذلك في مناطق عديدة أخرى، استعدادا لموسم العاشوراء. كما يتوقع أن يتم إحياء الذكرى السنوية الثالثة للشهيد حسين العشيري، الذي قتلته قوات القمع الحكومية في ١٩ أبريل ١٩٩٥، بالوسائل السلمية المعروفة التي ميزت انتفاضة شعب البحرين المباركة.

وتحدثت التقارير العديدة عن اعتقالات واسعة في أوساط المواطنين في إطار حملة لإرهابهم ومنعهم من المشاركة بفاعلية في موسم العاشوراء المقبل الذي يبدأ بعد عشرة أيام. ويتوقع تصاعد حدة التوتر في تلك الفترة خصوصا مع إصرار الحكومة على التضييق على المسيرات الدينية وإعطاء قوات الشغب الأجنبية صلاحية الاعتداء عليها وإهانة

أصدرت بحقهن حكما بالسجن ثلاثة شهور مع وقف التنفيذ بسبب مشاركتهن في تظاهرة في ذكرى إعدام عيسى قمبر. وفي ٢٨ فبراير، وجهت لستة عشر شخصا تهم مختلفة وسوف يمثلون أمام المحكمة في وقت لاحق من هذا الشهر، بتهم يبدو أنها نفس التهم، بالتخريب وامتلاك مفرقعات التي حكم على مجموعة أخرى بالسجن بسببها. وقد اعتقل هؤلاء الستة عشر في العام ١٩٩٦، وكان من المفترض أن يحاكموا في العام الماضي. وفي نوفمبر ١٩٩٧، حكمت المحكمة على ثمانية من قادة المعارضة المنفيين بالسجن لمدد تتراوح ما بين خمسة أعوام وخمسة عشر عاما بدون إعلام المتهمين بالتهم، أو تزويدهم بنسخ من الأدلة أو ترتيب تمثيل قانوني لهم. ولقد وافقت البحرين على اتفاقية حقوق الطفل ولكنها تعامل الأطفال من ١٥ عاما وأكثر كبالغين. ومع ذلك فقد اعتقل أطفال أصغر من ذلك العمر، واحتجزوا في زنزانات انفرادية، واستجوبوا بدون حضور آبائهم، وكثيرا ما عذبوا. وأحد هؤلاء الأطفال هو ياسر عمار، ٧ سنوات، واثنان عمرهما ثمانية أعوام، لأنهم تلاسنوا مع الشرطة واعتقلوا عدة أيام في العام ١٩٩٦، ومنذ بداية ١٩٩٨، اعتقل على الأقل خمسون طفلا، من بينهم اثنان عمر كل منهما لا يتجاوز الحادية عشرة. وكثيرا ما اقتحمت قوات الأمن مدارس واعتقلت أطفالا. ففي ٢٥ مارس، مثلا، دخلوا مدرسة الشيخ عبد العزيز الثانوية واعتقلوا أحمد مكي، سعيد جعفر العنيسي، علي أحمد المطوع، علي حسن القلاف، نجيب عبد الله عمران، وعلي إبراهيم أحمد.

كما وقعت البحرين على اتفاقية منع التعذيب، مع التحفظ على المادة ٢٠، التي تمنع أي تحقيق في تقارير منظمة العفو الدولية أو غيرها. وقد ذكر المقرر الخاص حول التعذيب، بأنه ما يزال ينتظر رد حكومة البحرين على ملاحظاته التي أبداها العام الماضي، عندما قال بأنه بالإضافة لاستعماله لسحب الاعترافات فان التعذيب يستعمل كذلك لإجبار المعتقلين على التوقيع على التخلي عن انتماءاتهم السياسية والامتناع عن أي نشاط معارض للحكومة، وإجبار الضحايا على رفع تقارير حول نشاطات الآخرين، من اجل إنزال العقوبة وإدخال الخوف في نفوس المعارضين".

واستمر تقرير اللورد ايفبوري في وصف أوضاع البحرين بشيء من التفصيل، في مداخلته التي حظيت بإعجاب الكثيرين الذين سارعوا لطلب نسخة منها. وقد شعر ممثلو آل خليفة بالامتعاض وخيبة الأمل لعدم قدرتهم على إنكار ما جاء فيها.

والتحرشات بالكتاب والصحافيين قد أدى إلى قمع حرية التعبير".

أما مداخلة المنظمة الدولية للحقوقيين فقد جاء فيها ما يلي: "تستحق الأوضاع في البحرين انتباه اللجنة. فمنذ أن أوصت اللجنة الفرعية في العام الماضي أن تدرس اللجنة أوضاع البحرين تحت هذا البند من جدول الأعمال فقد استمرت أوضاع حقوق الإنسان في هذا البلد في التدهور. ومن الضروري أن تتحرك اللجنة وفقا لتوصيات اللجنة الفرعية، خصوصا بعد أن التزمت اللجنة الفرعية بتوجيهات اللجنة وفحصت فقط الأوضاع التي لا تقع على جدول أعمال اللجنة".

وقد شارك اللورد ايفبوري بمداخلة مهمة قرأت أمام اللجنة يوم أمس جاء فيها ما يلي: "لقد تميزت البحرين بتحولها من ديمقراطية بدائية إلى ديكتاتورية وراثية. وتدير عائلة آل خليفة البلاد كما لو أنها ملك خاص لهم، فيصدرون القرارات العشوائية ولا يتحملون أي معارضة. وفي شهر أغسطس الماضي أكدت اللجنة الفرعية وجود تداع خطير في أوضاع حقوق الإنسان في البحرين بما في ذلك التمييز ضد الشيعة، والقتل خارج القانون والاستعمال المتكرر للتعذيب في السجون البحرينية بمقاييس عالية بالإضافة إلى إساءة معاملة النساء والأطفال المعتقلين، والاعتقال التعسفي بدون محاكمة وعدم السماح للمعتقلين بالحصول على استشارات قانونية. ومنذ ذلك الوقت لم يحدث أي تطور في الوضع. في ٢٨ فبراير، أمر رئيس الوزراء بحل الهيئة الإدارية المنتخبة لجمعية المحامين بعد عقدهم ندوة تحدثت فيها الدكتورة منيرة فخرو، الناشطة الديمقراطية التي فصلت عن عملها من الجامعة بعد أن رفضت سحب اسمها من عريضة تطالب بإعادة دستور ١٩٧٣. ومنع القرار كذلك إجراء انتخابات مقررة للجنة في ١٦ مارس. واستمرت محاكم أمن الدولة في انتهاك المبادئ القانونية المعتبرة. فالمتهمون لا يعطون فرصة كافية للتشاور مع محاميهم، والمحاكمات تعقد بسرية ولا يسمح للصحافة أو المواطنين بحضورها، وتطلق الأحكام اعتمادا على الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب، وليس هناك حق استئناف الأحكام. والمحاكم ليست مستقلة عن الحكومة. فوزير العدل، الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة، هو أحد أفراد العائلة الحاكمة، وكذلك رئيس محكمة أمن الدولة، الشيخ عبد الرحمن بن جابر آل خليفة، وكذلك قاض آخر. ووزير الداخلية الذي يتدخل في كل اوجه النظام القضائي والإجراءات القانونية هو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، ابن عم الأمير. وقد أوقفت أربع نساء إحداهن عمرها ١٧ عاما، في ٤ أبريل، أمام محكمة أمن الدولة التي

حالة صحية سيئة خصوصا في الأسنان، وترفض السلطات توفير الرعاية الصحية المطلوبة.

وتأكد من جهة أخرى، أن السلطات القمعية قامت بإغلاق مسجد فاطمة الزهـــراء بمدينة حمد، ومنعت المصلين من دخوله في أوقات الصلاة. واعتبر إغلاق المسجد بشكل كامل هذه المرة تطورا خطيرا، لأنه يؤكد أن الحكومة ازدادت شراسة في تعاملها مع مـا هو أساسي للشعب خصوصا أماكن العبادة.

١٥ أبريل

فيما تستمر اجتماعات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف يتضـح مدى أهمية قضية الوضع في البحرين من خلال المداخلات التي طرحتـــها منظمـات حقوقية عديدة وتقارير المفوضين الخاصين بقضايا حقوق الإنسان. فقد ألقت الفيدرالية لدولية لحقوق الإنسان يوم أمس مداخلتها التي جاء فيها ما يلي: "في دورتها الـــ٤٩ نبنت اللجنة الفرعية قرارا حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، حيـث عـبرت اللجنة الفرعية عن قلقها تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، وطلبـت مـن حكومة البحرين احترام التزاماتها الدولية، وطلبت من لجنة حقوق الإنسان النظـر في هذه الوضعية. لقد تجاهلت حكومة البحرين كل هذا القلق تجـاه أوضـاع حقـوق الإنسان في البحرين من قبل المنظمات غير الحكومية مثل منظمة الفيدراليـة الدوليـة لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي، واستمرت الأوضاع في التدهور كمـا هـو في تقريرنا وتقرير المنظمة العضو (لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحريـن). ففـي مداخلتنا المكتوبة المقدمة إلى اللجنة فقد جرى الحكم على العشرات من قبل محكمـة أمن الدولة، هذه المحكمة التي يرأسها أفراد من أسرة آل خليفة الحاكمة والـتي تديـن المتهمين استنادا إلى اعترافات منتزعة تحت التعذيب. إضافة إلى ذلك تجري عمليـات الانتقام الجماعي حيث يعيش المؤيدون للحركة المطالبة بالديمقراطيـة. أن الفيدراليـة ومنظمتها العضو (اللجنة) تطالب اللجنة بالرد على طلب اللجنـة الفرعيـة بوضـع البحرين على قائمة أعمالها، وإيجاد آلية لمراقبة الأوضاع في البحرين".

كما شاركت منظمة "انترناشيونال بن" بمداخلة جاء فيها: "لاحظنـا أن اللجنـة الفرعية قد أوصت بدراسة أوضاع البحرين تحت البند ١٠، وتعتقد منظمتنـا بأنـه يتوجب إيجاد آلية لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان هناك.فقد تم احتجاز قاض وشـاعر لأكثر من عامين بسبب مطالبتهما بتغيير دسـتوري، كمـا أن نمـط الاعتقـالات

كل من: محمد المعبر، وعمار الحليبي، وهما من المنامة. واستدعي المواطن صالح الدرازي، يوم أمس لدى مركز التعذيب لإجباره على التوقيع على تعهد بأن لا يشارك في رفع الشعارات الدينية خلال موسم العاشوراء المقبل. كما استدعي المواطن فاضل البلادي (من منطقة البلاد القديم)، وطلب منه الأمر نفسه. واستدعي عدد آخر من ذوي الأصوات الجميلة الذين يرفعون الشعارات في المسيرات الدينية. وعلم كذلك أن الشاب، نوار أحمد منصور، ١٧، من منطقة جبلة حبشي اعتقل يوم السبت ٣ أبريل، وله أخوان آخران معتقلان منذ فترة طويلة. واعتقل قبله بخمسة أيام (في ٢٩ مارس)، من منطقة جبلة حبشي نفسها الشاب ميثم عبد العزيز عبد الله الصباغ. وما يزال الطفلان يتعرضان للتعذيب الوحشي على أيدي جهاز القمع الذي يديره الأجانب. وقبل شهرين اعتقل السيد أمين السيد حسين السيد شبر، ٣٠، وجعفر عبد علي الخضران، ٢٧، من منطقة سترة ولا يزالان مجهولي المكان، ولم يسمح لأحد من ذويهما بزيارتهما حتى الآن. أما المواطن الشاب عبد الكريم عبد الجبار مشيمع (من منطقة السنابس) فهو يقضي العام الرابع في الزنزانات الخليفية بدون تهمة أو محاكمة. وكان هذا الشاب قد اعتقل في ١٩٩٤/١٢/٢٧، بعد انطلاقة الانتفاضة المباركة وبقي في القبود حتى اليوم.

وفي الفترة الأخيرة تم وضع عدد من المعتقلين في زنزانات انفرادية إمعانا في عقابهم والانتقام منهم، وذلك بأمر من الجلاد المعروف، خالد الوزان، الذي يشرف على مركز التعذيب في الخميس. ومن هؤلاء: سلمان داود (من السنابس)، عبد الله عيسى داود (من السنابس)، حسن جواد (البلاد القديم)، السيد فاضل الماجد (من القدم)، السيد مهدي صالح (من القرية بسترة)، السيد مطهري السيد قاسم (من الدراز). كما منعوا من زيارات أهاليهم. وفي سجن جو وضع كل من حسين التتان وسلمان النشابة والشيخ محمد علي العالي، وعدد آخر من المعتقلين في زنزانات انفرادية بعد أن رفعوا هتافات تطالب بالحرية والديمقراطية. وما يزال الأخير في السجن الانفرادي حتى الآن عقابا له بعد إلقائه كلمة أمام المعتقلين في السجن.

وقد تشددت سلطات السجون إزاء الزيارات العائلية للمعتقلين، وذلك بعد تخفيف الإجراءات قليلا في إثر تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعليه قرر عدد كبير من المعتقلين رفض الزيارات العائلية بسبب التضييق الشديد وسوء المعاملة التي يتعرض لها الجميع على أيدي قوات القمع خلال الزيارات. وعلم كذلك أن كلا من الشيخ حسين الديهي، والسيد إبراهيم السيد عدنان، وكلاهما من الرموز الشعبية المسجونة يعاني من

١٤ أبريل

نشرت صحيفة "القدس العربي" اللندنية هذا اليوم مقالا مهما للأستاذ محمد جابر صباح، عضو لجنة العريضة الشعبية في البحرين وعضو المجلس الوطني المنتخب، بعنوان: "العودة إلى الحركة الدستورية في البحرين: ضرورة إجرائية لترع فتيل التوتر بين المجتمع البحريني والحكم". واحتوى المقال على محاكمة دستورية لممارسات الحكومة وسياساتها مقارنة بنصوص الدستور الذي علق الأمير العمل ببعض بنوده قبل قرابة ربع قرن. وقال أن الحكومة فشلت في الالتزام بتشكيل جهة دستورية لمراقبة مدى تطبيق مواد الدستور. واعتبر أن أعضاء المجلس الوطني الذي حله الأمير في العام ١٩٧٥ ما يزالون أعضاء شرعيين في ذلك المجلس طبقا للمادة ٦٥، من الدستور وأنهم يتمتعون بحصانة ولهم الحق في عقد اجتماعات باسم المجلس كما لو أن قرار الحل لم يصدر. وتطرق الأستاذ صباح إلى العريضة الشعبية الأولى التي قدمت في العام ١٩٩٢، ووقع عليها اكثر من ٣٠٠ مواطن، ما بين أعضاء برلمانيين ومهنيين وتجار ورفعت إلى الأمير الذي كان رده العملي متمثلا بتشكيل مجلس الشورى غير الدستوري. كما تطرق إلى العريضة الشعبية التي وقعها حوالي ٢٧ ألف مواطن، حسب ما قاله الأستاذ محمد جابر صباح وكيف أن الحكومة ضغطت كثيرا لمنع التوقيع على تلك العريضة. واختتم المقال بالقول: "أن "مجلس الشورى" يمثل قمة الانتهاكات الدستورية إذا ما اعتبر بديلا للمجلس الوطني ويجب أن يكون واضحا وضوحا مطلقا لدى السادة الذين وافقوا على الانضواء تحت سقف هذا المجلس بدافع تحقيق مصالح شخصية غير عابئين لكونهم صاروا شركاء في انتهاك الدستور، وخارجين على إرادة الشعب الذي يرفض مجلسهم".

وتجدر الإشارة إلى أن الجلاد عبد العزيز عطية الله آل خليفة حاول عبثا منع البرلماني، محمد جابر صباح، من نشر المقال وهدده وتوعده، ولكن الأخير رفض ذلك التهديد وأصر على نشره. وهناك خشية كبيرة على هذا البرلماني من بطش رئيس الوزراء الذي لا يعرف غير لغة العنف والإرهاب في التعامل مع من يختلفون معه في الرأي، خصوصا أن الأستاذ صباح يعاني من مرض الكلية.

إلى ذلك استمرت الاعتقالات التعسفية في البلاد في الأيام الأخيرة برغم محاولات وفد البحرين الذي يرأسه ديفيد جامب، المستشار البريطاني للعائلة الخليفية، التشويش على الحقائق في جنيف. فقد اعتقل في الساعات الأولى من صباح أمس (الاثنين ١٣ أبريل)،

حسن مكي حسن، ١٥. ومن منطقة المعامير: حسن عاشور مدن، ١٥، علي ملا جعفر عتيق، ١٣. كما اعتقل تعسفيا عدد من الأطفال من منطقة واديان بسترة وذلك في ٦ أبريل. واعتدت قوات الأمن على منزل المواطن عبد النبي عبد الله صالح، في الساعات الأولى من فجر ذلك اليوم واعتقلت ولديه إبراهيم، ١٣، وجاسم، ١٥. وفي الليلة نفسها اعتقل محمد إبراهيم طلاق، ١٦. واعتقل في اليوم التالي أطفال آخرون عرف من بينهم: خضير رضي خضير، ١٣، حسين حسن الحادي، ١٦، علي سلمان طلاق، ١٥. وبعد ساعات من اعتقالهم جيء بهم وهم يعانون من آثار التعذيب الوحشي على أجسادهم ومعهم الجلاد راشد الحمد الذي يعمل معذبا بمركز التعذيب في سجن النبيه صالح، وأمروا بافتعال أعمال حرق ليتم تصويرهم. وأطلق في وقت لاحق سراح كل من إبراهيم عبد النبي، ١٣، ومحمد إبراهيم طلاق، ١٦، بعد تعذيب وحشي على يدي راشد الحمد ونبيل صليبيخ بأمر من مدير المركز الوكيل ناصر المسلم.

واعتقل من منطقة بني جمرة كل من: شاكر جعفر زيد، ٢٦، حسين محمد خير، ٢٣، حسين أحمد طاهر، ١٩، حسن عطية حسن، ٢٥، محمود محمد علي حبيب، ١٩، حسين علي جاسم، ٢٠، أحمد جعفر فتيل، ١٩، فاضل عباس البصري، ١٩. ومن منطقة الدراز اعتقل في الأيام التي سبقت العيد كل من: حسين علي إبراهيم، ٣٠، صادق محسن علي ناصر، ٢٢، سلمان يوسف داود، ٣٣، حسن محمد الخضر، ٢٠، السيد حسين السيد قاسم، ١٩، جعفر عبد الله المتغوي، ٤٠، صادق المرزوق، ١٤ (أفرج عنه بعد ثلاثة أيام من التعذيب المستمر). واعتقل من منطقة الحجر الرادود فاضل عبد الله عياد، ٢٤.

وسمعت أصوات انفجار اسطوانات الغاز مساء أمس الأول في عدد من المناطق مثل الديه والسنابس. وخرج أهالي الدراز وأشعلوا النار في إطارات السيارات وكتبوا الشعارات بكثافة على الجدران. كما خرج يوم أمس مواطنو منطقة الديه وحرقوا إطارات السيارات وعبروا عن استيائهم لمحاكمة النساء البريئات. وغابت مظاهر الفرح بمناسبة العيد حيث أعلن المواطنون عن تضامنهم مع المعتقلين خصوصا الشيخ الجمري الذي يقضي السنة الثالثة في زنزانته. وفشلت الحكومة في إظهار بادرة حسنة تجاه الشعب، و لم تطلق مئات المعتقلين، بل بادرت باعتقال أعداد إضافية من الأبرياء.

القرار الحكومي بإجراء انتخابات تسفر عن مجلس جديد كل ذلك في مجمله ظاهرة حضارية". وما أن سمع الأستاذ فاروق أبو عيسى بما نسب إليه زورا وافتراء حتى بعث رسالة في ٤ أبريل، إلى كل من: الدكتور عباس هلال والأستاذ حسن رضي والأستاذ علي الأيوبي والأستاذ أحمد الذكير والأستاذ راشد الجار والأستاذ محمد أحمد أكد فيها أن ما أشارت إليه صحيفتا "الأيام" و"أخبار الخليج" في الأول من أبريل، إنما هي محرفة ومغرضة وغير متسقة مع ما صدر عن الأمانة العامة والمكتب الدائم بخصوص القرار التعسفي الضار بحل مجلس إدارة الجمعية وتعيين مجلس إدارة جديد من قبل الوزارة، وأن الأمين العام واتحاد المحامين العرب يقفون إلى جانب استقلال النقابات الأعضاء في الاتحاد وحرية المحامين في انتخاب مجالسهم القائدة، وأن الأمانة العامة والمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب قد جمد عضوية الجمعية بعد القرار التعسفي المتخذ ضدها تأكيدا على رفضه لمثل هذه القرارات التعسفية.

وفي جنيف استمر نشاط المعارضة البحرينية في كشف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان على أيدي معذبي آل خليفة. وقد احتوى تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، السيدة رادهيكا كوماراسوامي المقدم وفقا لقرار اللجنة ١٩٩٧/٤٤، فقرة حول البحرين جاء فيها ما يلي: "ادعي في يوم ٢٩ فبراير ١٩٩٦، بإلقاء القبض على ثماني نساء هن: منى حبيب الشراخي، زهرة سلمان هلال، إيمان سلمان هلال، نعيمة عباس، هدى صالح الجلاوي، مريم أحمد المؤمن، زهرة عبد علي، ونازي كريمي، وزج بهن في السجن بمعزل عن الآخرين، وأنهن يواجهن خطر التعذيب. ويعتقد أن القبض عليهن قد تكون له علاقة بمطالب علنية صادرة عنهن من أجل الإفراج عن سجناء سياسيين، اثنان منهم زوجا اثنتين من المعتقلات". وهناك المزيد من البيانات والمداخلات حول الوضع في البحرين التي نشرت والتي لم تنشر بعد.

هذا في الوقت الذي استمرت فيه الاعتقالات التعسفية في مناطق عديدة من البلاد. فقد اعتقل من منطقة الدراز كل من: جعفر الدرازي، وفوزي الدرازي، وهما من المعروفين في مجال ترديد الهتافات في المواكب الدينية، ويعتقد أن اعتقالهما مرتبط بسياسة الحكومة لمنع التعبير الحر عن الرأي خلال موسم العاشوراء الذي يبدأ في نهاية هذا الشهر. واعتقل من منطقة البلاد القديم فاضل البلادي وأخوه، عبد الله. ومن منطقة سار اعتقل كل من: هاشم محمد حسن، ١٥، السيد علوي السيد رضي، ١٧،

واعتقل من منطقة بني جمرة في الأيام الأخيرة خمسة أشخاص على الأقل لم تتوفر أسماؤهم بعد. وأطفأ عدد من المناطق الأنوار بمناسبة يوم السبت الأسود في الأول من أبريل وهو اليوم الذي اعتدت فيه القوات الحكومية على منطقة بني جمرة وقتلت اثنين من المواطنين ظلما وعدوانا.

وعلى صعيد آخر اصبح الآباء يخشون على أبنائهم بشكل كبير إذا اعتقلوا بمركز الخميس للتعذيب. فهذا السجن يضم أشخاصا من أسوأ المعذبين والجلادين في مقدمتهم القاتل خالد الوزان الذي مزق جسد سعيد الإسكافي قبل حوالي ثلاثة أعوام. ويعمل معه في التعذيب كل من علي الفاضل وعبد الله خليفة وطلال يوسف والجلاد الشهير سامي.

وعلم من جهة أخرى أن حكومة البحرين مترعجة جدا من وكالة أنباء الاسوشيتد برس، بعد نشرها يوم السبت الماضي (٤ أبريل)، تقريرا إخباريا طويلا عبر خدمتها الإخبارية، حول الوضع في البحرين. وكان التقرير قويا حيث أكد على المطالب المشروعة لشعب البحرين وتحدث عن استمرار الأزمة وإصرار المواطنين على مطالبهم العادلة وفشل الحكومة في القيام بأي إجراء لتحسين الأوضاع الاقتصادية مقتصرة على الحل الامني وحده. وانتهى التقرير بالاستشهاد بأحد الشعارات المكتوبة على أحد جدران منطقة الشاخورة: "اقتلونا فلن نتوقف". وكانت الحكومة قد طردت في شهر يوليو الماضي، الآنسة اوتي ماينيل، مراسلة وكالة الأنباء الألمانية، بعد نشرها تقارير محايدة أزعجت هندرسون ورئيس الوزراء. وليس معلوما ما سيقوم به ديفيد جامب تجاه وكالة الاسوشيتد برس هذه المرة.

وقد أصدرت المعارضة كتابا ملونا بالصور من ٣٢ صفحة، يحتوي على مشاهد مما تمارسه قوات القمع الخليفية ضد شعب البحرين. وعنوان الكتاب هو: "مشاهد من إرهاب الدولة **Terrorism State of Images**". وقد حظي بإعجاب المنظمات الحقوقية الدولية في جنيف.

٨ أبريل

استهلت الحكومة هذا الشهر بما يسمى "كذبة نيسان" فنشرت صحفها في الأول منه خبرا كاذبا جملة وتفصيلا مفاده أن فاروق أبو عيسى، الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، "أكد أن قرار حل مجلس إدارة جمعية المحامين البحرينيين ولجوء أعضاء مجلس الإدارة إلى المحكمة واستمرار جمعية المحامين البحرينيين في أداء مهامها والعزم الواضح في

هم: السيد رضي، ٢٨، (موظف بإدارة المياه)، السيد محمد، ٢٥ (طالب جامعي)، والسيد حسين، ١٥ (طالب بالمدرسة). وبعد اعتقال دام اكثر من ٢٤ ساعة، أفرج عن الأخوين الكبيرين بعد تعذيب وحشي، وما يزال الثالث معتقلا حتى الآن ويخضع لتعذيب شديد. واعتدت القوات الحكومية على المنازل المجاورة مثل بيت الحاج حسن علي الكليتي، وتم تدمير بعض محتوياتها. واعتقل من المنطقة نفسها كل من: السيد محمد ومحمد عبد الله وعدنان عبد الجليل. كما استدعي السيد جلال القصاب إلى مركز التعذيب. واعتقل كل من ج حسن مكي خلف، ١٥، السيد علوي السيد مجيد، ١٦، هشام محمد حسن، ١٦، السيد جلال السيد علوي، ٢٤، السيد سامي السيد علوي، ١٧ (اعتقل في الساعات الأولى من صباح الأحد ٣٠ مارس) وأفرج عنه يوم الاثنين بعد تعذيب وحشي، وحدث الأمر نفسه للمواطن عبد الغني حسن منصور، ٢٨.

وعلم من جهة أخرى أن محكمة أمن الدولة ارتكبت جريمة كبيرة بمحاكمتها خمس مواطنات بدون أي مبرر قانوني. فقد قرأ القاضي الأحكام التي أعدت له سلفا وذلك بسجن المواطنات ثلاثة شهور مع وقف التنفيذ. والسبب أنهن شاركن في مسيرة سلمية تطالب بإعادة العمل بدستور البلاد قبل عام واحد. والمواطنات هن: أمل محمد عبد الوهاب ربيع، مريم أحمد علي، ليلى عبد النبي عبد الوهاب ربيع، أحلام السيد مهدي حسن علي. وهؤلاء الأربع من منطقة سترة. وحكم على مواطنة خامسة هي جليلة السيد عدنان شبر (من منطقة كرباباد) بالحكم نفسه. ووجهت لهن تهمة التجمهر في مكان عام وحمل لافتات وترديد عبارات معادية للنظام السياسي القائم في البلاد، حسب ما جاء في لائحة الاتهام. وحسب المواثيق الدولية ودستور دولة البحرين فان ممارسة نشاط سياسي من هذا النوع لا يعتبر جرما لأنه تعبير عن الرأي. وقد كفل دستور البلاد حرية التجمهر الذي أصبح الآن حقا ممنوعا. وبرغم هذه المخالفات الصريحة يذهب وزير الخارجية ومعه غازي القصيبي، وكيل الوزارة، وكذلك ديفيد جامب إلى جنيف للدفاع عن سجل الحكومة الخليفية في مجال حقوق الإنسان مدعين أن كل ما تقوم به الحكومة يستند إلى القوانين الدولية.

وعلم أن الشاب شعيب حسن متروك، ٢٥، حكم عليه بالسجن ثلاثة شهور وذلك في ٣٠ مارس الماضي، ولكن لم يفرج عنه بالرغم من أنه قضى حتى الآن سبعة شهور منذ اعتقاله. وقد فرضت المحكمة عليه ضريبة قدرها ١٠٠ دينار، وإذا لم يدفعها فسوف تمدد مدة الحكم الصادرة بحقه.

ادعاءات سوء المعاملة، وصرحت بأنه تم الإفراج عن علي حسن يوسف بكفالة في ١٦ أبريل ١٩٩٧. ووجه المقرر الخاص نداء عاجلا في ٧ أكتوبر ١٩٩٧، في ما يخص محمد أحمد شفيعي الذي زعم أن مسؤولين في المخابرات قد ألقوا القبض عليه في ٢ سبتمبر ١٩٩٧ في مدينة حمد. وأشارت التقارير إلى انه رهن الحبس الانفرادي في مجمع القلعة في المنامة".

وعلى صعيد آخر، أصدرت منظمة حقوق الإنسان في البحرين ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين بيانا مشتركا حول مصادقة حكومة البحرين على العهد الدولي لمنع التعذيب. وقال البيان أن الحكومة سبق لها أن وقعت على معاهدة منع كل أشكال التمييز العنصري في مارس ١٩٩٠، واتفاقية حقوق الطفل في ١٩٩٢، ولكنها لم تلتزم ببنود هذين الميثاقين، وانتهكت اغلب بنودهما و لم تقدم التقارير الدولية المطلوبة منها حسب ما تنص عليه تلك المواثيق. وطالب البيان حكومة البحرين بإلغاء تحفظها على المادتين ٢٠ و٣٠ وتنفيذ المواثيق الدولية التي صادقت عليها، والمصادقة على المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية بدون تحفظ.

٦ أبريل.

نظم المواطنون البحرينيون في لندن صباح اليوم اعتصاما قويا أمام السفارة البحرينية للتنديد بسياسات القمع والإرهاب الحكومية وللتضامن مع المعتقلين السياسيين والمطالبة بإلغاء القوانين التعسفية خصوصا قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة السيئة الصيت. وشارك في الاعتصام عدد من الرجال والنساء رافعين الشعارات الوطنية المطالبة بتلبية المطالب الوطنية العادلة ومن بينها إعادة العمل بدستور البلاد. ووزع خلال الاعتصام عدد من المنشورات والكتب الملونة التي تحمل صورا من معاناة شعب البحرين المظلوم. وعبر الكثيرون من المارة من بريطانيين وغيرهم عن تضامنهم مع شعب البحرين في نضاله ضد الاستبداد الخليفي.

وفي الوقت الذي استمر فيه الشجب الدولي للإرهاب الحكومي والانتهاك المستمر لحقوق الإنسان استمرت تلك الانتهاكات في تحد واضح للقوانين الدولية. فقد اعتدت قوات جهاز القمع على منزل السيد عبد النبي بمنطقة سار، وروعت عائلته واعتقلت أبناؤه. ففي الساعات الأولى من صباح ٣٠ مارس، حاصرت عشر سيارات خاصة مليئة بالمعذبين وأربع سيارات شرطة وسيارة نجدة منزل المواطن المذكور واعتقل ثلاثة من أبنائه

والنقاش بشكل واسع في الأوساط السياسية الأمريكية حول الديكتاتوريات التي ما تزال تحكم شعوبها بالحديد والنار وترفض الممارسات الديمقراطية. واتضح خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده وزير الخارجية في اليوم الأخير من الزيارة فشله الذريع في الرد على استفسارات المراسلين الأمريكيين الذين شددوا في الاستفسار عن عدم تطبيق الدستور وعن الاعتقالات العشوائية الواسعة. وكرر وزير الخارجية مقولة أصبحت مملة جدا وهي أن أوضاع الخليج تختلف عن أوضاع العالم وقالو : " لاتتوقعوا أن نكون مثل الدنمارك أو السويد ". كما كان لموقف المنظمات الحقوقية الأمريكية دوره في تعكير مزاج الوفد الأميري الذي لم يكن يتوقع أن يحدث له ما حدث. وتأمل المعارضة أن يكون الأمير والوفد المرافق له قد استوعبوا أهمية الدعم الشعبي لهم إذا ما أرادوا أن يكون موقفهم الدولي قويا. أما في الوقت الحاضر فأن كل بلد يزورها الأمير تعتقد أنه جاء لضمان تأييد خارجي لعدوان عائلته على حقوق الإنسان وحريات الشعب.

وقد نشرت صحيفة "القدس العربي" هذا اليوم مقالا طويلا على الصفحة الأولى بعنوان: "لم يعقد مؤتمرا صحافيا و لم يلق خطابا و لم يحظ باستقبال رئاسي أو اهتمام صحافي، زيارة أمير البحرين احتفال باليوبيل الذهبي للوجود العسكري الأمريكي في الخليج" جاء فيه تأكيد لفشل الزيارة بشكل يكاد يكون كاملا. وقالت الصحيفة أن الاحتفاء الوحيد الذي حظي به الأمير كان في حفل عشاء إقامته ست شركات تجارية لها مصالح في البحرين للتعويض عن الاحترام الحكومي الذي لم يتوفر للأمير.

٨ يونيو

خرج المواطنون بمنطقة كرزكان الواقعة على بعد ١٥ كيلومترا جنوب المنامة يوم السبت الماضي، وكتبوا الشعارات الوطنية على الحيطان باللغتين العربية والإنجليزية. كما أشعلوا النيران في إطارات السيارات للإعراب عن استيائهم من سياسات الحكومة وإحياء للذكرى السنوية الثانية لاستشهاد الشاب عبد الزهراء إبراهيم عبد الله الذي استشهد في ٦ يونيو ١٩٩٦، برصاص قوات القمع الحكومية. وشوهدت قوات الشغب وهي تتوجه مذعورة إلى المنطقة لمواجهة الشباب العزل. وكان أبناء كرزكان قد خرجوا في الليلة السابقة كذلك وكتبوا الشعارات وأشعلوا الحرائق الاحتجاجية في إطارات السيارات. وأكد المواطنون بهذه الحركة السلمية المتحضرة أن الانتفاضة مستمرة وأن مشروع المقاومة المدنية مرشح كذلك للاستمرار فترة أطول. وخرج

مساء السبت كذلك مواطنو منطقة الدمستان القريبة متحدين قوات القمع والإرهاب الحكومية ورافعين شعارات الحرية والإصلاح السياسي على الجدران بخط واضح يمكن قراءته من مسافة طويلة. وبعد ظهر ذلك اليوم خرج مواطنو منطقة الديه وأشعلوا النيران في إطارات السيارات وأغلقوا الشارع العام (شارع البديع الواقع بين منطقتي الديه وجدحفص) وقد أدت حركة الشباب إلى حدوث ارتباك مروري أعاد للمواطنين أجواء الانتفاضة المباركة. واعتبرت تلك التحركات تثقيفا عميقا للمواطنين وتأكيدا لوفاء أبناء البحرين لشهدائهم الأبرار. وسمع مساء السبت كذلك أصوات انفجارات اسطوانات الغاز، وهو أحد الأساليب الشائعة للتعبير عن الاحتجاج وتحدي قوات الإرهاب الحكومية. وتكرر العمل نفسه بمنطقة السنابس المجاورة. وأكدت هذه الاحتجاجات عمق الشعور الشعبي وحماس المواطنين ورغبتهم في المزيد من العطاء. وكانت هناك حرائق بالقرب من دوار منطقة كرباباد، بينما وقفت ناقلة جنود بالقرب من المنطقة بانتظار وصول قوات الشغب الأجنبيلقمع المواطنين.

وجاءت هذه الفعاليات برغم تواجد الشغب بكثافة في مناطق أخرى مثل كرباباد والشاخورة. وقال شهود عيان أن هذه القوات المرتزقة منتشرة على طول شارع البديع ولا يفصل بين مفرزة وأخرى منها سوى بضع مئات من الأمتار. ولكن المواطنين يرون في ذلك تعبيرا عن إفلاس الحكومة وشعورها بالخوف من الغضب الشعبي ضد جلادي وزارة الداخلية. ولوحظ في الآونة الأخيرة أن تلك القوات أصبحت تتخذ من المدارس مراكز عمل تنطلق منها وتعود إليها وتأكل فيها، الأمر الذي يعتبر اعتداء على حرمة هذه المدارس وتحويلها إلى مقرات تنطلق منها جرائم قتل الأبرياء وتعذيبهم على أيدي القوات المرتزقة التي تأتمر بأمر رئيس الوزراء شخصيا.

وعلى صعيد آخر، أكد وزير المالية والاقتصاد الوطني، إبراهيم عبد الكريم، في مقابلة أجرتها معه في واشنطن جريدة "أخبار الخليج" أن ميزانية البحرين سوف تشهد عجزا قدرة ٨٠ مليون دينار (٢١٢ مليون دولار) وأن هذا العجز سوف ينعكس على مشاريع الوزارات. ولم يلمح الوزير إلى احتمال خفض ميزانية قوات الشغب وجهاز الأمن، كما لم يذكر أي شيء حول عشرات الآلاف من المرتزقة الذين استوردتهم الحكومة من الصحراء السورية لقمع أبناء البحرين. ويعتقد الخبراء أن أية حكومة أخرى غير آل خليفة سوف تركز على خفض الإنفاق في موازنة القوات الأجنبية، ولا تتعرض للمشاريع الحيوية التي يعتمد عليها المواطنون. كما لم يعلن الوزير

عن أي خفض لميزانية أفراد العائلة الخليفية الحاكمة الذين تزداد عائداتهم من مدخولات الدولة باضطراد. ويسود الأوساط الشعبية حالة من القلق بسبب الاعتقاد السائد بأن المواطنين سوف يكونون أول ضحايا سياسة التقشف التي قد تتبناها الحكومة. بينما ترتفع أصوات المواطنين الشرفاء بعدم الاقتراض من أية جهة كانت وأن الشعب هو مصدر قوة الحكومة وأنه سوف يكون في الخط الأول دفاعا عن الوطن. أما استيراد المرتزقة من كل مكان فإنما يزيد الوضع تعقيدا ويستنزف ميزانية البلاد.

كما علم أن عددا من الذين أنهوا فترة الحكم التي أصدرتها محكمة أمن الدولة بحقهم ما يزالون معتقلين بمكرمة أميرية. ومن هؤلاء: إخوان من منطقة بني جمرة اسم الأكبر منهما عون، جابر الشعلة من المنامة، والشيخ صادق محمد جعفر من منطقة الدراز. وهناك عدد كبير من المعتقلين الذين امضوا فترات طويلة بدون توجيه تهمة أو محاكمة أو إطلاق سراح. ومن الموقوفين بدون محاكمة منذ فترة طويلة الشيخ حسين الأكرف من منطقة الدراز ومهدي سهوان من منطقة السنابس.

هذا وقد نشرت مجلة "الوسط" تعليقا لجهاد الخازن (الذي كان رئيس تحرير جريدة الحياة) في عددها الأخير، قال فيه أن المعارضة البحرينية من أنشط المعارضات العربية حيث أنه لا يكاد يفتح جهاز الكومبيوتر حتى يرى أمامه بيانا أو أكثر من المعارضة البحرينية. وقال أنه فيوم الجمعة قبل أسبوعين استلم خمسة بيانات منها بالبريد الإلكتروني. وقد أزعجت هذه المقالة حكومة البحرين ويتوقع أن محمد المطوع احتج بشدة على ذلك. .

١٠ يونيو

اعترف سفير البحرين في لندن ضمنا بالأساليب المتحضرة للمعارضة البحرينية مكذبا بذلك ادعاءات حكومته بعكس ذلك. فقد قال في رسالة بعثها إلى صحيفة "فايننشال تايمز" اللندنية نشرتها في ٣ يونيو ردا على مقال طويل نشرته الصحيفة المذكورة قبل أسبوعين أن البحرين "أكثر أمنا من أية عاصمة غربية ". وهذا يعود إلى طبيعة شعب البحرين المسالم والأساليب المتحضرة للمعارضة التي لم تجنح إلى العنف لمواجهة إرهاب الدولة المنظم والمستمر. فلو كانت المعارضة "إرهابية، كما يدعي أفراد آل خليفة لما استطاع السفير أن يقول بثقة أن البحرين أكثر أمنا من العواصم الأوروبية. فمثلا لا يستطيع المسؤولون الجزائريون أن يطرحوا مثل هذا الادعاء بسبب

العنف الذي يعم البلاد، ولا تستطيع حكومة سريلانكا أن تطلق تصريحا كهذا. أما المعارضة البحرينية التي تبنت مشروع المقاومة المدنية لمواجهة إرهاب الدولة وسياسات التعذيب والقتل خارج القانون والاعتقال التعسفي فقد أثبتت للعالم أنها أكثر تحضرا من النظام الحاكم، وأكدت تصريحات السفير المذكور ذلك أيضا.

استمرارا لمشروع المقاومة المدنية خرج مواطنو منطقة عين الدار وجبلة حبشي الليلة قبل الماضية وأغلقوا الشارع العام بالقرب من مطعم "الأبراج" احتجاجا على استمرار إرهاب الدولة ضد أبناء البحرين وتأكيدا للمطالب الشعبية العادلة المتمثلة بإعادة العمل بالدستور وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح غير المشروط بعودة المنفيين. وأدى ذلك إلى تعطيل حركة المرور فترة من الزمن، فيما شوهدت قوات الشغب الأجنبية وهي تهرع مذعورة إلى المنطقة لملاحقة المواطنين وإطفاء الحرائق التي اشتعلت في إطارات السيارات.

هذا وقد استمرت سياسة الإرهاب الحكومية بشكل متصاعد، حيث أصبحت سياسات الدولة البوليسية هي السمة التي تطبع تصرفات قوات الأمن والشغب. فقبل يومين تعرض المواطن عباس أحمد شعبان، ٢٥، وهو شاب محروم من العمل، إلى اعتداء وحشي من قبل "رجال الأمن" أدى إلى إصابته بجروح وإهانته بدون أي مبرر. فينما كان يقود سيارته في الطريق المؤدي إلى شركة ألمنيوم البحرين إذا بسيارة تابعة لجهاز القمع الخليفي توقفه. ونزل من تلك السيارة عدد من إرهابيي الحكومة وأمروه بالنزول من السيارة، وضربوه ضربا مبرحا بدون أي سبب. ثم كسروا الزجاجة الأمامية للسيارة بعد أن أخبروه أنهم من "مباحث أمن الدولة". ثم اقتيد إلى مركز التعذيب بالقلعة وهناك تعرض هو ومعتقداته لعدوان شرس. فقد شتموا مذهبه بصورة استفزازية، واحتجزوه من الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر حتى التاسعة مساء تقريبا وذهب إلى منزله والدماء تنز منه وسيارته تحمل آثار العدوان الإرهابي الوحشي. أهذه مهمة أجهزة الأمن في العالم؟

أصدرت وزارة الداخلية قرارا بمنع الكاتبة سوسن الشاعر، عن الكتابة في جريدة "الأيام" أسبوعا واحدا بعد أن كتبت عمودا بعنوان "قاضي سمرقند" تحدث فيه عن تصرفات الحاكمين مع المثقفين وكيف يضطرونهم للإذعان لما يريدونه تحت طائلة التهديد. ومع أن لغة العمود كانت رمزية إلى حد بعيد فقد فهم عبد العظيم البابلي، الناطق المصري باسم آل خليفة، المعنى المقصود وأصدرت وزارة الداخلية قرارها

القمعي. وكان الكاتب حافظ الشيخ قد منع قبل شهر واحد عن الكتابة في المطبوعات المحلية أو الخارجية لأنه كتب عمودا تطرق فيه إلى سياسة عسكرة الجامعة.

وعلى صعيد آخر، ما يزال المواطنون البحرينيون الأربعة الذين حكموا ظلما في الكويت بتهم حيازة منشورات ضد دولة جارة، بانتظار قرار المحكمة التي تنظر في استئناف الأحكام الظالمة التي صدرت بحقهم الشهر الماضي. وقد تقدم الادعاء العام مطالبا بتشديد الأحكام التي صدرت وهي السجن ثلاث سنوات وغرامة قدرها ٢٠٠ دينار كويتي. بينما يطالب محامو المظلومين البحرينيين الثلاثة بإلغاء الأحكام لأنها صدرت بشكل مجحف. ويستند المحامون إلى القول بأن المحكمة التي أصدرت الحكم توسعت في تفسير المادة الجزائية التي استندت عليها الأحكام، وأن ذلك ليس من حقها، آملين أن تتفق محكمة الاستئناف مع وجهة نظرهم ويتم إطلاق السجناء. ولكن يؤكد المراقبون أن الأحكام التي صدرت بحق المتهمين تعبير عن موقف سياسي ولا يستند إلى دستور الكويت الذي لا يعتبر امتلاك منشورات سياسية جريمة يعاقب عليها القانون. وكانت محكمة الاستئناف قد انعقدت يوم السبت الماضي ولكن تم تأجيل الجلسة حتى السبت المقبل (١٣ يونيو) لأن النيابة لم تستكمل الوثائق المطلوبة. وسبق أن تأجلت محاكمة اللاجئين البحرينيين حوالي عشر مرات خلال الاثني عشر شهرا الماضية، الأمر الذي يعتبره الحقوقيون وناشطو حقوقالإنسان انتهاكا خطيرا لحق هؤلاء المظلومين في محاكمة عادلة وعاجلة، واعتبر ذلك حربا نفسية موجهة ليس ضد المتهمين الثلاثة فحسب بل ضد شعب البحرين المظلوم أيضا.

١١ يونيو

أكد الاتحاد الدولي للنقابات العمالية الحرة في تقريره السنوي الذي صدر في ٩ يونيو ١٩٩٨، أن أوضاع العمال في البحرين ليست على ما يرام. وجاء في التقرير ما يلي: "أن النقابات العمالية ممنوعة في البحرين. وبالرغم من أن دستور ١٩٧٣ الذي علق العمل به جزئيا يعترف بحق التنظيم، فأن قانون العمل لا يذكر شيئا عن هذا الحق، ولا حق التفاوض الجماعي والإضراب. ولا تحدث إضرابات إلا قليلا. وقانون أمن الدولة للعام ١٩٧٤ يحرم الإضرابات التي تؤثر على العلاقة بين العمال ورب العمل أو تؤثر على سلامة اقتصاد البلاد. وينص القانون على نظام مجالس استشارية مكونة من العمال والإدارة ولكن لا يمكن تشكيلها إلا بموافقة الحكومة. وينتخب ممثلو العمال في هذه

المجالس في مكان العمل. ولا يسمح لهم بالاجتماعات لتنظيم الحملات الانتخابية. ومع أنهم يمثلون مصالح العمال في المناقشات مع الإدارة فأنهم يعملون كمستشارين فقط وليس لديهم قوة حقيقية للتفاوض أو المساومة. ومن حق وزارة الداخلية استثناء مرشحي العمال من الترشح للمجالس المذكورة. وتوجد المجالس المشتركة في عدد من اثني عشر شركة تديرها الدولة وأربع من القطاع الخاص. ويقال أن الحكومة تريد هذه المجالس في الشركاتالكبيرة ولكن في بعض الحالات يقال أن هذه المجالس أصبحت تلعب دورا اكبر مما تريده الحكومة. ويدلي أعضاء المجالس بأصواتهم بصورة سرية لانتخاب الأعضاء التنفيذيين الأحد عشر في اللجنة العامة لعمال البحرين التي أنشئت في العام ١٩٨٣ لتنسيق أعمال المجالس والإشراف عليها. ولا تستطيع توظيف أعضاء أو جمع اشتراكات العضوية ويجب أن توافق وزارة العمل على قواعدها الداخلية. وتعتمد البحرين بشكل كبير على العمال من الدول الأخرى خصوصا الهند وباكستان والفلبين. ويشكل الأجانب أكثر من ثلثي القوة العاملة. وهؤلاء العاملون لا يحظون بتمثيل مناسب في نظام المجالس.

و لم ترد الحكومة حتى الآن على طلب في العام ١٩٩٥ من اللجنة العامة لعمال البحرين بإحداث تغيير في قانون العمل ليسمح بتشكيل نقابات عمالية. وقد أغمضت وزارة العمل عينها عن طلب اللجنة وهناك أدلة على أن الحكومة شددت تجسسها وتنصتها على هواتف اللجنة. وخلال العام اتصلت اللجنة بأرباب العمل في قطاع الأقمشة لمناقشة حالة العمل للنساء في هذا الحقل. ولكن وزارة العمل أخبرت اللجنة أنه ليس من وظيفتها القيام بذلك ويجب عليها إلا تفعل ذلك مرة أخرى. وقد تعرض إلى المضايقة عدد من مسؤولي المجالس واللجنة واعتقل بعضهم واحتجز لبضعة شهور بدون تهمة أو محاكمة، وصودر جواز سفر البعض الآخر من قبل السلطات بسبب نشاطهم النقابي. ومع نهاية العام انتشرت تقارير بأن الحكومة قد بدأت حملة ضد اللجنة العامة لعمال البحرين.

وعلى صعيد القمع الحكومي، فقد اعتقل في الساعات الأولى من صباح الأربعاء (٣ يونيو) من منطقة الشاخورة الشابان السيد تقي السيد مرهون السيد سلمان، ٢٢، والسيد عبد الزهراء السيد سعيد السيد سلمان، ١٦. وفي الساعات الأولى من يوم ٦ يونيو، شنت مجموعة إرهابية من مرتزقة النظام عدوانا على منازل المواطنين بمنطقة الشاخورة واعتقلت عددا من الأطفال والشباب عرف من بينهم: حيدر عبد علي سلمان

العصفور، ١٥، صادق عبد الرسول حبيب، ١٨، موسى جعفر محمد جمعة، ١٩. ويقدر عدد الأطفال والشباب الذين اعتقلوا الأسبوع الماضي من منطقة الشاخورب ستة عشر شخصا، وذلك بتهم واهية أهمها كتابة شعارات سلمية على الجدران تطالب بإعادة العمل بدستور البلاد. ومن منطقة مدينة حمد اعتقل في مطلع هذا الشهر الشاب محمد إبراهيم. وتم اعتقاله من محل عمله وتعرض منزله للاعتداء الشرس من قبل جهاز الإرهاب الخليفي. واعتقل من منطقة القرية الشابان أحمد مهدي محفوظ، ١٧، ومحمد معتوق علي، ١٤. ونقل الاثنان إلى مركز التعذيب بالحوض الجاف. كما اعتقل من المنطقة نفسها كل من: شاكر مسلم إبراهيم، ١٦، وأخيه حسين، ١٣، السيد فيصل السيد علي السيد عدنان، ١٣، وجاء الاعتقال في عملية اقتحام مفاجئة حيث تسلق المرتزقة منازل هؤلاء الأطفال وأرعبوا النساء والأطفال. . ولم يطلق سراح هؤلاء الأطفال إلا بعد ثلاثة أيام نالوا خلالها قسطا كبيرا من التعذيب، وهددوا بعدم الكلام عما حدث لهم على أيدي الجلاد عادل فليفل وبقية المعذبين. كما اعتقل أيضا الطفل سعيد زهير، ١٣، وعذب لمدة يوم كامل قبل الإفراج عنه في اليوم التالي. وجاءت الاعتقالات في إثر تصاعد كتابة الشعارات على الجدران، وجميعها يطالب بالحقوق المشروعة لشعب البحرين، وتعتبر العائلة الخليفية الحاكمة أن هذه المطالب "تشكل تهديدا لأمن الدولة وتعبر عن "مؤامرة مدعومة من الخارج لزعزعة الأمن والاستقرار".

وفي مقابل هذا الإرهاب الحكومي استمرت الحكومة في تنفيذ استشارات الشركات الأجنبية وذلك بزيادة الإنفاق على نشر الإعلانات في الصحف والمجلات الغربية لإعطاء الانطباع بأن كل شيء على ما يرام في البحرين. . ونشرت مجلة Incentive and Meeting Travel البريطانية في عددا الأخير إعلانا بآلاف الجنيهات، يدعي استقرار الأوضاع وأن البحرين واحة من الأمن في ظل حكم المرتزقة الأجانب وقانون أمن الدولة. هذا في الوقت الذي أكد فيه وزير المالية الأسبوع الماضي وجود عجز في الميزانية يتجاوز المائتي مليون دولار.

١٥ يونيو

شهدت مناطق عديدة يوم أمس نشاطا إعلاميا محموما تجسد في كتابة الشعارات الوطنية بشكل واسع. وشهدت جدران المنازل في مناطق الزنج والشاخورة وكرزكان ودار كليب والدمستان وبوري والدراز وغيرها نشاطا غير اعتيادي في هذا الجانب،

حيث انتشرت الكتابات بشكل واسع واستطاع المواطنون تنفيذ خطة كانوا أعدوها لذلك. وأكدوا بهذا العمل استمرار مشروع المقاومة المدنية بدون تراجع أو تردد لمواجهة سياسة الإرهاب الحكومية. وقال شهود عيان مروا بمنطقة كرزكان أنهم شاهدوا شعارات سياسية كثيرة مكتوبة بشكل بارز منها : "على النظام أن يعلم أن تغييب الرموز لن يؤثر على مسيرة الحركة الدستورية"، "إن دماء الشهداء تستحثنا على مواصلة السير"، "لن تجف أقلامنا أبدا" ، و"ليعلم الظالم أننا لن نسكت عن المطالبة بحقوقنا أبدا"، "لن ننساك أيها الشهيد فاضل عباس"، كما رسمت صورة الشهيد في أماكن عديدة، وكذلك صورة الشيخ الجمري التي كتب تحتها : "نحن مقصرون في حقك يا أبا جميل".

وعلم من جهة ثانية أن جهاز القمع الخليفي أعاد اعتقال المواطن مجيد ميلاد يوم السبت الماضي بدون أي سبب. وكان هذا المواطن قد افرج عنه مع عدد من المواطنين قبل ثلاثة أسابيع بعد أن قضوا في السجن ستة شهور إضافة إلى السنوات الثلاث التي فرضتها عليهم محكمة أمن الدولة السيئة الصيت. ولم يفرج عنهم إلا بعد ضغوط من أصدقاء آل خليفة. وكان واضحا أن الجلادين بوزارة الداخلية لم يكونوا مرتاحين للإفراج عن المجموعة فأعادوا اعتقال مجيد ميلاد مجددا. كما طلبوا من بقية أفراد المجموعة)مثل نزار القاري ورائد الخواجة والسيد أحمد الذهاب إلى مركز التعذيب هذا اليوم ولم يعرف بعد ما إذا أخلى سبيلهم أم اعتقلوا. ويمارس آل خليفة أقسى العقوبات بحق أبناء البحرين معتقدين أن ذلك سوف يضعف إرادة المقاومة للإرهاب الرسمي ويدفع المواطنين للاستسلام والقبول بالممارسات غير الإنسانية من قبل الحكومة.

ولتأكيد الحقد الخليفي ضد أبناء البحرين فقد علم أن عددا من المواطنين اعتقلوا مؤخرا من مناطق عديدة. ففي ٦ يونيو، اعتقل خمسة شباب من منطقة المقشاع بتهمة كتابة الشعارات الوطنية على الجدران وهم: حسين حسن علي، ١٧، محمود علي عبد الله محمد علي، ١٧، عباس جاسم محمد، ١٨، عبد الهادي محمد علي، ١٨، إبراهيم عبد الله محمد علي. وقد افرج عن الرابع والخامس فقد بعد يومين من التعذيب الوحشي على أيدي جلادي جهاز القمع الخليفي. ويعتقد أن الثلاثة الباقين يتعرضون لأبشع أنواع الإرهاب الحكومي في مراكز التعذيب. وفي الساعات الأولى من ١١ يونيو، اعتقل المواطن السيد أمين السيد إبراهيم السيد علي، ١٨، من منزله وتعرض لتعذيب وحشي شديد قبل أن يطلق سراحه في اليوم نفسه. وكانت آثار التعذيب

واضحة على جميع أجزاء جسده. وسبق أن ناشدت المعارضة كل المواطنين تصوير آثار التعذيب لكل من يطلق سراحه، وذلك لعرضها على الخبراء الدوليين المختصين بالتحقيق في جرائم الحرب ضد الإنسانية. كما طلبت توثيق أسماء الذين يمارسون التعذيب وتفصيلات ممارساتهم لفتح ملفات خاصة بهم لدى الدوائر الدولية المعنية بجرائم الحرب ضد الإنسانية. وبفضل ما قام به المواطنون في هذا المجالقد فتحت ملفات عديدة للمعذبين، وما تزال هناك حاجة ماسة للمزيد من هذا التوثيق.

هذا وقد خرج أبطال الانتفاضة المباركة في منطقة النويدرات قبل يومين إلى الشارع وأشعلوا بعض الحرائق في إطارات السيارات تعبيرا عن احتجاجهم السلمي على استمرار إرهاب السلطة، وذلك عند مدخل المنطقة. وخرج مواطنو منطقة الديه كذلك وحرقوا إطارات السيارات وأحدثوا ارتباكا مروريا على الشارع العام. وزينت الجدران بمنطقة المعامير بشعارات كثيرة كتبت باللون الأحمر، وفيها إشادة بصمود الشيخ الجمري وتعبير عن التضامن معه ومع الأحرار الأسرى في السجون الخليفية، وتحث المواطنين على تحمل مسؤولياتهم في الدفاع عن الشعب والوطن أمام المرتزقة من قوات الشغب والقمع. وقامت القوات المعتدية بعدوان شرس على منطقة البلاد القديم واقتحمت منازل المواطنين لتفتيشها بشكل كامل، واعتقلت عددا من الأطفال والشباب. ومن المنازل التي تعرضت للاعتداء منزل المواطن عباس السطيح، الذي اعتقل ابنه عقيل ودمرت محتويات منزله بشكل يؤكد حقد آل خليفة ضد شعب البحرين. كما اعتقل من المنطقة نفسها بتهمة كتابة الشعارات الوطنية كل من محمد جاسم الإسكافي، ١٨، ويونس علي منصور، ١٨. وقد اعتقل الأخير من مكان عمله. وعلم أن المواطن الشيخ علي الهويدي، ٢٧ عاما، من إسكان عالي، لا يزال في الأسر لدى آل خليفة منذ اعتقاله في فبراير ١٩٩٥، بدون تهمة أو محاكمة.

وعلى صعيد آخر، تحولت مراسم تشييع الوجيه المرحوم الملا يوسف الملا عطية، من منطقة بني جمرة، الذي انتقل إلى جوار ربه يوم السبت الماضي إلى تظاهرة شعبية كبيرة أظهرت مدى شعور المواطنين بظلم آل خليفة وإصرارهم على الاستفادة من أية مناسبة لإظهار غضبهم على سياساتم الإرهابية. وتربط الفقيد بالشيخ الجمري قرابة رحم وعلاقات شخصية، وكان خطيبا بارعا ساهم في نشر الثقافة الإسلامية بين المواطنين على مدى أكثر من ستين عاما. واعتبر الحضور الهائل الذي حظيت به مراسم تشييعه مؤشرا للوضع السياسي المتوتر في البلاد. كما كان الحضورالجماهيري في المسيرات

الدينية التي شهدها البلاد على مدى الأيام الثلاثة الماضية تعبيرا عن إصرارهم على التواجد حيثما أمكن لتأكيد الوجود ورفع الشعارات الوطنية بوضوح وقوة.

١٧ يونيو

نشرت مجلة "المشاهد السياسي" التي تصدرها هيئة الإذاعة البريطانية في عددها الأخير (١٤-٢١ يونيو ١٩٩٨(ترجمة حرفية لنص المقال الذي نشرته صحيفة الفايننشال تايمز اللندنية قبل ثلاثة أسابيع، وعرض المقال الأوضاع السياسية التي تعصف بالبلاد منذ أكثر من ثلاثة أعوام مؤكدا أن الوضع لن يستقر ما لم يتم تحقيق المطالب الشعبية العادلة. وكان سفير آل خليفة في لندن قد كتب رسالة إلى الجريدة المذكورة ينفي فيها وجود أية مشاكل سياسية في البلاد قائلا أن البحرين بلد أكثر أمنا من أي بلد أوروبي آخر، الأمر الذي تقره المعارضة وتعتبردليلا على تحضرها. وحسب بعض المصادر فقد تعرض السفير إلى عتاب شديد من أخيه، وزير الخارجية وبعض أفراد العائلة الحاكمة، لأنه، حسب تعبير هذه المصادر، "أخطأ التعبير" بذلك وقدم صورة إيجابية عن المعارضة وأفشل استراتيجية الحكومة التي تهدف لاتهام المعارضة بالعنف. . ويقوم جهاز الأمن الحكومة بعمليات حرق وتخريب متعمدة واتهام المعارضة بها في محاولة يائسة لتبرير الإرهاب الحكومي المتصاعد.

ونشرت وكالة أنباء الأسوشيتد برس يوم أمس تقريرا كتبه مراسلها في المنامة، عدنان مالك، أشار فيه إلى الوضع المتأرجح للاقتصاد البحريني والتوتر السياسي الذي عصف بالبلاد وأثر ذلك على قطاع السياسة والاستثمار. كما أشار إلى تشجيع الحكومة للدعارة باستقدام المومساتالروسيات كوسيلة لتشجيع السياحة.

وكانت صحيفة "لوس أنجيليس تايمز" قد نشرت مقالا مهما عن الأوضاع في البحرين كتبه جراهام فوللر، نائب الرئيس السابق لمجلس المعلومات القومي التابع لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. وتزامن المقال المهم مع زيارة الأمير إلى واشنطن في مطلع هذا الشهر، وابتدأ المقال قائلا : "أن المتاعب الجارية في إندونيسيا تثير القلق من مخاطر عدم الاكتراث أثناء مشاهدة الأنظمة الاستبدادية وهي تنتهك الحقوق السياسية والإنسانية على مدى السنوات، وينتج عنها في النهاية انفجار يؤذي الجميع. والبحرين مثل آخر بانتظار ذلك (الانفجار) فماي الرسالة التي ستقدم لأمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة خلال زيارته هذا الأسبوع إلى واشنطن؟ أن البحرين ليست سوى

جزيرة صغيرة في منتصف الخليج الفارسي، ولكن تداعي الوضع فيها يستحق الاهتمام من قبل صانعي السياسة في واشنطن. ويمكن تفادي انفجار كبير في وقت لاحق باتخاذ موقف قوي الآن. وبرر فوللر أهمية البحرين بوجود قاعدة كبيرة للأسطول الخامس مضيفا أنه نظرا إلى التحكم الكامل من قبل الحكومة في الأخبار التي تخرج من البلاد بعد أن طردت الحكومة أغلب المراسلين الأجانب، فأن القليل من الناس يعلم بوجود انتفاضة صغيرة في البحرين. ووصف الوضع قائلا: "أن مما يثير الدهشة حول هذه الانتفاضة خلوها من سفك الدماء بسبب الثقافة المعتدلة لشعب البحرين عبر السنوات. فقد كلفت الأسلحة الرئيسية الحجارة وزجاجات المولوتوف والإطارات المحترقة وليس الأسلحة النارية، وقد قتل أربعون شخصا منذ بداية الانتفاضة قبل أربع سنوات". وقال أن البحرينيين لم يستهدفوا الولايات المتحدة حتى الآن برغم الدعم الأمريكي العلني لحكام البحرين. ولكنه أضاف: "إن تجاهل الولايات المتحدة للقضية سوف يدفع الحركة باتجاه أكثر راديكالية". وتساءل: هل أن المطالبة بإعادة البرلمان الحر ممارسة تخريبية؟ وأنهى المقال مؤكدا أن زيارة الأمير مناسبة جيدة للتعاطي مع هذه القضية. يجب أن لا نسمح لأي حاكم مستبد في المنطقة أن يثير كلمة "ارهاب" كمصيدة لأي معارضة سياسية. أن هناك انتهاكات للحقوق الإنسانية والسياسية ستكون لها تبعات على المصالح الأمريكية والأمن الإقليمي. لقد أدت الضغوط الأمريكية إلى انفتاح مشجع ودرامي في الكويت في السنوات الست الماضية. فلتكن البحرين هي الثانية وإلا فيصبح الخليج أكثر اشتعالا".

إلى ذلك استمرت الفعاليات الشعبية في البلاد بشكل شبه يومي. وفي المناطق التي تكثف فيها العدوان الحكومي على المواطنين لمنع كتابة الشعارات على الحيطان، انتشرت تلك الشعارات بشكل أكثر وأوضح في الأيام القليلة الماضية. وكانت قوات القمع الحكومية قد اعتقلت عشرات الأطفال والشباب بتهمة كتابة الشعارات الوطنية ومارست بحقهم أبشع أصناف التعذيب. وهذا ما حدث في مناطق مثل كرزكان والشاخورة.

وتأكد أن جهاز الإرهاب الخليفي اعتقل مجددا مجموعة حسين التتان التي أطلق أغلب أفرادها قبل اقل من أسبوعين بعد أن قضوا ستة شهور في السجن إضافة إلى السنوات الثلاث التي أصدرتها محكمة أمن الدولة ظلما بحقهم. وقد استدعتهم في اليومين الماضيين وعندما ذهبوا إلى مراكز التعذيب التي استدعوا إليها لم يعودوا حتى الآن. وكانت هناك استفسارات حول المجموعة بعد انتهاء فترة حكم أفرادها، فاضطرت الحكومة للإفراج

عنهم ولكنها اعتقلتهم مرة أخرى تحت طائلة قانون أمن الدولة السيء الصيت.

١٩ يونيو

رفضت حكومة البحرين يوم أمس التوقيع على إعلان سياسي في جنيف يوفر ضمانات لحقوق العمال ويسمح لهم بتشكيل النقابات. وبرغم إقرار ١٥٦ دولة على هذا الإعلان المهم فقد أصرت حكومة آل خليفة على رفض الإعلان الذي نوقش بشكل مطول في اجتماعات استمرت أسبوعين كاملين. وامتنعت بضع دول عن إقرار الإعلان من بينها بيرو مصر والمكسيك. ويلزم نص الإعلان كل الدول الأعضاء وعددها ١٧٤ دولة بحماية حقوق التفاوض الجماعي وحرية تكوين الاتحادات والقضاء على كل صور العمل الإجباري وتحقيق "القضاء الفعلي على عمالة الأطفال ، وينص الإعلان على "الارتباط بين التقدم الاجتماعي والنمو الإقتصادي. ويتعين على الدول الأعضاء تقديم تقارير سنوية إلى منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة عن جهودها في الالتزام بالمبادئ الواردة بالفعل في معاهدات المنظمة. وشارك ثلاثة آلاف شخص ما بين وفود وممثلي حكومات وجماعات عمال وموظفين في مؤتمر العمل الذي يعقد سنويا. وأكد وفد البحرين رفض الحكومة لكل ما يوفر قدرا من الحرية للمواطنين أو تحسين ظروفهم. وهناك عدد من الشكاوى الدولية ضد حكومة البحرين بسبب انتهاكها المستمر لحقوق العمال ورفضها السماح بتشكيل نقابات عمالية، وإصرارا على السيطرة على اللجنة العامة للعمال بشكل كامل. .

ومن جانب آخر، أصدرت منظمة العفو الدولية هذا الأسبوع تقريرها السنوي للعام ١٩٩٨، وتضمن فصلا عن الوضع في البحرين خلال العام الماضي. وذكر التقرير أنه تم اعتقال المئات من المواطنين خلال العام الماضي بسبب استمرار الانتفاضة الشعبية. واعتبرت أن بعضهم "سجناء رأي". . وقالت أن ثمانية من علماء الدين والقادة الشعبيين هم جميعا "سجناء رأي"، وأنهم بقوا في السجن بدون تهمة أو محاكمة. وتمت محاكمة عدد كبير منهم أمام محكمة أمن الدولة في ما اعتبرته المنظمة "محاكمات جائرة". وقالت أن التعذيب والمعاملة السيئة استمرت خلال العام وأن اثنين من المعتقلين توفوا أثناء الاعتقال بسبب التعذيب أو الإهمال الصحي. ومنع عدد من المواطنين من العودة إلى وطنهم. وأكد التقرير أن الاحتجاجات استمرت خلال العام وأن المواطنين استمروا في المطالبة بإعادة المجلس الوطني الذي حله الأمير في العام ١٩٧٥، وإعاد العمل بدستور

البلاد وإطلاق سراح السجناء السياسيين. وردت الحكومة باعتقالات جماعية للمشاركين في تلك الاحتجاجات خصوصا في مناطق جدحفص وسترة والسنابس. وذكرت أن اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أصدرت في أغسطس الماضي قرارا عبرت فيه عن "قلقها العميق" حول الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان في البحرين وحثت الحكومة على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقالت أن هناك أكثر من ألف معتقل ما يزالون محتجزين في السجون بدون تهمة أو محاكمة. واغلبهم قيد الاعتقال الإداري بأمر من وزير الداخلية طبقا لقانون الدولة، ومن بينهم الشيخ عبد الأمير الجمري والأستاذ عبد الوهاب حسين. وذكر التقرير أن الشاعر علي حسن يوسف اعتقل في شهر فبراير ١٩٩٧، وهو شاعر معروف وكاتب، وقد اعتقل في منزله بمنطقة جدحفص، واعتبرته المنظمة "سجين رأي"، وأن الاعتقال له علاقة بكتابه الذي أصدره بعنوان "إشارات". كما ذكر التقرير أن المهندس السيد جلال السيد علوي السيد شرف اعتقل من منزله بمنطقة الدراز بتهمة إرسال معلومات عبر الإنترنت إلى الخارج. وقد عذب خلال التحقيق معه وبقي حتى الآن في السجن. كما اعتقل عدد من النساء في إطار الاحتجاجات السياسية. وذكر منهن: أحلام السيد مهدي حسن الستري، أمل أحمد ربيع، مريم أحمد علي بلواي وليلى عبد النبي ربيع، وقد اعتقلن بمنطقة سترة بعد المشاركة في مسيرة سلمية في الذكرى الأولى لإعدام عيسى قمبر الذي كان قد اعدم في العام ١٩٩٦. كما اعتقل عدد كبير من الأطفال لمشاركتهم في الأعمال الاحتجاجية. وذكر التقرير أن من بين وسائل التعذيب الضرب المبرح لفترات طويلة والتعليق من الأيدي والأرجل والتوقيف المستمر والمنع من النوم. وتوفي عبد الزهراء إبراهيم عبد الله في شهر يونيو. وفي الشهر نفسه توفي الشيخ علي النتشاس بينما كان معتقلا بتهمة التحريض على التمرد ضد الحكومة. و لم تقم الحكومة بالتحقيق في أي من حالات القتل هذه أو عمليات التعذيب أو المعاملة السيئة. وطالبت منظمة العفو الدولية حكومة البحرين بإطلاق سراح المعتقلين والقيام بتحقيق في حالات القتل والتعذيب وسوء المعاملة، وطالبت بتخيف حكم الإعدام الذي صدر بحق ثلاثة مواطنين في محكمة غير عادلة في العام ١٩٩٦، وطالبتها كذلك بوقف محاكمات أمن الدولة غير العادلة، وإعادة النظر في القوانين الظالمة. وردت الحكومة برفض مقترحات وطلبات منظمة العفو الدولية. وقدمت منظمة العفو الدولية في شهر أبريل١٩٩٧، تقريرا مفصلا إلى اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وطلبت منها إدراج البحرين تحت الإجراء

الخاص المعروف بـــ١٥٠٣.

وعلى صعيد آخر، توقع محام كويتي يتولى الدفاع عن البحرينيين المعتقلين في الكويت بتهمة حيازة منشورات أن يتم الإفراج عنهم في أوائل الشهر المقبل. وقال المحامي صالح أحمد في اتصال هاتفي مع صحيفة "القدس العربي" أن ١٧ متهما بحيازة منشورات مؤيدة للمعارضة البحرينية قد ينالون حكم البراءة في جلسة الاستئناف المقررة في الرابع من الشهر المقبل. ومن بين المتهمين السبعة عشر خمسة عشر بحرينيا واثنان من فئة البدون. وكانت محكمة كويتية أصدرت حكما ابتدائيا ببراءة تسعة متهمين فيما حكمت غيابيا بسجن ثلاثة لمدة ثلاث سنوات وسجن ثلاثة آخرين فعليا لثلاث سنوات أيضا وهم محمد ميرزا أحمد، حسين الحايكي ومنصور حسين حسن.. وقال المحامي الكويتي أن التهمة الموجهة للمعتقلين هي حيازة منشور معاد لنظام الحكم لكنه أضاف: "لقد وقع نوع من الخطأ، حيث لا نستطيع أن نقول عنه منشورا سياسيا، إضافة إلى أن الحيازة كانت خالية من فعل التوزيع، أنها حيازة من باب الفضول لا أكثر".

٢٢ يونيو

خرجت الليلة قبل الماضية مسيرة دينية كبيرة بمنطقة السهلة التي تقع على بعد خمسة كيلومترات جنوبي العاصمة، المنامة، فاعتدت عليها قوات الشغب الأجنبية وفرقتها متحدية بذلك مشاعر المواطنين وتراثهم. وكانت القوات المرتزقة قد حاصرت المنطقة ومنعت المعزين من دخولها ولكن المسيرة استمرت بحماس كبير، الأمر الذي دفع قوات القمع إلى شن العدوان الوحشي على المشاركين واعتقال عدد منهم. وشوهد بعض المشاركين وهم يقرأون شعارات مكتوبة ويهتفون بحياة الشعب والشيخ الجمري وبقية المعتقلين. وجاءت الاعتقالات لتؤكد نمط التفكير الإرهابي لدى السلطة وإصرارها على قمع الحريات العامة ومنع التجمع وانتهاك حقوق المواطنين. وفي منطقة توبلي أشعل الأهالي حريقا كبيرا في منطقة مفتوحة بعيدة عن المنازل، وذلك تعبيرا عن رفض إجراءات الحكومة القمعية وتأكيد الاستمرار في نهج الانتفاضة. وحدثت اعتقالات عديدة من منطقة توبلي في اثر ذلك.

وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات الوحشية بعشوائية وإرهاب. وعرف من بين الذين اعتقلوا من منطقة مدينة عيسى ثلاثة مواطنين في العشرين من أعمارهم، وهم: فيصل عبد المجيد النشابة، وهو معتقل سابق قضى في السجن أكثر من تسعة شهور، عبد

الله إبراهيم، وهو أيضا معتقل سابق قضى في السجن أكثر من ستة شـــهور، وعمـــار الحداد.

وعبر المواطنون عن استمرار مطالبهم المتحضرة من خلال كتابات الشعارات بشـــكل مكثف على الحيطان في مناطق عديدة. ففي منطقة كرزكان شاهد المواطنون في اليومـين الماضيين شعارات كثيرة منها: "أننا نطالب بإدارة عادلة ومتحضـــرة للبلـــد "، "أن صمودنا وإصرارنا على المطالب دليل على ولائنا وحبنا للوطن "، "أننا دعاة حـــوار ولسنا دعاة عنف"، "سيبقى الجمري فوق كل الأحقاد والأكاذيب.

هذا وما يزال أكثر من ١٥٠٠ مواطن يرزحون في قيود آل خليفة واغلبهم بدون تهمة أو محاكمة. وقد أثبتت الوقائع القضائية في الفترة الأخيرة مســـتوى التعســـف والظلـــم والإرهاب بحق المواطنين. وعلى سبيل المثال فقد برأت محكمة أمن الدولة في ٢ يونيـــو ١٩٩٨، مجموعة مكونة من ستأشخاص كانوا قد اتهموا بحرق محل للفيديـــو بمنطقـــة جدحفص وذلك بعد أكثر من ثلاثة أعوام على اعتقالهم. وكان جهاز الإرهاب الخليفـي قد أمر باعتقال كل من يعقوب يوسف محمد، ٢٩، عبد الأمير أحمد مـــهدي عبـــد الله الكاز، ٢٢، سعيد عيسى علي حسن التمار، ٢٤، عقيل يحيي علي القلا، ٢١، عبـــاس عيسى علي حسن التمار، ٢٥، عدنان ماجد الصفار، ٢٢. واعتقلوا في شـــهر أبريـــل ١٩٩٥، وعذبوا تعذيبا رهيبا واجبروا على توقيع اعترافات مزورة بأنهم حرقوا محلا لبيـــع أشرطة الفيديو بمنطقة جدحفص ونجم عن ذلك وفاة عامله. وخرجت الصحف المحليـــة مثل "أخبار الخليج" في ٢٤ أبريل ١٩٩٥، بعنوان مثير للغاية: "اعترافات المجموعة الـــتي أحرقت محل فيديو جدحفص وقتلت عامله: صدرت لهم التعليمات لتنفيذ الجريمة لـترويع المواطنين وزعزعة الأمن ". ووصفت التغطية المجموعة بأنها "إرهابية " وأنها "اعترفت بمسؤوليتها عن الجريمة ". وقبل سبعة شهور تقريبا افرج عن السيد عدنان ماجد الصفـلو لأنه كان يعاني من آثار التعذيب الوحشي، وما يزال يعاني من آلام شديدة في الظهر. أما البقية فقد أصدرت محكمة أمن الدولة في الأول من هذا الشهر (يونيو) حكما بـــبراءتهم، ولكنهم ما يزالون معتقلين.

ومن جهة أخرى، ذكرت صحيفة "بدر- صوت المجاهدين العراقيـــين"، في عددهـــا ٢٩٣ الصادر في ١٩٩٨/٦/١٥ الخبر التالي: " تعاون أمني بحريني - صهيوني: كشـــف مصدر أمني في الكيان الصهيوني الأسبوع الماضي أن مسؤولا كبيرا في جهاز الموســـاد الصهيوني قام بزيارة سرية إلى البحرين وذلك في إطار التعاون الأمني بين المنامـــة وتـــل

أبيب. وقال: لقد قدم ضابط الموساد الكبير تقريرا مفصلا للمسؤولين البحرينيين عن بعض فصائل المعارضة البحرينية".

وعلى صعيد آخر، امتنعت أسواق الصرافة، ومنها سوق دبي عن استبدال الدينار البحريني بأية عملة أخرى، وذلك من أكثر من ثلاثة أيام تحسبا لانخفاض الدينار مقابل الدولار بقرار من الحكومة نتيجة العجز المالي الذي تعانيه.

وكانت الحكومة قد حذرت الأسبوع الماضي من انتشار عملات ورقية من فئة ٢٠ دينارا قالت أنها مزورة بكميات كبيرة. ولا يعرف مصدر هذا التزوير ولكن يعتقد أن لبعض أفراد العائلة الحاكمة دورا في إثارة المشكلة. وتشعر الحكومة بحرج شديد نتيجة انخفاض أسعار النفط خصوصا أنا مصممة على الإنفاق في مجال تحسين صورة العائلة الحاكمة في الخارج بنشر الإعلانات في الإعلام الغربي واستئجار شركات علاقات عامة وشركات تجسس لمواجهة نشاط المعارضة الدستورية في أوروبا وأمريكا. ويتوقع أن يكون لعجز الميزانية انعكاسات سلبية على حياة المواطنين بينما يحاول رئيس الوزراء الاستمرار في الإنفاق على الجوانب الإعلامية مهما كلف ذلك ميزانية الدولة.

٢٥ يونيو

فيما يستمر الضغط الدولي على العائلة الخليفية بسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان واعتداءاتها على أبناء البحرين، تستمر سياسات الانتقام العشوائية من المواطنين بشكل متصاعد. فقد اعتقل في ٢٣ يونيو، الشاب حسين خميس، ٢٤، بدون أي مبرر، ويخشى عليه من التعذيب الوحشي الذي يمارسه جهاز القمع. وكان قد اعتقل سابقا لمدة سنة كاملة بدون تهمة أو محاكمة وافرج عنه قبل ستة شهور. وهو من منطقة الديه. واعتقل الأسبوع الماضي من منطقتي واديان والخارجية بسترة ستة أطفال لأسباب تتعلق بنشاطهم في إطار الانتفاضة السلمية. وافرج عنهم بعد تعذيب شديد ومعاملة وحشية. وعرف من هؤلاء الأطفال خليل علي بن علي، الذي لم يتجاوز السابعة من العمر. واعتقل في ١٥ يونيو، من منطقة الدراز الشاب محمد حسين جعفر أبو رويس بعد مشاركته في مسيرة دينية تقليدية ورفعه شعار "هيهات منا الذلة" فيها. وقد أصبح ترديد هذا الشعار جريمة يعاقب من يفعلها بالاعتقال والتعذيب، وقد توجه له تهمة "التخطيط لقلب نظام الحكم بالقوة والتخابر مع دولة أجنبية ". وبالسبب نفسه اعتقل يوم أمس الأول المواطن علي محمد الكيس، من منطقة بني جمرة. وكان يردد هذا الشعار وشعارا

آخر يشير إلى الشيخ الجمري. ومع ذلك فقد استمر المواطنون في المشاركة القوية في المسيرات الدينية التقليدية ورفع الشعارات التي تعبر عن ظلامة الأمة وإرهاب الدولة.

ويؤكد المراقبون أن الحكومة فشلت تماما في قمع حماس الشعب برغم أساليبها الوحشية واعتداءاتها المتكررة. وأكد شهود عيان أن الشعارات والهتافات كانت واضحة في مسيرة المنامة التي خرجت بمناسبة وفاة الرسول الأعظم عليه افضل الصلاة والسلام قبل يومين وأن قوات الشغب الأجنبية كانت تهم بالاعتداء ولكن حماس الجماهير ردعها عن ذلك. واعتقل من الشارع بمنطقة جدحفص قبل أسبوعين كل من: حسين أحمد مهدي عبد الله الكاز، ١٨، وأخيه، إبراهيم، ١٨، وعلي عبد العزيز عبد الله، ١٩. وبقوا في مركز التعذيب اثني عشر يوما تحت التعذيب الوحشي قبل أن يفرج عنهم في مطلع هذا الأسبوع. كما علم أن الشابة رملة محمد حسن، ٢٠ عاما، أطلق سراحها بعد دفع ضريبة قدرها ٥٠٠ دينار واعتقال استمر قرابة الأسبوعين. . وقد صعق أهلها بعد معاينة آثار التعذيب الوحشي على جسدها. . كما تأكد أن رئيس الوزراء أمر بإغلاق مأتم منطقة السهلة بعد اعتقال رئيسه، السيد عباس السيد عبد الله الفردان في ٢٠ يونيو. واعتقل في اليوم نفسه الشاب حسين عبد الله أحمد مرهون، ٢٣، وكان هذا الشاب قد اعتقل في العام الماضي أيضا.

وذكرت المصادر كذلك، أن الشارع العام الذي يمر بعدد من المناطق الجنوبية من عالي إلى صدد شهد نشاطات احتجاجية ملحوظة في اليومين الماضيين، وأن عددا من الحرائق في إطارات السيارات كانت تشاهد من مسافة بعيدة. وكانت آثار تلك الحرائق تعرقل حركة المرور يوم أمس بالقرب من كرزكان ودمستان وبوري. . كما كانت الكتابة على حيطان منطقة كرزكان واضحة للعيان برغم محاولات قوات القمع الحكومية شطبها. وحدثت أعمال حرق احتجاجية محدودة في عدد من المناطق مثل السنابس والديه والمنامة والنعيم. ومن جهة أخرى، ما يزال عدد من الشباب معتقلا برم انتهاء فترة الحكم التي صدرت بحقهم. وهؤلاء هم: فؤاد حسن عبد الله، ٢٢، تقي أحمد سلمان، ٢١، إسماعيل حسن سلمان، ٢١، حمزة سعيد زهير، ١٨، وجميعهم من منطقة أبوصيبع. وكانت محكمة أمن الدولة السيئة الصيت قد أصدرت حكما عليهم بالسجن ثلاثة أعوام وذلك في شهر أبريل ١٩٩٥.

وذكرت مصادر مطلعة أن هناك صراعا حادا داخل العائلة الخليفية دفعت رئيس الوزراء إلى الإعلان عن عدد من المشاريع في جزر حوار. وهناك قضية الخلاف بين

البحرين وقطر حول هذه الجزر التي تنظر فيها محكمة العدل الدولية في لاهاي، ويأتي الإعلان عن هذه المشاريع ليزيد أوضاع المنطقة توترا في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من انخفاض كبير في عائدات النفط وتجميد مشاريع التنمية في البلاد. . وتشمل المشاريع المزمع القيام بها بجزر حوار بناء شقق وفندق وشاليهات ومطار صغير.

وعلم أن قضية تزوير الأوراق النقدية البحرينية قد تطورت في اليومين الماضيين بإعلان الشرطة الفرنسية عن إلقاء القبض على عشرة أشخاص في باريس من جنسيات مختلفة. وقد اتهمت المجموعة بتزوير عملات ورقية من فئة العشرين دينارا، وتمكنت من إدخالها البلاد. وفشلت قوات الأمن في منع هذا الاختراق الكبير. وأدرك المراقبون أنه في الوقت الذي يتفنن فيه جهاز الأمن الخليفي في استعمال كافة أساليب القمع والتعذيب بحق أبناء البحرين فأنه فشل في اكتشاف مصدر العملات أو منع تسربها إلى البلاد. وقد علق أحد الاقتصاديين الدوليين على الوضع الاقتصادي في البلاد بقوله: "تعتقد الحكومة أن بإمكانها إعادة ثقة المستثمرين إلى البحرين عن طريق نشر إعلانات في صحف مرموقة بأسعار باهضة أو إطلاق تصريحات فضفاضة حول الوضع، ولكنها تنسى أن رأس المال جبان وأن المستثمرين لا يخاطرون بأموالهم في بلد يفتقد شعبه الشعور بالاستقرار والأمن". ويضيف قائلا: ط إن الازدهار يقترن عادة بالاستقرار السياسي الذي يسمح للمواطنين بلعب دور بارز في التنمية، وهذا غير متوفر في البحرين مع الأسف الشديد".

٢٦ يونيو

ذكرت الإحصاءات التي نشرتها منظمة " سيف ورلرد Safe World " لتصدير الأسلحة، أن بريطانيا منحت ٢١٨١ تصريحا لصالح ٣٥ دولة منها البحرين، و لم ترفض سوى ٢٤ تصريحا بحسب هذه المنظمة. واستندت المنظمة في إحصاءاتها إلى تصريحات أدلى بها وزير الدفاع والخارجية أمام البرلمان ومن المنتظر أن تعلن الحكومة إحصاءاتها الخاصة بعد بضعة أسابيع. ومن الدول التي نالت تراخيص شراء أسلحة صغيرة ومعدات مساعدة البحرين وكولومبيا وتركيا وزامبيا وكينيا والمكسيك. وهذه الدول كان ينبغي أن تنطبق عليها المثل الأخلاقية، حسب قول المنظمة. وكان وزير الخارجية البريطاني صرح مؤخرا أن حكومة العمال أوضحت بما لا يدع مجالا للشك بأننا لن نبيع أية معدات يمكن أن تستخدم في عمليات اضطهاد داخلية ". ورغم أن هذه الاعتبارات تشمل مدى تأثيرها على مصالح بريطانيا

الاقتصادية واستراتيجياتها الصناعية ألا أن التزامات العمال الأخلاقية أكـــدت علـــى اعتبارات حقوق الإنسان وضرورة عدم مساهمتها في زيادة قدرات المنطقة العســـكرية التي من شأنها أن تساهم في زيادة احتمالات التوتر". وطالبت المعارضـــة البحرينيـــة المواطنين بتوثيق أنواع الأسلحة التي يستعملها جهاز التعذيب الخليفي وقوات الشـــغب الأجنبية ضد أبناء البحرين، لكي تقدم كأدلة لاختراق بعض الدول الصناعية للمعايـــير الأخلاقية المطلوب توفرها في الصادرات الخارجية ومنها الأسلحة. وتسعى المعارضـــة لمعرفة مصادر الأسلحة والأجهزة التي تستخدمها قوات الأمن والشـــغب والـــتي راح ضحيتها آلاف المواطنين مابين شهيد وجريح ومعوق.

وعلم من جهة أخرى، أن قوات الإرهاب الحكومية اعتقلت السيد عباس الســـيد هاشم السيد كاظم، ٢١، وهو أحد مواطني منطقة أبو قوة، بينما كان متوجـــها إلى الخارج. فقد تم إيقاف هذا الشاب الجامعي في المطار بتاريخ ١٠ مايو الماضي، عندمـــا كان في طريقه إلى دولة خليجية لمواصلدراسته الجامعية. وكان هذا الشاب قد عـــاد إلى البلاد في إجازة قصيرة، وما يزال رهن الاعتقال. كان عباس قد اعتقل ســـابقا عـــدة مرات ضمن الاعتقالات التعسفية التي طالت شباب البحرين بدون توقف. وعلم أيضا أن المواطن عبد الجليل علي النكاس، ٤٨، وهو أب لثمانية أطفال من منطقة الصالحيـــة أمضى حتى الآن قرابة السنتين بدون تهمة أو محاكمة، شأنه شأن المئات مـــن أبنـــاء البحرين المعتقلين.

وأكدت مصادر مطلعة ا ن المعتقلين خصوصا بمركز التعذيب بمنطقة جو، يتعرضون لأبشع الإهانات على أيدي الجلادين. فعند كل زيارة يجبر المعتقل على خلع ملابســـه بشكل كامل بحجة التفتيش. وعند لقائه بأهله يسمح له بارتداء إزار فقط صغير الحجم لا يكاد يستر جانبا محدودا من جسمه. وقد دفع هذا الإجراء الذي يعتـــبر عدوانـــا وحشيا على القيم الإنسانية خصوصا في مجتمع محافظ كالمجتمع البحريني، الســـحناء إلى رفض زيارات ذويهم لتحاشي ذلك.

وعلى صعيد آخر، فأن منطقة بني جمرة تتعرض بشكل خاص لسياسة انتقامية رهيبة لكونها المنطقة التي ينحدر منها الشيخ الجمري. وتجوب قوات جهاز القمـــع طرقـــها وتحاصر منازل سكانها، وتعتدي على حرمات المنازل لأسباب واهية وبحجج مختلقـــة. ويقول بعض مواطنيها أن استعمال مكبر الصوت لقراءة القرآن مثلا في مجلس صغـــير يكفي لعدوان وحشي من قوات الشغب. وفي هذا الإطار اعتقل المواطنان علي الكيس

وأحمد هارون قبل ثلاثة أيام لمشاركتهما في مسيرة دينية صغيرة بمناسبة وفاة الرسول الأعظم عليه افضل الصلاة والسلام. . و لم يعرف عنهما شيء منذ اعتقالهما. وكان رئيس مأتم بني جمرة، محمد جعفر بن علي، قد اعتقل يوما واحدا وتعرض لإهانات ومضايقات كثيرة. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة اليونسكو تنظر في قضية الاضطهاد الديني الذي يمارسه آل خليفة ضد شعب البحرين، خصوصا بعد إغلاق عدد من المساجد والمآتم في مناطق عديدة، وو تطور خطير لم يحدث من قبل منذ احتلال آل خليفة البحرين قبل أكثر من ٢٠٠ عام، وله دلالات كبيرة في ما يتعلق بقمع الحريات الدينية وحرية التعبير والتجمع.

وفيما يستعد المواطنون لإحياء الذكرى الثالثة لاستشهاد سعيد الإسكافي الشهر المقبل، فقد أبدت منظمات حقوقية دولية اهتمامها مجددا بهذه القضية التي فشلت حكومة البحرين في تقديم أي تفسير لها. وزاد من أهميتها أن الشخص المتهم بارتكابها، وهو خالد الوزان، ما يزال يمارس التعذيب مع مئات الأطفال المعتقلين، ويعرضهم لأبشع الإهانات. وكانت تقارير موثقة ذكرت أنه أمر عددا من الأطفال والشباب في مركز التعذيب بالخميس بخلع ملابسهم وتحرش بهم ثم سكب عليهم البيرة إمعانا في إهانتهم. ورفضت وزارة الداخلية تشكيل لجنة تحقيق في جريمة قتل سعيد الإسكافي والتقارير الأخرى التي تتحدث عن ممارسات خالد الوزان التي تعتبرها "حربا ضد الانسانية" في القانون الدولي.

٢٩ يونيو

أجابت الحكومة البريطانية على سؤال قدمه اللورد ايفبوري، حول تسليح القوات البحرينية وتدريبها. وكان اللورد ايفبوري قد سأل حكومة صاحبة الجلالة عن المعلومات التي استلمتها من حكومة البحرين وعن أسباب توظيف أجانب في جهاز الشرطة والقوات المسلحة، وتجنيس هؤلاء الأجانب وعائلاتهم، وما إذا كانت قد بحثت لترى ما إذا كان أي من الأسلحة المرخص بتصديرها من المملكة المتحدة إلى البحرين سوف تستعمل من قبل وحدات تضم هؤلاء الأجانب، وما إذا كانت تتوقع أن تقوم بتدريب هذه الوحدات؟

وجاء جواب الحكومة البريطانية كما يلي: "كما هو الحال مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي، فإن نسبة كبيرة من العمالة في البحرين من الأجانب. وحسب علمنا

فإن حكومة البحرين تقوم بتوظيف عدد من المواطنين الأجانب في جهاز الشرطة والقوات المسلحة. أما مسألة توظيفهم أوجنسياتهم فهي قضايا تخص السلطات البحرينية وحدها. أن كل طلبات تراخيص التصدير يتم فحصها مع الأخذ بعين الاعتبار عددا من الشروط. وقد أعطيت تراخيص لتصدير أجهزة لكل وحدات قوات الأمن البحرينية، ومن بينها قوة الدفاع البحرينية، والحرس الوطني البحريني التي حصلت قواتها على بعض التدريب من وزارة الدفاع. أننا لم نقدم أي تدريب للشرطة في البحرين".

ومن جهة أخرى، أصدرت محكمة أمن الدولة أحكاما بالسجن علي ١٦ شخصا، لفترات تصل إلى أربع سنوات بتهم إشعال حرائق وحيازة منشورات سياسية. وقال محامي الدفاع أن بعض المتهمين الذين حكم عليهم يوم السبت الماضي كانوا موقوفين منذ أكثر من سنتين.

وأبلغ المحامي رويتر: "أن بعض المحكوم عليهم نفوا حيازة منشورات، لكنني نصحتهم بأن يعترفوا". وقد حكم على إبراهيم يوسف عبد الرسول حمادي بالسجن لمدة أربع سنوات. كما سجن أربعة أشخاص لمدة ثلاث سنوات وهم: محمد عبد الكريم علي جواد، مهدي أحمد سلمان وفاضل عبد اللعلي جواد وعيسى إبراهيم المحاري،. وسجن شخصان آخران هما أحمد حسن علي العجمي، حسين ميرزا حمزة وعبد الإله مهدي حسين حمادة لمدة سنة واحدة لكل منهم. وفي قضية أخرى حكمت محكمة أمن الدولة بالسجن لمدة سنة واحدة لكل من حسن علي العجمي ورضي عبد الله خلفان، وسجن كل من علي حسن الحايكي ومحمد إبراهيم أحمد الحايكي بالسجن سنة وثلاثة أشهر بتهمة حيازة منشورات سياسية. وحكم بالسجن سنة واحدة بحق كل من: عبد العزيز سلمان عبد الله، أحمد منصور حسن شعبان، هاني حمزة يوسف محمد حسين، سلمان إبراهيم عبد الله حسن الحداد وعلي جعفر عبد الحسين القصاب. وقال المحامي أن محكمة أمن الدولة قد تستأنف جلساتها في سبتمبر للنظر في القضايا الأخرى.

وفي الوقت نفسه اعتقل قبل يومين (٢٧ يونيو)، الشاب ياسر سعيد جاسم، ٢٣، من منطقة كرباباد بدون مبرر. وكان هذا الشاب قد اعتقل مرتين من قبل، كانت المرة الأولى لمدة ثلاثة أسابيع والثانية لمدة عام كامل بدون تهمة أو محاكمة. وهناك خشية كبيرة من تعرضه للتعذيب. واعتقل يوم أمس المواطن الحاج محمد علي القلوي،

٥٥، بينما كان يسير في الشارع أمام منزله بمنطقة الديه. وتبين في ما بعد بأن الحاج محمد علي القاري تم أسره كرهينة مقابل تسليم ابنه، نزار، نفسه لجهاز التعذيب الخليفي. . وكان نزار معتقلا لمدة ثلاث سنوات ونصف حيث أطلق سراحه في مطلع هذا الشهر مع بقية المجموعة التي كانت معه، و لم تمض سوى أسبوعين حتى أعيد اعتقال بقية أفراد المجموعة مجددا، ويفترض أن نزار معهم. وفي مساء السبت الماضي سمع أهالي مدينة عيسى دوي انفجار اسطوانة غازية كبيرة هزت المنطقة وذلك في إطار الاحتجاجات الشعبية ضد ممارسات آل خليفة ضد شعب البحرين.

وعلم أن الضغط النفسي والجسدي على الشيخ الجمري ما يزال مستمرا، وتتعرض عائلته إلى إرهاب شديد على يدي الجلاد عادل فليفل، المتهم بتعذيب عدد من أبناء البحرين حتى الموت. وبالرغم من تدخل منظمات دولية عديدة للمطالبة بإطلاق الشيخ فإنه ما يزال رهن الاعتقال ويتعرض بشكل مستمر للتنكيل. كما تتعرض عائلته للابتزاز من قبل فليفل الذي يمارس إرهابه ضد أفراد العائلة ثم يطالبهم بإنكار تعرضهم للتنكيل وإلا واجهوا المزيد من اعتداءاته الوحشية.

كما علم أن المواطنين سوف يحيون الذكرى الثالثة لاستشهاد الشهيد الشاب، سعيد الإسكافي الذي قتله خالد الوزان في ٨ يوليو ١٩٩٥، خلال أسبوع واحد من اعتقاله. وأصبحت قضية الإسكافي رمزا لمعاناة شعب البحرين، وطرحت قضيته في الإعلام العالمي وبيانات المنظمات الدولية ولكن الحكومة فشلت حتى الآن في إجراء تحقيق في الظروف التي أدت إلى استشهاده وخصوصا دور الوزان في التعذيب والاعتداء عليه، كما هو الحال مع بقية المعتقلين.

ومن جهة أخرى، قرأ المراقبون في المقابلة التي نشرتها صحيفة الحياة التي تصدر في لندن مع وزير الدفاع البحريني يوم السبت الماضي مجموعة من التناقضات والتصريحات البعيدة عن الواقع. فعندما سئل عن اللاجئين السياسيين لدى الدول الغربية قال: "لا تزال هذه الدول تثير موضوع حقوق الإنسان، ولا أدري لماذا لا يحققون حقوق الإنسان في إيرلندا وفلسطين وبلدان عديدة أخرى. نحن سجلنا في حقوق الإنسان متقدم جدا بالنسبة إلى هذه البلدان". وقال أن حكومته تشتري المزيد من الطائرات الأمريكية لأنها تؤمن بالسلام.

يوليو ٩٨م

فيما يستعد المواطنون لإحياء الذكرى الثالثة لاستشهاد سعيد الإسكافي شنت قوات القمع الحكومية في الأيام القليلة الماضية موجة من الاعتداءات الوحشية والاعتقالات التعسفية بحق عدد كبير من المواطنين من كافة المناطق. وكان الشهيد سعيد قد قتل تحت التعذيب على يدي المعذب المعروف خالد الوزان، وذلك خلال الفترة التي قضاها ما بين اعتقاله في ٢٩ يونيو و٨ يوليو ١٩٩٥. وفشلت الحكومة في تشكيل لجنة لتقصي الحقائق المحيطة بقتله برغم المطالبات المتكررة بذلك. وطالت الاعتقالات مواطنين آخرين. فقد اعتقل الشاب مهدي سعيد جاسم، ٢٩، من منطقة باربار، على جسر البحرين – السعودية. وتم لاحقا اعتقال أخويه حسين، ٢٠، ورضا، ١٩، وتعرضا لتعذيب شديد بما في ذلك الصعق الكهربائي. وأفرج عن الأخوين بعد عدة أيام من التعذيب واستدعوا للتحقيق من قبل جهاز التعذيب الحكومي عدة مرات. وما يزال الأخ الأكبر، مهدي، معتقلا.

وفي الساعات الأولى من يوم ٢٠ يونيو، شنت قوات القمع الخليفية عدوانا وحشيا على منازل المواطنين بمنطقة المعامير، ودمرت بعضها واعتدت على ساكنيها، واعتقلت شابين هما عيسى أحمد الشاعر، ٢٣، وفريد أحمد الشاعر، ٢٨. وفي هذا العدوان الوحشي اقتحم المعتدون منزل المواطن الحاج جواد أحمد الشويخ لاعتقال ابنه جلال، ٢١، وسقط من أعلى المنزل في ظروف غامضة. وأصيب هذا الشاب بجروح بليغة، وما يزال يرقد في المستشفى وهو في حالة خطيرة. وتتحمل قوات الإرهاب الخليفية كامل المسؤولية عن سلامة هذا الشاب، وقد تم إبلاغ الجهات الدولية المعنية بمثل هذا العدوان بالجريمة. كما اقتحم المعتدون منزل المواطن يوسف الشويخ لاعتقال ابنه عبد الله، ٢٢، وتمت ملاحقته داخل المنزل وسقط هو الآخر من السطح وأصيب بجروح، ولكنه تمكن من الإفلات من قبضة القتلة، واعتقل في ما بعد من محل عمله. وهناك قلق شديد على حياة هذين الشابين. وتطالب المعارضة بفتح تحقيق عاجل لمعرفة الظروف التي سقط فيها

هذان الشابان من على سطح المنزل. وفي ٢٣ يونيو، اعتقل الشاب عبد الوهاب عبد الكريم الشويخ، ٢٣، من منزله بعد منتصف الليل. وتم تفتيش المنزل والعبث بمحتوياته. واعتقل في ٢٤ يونيو، كذلك الشاب إلياس عبد الله أحمد مرهون، ٢٤، من شقته بمنطقة البديع. واعتقل أخوه، حسين، ٢٣، من منزله بمدينة حمد، وكلاهما من منطقة باربار.

وشهدت منطقة السنابس في الأيام القليلة الماضية العديد من الفعاليات المهمة المرتبطة بالانتفاضة الشعبية والاستعداد لإحياء ذكرى الشهيد سعيد الإسكافي. ومن تلك الفعاليات كتابة الشعارات المكثفة وصور شهداء الانتفاضة. ومن تلك الشعارات: "الجمري ذلك المعشوق الذي تهواه الألوف" و"الهرب من الموت موت، وطلب الموت حياة"، "يجب أن لا نجلس وننتظر من يدافع عنا، فلنعمل ولو قليلا". وكتبت شعارات كثيرة على حيطان منطقة النبيه صالح مثل: "نطالب بحياة برلمانية"، وغطت الشعارات جدران منطقة البلاد القديم. وحدث بمنطقة المعامير الأمر نفسه، بالإضافة إلى صورة كبيرة للشيخ الجمري وبقية الرموز القيادية والشعبية والشهداء الأبرار. كما كتبت شعارات وطنية أخرى في تلك المنطقة. وشهدت منطقة كرزكان في اليومين الماضيين المزيد من الشعارات الوطنية على الحيطان باللغتين العربية والإنجليزية. كما شوهدت حرائق صغيرة عديدة على الشارع العام في تلك المنطقة. ويبدو أن هذا الفعاليات تشكل جانبا من الاستعدادات الشعبة لإحياء ذكرى استشهاد سعيد الإسكافي الأسبوع المقبل.

اعتقل في الساعات الأولى من يوم أمس الأول ٢٩ يونيو ١٩٩٨، من منطقة الزنج كل من عمار علي حسن وأخيه عبد الله، عبد الأمير حسن كاظم، فايز أحمد عون. ولم يُعرف مركز التعذيب الذي نقلوا إليه ويخشى عليهم من سوء المعاملة والتعذيب الذي اعتادت قوات القمع الحكومية ممارسته. واعتقل في ٢٨ يونيو، من منطقة البلاد القديم الشاب علي طالب شهاب، ٢٣. وفي اليوم السابق (٢٧ يونيو) اعتقل الشاب السيد محمد السيد علي جواد، ١٧، وهو يمشي في الشارع. واعتدت عليه قوات القمع بالضرب المبرح أمام الناس قبل نقله إلى أحد مراكز التعذيب. ولم يعرف عنه شيء حتى الآن.

ومن جهة أخرى، عرضت الجرائد اليومية يوم أمس بالخط العريض تهديدات حكومية للشعب، بأن مجلس الوزراء بصدد إعداد مشروع لتحديد استعمال مكبرات الصوت والسماعات وذلك في محاولة لمنع النشاط الديني التقليدي وتحديد حريات المواطنين الدينية.

وفي منطقة الدراز، ذكرت مصادر مطلعة أن المواطنين يعيشون حالة من فقدان الأمن بسبب تكثف الاعتداءات على المواطنين، خصوصا بعد منتصف الليل. وقد اعتدت القوات الأجنبية على عدد من المنازل في الليالي الأخيرة، وسمع صراخ الأطفال والشباب الذين تعرضوا للتعذيب الرهيب أمام عيون آبائهم.

وأشار مراقبون، إلى أن المقابلة التي أجرتها جريدة "الزمان"، التي تصدر في لندن، قبل يومين محاولة غير موفقة لموازنة تصريحات وزير الدفاع في مقابلته مع جريدة "الحياة". فبينما أكد الأمير على حسن العلاقات مع إيران، فقد كانت تصريحات وزير الدفاع استفزازية وفي غير محلها من وجهة نظر الإيرانيين. وكان راديو إيران، قد رد بقوة على تصريحات وزير الدفاع. هذا في الوقت الذي تحسنت فيه علاقات بقية دول الخليج مع إيران بشكل مضطرد، خصوصا السعودية وقطر والكويت.

٣ يوليو

أكدت وزارة الخارجية البريطانية وجود ما بين ٨٠٠٠ و١٠٠٠٠ أجنبي، يعملون لدى الحكومة سواء في جهاز الشرطة أم الجيش. وجاء في الرسالة التي كتبها ديريك فاتشيت، وزير الدولة للشؤون الخارجية، إلى نايجيل جونز، عضو البرلمان من حزب الأحرار الديمقراطيين، ما يلي: "أشكرك على رسالتك المؤرخة في ٥ يونيو حول المقالة التي نشرتها صحيفة "الفايننشال تايمز" في ٢٨ مايو، بشأن الاقتصاد البحريني، وخصوصا قلقك حول الانعكاسات الديمغرافية فيما لو كان هناك استقدام لأعداد كبيرة من الأجانب. أن سفارتنا في البحرين تقدر أن ما بين ٨٠٠٠ و١٠٠٠٠ شخص من البلدان التي ذكرتها مقالة الفايننشال تايمز مستخدمون لدى حكومة البحرين، في جهازي الشرطة والجيش (من بين قوة بشرية قدرها ٣٠٠٠٠)، وتوظيفهم لا يمثل، كما افترضت، تغييرا جديدا في سياسة الحكومة. فأغلبهم عاشوا وعملوا في البحرين لعدد من السنوات. والتغيير الجديد الوحيد في السياسة حسب ما نعرفه، هو توظيف عدد صغير من السوريين. وهؤلاء الموظفون الأجانب يحصلون على مزايا التوظيف والمزايا الاجتماعية مثل المواطنين البحرينيين، بما في ذلك العناية الصحية المجانية والتعليم للأطفال. وفي النهاية فان التساؤل عما إذا كان أي منهم قد أعطي جواز سفر بحرينيا أو جنسية هو من اختصاص السلطات البحرينية. ولكن فهمنا العام هو أن هذا التجنيس هو الحالة الاستثنائية وليس الأمر المعتاد".

وشهدت البلاد الليلة الماضية، مسيرات دينية عملاقة شارك فيها عشرات الآلاف من المواطنين. ورفع خلال بعضها شعارات وطنية حماسية. وارتفعت قبضات أبناء البحرين في الهواء متحدية إرهاب آل خليفة ومعبرة عن الصمود بوجه المرتزقة الأجانب. وخرجت المسيرات في أغلب المناطق في ما عدا منطقتي الدراز والسهلة اللتين أغلقت مآتمهما بالشمع الأحمر. وشوهدت قوات الشغب وهي تتأهب للانقضاض على المسيرات ولكن حماس المواطنين أدخل الرعب في قلوبهم فعدلوا عن العدوان. وكانت مفرزة من تلك القوات واقفة بشكل استفزازي بالقرب من مأتم بن سلّوم ومعها بعض الضباط، ولكن المواطنين لم يعبأوا بهم وراحوا يهتفون بأعلى أصواتهم بحماس منقطع النظير. ويتوقع خروج مسيرات أخرى هذا اليوم في السنابس وغيرها.

ومن جهة أخرى علم أن الشاب جاسم حسين إبراهيم عباس، ٢٣، من منطقة المعامير، ما يزال مرهّنا في القيود برغم انتهاء فترة الحكم التي أصدرتها محكمة أمن الدولة السيئة الصيت بحقه. وكان قد حكم عليه في العام ١٩٩٥ بالسجن ثلاث سنوات بسبب مشاركته في الحركة الدستورية.

وفي الولايات المتحدة كتب كاسبار واينبرغر، وزير الدفاع الأمريكي في عهد رونالد ريغان مقالا نشرته مجلة "Forbes" في عددها الأخير أقحم فيه اسم البحرين في مكان غير مناسب.

ومما جاء في المقال: "أن المملكة المتحدة والبحرين بقيتا مواليتين للسياسة الأمريكية في الخليج". وقال في مكان آخر: "أن الإدارة تستحق الشكر لقيامها بخطوة صحيحة: دعوة واحد من اقدم أصدقائنا وأكثرهم ولاء، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير البحرين، إلى الولايات المتحدة في زيارة رسمية". وهذا الإقحام يفهم منه التزام واينبرغر بالاتفاق بينه وبين حكومة البحرين بحماية مصالحها والدفاع عنها في الإعلام الأمريكي. وتجدر الإشارة إلى أن هناك شكوكا تحوم حول دوره في إسقاط طائرة الايرباص الإيرانية فوق مياه الخليج، قبل عشرة أعوام. وأسقطت الطائرة التي كانت تقل على متنها ٢٩٠ راكبا إيرانيا بصاروخ أطلقه الطراد الأمريكي، فينسينس. وكان الطراد قد استلم الأوامر بالتحرك من القاعدة البحرين بالبحرين متوجها نحو بندر عباس، وهناك أطلق الصاروخ الذي أسقط الطائرة وقتل ركابها جميعا. يومها ظهر وزير الدفاع، واينبرغر، وهو يقهقه مبتهجا بشكل أزعج الإيرانيين. وذكرت إيران يوم أمس، أن الولايات المتحدة دفعت أغلب التعويضات المترتبة عليها في اثر تلك الجريمة. وكانت حكومة البحرين قد وظفت

عددا من السياسيين الأمريكيين السابقين للعمل على ترويج سمعة آل خليفة في الولايات المتحدة، بعد أن تلطخت بالجرائم التي ارتكبت ضد شعب البحرين.

وفي لندن، أعلن عن فوز الصحافي الشهير، روبرت فيسك، بجائزة منظمة العفو الدولية للعام ١٩٩٨، تكريما لدوره في الدفاع عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط. وقال فيسك في تصريحات نشرتها جريدة "اندبندنت أون صانداي Independent on Sunday" في عددها الذي صدر يوم الأحد الماضي (٢٨ يونيو): "على مدى الاثنين وعشرين عاما الماضية في الشرق الأوسط، شاهدت تصاعد قوة منظمات الضغط. وهذه المجموعات لديها تمويل جيد وخبيرة في أساليب الإنكار. وقد قامت بمحاولات لإقناع محرري صحفنا، وإذا استطاعوا عن طريق الكتابة في أعمدة رسائل القراء، بأننا كذابون أو عنصريون عندما نكشف الحقيقة المرة لهذه الأنظمة القاسية أو الدول الشرسة. ويجب على الصحافيين أن يكون لديهم جلد سميك. يجب على الصحافيين أن يتعاطوا مع الخشن واللين، ولكن يجب أن لا يتجاهلوا أعداءنا الذين يسعون لتهميش عملنا أو شخصيتنا من أجل إسكاتنا". وأضاف فيسك قائلا: "وبسبب محاولتي البحث عن حقيقة ما يجري في غرف التعذيب الخاضعة لأوامر ضابط القسم الخاص سابقا، إيان هندرسون، في البحرين، قامت الصحف البحرينية بمقارنتي بـ"الكلب الضال" (وكما تعرفون، فان الكلب الضال يجب أن يقتل). وأكد أنه يهاجم إسرائيل بأسلوب لاذع دفع بعض اليهود إلى تسميته "هتلر".

٦ يوليو

استعدادا لإحياء الذكرى الثالثة لاستشهاد الشهيد سعيد الإسكافي التي تصادف الثامن من هذا الشهر انتشرت في الأيام الأخير شعارات كثيرة في عدد من المناطق مثل كرزكان والدراز وغيرهما. وأغلب هذه الشعارات يتحدث عن المطالب الشعبية المشروعة والشيخ الجمري والشهيد الإسكافي. وهناك تسابق محموم بين طلاب الحرية من أبناء البحرين وقوات المرتزقة الأجانب الذين فشلوا في قمع تطلعات المواطنين برغم إرهابهم وقمعهم. ويتوقع أن يشارك المواطنون في مراسم الإحياء بالطرق السلمية التي التزموها منذ بداية الانتفاضة، خصوصا أن ضمير البلاد اهتز لمقتل هذا الطفل عندما حدث، وكان بمثابة تحول نوعي في الموقف من النظام القمعي. وقد رفضت الحكومة تشكيل لجنة لتقصي الحقائق المحيطة بجريمة قتل هذا الشاب، وما يزال قاتله، خالد الوزان، يمارس التعذيب

نفسه بحق المعتقلين بمنأى عن القانون والأخلاق.

هذا في الوقت الذي استمرت فيه سياسة الدولة تؤسس لبناء صنمية مفرطة لشخص رئيس الوزراء تزور بموجبها الحقائق ويبالغ بـ"الإنجازات" التي تنسب إليه. وتقوم وسائل الإعلام المحلية هذه الأيام بالترويج لكتاب شعري يحتوي على القصائد التي نظمها شعراء البلاط في شخص رئيس الوزراء. أما اسم الكتاب فهو "خليفة بن سلمان: حب ووفاء". وقد عرف التاريخ الكثيرين من الشعراء الذين سعوا لنيل المنصب والمال من خلال مدح الحكام والمستبدين حتى لو كان ذلك على حساب الحقيقة. وقبل عامين صدر كتاب آخر عن رئيس الوزراء أيضا بعنوان: رجل وقيام دولة، كتبه توفيق الحمد مع شخصين مصريين آخرين من موظفي وزارة الإعلام. وكان ذلك الكتاب يحتوي على معلومات خاطئة وتزوير لحقائق التاريخ المعاصر للبلاد. وحاول الكتاب إظهار رئيس الوزراء وكأنه وحيد زمانه في الحنكة السياسية والوعي والإخلاص، وفرض ذلك الكتاب على طلبة المدارس كجزء أساسي من المنهج الدراسي. و لم يتعرض أي من الكتابين إلى سياسات القمع والتعذيب التي تمارس في السجون ضد أبناء البحرين. كما لم يتعرضا إلى إصرار رئيس الوزراء على رفض العمل بدستور البلاد وسياسات الاعتقال الجماعي والقتل خارج القانون ومحاكم أمن الدولة السيئة الصيت. و لم يتطرقا إلى فشل حكومته في الرد على الاستنكارات الدولية لسياساتها في ما يخص بملفي الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وعلى صعيد آخر أصدرت منظمةOMCT التي تتخذ من جنيف مقرا لها مناشدة بشأن الوضع السياسي في البلاد. وقالت المنظمة في بيانها الذي صدر في ٣ يوليو، ما يلي: "لقد علمت الأمانة العامة بواسطة منظمة حقوق الإنسان في البحرين، أن الاعتقال التعسفي طال سبعين طفلا، تتراوح أعمارهم ما بين ٧ و١٧ عاما بالإضافة إلى اعتقال ٩٩ مواطنا (أعمارهم أكثر من ١٨ عاما) خلال الفترة ما بين مارس ويونيو ١٩٩٨. وقيل أنهم تعرضوا لضرب شديد وقت اعتقالهم ويخشى على حالتهم النفسية والجسدية من سوء المعاملة مع الأخذ بعين الاعتبار ما يتعرض له المعتقلون بشكل عام من حجز انفرادي لفترات طويلة. بالإضافة إلى ذلك فهناك حالات مشابهة لم توثق بعد. ويمكن الحصول على قائمة بالأطفال السبعين المحتجزين من الأمانة العامة". وقالت المنظمة في بيانها، أن الأمانة العامة تعلم أن البحرين دولة موقعة على معاهدة منع التعذيب ومعاهدة حقوق الطفل اللتين تفرضان على الدولة حماية كل المعتقلين من كل أعمال التعذيب والمعاملة غير الإنسانية الحاطة بقيمة الإنسان والتحقيق في أية دعاوى بارتكاب مثل هذه الأعمال.

وتلزم اتفاقية الطفل، الدول الموقعة عليها بالتأكد من أن اعتقال الأطفال لا يحصل إلا في الحالات القصوى ولفترات مؤقتة، مع مراعاة أوضاعهم النفسية والجسدية. وناشدت المنظمة أعضاءها بالكتابة إلى الأمير ورئيس الوزراء ووزير الداخلية لمطالبتهم بثلاثة أمور: ١- اتخاذ كافة الإجراءات لضمان سلامة الأطفال المعتقلين النفسية والجسدية وإصدار الأوامر بإطلاق سراحهم فورا في غياب تهم قانونية لهم، وإذا كانت هناك تهم فيجب تقديمهم إلى محاكمة محايدة مع ضمان حقوقهم الإجرائية طوال الوقت. ٢- إجراء تحقيق محايد في حالات اعتقال الأطفال وفي الادعاءات بسوء المعاملة الجسدية، وذلك لتحديد المسؤولين عن ذلك وتقديمهم إلى المحاكمة وفرض العقوبات الجزائية والمدنية والإدارية التي ينص عليها القانون. ٣- ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في كل البلاد طبقا للقوانين المحلية والمعايير الدولية، خصوصا تلك المرتبطة بمعاهدات منع التعذيب وحقوق الطفل اللذين وقعتهما البحرين.

٧ يوليو

بدأت قوات القمع الخليفية أسلوبا هابطا في محاربة المواطنين وذلك برش الحيطان في المناطق التي تكثر فيها الشعارات بمواد كيماوية تبعث روائح كريهة، ويخشى أن تكون سامة. وعبر شخص بريطاني يعيش في إحدى هذه المناطق عن استيائه الشديد من هذا التصرف القذر الذي تمارسه قوات القمع والإرهاب تجاه أبناء البحرين. وانتشرت الروائح الكريهة بشكل وجه أنظار المواطنين إلى مصدرها فاتضح أن الشعارات الوطنية التي تطالب آل خليفة بتطبيق العمل بدستور البلاد وإنهاء حالة الإرهاب والقمع، قد شوهت بهذا الطلاء الجديد الكريه الرائحة. وما لبث أن بدأ المواطنون كرة جديدة من كتابة الشعارات في مناطق كثيرة.

وقال شاهد عيان يوم أمس: "مررت اليوم بمنطقة أبو صيبع والشاخورة، ولاحظت أن جدران مدرسة أبو صيبع الابتدائية للبنين امتلأت بحاويات الطلاء المختلفة الألوان التي يستخدمها عبيد وزارة الداخلية لرش الشعارات، و لم تكن تلك الحاويات موجودة قبل يومين. وبدت محاولات عناصر الداخلية الفاشلة لإخفاء الشعارات على الحيطان". وأضاف المصدر: "عمدت القوات المرتزقة إلى مسح الشعارات المكتوبة في مناطق يرتادها الأجانب بشكل مكثف، مثل نادي الشاخورة". وقال شاهد عيان آخر من منطقة أبو قوة: "قامت وزارة الداخلية بمسح جميع جدران المنطقة مؤخرا". وأكد أن المواطنين

يستعدون للقيام بحملة جديدة للتعبير الحر عن آرائهم بالكتابة على الحيطان. وقال أن أحد الأسباب التي دفعت المرتزقة لمحاولة مسح جدران منطقة أبو قوة، هو وجود منزل حبيب عواجي الذي يرتاده أعضاء مجلس الشورى الذين عينهم رئيس الوزراء بمجلس الشورى المرفوض شعبيا.

وامتلأت جدران منطقة كرزكان بشعارات قوية مثل: "لا تقولوا ماذا قدمت الانتفاضة لنا، ولكن قولوا: ماذا قدمنا نحن للانتفاضة؟"، "البرلمان مطلب أساسي"، "الجمري نور لا ينطفئ". وكانت هناك شعارات مكتوبة باللغة الإنجليزية أيضا. وفي منطقة السنابس، قام مرتزقة وزارة الداخلية بمسح بعض الكتابات أو كتابة شعارات حكومية تحت الشعارات الشعبية تشتم أبناء البحرين وعقائدهم الدينية.

واستمر دوي انفجار بعض الاسطوانات الغازية في عدد من المناطق. وأكد شهود عيان أن انفجارا مدويا هز المناطق القريبة من مدينة عيسى بسبب انفجار اسطوانة غازية، و لم يحدد مصدرها على وجه الدقة. وشهدت البلاد هذا اليوم توترا إضافيا بعد أن انتشرت قوات القمع الحكومية في أغلب مناطق البلاد في محاولة يائسة لمنع التحرك الشعبي لإحياء الذكرى الثالثة لاستشهاد الشاب سعيد الإسكافي تحت التعذيب الوحشي. وبدت القوات هذا اليوم مضطربة بينما أبدى المواطنون اهتماما كبيرا بالمناسبة وانتشرت الشعارات وأشعلت النيران في إطارات السيارات في عدد من المناطق.

ومن جهة أخرى بدأ مرتزقة وزارة الداخلية الإشارة إلى إيران في شعاراتهم التي يكتبونها على الحيطان مجددا بشكل يعكس وجود حالة صراع في أوساط العائلة الخليفية تجاه إيران. وقد أكدت تصريحات وزير الدفاع لصحيفة الحياة وجود توجه ضد التقارب مع إيران في الوقت الذي تعلن الحكومة عن رغبتها في تحسين العلاقات مع طهران. ويبدو الوضع الداخلي المتوتر هو السبب وراء هذا الاضطراب في السياسة الخارجية. وتبدو العلاقات مع قطر مصداقا لهذا الاضطراب. وكانت تصريحات الحكومة عن عزمها بناء جسر بين جزيرة حوار والمنامة سببا لزوبعة جديدة من التصريحات والتصريحات المضادة. وقد اتهمت الدوحة آل خليفة بانتهاك الاتفاقية بين البلدين للعام ١٩٨٧، التي تدعو الطرفين لعدم تغيير الوضع القائم في الجزر. وكان وزير الخارجية القطري قد أعلن الشهر الماضي أن تصريحات البحرين لا تساهم في تعزيز أجواء الثقة بين البلدين الشقيقين.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يقول الخبراء أن الوضع الاقتصادي في البلاد يتراجع شيئا

فشيئا بسبب تراجع العائدات النفطية من جهة والإنفاق الحكومي غير المحدود على أفراد العائلة الخليفية الحاكمة من جهة أخرى. وتكرست هذه القناعة يوم أمس، بعد انتشار أرقام تفيد بأن مبيعات البحرين من الألومنيوم قد انخفضت في النصف الأول من العام ١٩٩٨، وهي بادرة خطيرة من الناحية الاقتصادية في الوقت الحاضر. وانتشرت أنباء عن ازدياد النقمة بين المواطنين بمنطقتي جو وعسكر في جنوب البلاد بسبب توطين القوات المرتزقة في المنشآت الجديدة في تلك المنطقة. وقالت مصادر أن شعورا بالاستياء يسود البحرينيين في تلك المنطقة تضاعف هذه الأيام بسبب الفراغ من بناء منطقة سكنية مخصصة لهؤلاء المرتزقة، الأمر الذي أثار حفيظة أبناء البلاد.

٨ يوليو

أحيت مناطق عديدة من البلاد يوم أمس الذكرى الثالثة لاستشهاد الشهيد الشاب سعيد الإسكافي، بأساليبها السلمية المتحضرة، وفشلت قوات الإرهاب الحكومية في منع الغضب الشعبي الذي عبر عن نفسه بإحراق إطارات السيارات في الشوارع العامة وكتابة الشعارات على الحيطان ورسم صور الشهداء والقادة المعتقلين في المناطق المختلفة. ففي منطقة الديه، خرج المواطنون عصر أمس إلى الشارع العام وأشعلوا النيران في إطارات السيارات بكثافة، الأمر الذي احدث ربكة في المرور وأعاد للمواطنين ذكرى الجريمة التي ارتكبها القاتل خالد الوزان بحق الشهيد الشاب في الأسبوع الأول من يوليو ١٩٩٥. وشوهدت أعمدة الدخان تتصاعد عالية في الجو، وكررت المعارضة مطالبتها بالتحقيق في جريمة قتل الإسكافي، كما أكدت جهات دولية معنية أنها تجمع الوثائق التي تدين خالد الوزان كـ"مجرم ضد الإنسانية"، بعد ثبوت ممارسته التعذيب الوحشي بحق المعتقلين، خصوصا الأطفال منهم. وأكد شهود عيان بمنطقة الدراز، أن أعمدة الدخان كانت ترى من مسافات بعيدة في تعبير بليغ عن السخط الشعبي العارم. أما فعاليات المواطنين بمنطق كرزكان والدمستان والمالكية فقد أكدت بما لا يدع مجالا للشك في قوة عزيمة المواطنين وإصرارهم على نيل حقوقهم المسلوبة ووضع حد لإرهاب جهاز القمع الخليفي. وشاهد المواطنون السنة اللهب تتصاعد من الحرائق الصغيرة التي انتشرت على طول الشارع العام الذي يربط بين تلك المناطق.

وبالإضافة إلى ذلك انتشرت كتابة الشعارات بشكل مكثف يوم أمس، الأمر الذي أذهل قوات الشغب الأجنبية ودفعها إلى العمل ساعات متواصلة لإخفاء معالم الحركة

الشعبية. ففي منطقة بني جمرة شوهدت شعارات جديدة لتأبين الشهيد الإسكافي والمطالبة بإطلاق سراح الشيخ الجمري على حيطان المنازل القريبة من مستشفى البديع وعلى شارع البديع العام، وكذلك على حيطان منازل منطقة الدراز المقابلة. أما حيطان بنك البحرين الوطني بمنطقة الدراز فقد غطتها الشعارات الوطنية بالكامل. وفي غضون ساعات قليلة هرعت قوات الشغب الأجنبية لرشها بالأصباغ لإخفائها. وشهدت جدران المنازل الواقعة على الشارع الممتد ما بين كرزكان والدمستان شعارات قوية مثل: "يا سمو الأمير هل تعلم باستشهاد سعيد الإسكافي والشيخ النتشاس في سجونك؟"، "يا سمو الأمير هل تعلم بأن شعبك يشرد بينما يتم توطين وتوظيف الأجانب؟". وفي كرزكان كانت هناك صورة كبيرة للشيخ محمد الرياش كتب تحتها: "لن ننسى المعتقلين ولن ننسى المجاهد الشيخ محمد الرياش". وقد تعرض الشيخ الرياش لتعذيب وحشي في الأسابيع الأخيرة بسبب رفضه التوقيع على "اعترافات" كتبها جهاز التعذيب الخليفي، ورفض التنازل عن المطالب الشعبية العادلة. كما كتبت عبارات بالإنجليزية منها:(We Parliment want) و(We are not terrorist) وغيرها. ويبدو أن الذعر كان يسيطر على القوات المرتزقة فلم يكن لديهم الوقت الكافي لمسح كل الصور، فقاموا بالتشطيب العبثي على بعضها. وتمادوا في الاعتداء على المواطنين ووحدتهم الوطنية وأثاروا النعرات الطائفية. وشعر المواطنون في تلك المناطق بغضب شديد عندما قرأوا يوم أمس عبارات حاقدة تسعى لإثارة فتنة طائفية بين أبناء البحرين مثل: "تستحقون قطع اللسان يا أولاد ...."، و"لعنة الله عليكم يا الشيعة".

وفي محاولة يائسة للتشويش على فعاليات الانتفاضة الشعبية وإحياء ذكرى الشهيد الإسكافي، أثارت وزارة الخارجية يوم أمس، مشكلة الخلاف الحدودي مع قطر بلهجة عدائية واضحة، في الوقت الذي كان المواطنون يأملون فيه بنجاح الوساطات الخليجية بين آل خليفة ودولة قطر لتجنيب المنطقة مخاطر الاختلاف والتناحر. وتبدو عقلية رئيس الوزراء العدائية تجاه كل من يختلف معه في وجهة النظر عائقا أمام الحلول المقترحة للمشاكل المحلية والإقليمية، خصوصا برفضه المستمر للوساطات الخليجية وآخرها وساطات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد بقيت جزر حوار حتى وقت قريب محظورة على المواطنين، و لم يسمح لأبناء البحرين بدخولها إلا عندما اشتدت الأزمة مع قطر بشأنها. أما الجزر الأخرى مثل أم النعسان وجدة وأم الصبان فلا يستطيع أحد من أبناء البحرين دخولها لأن ملكيتها وزعت على

أفراد آل خليفة.

وعلى صعيد آخر، فهناك خشية شديدة من انعكاسات السياسات الاقتصادية الحكومية على مشاريع التنمية في البلاد. وقد بدأت الحكومة إجراءات التقشف في بعض القطاعات المرتبطة بحياة الناس، بينما لم تعلن أي إجراء لوقف استقدام المرتزقة الأجانب لقمع أبناء البحرين. ويساور أبناء البحرين شعور عام بأن إجراءات التقشف سوف تؤثر بشكل مباشر على المواطنين ولن تمس أفراد العائلة الخليفية أو القوات المرتزقة، الأمر الذي سوف يزيد من سوء الأوضاع المعيشية للمواطنين.

٩ يوليو

استمرت يوم أمس الفعاليات الشعبية بمناسبة الذكرى الثالثة لاستشهاد الشاب سعيد الإسكافي. فخرج مواطنو منطقة كرزكان والدمستان والمالكية وبوري إلى الشارع العلم وأشعلوا النيران في إطارات السيارات للتعبير عن غضبهم لقتل هذا الشاب وفشل الحكومة في القبض على القاتل، خالد الوزان. وشوهدت أعمدة الدخان تتصاعد من مسافة بعيدة. كما خرج مواطنو منطقة السنابس وفعلوا الأمر نفسه وحدث ارتباك شديد في الشارع العام. وأشعلت الإطارات في الشارع العام بالقرب من مناطق الديه وكرباباد والقدم في استعراض شعبي واسع للغضب الذي يغلي في نفوس المواطنين بسبب إرهاب آل خليفة.

وأكد شهود عيان أن قوات القمع الخليفية اعتدت على المواطنين في عدد من المناطق لتنتقم من أبناء البحرين الذين أصروا على إحياء ذكرى الشهيد الإسكافي. وشن المرتزقة عدوانهم الوحشي على منطقة كرزكان مستعملين وسائل القمع مثل الغازات المسيلة للدموع والخانقة. وخلال المواجهات شتموا عقائد المواطنين ورموزهم الدينية والسياسية. كما اعتقلوا عددا من المواطنين الذين كانوا يمشون في الشارع بدون أي مبرر. أما في منطقة المالكية فقد وقف شاب صغير السن يتحدى القوات المرتزقة ويصفر بطريقة خاصة. فما كان من الجنود المدججين بالسلاح إلا أن بدأوا عدوانا وحشيا على من كان في الشارع واعتقلوا عددا من المواطنين.

واستمر المواطنون في تحدي سياسات تكميم الأفواه وملأوا الحيطان بالشعارات الوطنية التي أصبحت على لسان كل مواطن. ففي منطقة كرزكان امتلأت الحيطان بشعارات جديدة أفقدت القوات المرتزقة صوابهم فراحوا يرشونها في سباق مع الزمن.

وانتشرت الشعارات كذلك في مناطق السنابس والديه والدراز وبني جمرة. أما في المنامة فقد شوهدت شعارات جديدة بالقرب من مدرسة أبو بكر.

ومن جهة أخرى علم أن الحكومة تشعر بفشل سياساتها التي اتبعتها في الفترة الأخيرة لترويج سمعتها كحكومة مستقرة تستطيع استقدام المستثمرين إلى البلاد، وبدأت تمارس سياسة لتمويل برامج ترويجية جديدة. وتتمثل هذه السياسة بالضغط على الشركات وإجبارها على دفع "تبرعات" لهذه الحملة الإعلامية. وتبدو شركة الاتصالات البحرينية (بتلكو) في مقدمة الشركات التي تخضع لهذا الابتزاز المستمر نظرا لأن رئيس مكتب إدارتها هو نجل رئيس الوزراء وزير المواصلات. وقد أمر بدفع مبلغ يصل إلى ١٠٠ ألف دينار للمساهمة في الحملة الإعلانية التي تسعى لثني الشركات من الخروج من البحرين. وكانت شركات كثيرة قد نقلت أعمالها إلى دبي التي تتمتع باستقرار سياسي نسبي وقوانين اقتصادية مشجعة. يقول أحد رجال الأعمال البحرينيين: "في الوقت الذي تخطط فيه دبي لإنشاء ١٩ فندقا لاستيعاب الطلبات المتزايدة على العمل فيها فقد بقيت فنادق البحرين خالية من الزوار في أغلب الأوقات". وقال آخر أن انسحاب الشركات من البحرين إلى دبي أصبح يغضب رئيس الوزراء وبقية أفراد العائلة الخليفية ولكنهم عاجزون عن عمل أي شيء ذي جدوى.

و لم تفشل سياسة الترويج هذه بشكل كامل. فقد استجابت بعض الشركات للاغراءات التي توفرها الإعلانات، وذهبت إلى البحرين ولكنها سرعان ما هربت إلى دبي. ففي شهر مارس جاءت شركة هندية وقامت بدراسة جدوى ميدانية ولكنها أدركت سوء الوضع الاقتصادي في البلاد وتخلت عن فكرة الاستثمار في البحرين. وقامت شركة تأمين بريطانية بمغامرة مماثلة وقررت بادئ الأمر إنشاء فرع لها في المنامة، واستأجرت مكاتب لها في مجمع الشيراتون الذي يملكه نجل رئيس الوزراء، ولكنها أدركت من خلال دراسة جدوى قامت بها أن آفاق العمل في البحرين غير مشجعة فقررت الانسحاب بعد اقل من شهر واحد. ولكن الشيخ علي بن خليفة فرض عليها دفع إيجار المكتب في عمارته لمدة سنة كاملة برغم أن الشركة لم تمكث سوى ثلاثة أسابيع!

وعلى صعيد آخر، أصدرت منظمة دولية معنية بالحقوق السياسية والمدنية كتابها السنوي للعام ١٩٩٧- ١٩٩٨ بالذي يحمل العنوان: "الحرية في العالم ١٩٩٧-١٩٩٨"، متضمنا فصلا عن البحرين. ومما جاء في ذلك ما يلي: "لا يستطيع البحرينيون

تغيير حكومتهم بطريقة ديمقراطية، والأحزاب السياسية ممنوعة، وكل القادة السياسيين في الوقت الحاضر أما في السجن أو المنفى. ويحكم الأمير بأوامر أميرية ويعين كل مسؤولي الحكومة خصوصا مجلس الوزراء. وتفرض وزارة الداخلية سيطرة كاملة على أغلب الأنشطة من خلال شبكة مخابرات كبيرة، وبإمكان عملائها تفتيش المنازل بدون رخصة قانونية، وقد مارست ذلك على نطاق واسع منذ بداية الاحتجاجات المدنية في العام ١٩٩٤. ويسمح قانون أمن الدولة للعام ١٩٧٤ للحكومة باعتقال الأفراد المتهمين بأنشطة ضد الحكومة التي من بينها المشاركة في التظاهرات السلمية وعضوية المنظمات المحظورة، لمدة ثلاث سنوات بدون محاكمة. ولا يتمتع الأفراد الذين يحاكمون أمام محكمة الدولة بأي ضمانات للعدالة. وطبقا للقوانين التي صدرت في العام ١٩٩٦ لمواجهة العنف فان أي شخص يعتقد بارتكابه "جريمة" بمشاركته في أنشطة ضد الحكومة يقدم أمام محكمة أمن الدولة بدون السماح بالاستئناف. وحريات التعبير والصحافة محددة بشكل صارم... ولا توجد نقابات عمالية مستقلة".

١٣ يوليو

استمرت الاعتقالات التعسفية خلال الأيام القليلة الماضية. وعرف من معتقلي منطقة الديه كل من: عبد الزهراء علي المشيمع، ١٨، وأخيه حسين، ١٦، جواد الخنيزي، ١٨، أحمد السرساوي، ٢٣. وكأن هؤلاء جميعا معتقلين لمدة سنة ونصف ولم يفرج عنهم إلا الشهر الماضي، وأعيد اعتقالهم مجددا. وتؤكد مصادر موثوقة، أن هناك قرارا بإعادة اعتقال المواطنين الذين افرج عنهم في الأسابيع الأخيرة انتقاما منهم لأن أغلبهم أطلق سراحه بضغوط خارجية. وقالت هذه المصادر أن عادل فليفل قال لبعضهم: "سنطلق سراحكم الآن وسوف تعودون إلى السجن قريبا". واعتقل الشهر الماضي من منطقة جبلة حبشي الطفل محمود أحمد مكي، ١٤، وذلك بعد اختطافه من سريره بعد منتصف الليل. وأطلق سراح هذا الطفل، في الأول من يوليو، بعد اعتقال دام عشرة أيام تقريبا، ذاق خلالها أقسى أشكال التعذيب. واعتقل من منطقة جدحفص الشاب حسن خميس يوسف الخنيزي، ١٦. وتعرض مواطنو منطقة باربار لعدوان وحشي في الأسبوعين الماضيين واعتقل في ٢٧ يوليو، كل من: السيد عبد الإله السيد هاشم الوداعي، ٢١، عادل عبد الله فردان الشويخ، ٢٣، وحسن حمزة يوسف، ٢٣. وفي الأسبوع الأول من هذا الشهر، اعتقل من منطقة البلاد القديم الشاب يوسف السيد حسين السيد علي، ١٧.

وعلم من ناحية ثانية أن المواطنين التالية أسماؤهم قضوا حتى الآن أكثر من ثلاثة أعوام بدون محاكمة وهم: محمد جواد أحمد جعفر العريبي، ٢٣، وأحمد شعبان، ٢٤، (وكلاهما من منطقة الكورة)، ميرزا خميس قمبر، ١٩، سلمان مكي سلمان مرهون، ٢٠، محمد إبراهيم الطواش، ٢٥، ومحمد غنام، وجميعهم من منطقة سفالة بسترة. وفي الإطار نفسه، بدأ المواطن جابر الشعلة إضرابا عن الطعام احتجاجا على استمرار اعتقاله التعسفي، وكان قد تعرض لتعذيب وحشي شديد على يدي الجلاد عادل فليفل بدون أن توجه له تهمة أو يقدم إلى محاكمة عادلة. أما بخصوص السجون، فقد علم أن المعتقلين بمركز التعذيب في جو يتعرضون لإهانات شديد من قبل الجلادين الذين أصبحوا يتمزقون غيظا لشدة صمود السجناء. ومن وسائل الحرب النفسية ضد المعتقلين إخضاعهم للتفتيش غير المعقول قبل زيارة ذويهم، ومن ذلك نزع ملابسهم والتحرش بهم. ويترك هؤلاء خلال مقابلة أهلهم بثياب قليلة جدا لا تكاد تستر العورة.

وعلى صعيد آخر، ارتكب جهاز الأمن جريمة إبعاد مواطن من البحرين في تحد واضح للقوانين الدولية والأعراف. فقد أبعد الشيخ عقيل أحمد محفوظ (من منطقة سار)، بعد عودته إلى البلاد مؤخرا. وكان الشيخ عقيل عائدا إلى البلاد لقضاء فترة الإجازة عندما أوقفته سلطات الأمن في المطار لمدة ثلاثة أيام ثم أبعدته إلى سوريا، برغم رفضه المطلق لذلك وإصراره على دخول البلاد. وسمحت قوات الأمن لزوجته وأطفاله بدخول البلاد. ويعتبر هذا الإبعاد مؤشرا خطيرا لاستمرار تعنت الحكومة ورفضها الالتزام بالمواثيق الدولية فيما يتعلق بحق المواطنين في العودة إلى بلادهم بحرية كاملة.

وفي الأيام القليلة الماضية شنت قوات الشغب الأجنبية عدوانا منتظما على منطقة دار كليب لشطب الشعارات الكثيرة التي غطت حيطان المنطقة. وكانت هذه الشعارات تتطرق إلى قضايا سياسية وأخلاقية، ومن هذه الشعارات: "علينا أن نوحد صفوفنا وننبذ الخلافات"، و"لن ننساك يا أبا جميل". أما في منطقة المالكية المجاورة فكانت الشعارات كثيفة وتشير إلى القضايا الجوهرية ومنها: "آل خليفة أصل كل فساد في البحرين" و"ليعلم الظالم أننا لن نتنازل أبدا".

وفي الوقت نفسه، استمرت منطقة كرزكان الصامدة تدافع عن نفسها بوجه القوات المرتزقة، وأشعل المواطنون في اليومين الماضي عددا من الحرائق الصغيرة في إطارات السيارات تعبيرا عن الاحتجاج والغضب. وأحيا المواطنون الذكرى السنوية الأولى لاستشهاد الشيخ علي النتشاس، الذي استشهد في السجن في ظروف غامضة العام

الماضي. وكان المعذبون قد رفضوا نقله إلى المستشفى عندما ساءت حالته بسبب سوء المعاملة. وبعد استشهاده حاولوا عبثا إجبار الأستاذ حسن المشيمع التوقيع على شهادة زور بأن الشيخ توفي بشكل طبيعي، ولما رفض ذلك تعرض للتعذيب ونقل إلى زنزانة انفرادية. وفي ذكراه السنوية سمع دوي انفجار اسطوانات الغاز بكثافة في مناطق متعددة مثل السنابس والديه وغيرها. وفي البلاد القديم أطلقت القوات المرتزقة النار على عدد من المواطنين ولكنهم تمكنوا من النجاة. وفي مدينة حمد، أحيا المواطنون المناسبة بحرق إطارات السيارات في الشارع العام. واستدعت قوات الأمن نجل الشهيد وهددته بالاعتقال والتعذيب إذا ما تم إحياء ذكرى استشهاد والده. وقبل بضعة شهور حدث الأمر نفسه لشقيق الشهيد عيسى قمبر الذي أمر رئيس الوزراء بإعدامه قبل عامين. وما يزال هذا الشقيق معتقلا منذ شهر مارس الماضي للسبب نفسه.

١٦ يوليو

استمرت فعاليات المواطنين الاحتجاجية في الأيام الثلاثة الماضية بأساليبها السلمية المتحضرة فيما ازداد الإرهاب المنظم الذي تمارسه الدولة ضد أبناء البحرين. وقد سمعت قبل ثلاث ليال أصوات انفجار اسطوانات الغاز في عدد من المناطق. ففي منطقة المقشاع حدث انفجار كبير سمعه الكثيرون ودفع القوات المرتزقة للاندفاع نحو المنطقة وهم فزعون. ووقع انفجار آخر أثناء حفلة زفاف بمنطقة أبو قوة، وتجمع المواطنون في الشارع العام للتعبير عن رفض السياسات القمعية للسلطة. وفي المنطقة نفسها (أبو قوة) انتشرت الشعارات الوطنية على الجدران مجددا. وكانت قوات القمع الخليفية قد حاولت عبثا شطبها الأسبوع الماضي، ولكن أبطال الانتفاضة سرعان ما عادوا بكل عنفوان ليثبتوا وجودهم ويزينوا الجدران بشعارات الحق والعدل والحرية. كما شوهدت صور الشهداء مرسومة بوضوح وتحتها عبارات تؤكد صمود المواطنين وتضامنهم مع شهدائهم. وفي منطقة الدراز شوهدت كذلك شعارات كثيرة موزعة على جدران داخل المنطقة. وتطالب تلك الشعارات بإعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب مجلس وطني، وقد كتب بعضها بالإنجليزية.

ومن جانب آخر، علم أن مجموعة مجيد ميلاد التي أعيد اعتقال أفرادها بعد أسبوعين من الإفراج عنهم الشهر الماضي، تتعرض إلى معاملة وحشية على يدي قوات التعذيب. فقد وضعوا في خيمة بمركز التعذيب بالعدلية وعانوا الحر الشديد بدون رحمة من

الجلادين. وقرروا في ضوء ذلك الدخول في إضراب عن الطعام. وكانوا يطالبون طوال الأسابيع الثلاثة منذ اعتقالهم بتوضيح أسباب اعتقالهم غير المبرر. وفي النهاية جيء لهم بورقة من وزير الداخلية توحي بأنهم قيد الاعتقال الإداري الذي يشبه اعتقال الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية، وأن وزير الداخلية هو الذي اصدر الأمر باعتقالهم. وكان عادل فليفل قد أخبرهم قبيل الإفراج عنهم الشهر الماضي بأنهم سوف يعتقلون مرة أخرى. ونقلوا بعد ذلك إلى سجن بالقلعة تابع لمركز التعذيب بالعدلية.

وعلم من جهة أخرى، أن مجموعة أخرى من المواطنين ما يزالون معتقلين برغم صدور حكم ببراءتهم من محكمة أمن الدولة السيئة الصيت. وهذه المجموعة تتكون من: السيد حسن علي موسى، ١٩، عباس يعقوب يوسف محمد العليوات، ٣١، السيد عقيل يحيي القلاف، ٢٠، (كان عمره ١٧ عاما عندما اعتقل قبل ثلاثة أعوام)، سعيد عيسى علي حسن الحمّار، ٢٤، السيد عدنان سعيد علي الستري، ١٧، محمد عبد الله علي الحداد، ١٧، السيد عدنان السيد ماجد السيد حسين الصفار، ٢٩، محمود إبراهيم عبد الله الجمل، ١٩، عبد الأمير أحمد مهدي الجاز، ٢٥، عباس عيسى حسن الحمّلر، ٢٤. وكان أفراد هذه المجموعة قد عذبوا بوحشية شديدة بعد اعتقالهم بتهمة حرق أحد الدكاكين، وقدموا للمحاكمة للمرة الأولى في ٢٧ ديسمبر الماضي. وفي ١٦ مايو ١٩٩٨، حكمت المحكمة ببراءتهم، ولكن رئيس الوزراء رفض إطلاق سراحهم وبقوا في قيودهم حتى الآن.

وعلى صعيد آخر، تأكد أن الحكومة تعاني من مشكلات اقتصادية شديدة بسبب سوء سياساتها وإنفاقها غير المحدود على المشاريع الخاصة بالعائلة الحاكمة. وأكدت تقارير صدرت حديثا أن البلاد سوف تعاني من نقص في الطاقة الكهربائية قريبا بسبب عدم الإنفاق الكافي في هذا المجال الحيوي. وقد أنفقت الحكومة ملايين الدنانير في مجالات غير مجدية للشعب على الإطلاق خصوصا في وزارة الداخلية. فمثلا تضاعف عدد قوات الجيش والشرطة في غضون بضع سنوات حتى بلغ بحدود ٣٠ ألفا، وهو رقم كبير جدا، أي ما يعادل عشرة بالمائة من السكان تقريبا. وأفادت تقارير موثقة أن الحكومة تعتزم تخصيص مجال الكهرباء في محاولة للحصول على أموال إضافية بعد أن فشلت في توفير تلك الأموال من مصادرها الطبيعية. وأكد تقرير صدر عن مكتب التنسيق الإقليمي التابع للأمم المتحدة في المنامة أن البحرين سوف تعاني من مشاكل اقتصادية عديدة في غضون عشر سنوات حيث يتوقع أن يتضاعف عدد السكان خلال

عقد من الزمن. ونظرا لغياب البنية التحتية للاقتصاد الوطني فسوف تكون معاناة المواطنين شديدة جدا.

ومن جهة أخرى يسعى النظام لتضليل المنظمات الحقوقية الدولية التي سوف تجتمع في جنيف الشهر المقبل وذلك بالسماح لبعض الندوات بالانعقاد في نادي الخريجين مجددا. وكانت الحكومة قد منعت إقامة الندوات والحوارات في المؤسسات الثقافية لأن تلك النقاشات من شأنها "تهديد أمن الدولة"، كما استمرت مصادرة حرية الكلمة و لم يعد المواطن قادرا على التحدث بأمن أو موضوعية. وكانت أصوات دولية كثيرة قد ارتفعت في الربيع الماضي احتجاجا على حل مجلس الإدارة المنتخب لجمعية المحامين البحرينية، وشعرت الحكومة بالحرج الشديد، ومن شأن ذلك التأثير السلبي على موقف الحكومة في اجتماعات اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

٢٠ يوليو

منحت الحكومة البريطانية هذا اليوم حق اللجوء السياسي للعلماء الثلاثة المبعدين وهم الشيخ علي سلمان والسيد حيدر الستري والشيخ حمزة الديري، وذلك بعد انتظار استمر ثلاثة أعوام ونصفا. وكان الثلاثة قد أبعدوا قسرا من وطنهم، البحرين، في ١٥ يناير ١٩٩٥، إلى دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنها توجهوا إلى لندن حيث تقدموا إلى سلطات الهجرة بمطار هيثرو بطلب اللجوء السياسي. يومها كانت حكومة المحافظين تتحاشى منح المنفيين البحرينيين حق اللجوء السياسي، لكي لا تثبت وجود اضطهاد سياسي في البحرين. وبقيت قضيتهم معلقة طوال هذا الفترة. ويأتي منحهم اللجوء السياسي ليؤكد وجود اضطهاد عام في البحرين ضد من يرفع صوته مطالبا بحق أو محتجا على ظلم. وقد منح حق اللجوء السياسي لعدد من البحرينيين خلال الاثني عشر شهرا الماضية، خصوصا بعد أن تأكد لدى السلطات البريطانية تجاهل حكومة البحرين القوانين الدولية التيتضمن الحقوق المدنية المنصوص عليها في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، عادت القوات الحكومية لممارسة التفجيرات الانتقامية مجددا للتشويش على حقيقة الوضع المتردي في البلاد وذلك بعد أن فشلت كافة الإجراءات القمعية الأخرى في القضاء على تطلعات الشعب وانتفاضته الدستورية المباركة. وكان الحرق المتعمد من قبل قوات الأمن الحكومية لمحلات بوكنان للمفروشات يوم الجمعة الماضية استمرارا لنمط اتبعته قوات القمع الحكومية منذ أكثر من عامين. ويقع هذا المحل

على مشارف مدينة عيسى عند دوار سلماباد – مدينة عيسى. وقد فشلت سياستها تلك في إقناع أحد بموقفها الرافض لإعادة العمل بدستور البلاد، و لم يردع المواطنين عن الإصرار على ممارسة حقوقهم الطبيعية المشروعة في التعبير والاحتجاج السلمي. واستغلت قوات القمع هذه الجريمة للاعتداء على مأتم مدينة عيسى، حيث اقتحمته وبعثرت ما فيه من أوراق وكتب أدعية . وفي مساء اليوم نفسه قام جهاز القمع مرة أخرى بحرق برّادة صغيرة على الشارع الداخلي الرئيسي بمنطقة المقشاع. وفهم المواطنون ذلك انه انتقام مباشر من مواطني تلك المنطقة بسبب استمرارهم في الاحتجاجات السلمية ومنها أحداث الانفجارات الصوتية في اسطوانات الغاز. وشهدت تلك المنطقة دوريات مكثفة في الأيام القليلة الماضية في شوارع المنطقة حث أوقفوا السيارات وأهلنوا سائقيها ودققوا في هوياتهم بأسلوب استفزازي.

ويرى البعض في هذه الأساليب الانتقامية، تعبيرا عن الصراع الذي يدور بين أطواف النظام إزاء ما يمكن عمله لمعالجة الوضع. وسبق لقوات القمع الحكومية ممارسة أساليب الانتقام المباشر من المواطنين في حوادث عديدة من بينها قتل عائلة سلمان التيتون وحرق محلات فخرو في باربار ومحلات تجارية أخرى يملكها رجال أعمال من أبناء البلاد بدون تمييز على أساس النهج السياسي أو المذهبي.

ويؤكد وجود التوتر الداخلي ما قيل مؤخرا عن تصاعد خلاف مستفحل في صفوف قوات الأمن والشغب والدفاع بين البلوش والباكستانيين من جهة والسوريين من جهة أخرى. وذكرت بعض التقارير أن النزاع يحدث بالأيدي أحيانا. وكان إيان هندرسون، هو مهندس سياسة استقدام المرتزقة من الخارج، حيث استطاع إقناع آل خليفة بعدم منح الثقة لأي من أبناء البحرين، وأن أمنهم يقتضي استقدام الأجانب لحمايتهم. وبالرغم مما قيل عن تقاعده وأنه أصبح مستشارا للأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة فانه ما يزال يتمتع بنفوذ كبير في الأوساط الخليفية. وقد شوهد الأسبوع الماضي وهو يقف بجانب وزير الداخلية في صورة تذكارية مع مجموعة من الضباط وموظفي المرور الذين قضوا خمسة عشر عاما من الخدمة. وكان قد شوهد وهو يودع الأمير في المطار عند مغادرته البلاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية شهر مايو الماضي وعند عودته.

وعلم من جهة أخرى، أن نشاط الحركة الدستورية في حالة انتعاش جيد. وقد أصبحت لجنة العريضة الشعبية المكونة من اثني عشر شخصا تمارس مهماتها بشكل هادئ ملتزمة بالقانون والدستور ومتواصلة مع الجهات الدولية ذات التأثير المباشر على الوضع في

البحرين. وقد وجهت الأسبوع الماضي مذكرة إلى اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف لتشكرها على وقوفها العام الماضي، مع شعب البحرين ولتحثها على الاستمرار في دعم قضايا حقوق الإنسان في هذا البلد.

٢١ يوليو

شيعت البحرين عصر اليوم شهيدها الغالي الشاب نوح خليل عبد الله آل نوح، ٢٢ عاما، من منطقة النعيم. وأكد من شاهد جسده الطاهر انه استشهد تحت التعذيب الوحشي خلال ساعات بعد اعتقاله حيث أصدرت وزارة الداخلية شهادة وفاة بتاريخ يوم اعتقاله، يوم أمس الأول (١٩ يوليو)، ولكنها احتفظت بالجسد حتى عصر اليوم في محاولة يائسة لإخفاء آثار الجريمة. وبدت على جسد الشهيد آثار المكاوي والمثاقيب الكهربائية والآلات الحادة والضرب المبرح. ووصف أولئك أن جسد الشهيد كان ممزقا بوحشية لم يشهدوا لها مثيلا. وكان الشهيد يمتلك دكانا صغيرا لبيع أدوات البناء بالمنطقة التي يعيش فيها وهي النعيم (إحدى ضواحي العاصمة، المنامة). وسلمت جثته إلى أهله الساعة الثانية بعد ظهر اليوم، وأجبر ضباط التعذيب الأهل على تغسيله في حضورهم. وكان هناك ثماني سيارات للشرطة وعناصر الشغب وأربع سيارات لعناصر التعذيب التابعين لجهاز الأمن الذي أنشأه إيان هندرسون. وشارك حوالي ١٥٠٠ من المواطنين في تشييع الشهيد حيث كان الحماس واضحا والغضب العارم يسيطر على الجو المفعم بالشعور بالظلامة. ورفع المشيعون شعاراتهم بحماس، وكان منها: "بالروح بالدم نفديك يا شهيد"، و"بالروح بالدم نفديك يا جمري" بالإضافة إلى الشعارات الوطنية الأخرى. وطاف المشيعون بالجنازة مسافة كيلومتر ونصف قبل أن يدفنوا الشهيد في مقبرة النعيم. وبدأ هذا المساء بمجلس الفاتحة على روح الشهيد في منطقة النعيم نفسها. ويتوقع استمرار إرهاب الحكومة ضد المواطنين بالتحرش بالمعزين ومحاولة فرض إجراءات قمعية شرسة. وباستشهاد هذا الشهيد يبلغ عدد الذين استشهدوا على يدي نظام القمع والإرهاب الخليفي ٣٦ شهيدا.

ومن جهة أخرى، استمرت روح المقاومة المدنية في أوصال المواطنين ومشاعرهم وتحركاتهم. ففي منطقة الدمستان امتلأت جدران المنطقة بالعبارات السياسية والشعارات المعتادة، كما كانت صور الشهيد الشيخ علي النتشاس منتشرة بشكل واسع. وفي منطقة كرزكان شاهد المارة عبارة كتبت بخط كبير: "هل كل من يطالب بحقه إرهابي؟".

واعتدت قوات الشغب الأجنبية على المنطقة ومسحت الشعارات بمنطقة الدمستان ولكن جدران كرزكان زينت يوم أمس، بالشعارات بشكل اذهل قوات الإرهاب الحكومية. وتركز تلك الشعارات على المطالب العادلة لشعب البحرين وتعبر عن تفاؤل واسع بحتمية انتصار العدل والحق على الظلم والإرهاب والبطش الخليفي. وكانت هناك شعارات عديدة مكتوبة باللغة الإنجليزية، الأمر الذي يزعج آل خليفة بشكل كبير لأنه يعبر عن انفتاح شعب البحرين وعالمية رسالته وقدرته على التحاور مع الأمم الأخرى بوسائله السلمية المتطورة.

ومن جهة أخرى، استمرت المعاملة السيئة للمعتقلين بمركز التعذيب في الحوض الجاف، وبعد الضغوط الشديدة من المنظمات الحقوقية الدولية والأمم المتحدة على رئيس وزراء البحرين صدرت الأوامر بالضغط على عائلات السجناء حيث أصبحت العائلات تتعرض للإهانات المتكررة من عناصر القمع الخليفية، فيجبر الأهل على الانتظار ساعات طويلة خارج مبنى السجن بينما تجاوزت درجات الحرارة ٤٥ درجة مئوية أحيانا. ويتم تفتيش الأهل بشكل كامل وكأنهم مجرمون، ويشرف على كل تلك المعاملة الوحشية البعيدة عن أخلاق البحرين وشعبها مرتزقة أجانب من أردنيين وبريطانيين وهنود وباكستانيين.

وفي هذا اليوم نشرت جريدة "القدس العربي" اللندنية مقالا طويلا للمناضل البحريني عبد الرحمن محمد النعيمي، بعنوان: "إشكاليات الحدود العربية - العربية (قطر- البحرين نموذجا): الحكمة تتطلب تهدئة الموقف الداخلي والخارجي والحوار هو الوسيلة الصحيحة". وجاء في المقال استعراض خلفيات المشاكل الحدودية في المنطقة وبيان لضرورة التوصل إلى حل عاجل للمشاكل الحدودية بين البحرين وقطر. وجاء في المقال: "أن الصراع السياسي المستفحل في البحرين بين الشعب بمجموعه وبين الأسرة الحاكمة حول الإصلاحات السياسية ممثلة في المطالب التي نصت عليها العريضة الشعبية التي وقعها ٢٥ ألف مواطن عام ١٩٩٤، تدفع النظام البحريني إلى افتعال نزاعات خارجية لصرف الأنظار عن حقيقة الأزمة السياسية العميقة في البلاد، والإيحاء بأن البحرين لديها الإمكانات المالية الكبيرة التي تؤهلها للقيام بمشروعات طموحة كبناء جسر تبلغ تكاليفه أكثر من مليار دولار". ويضيف الكاتب: "وبالتالي فان سياسة التأزيم وسياسة كسر ذراع الخصم وتركيعه هي السياسة التي يعتمدها النظام في الشأن الداخلي ويريدون تطبيقها على العلاقات بين قطر والبحرين. وفي الوقت الذي تسعى الدول الخليجية

الأخرى إلى نزع الفتيل وتقريب وجهات النظر فان الأسرة الحاكمة الخليفية لا ترد على الوسطاء وتسير قدما في تحديها للشعب والحكم في قطر على حد سواء". ويطالب الكاتب تكثيف محاولات حل النزاع مؤكدا أن "من الضروري في هذه المرحلة ألا يقوم النظام الحاكم في البحرين بتغيير الأمر الواقع في جزر حوار إذا كان يريد فعلا عدم تصعيد الموقف. أما إذا كان يعتقد بأن السياسة في الداخل والخارج هي عملية رضوخ بالمطلق أو تكسير رؤوس فتلك سياسة خطرة لا تنم عن بعد نظر ورجاحة عقل وإنما عن ردود فعل وتمترس في الموقع الخاطئ".

٢٢ يوليو

استيقظت البحرين هذا اليوم على أنغام الحزن والأسى على فقيدها الشاب الشهيد نوح خليل آل نوح، ١٩، الذي مزقت جسده الطاهر مباضع جلادي آل خليفة ليلتحق بقافلة الشهداء الأبرار. وعم المواطنين غضب شديد تجاه القتلة فيما تعالت الأصوات التي تطالب العالم بالتدخل لحماية أبناء البحرين داخل البلاد وخارجها من براثن الوحوش التي تهوى تمزيق الأجساد بدون رحمة أو إنسانية. وازداد الشعب غضبا لدى تأكيد الحكومة اللبنانية أن الشخص الذي عثر عليه مقتولا في إحدى ضواحي بيروت كان يتجسس على المعارضين البحرينيين في لبنان. ورأت مصادر أمنية أن قتل الشهيد نوح ربما كان انتقاما عاجلا لمقتل الجاسوس المذكور، كما حدث مع الشهيد عيسى قمبر والشهيد سلمان التيتون وعائلته. وطالبت المعارضة الحكومة بوضع حد لعمليات التصفية الجسدية التي تمارسها ضد أبناء البحرين وحذرت من مغبة الاستمرار في هذه السياسة التي يرفضها الشعب المسالم، مذكرة بأن إعادة العمل بدستور البلاد سوف يوقف تدهور الأمور ويجنب البلاد مخاطر الانزلاق إلى مسلسل العنف والعنف المضاد. كما طالبت بتشكيل لجنة محايدة لتقصي الحقائق المرتبطة بمقتل الشهيد نوح ومقتل الجاسوس في بيروت، وتقديم المسؤول عن مقتل الشهيد إلى محاكمة عادلة، وكشف حقيقة المهمة التي كان الجاسوس يمارسها في بيروت. وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة الدولية التي اقر في روما الأسبوع الماضي مبدأ إنشائها سوف تنظر في جرائم التعذيب التي تعتبر، حسب لوائح المحكمة، جرائم ضد الإنسانية.

وقد تأكد أن الشهيد نوح خليل آل نوح، اعتقل من محل عمله، وهو عبارة عن محل لبيع أدوات بناء المنازل، وان موظفي جهاز القمع اتصلوا بأهله بعد ظهر يوم أمس

لاستلام جثته الممزقة بأدوات التعذيب. وقد اهتمت وسائل الإعلام العربية والأجنبية بخبر مقتل الشاب حيث أذاعته هيئة الإذاعة البريطانية وبثته وكالة الأنباء الفرنسية وكذلك محطة الجزيرة القطرية ووسائل إعلام أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن أحد أخوة الشهيد، عبد الرسول خليل آل نوح، كان قد اعتقل لمدة خمسة عشر عاما كاملة حيث بقي في الزنزانات الخليفية من ١٩٨١ حتى ١٩٩٦، بدون أي مبرر قانوني. وقد بدأ الليلة الماضية مجلس التعزية على روح الشهيد بمنطقة النعيم التي كان يعيش فيها، وأدى مواطنون كثيرون صلاة الوحشة على روحه الطاهرة في عدد من مساجد البلاد. وتوافدت أعداد كبيرة من المواطنين على مجلس الفاتحة الليلة الماضية ويتوقع استمرار حضور الفاتحة بأعداد كبيرة حيث شعر المواطنون بضرورة التضامن مع عائلة الشهيد وتأكيد وحدة الصف الوطني والإصرار الشعبي على مواصلة الانتفاضة المباركة ضد النظام الإرهابي. ورفعت مذكرات بالجريمة إلى المنظمات الحقوقية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، واطلعت الأمم المتحدة عليها كذلك.

ومن جهة أخرى عبر المواطنون عن قلقهم المتزايد إزاء تصاعد وحشية النظام وتوجهه نحو استعمال المزيد من العنف والإرهاب بحق أبناء البحرين داخل البلاد وخارجها. وجاء خبر مقتل الجاسوس البحريني في بيروت ليقرع أجراس الإنذار في أوساط المعارضة البحرينية في الخارج، حيث أكدت الحادثة تجاوز حكومة البحرين الأعراف الدولية والتقاليد وبعثت بأعداد كبيرة من جواسيسها لمضايقة البحرينيين في الخارج وجمع المعلومات عنهم. وكان معروفا في أوساط المعارضة أن ميزانية كبيرة رصدت لتجنيد شركات تعمل في مجال التجسس لمتابعة المعارضين في مدن عديدة وفي مقدمتها لندن. وجاء إنكار حكومة البحرين أن القتيل يعمل في جهاز التعذيب الحكومي ليؤكد ورطة الحكومة في جريمة التجسس حيث شعرت أن عدم إنكارها سوف يجعلها في مواجهة علنية مع الحكومة اللبنانية التي كشفت أن القتيل كان قد زار لبنان ثماني مرات خلال عام واحد بأسماء وجوازات مختلفة. ومن المعلوم أن حكومة البحرين تصدر جوازات سفر لعملائها بأسماء مزورة لتسهيل مهماتهم في الدول التي يقطنها اللاجئون البحرينيون، تماما كما يفعل جهاز الموساد الإسرائيلي. وكانت الإذاعة الإسرائيلية قد بثت الشهر الماضي خبرا حول زيارة مسؤول أمني إسرائيلي كبير للمنامة وتقديمه تقريرا لجهاز التعذيب البحريني حول المعارضة البحرينية في الخارج. وطالبت المعارضة من حكومات الدول التي منحت حق اللجوء السياسي للمعارضين البحرينيين بتوفير حماية كافية لهم خصوصا بعد

أن تأكدت ممارسات الحكومة غير الإنسانية.

وعلى صعيد آخر، استمر القمع الحكومي في الداخل بدون تراجع. فقد اعتقل يوم الاثنين الماضي من المنامة المواطن رضا جواد. واعتقل من مدينة حمد في ٨ يوليو، المواطن عبد الله أحمد مرهون، ٥٠، من منزله بعد منتصف الليل وتمت مصادرة آلات الطبع من محله، وأخلي سبيله بعد يومين بعد تعرضه للتعذيب الشديد. وما يزال ولداه، إلياس وحسين، معتقلين منذ شهر كامل حيث اعتقلا في ٢٣ يونيو الماضي. وفي ٩ يوليو، شنت قوات التعذيب الحكومية بقيادة الجلاد المعروف، خالد الوزان، عدوانا على منازل الآمنين بمنطقة إسكان جدحفص وكسروا أبواب المنازل وروعوا الأطفال والنساء، وأسفر هذا العدوان عن اعتقال ثلاثة شباب هم: محمد خليل إبراهيم، ٢٢، (افرج عنه بعد ساعات من التعذيب الوحشي)، كريم مكي كشكول، ٢٢، (افرج عنه بعد يوم كامل من التعذيب الوحشي) وجميل حسن أحمد البني، ١٧، (الذي كان قد اعتقل سابقا). وفي ١٤ يوليو اعتقل من منطقة الديه شابان هما: بشار الشجار، ٢٢، وهاني معتوق فخر، ٢٢. وفي الأسبوع الماضي اعتدت قوات القمع بالضرب المبرح على الشاب السيد أسعد السيد مصطفى السيد علي، ٢٤، من منطقة الديه. وحدث الاعتداء في الشارع العام بمنطقة المصلى بالقرب من مخبز الرسالة.

وفي منطقة سند الواقعة على بعد ثمانية كيلومترات جنوبي المنامة، انتشرت في الأيام الأربعة الماضية الشعارات المكتوبة على الحيطان بكثافة. وتطالب تلك الشعارات بإعادة العمل بدستور البلاد وإطلاق سراح السجناء السياسيين. وشاهد المارة في شارع الاستقلال تلك الشعارات. وشوهدت القوات المرتزقة وهي تحقق مع أصحاب المنازل في محاولة يائسة للتعرف على الأبطال الذين تحدوا القيود الخليفية وكتبوا الشعارات.

٢٣ يوليو

تفاعلت جريمة قتل الشهيد الشاب نوح خليل آل نوح، في غرف التعذيب الخليفية بشكل كبير، واحتج المواطنون في مناطق عديدة على الجريمة وطالبوا بتقديم المعذبين الذين مزقوا جسد الشاب إلى محاكمة عادلة كمجرمين ضد الإنسانية. وشوهدت أعمدة الدخان تتصاعد في سماء شارع المهزع بالمنامة و لم يعرف مصدرها. كما حدثت حرائق عديدة في منطقة النعيم مساء أمس والتهمت النيران ثلاث مبان في تلك المنطقة. وساهم في تأجيج المشاعر دفن الشهيد نوح إلى جانب الشهيد سعيد الإسكافي الذي قتله الجلاد

خالد الوزان بوحشية قبل ثلاثة أعوام. وانتشرت الكتابات الحائطية في منطقة النعيم حيث يقام مجلس الفاتحة على روح الشهيد، وكذلك في منطقة كرزكان ومناطق أخرى، وكلها تتحدث عن جريمة قتل الشهيد والنشاط المخابراتي في الخارج. وبالرغم من الحرارة الشديدة التي تعصف بالبلاد هذه الأيام (وبالخليج كله) حيث بلغت درجات الحرارة ٥٠ درجة مئوية، فقد كان حماس المواطنين لهذه الفعاليات ولمجلس الفاتحة كبيرا. وقد ارتدى الشباب الثياب السوداء للتعبير عن الحزن والأسى والتضامن مع عائلة الشهيد. ويتوقع تصاعد الفعاليات الاحتجاجية في الأيام والأسابيع المقبلة خصوصا الشهر المقبل حيث تحل الذكرى الثالثة والعشرين لتعليق العمل ببعض مواد الدستور وحل المجلس الوطني المنتخب.

واستمرت الاعتقالات التعسفية في مناطق عديدة، حسب بعض المصادر. ومن بين الذين اعتقلوا قبل يومين محمد الصفاف، ١٨، من منطقة المنامة، بالإضافة إلى رضا جواد، ٢٢، الذي ذكر خبر اعتقاله في البيان الصحافي يوم أمس. وما يزال المواطنان إبراهيم سلمان مطر، ٢٢، والسيد حسين السيد صالح، ٢٢، وكلاهما من منطقة الديه، معتقلين برغم انتهاء فترة الحكم التي صدرت بحقهما وهي سنة واحدة. وكانا قد اعتقلا في ٧ يوليو ١٩٩٧، وتعرضا لتعذيب وحشي على أيدي قوات القمع الخليفية.

ومن جهة أخرى، أصدرت الكونفدرالية الدولية للنقابات العمالية في ١٠ يوليو، قائمة بأسماء ٢٤ دولة، من بينها البحرين قالت أنها فشلت في احترام حقوق النقابات العمالية خلال السنوات الأربع الماضية. واتهمت المنظمة التي تتخذ من بروكسيل مقرا لها هذه الدول بممارسة أساليب القتل والتعذيب والضرب على أيدي الشرطة والاعتقال ومنع تشكيل النقابات التي تسعى للدفاع عن حقوق أعضائها. وتناضل هذه المنظمة من اجل ضمان حقوق العمال في العالم بناء على ميثاق منظمة العمل الدولية للعام ١٩٩٣. وأكدت المنظمة أن البحرين من بين هذه الدول المتهمة بانتهاكاتها الصارخة لحقوق العمال.

وترددت شائعات في الأيام الأخيرة حول حالة من التوتر في أوساط قوة دفاع البحرين، وتعددت الروايات حول ما حصل. فهناك من يقول أن محاولة اغتيال حدثت لأحد المسؤولين الخليفيين الكبار على أيدي مجموعة من الضباط. وذكرت شائعات أخرى أن موظفي قوة الدفاع ممنوعون من تلقي العلاج في بلدان الخليج الأخرى بأمر من رئيس الوزراء. كما ذكرت المصادر أيضا أن هناك خلافات بين الآسيويين والسوريين في القطاع العسكري وان حالة من التوتر تسود هذا القطاع. ولم يتم التأكد من حقيقة ما

حصل ويحصل.

واستغرب المواطنون من سياسة الاستفزاز التي تمارسها الحكومة ضد المواطنين وتسخير وسائل الإعلام لدعم ذلك. فقد نشرت جرائد يوم أمس الأول، خبر صدور مرسوم أميري قطري حول الانتخابات البلدية وقضية مشاركة المرأة فيها ترشيحا وتصويتا. ونشرت كذلك خبرا عن تصريحات لوزير الداخلية البحريني نشرتها الجريدة الرسمية حدد فيها الشروط الواجب توفرها في "المختار" وإجراءات "التعيين". واعتبرت هذه التصريحات تحديا حقيقيا لمشاعر شعب البحرين واستخفافا بعقول المواطنين وكرامتهم حيث يتعامل وزير الداخلية مع المواطنين وكأنهم دمى يحركهم بيده متى شاء. يقول بيان وزارة الداخلية: "يختار وزير الداخلية مختارا لكل منطقة أو أكثر من المناطق التابعة وفقا لما يراه وبناء على توصية المحافظ المختص. وللوزير، لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة أو إذا حال مانع مؤقت من قيام المختار بأعماله، أن يسند أعمال مختار إلى مختار آخر في ذات المحافظة للمدة التي يراها". ويضيف الوزير: "يعين المختار لمدة أربع سنوات". ثم يقول: "للمحافظ أن يأمر بوقف المختار عن مباشرة أعماله وفقا لما يراه أو بناء على توصية مساعد المختار. ويعتبر المختار موقوفا عن العمل إذا صدر قرار بتوقيفه أو حبسه من الجهة المختصة قانونيا". والوزير هو أحد أفراد العائلة الخليفية، والمحافظان اللذان تم تعيينهما حتى الآن هما من أفراد العائلة الخليفية أيضا. وعلق أستاذ بجامعة البحرين على تصريحات وزير الداخلية بقوله: "كم عبد هناك يقبل بأن يضع القيد في عنفه ويعطي قياده للسيد الوزير؟".

وذكرت مصادر مطلعة، أن الحكومة بعثت موفدا خاصا إلى لبنان في محاولة لاحتواء الأزمة الناجمة عن مقتل توفيق عبد النبي البحارنة الذي تقول الحكومة اللبنانية أنه جاسوس بحريني. وكان وزير الداخلية اللبناني قد كرر أمس في مؤتمر صحافي، تأكيده أن الشخص المقتول كان يعمل للمخابرات البحرينية وأنه زار لبنان ثماني مرات خلال السنة الماضية، للتجسس على المعارضة البحرينية هناك. جاء هذا التأكيد بعد نفي الحكومة البحرينية أن القتيل يعمل لصالح جهاز التعذيب لديها، الأمر الذي كاد أن يؤدي إلى أزمة دبلوماسية بين البلدين. وبرغم تظاهر حكومة البحرين بعدم اكتراثها بالادعادات فقد اعتبرت الحادثة فشلا كبيرا لجهاز التعذيب الذي يشرف عليه وزير الداخلية، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة. وذكرت تقارير غير مؤكدة، أن ضابط أمن آخر، قتل مؤخرا في السعودية، ويدعى أحمد سالم، وهو يمني الجنسية. ولم تعرف ظروف قتله بعد. وجاءت

الحادثتان بعد وفاة المفتش العام لقوة دفاع البحرين وهو أحد أفراد العائلة الخليفية الحاكمة عن عمر يناهز الـ٤٩.

وأصيبت الدبلوماسية البحرينية بانتكاسة كبيرة في مطلع هذا الأسبوع بعد أن منحت الحكومة البريطانية حق اللجوء السياسي للعلماء الثلاثة المبعدين ومعارضين آخرين برغم ادعاءات جهاز التعذيب البحريني أن كل من يعارض سياسات رئيس الوزراء هو "إرهابي" أو "متطرف". وفشلت حكومة البحرين في إثبات أي من ادعاءاتها ضد المعارضة البحرينية المتحضرة. واثبت القرار البريطاني كذلك أن المحاكمة التي أجرتها محكمة أمن الدولة غيابيا بحق ثمانية مواطنين بحرينيين من بينهم العلماء الثلاثة مرفوضة جملة وتفصيلا من قبل الحكومات التي تحترم حقوق الإنسان. وهددت حكومة البحرين باتخاذ خطوات قانونية وغيرها للتأثير على القرار البريطاني، وينتظر العالم ماذا سيفعل رئيس الوزراء هذه المرة لتنفيذ تهديداته.

٢٣ يوليو

عبر المواطنون الليلة الماضية، عن احتجاجهم الشديد ضد سياسة التعذيب والقتل التي تنتهجها الحكومة الخليفية وذلك في اليوم الثاني لمجلس الفاتحة على روح الشهيد نوح خليل آل نوح بوسائلهم السلمية المتحضرة في عدد من المناطق. ففي العاصمة، المنامة، خرج أبطال الانتفاضة قبيل غروب الشمس وأغلقوا السوق بالقرب من مسجد الخواجة ومأتم القصاب وبالقرب من كنيسة القلب المقدس، وحدثت ربكة شديدة بعد حضور الشرطة. وحرقت إطارات السيارات في مناطق كرزكان والديه وفي مناطق أخرى على شارع البديع وغيرها. واعتقل بعض الأطفال من منطقة الديه ولكن أسماءهم لم تتوفر بعد. هذا في الوقت الذي كان فيه المواطنون يتوجهون إلى مجلس الفاتحة بأعداد كبيرة معلنين تضامنهم مع عائلة الشهيد ومؤكدين رفضهم نهج الإرهاب والتعسف الحكومي. وزاد من حماس الجماهير صور الشهيد التي علقت على الجدران والتي تظهر آثار التعذيب الواضحة على جسده الطاهر. وقد صعق المواطنون لهذه الوحشية التي يتعامل بها آل خليفة مع أبناء البحرين، والتي وصفها البعض بأنها "تعبير بليغ عن الحقد والكراهية لأبناء أوال وحب الانتقام منهم". وحسب قول بعض من شاهد الصور وقام بتحليلها علميا، فإن الجلادين "لم يكونوا يريدون تعذيب الشهيد نوح فحسب بل قتله أيضا".

وازداد الغضب الشعبي يوم أمس، بعد تصريحات وزير الداخلية التي أقر فيها تعذيب الشهيد وقتله بل ومكافأة القتلة بالأوسمة. فبعد أن أعرب عن "تقديره لجهود رجال الأمن في حماية الوطن" من أبنائه، قال: "سنهيئ لهم كافة السبل لمواصلة أدائهم المتميز". جاء هذا التصريح يوم أمس في معرض لقائه ببعض الضباط في نادي الضباط لتكريم دفعة أخرى منهم والمنتسبين للوزارة الذين قضوا أكثر من ١٥ سنة. وشوهد في الصورة وهو واقف مع الذين تم تكريمهم، وكان إيان هندرسون على يساره والشيخ إبراهيم آل خليفة على يمينه. ويبدو أن هندرسون ما يزال يمارس دورا خطيرا في البلاد بالرغم مما قيل عن "تغيير" موقعه. ويظهر مبتهجا كلما قتل من أبناء البحرين شهيد.

وشوهدت الكتابات الحائطية بكثافة في عدد من المناطق في اليومين الماضيين. ففي بني جمرة خط الأبطال كلميتي "البرلمان" و"الجمري" بحجم كبير على عدد من الجدران المطلة على شارع الجنبية والبديع ولكن قوات الشغب الأجنبية هرعت لشطبها. وفي كرزكان ظهرت كتابات جديدة منها: "ليس غريبا أن يسفك دمنا ولكن الغريب أن نسكت عن حقوقنا"، و"الجمري هو الممثل العادل للشعب الذي يحفظ حقوقه من طغيان آل خليفة"، و"رحل الشهيد ولكن متى سيرحل قاتله"، "أننا نطالب بحكومة عادلة وإدارة حضارية".

وأصدرت منظمة حقوق الإنسان في البحرين، بيانا حول استشهاد الشهيد نوح خليل آل نوح، تطرقت فيه إلى ظروف وفاته وقالت أن الحكومة ترفض باستمرار تشكيل لجان تحقيق في حوادث القتل خارج القضاء. وعبرت عن قلقها من تعرض المزيد من المعتقلين إلى معاملة قاسية في السجن وممارسة التعذيب بحقهم. وطالبت بكتابة رسائل احتجاج لوزير الداخلية للتعبير عن القلق إزاء استمرار قتل المعتقلين تحت التعذيب والمطالبة بإجراء تحقيق مستقل في ظروف وفاة هذا الشهيد.

ومن جهة أخرى، أصدرت منظمة OMCT لمناهضة التعذيب التي تتخذ من جنيف مقرا لها تقريرها السنوي الذي ذكر حقائق خطيرة عن الوضع في البحرين. فقد أورد التقرير إحصائيات لأوضاع حقوق الإنسان في العالم وتصدرت البحرين القائمة في عدد من الجوانب. فقد بعثت المنظمة ١٣، مناشدة لحكومة البحرين بشأن حقوق الإنسان مقارنة بمناشدتين لحكومة الجزائر وثلاث مناشدات لبوليفيا ومناشدة واحدة للصين واثنتين لإندونيسيا وواحدة لنيجيريا. وبعثت بست مناشدات حول الأطفال وهو أعلى رقم من المناشدات التي قدمتها لأي بلد حول الأطفال. وقالت إحصاءاتها

أن ٣٠٠ طفل، اعتقلوا في البحرين خلال العام الماضي من مجموع ٤٤٣ طفل، في كل أنحاء العالم، واحتلت بوروندي المرتبة الثانية في اعتقال الأطفال حيث بلغ عددهم ٧٣ طفلا، بالرغم من أنها شهدت حربا أهلية مرعبة. ووثقت سبع حالات شخصية للتعذيب مقارنة بحالة واحدة في إندونيسيا وحالة واحدة في فلسطين. كما ذكرت أن عدد المعتقلين الجدد خلال العام بلغ ٥٣٣، مقارنة بـ١٥٠١ معتقل في كل الدول التي شملها الإحصاء. وهكذا يتضح عمق الأزمة التي تمر بها البحرين على صعيد حقوق الإنسان مقارنة ببقية أنحاء العالم.

٢٧ يوليو

أكد شعب البحرين حضوره وفعاليته وتحضره في الأيام القليلة الماضية من خلال احتفائه باستشهاد الشهيد الشاب نوح خليل آل نوح الذي قتله آل خليفة ظلما وعدوانا وإرهابا. وشهد يوم الجمعة الماضية، على وجه الخصوص، من الحوادث ما جعله واحدا من أبرز أيام الانتفاضة الشعبية المباركة. فقد خرجت الجماهير في أغلب المناطق الناشطة معبرة عن غضبها الشديد إزاء الجريمة النكراء التي ارتكبها جهاز التعذيب الخليفي والتي ظهرت واضحة جلية في الصور التي التقطت للشهيد وهو على المغتسل. فقد كان واضحا من تلك الصور أن شتى وسائل التعذيب استعملت على جسد الشهيد مؤكدة وحشية لم تعرفها البلاد من قبل. وانتشرت الصور الملونة في أنحاء البلاد لتحرك هم المواطنين وضمائرهم ومشاعرهم ولتوضح درجة الحقد الذي ينطوي عليه رئيس الوزراء وعصابته تجاه هذا الشعب المسالم. كما تم إيصال نسخ من الصور إلى المنظمات الحقوقية الدولية وحكومات الدول الأعضاء بمجلس الأمن لكي تطلع على أفعال آل خليفة ضد شعب البحرين.

بدأت فعاليات يوم انتهاء مجلس الفاتحة، بأوامر من جهاز التعذيب الخليفي لعائلة الشهيد بإنهاء مجلس الفاتحة صباح الجمعة، بدلا من عصرها وذلك لحرمان المواطنين من المشاركة في تلك الفعالية. واعتقد جهاز قمع هندرسون، أن تلك الأوامر سوف تمنع المواطنين من التعبير السلمي عن مشاعرهم، فتوجه الحاضرون في مجلس الفاتحة إلى مقبرة النعيم حيث يقع قبر الشهيد نوح إلى جانب الشهيد سعيد الإسكافي، وأجريت المراسم المتعارف عليها وفي مقدمتها قراءة القرآن الكريم على روح الشهيد. حدث ذلك تحت حصار قوات الشغب للمنطقة والمقبرة. ولكن مئات المواطنين استغلوا فرصة

انشغال قوات القمع الحكومية وتوجهوا إلى قلب العاصمة، المنامة، وطافوا في شوارعها وهم يهتفون بحياة الشهيد والشعب والشيخ الجمري بشكل أرعب القوات المرتزقة وأحدث ارتباكا مروريا شديدا في المنامة لم يشهد له مثيل منذ فترة طويلة. وعرف الموظفون الأجانب والدبلوماسيون والزائرون عمق الأزمة من خلال تلك الاحتجاجات. وعندها تمت محاصرة المنامة وأطلقت القوات الحكومية الإرهابية ما لديها من وسائل القمع على المتظاهرين بشكل مكثف ولكن بدون جدوى. وشوهدت حرائق صغيرة مشتعلة في إطارات السيارات في مناطق متعددة من العاصمة، وما تزال حالة التوتر تسود المنامة حتى اليوم. وكثفت دوريات قوات القمع نشاطها يوم أمس بشكل ملحوظ، فيما استمر المواطنون يتحدثون عن تبعات المواجهات بين المواطنين العزل وقوات الشغب المدججة بالسلاح. وفهم المراقبون دوافع الاحتجاجات الشعبية عندما شاهدوا صور الشهيد التي تظهر جسده الممزق بآلات التعذيب المختلفة. وخرجت يوم السبت مسيرة نسائية في منطقة النعيم رافعة شعارات التحدي للسلطة.

كما تعرض المأتم الذي أقيم فيه مجلس الفاتحة بمنطقة النعيم، للتخريب على أيدي القوات الأجنبية المرتزقة بعد مداهمته وضرب الذين كانوا يقرأون القرآن فيه. وشهدت مناطق الدراز وبني جمرة والديه والمقشاع وأبو صبيع وكرباباد والشاخورة والنعيم والسنابس ومروزان والسهلة والدمستان وبوري والدير وبعض مناطق سترة، وكرزكان وسند حرائق احتجاجية كثيرة على مدى الأيام الثلاثة الماضية، وكذلك احتجاجات تمثلت بكتابة الشعارات على الجدران وتفجير اسطوانات الغاز. وأغلقت الشوارع في أغلب هذه المناطق على فترات متقطعة بسبب كثافة الحرائق.

وانتشرت صور الشهيد على حيطان أغلب تلك المناطق. بالإضافة إلى الشعارات الحماسية التي عبرت عن حقيقة مشاعر شعب البحرين تجاه نظام الإرهاب الخليفي. ففي مدينة عسى مثلا كتب بالخط الأحمر الكبير: "أن هدر دم الشهيد يجدد الانتفاضة من جديد"، و"أن استشهاد نوح دليل على وحشية الحكومة"، و"لا للتراجع" " WE WANT PARLIAMENT" وفي منطقة جد علي، كتب على جدار كبير: "أن قتل الشهيد نوح يدل على قسوة الحكومة".

وحدثت اعتقالات واسعة في الأيام الثلاثة الماضية، لم تتوفر إلا أسماء بعض من أصبحوا في مراكز التعذيب الخليفية. ففي الساعات الأولى من صباح السبت (٢٥ يوليو)، اعتدت قوات الأمن على منزل المواطن الحاج عبد الله كاظم، بمنطقة كرباباد،

واعتقلت خمسة من أبنائه وهم: محمود، ٢٣، علي، ٢٥، طـــه، ٣١، خليفـــة، ٣٦، (يعمل مهندسا مدنيا بوزارة الأشغال)، ومحمد، ٤١. وسبق ذلك اعتقال عـــدد مـــن المواطنين من مناطق أخرى. فقد اعتقل من منطقة رأس الرمان، الشاب عبد الأمير عبد الله جناحي، ٢٤، وأفرج عنه بعد ثلاثة أيام نال خلالها تعذيبا شـــديدا. وفي الســـاعة الرابعة، من صباح يوم ١٩ يوليو، اعتقل من منطقة جرداب الشاب حسين عبـــد الله حسن، ٢٢، ولم يعرف عن مصيره شيء حتى الآن. ومن منطقة الشاخورة اعتقـــل في منتصف شهر أبريل، شقيقان هما: عبد الأمير سعيد حسن، ١٩، وعباس، ١٨. وقبـــل عشرين يوما تقريبا أدخل عباس إلى المستشفى العســـكري، ثم نقـــل إلى مستشـــفى السلمانية. وقد اكتشف أنه يعاني من مرض في الدم، ولذلـــك فقـــد صـــدر في ٢٢ أغسطس، قرار بالإفراج عنه. وهكذا فقد اعتقلوه وعذبوه، ولما أصيب بمرض خطـــير تخلوا عنه وتركوا مسؤوليته أمام أهله.

٢٨ يوليو

استمرت الاحتجاجات الشعبية المتحضرة ضد قتل الشهيد نوح خليل آل نـــوح في اليومين الماضيين، في مناطق عديدة. فبالرغم من التواجد المكثف لقوات الشغب الأجنبيـــة فقد خرج مواطنو كل من سترة والمعامير وكتبوا الشعارات الحماسية على الحيطان كمـــا علقوا صور الشهيد نوح وبقية الشهداء والقادة في مناطق متعددة. ومن الشعارات الـــتي كتبت في منطقة المعامير: "الانتفاضة مستمرة حتى لو سقط الكثير من الشهداء". أمـــا في سترة فقد لوحظت الكتابات عند مدخل منطقة سترة الخارجية، ومن بين مـــا كتـــب: "قربان آخر يقدمه الشعب من أجل الحرية" و"اقتلونا عذبونا فان شعبنا ســـيعي أكـــثر وأكثر".

وعرف من بين الذين اعتقلوا في الأيام الأربعة الماضية، كل من: حسن عيسى نـــلصر، ٢٥، فاضل عيسى ناصر، ١٧، عبد الرسول إبراهيم، ١٧، جعفر أحمـــد فضـــل، ١٧، قاسم محمد علي كاظم، ١٧، (وجميعهم من منطقة كرانة). واعتقل في ٢٦ يوليو، مـــن منطقة عراد كل من: عبد المنعم أحمد جاسم، ١٥، جاسم أحمد عبد الله الداروغـــة، ١٥، (وكأن قد افرج عنه قبل خمسة شهور بعد اعتقال دام ستة شهور)، عبد الله أحمد عباس، ١٤، علي عبد الحسين البحراني، ١٤، حسن علي حسن الفولاذ، ١٥، (وكان قد أفرج عنه قبل ثلاثة شهور بعد اعتقال دام ثمانية شهور). وشنت قوات أمن الدولة يوم أمـــس،

عدوانا على منطقة مركوبان بسترة واعتقلت الشاب سعيد الدرازي، ١٩، وعذبته تعذيبا وحشيا رهيبا وقت اعتقاله، وشوهدت الدماء تسيل من يديه، ثم ألقاه إرهابيو آل خليفة في الشارع العام، وتركوه والدماء تسيل من جوانبه. ثم اعتدت القوات المرتزقة على منزل آخر، واعتقلت الشاب سعيد سهوان، ١٩، ولم يسمع عنه شيء حتى الآن. واعتقل من منطقة كرباباد قبل يومين، كل من: محمد علي الفراش، ١٧، وفاضل عباس أحمد الساري، ١٨. ويعمل الأخير سائقا لدى شركة "جرين لاند" المجاورة. ومن منطقة المنامة، اعتقل كل من السيد باقر السيد السيد عدنان العلوي، ١٥، بسبب مشاركته في المسيرات السلمية. ومن منطقة المعامير اعتقل كل من: محمد أحمد عبد الله، ٢٢، (الذي كان قد اعتقل سابقا أيضا). عباس ناصر، ١٩، عماد حسن محفوظ، ٢١، حسين علي حسين، ١٧.

واعتقل كذلك، مدير مأتم النعيم الذي أقيمت فيه مجالس الفاتحة التي أقيمت على روح الشهيد نوح، ويعرف باسم الحاج مهدي. وتمارس الحكومة سياسة إرهاب أصحاب المآتم في إطار سياسة الاعتداء على الحقوق الدينية للمواطنين. وسبق أن اعتقلت عددا من رؤساء المآتم، وأغلقت بعضها وبقيت مغلقة حتى اليوم. وقد نقلت وكالة أنباء رويتر هذا اليوم نبأ هذه الاعتقالات التي عزتها إلى الاحتجاجات السياسية التي حدثت بعد قتل الشهيد نوح.

هذا وقد أثار مقتل هذا الشهيد في ذاكرة المواطنين شبح الرعب الذي يمثله وجود الضابط البريطاني إيان هندرسون. فبالرغم مما قيل عن إبعاده عن إدارة جهاز أمن الدولة الذي أسسه ودربه على وسائل التعذيب، فان ما أصاب جسد الشهيد نوح يؤكد أن هندرسون وعصابته ما يزالون يمارسون دورهم الإجرامي المتمثل في تعذيب الأبرياء. وقد شوهد قبل يومين في المطار وهو يودع رئيس الوزراء الذي غادر البلاد في "إجازة خاصة". كما انه يتصدر كبار المسؤولين لوداع الأمير عندما يغادر البلاد إلى الخارج.

وعلى صعيد آخر، فقد تم تأجيل محكمة الاستئناف في قضية اللاجئين البحرينيين في الكويت حتى ١٤ سبتمبر المقبل، بطلب من الادعاء بانتظار عودة ضباط التحقيق من إجازاتهم الصيفية. وكانت المرافعات قد اتخذت مجراها أثناء المحاكمات، ولم يكن هناك أي ضرورة للتأجيل سوى الاستمرار في انتهاك حقوق هؤلاء المظلومين في السجون الكويتية. وهذه أول سابقة في تاريخ القضاء بدولة الكويت حيث يتم فتح التحقيق أثناء الاستئناف. وتعلم حكومة الكويت أن بإمكانها أن تفعل ما تشاء ضد أبناء البحرين نظرا

لغياب الحكومة التي يهمها شأن مواطنيها في أي مكان. وعلى عكس حكومات الدول الأخرى، فإن حكومة آل خليفة تحرض الآخرين على ظلم المواطنين البحرينيين، وإذا رفضت هذه الدول طلبها انهال الإعلام الخليفي سبا وشتما لتلك الدول كما حدث مؤخرا تجاه بريطانيا التي منحت العلماء الثلاثة المبعدين حق اللجوء السياسي.

٣٠ يوليو

أكد وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، السيد ديريك فاتشيت مجددا قلقه إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. جاء ذلك في رسالة بعثها إلى السيد هاري كوهين، العضو البرلماني العمالي ردا على رسالة بعثها إليه في ٨ يوليو. ومما جاء في الرسالة ما يلي: "إنني قلق أيضا بشأن سجل البحرين حول حقوق الإنسان. وأننا نستعمل اتصالاتنا المنتظمة مع السلطات البحرينية، كما هو الحال مع بقية الدول، للترويج لتطوير حقوق الإنسان والحريات المدنية، والتعبير عن قلقنا إزاء الحالات المحددة التي تقدم إلينا. وعلاقاتنا مع البحرين لها مدى واسع. ونعتقد أن هذه الاتصالات الثنائية توفر افضل طريقة أمامنا للتعبير عن قلقنا مع السلطات. وقد عرض (السيد) رووين كوك موقف الحكومة في الاجتماع الوزاري بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في ٢٩ أبريل، وناقش (فاتشيت) حقوق الإنسان مع وزير خارجية البحرين في ٣٠ أبريل". إننا نرحب بالأنباء التي تقول أن البحرين وقعت مؤخرا على المعاهدة الدولية ضد التعذيب وأنهم سمحوا للجنة الدولية للصليب الأحمر لمراقبة أوضاع السجون في البحرين". ولكن مراقبين عبروا عن قلقهم العميق حول جدوى التوقيع على معاهدة التعذيب في ضوء جريمة قتل الشهيد نوح تحت التعذيب الوحشي الأسبوع الماضي. ورفعت المعارضة تقريرا بذلك إلى الأمم المتحدة بهذا الشأن.

ومن جهة أخرى استمرت الاعتقالات التعسفية في الأيام القليلة الماضية. فقد اعتقل من منطقة الدراز في الساعات الأولى من صباح أمس (٢٩ يوليو)، كل من: السيد مهدي السيد مجيد السيد مهدي، ٢٤، (اعتقل عدة مرات سابقا)، نضال الشيخ عبد الحسين أبو رويس، ١٦، والسيد علي السيد حسن الموسوي، ١٣. وفي منطقة المقشاع الواقعة على بعد خمسة كيلومترات غربي المنامة، اعتدت قوات جهاز القمع الخليفي على عدد من منازل المواطنين في الساعات الأولى، واعتقلت ثلاثة أطفال هم: علي عبد علي علي أحمد، ١٤، علي حسن أحمد حسن، ١٦، جعفر أحمد جاسم الموالي، ١٧. وفي

٢٦ يوليو، اعتقل من المنطقة نفسها في الساعات الأولى من الصباح كل من: عبد الهادي محمد علي أحمد، ١٧، وميثم عبد الرسول إبراهيم، ١٧، (وله شقيقان معتقلان في زنزانات آل خليفة منذ عام واحد). واعتدت تلك القوات الإرهابية على منطقة بوري وضربت عددا من المواطنين واعتقلت الشاب، كاظم عيسى الفرساني، ٢٠.

وخرج أهالي فريق الزراع القريب من جدحفص يوم أمس، وأغلقوا الشارع العام بالقرب من الديه وجدحفص حيث أحرقوا إطارات السيارات فارتبكت حركة المرور وهرعت قوات القمع الخليفية مذعورة إلى المنطقة لإرهاب المواطنين.

وعلم أن الشاب عباس سعيد سبت، ١٨ عاما، من مواطني منطقة الشاخورة، يرقد الآن بمستشفى السلمانية في الجناح ٢٤١، وهو يعاني من مرض سرطان الدم الذي أصيب به في السجن. فبعد تعرضه لتعذيب وحشي على أيدي جهاز التعذيب الخليفي بدت عليه معالم المرض، ولما تم تشخيصه نقل إلى المستشفى لكي لا يتوفى داخل غرف التعذيب. وكان قد اعتقل في أواخر شهر أبريل الماضي مع عدد من الشباب. ووصفت حالته بأنها خطيرة للغاية، ولكن رئيس الوزراء يرفض إرساله لتلقي العلاج في الخارج. وتحمل المعارضة الحكومة المسؤولية الكاملة لما يحدث له نتيجة السياسة الحاقدة لرئيس الوزراء.

واستمرت الفعاليات الاحتجاجية في مناطق عديدة. ففي الشارع العام الذي يمر بمنطقة الدمستان وكرزكان والمالكية كتبت شعارات كثيرة منها: "مهما ملكت الحكومات فإنها لن تهزم شعبا يملك إرادته"، و"أربعون شهيدا ضحوا بدمائهم من أجل الحرية"، و"لن يذهب دمك هدرا يا نوح"، و"كلما قتلتم شهيدا عدنا من جديد". و(We want freedom, we want parliament). وفي منطقة الدمستان كتب ما يلي: "كل فئات الشعب تحيي القادة الأحرار المسجونين والشهداء". وفي منطقة الخارجية بسترة كتب ما يلي: "نوح سيخلق ألف نوح"، وفي كرزكان: "لن ننوح عليك يا نوح بل سنجدد العهد والولاء"، وكتبت تلك العبارة باللغتين العربية والإنجليزية. كما كتبت عبارات مماثلة على الشارع العام بين الديه وجدحفص.

وفي الوقت الذي أعلن فيه عن استشهاد الشهيد نوح خليل عبد الله آل نوح، نشرت مجلة "فوربس" الأمريكية تحقيقا دعائيا لحكومة البحرين كلف خزينة البلاد مبالغ هائلة تطرق إلى الأوضاع الاقتصادية ولكنه لم يتطرق إلى الأزمة السياسية الخانقة التي يتعرض لها النظام في الداخل والخارج. واعتبر الإعلان المدفوع الثمن محاولة يائسة من رئيس

الوزراء لتضليل الرأي العام إزاء ما يحدث في البلاد، خصوصا مع استمرار التقارير الدولية بشأن تداعي الوضع الاقتصادي في البلاد بسبب توتر الأوضاع السياسية وتلاعب رئيس الوزراء وبطانته في أموال البلاد.

أغسطس ٩٨

٣ أغسطس

ساد المواطنين شعور عام بالاستياء بعد قيام جهاز القمع الخليفي بحرق محطة بترول جدحفص قبل يومين، وشعر المواطنون بخبث سياسة جهاز التعذيب الذي ما أن يرتكب جريمة بشعة كتلك التي ارتكبها بحق الشاب الشهيد نوح خليل آل نوح حتى يرتكب جريمة من نوع آخر ليغطي على جريمته الأولى. وكانت النيران قد التهمت مكاتب المحطة، ولكنها لم تصل إلى خزان البترول الرئيسي، الأمر الذي جنب المنطقة كارثة كبيرة. واستعمل جهاز القمع هذه الجريمة لاعتقال بعض المواطنين الأبرياء لإظهار قدرته على "الضرب بيد من حديد ضد من يهدد أمن الدولة". ولقيت جريمته هذه المرة استنكار كافة الأوساط التي توقعت أن يقوم جهاز القمع بإجبار بعض المواطنين تحت طائلة التعذيب الوحشي على توقيع "اعترافات" بأنهم ارتكبوا تلك الجريمة، وتهديدهم بالتعذيب حتى الموت كما فعلوا مع الشهيد نوح وغيره.

وقد تأكد، من ناحية أخرى، أن منزل الأخوة الخمسة الذين اعتقلتهم قوات الإرهاب الخليفية من منطقة كرباباد قبل أكثر من أسبوع قد تعرض للتخريب والعبث وأن أبوابه لم تعد صالحة وكذلك أثاثه. وحاولوا عبثا إجبار الأخوة على "الاعتراف" بأنهم قاموا بحرق برادة الدسمة بالمنطقة نفسها، ولكنهم رفضوا ذلك بشكل قاطع وقاوموا التعذيب الوحشي حتى اضطر المعذبون إلى إخلاء سبيل أربعة منهم يوم السبت الماضي، وما يزال الخامس في غرفة التعذيب حتى الآن. وكان الخمسة قد أوقفوا طوال تلك الفترة الرهيبة بمركز التعذيب بالعدلية في خيام نصبت لهم خارج المعتقل، حيث كانوا يواجهون حرارة الشمس المحرقة التي وصفها البعض بأنها تشبه "لهب المشويات". ومارس المعذب عدنان، ٤٥ عاما، التعذيب الوحشي بدون رحمة. وقد بلغ عدد الذين اعتقلوا بعد الحريق ٢٥ شخصا. وما تزال نقاط التفتيش التابعة لقوات الإرهاب الحكومية تمارس دورها باعتقال من يمر بالمنطقة.

وعلم أن السيد فيصل القدمي، الذي شارك في إحياء مجلس التعزية الذي أقيم

للشهيد نوح، اعتقل خمسة أيام (ما بين الأحد ٢٦ يوليو والخميس ٣٠ يوليو) حيث أخذ من محل عمله وتعرض للتعذيب أيضا.

وكثفت قوات القمع دورياتها بشكل مروع في اليومين الماضيين في محاولة يائسة لمنع المشاركة الشعبية في مسيرات دينية أقيمت في العاصمة المنامة، قبل ثلاثة أيام. ولكن الجماهير حافظت على المشاركة بأسلوب متحضر يعكس الهوية الثقافية والحضارية لشعب البحرين مقارنة بالهبوط الأخلاقي والإنساني للقوات المرتزقة. هذا في الوقت الذي كثفت فيه قوات القمع نشاطها لطلاء الجدران المكتظة بالشعارات وكتابة شعارات أخرى تشتم الشعب ومقدساته وقيمه ورموزه. ولكن المواطنين ما لبثوا أن أعادوا إلى الحيطان حيويتها وشعاراتها الراقية في أغلب المناطق. فمثلا شهدت مناطق الشاخورة وكرزكان والمالكية نشاطا كبيرا في هذا الجانب برغم عبثية القوات المرتزقة. كما غطت الشعارات الدستورية شارع منطقة القرية احتجاجا على ساسة الحكومة التعسفية في الاعتقالات، وللمطالبة بإطلاق سراح الشيخ الجمري، ومن ضمن ما كتب: "مهما فعلتم فلن تسلبونا حريتنا"، و"إذا الشعب يوما أراد الحياة، فلا بد للقيد أن ينكسر".

ومن جهة أخرى أصدرت منظمة مكافحة التعذيب OMCT، التي تتخذ من جنيف مقرا لها بيانا مهما حول الوضع في البحرين خصوصا قتل الشهيد نوح في السجن. وجاء في البيان ما يلي: "حسب المعلومات التي حصلت عليها المنظمة من خلال منظمة حقوق الإنسان في البحرين، فقد اعتقل السيد نوح خليل عبد الله آل نوح في ١٩ يوليو، من مكان عمله بدكان العائلة بمنطقة النعيم. ويقال أنه توفي في السجن بعد يومين. وفي ٢١ يوليو سلمت جثته لعائلته من قبل ممثلين عن وزارة الداخلية. ويخشى أن يكون السيد آل نوح قد تعرض للتعذيب حيث أن جسده يحمل آثار التعذيب، طبقا لبعض المعلومات. أن الأمانة العامة قلقة جدا إزاء أوضاع الاعتقال والادعاءات بشأن التعذيب في البحرين، خصوصا أن مصادر موثوقة، كانت قد اطلعت الأمانة في الماضي على عدد من القضايا المماثلة التي مات فيها محتجزون في السجن، كما حدث مع عبد الزهراء إبراهيم عبد الله، ٢٧ عاما، الذي توفي في السجن بعد خمسة أيام من اعتقاله في ٦ يونيو ١٩٩٧، (وكانت المنظمة قد أصدرت بيانا بشأنه). وكذلك الحال مع الشيخ علي ميرزا النتشاس، ٥٠ عاما، الذي توفي في السجن في ٢٩ يونيو ١٩٩٧، بعد اعتقاله الانفرادي لثلاثة شهور، والسيد علي السيد أمين العلوي، ١٩

عاما، الذي توفي بعد أربعة أيام من اعتقاله في ١٣ أغسطس ١٩٩٦ وسعيد الإسكافي، ١٦ عاما، الذي توفي بعد استدعائه للتحقيق في ٢٩ يونيو ١٩٩٥، حيث توفي بعد تسعة أيام في ٨ يوليو ١٩٩٥.

٤ أغسطس

ما يزال مصير المواطن عبد الجليل عبد الله كاظم، ٤٠ عاما، من مواطني منطقة النعيم، مجهولا بعد مرور شهرين كاملين على اعتقاله. وكان قد اعتقل في الخامس من شهر يونيو الماضي و لم يعرف عن مصيره شيء منذ ذلك اليوم. وحاولت عائلته الحصول على معلومات من جهاز الأمن حول وضعه أو مكان اعتقاله ولكن بدون جدوى. وينتاب عائلته قلق كبير على حياته خصوص أنه صاحب المحل الذي كان الشهيد نوح يعمل فيه.

ومن جهة أخرى ما يزال الغموض يلف قضية المواطن حبيب محمد إبراهيم الحمر، ٤٢ عاما، من مواطني منطقة دار كليب. وكان قد هذا المواطن قد عثر عليه ميتا تحت شاحنة صغيرة بمنطقة النعيم يوم الجمعة ٢٤ يوليو ١٩٩٨، وهو اليوم الذي ختم فيه مجلس الفاتحة على روح الشهيد نوح. وشهدت المنطقة في ذلك اليوم حصارا رهيبا وممارسات لا إنسانية واسعة من قبل جهاز الإرهاب الخليفي. وذكر شهود عيان أنهم لاحظوا جروحا بليغة على ذراعيه وظهره وأسفل فمه. ويتردد بين المواطنين أنه ربما استشهد على أيدي قوات الشغب بعد تعرضه للضرب حتى الموت على أيديهم خلال الاحتجاجات الواسعة التي عمت المنطقة في ذلك اليوم. وقال شهود العيان أن إخفاء الجثة تحت الشاحنة المذكورة يؤكد محاولة قوات الإرهاب الخليفية إخفاء جريمتها. وما يزال البحث جاريا لمعرفة حقيقة ما جرى لذلك المواطن. وطالبت المعارضة الحكومة إجراء تحقيق محايد في الحادثة، ولكن الحكومة فشلت في ذلك.

وكانت هيئة الإذاعة البريطانية، الـ(بي بي سي)، قد بثت الليلة الماضية تقريرا مهما حول البحرين تعرضت فيه للتعذيب الذي ناله الشهيد نوح آل نوح على أيدي جلادي آل خليفة. وذكر التقرير أن مراسلي الإذاعة رأوا صورا فظيعة لجسد الشهيد نوح أكدت، بما لا يدع مجالا للشك، تعرضه للتعذيب الوحشي بدون شفقة أو إنسانية. وأصدرت المعارضة منشورا ملونا يحمل صور الشهيد كشفت حقيقة التعذيب الذي مارسه قتلة آل خليفة بحق هذا الشاب، وأرسلت نسخا كثيرة منه إلى الهيئات

والمنظمات الحقوقية الدولية لاطلاعها على الجريمة. وعبر العديد من الصحافيين عن ذعرهم وصدمتهم لما رأوه على جسد الشهيد من وحشية لم يروا مثلها من قبل. جاء ذلك بعد اقل من أربعة اشهر على توقيع حكومة آل خليفة على معاهدة منع التعذيب الدولية. يومها كانت المعارضة تدرك أن التوقيع إنما جاء لمنع صدور قرار دولي من الأمم المتحدة يشجب ممارسات آل خليفة، وليس لمنع التعذيب بشكل فعلي، خصوصا أن المعذبين المعروفين وعلى رأسهم عادل فليفل وخالد الوزان وعبد العزيز عطية الله آل خليفة ما يزالون يمارسون مهنتهم الوضيعة ولا يخشون عقابا من رئيس الوزراء.

واستمرت الاعتقالات في صفوف المواطنين في الأيام القليلة الماضية. وعرف من بين الذين اعتقلوا مؤخرا من منطقة سار كل من: جميل حسن، ١٩، السيد حسين السيد سلمان، ١٩، السيد مهدي السيد عبد الله، ٢٠. واعتقل من منطقة الدير في ٢٥ يوليو الشاب جميل حسن أحمد يوسف، ٢٦، من منزله عند منتصف الليل، كما اعتقل من المنطقة نفسها الشاب عباس محمد جاسم، ٢١، بعد استدعائه إلى مركز التعذيب.

واستمرت من جهة أخرى، كتابة الشعارات على الحيطان في مناطق عديدة. ففي منطقة المالكية شوهدت يوم أمس كتابات كثيفة. ولكن في الوقت نفسه، كانت هناك سيارة ترش الجدران بالطلاء لإخفاء الشعارات وعلى ظهرها أفراد الشرطة. وعلى شارع البديع شاهد المواطنون يوم أمس شعارات مكتوبة بالقرب من منطقة أبو صيبع، وقد شطب عليها عناصر الشغب، ومن بين تلك الشعارات :

kill us, we will never give up. كما شوهدت حيطان مناطق كرزكان والدمستان مزينة بالشعارات باللغتين العربية والإنجليزية، وكان من بينها:

Dear Al Jamri, you are in our hearts, Al Khalifa are killers, we will never give up.

هذا وما يزال القلق مسيطرا على النفوس فيما يعاني الشاب عباس سعيد حسن، ١٨، من مرض السرطان الذي أصيب به وهو وتحت سياط الجلادين. وكان هذا الشاب قد تعرض لتعذيب وحشي لمدة عشرة أيام متواصلة أثناء اعتقاله بمركز التعذيب بالبديع. فقد تعرض إلى التعليق والضرب المبرح عدة مرات. كما قام المعذبون بتمديده على الأرض والسير على جسده عدة مرات. وظهرت على رقبته عدة غدد بعد ذلك مباشرة بعد جلسات التعذيب، وسقط مرات عديدة عندما كان في المعتقل. ولما ساءت حالته نقله الجلادون إلى المستشفى العسكري حيث تبين أنه مصاب بسرطان الدم، ثم نقل إلى مستشفى السلمانية، و لم يتم إخبار عائلته بما حدث له إلا مؤخرا.

ونقلته عائلته في ٢٨ يوليو إلى مدينة جدة السعودية للعلاج. وسبق أن اعتقل هذا الشاب عدة مرات سابقا.

٥ أغسطس

استمر العدوان الخليفي على شعب البحرين في اليومين الماضيين وشمل اعتقالات تعسفية وتدميرا لمنازل. ففي منطقة مركوبان بسترة اعتدت القوات المرتزقة بعد ظهر أمس على ثلاثة منازل واعتقلت كلا من: عيسى أحمد حبيب، ١٩، حسين عباس الأمر، ١٨، وناصر عبد الحسين العالي، ١٧. وقال شهود عيان أن المعتدين اقتحموا المنازل بدون استئذان وروعوا النساء والأطفال، بينما كان المواطنون يخلدون لقسط من الراحة في ذلك الوقت بسبب درجات الحرارة المرتفعة جدا. واعتدى المرتزقة على كل من كان يمر على الطريق المؤدي إلى تلك المنازل. وكان المواطن سعيد سهوان قد اعتقل من المنطقة نفسها في ٩ يوليو الماضي، ولم يعرف عنه شيء حتى الآن، ولم تخبر عائلته بمكان اعتقاله.

وفي الساعات الأولى من صباح يوم أمس اعتدت قوات جهاز القمع الخليفي على منزل الحاج عاشور حسن بمنطقة السنابس الشرقية، بحثا عن ابنه رياض، ٣٠، لاعتقاله. وحيث لم يكن موجودا فقد اعتقلوا أخاه محمد، كرهينة وطلبوا منه إرشادهم إلى منزل أخيه، وذلك بعد أن عاثوا في المنزل تخريبا وتكسيرا بشكل عبثي. واعتقل رياض ونقل إلى مركز التعذيب بالخميس. وتجدر الإشارة إلى أن هذا السجن من بين أبشع مراكز التعذيب حيث فرض المعذب خالد الوزان عليه جوا إرهابيا متميزا عن بقية مراكز التعذيب. وكان رياض قد اعتقل سابقا لمدة عام كامل. وساد المنطقة جو من القلق الشديد خوفا من تعرض رياض عاشور لتعذيب وحشي على أيدي القتلة.

واعتقل من منطقة الديه في الساعة الثانية والنصف من صباح يوم أمس كل من: السيد حسين السيد مجيد، ٢٢، ومحمد سلمان، ٢٢، (وسبق أن اعتقل الاثنان سابقا)، أحمد ...، ٢٢ (اعتقل مرتين سابقا). واعتقل من منطقة جدحفص ثلاثة من أبناء عبد العزيز الزيمور، وأحدهم، محمد، طفل معوق ومضطرب نفسيا. ولما ذهب والده يوم أمس ليسأل عنه قيل له أنه في سجن الأحداث، ولما ذهب إلى ذلك السجن لم يتحقق له شيء فعاد إلى المنزل قلقا على أبنائه الثلاثة. وكان قد حمل معه أوراقا طبية تثبت الحالة الصحية السيئة لابنه. كما اعتقل أبناء إبراهيم هلال من المنطقة نفسها. وانتشرت

أنباء عن اعتقالات عديدة في مناطق النعيم وتوبلي.

وفي مناطق كرزكان والمعامير وبوري انتشرت يوم أمس الشعارات الوطنية على الحيطان بشكل قوي وكثيف، كما غطت صور الشهيد نوح مناطق عديدة معبرة عن الغضب الذي انتاب شعب البحرين في اثر هذه الجريمة. ويعتزم المواطنون إحياء أربعينية الشهيد بشكل حماسي وواسع في كافة مناطق البلاد، خصوصا أن تلك المناسبة سوف تتزامن مع فعاليات أخرى بمناسبة الذكرى المشؤومة بتعليق العمل بالدستور وحل البرلمان التي تصادف السادس والعشرين من هذا الشهر. كما أن المواطنين يعتزمون إحياء الذكرى السنوية الثانية لاستشهاد السيد علي السيد أمين السيد محمد العلوي الذي استشهد تحت التعذيب الوحشي في ١٧ أغسطس ١٩٩٦، وذلك بعد ثلاثة أيام فقط من اعتقاله. ويتوقع أن يشهد الشهر الحالي عمليات احتجاجية مكثفة بسبب استمرار إرهاب السلطة وإصرارها على انتهاك القوانين المحلية والدولية والاعتداءات المتكررة على أبناء البحرين.

ومن جهة أخرى ما يزال اللغط يسود الأوساط السياسية حول ما يحدث هذه الأيام في أوساط العائلة الحاكمة وما إذا كان لذلك علاقة بتصاعد وحشية النظام تجاه أبناء البحرين. وتتردد شائعات كثيرة حول حوادث داخل قوة الدفاع ومحاولات اغتيال وتمرد مجموعات عسكرية ضد أخرى، وانعكاس ذلك على العلاقات بين أفراد آل خليفة. كما ترددت شائعات حول السفرة المفاجئة لرئيس الوزراء للخارج وحول صحته وعلاقاته مع ولي العهد. لكن الأمر المتفق عليه هو أن العداء لأبناء البحرين هو القاسم المشترك بين الجميع وأن الشعب هو الذي يدفع فواتير تصفية الحسابات بين الفرقاء من أبناء آل خليفة.

وفي الوقت نفسه عاد الحديث مجددا حول المعذب المعروف، إيان هندرسون، خصوصا بعد أن تكرر ظهوره في المناسبات الرسمية. وذكرت مصادر خاصة أن هندرسون قد يتوجه للعيش في إحدى المناطق البريطانية بعد أن قضى أكثر من ثلاثين عاما في تعذيب أبناء البحرين، وفرض على البلاد عهدا من أكثر العهود سوادا وتعذيبا واضطهادا وقمعا وإرهابا. كما تحدث البعض عن تصاعد القمع والتعذيب منذ استلام البريطاني، ديفيد جامب، منصب "مستشار وزارة الداخلية". ومع أن بعض الدبلوماسيين يرى أن دوره محصور في الجوانب القانونية، يرى البعض الآخر أنه معني بجوانب حقوق الإنسان وأنه يعمل لتبييض صورة آل خليفة لدى المنظمات الحقوقية

الدولية. وما يزال يسير على خطى هندرسون ويمنع زيارات منظمات حقوق الإنسان الدولية للبحرين، ويبذل جهودا كبيرة لتضليل الأمم المتحدة بشأن ما يجري في البلاد. وشوهد قبل أربعة شهور وهو يصدر أوامره إلى غازي القصيبي، وكيل وزارة الخارجية، في جنيف وبقية الموظفين الحكوميين. ولم يتخذ ديفيد جامب أي إجراء حتى الآن ضد الذين مزقوا جسد الشهيد نوح خليل آل نوح، الأمر الذي يكرس الانطباع بأن "المستشار" ما هو إلا رأس جديد أضيف إلى جهاز القمع والتعذيب في البحرين.

٦ أغسطس

اعتدت القوات المرتزقة الليلة الماضية على منزل المواطن شعيب متروك، ٢٥، من منطقة المعامير وفرضت الحصار على المنطقة المجاورة للمنزل لمدة ثلاث ساعات. وقام المعتدون من قوات الشغب والأمن بتدمير محتويات المنزل والعبث بها قبل اعتقاله مع جهاز الكومبيوتر الخاص بالشاب. وكان هذا المواطن قد اعتقل العام الماضي لمدة خمسة شهور بدون تهمة أو محاكمة نال خلالها قسطا وافرا من التعذيب الوحشي. وعلم أن كلا من عيسى أحمد حبيب وحسين عباس الأمر وناصر عبد الحسين العالي الذين اعتقلوا الأسبوع الماضي قد أفرج عنهم بعد ثلاثة أيام بعد أن تعرضوا للتعذيب الوحشي بتهمة المشاركة في مطعم "عيون المها" القريب من بنك البحرين الوطني. وقد عمدت قوات الإرهاب الخليفية إلى افتعال جرائم التخريب كمبرر لاعتقال المواطنين وتعذيبهم، في إطار محاولاتها اليائسة لتبرير سياسة القبضة الحديدية التي تمارسها ضد أبناء البحرين المطالبين بالحرية وإعادة العمل بالدستور. وتشعر الحكومة أن المطالب الشعبية تحاصرها وتضيق الخناق عليها مع مرور الوقت. وقد فشل رئيس الوزراء في إقناع أحد، حتى وزرائه وموظفيه بمجلس الشورى، بمنطقه الرافض للعودة إلى العمل بدستور البلاد.

وهناك اهتمام إعلامي جيد بأخبار البحرين في وسائل الإعلام العالمية. وقد بثت وكالة أنباء رويتر يوم أمس، خبرا عن الاعتقالات الواسعة في صفوف أبناء البحرين على أيدي قوات القمع التابعين لآل خليفة. واهتمت وكالة الأنباء الفرنسية بتداعيات استشهاد الشاب نوح خليل آل نوح، وكذلك هيئة الإذاعة البريطانية وبعض الصحف والمجلات. ونشرت مجلة "العالم" الأسبوعية التي تصدر في لندن في عددها الذي صدر

اليوم موضوع غلافها حول البحرين بعنوان "البحرين تواجه استحقاقات التغيير"، واحتوى العدد على خمسة مقالات وصور ملونة من بينها صورة تؤكد التعذيب الوحشي الذي تعرض له الشهيد نوح قبل استشهاده.

وقام المواطنون بمنطقة سترة يوم أمس بتزيين حيطان المنطقة بالشعارات الدستورية وصور الشهداء مجددا بعد أن حاولت قوات الإرهاب الحكومية اليائسة شطب الشعارات التي كتبت سابقا. ويعتبر آل خليفة كتابة الشعارات الوطنية التي تعبر عن مطالب شعب البحرين "تهديدا لأمن الدولة". وشوهدت كتابات بخط عريض باللغتين العربية والإنجليزية في شوارع منطقة الخارجية ووادیان بجزيرة سترة. ومن بين الشعارات: "الشهيد عبرة وليس عبرة"، و"قتل الشهيد نوح دليل صارخ على انتهاك حقوق الإنسان من قبل آل خليفة"، و parliament is the solution. وقال شهود عيان أنهم رأوا يوم أمس الأول لدى مرورهم بالشارع العام بمنطقة بوري صورا عديدة للشهيد نوح معلقة على الجدران. كما أن أغلب منطقة عالي مزينة بصور القادة والشهداء والشعارات الوطنية برغم محاولات قوات القمع تشويهها.

وعلى صعيد آخر، نشرت جريدة "الأيام" البحرينية تصريحات لوزير العمل والشؤون الاجتماعية، عبد النبي الشعلة، عن وجود ٣٥٤٦ بحرينيا مسجلين لدى مكاتب التوظيف في ١٩٩٧ ويمثلون ٤٢ بالمائة من مجموع البحرينيين الذين يحصلون على ١٠٠ دينار شهريا أو اقل، ويمثلون ٣٩ بالمائة من الذين يحصلون على ١٢٠ دينارا شهريا أو اقل، ويمثلون ١٤ بالمائة فقط من الذين يحصلون على ١٥٠ دينارا شهريا أو اقل. هذا برغم الدعايات الفارغة حول تحسين رواتب الموظفين. وإذا أضيف إلى ذلك ما تدعيه وزارة العمل من أن ما بين ثمانية وعشرة آلاف عائلة بحرينية تحصل على مساعدات منها بسبب فقرها اتضح زيف الدعاوى الحكومية عن اهتمامها بالتنمية البشرية. وتجدر الإشارة إلى أن فيصل عبد القادر، الممثل الإقليمي لمكتب التنمية التابع للأمم المتحدة، هو الوحيد الذي يقدم تقارير طوعية لحكومة البحرين لإثبات حسن سلوكها على صعيد ما يسميه "التنمية البشرية". وبالطبع فان هذا الموظف لم يتطرق في تقاريره قط إلى حالة الفقر التي تعيشها العائلات البحرينية في مناطق كثيرة، كما لم يتطرق إلى آلاف المعتقلين في السجون والأطفال المحرومين من الدراسة بقرارات رسمية. ولولا وجود بعض الصناديق الخيرية التي تقدم مساعدات للمواطنين تفوق ما تقدمه العائلة الخليفية الحاكمة، لمات بعض الناس جوعا.

هذا ويستعد المواطنون هذه الأيام لإحياء عدد من الذكريات المهمة مثل الذكرى السنوية الثانية لاستشهاد الشاب السيد علي أمين محمد العلوي، الذي استشهد تحت التعذيب الوحشي في ١٧ أغسطس ١٩٩٦، والذكرى الثالثة والعشرين لتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني في ٢٦ أغسطس، وأربعينية الشهيد نوح التي تحل قبل نهاية الشهر الحالي. ويتوقع أن يطفئ المواطنون الأنوار في بعض تلك المناسبات ويقوموا بالاحتجاجات السلمية وبقية الفعاليات المتحضرة التي ميزت الانتفاضة المباركة.

١٠ أغسطس

علم أن الحالة الصحية للعالم الجليل السيد إبراهيم السيد عدنان العلوي قد تداعت في الشهور الأخيرة بسبب سوء الأوضاع المعيشية في سجون آل خليفة وعدم توفير الرعاية الصحية المطلوبة. ونجم عن ذلك إصابته بالسكر في البداية ثم تساقطت أسنانه الواحد بعد الآخر، بينما رفضت سلطات السجن توفير العلاج الضروري له وتركته يعاني المرض كجزء من التعذيب الجسدي والنفسي لكسر معنوياته وإجباره على التنازل عن المطالب الشعبية العادلة. وتجدر الإشارة إلى أن السيد إبراهيم العلوي هو أحد أفراد مجموعة المبادرة التي تضم كذلك الشيخ الجمري والأستاذ عبد الوهاب حسين والأستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي. وسبق أن اعتقل مع بقية أفراد المجموعة في العام ١٩٩٥ لمدة ستة شهور، وأطلق سراحه ثم اعتقل في يناير ١٩٩٦ مع البقية.

وعلى صعيد آخر تردد أن العالم الكبير الشيخ عيسى أحمد قاسم، عضو المجلسين الوطني والتأسيسي تعرض لمحاولة اغتيال، الأمر الذي أحدث ضجة صامتة في الأوساط الشعبية التي تكن احتراما وتقديرا كبيرين لهذا العالم المجاهد. ولكن تأكد الآن أن ذلك الخبر غير صحيح وأن الشيخ عيسى بخير ولا يعاني إلا مما يعاني منه أبناء البحرين من الشعور بمرارة ظلم النظام وقمعه.

وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات التعسفية في مناطق عديدة في الأيام القليلة الماضية. فقد اعتقل يوم أمس، الشاب علي حسن المشيمع، ١٧، بعد أن اعتدت عناصر من جهاز القمع الخليفي على منزله بمنطقة جدحفص وعبثت بمحتوياته وروعت عائلته. وكان ثلاثة آخرون قد اعتقلوا من المنطقة نفسها في الأيام القليلة الماضية وأطلق سراحهم بعد يومين من التعذيب الوحشي. ومن منطقة إسكان عالي

اعتقل في ٣ أغسطس كل من: حسن الصايغ، ١٨، عبد الله الوسطي، ١٨، حسين علي أحمد الكزاز، ٢٦، (اعتقل سابقا لمدة ثلاث سنوات). واعتقل من منطقة النعيم الشاب سعيد سلمان داود، ١٨. وفي ٥ أغسطس اعتقل الشاب، شعيب حسن متروك، ٢٤، من منطقة المعامير وذلك بعد استدعائه إلى أحد مراكز التعذيب. وعند الغروب من اليوم نفسه تم تفتيش مترله بشكل تعسفي وعبثي وتم تحطيم أثاث المترل بشكل همجي. وقام أحد مرتزقة النظام بترع الآيات القرآنية المعلقة على الجدار وألقاها على الأرض ووطأها برجله. وكان هذا الشاب قد اعتقل العام الماضي وصدر عليه حكم بالسجن ثلاثة شهور ولكنه قضى سبعة شهور كاملة.

ويتناقل المواطنون هذه الأيام بعض القصص المروعة والوحشية التي ارتكبها النظام الخليفي بحق أبناء البحرين. ومن تلك القصص ما حدث في ١٧ فبراير الماضي. فبعد منتصف الليل من ذلك اليوم شن مرتزقة آل خليفة عدوانا على مترل المواطن عبد الحسن حبيب مطر بمنطقة العكر، واختطفوا ابنه زكريا البالغ من العمر ١٧ عاما. واقتادوا هذا الشاب إلى إحدى المزارع القريبة، وقاموا بتقييده إلى جذع نخلة. وبعد أن عصبوا عينيه انهالوا عليه بالضرب الوحشي حتى خارت قواه و لم يستطع الحركة. وبعدها نقلوه إلى أحد مراكز التعذيب حيث احتجز لمدة عشرة أيام في حمام وهو معصب العينين ومقيد اليدين. و لم تنته رحلة العذاب عند هذا الحد. فبعد ذلك نقلوه إلى زنزانة انفرادية وتركوه معصب العينين لمدة ٣٤ يوما أخرى. وقد حاولت عائلته جاهدة معرفة مصير ابنها طوال تلك الفترة ولكن بدون جدوى. وبعد ٤٤ يوما من العذاب اخذوا الشاب إلى منطقة بعيدة عن مركز التعذيب الذي احتجز فيه، وهناك فكوا عصابة عينيه وأخلوا سبيله.

وفي اليوم نفسه (١٧ فبراير ١٩٩٨) تعرض الشاب فاضل علي سرحان البالغ من العمر ١٧ عاما، وهو من مواطني منطقة العكر أيضا إلى عدوان همجي من قبل مرتزقة آل خليفة. فقد اعتدى هؤلاء على مترل عائلته في الساعات الأولى من الصباح واختطفوه من بين عائلته وأخذوه إلى منطقة حفريات خارج البلدة. وهناك قذفوا به في إحدى الحفر العميقة واخذوا يرجمونه بالحجارة وقطع الطوب. وبعد ذلك توقف الجلادون للاستراحة وأطفأوا مصابيح سياراتهم. وفي هذه الأثناء حاول هذا الشاب المثخن بالجراح الخروج من الحفرة ولكن المجرمين انتبهوا إليه وأعادوه إلى الحفرة وأخذوا يرجمونه مجددا حتى غطت الدماء كل جسمه. بعدها تركوه ليموت وانصرفوا

معتقدين أنه قد فارق الحياة. وبعد فترة من الزمن أفاق الشاب واستجمع قواه وبذل جهدا جهيدا واستطاع الخروج من الحفرة زحفا وهو في حالة بين الموت والحياة، حيث كانت الدماء تترف من جسده وبقي ممددا هناك. وعند الساعة الثالثة والنصف صباحا، مر به رجل هندي فرق قلبه لهول ما به فحمله إلى أقرب مترل بالمنطقة. فتم في الحال استدعاء سيارة إسعاف ونقل إلى المستشفى حيث تبين للأطباء أنه مصاب بكسور متفرقة. وبعد خروجه من المستشفى أمضى فترة طويلة في مترله وهو عاجز عن الحركة. هذه نماذج من أساليب آل خليفة في التعامل مع أبناء البحرين.

١٢ أغسطس

بدأت الأسبوع الماضي في جنيف مداولات اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بحضور عدد كبير من المنظمات غير الحكومية وخبراء الأمم المتحدة وممثلي الحكومات. ويحضرها كذلك بحرينيون مهتمون بقضايا حقوق الإنسان في البلاد وهم يحملون معهم قصصا جديدة من الانتهاكات الصارخة التي ارتكبها آل خليفة ضد شعب البحرين خلال الاثني عشر عاما الماضية. وقد ألقيت بعض الكلمات من قبل عدد من المنظمات غير الحكومية وتم التطرق إلى أزمة حقوق الإنسان في البحرين بشكل ملموس. فقد ألقت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان التي تتخذ من باريس مقرا لها كلمتها التي تطرقت إلى الوضع السيء في البحرين بشكل أذهل الحاضرين نظرا لما احتوته من حقائق دامغة وتأكيد لاستمرار العقلية المتوحشة التي تهيمن على الأوضاع في هذه البلاد. كما ألقت منظمة "الحرية Liberation" مداخلة أخرى حول القضية، وسوف تنشر نصوص المداخلات تباعا. وكان هناك إقبال كبير على أدبيات المعارضة البحرينية، خصوصا البروشر الأخير حول الشهيد نوح. وكان هناك استياء عام إزاء وحشية جهاز القمع الخليفي التي اتضحت من خلال الصور الواضحة لجسد الشهيد بعد أن مزقته مباضع جلادي آل خليفة.

ومن جهة أخرى علم أن المهندس الجيولوجي عبد الأمير العرادي، اعتقل صباح أمس من مقر عمله بوزارة الأشغال والزراعة بمنطقة البديع. وقد ذهب عدد من المعذبين إلى مقر عمله واستدعي من موقع العمل واعتقل فورا. كما اعتقل في الثاني من أغسطس عدد من المواطنين عرف من بينهم: من منطقة الديه: شاكر سعيد العرادي، ١٧، علي الزيمور، ١٥ (وأطلق سراح الاثنين بعد يومين بعد تعذيب وحشي)، محمد

عبد العزيز الزيمور، ١٦، صادق عبد العزيز الزيمور، ١٧، هشام علي حسن، ١٧، أحمد جاسم فخر، ١٧، (أطلق سراحه بعد ثلاثة أيام)، محمد سلمان يوسف عبد الرسول، ١٨، السيد حسين السيد مجيد السيد حسين، ١٨، علي إبراهيم هلال، ٢٥. وأطلق كل من علي هلال والأخوين محمد وصادق عبد العزيز الزيمور في التاسع من الشهر بعد تعذيب وحشي.

وفي سابقة خطيرة قدمت قوات الشغب الإرهابية التي تتشكل في أغلبها من مرتزقة أجانب مشروع قرار لرئيس الوزراء لزيادة قمع المواطنين تحت عنوان "تنظيم استخدام مكبرات الصوت للحفاظ على الهدوء والسكينة". ويتوقع أن يرغم رئيس الوزراء أعضاء مجلس الشورى على "الموافقة" على هذا القرار الذي طبقته قوات الشغب منذ أكثر من عامين. وقد اعتدت تلك القوات الإرهابية على المواطنين في مناطق عديدة وكسرت مكبرات الصوت لديهم خلال قراءة القرآن في شهر رمضان المبارك وغيره من المواسم الدينية. ويعبر هذا الإجراء عن تكريس التوجه لمنع ارتفاع أي صوت غير صوت آل خليفة في البحرين. ولم يشك أحد من المواطنين من ارتفاع صوت الأذان أو القرآن من مكبرات الصوت كما هو معتاد في كل بلدان العالم الإسلامي، وإنما الشكوى من قوات الشغب المرتزقة التي تسلب السكينة والأطفال من نفوس أبناء البحرين عندما تعتدي على الآمنين في الساعات الأولى من الصباح.

ويسود البلاد قلق شديد بسبب عودة أعمال التخريب والحرق المتعمد الذي تمارسه قوات الأمن الحكومية للتشويش على الحركة الدستورية التي فشلت الحكومة في القضاء عليها برغم الإرهاب الشرس الذي لم يتوقف على مدى أربعة أعوام متواصلة. وترفض الحكومة تشكيل لجان تحقيق مستقلة في أعمال التخريب هذه وتصر على اعتقال مواطنين هنا وهناك وإجبارهم تحت طائلة التعذيب الوحشي على التوقيع على "اعترافات" مزيفة. وقد احترق عدد من الأماكن التجارية في العاصمة ومناطق أخرى في الأيام القليلة الماضية، في ظروف غامضة، وحدث بعضها في مناطق يكثر فيها تواجد قوات القمع الحكومية. وشجبت المعارضة كل أعمال العنف والتخريب أيا كان مصدرها خصوصا التي ترتكبها قوات الشغب الأجنبية بحق أبناء البحرين، وكررت مطالبتها بتشكيل لجان تحقيق في تلك الجرائم التي يرتكبها جهاز الإرهاب الخليفي. ومن جهة أخرى يسود المواطنين قلق بعدما اتضح أن جهاز المخابرات التابع لآل خليفة هو الذي سرب أنباء مغلوطة عن محاولة اغتيال مزعومة لسماحة العالم

الكبير الشيخ عيسى أحمد قاسم الذي يعيش في الخارج منذ بضع سنوات. ورأى البعض في تلك الإشاعات محاولة لجس نبض المواطنين وردود فعلهم في حال التعرض لهذا العالم الكبير والرمز السياسي الذي كان عضوا منتخبا من قبل الشعب في المجلسين التأسيسي والوطني أو غيره من الرموز الكبيرة في السجن أو في المنفى. وتحمل المعارضة الحكومة المسؤولية الكاملة عن حياة الشيخ عيسى قاسم ورموز المعارضة في الخارج، كما تحذرها من مغبة اللعب بالحديد والنار ضد حركة المعارضة السلمية التي حظيت باحترام العالم بسبب تحضرها وعدالة مطالبها وتطور أساليبها وعقلانية منطقها، وتطالبها بالعمل وفق دستور دولة البحرين وعدم تبديد إمكانات البلاد في حرب آل خليفة ضد أبناء البحرين، وهي حرب خاسرة بدون شك.

١٣ أغسطس

تطرقت مداخلات المنظمات الحقوقية الدولية إلى الوضع في البحرين بالاستنكار والشجب، وذلك خلال الدورة الخمسين للجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة المنعقدة حاليا في جنيف. فقد جاء في مداخلة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان التي ألقيت في ٦ أغسطس ما يلي: "منذ أن تبنت اللجنة الفرعية القرار ١٩٩٧/٢ حول البحرين، استمرت الفيدرالية الدولية ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين، العضو بالفيدرالية، في تسجيل انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان. فالتعذيب والمعاملة السيئة للمعتقلين السياسيين والسجناء ممارسة واسعة ومنظمة. وقد استمرت الاعتقالات الجماعية للناشطين المطالبين بالديمقراطية بعد الاحتجاجات والتظاهرات والاحتفالات الدينية. وشاع استخدام القوة الشديدة من قبل الشرطة (الذين يستعملون الأسلحة النارية والغازات المسيلة للدموع والهراوات) خلال هذه التظاهرات. وعقدت محاكمات جائرة أمام محكمة أمن الدولة وصدرت أحكام قاسية بحق المعارضين السياسيين، ومن بينهم أطفال. واستمرت سياسة التمييز ضد الطائفة الشيعية في الجامعة وفي سياسات التوظيف الحكومية وفي التوظيف لقوات الأمن والجيش. وقمعت حرية التعبير وحرية التجمع السلمي والتنظيم، واتخذت إجراءات شديدة ضد المنظمات غير الحكومية، وطلب من بعض الصحافيين التوقف عن الكتابة.

وما تزال حكومة البحرين تمنع زيارات منظمات حقوق الإنسان العالمية التي طلبت ذلك بشكل متكرر، وأكد المقررون الخاصون التابعون للأمم المتحدة انعدام التعاون من

قبل حكومة البحرين. أن الفيدرالية الدولية ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين تحثان اللجنة الفرعية على إبقاء البحرين على جدول الأعمال وأن تطلب من لجنة حقوق الإنسان تشكيل آلية لمراقبة الوضع".

أما منظمة "الحرية"، وهي منظمة تتخذ من باريس مقرا لها، فقد كانت مداخلتها حول البحرين كالتالي: "سيادة الرئيس: ما زلنا قلقين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. فقد تردى الوضع برغم القرار الذي تبنته اللجنة الفرعية العام الماضي والذي شجب انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، وبالرغم من الالتزامات التي تعهدت بها حكومة البحرين. وقد تصاعد القلق منذ العام ١٩٩٤ عندما شنت حكومة البحرين حملة ضد العريضة الشعبية والحركة المطالبة بالديمقراطية وإطلاق سراح السجناء. وكان رد فعل حكومة البحرين قاسيا ضد التجمعات والتظاهرات في الشارع، الأمر الذي أدى إلى قتل وجرح إعداد من الناس. وتمت مضايقة قادة النشاط، واعتقلوا وأبعدوا عن البلاد قسرا. واعتقل آلاف المواطنين ومن بينهم أطفال لم يتجاوزوا الثانية عشرة من العمل لمدد طويلة، أما بدون محاكمة أو بعد محاكمات غير عادلة. وتمت ممارسة التعذيب والمعاملة السيئة على نطاق واسع، حيث أدى ذلك إلى الوفاة في السجن، كما تؤكده قضية الشاب نوح خليل آل نوح الذي قيل أنه اعتقل في ١٩ يوليو وسلمت جثته إلى أهله بعد يومين من الاعتقال وعليها آثار واضحة للتعذيب. ومن ناحية أخرى بقيت حرية التعبير والتجمع السلمي والتنظيم محدودة جدا. السيد الرئيس: في ضوء أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، فإننا نحث اللجنة الفرعية على تبني قرار جديد يعبر عن القلق بشأن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البحرين، ونطالب لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها المقبل أن تنظر إلى أوضاع حقوق الإنسان في البحرين".

وتجدر الإشارة إلى أن آل خليفة بعثوا واحدا من اكبر الوفود الرسمية إلى اجتماعات جنيف. ونظرة واحدة على الصفحة الأولى من جدول الوفود الرسمية المشاركة تؤكد القلق الكبير الذي يساور آل خليفة إزاء ما يمكن أن يتمخض عن اجتماعات اللجنة الفرعية. فقد بعثت بوفد مكون من سبعة أشخاص مقارنة مع وفود دول مثل أفغانستان (شخص واحد)، ألبانيا (واحد)، الجزائر (ثلاثة)، الأرجنتين (ثلاثة)، أرمينيا (ثلاثة)، النمسا (واحد)، بنغلادش (اثنان)، بلجيكا (اثنان)، وبتان (ثلاثة). بينما بعثت حكومة آل خليفة وفدا مكونا من سبعة أشخاص هم: أحمد الحداد، عيسى بوخوة،

سلمان الزياني، غسان شيخو، سعيد الفيحاني، أحمد عراد، وخالد الخليفة. وقد استسخف المراقبون هذا العدد الكبير الذي يمثل دولة صغيرة وتساءلوا عن مغزى ذلك، بينما رآه آخرون تعبيرا عن حالة اليأس والقلق لدى النظام.

١٥ أغسطس

فوجئ المتابعون لاجتماعات اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف يوم أمس بحضور غازي القصيبي، وكيل وزارة الخارجية، على رأس وفد ضم مسؤولين آخرين بالإضافة إلى الوفد المكون من سبعة أشخاص المعلن على وثائق الأمم المتحدة. وفهم من ذلك شعور آل خليفة بالغضب الشديد الذي ينتاب المنظمات غير الحكومية وخبراء الأمم المتحدة إزاء استمرار الانتهاكات الرهيبة لحقوق الإنسان في البحرين. وكان عدد من المراقبين قد عبر عن دهشته لحجم الوفد الرسمي للبحرين الأساسي (المتكون من سبعة أشخاص) مقارنة بوفود الدول الأخرى التي لم يتجاوز عدد أفراد وفودها الاثنين أو الثلاثة، وازدادت الدهشة هذا اليوم بوصول وكيل وزارة الخارجية. ويبدو أن المداخلات القوية التي ألقتها منظمات حقوقية دولية ضد سياسات آل خليفة وإرهابهم ضد شعب البحرين من بين العوامل التي دفعت لإرسال القصيبي إلى جنيف. ولم يتضح بعد ما إذا كان ديفيد جامب من ضمن المسؤولين الجدد الذين انضموا إلى الوفد الأساسي. وكان جامب هو الذي يوجه أعضاء الوفد الرسمي في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان في الربيع الماضي.

وفي الوقت الذي توجه القصيبي إلى جنيف للدفاع عن سجل حكومته في مجال حقوق الإنسان كانت قوات القمع الخليفية تعتدي بدون رحمة على منازل المواطنين. ففي الساعات الأولى من صباح يوم أمس قامت القوات المرتزقة بقيادة الجلاد المعروف "راشد" باعتداءات كبيرة على بعض المنازل بمنطقة سترة الخارجية. واعتقلت عددا من الشباب بعد ترويع أهلهم وإرهاب الأطفال والنساء. وعرف من بين المعتقلين كل من: مهدي أحمد مهدي، ٢٩، وهو مواطن متزوج ويعتقل للمرة الثانية، علي ملا عباس حبيل، ١٦ (وكان قد اعتقل قبل شهرين أيضا وأفرج عنه بعد تعذيب وحشي). واخذ هؤلاء إلى مركز التعذيب بميناء سلمان، وهناك تعرضوا للتعذيب الرهيب على أيدي الجلادين راشد ونبيل البلوشي والمسلم المعروفين بحقدهم ضد مواطني منطقة سترة. وبعد ظهر أمس اعتدت قوات الشغب مجددا على منازل المعتقلين وهتكوا حرمتها

وعبثوا بمحتوياتها. وأطلق يوم أمس الأول سراح الشاب سامي عبد اللطيف، ١٨، بعد تعرضه لتعذيب وحشي على مدى اليومين اللذين قضاهما في غرف التعذيب على يدي المعذب راشد.

واعتقل من المنطقة نفسها في الساعات الأولى من صباح أمس كل من: عبد الله أحمد عبد الله، ١٧، مكي رضي مكي، ١٧، علي عباس حبيل، ١٨. وكان الشاب الأخير قد اعتقل مرارا منذ قيام الانتفاضة المباركة. وكان والده، الملا عباس حبيل، قد حكم في العام الماضي بالسجن سبعة أعوام من قبل محكمة أمن الدولة بعد محاكمة جائرة شجبتها المنظمات الحقوقية الدولية. أما أخوه فقد اعتقل قبل بضعة شهور وما يزال في الزنزانات بدون تهمة أو محاكمة.

هذا وسوف تعقد ندوة مهمة حول البحرين بمبنى مجلس اللوردات البريطاني في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس المقبل (٢٠ أغسطس) بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني. وسوف يشارك في الندوة صحافيون وسياسيون من داخل بريطانيا وخارجها. وعنوان الندوة هو: "البحرين: أزمة الحرية والعدالة". وقد دعا اللورد ايفبوري إلى هذه الندوة التي يتوقع أن تكون لها أصداء كبيرة في الوسطين الإعلامي والسياسي. وسوف تعقد الندوة في

The Conference Room, 1 Abbey Gardens (Annexe to the H. of Lords), London SW1

وللمزيد من المعلومات يمكن الاتصال باللورد ايفبوري على الهاتف: ٠١٧١٤٧٢٧١٦٤.

ويتوقع من ناحية أخرى، أن يقوم المواطنين بإحياء الذكرى الثانية لاستشهاد الشاب السيد علي أمين محمد يوم الاثنين المقبل بأساليبهم السلمية المعروفة. وكان الشهيد قد قتل تحت التعذيب في ١٧ أغسطس ١٩٩٦، بعد يومين من اعتقاله، ورفضت الحكومة تقديم القتلة إلى محاكمة عادلة.

١٧ أغسطس

فيما يشتد الوطيس في جنيف بين خبراء حقوق الإنسان وممثلي آل خليفة، دخلت وفود ثلاث دول عربية على الخط للدفاع عن آل خليفة وذلك بالضغط على الخبراء لمنعهم من التصويت على مشروع قرار بشجب حكومة البحرين لسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان. وذكرت معلومات غير مؤكدة أن وعودا بالرشاوى قدمت

لبعض الجهات الحقوقية لمنعها من دعم مشروع القرار. وكان وفد البحرين قد قدم رشوة بمبلغ ١٠٠ ألف دولار لإحدى المنظمات الحقوقية في محاولة لشراء موقف المسؤولين عنها. وكان تسعة من خبراء اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قد تقدموا بمشروع قرار لإدانة حكومة البحرين ومطالبتها باحترام حقوق الإنسان والتوقف عن التعذيب والاعتقال التعسفي وانتهاك حقوق المرأة والطفل. وما أن عرف وفد البحرين الرسمي المكون من سبعة أشخاص بالمشروع حتى انطلق في سباق مع الوقت لمنع صدوره، وعلى وجه السرعة تم إرسال غازي القصيبي وكيل وزارة الخارجية إلى العاصمة السويسرية لمقابلة الخبراء. وترددت أنباء عن احتمال توجه وزير الخارجية البحريني نفسه إلى جنيف لمنع صدور القرار. وكان آل خليفة قد قطعوا على أنفسهم عهدا بمنع صدور أي قرار دولي ضدهم لأنهم يرون في ذلك انتصارا للمعارضة الوطنية التي طرحت مطالب مشروعة. وخلال اجتماعات الأيام الخمسة الماضية طلب وفد البحرين فرصة سنة واحدة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان غير أن الخبراء اعتبروا ذلك محاولة للالتفاف على القرار، وأكد بعضهم تمسكه بالمشروع الذي يتوقع أن يطرح للتصويت في الأيام الثلاثة المقبلة. وعرف المهتمون بقضايا حقوق الإنسان في جنيف أن آل خليفة يمارسون ابشع الأساليب لمنع صدور القرار، ومن بينها افتعال أعمال الحرق والتخريب لاستعمالها كدليل لتبرير التعذيب والممارسات غير الإنسانية ضد شعب البحرين. وتساءل الكثيرون عن مغزى تزامن هذه الأعمال مع ما يجري في جنيف، ولاحظوا تصاعد الحملات الإعلامية في الإعلام المحلي التي تحرض على استعمال المزيد من الإرهاب الرسمي ضد المواطنين.

في هذا الوقت استمرت الفعاليات الوطنية السلمية ضد استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. فقد خرج مواطنو مناطق بوري وكرزكان وشهركان مساء الجمعة الماضية وملأوا الحيطان بالشعارات الوطنية استعدادا لأربعينية الشهيد نوح. كما خرج مواطنو منطقة الديه كذلك في إطار الفعاليات الاستعدادية لتلك المناسبة. وكان قتل الشهيد نوح تحت التعذيب الشهر الماضي من اكبر الجرائم التي ارتكبها النظام في الشهور الأخيرة، ومن العوامل المؤثرة في نفسيات خبراء حقوق الإنسان الذين شاهدوا الصور الواضحة للتعذيب على جسد الشهيد. وفشل غازي القصيبي في إقناع أغلب الخبراء بجدية آل خليفة في احترام حقوق الإنسان بعد عقود من الإرهاب الرسمي. حدثت بعض المواجهات بين أطفال الحجارة وقوات الشغب الأجنبية في بعض

المناطق. أما منطقة الدراز فقد شهدت مواجهات بين المواطنين المحتجين وقوات القمع الحكومية. وسمعت أصوات انفجار اسطوانات غازية، وهو أسلوب سلمي يمارسه المواطنون لإعلان رفض الإرهاب الخليفي.

ورفعت في بعض المساجد يوم الجمعة الماضية أصوات الهتافات الجماهيرية التي تؤكد على المطالب العادلة. بينما استمرت الاعتقالات التعسفية في منطقة المقشاع، حيث اعتقل ثلاثة أشخاص لم تتوفر أسماؤهم بعد، واستدعي شخصان آخران للاستدعاء ولكنهما لم يكونا موجودين في البلاد. والمعتقلون الثلاثة هممن أرباب الأسر ولديهم أطفال يعتمدون عليهم في معيشتهم. وكانت قوات الأمن قد انتقمت من أبناء المنطقة بحرق البرادة الرئيسية فيها. ولكن المواطنين جمعوا جهودهم وتبرعوا للعمل بدون مقابل لترميم البرادة حتى أكملوها وأعادوها إلى أفضل مما كانت عليه من قبل، الأمر الذي أغضب جهاز القمع الحكومي. وجاءت الاعتقالات الأخيرة والاستدعاءات بعد إعادة ترميم البرادة.

وبمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لرفع العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني دعا اللورد ايفبوري إلى ندوة خاصة بمجلس اللوردات البريطاني وذلك في الساعة الحادية عشرة من صباح الخميس المقبل (٢٠ أغسطس ١٩٩٨).

١٨ أغسطس

بدأ وفد البحرين الرسمي صباح اليوم محاولاته الأخيرة في جنيف لمنع صدور قرار ضد آل خليفة بعد أن وقع على مشروع القرار تسعة من الخبراء الدوليين. ويشجب المشروع حكومة البحرين لاستمرارها في انتهاك حقوق الإنسان ويطالبها بالكف الفوري عن الاعتقال التعسفي والتعذيب المنظم وامتهان حقوق المرأة والطفل، وهو قرار قوي، فيما لو تم إقراره غدا. وشهدت صالات الأمم المتحدة في جنيف يوم أمس اتصالات مكثفة بين وفد البحرين الرسمي برئاسة غازي القصيبي، وكيل وزارة الخارجية، وخبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة. وبدا واضحا أن الوفد يبذل كل جهوده لمنع صدور القرار. بل أنه التمس من الخبراء الاكتفاء بإصداره، في حال فشل المفاوضات، بدون تصويت لكي لا تزداد سمعة النظام تشويها خصوصا بعد أن كررت المنظمات الحقوقية الدولية شجب ممارسات آل خليفة. وقدم الوفد البحريني وعودا للخبراء بتحسين أوضاع حقوق الإنسان خلال عام واحد من الآن، ولكن

الجميع قال أن من الصعب الثقة في حكومة البحرين التي قتلت المواطن نوح خليل آل نوح بالتعذيب بعد أقل من أربعة شهور من توقيعها اتفاقية منع التعذيب الدولية. وأصر الخبراء على أن يكون أي تعهد من الحكومة البحرينية مكتوبا وموقعا من قبل وكيل وزارة الخارجية، وأن يقرأ علنا من على منصة الأمم المتحدة، وهو أمر محرج جدا لرئيس الوزراء الذي اعتاد أن يعمل كل شيء بدون أن يسمح لأحد بمساءلته. وإذا وافق وفد البحرين على شروط الخبراء فسوف يكون ذلك انتصارا لشعب البحرين الذي عانى الكثير على أيدي أسوأ نظام قمعي في منطقة الخليج. وسوف يكون هزيمة كبيرة لعقلية التعذيب والإرهاب الخليفية. وما يهم شعب البحرين هو أن يتوقف التعذيب والاعتقال التعسفي وبقية الانتهاكات، سواء تم ذلك في أثر قرار دولي أم بتعهد علني من قبل العائلة الخليفية. ويرى العاملون في حقل مجال الإنسان أن من الضروري من الآن فصاعدا تسجيل كل حالات انتهاك حقوق الإنسان في البحرين لكي يمكن مراقبة الوضع من قبل الجهات المعنية بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

وكانت منظمة "الحرية Liberation"، قد تعرضت في مداخلتها في جلسات اللجنة الفرعية للجنة حقوق الإنسان في جنيف إلى الوضع في البحرين وجاء فيها ما يلي: "أن حكومة البحرين تميز ضد الأقلية ذوي الأصول الفارسية والذين يعرفون باسم البدون. والكثيرون من البدون الذين هم أقلية عرقية أو لغوية هم من الجيل الثاني أو الثالث. وبالرغم من أنهم لا يحملون الجنسية الإيرانية فإنهم لم يمنحوا الجنسية البحرينية. وبدون جنسية لا يستطيع هؤلاء الأفراد شراء الأراضي بشكل رسمي أو بدء عمل تجاري أو الحصول على قروض حكومية. ولا يتطرق القانون إلى حقوق المواطنة للأشخاص الذين لم يسجلوا لدى السلطات قبل ١٩٥٩، وهذه مشكلة قانونية لمثل هؤلاء الأشخاص وأبنائهم. وقد نجم عنها صعوبات اجتماعية واقتصادية وغيرها. ويواجه البدون، أو البحرينيون الذين يتحدثون الفارسية كلغتهم الأولى عوائق اقتصادية واجتماعية من بينها صعوبة الحصول على عمل. وقد أبعد الكثيرون من هؤلاء الأفراد قسرا من قبل الحكومة و لم يسمح لهم بالعودة إلى البحرين. إننا نلتمس من اللجنة الفرعية أن تطلب من حكومة البحرين اتخاذ خطوات لتنظيم وضع السكان البحرينيين من فئة البدون بتسهيل طلباتهم للجنسية أو جواز السفر، وإنهاء الإبعاد القسري للبحرينيين الذين ينتمون إلى الأقليات ذات الأصول الإيرانية، والإعلان عن السماح للبحرينيين الذين يعيشون في المنفى بالعودة إلى البلاد. ونطالب المقرر الخاص حول منع

التمييز العنصري بدراسة موضوع الاقليات ذات الأصول الفارسية في البحرين".

ووزعت منظمة الفيدرالية الدولية في جنيف تصريحا طويلا حول الوضع في البحرين تعرض بشيء من التفصيل للتعذيب والاعتقالات التعسفية والمحاكمات الجائرة والتمييز وقمع حرية التعبير وانتهاك حقوق الطفل ورفض السماح بزيارة المنظمات الحقوقية الدولية.

واستمرت الاعتقالات في الأيام القليلة الماضية بدون توقف. وعرف من بين المعتقلين في ١٧ أغسطس الشاب جعفر عبد الله الشمروخ، ٢٩، من منطقة السنابس. وفي الساعات الأولى من صباح الاثنين الماضي (١٧ أغسطس) اعتقل من منطقة جدحفص الطفل علي حسن المشيمع، ١٥ عاما، وهو ابن الأستاذ حسن المشيمع، أحد الرموز السياسية الكبيرة في السجن. وقد تعرض منزله لتخريب وتكسير. وتواترت أنباء من مصادر عديدة أن من أساليب التعذيب التي يمارسها جهاز القمع إجبار المعتقل على الوقوف ساعات طويلة تحت أشعة الشمس الحارة جدا. وقد بلغت درجات الحرارة في البحرين في الأسابيع الأخيرة ٥٠ درجة مئوية في الظل وأكثر من ٧٠ درجة مئوية في الشمس. وتعرضت منطقة المقشاع في الأيام الثلاثة الماضية إلى اعتداءات وحشية من قبل قوات القمع الخليفية واعتقل عدد من الأطفال، ووصف أحد مواطني المنطقة ما يجري بأنه "محاولة لتصفية المقشاع".

وعلى صعيد آخر دعا اللورد ايفبوري إلى ندوة تعقد بمبنى البرلمان البريطاني بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لتعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني. وتعقد الندوة غدا في الساعة الحادية عشرة صباحا على العنوان التالي:

Conference Room, 1Abbey Gardens, London SW1. وسوف يشارك في الندوة عدد من المهتمين بشؤون البحرين من صحافيين وبرلمانيين وناشطي حقوق الإنسان.

٢٠ أغسطس

سجل شعب البحرين انتصارا باهرا يوم أمس في الأمم المتحدة عندما أرغمت حكومة البحرين على الرضوخ لمطالب خبراء الأمم المتحدة المعنيون بحقوق الإنسان. ووقف سفير البحرين في جنيف، أحمد الحداد، على منصة القاعة التي اجتمعت فيها الوفود وألقى خطابه الذي فهم منه الحاضرون استسلاما غير مشروط لمطالب الخبراء، بخصوص التعذيب والاعتقال التعسفي. فقد قال في خطابه الذي سجل رسميا في وثائق الأمم

المتحدة واعتبر وثيقة قانونية ملزمة أن حكومته سوف ترفع في غضون عام واحد تحفظها على المادة ٢٠ من المعاهدة الدولية لمنع التعذيب التي وقعتها في نهاية فبراير الماضي لمنع صدور قرار دولي ضد آل خليفة. وكانت قد وقعت على المعاهدة مع تحفظ على المادة المذكورة التي تعطي الحق للجنة العمل المعنية بمراقبة مدى تنفيذ الاتفاقية لاستماع الشكاوى التي يتقدم بها الأفراد الذين تعرضوا للتعذيب. وهذا يعني أن اللجنة لا يحق لها مساءلة حكومة البحرين بشكل ملزم حول حالات التعذيب التي ترفع إليها. وإذا رفع التحفظ فسوف يكون بإمكانها ذلك. وهذا نصر كبير لضحايا التعذيب، وسوف يفتح المجال لإعادة فتح ملفات المعذبين مثل عادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة وعبد العزيز عطية الله آل خليفة وبقية المعذبين، لان جرائم التعذيب التي يمارسونها سوف تسجل رسميا لدى الأمم المتحدة. أما التنازل الآخر الذي قدمته حكومة آل خليفة عبر وكيل وزارة خارجيتها فيتعلق بالاعتقال التعسفي. وفي غضون عام واحد، سوف تتم الترتيبات للسماح بوفد من لجنة العمل التابعة للأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي، بزيارة البحرين لمراقبة الأوضاع والتحقق من التقارير حول الاعتقالات العشوائية التي طالت الآلاف من أبناء البحرين. وهذا إنجاز كبير يضاف إلى الإنجاز الذي تحقق قبل عامين عندما أرغمت حكومة البحرين على السماح لمنظمة الصليب الأحمر الدولية بزيارة السجون. وهكذا يتم تدويل قضية شعب البحرين تدريجيا. ولدى ناشطي حقوق الإنسان البحرينيين ملف كامل يتوسع ليشمل خطوات مستقبلية لإرغام آل خليفة على توقيع العهدين الخاصين بالحقوق السياسية والمدينة والاجتماعية والاقتصادية.

وجاء إرغام آل خليفة على القبول العلني بهذه الشروط بعد أن أدركوا أن عدم قيامهم بذلك سوف يؤدي إلى صدور قرار دولي ضدهم شبيه بالقرار الذي صدر العام الماضي. أما ناشطو حقوق الإنسان البحرينيون الذين بذلوا جهودا كبيرة لإيصال معاناة الشعب إلى العالم فقد شعروا بالرضا لما تحقق لهذا الشعب. فما يهمهم هو تحسن أوضاع المواطنين بمراقبة دولية، وليست القرارات الدولية إلا من أدوات تحقيق ذلك. وقد تشجع هؤلاء لمضاعفة جهودهم في الشهور المقبلة لمراقبة مدى التزام آل خليفة بهذه الالتزامات التي أرغموا على تقديمها علنا ومن على منبر الأمم المتحدة، وهي خطوة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلاد. وعلى مدى أسبوع كامل كانوا يحاولون إقناع الخبراء الدوليين بقبول تعهد شفوي على لسان غازي القصيبي، ولكن الخبراء رفضوا ذلك وأصروا على أن يتم الالتزام علنا أمام الاجتماع العام ويسجل كوثيقة دولية ملزمة. ولذلك فما أن ألقى

السفير البحريني خطابه حتى وقفت السيدة هامبسون، الخبيرة البريطانية التي تبنت المشروع، وطلبت تسجيل خطاب السفير رسميا. وكانت تلك التنازلات شرطا لسحب مشروع قرار الإدانة التي حصلت المعارضة على نسخة منه.

ويسعى ناشطو حقوق الإنسان البحرينيون إلى مضاعفة جهودهم خلال الاثني عشر شهرا القادمة لجمع المعلومات الدقيقة حول التعذيب والاعتقال التعسفي وتقديمها إلى الخبراء. وقد أكد هؤلاء الخبراء أنهم لن يسمحوا من الآن فصاعدا لحكومة آل خليفة بالتلاعب والمراوغة وأنهم سوف يرغمونها على احترام حقوق الإنسان والاعتراف بوجود شعب البحرين كبشر له حقوقه التي كفلتها الشرائع الإنسانية والإسلامية أو مواجهة القرارات الدولية التي ستضيق الخناق على آل خليفة ما داموا متنكرين لحقوق شعب البحرين. وناشد هؤلاء النشطاء كل من يتعرض للاعتقال التعسفي أو التعذيب تسجيل المعلومات بشكل دقيق وإيصالها إلى المعنيين بشجاعة وثقة وفي أسرع وقت ممكن. وسوف يتم إيصال تلك المعلومات إلى الجهات المعنية في الأمم المتحدة تباعا.

٢١ أغسطس

عمت الفرحة شعب البحرين منذ انتشار خبر الانتصار الكبير الذي حققه ضد المعذبين والجلادين. فللمرة الثانية في تاريخ البحرين يرغم آل خليفة على التوقيع على تعهدات دولية تلزمهم بالتخلي عن التعذيب والاعتقال التعسفي. وكان آل خليفة قد أعلنوا من على منبر الأمم المتحدة على لسان سفيرهم في جنيف، أحمد الحداد، قبولهم على شروط الخبراء الدوليين المختصين بقضايا حقوق الإنسان كشرط لسحب مشروع قرار الإدانة الذي وقعه تسعة خبراء. وتبادل المواطنون التهاني بهذا النصر الكبير الذي حققه الشعب على نظام القمع والإرهاب الحكومي. واستخف المراقبون الدعاية الإعلامية الحكومية التي تسعى لتحويل هزيمة عقلية التعذيب والاعتقال التعسفي إلى نصر. وقال أحد المواطنين: يذكرنا موقف الحكومة بتصريحات كررها أحد الزعماء العرب بعد كل هزيمة بقوله أن قواته انسحبت من مواقعها تكتيكيا، وأن قرار الانسحاب جاء من "موقع القدرة والاقتدار". وقال آخر أن القرار الخليفي بالاستسلام للضغوط الدولية هو "قرار تكتيكي من موقع القوة والاقتدار". بينما رحب ناطق عن حركة أحرار البحرين الإسلامية قائلا: "أن الهدف من أي قرار دولي إنما هو إرغام آل خليفة على التخلي عن عقلية القمع والاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان. وأن الإعلان

العلني على لسان سفير آل خليفة في جنيف عن قبوله غير المشروط بشروط الخبراء انتصار لقيم حقوق الإنسان وهزيمة قوية لعقلية التعذيب". ومن الآن فصاعدا سوف تكون ممارسات التعذيب التي يقوم بها الجلادون مثل عادل فليفل وخالد الوزران وخالد المعاودة وعبد العزيز عطية الله آل خليفة، محل اهتمام دولي خصوصا بعد توقيع الحكومة على اتفاقية منع التعذيب. وإذا نفذ آل خليفة تعهدهم برفع الحظر عن المادة ٢٠ من تلك الاتفاقية، حسب الوثيقة الرسمية التي سجلت لدى الأمم المتحدة في إثر خطاب السفير، فأن بإمكان أي مواطن يتعرض للتعذيب أن يتظلم أمام لجان حقوق الإنسان المختصة، وسوف يكون لذلك انعكاسات إيجابية لصالح النضال ضد عقلية التعذيب الخليفية. أما إذا لم يلتزموا فسوف تبقى مشاريع القرارات تلاحقهم في كل جلسة في جنيف. وهكذا يحقق شعب البحرين خطوات إيجابية جديدة كل يوم على طريق بناء المجتمع المدني الذي شيدته دماء شهدائه الأبرار. وقد اتصل ممثلو منظمات حقوقية عديدة وسياسيون دوليون بالمعارضة البحرينية لتهنئتها على ما حققه شعب البحرين من انتصار كبير على الجلادين والمعذبين.

نشرت صحيفة "برايفيت آي" البريطانية في عددها رقم ٩٥٧، الصادر هذا اليوم، خبرا مهما حول البحرين جاء فيه ما يلي: "تجري الآن عملية ضغط سرية من بين أفرادها اللورد (٧٥٠ جنيها في الساعة) بيل، تهدف لإقناع الحكومة (البريطانية) بان سياسة مداراة النظام الشرس في البحرين المعروف بسجله المقزز في مجال حقوق الإنسان يجب أن تبقى بدون تغيير. وكشفت وثائق حصلت عليها الصحيفة أن تيم بيل وشركة "بوليسي بارتنرشيب" وهي شركة ضغط يرأسها اللورد جيلفورد، يقدمان استشارات لنظام البحرين الذي ذاع صيته السيء بتعذيب مناوئيه. وفي الشهر الماضي كتب اللورد جيلفورد، وهو إداري سابق مع إيان جرير، الذي يعمل كضاغط lobbist إلى سفير البحرين في لندن، الشيخ عبد العزيز بن مبارك آل خليفة. وتضمنت الرسالة تفصيلات لـ"خيارات العمل" في مذكرة بعد منح ثلاثة من المعارضين البحرينيين حق اللجوء السياسية من قبل وزارة الداخلية. وكانت سفارة البحرين مترعجة لان الثلاثة لم يتم إرجاعهم إلى بلادهم ليواجهوا العقاب، وقد تعاطف اللورد جيلفورد قائلا: "في الوقت الذي تشعر فيه وزارة الخارجية بالحرج الشديد بسبب القرار الذي اتخذ من قبل وزارة الداخلية والطريقة التي أعلن بها، فإنهم يشعرون أنهم ليس لديهم سلطة على سياسات وزارة الداخلية أو إجراءاتها في مجال اللجوء". واقترح

الضاغط مبادرات قوية ومثيرة تقوم بها حكومة البحرين لتشجيع الحكومة البريطانية على تسليم المعارضين. ومن ضمن ذلك: "سياسة أكثر انفتاحا" و"زيارة من قبل الصليب الأحمر للبحرين"، و"زيارات يقوم بها بعض أعضاء البرلمان إلى البحرين لتقصي الحقائق". واشتملت خطة العمل المكونة من ٢٨ نقطة والتي أرسل نسخة منها إلى شركة بيل، على أساليب مقترحة للضغط المباشر على توني بلير وروبن كوك ووزراء كبار آخرين. ولكن كانت هناك اقتراحات أكثر تآمرا: "أن يقوم الأمير بندر (السفير السعودي لدى الولايات المتحدة) بالتعبير عن قلقه من خلال وسطائه في ١٠ داونينغ ستريت (مقر إقامة رئيس الوزراء البريطاني)"، أن يكتب اللورد برايور (رئيس شركة جي. إي. سي) والوزير السابق بحكومة المحافظين، بصفته رئيسا لغرفة التجارة العربية – البريطانية، إلى جاك سترو (وزير الداخلية) يشرح فيها كيف أن هذه الإجراءات (منح المعارضين حق اللجوء) قد تؤثر سلبا على العلاقات التجارية مع البحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة، ومراقبة نشاطات المعارضين". وقد نوقشت استراتيجية الضغط هذه من قبل السفير البحريني مع بيل في ٢٨ يوليو، وبعد أسبوع واحد مع بيرتي واي، إحدى المسؤولات في شركة بيل، على طاولة غذاء بمطعم "بايبندوم" الغالي جدا، "نأمل أن أحدا لم يفسد أجواء الوجبة بذكر غرف التعذيب في جزيرة النبيه صالح البحرينية".

وعلم أن جهاز القمع الخليفي الذي كان يبحث عن المواطن عمار علي حسن، من منطقة الزنج اعتقل اخوته كرهينة قبل يومين. وكان هذا المواطن قد اعتقل قبل بضعة أسابيع لدى عودته من زيارة إلى سوريا، وتعرض للتعذيب الوحشي على مدى أسبوع كامل. ثم أطلق سراحه واعتقل مرة أخرى يوما واحدا ثم أخلي سبيله. وجاء المعذبون مرة ثالثة لاعتقاله الليلة قبل الماضية، ولما لم يكن موجودا بمنزله اعتقلوا اخوته كرهينة حتى يسلم عمار نفسه. حدث هذا في اليوم نفسه الذي أرغم فيه آل خليفة على السماح بزيارة فريق من لجنة الاعتقال التعسفي التابعة للأمم المتحدة.

٢٤ أغسطس

تصاعدت وتيرة الاعتقالات التعسفية في الأيام القليلة الماضية في مناطق عديدة. فقد أعيد اعتقال كل من صادق عبد العزيز علي الزيمور (من منطقة جدحفص) وأخيه محمد بعد ثلاثة أيام من إطلاق سراحهما الأسبوع الماضي. واعتقل أحد أبناء إبراهيم

هلال من المنطقة نفسها. واعتقل الأسبوع الماضي الشاب حسين هويدة لمدة يوم واحد ولكن جهاز التعذيب أمره بالحضور يوميا لمركز التعذيب. واعتقل الأسبوع الماضي أيضا من منطقة الديه كل من: هاني جواد القصاب، ١٧، ومحمد ميرزا هارون، ١٩. وكان الاثنان قد اعتقلا سابقا. وقام إرهابيو آل خليفة بقيادة خالد الوزان، بعدوان على منزل عائلة المواطن الشاب عامر علي أحمد السماك، ٢٣، بمنطقة البلاد القديم. وخلال العدوان تم تكسير الأبواب والنوافذ والعبث بمحتويات المنزل. ولما لم يجدوا الشاب اقتادوا ابن أخيه إلى شقته بمنطقة السنابس، وعندما وصلوا إلى هناك وجدوا أن الشاب عامر قد اعتقل قبل ساعة من مجيئهم على أيدي مجموعة إرهابية أخرى. كما اعتقل من منطقة السنابس أيضا الشاب عبد الله حسن أحمد زين، ١٨، وكان قد اعتقل ثلاث مرات سابقا. كما قام المرتزقة بعدوان على منزل المواطن الحاج منصور المتوج بمنطقة إسكان جدحفص بعد أن تسلقوا جدرانه وسحبوا طفله، سعيد، ١٤ عاما. وبعد تعذيبه ثلاثة أيام متواصلة أخلي سبيله. وارتكب خالد الوزان جريمة الاعتداء على المنزل وتعذيب الطفل. واعتقل في ٩ أغسطس من منطقة الديه كل من: أحمد خليل الصياد، ١٧، السيد صادق السيد مجيد السيد حسين، ١٨ (وكان شقيقه السيد حسين قد اعتقل في ٢ أغسطس مع شاب آخر هو أحمد جعفر)، بدر إبراهيم المولاني، ١٩. وأطلق سراح الاثنين الأخيرين في ١١ أغسطس ثم أعيد اعتقالهما في ١٦ أغسطس. كما اعتقل من منطقة إسكان جدحفص الشاب حسين سعيد زبيل، ١٨، بعد اعتداء وحشي على منزله. واعتقل من منطقة المقشاع قبل أسبوعين كل من: حسن عباس حسن، ١٦، علي جمعة عبد الله، ١٠، رضا عبد النبي محمد علي، ١٧، جواد عبد النبي محمد علي، ٢٥، إسماعيل عبد الله، ٢٥. واعتقل الشاب بشير الشجار، من منطقة الديه، بعد ملاحقته من قبل جهاز الإرهاب الخليفي لمدة عامين. وتأكد أن الشاب قد تعرض إلى تعذيب وحشي جدا بمركز التعذيب في الخميس. كما علم أن الشاب أحمد حسن البني، ١٨، من مواطني إسكان جدحفص معتقل في زنزانة انفرادية بمركز الخميس منذ اعتقاله الشهر الماضي.

وفيما تجري الاستعدادات الشعبية لإحياء أربعينية الشهيد نوح آل نوح الذي استشهد في ١٩ يوليو الماضي، بدأت قوات الإرهاب الخليفية في محاصرة منطقة النعيم التي ينحدر منها الشهيد. وسمع يوم أمس انفجار اسطوانة غازية كبيرة بمنطقة الديه على الشارع العام القريب من المطار. وقد سمع دوي الانفجار من مسافة كبيرة

وحدث ارتباك مروري كبير، وحضرت قوات الشغب بكثافة.

واستمرت كتابة الشعارات على الحيطان في عدد من المناطق. ففي منطقة الشاخورة استيقظ المواطنون يوم أمس ليقرأوا الشعارات الوطنية مكتوبة باللغتين العربية والأمن على جدران المنازل. ومن هذه الشعارات: "دم نوح يطالبنا بالاستمرار في النضال"، "دم نوح يذكرنا بالظلم المستمر في بلادنا"، "الشهداء هم الضمير الحي للأمة"، "الملك يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم". كما شهدت منطقة الدمستان نشاطا محموما في كتابة الشعارات.

ومن جهة أخرى تطرقت منظمة اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي التي تتخذ من بودابست (عاصمة المجر) مقرا لها، إلى الوضع في البحرين. ومما جاء في مداخلتها أمام اجتماعات اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في جنيف ما يلي: "أن أوضاع الحقوق الأساسية في البحرين مخيفة. فمئات المعارضين السياسيين يقبعون في سجون البحرين بدون محاكمة وفي أوضاع سيئة حيث يمارس التعذيب وسوء المعاملة على نطاق واسع. ونتيجة لذلك فقد العديد من الأشخاص حياتهم. ومسألة تطبيق العدالة تقع في صلب هذه الأزمة، حيث لا وجود لاستقلال القضاء بعد أن وضع تحت سيطرة العائلة الحاكمة. وقد أعطى قانون أمن الدولة للعام ١٩٧٤ وزير الداخلية صلاحية اعتقال وحجز أي شخص لمدة ثلاثة سنوات بدون تهمة أو محاكمة. وفي ١٩٧٦، أنشأت حكومة البحرين محكمة أمن الدولة ومنحتها سلطات واسعة. ويسمح القانون الجزائي للعام ١٩٧٦، الذي عدل في ١٩٨١، ١٩٩٥ و١٩٩٧ لمحكمة أمن الدولة بالقبول باعترافات مسحوبة تحت الإكراه كدليل للإدانة. وبالرغم من أن حكومة البحرين وقعت على اتفاقية حقوق الطفل فان أطفالا لا يتجاوزون السادسة عشرة يعتقلون ويحاكمون أمام محكمة أمن الدولة.

أننا سعداء بروح التعاون التي عبرت عنها حكومة البحرين والتعهدات الملزمة التي قدمتها للدورة الخمسين للجنة حقوق الإنسان خصوصا تعهدها بسحب تحفظها عن المادة ٢٠ من اتفاقية منع التعذيب والمعاملة الحاطة وغير الإنسانية والقاسية خلال عام واحد. كما تعهدت البحرين بدعوة مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي لزيارة البلاد. أننا في الوقت الذي نرحب فيه بهذه الإجراءات كخطوات إلى الأمام لتحسين حقوق الإنسان في البحرين نعتقد أن هناك حاجة للقيام بالمزيد من الجهود. أننا ندعو حكومة البحرين لإلغاء كل القوانين القمعية والإجراءات مثل قانون أمن الدولة للعام

١٩٧٤، وقانون العقوبات للعام ١٩٧٦، الذي عدل في ١٩٩٧، وتطوير نظامها القضائي وسجونها لتتلاءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان".

وعلى صعيد آخر وقع ممثلو ثلاثين منظمة حقوقية دولية مناشدة لحكومة البحرين بشأن حقوق الإنسان في البحرين جاء فيها ما يلي: "أن المنظمات غير الحكومية المشاركة في دورة اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان المنعقدة في جنيف تعبر عن قلقها البالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لحقوق الإنسان في البحرين، وتحث دولة البحرين على وقف هذه الانتهاكات وتحث اللجنة الفرعية على اتخاذ إجراءات إزاء أوضاع حقوق الإنسان في البحرين".

٢٧ أغسطس

ساد التوتر هذا اليوم مناطق عديدة في البلاد تحسبا للفعاليات السلمية التي قرر المواطنون القيام بها لإحياء أربعينية الشهيد نوح خليل آل نوح الذي قتله معذبو آل خليفة في ١٩ يوليو الماضي. وسوف تستمر هذه الفعاليات ثلاثة أيام وتشتمل على إطفاء الأنوار حدادا على الشهيد وتضامنا مع أهله، وتكثيف كتابة الشعارات والاحتجاجات السلمية وزيارة قبور الشهداء. وكانت قوات القمع قد بذلت في الأيام القليلة الماضية جهودا كبيرة في محاولة يائسة لمنع المواطنين من إحياء الذكرى، ولكن أبناء البحرين مصممون على الوفاء لشهدائهم وكشف جرائم القتلة والمعذبين.

ناشدت المعارضة لجنة العمل المعنية بالاعتقال التعسفي التابعة للأمم المتحدة الإسراع بزيارة البلاد لمراقبة جرائم الاعتقال التعسفي التي يرتكبها جهاز القمع الخليفي بدون توقف. فقد علم أن وتيرة الاعتقالات التعسفية تصاعدت في الأيام الأخيرة. وعرف من بين المعتقلين من منطقة الدراز كل من: حسن محسن عبد الكريم، فلاح محمد حبيب، كاظم السيد طاهر، مرتضى السيد عباس السيد طاهر، رائد حسن العصفور، علي يوسف أحمد وعبد الزهراء الساري. وقد ذهبت قوات القمع إلى منزل الشخص الأخير لاعتقاله ولكنه لم يكن موجودا. فاعتقلوا أخاه وأمروه بالاتصال به لإخباره بأنه مريض جدا ويحتاج إلى المستشفى فورا. ولما حضر اعتقلوه مع شخص آخر هو أحمد الملا. وكانت المنطقة قد شهدت مؤخرا تصاعدا في النشاط ومن ذلك الكتابة على الحيطان وتوزيع المنشورات، وهي أمور يعتبرها آل خليفة "تهديدا لأمن الدولة". كما اعتقل المواطن فيصل التيتون قبل بضعة أيام و لم يعرف عن مصيره شيء حتى الآن.

ويخشى عليه من التعذيب الوحشي على أيدي الجلادين. وأصيب الشاب عبد الله يوسف الشويخ بإصابات بليغة في أنحاء جسده بعد سقوطه من أعلى أحد المنازل في إثر مطاردة قوات التعذيب الخليفية له. وما يزال الغموض يحيط بالحادثة ودور قوات التعذيب الحكومية فيها.

وذكرت مصادر مطلعة، أن جهاز التعذيب الخليفي بصدد تنفيذ خطة جديدة في إطار محاولاته لشق الصف الوطني ومحاولة ضرب المواطنين بعضهم ببعض. وتقوم هذه الخطة على أساس الاستعانة ببعض طلبة العلوم الدينية في الخارج لمواجهة الانتفاضة الشعبية المباركة، وذلك بالسماح لهم بالعودة في مقابل دعم جهاز التعذيب السلطوي والوقوف بوجه المطالب الشعبية العادلة، وتبرير جرائم الحكومة وقتل أبناء البحرين. وقد رفض عدد من علماء الدين ذوي الضمائر الحية هذا العرض المشين، ولكن لا يستبعد أن يقبل بعض ضعاف النفوس بذلك.

ذكرت الصحافة الحكومية في المنامة، أن وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، السيد ديريك فاتشيت، سوف يقوم بزيارة إلى البحرين في ١٤ سبتمبر المقبل. وهذه أول زيارة له إلى البحرين منذ وصول حزب العمال إلى الحكم العام الماضي. وتأتي هذه الزيارة في الوقت الذي تشن فيه الصحافة الحكومية حملة على بريطانيا بسبب منحها حق اللجوء السياسي لعدد من المعارضين البحرينيين من بينهم العلماء الثلاثة المبعدون. وقد استلم العلماء الثلاثة يوم أمس رسالة من وزارة الداخلية البريطانية تخبرهم بإعطائهم حق البقاء الدائم في بريطانيا، وهي خطوة سوف تزعج حكومة آل خليفة لأنها تعني تجاهل الحكومة البريطانية الضوضاء الذي مارسه إعلامهم في الأسابيع الأخيرة. وقد أكد السيد فاتشيت مرارا قلقه إزاء السجل الأسود لحقوق الإنسان في البحرين، وعبر عن اهتمامه مؤكدا أنه يفضل الضغط على حكومة البحرين من خلال القنوات الدبلوماسية والاتصالات الثنائية. هذا في الوقت الذي يبدو فيه أن آل خليفة بدأوا سياسات جديدة "لتلقين بريطانيا" درسا. فقد وثقوا علاقاتهم بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا كبديل لبريطانيا. وقبل يومين غادر رئيس الوزراء الذي تعتبره الحكومات الخليجية والأجنبية متعجرفا ومتصلبا في مواقفه، البلاد إلى جهة غير محددة يعتقد أنها فرنسا والولايات المتحدة في زيارة خاصة، وكان في وداعه دبلوماسيون من هذين البلدين. وقد رحبت المعارضة بزيارة السيد فاتشيت إلى البحرين معتبرة أن هذه الزيارة مناسبة لطرح أزمة انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين على طاولة المحادثات،

وحثت الوزير على طرح قضايا الإصلاح السياسي المطلوب وفتح ملف حقوق الإنسان. وكان الوزير قد ذكر أنه يسعى لإقناع حكومة البحرين بالتوقيع على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية.

٣٠ أغسطس

عبر الكثيرون من المراقبين عن إعجابهم بالتفاعل الشعبي مع أربعينية الشهيد نوح خليل آل نوح التي صادفت يوم الخميس ٢٧ أغسطس ١٩٩٨. وبرغم محاولات السلطة منع الفعاليات الشعبية فقد كانت لأساليب المقاومة المدنية آثارها التي أكدت عزلة النظام وعصابته الإرهابية. وقد بدأ حصار منطقة النعيم في عصر الأربعاء في محاولة يائسة لمنع المواطنين من المشاركة في مراسم الإحياء، وكانت شاحنة مملوءة بالشغب قد اتخذت من مدخل المقبرة التي احتضنت الجسد الطاهر للشهيد نوح، وأخرى عند المأتم الغربي مقرا لها، وذلك تحسبا للتجمع الذي كان من المقرر أن يخرج من هناك، كل ذلك إمعانا في نشر الرعب في قلوب الذين عزموا على إحياء ذكرى أربعينية الشهيد.

وقام أهالي كل من كرزكان والدمستان والمالكية، بحرق الإطارات أمام مداخل مناطقهم. كما زينت كل من كرزكان ودمستان والمالكية والسنابس والديه والمعامير وأبو صيبع جدرانها بصور القادة والشهداء وخصوصا الشهيد نوح وكتابة الشعارات المطالبة بالحرية والحقوق العادلة.ومن ضمن ما كتب: (مهما طال الزمن فلا بد أن يرجع الحق إلى صاحبه).

وخرج مواطنو منطقة الديه عند الشارع العام قرب إشارات المرور الضوئية الواقعة على شارع البديع. وخرج مواطنو السنابس ومني والقدم كذلك بالطريقة ذاتها، لإعلان السخط الشعبي ضد ممارسات النظام الإرهابي التي أدانها عدد غير قليل من المنظمات الحقوقية والإنسانية على مدى الأعوام الثلاثة الماضية.

وعلم أن قوات القمع الحكومية قامت بافتعال حريق كاد يودي بحياة بحرينيين في ورشة عزير لتصليح المكيفات في منطقة المعامير مساء الأربعاء الماضي. كما ارتكبت قوات الإرهاب الحكومية جريمة حرق محل حلاقة بمنطقة سترة يرتاده الكثير من أهالي المنطقة.

وتجسد التضامن الشعبي مساء الخميس، عندما أطفأت الأنوار في أغلب مناطق

البلاد، وكانت الاستجابة كبيرة جدا. فما أن حل الظلام حتى هرع المواطنون لإطفاء أنوار منازلهم إعلانا للحداد على روح الشهيد، وعم الظلام في مناطق السنابس والديه وجدحفص وكل المناطق الواقعة على شارع البديع مثل الدراز وبني جمرة وغيرهما. وشاركت مناطق كرزكان والدمستان وسترة في الفعاليات الشعبية على نطاق واسع.

واستمرت الاحتجاجات الشعبية مساء الجمعة (٢٨ أغسطس) حيث خرج المواطنون في مسيرات سلمية علنية في الشوارع العامة وكان أبطال كرزكان في مقدمة الناشطين عندما ملأوا الشوارع العامة بالإطارات المشتعلة. وتصاعدت سحب الدخان في عدد كبير من المناطق واستمر ذلك حتى المساء. ومن بين تلك المناطق: السنابس، الديه، البرهامة، كرزكان، شهركان وبلاد القديم مما أدى إلى إغلاق الشارع العام. فقام المرتزقة بنصب نقاط تفتيش وتم اعتقال عدد من المواطنين بشكل عشوائي أفرج عنهم في المساء وآثار التعذيب واضحة على أجسادهم. وعرف من بين الذين تعرضوا للاعتقال الشاب هيثم عبد الله القصاب. وفي السنابس تعرض عدد آخر من المواطنين للضرب. كما شوهد الإرهابي خالد الوزان يتجول في المنطقة وبصحبته عدد من الجلادين في سيارة باص أمام مقبرة النعيم التي تمت محاصرتها وإغلاق الطرق المؤدية إليها .كما شوهدت شاحنه محملة بالمرتزقة ظهر الجمعة بالقرب من جامع راس الرمان.

واستمرت فعاليات إحياء أربعينية الشهيد نوح يوم إلى، فقد انتشر المزيد من الشعارات الوطنية وطبعت صور الشهيد نوح على الجدران، ومن الشعارات الجديدة: ٣٥ عاما والبحرين رهن الاعتقال، للجنة باب يقال له باب المجاهدين، قتل نوح دليل على همجية النظام، نوح خليل مع الخالدين، احتسبوا في نفوسكم قضية السجن والتشريد والشهادة في سبيل الله. كما ارتفعت بالونات في الجو تحمل صور الشهيد الخالد نوح.

ومن جهة أخرى، انتقلت إلى رحمة الله والدة الشاب عزيز عبد الباقي المحكوم ظلما وعدوانا بالسجن ١٥ سنة، في قضية مطعم سترة. وكانت قد أصيبت بالمرض منذ سماعها خبر صدور الحكم الجائر على ابنها. وبقيت منذ ذلك الوقت تعاني الآلام والحسرة على ابنها الشاب الذي سلبه آل خليفة حريته وحرموه من التمتع بشبابه حتى انتقلت إلى جوار ربها. ولهذا الشاب شقيقان يعانيان التعذيب بزنزانات النظام الجائر وهما الأستاذ يوسف عبد الباقي، المحكوم بالإعدام في القضية نفسها وحيدر عبد الباقي،

المعتقل منذ أكثر من ثلاث سنوات بدون محاكمة.

وعلم أيضا أن الأستاذ محمد الصياح، ٢٨ سنة، من منطقة سترة الذي استخدم معه الجلادون شتى وسائل التعذيب أثناء اعتقاله سنة ١٩٩٥، موجود في مستشفى السلمانية -جناح ٦٢- يتلقى العلاج منذ إصابته بأورام خطيرة عندما كان في السجن. وهذه تقريبا المرة العشرون التي يدخل فيها الأستاذ إلى المستشفى لتلقي العلاج وذلك لسوء حالته الصحية.

وقبل بضعة أيام تم استدعاء السيدة هدى الصفاف (في العشرينات من العمر) من مواطني السنابس إلى مركز التعذيب بتهمة بيع بعض الكتب في منزلها وأفرج عنها في اليوم التالي بعد مصادرة جميع مكتبتها. واعتقل من السنابس صادق حسن عبد الله حبيل، ٢٠، بعد أن حاصره الجلادون بأسلحتهم وضربوه بوحشية لحظة اعتقاله. وفوجئ المواطنون يوم أمس، بإغلاق محلات (العالمية للطباعة) بمنطقة السهلة بالشمع الأحمر. وقال له أحد الموجودين في تلك المنطقة أن المخابرات أتوا إلى المطبعة وأغلقوها بدون سبب. وهذه المطبعة من أملاك التاجر المعروف "هلال" الذي يملك أيضا مطعم الأبراج وجميع العاملين في المطبعة هم من الهنود.

سبتمبر ١٩٩٨

١ سبتمبر

حظيت المعارضة البحرينية بتقدير من المفكرين الذين شاركوا في ندوة حول الديمقراطية في العالم العربي أقيمت بمدينة أوكسفورد البريطانية في ٢٩ أغسطس الماضي. وشارك في الندوة عدد من المثقفين والمفكرين العرب من بينهم الدكتور عبد الله بوحبيب المسؤول بالبنك الدولي والدكتور تيم نيبلوك مسؤول دراسات الشرق الأوسط بجامعة درهام، والدكتور سامي ذبيان، والدكتور عبد الوهاب أفندي، والدكتور رغيد الصلح والدكتور علي الكواري. وناقش المشاركون آفاق التغيير الديمقراطي في عالمنا والصعوبات التي تعترضه. وانتقد المشاركون غياب ظاهرة المحاسبة في بلدان العالم العربي وحالة اللامبالاة التي تبديها الأنظمة العربية تجاه الشعوب وحقوقها. وخص بعض المتحدثين حكومة البحرين كمثال على انتهاك حقوق الإنسان ومنع الديمقراطية، ونوه آخرون بعقلانية المعارضة البحرينية وتحضر أساليبها والتزامها نهجا سلميا لتحقيق أهدافها المشروعة.

وعلى صعيد آخر، تصاعدت حدة الهجوم الإعلامي الذي يشنه إعلام آل خليفة على الحكومة البريطانية بسبب منحها حق اللجوء السياسي للمعارضين البحرينيين. ودفع آل خليفة حكومات دول الخليج الأخرى إلى تبني موقف مماثل في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الذي عقد قبل يومين في الكويت، حيث أعربوا عن انزعاجهم من قيام بعض الدول الصديقة بإيواء من أسموهم بالإرهابيين، وهي تسمية للمطالبين بالحقوق الديمقراطية العادلة في بلدانهم. وعبر ناطق باسم حركة أحرار البحرين الإسلامية، عن أسفه للسماح بحكومة البحرين بتجيير الاجتماع الوزاري لصالح وجهة نظر رئيس الوزراء البحريني، التي ترفض الاعتراف بوجود حاجة للتغيير السياسي السلمي في البلاد وإنهاء حالة الطوارئ التي فرضها على شعب البحرين منذ ربع قرن تقريبا. وناشد وزراء خارجية دول المجلس مراجعة سجلات حكومة البحرين في مجال انتهاك حقوق المواطنين وممارسة التعذيب والاعتقال التعسفي والإبعاد القسري

للمواطنين.

ويأتي التصعيد الإعلامي ضد بريطانيا في الوقت الذي أعلن فيه عن زيارة يقوم بها السيد ديريك فاتشيت، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، إلى البحرين، هي الأولى منذ توليه هذا المنصب قبل أكثر من عام. وسوف تستمر الزيارة يوما واحدا (١٤ سبتمبر) يتوجه بعدها الوزير البريطاني إلى دولة قطر. كما أنها تأتي قبل شهر واحد من فعالية تخطط لها الحكومة في بريطانيا تتمثل في إقامة معرض تجاري بحريني تنظمه غرفة التجارة العربية - البريطانية. وسوف يقام المعرض في لندن وبرمنجهام ونيوكاسل، ويعتبر محاولة من قبل آل خليفة لتحسين صورتهم أمام الرأي العام البريطاني وفي وسائل الإعلام البريطانية. وتعتبر هذه الفعالية تتويجا لاقتراحات قدمها عدد من السياسيين وشركات العلاقات العامة والأمنية لتحسين الصورة السيئة التي انطبعت في أذهان العالم عن العائلة الخليفية التي تحكم شعب البحرين بالحديد والنار والتي تزداد عزلتها مع ازدياد وسائل القمع والإرهاب ضد المواطنين.

ومن جهة أخرى، يستعد المحامون البحرينيون لخوض معركة قضائية بخصوص حل مجلس الإدارة المنتخب لجمعية المحامين وقد تأكد أن الجلسة القادمة سوف تكون في ١٦ سبتمبر، أي بعد يومين من زيارة الوزير البريطاني. وقد تم توقيت المحكمة لتكون بعد انتهاء زيارة الوزير الأمر الذي يوحي بأن رئيس الوزراء أصدر أمره إلى "القلضي" خليفة بن راشد آل خليفة بالتشدد مع المحامين. ويعلق الكثيرون على هذه المحاكمة بقولهم: أية عدالة تتحقق عندما يكون القاضي هو الخصم؟

وعلى صعيد آخر، أبعدت السلطات البحرينية الشهر الماضي عائلتين بحرينيتين على الأقل كانتا عائدتين إلى البلاد من دبي. ومع أن كل أفراد العائلتين المذكورتين يحملون جوازات سفر بحرينية صالحة فقد رفضت وزارة الداخلية السماح لأي منهم بدخول البلاد وإعادتهم جميعا إلى دبي. ورفعت المعارضة تقريرا إلى خبراء الأمم المتحدة بذلك مع ذكر أسماء المبعدين وأعمارهم وكافة التفصيلات المتعلقة بهم.

وعلى صعيد آخر، ذكر مواطن غربي شيئا من التفاصيل المرتبطة بزيارة قام بها إلى البحرين الشهر الماضي. يقول هذا الزائر: "قمت بزيارة السنابس ووجدت جدرانها مليئة بالشعارات المتنوعة التي تعكس معاناة واسعة". ويضيف قائلا: "ثم توجهت إلى سترة ولكن ما أن دخلتها حتى أوقفتني دورية بها أشخاص توحي أشكالهم بالرعب، ولهم ملامح غير عربية، وقاموا بتفتيش السيارة وكأنهم يبحثون عن شيء مهم ضاع

منهم... ثم قاموا بتفتيشي بدقة وكأنني مجرم كبير". وأكد هذا الضيف أنه شعر بالهلع والخوف وهو يرى هؤلاء الوحوش يتهيأون للانقضاض عليه. ومما دفعه إلى الخوف أكثر أنه كان لديه منشور حصل عليه قبل توجهه لمناطق الانتفاضة و لم يكن متأكدا ما إذا كان في السيارة أم في مكان آخر. وقال أنه شعر بالغضب الشديد والرأفة لهذا الشعب الذي يواجه هؤلاء المرتزقة صباحا ومساء. وقال أنه أصبح مقتنعا أكثر من أي وقت مضى بضرورة دعم نضال شعب البحرين للحصول على حقوقه المسلوبة.

٣ سبتمبر

سجل شعب البحرين انتصارا سياسيا جديدا ضد عقلية التمييز والاضطهاد الخليفية بإعلان لجنة القضاء على التمييز العنصري CERD، التابعة للأمم المتحدة في جنيف أنها سوف تبحث بجدية في السياسات العنصرية ضد المواطنين في جامعة البحرين والمجالات العامة الأخرى. جاء ذلك في قرار جديد من اللجنة خلال الاجتماعات التي عقدتها اللجنة مؤخرا. وكانت اللجنة قد استلمت تقارير عن سياسة التمييز من مصادر عديدة وناقشت الموضوع في اجتماعات لجنة حقق الإنسان في شهر مارس الماضي وقررت متابعته. وكانت حكومة البحرين قد وقعت في العام ١٩٩٠ على المعاهدة الدولية لمنع التمييز العنصري ولكنها لم تقدم أي تقرير حول أي تطور في هذا الجانب. وخلال اجتماعات لجنة حقوق الإنسان في جنيف طلبت حكومة البحرين "فرصة أخيرة" لإعداد تقرير حول القضية، والرد على ما احتوته التقارير المرفوعة ضد آل خليفة وسياساتهم العنصرية، وتعهدت بتقديم تقريرها مع نهاية الشهر الماضي (أغسطس) ولكنها لم تفعل شيئا، الأمر الذي دفع بلجنة منع التمييز العنصري إلى إدراج البحرين على جدول أعمالها خلال الاجتماع المزمع هذا الشهر. واعتبر المراقبون الحقوقيون هذا التطور انتصارا جديدا لشعب البحرين وهزيمة أخرى لممثلي آل خليفة أمام الرأي العالم العالمي.

وتجري الآن في جنيف مداولات جادة بمناسبة الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تهدف لحماية حقوق الإنسان ومنع التعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية. ومن بين المقترحات التي تدرس بجدية إصدار تشريعات محلية ودولية لمكافحة التعذيب، وإصدار ميثاق عالمي يدعو إلى القصاص ممن يمارسون التعذيب وإنصاف الضحايا. وفي ضوء هذه المقترحات وما هو متوفر من أطر قانونية لملاحقة المعذبين،

فقد اتخذت المعارضة البحرينية قرارا بإعداد ملفات خاصة حول المعذبين الشرسين في البلاد. ومن بين هؤلاء (بالإضافة إلى عادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة وعبد العزيز عطية الله آل خليفة: فاروق المعاودة، إبراهيم الخاطر، عيسى ثامر الدوسري، علي الخليفة، عبد السلام العريفي، أحمد الحطيمي. ويجري الآن رصد ممارسات عدد من المعذبين الذين يجوبون الأحياء السكنية ويعبثون بممتلكات المواطنين ويعتدون على الأطفال ومن بين هؤلاء: ماهر (أردني)، تركي (سوري)، عواد (سوري)، هام (سوري)، عادل (بحريني). وأهابت المعارضة بالمواطنين مساعدتها في جمع المعلومات حول المعذبين بدقة مع حالات التعذيب الموثقة وأوقات حدوثها والأساليب المستعملة فيها.

وعلى صعيد آخر، أبدى المراقبون استغرابا كبيرا ودهشة بعد ملاحظة فشل آل خليفة في توظيف أي بحريني لتنفيذ مشاريعها الإعلامية المناهضة للمعارضة في الخارج، ولجوئها إلى غير البحرينيين للقيام بذلك. وذكرت صحيفة "أراب تايمز" التي تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا أن حكومة البحرين وظفت كاتبا عراقيا في لندن للقيام بهذه المهمة. ولكن هذا الشخص فشل في أول بيان علني أصدره الأسبوع الماضي باسم "اللجنة البحرينية لحقوق الإنسان". فقد عرف من قرأ البيان أنه إصدار حكومي بقلم شخص غير بحريني للتشويش على منظمات حقوق الإنسان البحرينية الحقيقية. فقد أشاد بسجل آل خليفة في مجال حقوق الإنسان بأسلوب ممجوج لا يعكس حنكة أو كياسة. وكشف عن هويته عندما كتب تاريخ البيان (٢٥ آب ١٩٩٨)، فقد أكد الخبر الذي كانت الصحيفة المذكورة قد ذكرته بأنه عراقي الجنسية. فالبحرينيون لا يستخدمون للشهور أسماء مثل آب وأيلول بل أغسطس وسبتمبر وغيرهما، ولا يستعملها إلا العراقيون والسوريون واللبنانيون. وذكر مصدر مطلع أن المرتزق الجديد تعرض لتوبيخ شديد لأنه كشف هويته للمعارضة وأضعف موقف الحكومة، وتعهد بأن لا يكرر هذا الخطأ، ولكن بعد انكشاف أمره. وقد اهتمت المعارضة بالأمر وهي تسعى للحصول على استشارات قانونية للتعاطي مع القضية. وتجدر الإشارة إلى أن آل خليفة وظفوا عبد العظيم البابلي المصري الجنسية، ناطقا باسمهم، والبريطاني ديفيد جامب، مستشارا قانونيا لجهاز التعذيب، واستقدموا جيشا جرارا من القتلة والسفاحين لقمع شعب البحرين. ورفض الإعلاميون الشرفاء من أبناء البحرين دعم سياساتهم الإرهابية الأمر الذي اضطرهم للاستعانة بأجانب في

المجال الإعلامي في الخارج، ولا يتوقع أن يتحقق لهم ما يريدون.

٤ سبتمبر

اعتقل من منطقة السنابس في الساعة العاشرة والنصف من مساء الأول من سبتمبر كل من: حسين علي مكي علي حسين، ٢٤، ورضا جعفر الصباغ، ٢١. وقد اعتقلا بوحشية من منزليهما بعد أن عبث قوات المرتزقة بمحتوياتهما. واعتقل من المنطقة نفسها في ٢٩ أغسطس الماضي كل من: جهاد رضي أحمد، ١٨، جابر جعفر المادح، ١٩، حسين أحمد، ١٦. وكانت المنطقة قد شهدت كتابة شعارات بصورة مكثفة تطرح المطالب الوطنية وتؤكد استمرار الانتفاضة الشعبية المباركة. وفي ٢٨ أغسطس، اعتقل من منطقة الديه الشاب حمزة عيسى الحمار، ١٩، بينما كان يسير في الشارع، ولم يفرج عنه إلا بعد أربعة أيام حيث تعرض لتعذيب وحشي بدون أي مبرر. واعتقل من منطقة المقشاع الشابجعفر جمعة عبد الله بينما كان عائدا إلى البلاد من سوريا. وكانت المنطقة قد شهدت في الفترة الأخيرة اعتقالات على نطاق واسع تجاوزت ٢٥ شخصا. واعتقل الشهر الماضي من منطقة الخارجية بسترة كل من: مهدي أحمد، ٣١، عبد الله أحمد عبد الله، ١٨، مكي رضي مكي، ١٨، عبد النبي حسن حبيل، ٢٠.

وهناك الآن قلق دولي كبير إزاء استمرار الاعتقالات التعسفية بهذه الصورة، خصوصا أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ذكرت في تقريرها السنوي للعام ١٩٩٧ أنها زارت أكثر من ألفي معتقل العام الماضي وحده . وجاء في تقريرها السنوي الذي صدر مؤخرا حول البحرين ما يلي: "وفي البحرين قامت المنظمة بـ٣٣ زيارة لـ٢٣ مركز اعتقال والتقت بـ٢١١ معتقلا". وأضاف التقرير: "وكانت الزيارات لسجناء اعتقلوا لأسباب أمنية قد بدأت في ٩ نوفمبر ١٩٩٦ طبقا للإجراءات الرسمية للجنة الدولية للصليب الأحمر على أساس مذكرة تفاهم وقعت من قبل اللجنة وسلطات تلك البلاد في شهر أكتوبر من ذلك العام. وهذه الزيارات استمرت خلال العام ١٩٩٧. وفي نوفمبر قدمت اللجنة لحكومة البحرين ملخصا لأول تقرير حول الزيارات وتمت مناقشته مع وزيري الخارجية والداخلية". ووصف مصدر بالصليب الأحمر التقرير بأنه "ضخم". وقد قام بهذه الزيارات وفد رسمي من مقر المنظمة الإقليمي في الكويت. وقال ناطق باسم الصليب الأحمر إن أهم ما يهم المنظمة هو وضع السجين داخل السجن من حيث المعاملة ونوع الطعام والزيارات العائلية والعناية الصحية. ولا يقع

ضمن اختصاص اللجنة أسباب الاعتقال ولا الفترة التي قضاها المعتقل في السجن، بل هو من اختصاص فريق العمل للاعتقال التعسفي الذي ينتظر من حكومة البحرين موعدا لبدء الزيارة وفق التعهد الذي قدمته حكومة البحرين أمام اللجنة الفرعية.

ومن جهة أخرى، علم أن المقرر الخاص حول التعذيب التابع للأمم المتحدة، الدكتور نايجيل رودلي، أستاذ علم القانون بجامعة ايسكس البريطانية، قدم طلبا رسميا للسلطات البحرينية للسماح له بزيارة البلاد ومقابلة ضحايا التعذيب. وكان الدكتور رودلي قد غضب كثيرا عندما رأى صور الشهيد نوح وآثار التعذيب الواضحة عليها، وهي الصور التي كرست صورة سيئة للغاية في أذهان العالم عن آل خليفة. وليس معلوما بعد ما إذا كان آل خليفة سيوافقون على هذه الزيارة التي ستكشف للعالم المزيد من سياسات التعذيب الخليفية. وقد طلب فريق العمل المختص بالتعذيب توثيق كل حالات التعذيب في البحرين بالتفصيل وتقديمها إلى لجنة مراقبة مدى التزام آل خليفة بتعهداتهم بعدم ممارسة التعذيب. وأهابت المعارضة بالمواطنين تسجيل كل حالات التعذيب التي يتعرضون إليها وتقديمها موثقة بالصور لتضاف إلى السجل الأسود لآل خليفة لدى الأمم المتحدة. أما فريق العمل المختص بالاعتقال التعسفي، الذي قدم كذلك طلبا لزيارة البحرين في اليوم الذي أعلن فيه أحمد الحداد، سفير البحرين في جنيف، موافقة حكومته على السماح بزيارة وفد من لجنة الاعتقال التعسفي، فسوف ينشر تقريرا مفصلا عن نتائج زيارته إلى البحرين. وقال المسؤولون الدوليون أن عملهم يختلف عن عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر من حيث أن عملهم مكشوف ونتائج تحرياتهم سوف تقدم بالتفصيل إلى المسؤولين بالأمم المتحدة والإعلاميين وكل من يريد الاطلاع عليها. بينما إجراءات الصليب الأحمر ليست كذلك. وقد أكد الخبراء أن قرارات مهمة سوف تصدر ضد آل خليفة العام المقبل إذا استمرت انتهاكاتهم لحقوق الإنسان خلافا لتعهداتهم.

٧ سبتمبر

شهدت البلاد قبل يومين مسيرات دينية ضخمة طافت شوارع العاصمة وعدد من المناطق، وشارك فيها آلاف المواطنين. ورفعت في بعضها شعارات وطنية تطالب بإعادة الدستور وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين. وكانت هناك استفزازات متواصلة من قبل قوات الشغب الأجنبية التي شهرت السلاح بوجه

المشاركين في مناطق عديدة. وكان هناك تمركز لقوات الشغب بالقرب من مأتم بن سلوم بقلب المنامة فيما كان المرتزقة شاهرين سيوفهم وكأنهم في حرب. ولكن ذلك لم يفت في عضد المواطنين الذين شاركوا بحماس. وبالإضافة إلى الشعارات التي رفعت كانت الحيطان ممتلئة بالعبارات الوطنية. ويبدو أن غضب الجماهير قد بلغ مداه حيث كتبت شعارات ضد الجلادين وبالخصوص عادل فليفل وخالد الوزان، وهما أشد القتلة عنفا وإرهابا ضد أبناء البحرين.

ويبدو أن قوات الشغب مستمرة في الاستنفار في اثر هزيمتها النفسية في أربعينية الشهيد نوح، عندما شارك المواطنون في إحيائها بأساليبهم السلمية المتحضرة وفشلت قوات الشغب في منع ذلك. وما تزال مقبرة النعيم، حيث قبر الشهيد نوح، تحت رقابة القوات المرتزقة حيث وقفت ناقلة جنود عند مدخلها لمنع المواطنين من دخولها. ولكن صور الشهيد نوح رسمت على جدران منطقة النعيم، وكذلك صور القادة الشعبيين المعتقلين. وفي الوقت نفسه استمر المواطنون في كتابة الشعارات في كافة المناطق خصوصا كرزكان. وخرج مواطنو تلك المنطقة يوم أمس ، وقامو بحرق إطارات السيارات تعبيرا عن احتجاجهم ضد سياسات آل خليفة برغم الاعتقالات العشوائية التي عمت المنطقة. وكانت القوات المرتزقة قد حاولت التشويش على الكتابات في المناطق فقامت بمسحها بشكل يكاد يكون كاملا ولكنها ما لبثت أن عادت إليها حيويتها مجددا. ففي توبلي شاهد المواطنون تلك الشعارات بخط واضح ومنها: "البرلمان هو الحل"، و"الجمري لا يساوم من أجلنا يقاوم". وفي منطقة الشاخورة كانت هناك كتابات جديدة منها : "الجمري هو المثل الأعلى للشعب". أما في أبو صبيع فقد وصلت الكتابة إلى مشارف شارع البديع قرب دوار أبو صبيع.

وعلى صعيد آخر، بعث السيد روبرت إيفانز، عضو البرلمان الأوروبي، رسالة إلى الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، وزير الداخلية حول مقتل الشهيد نوح تحت التعذيب جاء فيها ما يلي: "لقد اطلعت مؤخرا على وفاة نوح خليل عبد الله آل نوح، الذي اعتقل في ١٩ يوليو، وتوفي في الاعتقال بعد ٤٨ ساعة من اعتقاله. ويقال أن السيد آل نوح تعرض للتعذيب وأن ذلك أدى إلى وفاته. إنني والأعضاء الآخرين بالبرلمان الأوروبي قلقون جدا إزاء الوضع في البحرين وما يبدو من غياب مستمر لاحترام حقوق الإنسان. إنني اطلب أن يتم التحقيق العلني والشامل في مقتل السيد آل نوح لضمان إيقاف الموت خلال الاعتقال واحترام حقوق الإنسان للمعتقلين".

كما قدم النائب ايفانز سؤالا للمفوضية الأوروبية تحت عنوان "انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين". وجاء السؤال كما يلي: "هل ستقوم المفوضية باطلاعي عن الفعل الذي تنوي اتخاذه في ضوء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في البحرين، تلك الانتهاكات التي سلطت منظمات حقوقية دولية عديدة الضوء عليها؟ ومن دواعي القلق بشكل كبير حل الإدارة المنتخبة لجمعية المحامين والقضية القضائية المرفوعة ضد جمعية المحامين، ومنع عدد من الصحافيين واستمرار اعتقال قادة الانتفاضة المعتقلين منذ أكثر من عامين بدون محاكمة؟".

وكان البرلمان الأوروبي قد أصدر العام الماضي قرارا مهما دعا الدول الأوروبية إلى حرمان البحرين من التعاون العسكري وتصدير السلاح ما لم تقم الحكومة بإعادة العمل بدستور البحرين وإجراء انتخابات المجلس الوطني.

٩ سبتمبر

بدأ عدد من المعتقلين السياسيين بسجن جو في السادس من هذا الشهر إضرابا عن الطعام احتجاجا على الأوضاع السيئة التي يعيشونها داخل الزنزانات الخليفية، ومطالبة بالنظر في جريمة اعتقالهم التعسفي، وقد مضى على بعضهم أكثر من ثلاثة أعوام بدون تهمة أو محاكمة في انتهاك صارخ لأبسط قواعد العدالة في المجتمعات المدنية المتحضرة. وسبق أن قام المعتقلون في هذا السجن بإضرابات مماثلة في السابق لتوجيه الأنظار إلى قضاياهم، وهم مصممون على الاستمرار في هذا النمط السلمي من الاحتجاج ضد استمرار الإرهاب الخليفي في ارض البحرين ولاطلاع العالم على الظلم الرهيب الذي يمارس ضد المواطنين على أيدي العائلة الحاكمة. ويتعرض المعتقلون في السجون إلى اعتداءات متواصلة من قبل عناصر المخابرات وفق نهج متواصل وأساليب وحشية. فمثلا اعتدى الجلادون في سجن جو في ٦ سبتمبر على الشاب منير الشيخ، عندما طلب منهم ماء للاستحمام. ونجم عن ذلك الاعتداء جروح كبيرة في كافة أنحاء جسد الشاب. والسجناء ممنوعون من الحصول على الماء إلا لمدة ساعتين يوميا، علما بأن درجة الحرارة تجاوزت ٥٠ درجة مئوية خلال هذا الصيف. كما تعرض طفل آخر عمره ١٦ عاما في اليوم نفسه لاعتداء مماثل بينما كان يستعد لمقابلة أهله. وأصيب برضوض وجروح كثيرة بقي على أثرها طريحا على الأرض حتى الآن. وأصيب بحالة نفسية خطيرة حيث أصبح يبكي بصورة مستمرة، وعلم أن الاعتداء المذكور قام به

مرتزقان هما سهيل (باكستاني الجنسية) وإبراهيم (سوري الجنسية). وساد القلق بقية السجناء الذين ذهلوا لهذه الأساليب الوحشية التي يمارسها جلادو آل خليفة بحق أبناء البحرين. وقد أبلغت السلطات المختصة بالأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي بالجريمتين وطلب منهما التدخل بشكل عاجل لمنع الاعتداء على المواطنين البحرينيين المعتقلين لدى آل خليفة.

ومن جهة أخرى، أصدر الجلاد خالد الوزان تهديدا لمواطني منطقة الديه بأنه "سوف يخلي الديه من شبابها". جاء ذلك في إثر تصاعد الفعاليات السلمية التي يقوم بها المواطنون في إطار مشروع المقاومة المدنية، الذي أكد فشل قوات الأمن والشغب في قمع الانتفاضة الشعبية المباركة. وقد بدأ الجلاد المذكور في ممارسة أساليب بشعة بحق الأطفال والشباب في المنطقة. والمعروف أن خالد الوزان هو الذي قام بتمزيق جسد الشهيد سعيد الإسكافي قبل ثلاثة أعوام والاعتداء عليه. ولدى المعارضة ملف كبير يحتوي على جرائم الوزان من خلال إفادات ضحاياه.

ومن جهة أخرى، علم أن بعض خبراء الأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان اجتمعوا مع وفد البحرين في جنيف بعد تقديمه التنازلات المطلوبة لسحب مشروع قرار الشجب، وعبروا عن استيائهم الشديد لما نشره الإعلام الحكومي خصوصا ادعاءه بأن الخبراء أثنوا على سجل حقوق الإنسان في البحرين. وكان رد الوفد أن الإعلام البحريني حر ولا تملك الحكومة التأثير عليه. فاستسخف الخبراء هذا التفسير وسألوا الوفد: من أين استقى هذا الإعلام معلوماته إذا؟ وفهم الخبراء الدوليون من ذلك حقيقة مهمة وهي أن موظفي آل خليفة يحترفون تزوير الحقائق بشكل عجيب. وقال أحد الخبراء: "إذا كانوا يمتلكون جرأة التزوير مع موظفي الأمم المتحدة بهذه الصورة فليس لدينا أدنى شك في ما يقال عنهم إزاء حقوق الإنسان".

وعلى صعيد آخر، نشرت صحيفة "القدس العربي" اللندنية يوم أمس مقالا طويلا للكاتب البحريني عبد الرحمن محمد النعيمي بعنوان: "الابتعاد عن الحل الأمني والاستقواء بالأطراف الدولية والعودة للدستور حلول تحفظ وجه السلطة". وجاء في المقال استعراض لسياسة القبضة الحديدية إزاء الوضع الداخلي التي أدت إلى اعتقال خطباء المساجد ومنع العمل النقابي وقمع حرية الصحافة وسحب جوازات سفر المواطنين ومنع المواطنين من العودة إلى الوطن والتحرش بجمعية المحامين والإبعاد القسري للمواطنين (من سانت هيلانة إلى بقية المنافي التي يعيش فيها المناضلون الآن).

وتطرق المقال إلى محاولات الحكومة تحسين صورتها في الخارج من خلال دعم مؤسسات إعلامية ومحطات فضائية وإقامة معارض تجارية. وجاء في خاتمة المقال ما يلي: "في الذكرى الثالثة والعشرين لحل المجلس الوطني وتعليق الدستور من الأجدر بعقلاء السلطة الحاكمة التبصر في الوضع الذي تعيشه البلاد والسمعة التي أوصلتها سياسة التنكر للمطالب الشعبية في الداخل والخارج، وبالتالي ضرورة الابتعاد عن الحل الأمني، وضرورة الابتعاد عن الاستقواء بالأطراف الدولية وبالتالي ليس هناك سوى الشعب وممثليه في لجنة العريضة الشعبية، الذين تمسكوا بحق شعبهم في الحياة الحرة الكريمة والمشاركة السياسية في أمور بلاده، ورفضوا اللجوء إلى العنف أو الرد على العنف البشع الذي مارسه الجلادون والمرتزقة. الطريق واضح: العودة إلى الدستور والاعتراف بالخطأ فضيلة، والدخول في حوار مع لجنة العريضة للوصول إلى حلول وسط للمشكلات الكبيرة التي تعاني منها البلاد. وبدون التراجع والاعتراف بالخطأ فقد تجد السلطة الحاكمة أنها في طريق مسدود، وأن الخيارات تضيق يوما بعد يوم ليس فقط أمامها، وإنما أمام كل من يريد الخير للبحرين، ويريد الوصول سريعا إلى حلول تحفظ ماء وجه جميع الأطراف المتصارعة".

١٠ سبتمبر

ما تزال جريمة قتل الشهيد نوح خليل آل نوح تتفاعل على مستويات دولية عديدة. فلجنة مكافحة التعذيب التابعة للأمم المتحدة تحقق فيها بينما تراوغ حكومة البحرين وترفض تقديم تفسير للجريمة. وما يزعج المنظمات الدولية هو رفض آل خليفة معاقبة القتلة الذين ارتكبوا الجريمة. فمثلا ما يزال خالد الوزان، المسؤول المباشر عن قتل الشهيد الإسكافي، يمارس المزيد من التعذيب بحق أطفال البحرين، وهو الذي عذب الشهيد الإسكافي حتى الموت. وفي هذا الإطار أوضح وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، السيد ديريك فاتشيت، موقف حكومته من هذه الجريمة وذلك في رسالة جوابية إلى أحد أعضاء البرلمان البريطاني مؤخرا. وجاء في الرسالة ما يلي:

"كما تعرف فإن سياستنا تعتمد على الدخول مع أي حكومة في حوار حول انتهاكات حقوق الإنسان. فبعد التقارير الأولى حول ادعاء الوفاة في السجن للسيد نوح عبد الله، أثار سفيرنا في البحرين القضية مع وكيل وزارة الخارجية (في غياب وزير الخارجية) في ٢٥ يوليو. وأرسلت كذلك رسائل إلى وزارة الداخلية من قبل

السفارة في ٢٦ يوليو و ١ أغسطس. ولكن مع الأسف فإن السلطات البحرينية لا تؤكد سوى أن القضية ما تزال قيد البحث. ومع ذلك فإننا قلقون إزاء هذه الادعاءات. فإذا صحت فإنها تثير التساؤل حول التزام حقوق الإنسان تجاه ميثاق الأمم المتحدة ضد التعذيب الذي وقعوا عليه مؤخرا. ولقد طلبت من سفارتنا الاستمرار في الضغط على السلطات البحرينية لتقديم تفصيلات وتأكيد رسمي حول الملابسات والظروف المحيطة بوفاة السيد نوح خليل عبد الله".

ومن جهة أخرى، صدر تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في دول العالم. واحتلت البحرين المرتبة الثالثة والأربعين. وذكرت مصادر مطلعة أن هناك قناعات لدى المسؤولين بالأمم المتحدة بأن التنمية البشرية في البحرين تعاني من تراجع كبير وأن التقارير التي يرفعها الدكتور فيصل عبد القادر، المسؤول الإقليمي لمكتب التنمية البشرية في البحرين، لا تتميز بالدقة ولا تعكس حقيقة الواقع في البحرين. وجاءت البحرين في مرتبة متدنية مقارنة بدول أفقر، وأضافت هذه المصادر، أن المسؤولين يحققون في المصالح الشخصية للدكتور عبد القادر في البحرين ، خصوصا بعد تواتر الأنباء عن حصوله على وعد من حكومة البحرين بمنحه جنسية بحرينية في مقابل ما يقوم به من محاولات لتلميع صورة البحرين من خلال تقاريره. وقالت المصادر أن أسئلة باتت مطروحة بقوة في أروقة الأمم المتحدة حول مفهوم التنمية البشرية إذا كانت السجون مكتظة بالمعتقلين حسب ما أكده تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، وإذا كانت سياسة التمييز العنصري هي التي تتحكم في المؤسسات التعليمية في البلاد، حسب ما هو متداول في أروقة منظمة اليونسكو، وإذا كانت النساء والأطفال يتعرضون للاعتقال التعسفي بشكل مستمر، حسب ما تؤكده تقارير المنظمات الحقوقية الدولية.

وفي إطار محاولات آل خليفة قمع حرية الممارسة الدينية اعتقلت قوات القمع الأسبوع الماضي كلا من عبد الزهراء الشجار، ٢٨، وسعيد الشجار، ٤٢. وفي مركز التعذيب بالبديع قام الجلاد فاروق المعاودة بتعذيبهما وإهانتهما بأساليب رخيصة. وافرج عنهما بعد يومين بعد أن اجبرهما على التوقيع على عدم القيام بأي احتفال ديني بمسجد الشيخ إبراهيم في منطقة كرباباد بدون إذن من جهاز التعذيب الخليفي. كما استدعى المعاودة، الحاج أحمد خليفة، ٥٠، رئيس مأتم كرباباد الغربي وعرضه للتعذيب النفسي والإهانة والتهديد على مدى يومين متواصلين بدون رحمة أو شفقة. وبعد ذلك

أجبره على التوقيع على تعهد بعدم القيام بأي احتفال ديني بدون إذن من جهاز التعذيب.

وفي مقر اليونسكو بباريس نوقشت الشكوى المقدمة من قبل الأستاذة حصة الخميري ضد وزارة التربية والتعليم بشأن فصلها تعسفيا اثر توقيعها العريضة النسائية في العام ١٩٩٥. واستدعي الدكتور علي فخرو، سفير البحرين لدى اليونسكو زير التربية والتعليم السابق، للرد على دعوى الفصل. فأكد أن الحادثة جرت في عهده وأن الفصل تم بسبب تركها لعملها بالوزارة وتقصيرها بواجباتها وتفرغها للعمل السياسي. وهذا قلب للحقائق رأسا على عقب، حيث أن الوزير فخرو شخصيا هو الذي بعث لها إنذارا بسحب توقيعها من العريضة النسائية وعندما رفضت قام العسكري عبد العزيز الفاضل، وزير التربية اللاحق، بفصلها من وظيفتها كمديرة للتعليم المستمر. وكانت اليونسكو قد منحتها ميدالية تقديرية اعترافا بجهودها في محو الأمية وتعليم الكبار. وما تزال حتى الآن مفصولة عن عملها وكذلك الدكتورة منيرة فخرو. أما الفقيدة عزيزة البسام فقد توفيت حاملة مغها غصة القرار التعسفي بفصلها عن عملها للسبب نفسه. وتحل في ٢١ أغسطس الذكرى السنوية الأولى لوفاتها.

١٤ سبتمبر

كان للبيان الصحافي الذي أصدرته منظمة هيومن رايتس ووتش الأمريكية يوم الجمعة الماضية (١١ سبتمبر) حول البحرين أصداء إعلامية واسعة. فقد بثته وكالات الأنباء الكبيرة مثل الفرنسية وروبترز ومحطة " سي إن إن" الامريكية وجريدة "القدس العربي" اللندنية وإذاعة طهران العربية وغيها . وأصدرت رت المنظمة المذكورة بيانها بمناسبة الزيارة الأولى التي يقوم بها السيد ديريك فاتشيت، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، إلى البحرين، ولذلك فقد كان عنوان البيان: "حقوق الإنسان ينبغي أن تتصدر جدول أعمال المحادثات بين المملكة المتحدة والبحرين". واحتوى على عدد من القضايا مثل القتل خارج إطار القانون وتشديد القيود على حرية تكوين الجمعيات. وقدمت المنظمة ثلاث توصيات هي: ١- تعيين مدع مستقل يتولى التحقيق في حالات الوفاة بين المعتقلين التي زعم أن قوات الأمن تسببت فيها فضلا عن أعمال التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة التي ارتكبها ضباط جهاز التحقيق الخاص، وإدارة التحقيقات الجنائية، وقوات الأمن العام. ويجب أن تكون لهذا المدعي

سلطة إصدار تقرير علني عن نتائج تحقيقاته، وإقامة الدعوى الجنائية ضد أي مسؤول تتبين مسؤوليته عن إصدار الأوامر بارتكاب أعمال التعذيب، أو غيرها من الأفعال المفضية إلى الموت بغير حق، أو القيام بهذه الأفعال أو التغاضي عنها، ٢ - تعديل القوانين والمراسيم التي تحد بصورة مفرطة من قدرة المواطنين على ممارسة حقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، مثل المادة ١٨ من المرسوم التشريعي رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩، بحيث تصبح هذه التشريعات متمشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ٣- التوقف فورا عن جميع المساعي الرامية لتقويض جمعية المحامين أو إعاقتها عن ممارسة أنشطتها المشروعة باعتبارها جمعية مهنية شرعية.

وعبرت المعارضة عن ارتياحها لزيارة الوزير البريطاني إلى البحرين واعتبرتها مدخلا للاطلاع عن كثب على الوضع الداخلي المتأزم والتعرف عن قرب على عقلية السلطات البحرينية التي لا تنتمي إلى هذا العصر بل هي مستمدة من الماضي السحيق وترفض الاعتراف بحدوث تغيرات سياسية وفكرية كبيرة في العالم تستدعي تطوير النظام السياسي ليواكب متطلبات العصر. وطالبته بمناقشة القضايا المهمة المرتبطة بحقوق الإنسان والحريات العامة والدستور على بساط البحث مع آل خليفة.

وقبيل زيارة الوزير البريطاني شن جهاز القمع الخليفي عدوانا على المواطنين واعتقل عددا من هؤلاء عرف من بينهم: محمد عبد الحسين جاسم عبد النبي، ١٧، وعبد الخالق جاسم محمد يوسف، ١٤، وكلاهما من منطقة العكر جنوبي البلاد. وكان الطفلان قد تعرضا قبيل اعتقالهما لملاحقة قوات القمع فلجأ إلى أحد المنازل، ولكن قوات الإرهاب الحكومية قامت بتمشيط جميع منازل المنطقة بدقة وعبث حتى اعتقلتهما ظلما وعدوان. وارتكبت بحق هذا الطفلين فظاعات بشعة على أيدي قوات القمع، حيث تعرضا للتعذيب الرهيب أمام المواطنين. وفي الساعات الأولى من صباح سبتمبر اعتدت قوات الأمن الخليفية على منزلين بمنطقة مركوبان في سترة وكسرت أبوابهما بشكل إرهابي ودمرت محتوياتهما بأسلوب عبثي. واعتقل في هذا العدوان الوحشي الشابان عيسى أحمد حبيب، ٢٠، ناصر عبد الحسين العالي، ١٨. وبعد ثماني ساعات من التعذيب الوحشي أطلق سراحهما. واعتقل الأسبوع الماضي من منطقة الدير كل من: علي ميرزا عبد الله، ١٩، السيد مازن السيد هاشم السيد علي، ١٩، السيد حسين السيد رضي السيد جواد، ١٧، السيد حسن السيد عدنان، ١٧. وكانت المنطقة قد شهدت كتابة شعارات على الحيطان، وهو أمر تعتبره العائلة

الخليفية تهديدا لأمنها.

وفي الوقت نفسه، انتشرت الشعارات الوطنية بشكل واسع في مناطق عديدة من البلاد. وحدثت حالات كر وفر بين المواطنين الذين صمموا على الاستمرار في مشروع المقاومة المدنية بما في ذلك كتابة الشعارات على الحيطان. وشوهدت قبل يومين بمنطقة البرهامة شعارات كتبت بالإنجليزية منها:

The Bahraini opposition is moderate, No Shia, No Sunni, people of Bahrain want freedom. وفي الأسبوع الماضي كتبت شعارات كثيفة على حيطان المنامة منها: "سحقا للجلادين فليفل والوزان، سحقا لمن قدم المال على الانتفاضة، اطلبوا الحق فإنه عرين الأسود، كيف ننسى الجمري وهو لا زال مقاوما، (الشيخ محمد) الرياش في القلوب، نحن أنصار الشهيد نوح، تحية إكبار لكل السجناء".

١٦ سبتمبر

هيمنت قضية حقوق الإنسان ووجود المعارضة في الأراضي البريطانية على المحادثات التي اجرها السيد ديريك فاتشيت، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، خلال زيارته إلى المنامة التي انتهت يوم أمس. و لم يخف الوزير البريطاني اهتمامه بملف حقوق الإنسان في البحرين عندما طرح عليه الصحافيون المرافقون له أسئلة بهذا الخصوص في المؤتمر الصحافي الذي عقده قبل مغادرته إلى دولة قطر. وقال أنه بدأ مع حكومة البحرين "حوارا حقيقيا ذا معنى حول قضايا حقوق الإنسان". وذكر أنه دعا الحكومة لتقديم دعوة إلى منظمة العفو الدولية لزيارة البلاد وفق الشروط التي تقبل بها المنظمة قائلا أنه "إذا حدث ذلك فسوف يكون إنجازا واسعا في مجال الشفافية والأمانة". وورد اسم الشيخ الجمري في المؤتمر الصحافي بينما قال الوزير أنه طرح مع حكومة البحرين قضايا عامة بدلا من القضايا المتفرقة، وأضاف: "لقد أعربنا عن قلقنا تجاه عدة حالات اعتقال وهذا النوع من القضايا التي ترغب منظمات حقوق الإنسان في دراستها والتعليق عليها. وما نريده هو تأكيد تحقيق تقدم، وسنواصل الإعراب عن قلقنا ولكنا لا نريد أن نكون سلبيين. نريد تشجيع ما يحصل من تقدم". أما بخصوص اللجوء السياسي الذي منحته الحكومة البريطانية للمعارضين البحرينيين فقال الوزير فاتشيت أن لندن ستواصل العمل حسب ما ينص عليه القانون الدولي في قضايا منح اللجوء السياسي مضيفا: "خلال اجتماعي مع وزير الخارجية قلت أن هناك خطا هاما لا بد لنا من رسمه. إننا سندافع عن

الديمقراطية وسندافع عن الحرية، ولكننا لا نشجع أي مفهوم يؤدي إلى دعم المنظمات الإرهابية الدولية إذ أن ذلك يشكل مخالفة للقوانين الجديدة في بلدنا". ونفى أن تكون بلاده باعت أسلحة بريطانية تستخدم للقمع الداخلي.

وأكدت مصادر مطلعة أن الحكومة شعرت بالحرج الشديد والانزعاج إذ أنها لم تستطع التأثير على موقف الوزير البريطاني و لم تستطع الرد على تساؤلاته حول حالات محددة من انتهاكات حقوق الإنسان. وتجاهل الإعلام الحكومي الزيارة بشكل ملحوظ حيث لم ينشر عنها إلا مقتطفات قصيرة بعكس تغطيته الواسعة لزيارات اقل أهمية قام بها أعضاء برلمانيون العام الماضي إلى البحرين. كما تناقلت وسائل الإعلام العالمية خبر الزيارة بشكل موضوعي وركزت على قضايا القمع وانتهاك حقوق الإنسان، حيث نقلت وكالات رويتر والفرنسية والأسوشيتد برس وهيئة الإذاعة البريطانية وغيرها خبر الزيارة بشكل أزعج آل خليفة بشكل كبير. ويسود الأوساط البريطانية انزعاج كبير بسبب إصرار الأمير على تقديم إيان هندرسون للوزير الزائر وكأنه أهم شخصية في البلاد.

وبمناسبة زيارة الوزير البريطاني إلى البحرين ازدادت فعاليات المواطنين في إطار مشروع المقاومة المدنية. وسمع في حوالي الساعة التاسعة والنصف الليلة الماضية دوي انفجار اسطوانة غاز وهي الأخيرة في سلسلة من التفجيرات الصوتية التي أريد منها إيصال صوت الشعب المظلوم إلى الضيف الزائر. كما شوهدت صباح أمس كتابات كثيرة على جدران منطقة سند المطلة على الشارع العام الذي يتجه من مدينة عيسى إلى ألبا. ومعروف أن هذا الشارع حساس جدا لدرجة أن الكتابة على الجدران المطلة يتم مسحها بسرعة. وفي صباح يوم الاثنين الماضي (١٤ سبتمبر) قام المواطنون بمنطقة النويدرات بتعليق صورتي كل من الشهيد نوح والشهيد عيسى قمبر على عمود كهرباء يبلغ ارتفاعه ١٥ مترا على الشارع العام أمام دوار النويدرات. وعلى الفور أعلن المرتزقة حالة الطوارئ وشوهدت سيارات المطافئ والدوريات لخاصة وسيارات المرتزقة وهي تهرع باتجاه المنطقة، وأصيبت حركة المرور باضطراب شديد. كما شوهدت كتابات مكثفة على طول جدران المناطق الغربية (المالكية، كرزكان والدمستان) باللون الأحمر، وكذلك صور الشهداء والقادة. وكانت الكتابات باللغتين العربية والإنجليزية.

وعلم من جهة أخرى، أن المواطن جعفر عبد الله الشمروخ، ٢٧، الذي اعتقل الشهر الماضي، أصبح في حالة خطيرة بعد تعرضه لتعذيب شديد أدى إلى كسر الحوض لديه. وكانت مفرزة من قوات التعذيب بقيادة كل من خالد الوزان وعادل

فليفل قد اعتدت على منزل الشاب بعد منتصف الليل بمنطقة السنابس واقتادته إلى مركز التعذيب بالعدلية. وبعد أيام نقل إلى سجن الحوض الجاف. ومن هناك استمر المعذبون في نقله بين الحين والآخر إلى مركز التعذيب بالعدلية للمزيد من وجبات التعذيب على يدي الجلادين المذكورين. وبعد إصابته بالكسر هدداه بالمزيد من التعذيب وربما القتل إذا ما انتشر خبر تعذيبه وإصابته إلى خارج السجن. وهناك الآن خشية شديدة على حياة هذا الشاب، وقد أبلغت الجهات الحقوقية المعنية بوضع الشاب. وحملت المعارضة هذين الجلادين المسؤولية الكاملة عما يحدث له من تعذيب وإرهاب. وهو أب لطفلة واحدة.

وفي الكويت تم تأجيل محاكمة المواطنين البحرينيين المعتقلين لدى حكومة الكويت بتهمة حيازة منشورات تطالب حكومة البحرين بإعادة العمل بدستور البلاد حتى ٢٤ أكتوبر المقبل. وقد تكرر تأجيل المحاكمة بدون أسباب مقنعة.

١٨ سبتمبر

استمرارا لسياسة التشويش والمماطلة التي تتبعها حكومة آل خليفة تم تأجيل انعقاد جلسة المحكمة للنظر في الدعوى المقدمة من قبل عدد من المحامين البحرينيين الشرفاء ضد وزارة العمل. وكان مقررا لجلسة النطق بالحكم الانعقاد يوم أمس الأول (١٦ سبتمبر) ولكن يبدو أن قرارات من »جهات عليا« صدرت بعدم إصدار الحكم في الوقت الحالي لكي لا يؤدي ذلك إلى المزيد من الحرج للحكومة. وكان وزير العمل والشؤون الاجتماعية قد أصدر قرارا في وقت سابق من هذا العام بحل مجلس الإدارة المنتخب للجمعية وعين مكانه عددا من المحامين المحسوبين على آل خليفة. وفي اثر ذلك قدم ستة محامين (ثلاثة رؤساء سابقين للجمعية وثلاثة أمناء سر) دعوى ضد قرار وزير العمل. ومارست الحكومة ضغوطا كبيرة على هؤلاء المحامين لسحب القضية من المحكمة لعلمها بضعف موقفها ولكنهم اشترطوا لسحبها إعادة المجلس المنتخب وسحب قرار وزير العمل. ونظرا لتواجد صحافيين أجانب في البلاد لتغطية زيارة الوزير البريطاني، ديريك فاتشيت، قررت المحكمة تأجيل النظر في القضية حتى ١٠ أكتوبر المقبل.

إلى ذلك استمرت ردود الفعل حول زيارة الوزير فاتشيت إلى البلاد هذا الاسبوع. ومارس الإعلام الرسمي ابشع أشكال التحريف والتزوير لتغطية فشل الحكومة في إقناع

ضيفها بشرعية سياساتها الإرهابية، أو تحقيق أي تقدم في سعيها لتكميم أفواه المعارضة في الخارج. وحاولت عبثا، إقناع الوزير الزائر، بأن المطالبة بإعادة العمل بدستور البلاد المعلق وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين هو أحد أنواع الإرهاب وأن على بريطانيا أن تطبق قانونها الجديد لمكافحة الإرهاب على المعارضة البحرينية، الأمر الذي لم ينجحوا فيه على الإطلاق. وكرر الوزير أن بلاده سوف تدعم الديمقراطية والحرية في الوقت الذي تكافح فيه الإرهاب. وسوف يستمر المواطنون المحرومون من العودة إلى بلادهم في إعلان ظلامتهم إلى العالم متمتعين بحرية التعبير التي توفرها لهم البلدان التي يعيشون فيها. واعتبر المراقبون إصرار آل خليفة على إسكات الأصوات المعارضة دليلا على الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد وضرورة إحداث تغيير سياسي حقيقي فيها. وفشل آل خليفة في تقديم دليل واحد للحكومة البريطانية على أن المعارضة البحرينية ارتكبت أو خططت لعمل عنف واحد طوال السنوات الأربع الماضية. بينما استطاعت المعارضة إقناع العالم بأن العنف مصدره آل خليفة الذين قتلوا عشرات الأبرياء أما بالتعذيب أو الرصاص أو الإعدام.

واستمر الإرهاب الخليفي ضد المواطنين في الأيام القليلة الماضية. فقد تكثفت الاعتقالات والتعذيب بشكل تصاعدي. فقد اعتقل من منطقة الدراز في الأيام القليلة الماضية كل من: صلاح حسن، ١٨، فاضل السيد عباس، سراج أحمد عبد العباس، ١٧ وأخيه، عباس، ١٥، عبد الله عيسى، ١٢، مرتضى السيد عباس السيد طاهر، ١٦ (أطلق سراحه بعد تعذيب وحشي شديد)، السيد كاظم السيد طاهر، ١٦. كما اعتقل السيد أحمد السيد قاسم، ١٧، وأخوه السيد صادق، ١٥ (ولهم أخ ثالث معتقل في مراكز التعذيب الخليفية منذ فترة طويلة). ولدى اعتقال الأخوين وقفت أمهما البطلة قائلة للجلادين: لدى طفل رابع عمره أربع سنوات، لماذا لا تأخذونه أيضا؟ فقالوا: لا نريده الآن، وانصرفوا.

وهناك الآن عدد كبير من المواطنين المعتقلين مضى على اعتقالهم أكثر من عام كامل بدون تهمة أو محاكمة. ومن هؤلاء: جعفر مكي مرهون، من منطقة النبيه صالح، ٢٢، (أكثر من عام ونصف). رضا أحمد المخلوق، محمد أحمد المخلوق، المنامة (أكثر من عامين)، محمد الصيرفي، المنامة (أكثر من عام)، عبد الجبار إبراهيم العصفور، الدراز، (أكثر من عامين)، محمد دشتي، المنامة (أكثر من عام)، الشيخ صادق الدرازي (قضى فترة السجن المحكوم بها منذ فترة طويلة وما يزال معتقلا)، جابر الشعلة، المنامة

(أنهى فترة حكمه في ١٠ يناير الماضي و لم يطلق سراحه بعد)، جعفر وفوزي الدرازي، سعيد خلف، علي القاري، جميل عمران، المنامة (أكثر من عام)، عباس ومهدي سهوان، الشيخ حسين الأكرف، عبد الحسين المتغوي (أكثر من ثلاثة أعوام).

ومن جهة أخرى، استمر المواطنون الأحرار في التعبير عن رفضهم السياسات الإرهابية لآل خليفة بأساليبهم المتحضرة في عدد من مناطق البلاد. وقد استمرت كتابة الشعارات الوطنية في مناطق عديدة مثل كرزكان والدمستان وأبو صيبع. ومن الشعارات التي كتبت في المنطقة الأخيرة على شارع البديع: "البرلمان مطلبنا"، "لن نستسلم"، "سنقاوم" وغيرها.

٢١ سبتمبر

تحت ضغط من بعض الأوساط الحقوقية والسياسية، وفي ضوء زيارة الوزير البريطاني، ديريك فاتشيت، إلى البحرين، فقد أرغمت الحكومة على الموافقة على دعوة منظمة العفو الدولية إلى البلاد للمرة الأولى منذ العام ١٩٨٦. و لم يحدد موعد الزيارة بعد ولكنها رشيكة، حسب مصادر مطلعة. وكان فاتشيت قد صرح في المنامة بأنه حث حكومة البحرين على السماح لمنظمة العفو الدولية بزيارة البحرين للاطلاع على أوضاع السجن والسجناء. وكانت الحكومة ترفض دعوة أي منظمة حقوقية إلى البلاد لكي لا تكتشف جرائمها بحق أبناء البحرين. وإذا حدثت هذه الزيارة فسوف ينكشف قدر كبير من الحقيقة للعالم، خصوصا إذا حدثت الزيارة وفق شروط المنظمة التي تكشف عادة نتائج زياراتها وتفصيلاتها. وقد رحبت المعارضة بهذه الزيارة واعتبرتها خطوة أخرى على طريق كشف الإرهاب الخليفي الذي عانى منه أبناء البحرين على مدى السنوات الماضية. كما ناشدت أبناء البحرين بذل جهود كبيرة لتوفير اكبر قدر ممكن من وقائع التعذيب الذي تعرضوا له. وناشدتهم إعداد ملفات متكاملة للمعاناة الشخصية والجماعية.

ومن جهة أخرى، نقل السيد عبد الله فخرو، ٧٠ عاما، يوم أمس من المستشفى العسكري إلى زنزانته بعد أن قضى ستة أيام متواصلة تحت العلاج. و لم يعرف بعد طبيعة المرض الذي يعاني منه هذا المواطن البطل الذي رفض الانحناء أمام الإرهاب الخليفي وأصر على الصمود بوجه طغيانهم. وكان السيد فخرو قد نقل إلى المستشفى في ١٤ سبتمبر اثر تدهور حالته الصحية بعد أن تعرض لتعذيب نفسي رهيب. وآخر

حلقات هذا التعذيب نقل شاب يافع إلى زنزانته وهو في حالة إعياء شديد بعد وجبة من التعذيب الوحشي. فما أن رأى عبد الله فخرو حالة الشاب حتى سقط متألما من وضعه فنقل إلى المستشفى على الفور. ويخشى على هذا المواطن الذي عذبه الجلادون من تردي وضعه الصحي خصوصا أن بعض التقارير يتحدث عن إصابته بمرض في القلب. وقد اعتقل في مطلع هذا العام و لم توجه إليه تهمة كما لم يقدم إلى محاكمة. وليس معروفا عن المواطن البطل عبد الله فخرو انتماؤه إلى أي تنظيم سياسي، وكل ما لديه هو شعوره القوي بالانتماء إلى هذا الوطن والشعب ودعمه للمطالب الشعبية العادلة، الأمر الذي يعتبره آل خليفة تهديدا لأمن الدولة. ويعتبر فخرو اكبر المعتقلين في الزنزانات الخليفية سنا. وحملت المعارضة آل خليفة المسؤولية الكاملة عما يحدث لهذا المواطن الشريف.

كما علم أن الكاتب الصحافي حافظ الشيخ استدعي إلى أحد مراكز التعذيب في اثر دخوله في نقاش مع أحد المرتزقة السوريين الذين استقدمهم آل خليفة لقمع شعب البحرين. ونقل عنه قوله لأحدهم: أتعتقد أنه أمر مقبول أن نذهب إلى سوريا ونحصل على الأموال والمعاملة الخاصة مقابل قمع المواطنين السوريين؟ وفي اليوم التالي استدعي حافظ الشيخ إلى مركز التعذيب. وقبل بضعة شهور منع من الكتابة في الإعلام المحلي أو الخليجي، وهدد بقطع مستحقاته المالية من جريدة "أخبار الخليج" التي يعمل بها إذا ما قام بكتابة أي مقال في أي جريدة. فراتبه مستمر — كصحافي- طالما التزم الصمت وامتنع عن الكتابة، أما إذا زاول مهنته فسوف يقطع راتبه. هذا هو المنطق الخليفي المفروض على شعب البحرين.

ومن جهة أخرى، امتلأت الحيطان في مناطق عديدة بالشعارات الوطنية. وشوهدت شعارات كثيرة في مناطق دار كليب والمالكية وكرزكان والدمستان والهملة. وفي المنامة كانت هناك شعارات مكتوبة بخط واضح بالقرب من مدرسة القلب المقدس، وشوهدت حافلة الشرطة وهي ترش الشعارات في محاولة لإخفائها، خصوصا بالقرب من القلعة. كما شوهدت كتابات جديدة بمنطقة كرانة، وكان من بينها: "الجمري هو القائد"، "رصوا صفوفكم". أما في منطقتي واديان والخارجية بسترة فقد زينت جدران المنازل بالشعارات الدستورية المطالبة بالعدل والحرية وصور الشهداء والقادة. وكانت الكتابات بخط عريض وواضح على الشارع العام للمنطقتين، وباللغتين العربية والإنجليزية. ومن بين تلك الشعارات: "العدل والحرية مطالب

شرعية"، "مهما فعلتم فلن تسلبونا حريتنا". وعلى الفور فرضت القوات المرتزقة حصارا على المنطقة لإزالة الكتابات والصور، واستغرقت عملية إزالتها يومين متواصلين. كما كانت هناك كتابات كثيفة بمنطقة كرباباد على الحائط الشهير الذي أصبح تحت الحراسة ٢٤ ساعة من قبل القوات المرتزقة.

وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات العشوائية في الأيام القليلة الماضية. فقد اعتقل من منطقة البلاد القديم كل من السيد كامل ا لسيد ماجد وأخوته الثلاثة الأصغر منه، ومحمد القديحي وآخرين. كما علم أن الشاب حسن مزعل، ٢٢، من منطقة المعامير والمحكوم بالسجن خمس سنوات لاقى مؤخرا تعذيبا نفسيا وجسديا رهيبا. ونجم عن ذلك كسر انفه فتم نقله إلى المستشفى وما يزال يعاني من ذلك. وفي محاولة لإنهاء قضية الاعتقال العشوائي التي يتهم آل خليفة بممارستها على نطاق واسع، فقد تسلوع إصدار الأحكام الظالمة بحق المعتقلين. وعلم أن أكثر من عشرين شخصا سوف يقدمون للمحاكمة بعد أن أعلموا بذلك عن طريق الهاتف. ومن هؤلاء أشخاص محكومون سابقا، مثل منصور علي علي، ٢٣، المحكوم بالسجن ثلاثة أعوام، وحسين سديف، ٢٠، المحكوم أيضا بالسجن ثلاث سنوات، بينما البعض الآخر أفرج عنه قبل عام واحد مثل محمد سديف، ٢٣. وبعض هؤلاء من الموقوفين بمركز التعذيب بالحوض الجاف منذ أكثر من ثلاثة أعوام مثل حسين "أبو دعاء"، ١٨، نضال عبد الله، ١٨، وحسين علي، ٢٢، ومحمد الفردان، ١٧، وغيرهم.

٢٣ سبتمبر

شكك العديد من المنظمات الحقوقية الدولية في مدى رغبة حكومة البحرين في الالتزام بالتعهدات التي قدمتها للأمم المتحدة في مقابل سحب قرار الشجب الشهر الماضي. وازدادت هذه الشكوك بعد ورود أخبار متواترة عن استمرار القمع والإرهاب الحكومي ضد أبناء البحرين في الأيام الأخيرة. وتخشى هذه المنظمات من تلاعب آل خليفة بتلك الالتزامات بحيث يواصلون قمعهم ضد المواطنين حتى الأيام القليلة التي تسبق انعقاد الدورة المقبلة للجنة حقوق الإنسان في شهر مارس المقبل. كما أن تسرب أنباء عن السماح لمنظمة العفو الدولية بزيارة البلاد لا يعني أن الزيارة أصبحت وشيكة، ومن المتوقع أن يماطل آل خليفة لتأجيل موعد الزيارة لكي لا تؤثر نتائجها التي سوف تعلن للعالم على الموقف الدولي تجاههم في الدورة الحقوقية المقبلة.

وعلم كذلك أن حكومة البحرين وجهت دعوة للدكتور محمد فائق، الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، لزيارة البلاد في محاولة لكسب موقف المنظمة إلى جانبهم، الأمر الذي لا يبدو ممكنا حتى الآن. وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد أصدرت بيانات عديدة تشجب سياسات القمع الحكومية في السنوات الماضية، ولكن آل خليفة كثفوا جهودهم في الشهور الأخيرة لمنع استمرار ذلك، ووجهوا دعوات لبعض مسؤوليها لزيارة البلاد. ومع ذلك لم تفلح جهودهم في تحقيق شيء حتى الآن. ولا يتوقع أن يحققوا الكثير من زيارة السيد محمد فائق لأنه ملتزم بشجب انتهاكات حقوق الإنسان والمطالبة بإصلاح الأوضاع في البلاد العربية.

واستمرت الاعتقالات التعسفية في الأيام القليلة الماضية وشملت عددا من الأطفال. وعرف من بين المعتقلين من منطقة الزنج والبلاد القديم كل من: أسعد عزير، الملا هاني، أسعد عاشور، فاضل الرمل، مصطفى العالي، علي الرمل، زهير السباع. وذكرت التقارير أن عددا من الأطفال لم تتوفر أسماؤهم جميعا اعتقلوا كذلك. ومن هؤلاء السيد جعفر السيد ماجد السيد عبد الله، ١٤، وأخواه (أحدهما أكبر منه والآخر اصغر). وأفرج عن الأخوين في اليوم التالي ولكن الطفل ما يزال معتقلا. ويخشى على هؤلاء المعتقلين من التعذيب الوحشي بمركز التعذيب بالعدلية الذي اشتهر بسوء معاملة السجناء فيه. كما اعتقل عدد من المواطنين بمنطقة سترة في الأيام الثلاثة الماضية، وذلك في اثر زيارة مراسل هيئة الإذاعة البريطانية المنطقة. وتحدث المراسل إلى عدد من المواطنين حول الأوضاع العامة وإرهاب الدولة بحق الآمنين. وما أن عرف جهاز التعذيب بتلك الزيارة حتى شن عدوانا على المنطقة واعتقل عددا من المواطنين، وعرف من بينهم طفل صغير اسمه ياسر ووجهت له تهمة التحدث مع المراسل. ويعتبر آل خليفة مثل هذا الأمر "تهديدا لأمن الدولة"، ويتهم من يقوم به "بالتواطؤ مع جهات أجنبية لتهديد أمن الدولة". وهناك خشية كبيرة على حياة هذا الطفل لأنه كشف للمراسل عن آثار التعذيب على جسده. وبقي عناصر القمع في المنطقة فترة طويلة واستفزوا الكثيرين في بحثهم عمن التقى مراسل هيئة الإذاعة البريطانية. ويعتمد آل خليفة، بتوجيه من البريطاني ديفيد جامب، على إبقاء البلاد في عزلة تامة عن العالم ومنع تسرب أخبار ما يجري فيها إلى العالم الخارجي. وذكر شهود عيان أنهم رأوا في سجن العدلية سبعة من الشباب البحرينيين وهم مقيدون بالقيد البلاستيكي وأعينهم معصبة ووجوههم نحو الحائط، الأمر الذي يعني أن اعتقالهم حديث جدا. فالقيد

البلاستيكي لا يستعمل إلا عند الاعتقال بينما يستعمل قيد من الحديد في الأوقات الأخرى.

وعلى صعيد آخر، قال المواطنون أن عناصر جهاز القمع قامت في الأيام القليلة الماضية بمسح الشعارات الوطنية التي امتلأت بها جدران منطقة أبو قوة ولكن الشباب قاموا بتزيينها بالشعارات، وتكررت العملية عدة مرات. كما شوهدت طائرات عمودية تحلق فوق منطقة الدراز وبالتحديد فوق مدرسة الدراز الابتدائية الإعدادية للبنين. ومن المعروف أن هذه الطريقة كثيرا ما تستخدم فوق هذه المدرسة بالذات لتخويف الطلبة منذ بداية الانتفاضة المباركة وفي كل عام دراسي.

هذا وتحل بعد غد الذكرى الثالثة للإفراج عن الشيخ عبد الأمير الجمري بعد اعتقاله الأول في العام ١٩٩٥، وهي ذكرى أصبحت تعني الكثير للمواطنين لأنها عكست شعور المواطنين تجاه من يحمل قضاياها ويتفاعل مع همومها. وكانت الجماهير قد خرجت لاستقباله آنذاك بأعداد لم تشهد البلاد لها مثيلا، الأمر الذي أزعج الحكومة كثيرا ودفعها لاتخاذ المزيد من الإجراءات القمعية بحق الشنيخ الجمري لاحقا. وأصبحت تشترط على من تطلق سراحه الآن عدم السماح باحتفال شعبي كبير لتكريمه، لأن ذلك "يهدد أمن الدولة".

٢٥ سبتمبر

أكد سجناء رأي افرج عنهم في الفترة الأخيرة أنهم تلقوا وجبات من التعذيب على يدي الكولونيل البريطاني توماس برايان شخصيا، وأنه نفسه يمارس أقسى أنواع التعذيب بوحشية. وقال أحدهم: "سألني برايان سؤالا فنظرت في وجهه لاستوضح قصده فضربني ضربة شديدة أسقطتني على الأرض، وأشار إلى عادل فليفل فعذبني بشكل لم أعهده في حياتي، حدث ذلك تحت إشراف الضابط البريطاني". وقال آخر: "يختار برايان من يريد تعذيبهم بنفسه ويترك الآخرين لبقية الجلادين وخصوصا فليفل". وبرايان هذا ضابط بريطاني في أواخر الخمسينات من العمر ويعمل في جهاز المخابرات البحرينية منذ أكثر من عشرة أعوام، وتسلق في سلم الجهاز حتى أصبح ينيب عن هندرسون في غيابه. أما الآن فقد أصبح مسؤولا عن جهاز المخابرات بشكل كامل. ولكنه ينسق مع إيان هندرسون الذي لا يزال صاحب الكلمة الأخيرة في الشؤون الأمنية. وقد أصبح هندرسون عنصرا بارزا في البروتوكول الرسمي، فهو في مقدمة

مودعي الأمير ورئيس الوزراء عندما يغادر أحدهما البلاد وفي مقدمة مستقبليهما لدى عودتهما.

وتحت إدارة توماس برايان تم تعذيب الشهيد نوح خليل عبد الله آل نوح، وقد رفض هذا الضابط البريطاني، تشكيل لجنة تحقيق في مقتل هذا الشاب، وتحمله المنظمات الحقوقية الدولية مسؤولية تعذيبه حتى الموت. كما أن عددا من المواطنين أصيب بأمراض خطيرة خلال اعتقالهم، فتم إطلاق سراحهم حال اكتشاف المرض. وقد أطلق سراح المواطن الحاج عبد الله فخرو قبل ثلاثة أيام بعد أن ساءت حالته الصحية وبقي في المستشفى ستة أيام. وخوفا من وفاة هذا الشيخ في الزنزانات فقد أطلق سراحه فجأة بعد اعتقال دام شهورا بدون تهمة أو محاكمة. كما أطلق قبل فترة سراح الأستاذ محمد الصياح، ٢٨ عاما، من منطقة سترة بعد إصابته بمرض خبيث خلال اعتقاله. وقد أصيب يوم أمس بغيبوبة دامت ثماني ساعات وساءت حالته منذ إدخاله المستشفى قبل شهرين تقريبا. ويرقد الأستاذ الصياح بالجناح رقم ٥٦ بمستشفى السلمانية. واستغرب أطباء غربيون من عدد الإصابات بالسرطان بين المعتقلين الذين يطلق سراحهم حالما يشخص مرضهم. والمعروف أن كل الذين أصيبوا بالمرض الخبيث من المعتقلين كانوا قد تعرضوا لتعذيب وحشي على يدي جهاز التعذيب الذي يديره توماس برايان وإيان هندرسون. والمعروف أيضا أن هذا الجهاز لا يطلق سراح المعتقلين إلا بعد أن تسوء حالتهم. بينما يبقى أبناء البحرين في القيود فترات تتجاوز السنوات الثلاث أحيانا. وهناك الآن أكثر من خمسين معتقلا ممن قضوا أكثر من ثلاثة أعوام في السجن بدون تهمة أو محاكمة، ومن هؤلاء: محمد الغنام، ٢٨، محمد الخزاز، ٢٥، علي أحمد، ٢٠، حيدر عبد الباقي، ٢٥، طه سعيد، ٢٦، محمد فردان، ١٨، وجميعهم من منطقة سترة.

وعلم من جهة أخرى، أن وزارة الأشغال استلمت رسالة من وزارة الداخلية بفصل المهندس عبد الأمير العرادي من عمله. وكان هذا المواطن قد اعتقل الشهر الماضي بدون سبب. ولم يسمع عنه شيء منذ اعتقاله. ويحمل المهندس العرادي شهادة الماجستير في جيولوجيا البترول من جامعة ويلز البريطانية.

وعلى صعيد آخر، شهدت منطقة الديه يوم أمس تصاعدا في العمليات الاحتجاجية. فقد خرج المواطنون واحرقوا عددا من إطارات السيارات في الشارع العام المتفرع من شارع البديع، وحدثت في ضوء ذلك ربكة شديدة في حركة المرور

وأغلق الشارع فترة من الزمن. وشوهدت أعمدة الدخان وهي تتصاعد من مسافة بعيدة. وجاءت هذه الاحتجاجات للتعبير عن سخط المواطنين إزاء استمرار القمع الحكومي واستمرار انتهاك حقوق الإنسان بدون توقف برغم التعهدات التي قطعتها العائلة الحاكمة على نفسها أمام الأمم المتحدة بالتوقف عن ممارسة التعذيب الوحشي. كما تكثفت كتابة الشعارات الوطنية على الجدران في عدد من المناطق في اليومين الماضيين. ففي منطقة كرزكان غطت الشعارات يوم أمس حيطان المنازل الواقعة على الشارع العام، وكذلك صور الشيخ الجمري. وكانت الكتابات بحجم كبير جدا. ومن هذه الشعارات: "الجمري سنبلة أبت الانحناء للظالمين"، "لو كان هناك حرية التعبير عن الرأي لما اضطر المواطنون للكتابة على الجدران"، "الجمري شعلة وقادة تنير للثائرين طريق الجهاد". ولم تكد تمر بضع ساعات حتى سارعت قوات الشغب الأجنبية إلى رش الحيطان لتغطية الشعارات التي أصبحت تحرج آل خليفة وتكشف حالة الغضب التي تغلي في نفوس أبناء البحرين بسبب سياساتهم الإرهابية. وشوهدت كتابات جديدة بمنطقة سترة ومناطق أخرى.

أكتوبر ٩٨

٢٨ سبتمبر

أثار التقرير الذي بثته هيئة الإذاعة البريطانية (بي .بي. سي) يوم أمس السبت (٢٦ سبتمبر) حول البحرين ، اهتماما كبيرا في الأوساط السياسية والدبلوماسية داخل البلاد حيث كشف المراسل الستار عن زيف ادعاءات الحكومة مؤكدا أن الحركة المطلبية واسعة الانتشار وكذلك القمع الحكومي ضد المواطنين. واستشهد بما شاهده بعينيه من آثار الرصاص الحكومي في أحد المساجد وما رآه من شعارات على الجدران في أغلب المناطق وما سمعه من تبريرات على ألسنة المسؤولين لحالة القمع التي تمارس ضد المواطنين. وقد اكتفى هؤلاء المسؤولون بتكرار مقولة أن كل ذلك من دعايات الإرهابيين، الأمر الذي دفع المراسل إلى السخرية والاستهزاء من أساليب الحكومة. وكان المراسل، مارتن أسر، قد قام بزيارة إلى البحرين ضمن الوفد الإعلامي الذي صاحب زيارة السيد ديريك فاتشيت، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية إلى البلاد قبل أسبوعين. وقال المراسل أن جواسيس السلطة كانوا يلاحقونه طوال الوقت ولكنه استطاع الالتفاف عليهم وقام بزيارة المناطق الساخنة وتحدث إلى المواطنين واستمع منهم، كما استمع إلى المسؤولين بوزارة الإعلام ونقل ردود فعلهم على ما تشهده البلاد من توتر سياسي. وكثيرا ما كررت الحكومة مقولة أن اال "بي. بي. سي." أداة بيد المعارضة البحرينية، وهي إهانة كبيرة للفريق الصحافي العامل بهذه الهيئة المستقلة، الأمر الذي يدفعهم للمزيد من الجهود لكشف ما يجري في البحرين. فإذا كان موقف آل خليفة تجاه هذه الإذاعة القوية بهذا الشكل فماذا عن موقفها تجاه من يكتب في الإعلام المحلي؟ واعتبر التقرير الذي بثته أيضا القناة الرابعة التابعة للإذاعة البريطانية وثيقة جديدة ضد سياسات القمع والإرهاب الحكومية ودحضا لمقولاتها الدعائية الرخيصة ضد شعب البحرين المسالم والمتحضر.

ومن جهة أخرى، بدأ جهاز التعذيب الذي يديره الكولونيل توماس برايان وإيان

هندرسون التفكير الجدي للتحايل على المنظمات الحقوقية الدولية وخصوصا التابعة للأمم المتحدة، وقرر الإفراج عن بعض المعتقلين. ولكن هذا الإفراج لا يتم بشكل طبيعي بل يستغله للترويج لبعض الشخصيات التي يسعى للترويج لها والتي لا تريد أي تطوير للنظام السياسي، فيطلب من عائلة الشاب الذي تقرر الإفراج عنه التقدم بالتماس إلى تلك الشخصيات للمطالبة بالإفراج عن ابنها، فإذا فعل ذلك يطلق سراح الشاب. وقد فهم المواطنون هذه اللعبة ورفضت عائلات كثيرة الوقوع في شراك السلطة، وفضلت بقاء أبنائها في المعتقلات بدلا من إعطاء أي مصداقية أو قيمة للشخصيات المرتبطة بالسلطة أو جهاز التعذيب . وسوف ترغم قوات الإرهاب الحكومية على الإفراج عن أعداد كبيرة من المعتقلين بدون قيد أو شرط إذا أرادت تحسين صورتها لدى الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الأخرى . وقد رفض عشرات المعتقلين في السابق الخروج من السجن عبر وساطة تلك الشخصيات. وحذرت المعارضة أبناء البحرين من الانخداع بتلك الأساليب خصوصا بعد أن مارس جهاز التعذيب الخليفي من الجرائم بحق المواطنين ما لم يرتكبه أكثر الأنظمة قمعا في العالم.

وفي إطار محاولات استعادة شيء من السمعة الدولية التي فقدتها خلال السنوات الأخيرة فقد دعت الحكومة إلى مؤتمر لمدة يومين الأسبوع المقبل للترويج لتقرير كتبه فيصل عبد القادر، المنسق الإقليمي لمكتب التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة. وقد دأب هذا الموظف على كتابة التقارير التي تروج لآل خليفة وتقدم صورة ناصعة لهم لمواجهة الانتقادات الدولية المتواصلة ضد نظام حكمهم الذي يتسم بالاستبداد والقمع. ودعت الحكومة عددا من الشخصيات السياسية والعاملة ضمن المنظمات الحقوقية الدولية لحضور المؤتمر الذي خصصت له ميزانية كبيرة .ومن بين المدعوين السيد محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان. وقد لفت نظر السيد فائق إلى تحريف الحكومة لتصريحاته التي أطلقها عندما زار البلاد العام الماضي لتبدو وكأنها تبارك القمع وإرهاب السلطة واستبدادها . وعلق أحد المراقبين على هذه التظاهرة الإعلامية الفارغة بقوله: "أن الدول التي حققت إنجازات علمية كبيرة كاختراع الصواريخ والطائرات وغيرها لم تفعل ما يفعله آل خليفة للتفاخر بإنجازاتها . أنهم حقا يستخفون عقول الناس. فيروجون لتقرير كتبه فيصل عبد القادر وفق ما تريده وزارة الداخلية، ثم يتشدقون للعالم بإنجازات وهمية في مجال التنمية البشرية." وتساءل قائلا: "ما هذه التنمية إذا كان هناك أكثر من ٢٠٠٠ معتقل حسب التقرير

الرسمي الذي أصدرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤخرا؟ وما معنى التنمية في بلد يبلغ عدد العاطلين عن العمل فيها أكثر من ٢٠ بالمائة وما تزال مناطقها السكنية لا تعرف المجاري الصحية؟." ورأى آخرون أن ذلك دلالة على الإفلاس السياسي والأخلاقي الكامل، ومحاولة لتضليل الرأي العام إزاء ما يحدث في البلاد.

٣٠ سبتمبر

لاحظ المراقبون في الأيام الأخيرة نزوع آل خليفة نحو سياسة جديدة تهدف لإنهاء الاضطرابات السياسية في البلاد عبر عدد من المحاور . فمن جهة استمرت في اعتقال المواطنين، ومن بينهم أطفال، لأتفه الأسباب، لتكريس سياسة القبضة الحديدية على الوضع الهش. ومن جهة ثانية تسعى لتقليل عدد المعتقلين تعسفيا استعدادا لزيارات لجان حقوقية دولية من الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان. ومن جهة ثالثة استمرت في ممارسة الضغوط على الشيخ الجمري الذي رفض الانصياع لشروط جهاز التعذيب بشأن إطلاق سراحه . وعلم أن بقي خلال الأسابيع الأخيرة في سجن انفرادي لزيادة الضغط النفسي عليه، كما تعرض لمضايقات كثيرة بشكل مستمر، كل ذلك لإجباره على القبول بالخروج من السجن بشرط أن لا يقوم بعمل سياسي أو اجتماعي، الأمر الذي يرفضه الشيخ بشكل قاطع. وتؤكد المؤشرات أن الحركة نحو المطالب السياسية المطروحة مستمرة وإنها تزداد رسوخا في أذهان أبناء البحرين، وأن سياسة القمع لن تؤثر على هذا التوجه.

ومن جهة أخرى، استسخف المراقبون والدبلوماسيون في المنامة فكرة الاجتماع الذي تنظمه الحكومة في مطلع الأسبوع المقبل للاحتفال بإصدار تقرير فيصل عبد القادر حول التنمية البشرية في البحرين، والذي، برغم ما فيه من تشويه للحقائق وتلاعب بالأرقام، لم يرق بحكومة آل خليفة إلى مصاف الدول المتحضرة في العالم، فكانت هناك أكثر من أربعين دولة متفوقة عليها من حيث الاهتمام بالتنمية البشرية. وقد انزعج المسؤولون في الدول الخليجية الأخرى من تشويه الحقائق في هذا التقرير وتساءلوا عما إذا كان المواطن الإماراتي أو القطري أو الكويتي اقل نصيبا في التنمية البشرية من البحريني الذي يتعرض للاعتقال ولا يستطيع النوم بأمان، وأصبح يخشى إرهاب المرتزقة بشكل متواصل.

وعلى صعيد آخر، نشرت صحيفة "برايفيت آي " البريطانية في عددها الذي يصدر

هذا الأسبوع مقالا يتعلق بالبحرين جاء فيه ما يلي: "بدأت الحكومات القمعية من كل أنحاء العالم تنتظم في طابور للاستفادة من القانون الجديد لمكافحة الإرهاب الذي مور عبر البرلمان بسرعة في يوم واحد خلال الإجازة الصيفية. وكان الأول في هذا الطابور هي الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، وزير داخلية البحرين، البلد الذي ألغيت الانتخابات البرلمانية فيه قبل ٢٣ عاما، والذي يودع المعارضون فيه السجن بشكل منتظم بدون محاكمة ويعذبون. وأن الحكومة البحرينية التي تتألف بشكل شبه كامل من العائلة الخليفية، استهدفت منذ زمن طويل المعارضين البحرينيين في لندن. ففي ١٧ سبتمبر، طار وزير الداخلية إلى لندن لحضور اجتماع معد سلفا مع وزير الداخلية، جاك سترو . وخلال الاجتماع طرح آل خليفة بشكل مفصل "الأدلة" بأن المعارضين في لندن يخططون لقلب نظام آل خليفة بالقوة، وأصر على استعمال القوانين الجديدة لاعتقال واتهام وإدانة المعارضين. ولربما كان يأمل بأن تكون الاستجابة سريعة كما حدث في مايو ١٩٩٠ عندما زار (وزير الداخلية البحريني) وزير الداخلية آنذاك، ديفيد واتينغتون، بمطالب مشابهة . وفي اليوم التالي اعتقل أربعة من المعارضين البحرينيين في لندن تحت طائلة قانون مكافحة الإرهاب، واحتجزوا أربعة أيام وتم التحقيق معهم من قبل جهاز الاستخبارات MI6 ولعدم وجود أي دليل ضدهم أطلق سراحهم بدون تهمة . وقد سألت "برايفيت آي" وزارة الداخلية عما جرى في الاجتماع الأخير، فقال الناطق : "لقد كان اجتماعا خاصا، ولا نستطيع التعليق على تفاصيل ما قيل . وإذا كان لدى أي شخص أي دليل على وجود مؤامرة إرهابية في لندن فعليه تقديمها للشرطة. وإذا كان الوزير يطلب من وزير الداخلية إسكات المعارضين فإن الجواب كان : لا." فلماذا وافق سترو بسرعة على مقابلة آل خليفة حول جدول الأعمال هذا؟ إنه يعلم جيدا أن سجل حكومة البحرين في مجال حقوق الإنسان فضيحة دولية . ويعرف أيضا بأن آل خليفة الأغنياء يستلمون أسلحة بريطانية . ومنذ أن جاء حزب العمال "الجديد" إلى السلطة مع التزامه بسياسة خارجية تقوم على أساس حقوق الإنسان، فقد أعطي ٢٤ رخصة تصدير لبيع أدوات عسكرية، كلها قاتلة، إلى البحرين. وانهالت الأسلحة البريطانية الصنع بكميات كبيرة على المنامة من هذه الالغام والصواريخ والقنابل والدبابات والطوربيدات والعبوات الناسفة والقذائف والمدافع والكومبيوترات الموجهة. وأغلب هذه الأسلحة للاستعمال ضد شعب البحرين . وقد تم تدعيم القوات المسلحة الخليفية مؤخرا بثمانية آلاف مرتزق من سوريا، حيث يدفع

لهم ١٢٠٠ جنيه شهريا (أكثر من رواتب أفراد الجيش السوري بحوالي اثني عشرة مرة). وفي رسالة في ٢١ سبتمبر لوزير الدفاع، جورج روبرتسون، قال اللورد ايفبوري أن تجنيد السوريين يبدو وكأنه محاولة لتغيير التركيبة الديموغرافية في البحرين .. أن باب سترو المفتوح لوزير الداخلية البحريني ليس أمرا جديدا . فالحكومتان تغازلان إحداهما الأخرى. فوزير الدولة للشؤون الخارجية: ديريك فاتشيت، الذي كان يوما معارضا قويا للديكتاتورية البحرينية، كان في المنامة مؤخرا أعطى مقابلة لصحيفة Gulf News Daily، واللورد جيلبرت، وزير الدولة لشؤون الدفاع، قام بزيارتين إلى هناك خلال العام الأخير لبيع الأسلحة.

١ أكتوبر

ودعت البحرين صباح أمس المواطن الأستاذ محمد الصياح، ٢٨، الذي لقي ربه شاكيا إلى الله ما وقع عليه من التعذيب الوحشي على أيدي جلادي آل خليفة. وجاءت وفاته بعد معاناة استمرت ثلاثة أعوام مع مرض السرطان الذي أصيب به عندما كان معتقلا في السجون الخليفية . وما أن انتشر خبر الوفاة حتى هرع المواطنون إلى تشييعه بمنطقة سترة التي يعيش فيها، وكان تشييعه حافلا بمشاعر الحماس والغضب الشعبي ضد القتلة والسفاحين والمعذبين. وكان قد اعتقل في الساعات الأولى من صباح الخامس من مايو ١٩٩٥، بعد عدوان وحشي شنه المرتزقة على منزله، وتم ترويع عائلته بقسوة متناهية . وبعد اعتقاله اشرف على تعذيبه عدد من الجلادين من بينهم المعذب الأردني محمود العكوري. وأطلق سراحه بعد شهرين (١٢ يوليو ٩٧ بعد أن برأته المحكمة من التهم المنسوبة إليه . وعلم لاحقا أن الإفراج عنه جاء بعد اكتشاف إصابته بمرض السرطان وخشية القتلة من وفاته داخل الزنزانات. وبقي بعد مغادرة السجن يعاني من الألم والمرض الذي بدأ ينتشر في أنحاء جسده . وفي شهر سبتمبر من العام نفسه سافر إلى لندن بحثا عن علاج ولكن بدون جدوى، خصوصا أن الحكومة رفضت دفع تكاليف سفره في الخارج، فرجع إلى البلاد وخضع للعلاج فيها. وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الإصابة بالسرطان بين المعتقلين أصبحت تقلق المراقبين الذين ينظرون إليها بعين الشك والريبة . فقد توفي عدد من المواطنين بعد إصابتهم بالسرطان داخل الزنزانات، ومن هؤلاء : ياسر سديف (من منطقة سترة) وجعفر (من رأس رمان) وقد عذب الأستاذ الصياح تعذيبا شديدا وتعرض للصعقات

الكهربائية والفلقة والضرب المبرح على أماكن خطيرة في جسمه. كما اجبر على الجلوس على قنينة فارغة. وتوفي نتيجة إصابته بسرطان في القولون والمخرج. وفي هذا السياق علم أن المواطن السيد مجيد السيد حسن، ٤٠، من منطقة المرخ يرقد حاليا بمستشفى السلمانية (جناح رقم ٤١٢) وهو يعاني من سرطان الدم الذي أصيب به داخل السجن قبل الإفراج عنه قبل خمسة شهور. وكان معتقلا لدى جهاز القمع الخليفي لمدة عام كامل. ويعتقد أن للأوضاع السيئة داخل السجن دورا في الإصابة بمثل هذه الأمراض. وناشدت المعارضة الهيئات والمنظمات الدولية التدخل للحد من هذه الوحشية الخليفية بحق أبناء البحرين، وإيقاف وسائل التعذيب الوحشية هذه والتحقيق في الوفيات المذكورة.

وقد استمرت الاعتقالات التعسفية في مناطق عديدة في الأيام الأخيرة . ففي ٢٨ سبتمبر شن المرتزقة عدوانا على منزل السيد هاشم السيد سلمان بمنطقة سار في الساعات الأولى من الصباح. وكسروا أبواب المنزل الداخلية والخارجية ثم اعتقلوا ابنه جعفر، ١٦ عاما. واعتقل من المنطقة نفسها في وقت سابق كل من جاسم حبيب جاسم، ٣٣، السيد حيدر السيد سلمان السيد محسن، ٢٢، وأخوه السيد حسين، ٩، وافرج عن الثلاثة في اليوم التالي. وفي ٢٦ سبتمبر اعتقل من منطقة مركوبان كل من: حسين البستاني، جعفر عبد الله حسن، منصور إبراهيم العطار، وقد اعتقل الثلاثة من منازلهم وسبق أن اعتقلوا سابقا.

وهناك قلق على مصير عدد من المواطنين الذين اعتقلوا قبل أكثر من شهر ونصف (١٢ أغسطس الماضي(من منطقة سترة الخارجية حيث لم يعرف شيء عن مصيرهم أو محل اعتقالهم، ومن بينهم: مهدي أحمد عبد الله، ٣٢، عبد النبي حسن حبيل، ٢١، علي عباس حبيل، ١٧، عبد الله أحمد عبد الله المؤمن، ١٧، مكي رضي مكي من منطقة بوري الشهر الماضي عدد من المواطنين عرف من بينهم: محمد سلمان النجفي، ١٥، حسين سلمان إبراهيم، ١٦، أحمد كاظم البوري، ١٥، أحمد حسن علي العريب، ١٨، أحمد حسن كاظم الحجي، ١٩، السيد أحمد السيد علوي السيد طاهر، ١٨، هيثم عبد الرسول، ١٩، كاظم عبد الكريم كاظم، ١٦، ومورست فظاعات خطيرة خلال عملية اعتقالهم واقتحمت منازل بعضهم، واستعملت الكلاب البوليسية لإرهاب المواطنين. وشهدت منطقة الدير اعتقالات واسعة في وقت سابق من الشهر الماضي وعرف من بين المعتقلين كل من : السيد بشار السيد علوي السيد علي، ٢١، السيد غسان السيد هاشم

السيد علي ٢١، أما ا المواطن محمد علي إسماعيل (من منطقة بني جمرة، فقد اعتقل في المستشفى العسكري لأنه ذهب لزيارة أحد المرضى الشهر الماضي. وعندما أراد مغادرة المستشفى اعتقل وتعرض منزله للتفتيش وصودر جهاز الكومبيوتر الخاص به وافرج عنه بعد أسبوع . وفي وقت سابق اعتدت القوات المرتزقة على الشاب عبد الوهاب القيم، ٢٢، بينما كان عائدا إلى المنزل عند منتصف الليل مع زوجته. وراح أفراد العصابة الحكومية يعتدون عليه وعلى زوجته بالكلام الفاحش، ولما اعترض على ذلك انهالوا علي بالضرب ثم طلبوا منه الحضور إلى مركز التعذيب في اليوم التالي، وهناك عذبوه واحتجزوا جواز سفره قبل إخلاء سبيله. واعتقل من منطقة سار كل من: علي عبد الرضا، ٢١، وأخيه عبد الحسين، ٢٥، وقد صودر جهاز كومبيوتره الشخصي، السيد حيدر السيد محمد صالح السيد سلمان، ٢٠ اعتقل سابقا)، السيد غازي السيد عبد النبي السيد هاشم، ٢٠ (اعتقل سابقا)، السيد فاضل السيد سلمان، السيد سلمان السيد علوي السيد تاج، محمد فردان، ١٥، السيد علوي السيد هاشم السيد سلمان، ٢١، السيد حسين السيد محفوظ، ٢٢، علي أحمد، ٢٣، (افرج عن الثلاثة الأخيرين فقط بعد أسبوع من التعذيب).

أما القصة الأكثر إيلاما ووحشية فهي ما أخبر أحد السجناء عائلته به مؤخرا لدى زيارتها له . ولحماية هذا السجين من بطش آل خليفة فإننا لا نورد اسمه هنا . فقد قضى في السجن الشهرين الأوليين وهو مجهول المصير وتعرض لتعذيب نفسي وجسدي رهيب كاد يودي بحياته . وقال أن من بين وسائل التعذيب التي مورست بحقه ما يلي:

وضع في زنزانة مغلقة عدة أيام و لم يسمح له خلالها بقضاء حاجته في المكان المخصص بل في الزنزانة.

وضع في غرفة مفتوحة وهو مجرد من كل ثيابه أمام القتلة والجلادين الذين ينظرون إليه متى شاؤوا.

غطي جسمه ببطانية ثقيلة مشبعة بالماء وقاموا بضربه بسياطهم بكل قسوة.

ربطت رجلاه ويداه بحبل ثم رفع إلى أعلى فأصبح جسمه كالقوس وبطنه إلى أسفل، ثم أنزل تدريجيا في حوض ماء مكهرب، فما أن يلامس بطنه الماء حتى يشعر بالصعقة الكهربائية فينتفض بدون إرادته، وهذا الأسلوب يسبب ألما كثيرا.

تم وضع أنبوب في دبره ووضع في الأنبوب خرطوم ماء شديد الحرارة . وعندما أشرف على الموت نقل إلى المستشفى العسكري وبقي طريح الفراش.

٢ اكتوبر

خيم الشعور بالغضب في اليومين الماضيين تجاه النظام القمعي الذي فرضه آل خليفة بالقوة على المواطنين في إثر رحيل الأستاذ محمد الصياح بعد معاناته مع مرض السرطان الذي أصيب به في السجن قبل ثلاثة أعوام. وشعر المواطنون بالمزيد من الحزن لفقد هذا الشاب واهالوا على منزله لحضور مجلس الفاتحة الذي ينتهي هذا اليوم، كما تبادلوا الأحاديث عنه وعن دوره في توعية الشباب والأعمال الخيرية التي قام بها في منطقة سترة التي كان يعيش فيها. ورأى البعض أن وفاته الفجيعة سوف تدفع الكثيرين إلى العمل الدؤوب لتغيير الوضع في البلاد . وقال شاب مثقف: "إذا كانت الجزائر لم تجد حلا لمشكلتها سوى بالعودة إلى صناديق الاقتراع، وإذا كانت نيجيريا قد يئست من استقرار الأوضاع في غياب الدعم الشعبي واضطرت للإعلان عن انتخابات في العام المقبل، وإذا كانت دولة قطر المجاورة قد أقرت مبدأ الانتخاب وأعلنت عن أول انتخابات بلدية في غضون شهور، فإننا لن نتوقف عن العمل المتواصل حتى يرفرف علم الحرية على البلاد، وينتهي عهد القمع والتعذيب.

وكرد فعل شعبي على رحيل الشاب محمد الصياح، خرج المواطنون يوم أمس بمنطقتي القدم والسنابس وأشعلوا النار في إطارات السيارات للتعبير عن غضبهم إزاء الجهاز الإرهابي الذي يديره الكولونيل توماس برايان وإيان هندرسون. وتكثفت كتابة الشعارات على الحيطان بمنطقة كرزكان وعلقت صور القادة المعتقلين وكتبت عبارات بالمطالب الشعبية العادلة . وكانت منطقتا سفالة بسترة والبلاد القديم قد شهدتا موجة جديدة من كتابة الشعارات الوطنية . كما شوهدت شعارات حماسية على حيطان منطقة المعامير كان من بينها : "نعاهدك يا شيخنا بأننا على خطاك سائرون "، "الشهيد قدم نفسه فماذا نقدم نحن "، "أقلامنا لن تجف أبدا"، ويقول بعض الشباب الذين يتحمسون بشكل مطرد لكتابة الشعارات أن الذي يدفعه لذلك هو شعوره بضرورة التغيير السياسي في البلاد وإنهاء نظام القمع والإرهاب الذي يسيطر على الشعب بالحديد والنار..

وفي الوقت الذي أفرجت فيه السلطات الإرهابية عن بعض المعتقلين فقد اعتقلت أعدادا أخرى.. ومن بين الذين اعتقلوا الشهر الماضي الشاب حسن صالح كلظم، ١٩، من منطقة سار. وقد تعرض لتعذيب وحشي أثناء عملية الاعتقال، في الوقت الذي سمع

فيه مواطنو المنطقة صوت طلقات مطاطية . واعتقل من منطقة بني جمرة الشاب فضل عباس الأدرج، ١٨. واعتقل من منطقة الدير كل من: السيد مازن السيد هاشم السيد علي، ١٩، السيد حسين السيد رضي السيد جواد، ١٩، السيد حسن السيد عدنان، ١٨، علي ميرزا عبد الله. كما اعتقل من منطقة مدينة عيسى الشاب عمار الحداد ١٦، لمدة قصيرة وافرج عنه بعد تعذيب وحشي . ومن منطقة توبلي اعتقل كل من: خليل إبراهيم علي المختار، ١٩، (اعتقل أكثر من مرة)، حيدر علي، ١٩، رضا عبد الحسين الحرج، يونس منصور العرنود، السيد جواد السيد هاشم السيد باقر وعلي أحمد العرنود.

وفي تطور خطير ما يزال المواطن السيد هاشم الموسوي، وهو عالم دين، مجهول المصير منذ اعتقاله في ١٩ سبتمبر لدى عودته من سوريا . وقد اعتقل مع زوجته وأطفاله الأربعة، و لم يعرف أي شيء عن مصيرهم حتى الآن.

وعلى صعيد آخر، نشرت صحيفة "القدس العربي" اللندنية هذا اليوم مقالا للكاتب البحريني المعروف عبد الرحمن محمد النعيمي، وذلك على هامش زيارة الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان البحرين، بعنوان: "أعلنوا العفو العام ثم حاكموا الناس الذين تتهمونهم بالإرهاب والقتل. ." والمقال عبارة عن نداء مفتوح إلى السيد محمد فائق عشية سفره إلى المنامة . ومما جاء فيه: "سيقولون لك بأنهم إرهابيون، سيقولون لك بأنهم يريدون السلطة، سيقولون لك بأنهم تخلوا عن جنسياتهم ويحملون جوازات سفر من دول عربية وأجنبية، سيقولون لك حكايات كثيرة. فاسمع منهم وقل لهم: : أعلنوا الصفح العام عن جميع الموجودين في الخارج أعطوهم حق الحصول على جوازات سفر لهم ولأولادهم وأحفادهم، وحق العودة إلى البحرين ثم حاكموا من ارتكب جريمة إرهاب أو قتل." وفي مكان آخر جاء في النداء : "سيقولون لك بأن الانتخابات ستجلب الأصوليين إلى السلطة كما جرى في الجزائر، وسيقولون حكايات كثيرة، فقل لهم: لقد سرتم في طريق خاطئ جعل الشعب يبتعد عنكم، إذا كان ما تقولونه صحيحا. ويمكن أن تبرز لهم تجربة الكويت والأردن ولبنان وغيرها من التجارب التي تبرهن بأن أخطاء الديمقراطية لا تعالج إلا بالمزيد من الديمقراطية، وأن تكميم الأفواه لن يولد إلا العنف، وأن دوامة العنف خطرة، والسلطة تتحمل مسؤولية أساسية في هذه الدوامة لأنها لم تحسن إدارة البلاد والمواطنين. وانتهى المقال إلى القول: "هل ستكون زيارتك عنوان نصر لحكومة ظالمة، أم عنوان نصر لشعب مظلوم؟ سؤال

أنت وحدك القادر على الإجابة عليه، ودمت مدافعا عن حقوق الإنسان العربي".

٥ أكتوبر

ما تزال ذيول العدوان على المسيرة السلمية في سترة يوم الجمعة الماضي تتفاعل، مع المزيد من الاعتقالات التعسفية والمعاملة الوحشية بحق المواطنين. فبعد انتهاء مجلس الفاتحة على روح الأستاذ محمد الصياح، خرج المشاركون في المجلس إلى الشارع العلم رافعين احتجاجاتهم ضد سياسات القمع والإرهاب الحكومية، فبادر الجنود المسلحون الذين كانوا يراقبون الوضع عن كثب إلى إطلاق الرصاص المطاطي والغازات المسيلة للدموع والخانقة على المتظاهرين وحدثت بينهم وبين المواطنين مواجهة انتهت مؤقتا بانسحاب سيارتين كانتا تقلان المرتزقة . وبعد فترة قصيرة وصلت تعزيزات كبيرة وبدأ الجنود بعدوان واسع على المنطقة، وتعرض عدد من المواطنين إلى الضرب المبرح ومنهم سعيد إبراهيم، ٢٠، الذي ضرب بوحشية قبل اعتقاله . وتوجه المرتزقة إلى المقبرة واستعملوا الأساليب القمعية الوحشية نفسها وفرقوا المواطنين الذين كانوا يقرأون القرآن هناك. ثم توجهوا إلى المأتم الذي أقيم فيه مجلس العزاء وكسروا أبوابه ومحتوياته وكأنهم جيش من الغزاة العابثين الحاقدين . وفي اليوم نفسه خرج المواطنون في مناطق عديدة واحرقوا إطارات السيارات احتجاجا على السياسات القمعية للحكومة . ففي السنابس والديه وبني جمرة والدراز وأبو صبيع خرج المواطنون أعربوا عن غضبهم بإشعال النار في إطارات السيارات. وفي المساء جابت سيارات المرتزقة شوارع منطقة سترة وقامت بمطاردة المارة، أقامت نقاط تفتيش في الطرق العامة، واعتقلت عددا من المواطنين.

وعرف من بين المعتقلين يوم الجمعة الماضي كل من الأخوين إبراهيم حميد، ٢٢ (اعتقل للمرة الرابعة)، وحسين حميد، ١٦، السيد ضياء السيد أمير، ١٦، من منطقة الخارجية. وتعرض هؤلاء إلى ضرب مبرح على أبواب منازلهم قبل نقلهم إلى مركز التعذيب بالعدلية. واعتقل من منطقة مزة بسترة الشاب إبراهيم أحمد، ٢٦، الذي تعرض للتعذيب الشديد في الشارع العام . ومن منطقة النبيه صالح اعتقل الشاب حميد علي جعفر، ١٨ . ونقلوا إلى مركز التعذيب المذكور . واعتقل مواطنون من السنابس ومدينة حمد والبلاد القديم و لم تتوفر أسماؤهم . وعلم أن الشاب زهير نو، ١٨، من منطقة المعامير اعتقل في الساعات الأولى من صباح الجمعة الماضية بعد أن تعرض

للضرب واخذ إلى مركز التعذيب . وشهدت منطقة سار في الفترة الأخيرة حملة اعتقالات واسعة، وعرف من بين المعتقلين في ٢٨ سبتمبر كل من: جعفر هاشم، ١٥، بسام جعفر، ١٥، وأخيه علوي، ١٧ فاضل، ١٧، جلال حسن عاشور، ١٥، علي أحمد، ٢٠، حسن علي، ١٥ . واعتقل في اليوم التالي من المنطقة نفسها خمسة أشخاص آخرين. وفي ٣٠ سبتمبر اعتقل كل من: حيدر علوي، ٢٣، وأخيه يونس، ٢٩، شاكر معتوق، ٢٥ (اعتقل سابقا لمدة تسعة أشهر)

وعلى صعيد آخر، تقوم مجموعة من المواطنين بأعمال احتجاجية عديدة داخل السجن بعد أن مضى أكثر من عامين على اعتقالهم بدون توجيه تهمة إليهم أو تقديمهم إلى المحاكمة. ومن هؤلاء: السيد عدنان السيد محسن، ٢٣، حسن فرحان، ٢٧، مهدي، ٢٥، زكريا حسين، ٢٣، إبراهيم القميش٢٣، وجميعهم من منطقة سترة . ونظرا لزيادة القمع داخل السجون وأسلوب المعاملة الوحشية ضدهم خصوصا عندما يحين موعد الزيارات العائلية فقد قرر هؤلاء الامتناع عن المطالبة بزيارة عائلاتهم حتى تتحسن معاملتهم من قبل المعذبين.

وفي تطور آخر، بث القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية يوم الجمعة الماضية تقريرا مطولا حول الأوضاع في البحرين استمر قرابة العشرين دقيقة وكان قويا بشكل اغضب آل خليفة كثيرا. وفي اليوم التالي صدرت الصحافة الرسمية لتشن هجوما عنيفا على هذه الإذاعة، حيث شمل الهجوم كتابات بأقلام بعض المحررين وكاريكاتيرات تعكس حالة الغضب الذي انتاب الحكومة وعملاءها من التقرير الذي اظهر الوضع في البلاد على حقيقته. وبعد اقل من خمس دقائق على بدء بث التقرير بدأ التشويش على المحطة بشكل ملحوظ، ولكن المواطنين استطاعوا الاستماع إلى التقرير مستعملين وسائلهم المتطورة في الالتقاط. ويعتقد عملاء الحكومة أن سياسة الشتم التي تمارسها الصحافة الرسمية سوف تثني الـ" بي. بي. سي." عن سياستها التي تقوم على أساس التغطية المتوازنة، الأمر الذي اثبت فشله مرارا وتكرارا . فكلما ازداد شتم الإذاعة تكرست قناعات القائمين عليها بسوء الوضع السياسي في البلاد .. وتميزت التقارير الأخيرة التي بثتها الإذاعة البريطانية بأنها مستقاة من مصادر داخل البحرين، التقاها مراسلها عندما كان في زيارة إلى المنامة قبل ثلاثة أسابيع. وقد فشل الإعلام الحكومي في الرد المنطقي على ما جاء في هذه التقارير مكتفيا بترديد مقولات لم تعد مقبولة لدى الذوق الرفيع في المجتمع المعاصر.

٦ أكتوبر

في الوقت الذي عقدت فيه الندوة الحكومية للاحتفال بصدور كتاب فيصل عبد القادر حول التنمية البشرية في البحرين كانت قوات القمع الخليفية تشن حربا شاملة على الحريات العامة وتعتقل العشرات من المواطنين بدون أي مبرر . فقد شهدت منطقة المعامير في اليومين الماضيين من الفظائع ما يؤكد شراسة جهاز القمع الذي يديره الكولونيل توماس برايان تحت إشراف إيان هندرسون في الساعات الأولى من صباح أمس شنت عناصر أمن الدولة والقوات المرتزقة عدوانا شرسا وداهمت منازل كثيرة وأحدثت بها دمارا وتخريبا. وفرضت حصارا على منطقة المعامير بعد غروب الشمس يوم أمس الأول وعاثت في المنطقة فسادا. فقد اعتدت على منازل كل من السيد صالح السيد أحمد، ٢٣، وأخيه السيد صادق، ١٩، والسيد جميل السيد عباس، ٢٣، وعلي عبد الله حسين، ١٨، واعتقلوا جميعا، واقتيدوا إلى مركز التعذيب بالرفاع الشرقي. وكان العدوان على المنازل مروعا حيث قام المعتدون بترويع الأطفال والنساء والعبث بمحتويات المنازل وتدميرها . وقال شهود عيان أن الشاب زهير نوح، ١٨، الذي اعتقل من المنطقة نفسها قبل أربعة أيام أصبح في حالة صحية سيئة نتيجة الضرب والتعذيب الذي تعرض له على أيدي الجلادين . وكانت المنطقة شهدت نشاطا ملحوظا في إطار مشروع المقاومة المدنية ومن ذلك كتابة الشعارات بكثافة وحرق إطارات السيارات ورفع صور القادة المعتقلين. وتؤكد هذه الأنشطة استمرار الأزمة وفشل آل خليفة في كسب قلوب أبناء البحرين برغم أحكام قبضتهم العسكرية على البلاد.

أما في منطقة سترة، فقد تم اعتقال أكثر من عشرين شخصا يوم أمس الأول، وذلك في أعقاب انتهاء مجلس الفاتحة الذي أقيم على روح الأستاذ محمد الصياح الأسبوع الماضي. وكانت هناك مجالس تعزية على روح الشهيد في عدد من المناطق والمآتم في أنحاء مختلفة من البلاد. وفي الساعة العاشرة مساء اعتقل المواطنون المذكورون الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ و ٢٠ سنة. وقال شهود عيان أنهم شاهدوا المعتقلين وعيونهم معصبة والإعياء واضح على بعضهم نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرضوا له في الساعات الأولى من صباح أمس استمر العدوان الخليفي على أبناء البحرين في سترة وقام المرتزقة بمداهمات واسعة لشخصيات بارزة في المنطقة . فتم الاعتداء على منزل

المواطن الأستاذ علي الشيخ عبد الحسين الستري، ٣٢، وهو مهندس بوزارة الأشغال. واقتيد المهندس إلى مركز التعذيب بينما كانت عائلته في حالة خوف شديد بعد أن دمرت محتويات المنزل. وقال بعض أبناء المنطقة أن صوت تكسير المنزل كان يسمع من مسافة كبيرة نسبيا . وأكد هؤلاء أن ما يفعله آل خليفة بحق أبناء البحرين يفوق أحيانا ما يمارسه المحتلون الإسرائيليون بحق الفلسطينيين.

ثم توجه المعتدون إلى منزل الأستاذ منصور الصياح، ٣٤، الشقيق الأكبر للمرحوم الأستاذ محمد الصياح، بمنطقة السيحة (في واديان سترة)، واعتقل كذلك بعد ترويع عائلته والعبث بمحتويات منزله . ويعمل هذا المواطن كأخصائي في اللغة العربية بوزارة التربية والتعليم، وتوجه المعتدون إلى منزل كل من محمد منصور اضرابوه، ٢٤، وهو خريج جامعة البحرين، محمد حسن برويز، ٤٢، واعتقلوهما . وبالنسبة لمحمد برويز فهذا هو الاعتقال الثاني له منذ بدء الانتفاضة المباركة. وقد اعتقل في الساعة الثانية من صباح أمس كذلك المواطن عبد علي أحمد، ٢٢، من منزله. وقد اعتقل بعده المواطن عبد الأمير السندي، ٤٧، صاحب مكتبة السندي، ويوسف علي عبد الله الصفار، ٢٩. ونقل الجميع إلى مركز التعذيب بمنطقة النبيه صالح.

ومن جهة أخرى، أعلنت مؤسسة نقد البحرين أن أصول مضارف "أوف شور" انخفضت بنسبة ٩،٢ بالمائة، وأن عدد المصادر انخفض من ٧٥ مصرفا في منتصف الثمانينات إلى ٤٨ في الشهر الماضي، وأن أصول هذه المصارف انخفضت بمقدار ٢،١ مليار دولار. وهناك منافسة شديدة من قبل دبي كمركز مصرفي في الخليج ويعزو بعض الخبراء ذلك إلى حالة عدم الاستقرار السياسي التي تشهدها البلاد وشعور المستثمرين والمصرفيين بخطأ السياسات التي تتبعها العائلة الخليفية الحاكمة على الصعيد الداخلي خلال العامين الماضيين انسحبت شركات عديدة من البلاد ونقلت مكاتبها الإقليمية إلى دبي.

٧ أكتوبر

خابت الآمال يوم أمس بعد أن ألقى أمير البلاد كلمته أمام مجلس الشورى بمناسبة بدء دورة انعقاده السابعة. وكان هناك شيء من الأمل بأن يطرح تصورا لحل الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد، ولكنه خيب الآمال. فقد كانت الكلمة عادية جدا حيث تحدث عن اعتزازه بالشورى وأن المؤسسة التشريعية التي تشارك الحكومة في

النصح. ثم تحدث عن الاقتصاد قائلا أن الحرية الاقتصادية وثبات الاقتصاد من أسس ثبات المجتمعات، ولكنه لم يشر إلى أن النمو الاقتصادي يتطلب استقرارا سياسيا وتكاملا بين الحكومة والمواطنين. وتحدث عن التنمية البشرية وتبوأ البحرين المركز الثالث والأربعين بين دول العالم وأن البحرين ماضية في التنمية وأعطى مثال مشروع ميناء جديد وإنشاء محطة الحد ثم تحدث عن مجلس التعاون ودورته القادمة في أبو ظبي وأثنى على المجلس الشورى في فكره مجلس استشاري لمجلس التعاون . كانت الكلمة قصيرة و لم تعكس إدراكا واقعيا لما يجري في البلاد والعالم. و لم يتطرق الأمير إلى أكثر من ألفى سجين يرزحون في الزنزانات أو إلى مئات المواطنين الممنوعين من العودة إلى بلادهم. ألما كلمة إبراهيم حميدان، رئيس المجلس المعين، فكانت نسخة من كلمته العلم الماضي حيث الثناء والتمجيد للعائلة الحاكمة بدون التعرض للمشكلة السياسية التي تعيشها البلاد.

وعلى صعيد آخر، ما يزال الإعلام المحلي يشن الحملات العدائية لهيئة الإذاعة البريطانية بسبب تقاريرها الموضوعية التي لا تعجب العائلة الخليفية الحاكمة. وفي صحيفة " الأيام" أمس كان الكارتون الذي رسمه عبد الله المحرقي عبارة عن جمال تسير وعليها حمولات كتبت عليها كلمتا "التنميةالبشرية" ومن خلفها قلم ومكرفون وسماعات في شكل كلاب تنبح كتب عليها "بي بي سي." وكتب تحت الكارتون: "القافلة تسير والكلاب تنبح."

هذا في الوقت الذي تصاعد فيه قلق المنظمات الحقوقية الدولية بسبب استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب الوحشي للمواطنين. وعرف من ضمن المعتقلين الليلة قبل الماضية من منطقة سترة أثناء حملة الاعتقالات الواسعة كل من محمد إبراهيم، ١٥، وهو خريج كلية الآداب بجامع البحرين وكان معتقلا في سنة ٩٥ بتهمة ملفقة، جعفر الصياح، ٢٨، و لم يمض على زواجه شهر واحد حيث أنه كان من ضمن الزواج الجماعي الذي أقامه صندوق سترة مؤخرا وكان محكوما ثلاث سنوات، يوسف أحمد (أبو حديد) الذي كان معتقلا أيضا سنة ٩٥ لمدة سنة ونصف.

كما اعتدت قوات القمع الحكومية بدعم من القوات المرتزقة في الساعات الأولى من صباح أمس (حوالي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل)، على منزل الشيخ جعفر العلي، ٣٥، من منطقة القرية بسترة ، وقام عناصر جهاز الأمن باعتقاله بطريقة وحشية بعدما روعوا عائلته وكسروا محتويات منزله . ويخشى على الشيخ من هؤلاء المرتزقة وخصوصا

أنه مريض ويتلقى العلاج في المستشفى . ومن جهة أخرى، تم الإفراج عن اثنين من الذين اعتقلوا يوم الجمعة الماضية وهما السيد ضياء السيد أمير، ١٦، وإبراهيم المرور، ٢٦، بعدما تعرضا للتعذيب الوحشي من قبل الجلادين.. وانتشرت أنباء الأسلوب الوحشي الذي مارسه الجلادون أثناء عملية اعتقال أحد المواطنين مؤخرا. فما أن تمكن المرتزقة من النيل منه بعد ما أطلقوا عليه كمية كبيرة من الرصاص المطاطي والغاز الخانق حتى انهالوا عليه بالضرب المبرح . فقد تم ضربه بالأسلحة والأحذية والأنابيب البلاستيكية لمدة عشر دقائق . ويقول أن أكثر من ١٥ مرتزق انهالوا عليه بالضرب المبرح، ثم نقل إلى مركز شرطة سترة . وهناك تلقى وجبة أخرى من الضرب المبرح وتم طرحه على الأرض وصعدوا على صدره بأحذيتهم. و لم يكتفوا بذلك بل تم نقله إلى مركز ميناء سلمان حيث تلقاه الجلاد المعروف نبيل البلوشي وأخذ يضربه بالأنابيب البلاستيكية والكبلات الحديدية . وبعدها نقل مع بقية المعتقلين إلى مركز أم الحصم لتتلقاهم المخابرات، وهنالك تعرضوا إلى أقسى أنواع التعذيب أثناء التحقيق. فقد استخدموا (التعليقة) الضرب الشديد على الأماكن الحساسة والخطيرة في الجسم . ومن ضمن المعتقلين الذين اعتقلوا يوم الجمعة، الشاب سعيد إبراهيم (٢٢) من مدينة حمد . ويلاقي هذا الشاب في مركز التعذيب بأم الحصم أقسى أنواع التعذيب للاعتراف بأنه شارك في المسيرة السلمية ، وتم تعليقه سبع مرات وكان يصاب بالغماء في كل مرة منها.

ومن جهة أخرى، عُلم أن أكثر من ٢٠ موقوفا في الحوض الجاف منعوا من الزيارة ويتعرضون إلى معاملة سيئة . ويتوقع أن يقوم معظم الموقوفين الموجودين في الحوض الجاف بإضراب عن الطعام وخصوصا بعدما طالت مدة اعتقالهم أكثر من سنتين بدون أي محاكمة أو حتى تهمة، وضيقهم من سوء المعاملة التي يتعرضون إليها هذه الأيام . وعُلم أن كلا من عبد الرسول الفردان، ٢٣، والسيد فاضل العلوي، ٢١، وزين الدين، ٢٣، وجعفر التمر، ٢٨، سوف يتم تقديمهم إلى المحاكمة هذه الأيام بعدما استمرت فترة اعتقالهم أكثر من سنتين.

١٢ أكتوبر

فيما تسعى الحكومة للتشويش على الموقف ببث بعض الإشاعات حول احتمال إطلاق سراح الشيخ الجمري وترويج فكرة رفضها التام لأي إصلاح سياسي، استمرت الاعتقالات التعسفية في مناطق متعددة من أنحاء البلاد، بينما كررت المعارضة

التزامها بالمطالب بدون تنازل أو تراجع، وأنها ماضية في التشاور مع المنظمات الحقوقية والسياسية في العالم من اجل الضغط على آل خليفة لإحداث تغيير سياسي مقبول.

وقد اعتقل مساء الخميس الماضي من منطقة كرباباد كل من صادق عباس الدقلق، ١٥، والسيد حسين السيد علي سعيد، ١٦، بينما كانا متواجدين بالقرب من جدار كرباباد الشهير بشعاراته . واقتيد الطفلان إلى مركز التعذيب بالبديع، ومارس الجلاد فاروق المعاودة بحقهما تعذيبا قبل إطلاق سراحهما في وقت لاحق . ويتعرض المعتقلون في هذا المركز إلى تعذيب منتظم على أيدي المعاودة، ويضم السجن حوالي خمسين معتقلا، ولكن هذا الرقم يتغير يوميا، فقد يزيد باعتقال آخرين أو ينقص بنقل بعضهم إلى مركز التعذيب بالحوض الجاف، ومعظمهم من الأطفال . وقال أحد الذين اعتقلوا في هذا السجن أنه قضى فترة اعتقاله في الممر لأن الزنزانات كلها مكتظة بالمعتقلين. وأكد أن عددا من قوات الشغب من البلوش والأردنيين يعاملون المعتقلين البحرينيين بوحشية وأضاف أن الكثير من الشباب عذب تعذيبا جعله على حافة الموت . أما مركز التعذيب بالحوض الجاف فيتعرض المعتقلون فيه إلى مضايقات واستفزازات مستمرة من قبل حراس السجن الأجانب . وفي ١٦ سبتمبر الماضي، قام أحد معذبي السجن ويدعى نايف وهو من البلوش في العنبرF ، بمضايقة المعتقلين والتحرش بهم فحدثت مواجهات بينه وبينهم . وفي ضوء ذلك انتقمت إدارة السجن من شابين من منطقة سترة هما السيد كاظم ويوسف بتعذيبهما بوحشية وإبقائهما في السجن الانفرادي. وفي تطور آخر هدد المعتقلون في هذا السجن بالإضراب وبدء انتفاضة ثانية إذا لم يتم النظر في قضاياهم ويطلق سراحهم.

وعلم أن خمسة من أبناء المواطن الحاج عبد الرسول إبراهيم، من منطقة المقشاع، أصبحوا الآن معتقلين وهم: ميثم، ١٧، ومحمد، ٣٢، وحسين، ٣٠، وعلي، ١٨، وعبد الله، ١٧. وكان علي وعبد الله معتقلين منذ أكثر من عامين بدون تهمة أو محاكمة، بينما اعتقل الثلاثة الآخرون في شهر أغسطس الماضي . ويحظى هذا المواطن بإعجاب الآلاف من المواطنين بسبب صبره وتحمله للإرهاب الخليفي البشع، ولا يعرف عن وجود خمسة أخوان معتقلين في أي بلد آخر في العالم. وعرف من بين معتقلي منطقة سار الأسبوع الماضي كل من السيد يونس السيد علوي السيد محمد، ٢٨، علي أحمد، ٢٣، شفيق علوي، ٢٤، شاكر معتوق، ٢٣، حسين مجيد، ١٧، السيد علوي السيد أحمد، ١٨، السيد فاضل السيد أحمد، ١٧، جلال حسن، ١٦،

حسن علي خلف، ١٦، جاسم جعفر،١٦، وقد اعتقل هؤلاء الشبان بوحشية حيث اقتيدوا من منازلهم في الساعات الأولى من الصباح.

وعلم أن الشاب بشير عبد الله الشحار، ٢٢، من منطقة الديه والمعتقل منذ خمسة شهور أصبح في حالة سيئة جدا من آثار التعذيب الذي تعرض له، و لم يسمح لعائلته بزيارته منذ اعتقاله، لكي لا تطلع على حالته. وحسب بعض التقارير فإن الشاب يتقيا دما لسبب غير معروف، وقد رفعت قضيته إلى الجهات الدولية المختصة، وطلب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقديم ما يلزم لهذا الشاب المعذب، كما نقل المواطن الحاج علي كريم من منطقة السنابس) الى الهند لتلقي العلاج بعد أن تدهورت صحته بشكل مطرد. وكان هذا المواطن قد تعرض إلى التعذيب والضرب على أيدي المرتزقة عندما اعتدوا على المنطقة في العام ١٩٩٦ واستباحوه ا. ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا المواطن يشتكي من آلام مبرحة في مناطق عديدة من جسمه، ودخل المستشفى عدة مرات ولكن حالته لم تتحسن.

واستمرار لسياسة تكريس القمع والاضطهاد تعرض المواطن الحاج أحمد خليفة، المسؤول عن المأتم الغربي بكرباباد لاستدعاء أمني، وهناك طلب منه المعذبون إحضار الأجهزة السمعية واللاقطة، وطلب منه تحت التهديد التوقيع على تعهد بعدم إطالة صوت السماعات الخارجية حتى لو كان ذلك للآذان.

وعلى صعيد آخر، نشرت مجلة " المشاهد السياسي" التي تصدر عن هيئة الإذاعة البريطانية في عددها الصادر هذا الأسبوع (١١ - ١٧ أكتوبر (التقرير الذي كتبه السيد مارتن أسر، مراسل الـ"بي. بي. سي" حول الوضع في البحرين. وقد نشر المقال تحت عنوان "مظاهرات البحرين" واحتل ثلاثة أرباع الصفحة. واحتوى المقال على وصف عام للوضع السيء الذي تمر به البلاد . وفي الوقت نفسه استمرت صحيفة " الأيام" التي تصدر في المنامة في التهجم الحاد على هذه الإذاعة ووجهت لها ابشع النعوت والأوصاف، وقالت أن محرريها أدوات بأيدي المعارضة البحرينية، الأمر الذي أزعج هيئة التحرير والإدارة كثيرا.

١٤ اكتوبر

يسود قلق شديد الأوساط الحقوقية الدولية بعد أن تأكد أن عددا من الرموز الإصلاحية المعتقلين يتعرضون هذه الأيام إلى معاملة وحشية على أيدي جهاز القمع

الخليفي الذي يديره الكولونيل البريطاني توماس برايان تحت إشراف إيان هندرسون. وأكدت هذه الأنباء أن كلا من الأستاذ حسن المشيمع والأستاذ عبد الوهاب حسين والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي يتعرضون إلى معاملة قاسية وإهانات متواصلة وتعذيب نفسي، وجسدي أحيانا، لإجبارهم على التوقيع على أوراق جاهزة تحملهم مسؤولية ما يجري في الساحة من احتجاجات واضطرابات، والتراجع عن المطالب المشروعة التي تتمثل في إعادة العمل بدستور البلاد وإجراء انتخابات برلمانية حرة. وحسب هذه المصادر فقد ازدادت المعاملة سوءا بعد زيارة السيد ديريك فاتشيت، وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية . وقد تم اطلاع الجهات المختصة بالأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية على أوضاعهم، وناشدت المعارضة الأمم المتحدة الإسراع في إرسال وفد لجنة الاعتقال التعسفي إلى البلاد لمشاهدة ما يتعرض له أبناء البحرين على أيدي مرتزقة آل خليفة . وتواجه الحكومة أزمة حقيقية لأنها تريد غلق ملف التعذيب والاعتقال العشوائي قبل شهر مارس المقبل، حيث يتوقع صدور قرارات دولية تشجب آل خليفة إذا لم ينفذوا التزامهم الذي قطعوه أمام اللجنة الفرعية في شهر أغسطس الماضي بالتخلي عن التعذيب والاعتقال التعسفي.

وفي الوقت نفسه فقد استمرت الاعتقالات التعسفية في الأيام القليلة الماضية بشراسة . فقد اعتقل من منطقة القدم قبل يومين كل من السيد إسماعيل السيد عيسى، ١٨وحميد علي، ١٩. وتعرض الاثنان إلى التعذيب الوحشي الأمر الذي أدى إصابة الثاني في عنقه، وأطلق سراحهما في اليوم نفسه. كما أطلق سراح ثلاثة آخرين من أبناء المنطقة هم : عباس عبد علي، ٢٢ موسى علي، ٢٧، ميثم ميرزا، ٢٠. جاء ذلك بعد اعتقال تعسفي دام سبعة عشر يوما تعرضوا خلاله إلى أقسى أشكال المعاملة والتعذيب الوحشي . وكان شخص آخر أطلق سراحه مؤخرا قد روى جانبا من التعذيب الذي أصابه خلال فترة اعتقاله قائلا : "قام الجلادون بتعرية جسمي تماما، ووضعوا قنينة على الأرض وقالوا : إما أن تعترف بأنك قمت بعمليات حرق أو فسوف نجلسك على هذه القنينة بالقوة . فقلت لهم: نعم قمت بالحرق، فقالوا : يجب عليك أن تعطينا أسماء أشخاص آخرين اشتركوا معك في الجريمة . فقلت لهم : أجبرتموني على الاعتراف لشيء لم أرتكبه فكيف تريدون أن أسمي أشخاصا وأتهمهم بما لم يفعلوا". وعلى صعيد آخر، انتشرت كتابة الشعارات في مناطق عديدة في اليومين الماضيين مؤكدة استمرار الموقف الشعبي المطالب بالإصلاح السياسي . ففي منطقة بني جمرة كانت الشعارات

مكتوبة بخط كبير ومن بينها : "لن نستسلم"، "الانتفاضة مستمرة "، "الشعب سيثور كالبركان والجمري هو المثل الأعلى." وفي منطقة أبو صيبع كانت هناك شعارات مثل : " البرلمان مطلبنا "، و"لن نستسلم." أما مناطق بوري والدمستان وكرزكان، فقد شهدت هي الأخرى حملة واسعة لكتابة الشعارات الوطنية المؤكدة على المطالب الشعبية المشروعة . ونشطت منطقة عالي أيضا في كتابة الشعارات خصوصا منذ رحيل الأستاذ محمد الصياح نتيجة سوء المعاملة التي تعرض لها عندما كان معتقلا.

وعلى صعيد آخر، استغرب عدد من البرلمانيين البريطانيين ما قاله عبد العزيز بن مبارك آل خليفة، سفير البحرين لدى بريطانيا، حول القوانين البريطانية الجديدة لمكافحة الإرهاب..فقد قال أن تلك القوانين سوف تمنع المعارضين من ممارسة النشاط السياسي السلمي. وفهم من فحوى كلامه أن تلك القوانين تمنع حرية التعبير عن الرأي وحرية الكلمة والعمل السلمي، وأعرب عن أمله بأن يتوقف صدور البيانات المطالبة بالإصلاح السياسي. واعتبر سياسيون بريطانيون أن تصريحات السفير للإعلام البحريني تعكس غياب الذوق الدبلوماسي وأكد بكلامه استمرار عقلية الاستبداد التي لا تكتفي بمصادرة حرية الكلمة والعمل السياسي في السجن الكبير المسمى البحرين بل تسعى لمصادرة حريات البحرينيين حتى في المنافي. وقال ناشط سياسي بريطاني : "لو تحقق كلام السفير فسوف أجد نفسي ممنوعا من التعبير عن موقفي إزاء الانتهاكات البشعة التي يمارسها النظام البحريني ضد معارضيه، وقد أمنع كذلك من اهتمامي بقضايا حقوق الإنسان والدفاع عنها." وأضاف قائلا: " أحمد الله أنني لست مواطنا في بلد يحكمها مثل هؤلاء." جاءت تصريحات السفير متزامنة مع زيارة عدد من البرلمانيين البريطانيين إلى البحرين بدعوة من السفير الذي دفع كل تكاليف الزيارة . وأصدر السفير أمرا إلى إبراهيم حميدان، رئيس مجلس الشورى، باستقبال البريطانيين، وجاء تصريح السفير في هذا الشأن خاليا من اللباقة ومتعاليا وذلك بسبب اعتقاده أنه من العائلة الحاكمة وأن بإمكانه إصدار الأوامر لأي بحريني من غير العائلة الحاكمة مهما كان منصبه. ويتصرف هذا السفير وكأنه رئيس لبقية الوزراء . وهذا هو شأنه عندما يقوم أحد من الوزراء بزيارة إلى لندن . فكثيرا ما قال الوزراء شيئا في حضوره وكلاما مختلفا تماما عندما لا يكون موجود وتنفق البحرين هذه الأيام أموالا طائلة في محاولة يائسة لاستعادة السمعة السيئة التي لصقت بالعائلة الخليفية بسبب سياسات القمع والإرهاب والتعذيب والإبعاد القسري وانتهاك حقوق الطفل والمرأة في البلاد.

١٦ أكتوبر

نفت الأمم المتحدة أن مكتبها الإقليمي لبرنامج التنمية البشرية في الخليج أصدر كتابا حول التنمية البشرية في البحرين، وقال متحدث باسم مكتبها في جنيف أن المنظمة لا تصدر إلا تقريرا واحدا سنويا يشمل كل البلدان ولا يخص بلدا واحدا.. ونفى علمه بأي إصدار جديد حول البحرين . ولدى سؤاله عما إذا كان رئيس المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في المنامة قد تصرف بشكل شخصي وأصدر كتابا حول ذلك، قال المتحدث أنه لا يعرف شيئا عن ذلك وأن الشخص المذكور ربما تصرف وفق اتفاق خاص مع حكومة البحرين وأصدر الكتاب المذكور. وكانت حكومة البحرين قد أقامت الدنيا وأقعدتها بصدور كتاب فيصل عبد القادر، ممثل المكتب الإقليمي للتنمية البشرية التابع للأمم المتحدة، حول التنمية البشرية في البحرين. واحتوى الكتاب على معلومات استقاها من الوزارات الحكومية وخصوصا وزارة الداخلية. وتجنب ذكر أي جانب سلبي في ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والسياسية، فذكر أن هناك أكثر من مائة منظمة غير حكومية مثل النوادي وجمعيات النفع العام، ولكنه لم يتحدث عن حل المجلس المنتخب لإدارة جمعية المحامين البحرينية، و لم يذكر القرار التعسفي الذي أصدرته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العام ١٩٨٤ بحل جمعية التوعية الإسلامية، ولا القرارات التي أصدرتها وزارة الداخلية بحل المدارس الأهلية في توبلي وعالي والدراز وغيرها . وتحدث عن التعليم ولكنه تجاهل وجود مئات الأطفال الذين يرزحون في السجون محرومين من فرص التعليم، والأطفال الذين منعوا قبل عامين عن حضور الفصول الدراسية . وجاء موقف الأمم المتحدة ليؤكد سياسات الحكومة القائمة على التشويش وصرف الأنظار عما يجري في البلاد.

وعلى صعيد آخر، ناشدت المعارضة المواطنين تسجيل تفصيلات حالات التعذيب التي تعرضوا لها سواء في السجن أو في منازلهم أو في الشارع العام لعرضها على الجهات الحقوقية المختصة حال زيارتها البلاد . وقالت المعارضة أن الحكومة ملزمة بالسماح لوفد من لجنة الاعتقال التعسي ومنع التعذيب إلى البلاد قبل انعقاد الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في شهر مارس المقبل. كما أنها أرغمت على السماح بزيارة وفد من منظمة العفو الدولية لفحص أوضاع

حقوق الإنسان. وهذه الزيارات لن تؤدي إلى النتيجة المرجوة إلا بتعاون المواطنين مع الوفود الزائرة واطلاعها على كافة أنواع التعذيب الذي تعرضوا له على أيدي جلادي آل خليفة. وحذرت المعارضة من التلكؤ في هذا المجال قائلة أن ذلك قد يكون لصالح جهاز التعذيب. كما أكدت على ضرورة الاحتفاظ بأسماء الذين يمارسون التعذيب والمشرفين عليهم خصوصا مع تصاعد احتمالات إنشاء محكمة دولية لمحاكمة المعذبين أمثال عادل فليفل وخالد الوزان وعبد العزيز عطية الله آل خليفة والكولونيل توماس برايان وإيان هندرسون.

إلى ذلك أكدت معلومات من مصادر مطلعة أن ثمة خلافا حادا أصبح يعكر صفو العلاقة بين رئيس جهاز أمن الدولة، خالد بن محمد آل خليفة، وإيان هندرسون. وسبب ذلك أن الأخير ما يزال يفرض هيمنته على الجهاز من خلال الكولونيل توماس برايان، وأن خالد الخليفة أصبح مهمشا ولايستطيع وضع بصماته على جهاز التعذيب بالشكل الذي يريده. وقد تكشف ظهور هندرسون على شاشات التلفزيون مؤخرا خلال استقبال الأمير ورئيس الوزراء أو توديعهما.

وفي الوقت نفسه، ما زال الإعلام الحكومي يشن حملاته المتلاحقة على هيئة الإذاعة البريطانية الـ)بي. بي. سي(خصوصا بعد بثها تقارير مراسلها السيد مارتن أسر الذي رافق السيد ديريك فاتشيت خلال زيارته البلاد الشهر الماضي . وكتبت افتتاحيات وتعليقات ساخرة ضد هيئة الإذاعة البريطانية في الصحافة المحلية على مدى الأسابيع الثلاثة الماضية بشكل رخيص، الأمر الذي أكد للمراقبين حالة قمع الحريات التي تعيشها البلاد تحت الحكم الخليفي . وقارن المراقبون بين سياسة الانفتاح الإعلامي التي تشهدها بعض دول الخليج وقمع حرية الكلمة في البحرين. ولاحظوا منع السيدة عصمت الموسوي من العمل مع الـ"بي. بي. سي." ومنع الكاتب حافظ الشيخ من الكتابة في الإعلام المحلي والدولي، وإقالة الشاعر علي حسن يوسف من وظيفته بوزارة الإعلام.

وأكد المواطنون، من جهة أخرى، استمرارهم في الإصرار على المطالب الشعبية المشروعة، من خلال كتابة الشعارات على الجدران في مناطق عديدة . وشوهدت في اليومين الماضيين كتابات كثيرة بمنطقة بني جمرة كان منها: "أصحاب المبادرة رمز الصبر والتحمل، ادعوا لهم بالفرج "، "نطالب بإطلاق سراح جميع السجناء"، "نطالب بإرجاع جميع المبعدين "، "الشيخ الجمري يمثل الشعب." وذكرت مصادر مطلعة أن

جهاز القمع الحكومي عمد في اليومين الماضيين إلى ارتكاب جرائم حرق في بعض المناطق، واقدم على حرق محل للحياكة بمنطقة بني جمرة وبستان مقابل بيت آل المؤيد بالمنطقة الواقعة بين السنابس والبرهامة بالقرب من إشارات المرور . وشجبت المعارضة هذه الأعمال الإجرامية وطالبت بتشكيل لجنة تحقيق في ذلك. وقد رفضت الحكومة حتى الآن تشكيل أية لجنة للتقصي في جرائم الحرق لكي لا يتضح دور جهاز القمع الحكومي فيها.

١٩ أكتوبر

دوت أصوات انفجارات أسطوانات الغاز في اليومين الماضيين في بعض المناطق، وكان من أقواها الانفجار الذي وقع بالقرب من مجمع كرباباد، حيث سمع من مكان بعيد. وتستعمل هذه التفجيرات للتعبير عن استمرار الاحتجاجات السلمية في البلاد في إطار مشروع المقاومة المدنية لحمل الحكومة على القبول بالإصلاح السياسي . وتزامن مع ذلك تكثيف كتابة الشعارات في مناطق عديدة . ففي منطقة أبو صيبع شاهد المواطنون شعارات جديدة كتبت بأحجام كبيرة على واجهة المنازل المواجهة لشارع البديع. ومن هذه الشعارات: "البرلمان هو الحل"، "لن ننسى الشهداء"، كما لصقت صور الشهداء كذلك.. وبعد بضع ساعات قامت شاحنة خاصة برش الشعارات. أما في منطقة المالكية فقد ركزت الشعارات على رحيل الأستاذ محمد الصياح، الذي اعتبر رحيله شهادة أخرى على وحشية آل خليفة.

وفي الوقت نفسه، تواصلت الاعتقالات التعسفية في مناطق عديدة من البلاد، مؤكدة شراسة النظام برغم الضغوط الدولية عليه . فقد اعتقل طفلان من منطقة الدراز هما صادق عبد الله يوسف، ١٢ (شقيق الشهيد حميد قاسم الذي عذبه الجلادون حتى الموت في العام ١٩٩٥)، ونجل المواطن مهدي عبد النبي المرزوق، ١٢ . وضرب الطفلان ضربا مبرحا من قبل الشرطة البلوش أمام الناس قبل نقلهما إلى مركز التعذيب بالبديع حيث كان الجلاد فاروق المعاودة في انتظارهما لتعريضهما إلى المزيد من التعذيب.

وهناك قلق شديد إزاء الحالة الصحية لعدد من المواطنين بعد تعرضهم للتعذيب الوحشي على أيدي جلادي آل خليفة. فقد علم أن الشاب علي القيس، ٢٣، من منطقة بني جمرة والمعتقل بمركز التعذيب في الحوض الجاف، يعاني الآن من مرض

بالكبد، وقد منع من الزيارات العائلية ووضع في زنزانة انفراديـــة، وحســـب بعـــض المعلومات التي رشحت حول حالته الصحية فإنها خطيرة جدا وتحُمـــل المعارضـــة آل خليفة مسؤولية سلامة هذا المواطن الذي تدهورت صحته نتيجة التعذيب الوحشـــي الذي تعرض له على أيدي القتلة والسفاحين المرتبطين بآل خليفة. كمـــا أن هنـــاك شعورا بأن الشاب سلمان يوسف، ١٧، من منطقة كرانة والمعتقل منذ أكثر من عامين (اعتقل في ٨ يوليو ١٩٩٦) ربما يعاني من مرض خطير كذلك، فقد ذهـــب بعـــض الشرطة إلى منزل عائلته وسألوا أهله ما إذا كان الشاب يعاني مـــن مـــرض الخلايـــا المنجلية، وأصبحت العائلة قلقة جدا على حياته . يضاف إلى ذلك فإن المواطن الســـيد مجيد (من منطقة المرخ). وقد أطلق سراحه مؤخرا بعد اكتشاف إصابته بسرطان الدم . ويرقد الآن في الجناح رقم ٤١٢ بمستشفى السلمانية، ومنعت الزيارات عنهم. وقـــد توفي ثلاثة مواطنين بعد إصابتهم بأمراض خطيرة خلال اعتقالهم.

وعلى صعيد آخر، ذكرت مصادر مطلعة أن كلا من الأستاذ حســـن المشـــيمع، والشيخ محمد الرياش أصبحا معتقلين بزنزانات انغرادية، وقد حاول الجلاد المعـــروف عادل فليفل، بأمر من الكولونيل توماس برايان وإيان هندرسون، إجبار الشيخ الريـــاش على التوقيع على "اعترافات" مزيفة تحمله مسؤولية ما يجري في البلاد مـــن أعمـــال احتجاجية ولكنه رفض بشكل قاطع . وعندما ادعى المعذبون أن الشيخ الجمري قـــد وقع اعترافات مماثلة، قال الشيخ أن كل شخص يستطيع عمل ما يريد،قائلا: " أما أنـــا فلن افعل ما تريدون." وكان موقف الأستاذ حسن المشيمع مماثلا. وبسبب هـــذه المواقف يتعرض هؤلاء القادة إلى تعذيب نفسي وجسدي متواصل، ولكن بعد ثلاثـــة أعوام من الاعتقال الظالم والإرهاب الخليفي فقد أصبحوا كالجبال الراســـيات أمـــام غطرسة الجلادين.

وعلى صعيد آخر، لاحظ المواطنون في الأيام الأخيرة ظهور بيانات مزورة يكتبـــها جلادو وزارة الداخلية ويوزعونها على المواطنين للتشويش على أفكارهم ومواقفـــهم ومعنوياتهم. وتحتوي هذه البيانات على معلومات يسعى جهاز التعذيب لبثها من اجـــل إرباك الموقف، وإضعاف معنويات أبناء الانتفاضة الأبطال، وتسعى لخلـــط الأوراق في محاولة يائسة لـ ـير على الموقف الشعبي الصامد. وتؤكد المعارضة أن هذه المنشـــورات لم تصدر عنها وأن موقفها ثابت على المطالب الأساسية وأنها لن تساوم على قضايـــا الشعب وأهدافه بأي ثمن. فإذا كان الشيخ الجمري، برغم تعرضللتعذيـــب النفســـي

والجسدي، يرفض الانحناء أمام المعذبين أمثال عادل فليفل وعبد العزيز عطيـــة الله آل خليفة وتوماس برايان، فإن من الخيانة بمكان أن يكافـــأ أولئـــك المعذبـــون والقتلـــة والسفاحون بتقديم التنازلات أو الدخول في مساومات على ما يعتبر حقوقا إنســـانية وإسلامية مشروعة لأبناء البحرين ، وأن المعارضة التي جسدت طموحات الشـــعب ومطالبه وهمومه وآلامه وآماله سوف تبقى وفية لدماء الشهداء والمعتقلين والمعذبـــين ولن تنحني أمام إرهاب الجلادين. ولقد أصبح شعب البحرين أذكى من أن يخدع بمثل تلك البيانات المدسوسة والإشاعات المغرضة، فهوصاحب القرار لأنه سيد الموقف.

٢٠ أكتوبر

استمرارا في المساعي السلمية لحل الأزمة السياسية المستفحلة في البلاد ورغبـــة في احتواء التوتر الذي يخشى أن يؤدي إلى نقطة اللاعودة في إطار المواجهة بـــين العائلـــة الخليفية الحاكمة وشعب البحرين، بعثت لجنة العريضة الشعبية في ١٨ أكتوبر رســـالة إلى أمير البلاد يطلبون فيها منه موعدا لتسليم العريضة الشعبية . وبعثت الرسالة بالـــبريد المسجل. وكانت العريضة المذكورة قد وقع عليها قرابة ٢٥ ألف مواطن طالبوا فيـــها بإعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ أغسطس ١٩٧٥ وانتخاب المجلس الوطني الذي حل آنذاك.. وتأمل لجنة العريضة الحصول على رد إيجابي من الديوان الأمير ي. وقـــد التزمت اللجنة منذ أكثر من أربع سنوات أسلوبا هادئا ومتحضرا لإيصـــال صـــوت الشعب إلى الأمير من خلال العريضة ولكنه رفض حتى الآن مقابلتـــهم أو اســـتلام العريضة. وساهم هذا الرفض المتواصل في تكريس الأزمة السياسية الحاليـــة وانحطـــاط سمعالعائلة الحاكمة في أنظار العالم بعد انكشاف مدى ما مارسته من أساليب التعذيـــب والاعتقال التعسفي أقعدها القسري للمواطنين.

وعلى صعيد آخر، رحبت المعارضة البحرينية باعتقال ديكتاتور تشـــيلي الســـابق، أوغستو بينوشيه، في لندن بسبب ما حدث خلال سنوات حكمه السبع عشرة مـــن انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان . وتمنت المعارضة أن يكون إيان هندرســـون الـــذي دشن عهد التعذيب في البحرين منذ أكثر من ثلاثين عاما، على قائمة المطلوبين للعدالـــة الدولية ليتم اعتقاله حالما يغادر البحرين. وقد قتل عشرات المواطنين تحت التعذيب منذ استلامه منصبه، واعتقل آلاف الأبرياء بشكل تعسفي الأمر الذي دفع لجنة حقـــوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لإصدار قرار يشجب حكومة البحرين بسبب ممارســـات

جهاز القمع الذي كان هندرسون يديره، وأرغمت الحكومة قبل شهرين على السماح لوفد من لجنة الاعتقال التعسفي بزيارة البلاد لفحص ما يجري فيها من انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان. وقالت المعارضة أن اعتقال هندرسون ومحاكمته طبقا للقانون الدولي سوف يوطد ثقة المظلومين بهذا الجانب من القانون . وحثت المعارضة المواطنين على الاحتفاظ بتفصيلات حالات التعذيب التي تعرضوا لها على أيدي المعذبين مثل عادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة وعبد العزيز عطية الله آل خليفة، وعلى رأسهم الكولونيل توماس برايان وإيان هندرسون . فهذه التفصيلات، في رأي المعارضة، ضرورية لبدء حملة دولية لاعتقال مرتكبي جرائم التعذيب والقتل في البحرين.

وعلى صعيد آخر، دعت لجنة حقوق الإنسان بجمعية المحامين البريطانية بالتعاون مع اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان إلى مؤتمر صحافي لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في البحرين بمناسبة الإعلان عن صدور كتاب من المنظمتين حول محكمة أمن الدولة السيئة الصيت. وسو يشارك في الندوة كل من اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان والسيد مارك موللر، نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان بجمعية المحامين البريطانية، والدكتورة هذر ديجان، المحاضرة بجامعة ميدلسكس، والأستاذ صباح المختار، رئيس جمعية المحامين العرب في بريطانيا. وسوف تعقد الندوة مساء الأربعاء ٢٨ أكتوبر ١٩٩٨ بمجلس اللوردات البريطاني في الساعة ٦،٤٥ مساء. وكانت محكمة أمن الدولة قد أصدرت أحكاما قاسية على المئات من المواطنين خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وهي محكمة تتفق جميع المنظمات الحقوقية الدولية على مخالفتها للقوانين والمعايير الدولية، وتعتبر تجسيدا لشريعة الغاب.

هذا في الوقت الذي استمرت فيه فعاليات المواطنين في إطار مشروع المقاومة المدنية. ففي منطقة واديان بسترة قام المواطنون قبل ليلتين بتزيين جدرانهم بالشعارات الدستورية بكثافة. وجاءت سيارات وزارة الداخلية في الصباح لشطبها.

وللتأكيد على اهتمامها بـ"التنمية البشرية" أصدرت الحكومة يوم أمس الأول قرارا بوقف الإعفاءات من الرسوم الجامعية بجامعة البحرين . وأصدرت إدارة الجامعة التي يرأسها العسكري محمد جاسم الغتم، قرارا بذلك بحجة ضعف ميزانية الجامعة لهذا العام. وحسب مصادر مطلعة فإندارة الجامعة اتخذت القرار لتوفير مبلغ طائل لصرفه على مراسيم الاحتفال بعيد جلوس الأمير في ١٦ ديسمبر الذي يصادف عيد الشهداء. وقال مصدر مطلع أن الإدارة سوف تنفق أكثر من ٦٠ ألف دينار (حوالي ١٥٠ ألف

دولار) على تلك الاحتفالات . وقال بعض الطلبة الجدد الذين قد يخسرون فرصة الدراسة لعدم تمكنهم من دفع رسوم الجامعة نظرا لضعف أوضاعهم المادية أنهم غاضبون جدا على هذا القرار الذي يعطي الأولوية للإنفاق على مراسم الاحتفال بعيد الجلوس ويتجاهل مستلزمات التنمية البشرية الحقيقية . وتجدر الإشارة إلى أن الطلاب البحرينيين الذين يدرسون في الجامعات الخليجية الأخرى ليسوا مطالبين بدفع أية رسوم.

٢٢ أكتوبر

أكدت الأنباء الواردة من السجن أن الشاب إبراهيم سلمان حيدر، ١٦، من منطقة الديه تعرض لتعذيب شديد في الآونة الأخيرة، وأنه أبقي في زنزانة انفرادية لمدة ٢٢ يوما، وهو مقيد اليدين بدون أيعبرر، وكان هذا الشاب الذي نقل مؤخرا من مركز التعذيب في جو إلى سجن القلعة، قد أنهى في ١١ يوليو الماضي، فترة السجن التي حكم بها العام الماضي، ولكن رفض جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان الإفراج عنه. وذكرت الأنباء أيضا أن الشاب أحمد جعفر ثابت من منطقة الديه يقبع الآن في زنزانة انفرادية بمركز التعذيب بالحوض الجاف بسبب إضرابه عن الطعام احتجاجا على اعتقاله مرة أخرى بدون سبب. وسبق أن اعتقل هذا الشاب لمدة عام كامل بدون تهمة أو محاكمة. وعلم كذلك أن زهير نوح السعيد، ٢٢، من منطقة المعامير، نقل إلى المستشفى العسكري في الأسبوع الأول من هذا الشهر لعلاجه من التعذيب الذي تعرض له والذي أدى إلى إصابته بجروح خطيرة . وكان الشاب قد اعتقل في الثاني من أكتوبر . وأطلق سراحه في ١١ أكتوبر ولكنه اعتقل مرة أخرى في ١٤ أكتوبر وما يزال في السجن.. واعتقل مع هذا الشاب كل من السيد صالح السيد أحمد، ٢٠، وأخيه السيد صادق، السيد جميل السيد عباس، ٢٠، وعلي عبد الله حسين، ٢٠.

واعتقل في ١٧ أكتوبر، من منطقة السنابس الشاب حسن سلمان القفاص، ٢١، من مترله في الساعات الأولى من الصباح بعد ترويع عائلته والعبث بمحتويات مترله. ومن منطقة الديه اعتقل في التاسع من أكتوبر كل من: حسين خليل سلمان المولاني، ٢٢، ومحمود حسن الفرساني، ١٩. وتم اعتقالهما من مترليهما في الساعات الأولى من الفجر. وفي الأسبوع الأول من هذا الشهر اعتقل من منطقة سترة الشاب محمد حسن

نيروز..

واعتقل من منطقة بني جمرة الشهر الماضي كل من: مالك محمد أمين العـوب، ٢٠، عباس عبد الواحد، ١٨. ومن منطقة العكر اعتقل في ١٣ سبتمبر ثلاثة أطفـال مـن منازلهم و لم يعرف عن اعتقالهم إلا مؤخرا. وهؤلا هم : أيمن علي أحمد عبد الرسـول ١٤ عمران عبد الرسول علي عبد الرسول١٤، وأخيه عمار،١٣. أما شقيقهما شاكر، ٢٥، فقد سبق لمحكمة أمن الدولة السيئة الصيت أن أصدرت حكما بسجنه خمـس سنوات. وفي ١١ سبتمبر اعتقل من المنطقة نفسها كل من : محمد عبد الحسن جاسم عبد النبي، ١٧، عبد الخالق محمد يوسف،١٤، (يعتقل للمرة الرابعـة) ويبلـغ عـدد المعتقلين من هذه المنطقة الصغيرة وحدها ٤٠ معتقلا.

وفي الوقت نفسه استمر المواطنون في كتابة الشعارات الوطنية علـى حيطـان الجدران في مناطق عديدة. فقد شهدت المنطقة القريبة من مستشفى البديع بمنطقـة بني جمرة الكثير من الشعارات في الأيام القليلة الماضيـة، وشـوهدت سـيارات الشرطة المخصصة لرش هذه الشعارات وهي تتجه مسرعة إلى المنطقة للتشـويش عليها. ويعتبر آل خليفة كتابة الشعارات على الحيطان "تهديدا لأمـن الدولـة"، وتعتدي على من يقوم بكتابتها بالاعتقال والضرب والتعذيب. كمـا اسـتمرت الاحتجاجات بشكل متقطع كان آخرها قيام مواطني منطقة السنابس بإشعال النار في إطارات السيارات عند مدخل المنطقة المتفرع من شارع البديع.

وعلى صعيد آخر، شعرت الحكومة بقدر كبير من الإحباط بعد فشل النـدوة التي عقدتها للترويج لتقرير فيصل عبد القادر حول التنمية البشرية في البحرين. فقد كان عدد الحضور ضعيفا، و لم تحظ بأي اهتمام إعلامي من داخـل المنطقـة أو خارجها، واقتصرت تغطيتها على الإعلام الرسمي البحريني. وقال بعد الحـاضرين من الضيوف أنه كان هناك حوار طرشان، بين بعض موظفي الحكومة والمدعويـن من مناطق عديدة الذين لم يتحمسوا للحديث عن التنمية البشرية في بلد يشـهد أشرس أساليب القمع والاضطهاد في المنطقة. وحاول الإعلام المحلي الحصول علـى تصريحات من بعض المدعوين ولكن بدون جدوى. وضغطت بشكل كبير علـى السيد محمد فائق، الأمير العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، للإدلاء بتصريـح يمدح فيه رئيس الوزراء وسياسات القمع الحكومية، ولكنها لم تفلـح في ذلـك. وبالرغم من التحريف الذي طرأ على ما نسب إليـه مـن تصريحـات، فإنهـا

عكستتأكيده على موضوع حقوق الإنسان. ولدى سؤاله عن برنامج عمله في البحرين قال أن حقوق الإنسان ستكون موضوع البحث مع كافة المسؤولين في البحرين.. وعن التقرير الذي كتبه فيصل عبد القادر قال أن اكتمال مسيرة النمو والتنمية لا بد أن تشمل جميع المجالات وكل ما يتعلق بالمواد البشرية. وقال أن التقرير "أشار إلى أن هناك استهلاكا متزايدا وبالتالي يتطلب العمل على ضبطه من اجل توفير كافة احتياجات الإنسان وبالأخص حرياته وحقوقه"، مشيرا إلى أنها عملية تحتاج إلى عمل وجهد متواصلين. وهكذا فشلت الحكومة في الحصول على تصريحات تدعم إرهابها ضد شعب البحرين برغم الإنفاق الكبير على الندوة.

٢٦ أكتوبر

قام المواطنون البحرينيون المنفيون صباح اليوم بتظاهرة أمام مدخلHotel Castle بمدينة درهام في شمال بريطانيا احتجاجا على استمرار سياسات البطش والإرهاب التي تمارسها العائلة الخليفية ضد أبناء البحرين. ونظمت التظاهرة متزامنة مع بدء معرض حكومي يهدف إلى تضليل الرأي العام البريطاني إزاء حقيقة الوضع في البلاد. ووزع المشاركون في التظاهرة ملفا يحتوي على معلومات مدعومة بالصور عما يدور في سجون البلاد على أيدي المعذبين. وأصدرت المعارضة بالمناسبة منشورا ملونا حمل عنوان: "صنع في البحرين... تفوق في صناعة التعذيب" احتوى على صور فظيعة للتعذيب الذي يمارس ضد أبناء البحرين على أيدي السفاحين أمثال عادل فليفل وعبد العزيز عطية الله آل خليفة وبقية القتلة. واعجب الضيوف الذين حضروا الفندق المذكور تلبية لدعوة الحكومة بالملف ووقف العديد منهم مستوضحا عن حقيقة الوضع. وقال بعضهم أنها المرة الأولى التي يعرف فيها بشيء من التفصيل وجود حالة قمع بهذا الحجم. وحمل الضيوف معهم ملفا غنيا بالمعلومات والصور عن هموم شعب البحرين. وتجدر الإشارة إلى أن الإقبال على حفل الاستقبال في الفندق المذكور كان ضعيفا جدا، وأن وجود أدبيات المعارضة قلب الطاولة على رأس الحكومة.

وقد انزعجت حكومة البحرين كثيرا عندما علمت أن لجنة حقوق الإنسان التابعة لجمعية المحامين البحرينية التي تضم ٧٠ ألف محام، سوف تعقد مؤتمرا كبيرا مساء الأربعاء المقبل بمجلس اللوردات البريطاني. وتعقد الندوة التي يشارك في تنظيمها كذلك

اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان، بمناسبة صدور دراسة خاصة حول محكمة أمن الدولة البحرينية. وقد غطى خبر ندوة مجلس اللوردات على خبر أسبوع الدعاية الخليفية، وشعر السياسيون والإعلاميون بعمق الأزمة في البحرين.

ومن ناحية أخرى، وردت تقارير عن استدعاء اثنين من أعضاء لجنة العريضة الشعبية إلى قسم التعذيب بوزارة الداخلية حيث تم التحقيق معهما على انفراد من قبل المدعو أحمد عبد الرحمن بوعلي، مدير الشؤون المالية بوزارة الداخلية. وشلوك في التحقيق مع المواطنين الأستاذ علي ربيعة والسيد عيسى الجودر، المدعوان عيسى بوخوة وعبد السلام الأنصاري مدير أمن المنامة. وجاء الاستدعاء في إثر إرسال رسالة بالبريد المسجل من لجنة العريضة الشعبية إلى الأمير لطلب موعد لتسليم العريضة. وقد اعترض جهاز القمع الذي يديره الكولونيل توماس برايان تحت إشراف إيان هندرسون، الرسالة ومنعوا وصولها إلى الأمير. وخلال التحقيق وجه المعذبون المذكورون تهديدات إلى عضوي لجنة العريضة بالاعتقال أن حاولا إرسال الرسالة إلى الأمير مرة أخرى. وطلبا منهما التنصل من أعضاء اللجنة الآخرين مثل الشيخ الجمري والأستاذ عبد الوهاب حسين، فرفضا ذلك وقالا: إننا جميعا أعضاء لجنة العريضة. وقد أعيدت الرسالة إلى السيد عيسى الجودر يوم السبت الماضي. وعلق أحد المراقبين السياسيين على ذلك قائلا: "هذه ديمقراطية المجالس المفتوحة." وتجدر الإشارة إلى أن عيسى بوخوة كان ضمن وفد البحرين إلى اجتماعات حقوق الإنسان في جنيف لإنكار وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في البحرين. وقد اطلعت الجهات المختصة بالأمم المتحدة على دور هذا "المدعي العام" الذي يمارس التحقيق وربما التعذيب ثم يقدم ضحاياه إلى المحاكمة.

وعلى صعيد آخر، تعمق القلق على حياة أحد الشباب الذي تعرض للاعتداء الوحشي على أيدي قوات القمع الخليفية قبل ثلاثة أيام، و لم يعرف ما آل إليه الوضع. فقد وقف الشاب محمد جواد قاسم، في وسط سوق العاصمة بالقرب من باب البحرين واخذ يهتف بأعلى صوته ويرفع الشعارات الوطنية وخاطب آل خليفة بما يحمله كل مواطن حر غيور تجاههم قائلا: "يامن اعتديتم على المساجد وقتلتم الناس وهتكتم الأعراض وسجنتم الشباب."... وبينما كان مستمرا في هتافاته وصلت قوات القمع الخليفية إلى المكان واعتدى عدد منهم عليه بوحشية شديدة، وضربوه وعذبوه أمامالناس، ثم نقلوه إلى أحد مراكز التعذيب و لم يسمع عنه شيء. بعد ذلك شاهد

أجانب كثيرون كانوا في المنطقة ما حدث.

ومن جانب آخر، استمرت الاعتقالات التعسفية في الأيام القليلة الماضية. ففي الساعات الأولى من صباح يوم أمس الأول (السبت ٢٤ أكتوبر) اعتقل ثلاثة مواطنين من منطقة بني جمرة لم تتوفر أسماؤهم بعد. وكان ستة مواطنين على الأقل قد اعتقلوا السبت قبل الماضي من منطق الشاخورة وهم: شاكر منصور العصفور، ٢٠، السيد جلال السيد عدنان، ١٨، عبد الله عيسى، ١٨، حسين علي سلمان، ١٨، باسم محمد، ١٨، مرسيل علي، ١٨.

وسمع مساء الجمعة الماضية صوت انفجار قوي لاسطوانة غازية بمنطقة الدراز والمناطق المجاورة. كما شوهدت شعارات جديدة بشكل مكثف على الجدران الممتدة من منطقة كرزكان والدمستان إلى بوري وعالي وكلها تطرح المطالب الشعبية وتدعم الانتفاضة المباركة.

وعلى صعيد آخر، أصدرت لجنة مكافحة التعذيب الدولية OMCT التي تتخذ من جنيف مقرا لها بيانا حول وفاة الأستاذ محمد الصياح جاء فيه ما يلي: "اعتقل محمد الصياح، وهو طالب جامعي من منطقة واديان بسترة وسجن ثلاثة شهور ما بين ٥ أبريل ١٩٩٥ و١٢ يوليو ١٩٩٥ في إطار حال الاضطراب السياسي في البحرين. وخلال اعتقاله تعرض للتعذيب على يدي ضابط أردني هو محمود العكوري (يعرف أيضا بأبو فخري) وقد عرضه لصعقات كهربائية شديدة وضربه على الأماكن الحساسة من جسده. ثم نزعت ثيابه واجبر على الجلوس على قنينة . وأصيب بمشاكل صحية قضت عليه لاحقا . إن الأمانة العامة قلقة جدا إزاء أوضاع الاعتقال في البحرين خصوصا بخصوص الادعاءات بتعذيب تسعة على الأقل توفوا في الاعتقال منذ يناير ١٩٩٥. ومن بين هؤلاء: نوح خليل آل نوح، ٢٢ الذي توفي في الاعتقال في ٢١ يوليو ١٩٩٨ كنتيجة للتعذيب. وطالبت المنظمة بالكتاب إلى السلطات البحرينية ومطالبتها بالتحقيق المستقل في وفاة السيد محمد الصياح، ودفع تعويضات لعائلته وإنهاء ممارسة التعذيب في المعتقلات وتطبيق معايير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان."

وعلم من جهة أخرى، أن محكمة الاستئناف الكويتية أجلت النطق بالحكم في قضية مجموعة من البحرينيين المتهمين بتوزيع منشورات بالمطالب المشروعة لشعب البحرين حتى ٣١ أكتوبر. وتكرر التأجيل مرات عديدة منذ اعتقالهم قبل أكثر من عام ونصف.

٢٨ أكتوبر

تعقد مساء اليوم بمجلس اللوردات البريطاني واحدة من أهم الندوات الدولية حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين وذلك للإعلان عن صدور تقرير مهم حول محكمة أمن الدولة البحرينية.. وقد نظمت الندوة من قبل لجنة حقوق الإنسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية التي تضموالي ٧٠ ألف محام بريطاني واللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان، وذلك بمناسبة صدور التقرير الذي نحاكم محكمة أمن الدولة من وجهة نظر القانون الدولي. وقد سجنت هذه المحكمة مئات المواطنين الأبرياء بعد إصدارها أحكاما قاسية بحق أطفال دون الثامنة عشرة من العمر. ويشارك في الندوة عدد من المهتمين بقضايا حقوق الإنسان والسياسيين والإعلاميين. ويتزامن انعقاد الندوة مع معرض تجاري بحريني في لندن أنفقت عليه مئات الآلاف من الجنيهات يهدف إلى تلميع صورة آل خليفة في أنظار الآخرين . و لم يحظ ذلك المعرض باهتمام إعلامي سوى من بعض وسائل الإعلام الخليجية، أما البريطانية فتجاهلته تماما لعلمها أنه ذو أهداف سياسية وليست اقتصادية.

ومن جهة أخرى تصاعد القلق لدى ناشطي حقوق الإنسان بعد تردد أنباء عن وجود غرفة خاصة بسجن القلعة مصنوعة من الاسبستوس أصيب بعض المسجونين فيها بالسرطان. وأفاد معتقلون أفرج عنهم في الشهور الأخيرة أن هذه الغرفة مخصصة لشريحة خاصة من المعتقلين الذين يسعى آل خليلتصفيتهم بشكل لا يثير الشبهة، وأن بعض من توفي من السجناء نتيجة إصابته بالسرطان كان قد قضى فترة من السجن فيها. والمعروف أن مادة الاسبستوس خطيرة ويؤدي التعرض لها إلى الإصابة بالسرطان. وقد توفي حتى الآن ثلاثة على الأقل من السجناء السابقين بعد إصابتهم بالمرض الخبيث خلال فترة سجنهم. وفي كل مرة سارعت الحكومة للإفراج عن المعتقل بعد اكتشاف إصابته بالمرض. ويعتقد أن كلا من الأستاذ محمد الصياح وياسر الصديف قضيا فترة في تلك الغرفة. وحسب بعض التقارير فإن بعض الرموز القيادية المعتقلة أدخلت إلى تلك الغرفة وأبقيت فيهافترة، وهناك خشية حقيقية من إصابة المزيد من المعتقلين بالمرض الخبيث نتيجة التعرض لمادة الاسبستوس. وطالبت المعارضة المنظمات الدولية بالتدخل وزيارة السجن ومقابلة المعتقلين للتحقق من تلك الأخبار التي إذا صحت فإنها تعني ارتكاب آل خليفة جرائم ضد الإنسانية.

إلى ذلك علم أن عددا من المواطنين قد اعتقل في الأيام القليلة الماضية . فقد علم أن المواطن السيد جميل السيد كاظم الصددي قد اعتقل الليلة قبل الماضية وابقي لمدة ٢٤ ساعة تعرض خلالها لمعاملة وحشية على أيدي المعذبين، قبل أن يطلق سراحه . هذا في الوقت الذي تكثفت فيه كتابة الشعارات الوطنية على الحيطان في مناطق عديدة . وكان أبرزها في مدينة عيسى، حيث امتلأت جدران مدرسة البنات فيها المطلة على شارع بغداد المزدحم بشعارات الانتفاضة المؤيدة لمطالبه. وقد هرعت قوات الشغب إلى مسحها بسرعة البرق في محاولة يائسة لإخفاء مشاعر أبناء البحرين ومطالبهم. وشهدت منطقة الدراز موجة من كتابة الشعارات التي مسحت يوم أمس على أيدي القوات الأجنبية . وكان من بينها: "الجمري ليس في السجن بل في قلوبنا"، والجمري عملاق الدولة، يهتف لا للذلة "، "كلما ازددتم قسوة ازددنا قوة وعزما" ، لماذا يزداد عدد السجون في البحرين أكثر من عدد الحدائق والمنتزهات. وفي منطقة مركوبان بسترة قام المواطنون الليلة قبل الماضية بتزيين جدرانهم بالشعارات الدستورية وشعارات ضد الجلادين مثل عادل فليفل والعكوري، ومن بين هذه الشعارات : "الدستور هو الحل."

وفيما تجري الاستعدادات لدورة الخليج التي ستقام في البلاد، قرر المواطنون الترحيب بإخوانهم أبناء دول الخليج الأخرى واطلاعهم على ما يجري في البلاد من قمع وتعذيب على أيدي آل خليفة ، وسوف تبدأ الدورة بعد يومين وتمتد فترة أسبوعين تقريبا. وتستعد الحكومة لهذه الدورة بمحاولة إظهار الوضع في البلاد هادئا الأمر الذي قد لا يتحقق بسبب تكرس مشاعر الغضب داخل نفوس أبناء البحرين إزاء الممارسات الإرهابية لآل خليفة، وقد صدر قرار من الحكومة إلى إدارات المدارس بزيادة علامات الطلبة المشاركين في العروضات التي تصاحب انعقاد الدورة لتشجيعهم على الاهتمام بالدورة حتى لو كان ذلك على حساب تحصيلهم العلمي وعلى حساب الطلبة المجتهدين . وتجدر الإشارة إلى أن أربعينية الأستاذ محمد الصياح سوف تحل خلال انعقاد الدورة الأمر الذي يقلق السلطات بشكل كبير خصوصا أنها تسعى لمنع وجود أي مؤشر على توتر الأوضاع الداخلية.. بينما يسعى المواطنون لاعتبار الدورة مناسبة لإعلان ظلامتهم لإخوانهم الخليجيين الذين يحلون عليهم ضيوفا . وأهابوا بهؤلاء الضيوف بذل شيء من الجهد للاطلاع على حقيقة ما يتعرض له أبناء البحرين من اضطهاد وقمع يجب أن لا تمنع أجواء الدورة المشاركين فيها من معرفته.

٣٠ أكتوبر

ما يزال الاهتمام بالندوة الدولية التي عقدت في البرلمان البريطاني مساء أمس الأول تحظى باهتمام واسع على المستويين الشعبي والإعلامي . فقد عبر المواطنون عن غبطتهم للاهتمام الإعلامي بهذه الندوة خصوصا أن وسائل الإعلام العالمية التي اهتمت بالندوة والتقرير الذي ينتقد محكمة أمن الدولة لم تهتم بجهود الحكومة الكبيرة التي بذلتها لتحسين صورتها لدى الرأي العام البريطانية . فلم يكن هناك زوار كثيرون للمعرض التجاري، كما لم يحضر الندوات التي نظمتها الحكومة أحد من ذوي الشأن التجلوي. وعلى سبيل المثال لم يحضر ندوة أمس التي عقدت بمنطقة السيتي في لندن سوى بضعة أشخاص بحيث كان عدد البحرينيين أكثر من عدد ضيوفهم . بينما كان المنفيون البحرينيون يوزعون منشوراتهم خارج القاعة ويقدمون ملفات تحتوي على صور ملونة من معاناة الشعب إلى رجال الأعمال في المنطقة . وحقق هؤلاء إنجازات أكثر مما حققته الندوة التي بذلت لتنظيمها أموال طائلة . وقد استمع العالم إلى التقارير التي بثتها الـ بي. بي. سي حول الندوة طوال يوم أمس، وتلقاها أبناء البحرين بلهفة حيث شعروا أن أحرار العالم يقفون معهم في خندق واحد ضد الإرهاب الخليقي. ونشرت مجلة "الايكونوميست" البريطانية في عددها الجديد تغطية ممتازة للتقرير الذي صدر حول محكمة أمن الدولة . وكانت الحكومة قد سعت للتأثير على موقف هذه المجلة بنشر ملحق مدفوع الثمن على صفحاتها ووزع على زوار المعرض التجاري .. بينما نشرت المجلة خبر التقرير بدون أي ثمن . فالمجلة تستلم من الحكومة وتنشر للمعارضة.

ومن ناحية أخرى طرح السيد روبرت ايفانز، عضو البرلمان الأوروبي، سؤالا على المفوضية الأوروبية في بروكسل هذا نصه: "هل بإمكان المفوضية إخباري بما تنوي عمله في ضوء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين التي كشفتها منظمات دولية عديدة لحقوق الإنسان؟ وبشكل أكثر إلحاحا حل جمعية المحامين ورفع قضية ضدها، ومنع عدد من الصحافيين واستمرار اعتقال قادة المعارضة المعتقلين منذ أكثر من عامين بدون محاكمة؟

وجاء جواب المفوضية كالتالي: "أن المفوضية ليس لديها أي اتفاقية ثنائية مع البحرين لتوفير إطار للحوار حول قضايا حقوق الإنسان . ولكن في المجلس المشترك للمجموعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ في ١٩٨٩ تطرح أسئلة

حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وتشجع المفوضية البحرين وبقيـــة دول مجلـس التعاون على تطوير الديمقراطية والتوقيع على كل المعاهدات الدولية الخاصـة بحقـوق الإنسان وتنفيذها . وقد ساهم الحوار السياسي بين المجموعة ومجلس التعـاون الـذي استمر منذ ١٩٩٦ في توفير منبر جديد لإثارة تساؤلات حـول حقـوق الإنسـان والديمقراطية مع سلطات مجلس التعاون. كما أن مفاوضات التجـارة الحـرة يمكـن استعمالها كوسيلة لإثارة القلق بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية. وكتب الجـواب السيد مارين نيابة عن المفوضية.

وذكر عضو برلماني قريب من حكومة البحرين في رسالة خاصة في ٢٨ أكتوبر، أن حكومة البحرين فتحت تحقيقا بذلك .

نوفمبر ٩٨

٢ نوفمبر

كشف النقاب عن وجود "غرفة" صغيرة جدا، لا تتجاوز مساحتها مـــا يكفـــي لوقوف شخص واحد فقط بمركز التعذيب بالحوض الجاف. وتستعمل هذه الغرفـــة لتعذيب المواطنين بأسلوب يحط من الكرامة الإنسانية. فالجلادون في هـــذا الســـجن يدخلون المعتقل في هذا الصندوق ويبقونه فيه ساعات أو أياما يعاني خلالها اشد مـــا يمكن أن يتصوره العقل. فهو لا يستطيع الجلوس أو النوم بسبب ضيـــق المكـــان. ولا يسمح له بالخروج إلى الحمام وقت الحاجة بل يفرض عليه قضاء الحاجـــة في ذلـــك الصندوق. وخلال الفترة ليس أمام المعتقل سوى الجدران الأربعة التي تشـــكل عالمـــه الوحيد. وطالبت المعارضة كل من تم توقيفه في هـــذا الصنـــدوق كتابـــة مذكراتـــه وتفصيلات ما جرى له لتقديمها إلى الجهات الدولية المعنية بحقوق الإنســـان . كمـــا أهابت بالضحايا التعرف على هوية المعذبين الذين يمارسون هذا النوع الوضيـــع مـــن المعاملة بحق أبناء البحرين.

جاء ذلك في الوقت الذي قرر فيه أبناء البحرين إعلان الاحتجاج ضد سياســـات التعذيب الخليفية وذلك في العاشر من هذا الشهر (نوفمبر) ويتزامن ذلك مع مناســـبة أربعينية الأستاذ محمد الصياح، للتعبير عن رفض سياسات التشويش الحكومية علـــى رموز المعارضة داخل البلاد وخارجها ومحاولات تضليل الرأي العام بـــالحديث عـــن مبادرات وهمية. . وسوف يقوم المواطنون في مساء ذلك اليوم بإطفاء الأنوار بشـــكل كامل وتكثيف الفعاليات الاحتجاجية السلمية المتحضرة . كما سيقوم المواطنـــون بزيارة قبور الشهداء وفاء لهم وللتعبير عن الاستمرار على طريقهم..

وقد تكثفت الأعمال الاحتجاجية ضد القمع الخليفي في الأيـــام القليلـــة الماضيـــة خصوصا منذ بدء دورة الخليج الرابعة عشرة على إستاد مدينة عيسى. وانتشرت قوات الشغب وعناصر جهاز القمع الخليفي في مناطق كثيرة خصوصا في مدينـــة عيســـى. ولكن أبناء البحرين الذين رحبوا بضيوفهم الخليجيين اســـتطاعوا اخـــتراق الحصـــار

وتوضيح حقيقة ما يجري بأساليبهم المتحضرة. وتمثل ذلك بكتابة الشعارات الوطنية على الجدران خصوصا في المناطق القريبة من الإستاد الرياضي. وشوهدت جدران المدرسة الواقعة على شارع الاستقلال بالقرب من الدوار الذي يربطه مع شارع ١٦ ديسمبر الذي يمر بالإستاد الوطني وهي تزهو بالشعارات الوطنية التي تعبر عن حقيقة مشاعر شعب البحرين ومطالبهم. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الإعلام تقع في منصف الشارع وحاولت قوات الشغب تشويهها ولكن بعد أن قرأها ضيوف البحرين. ومن بين تلك الشعارات: "لا تتراجعوا إنالحق معنا"، "لن ننسى الشهيد محمد الصياح" ، " The parliament is our demand. We want the parliament"

كما انتشرت الكتابات على شارع سند العام بالقرب من محلات دسمان وكذلك في توبلي وكرزكان والنبيه صالح. وشارك المواطنون في مناطق الديه والسنابس والدراز والقدم بطريقتهم المتميزة حيث أشعلوا النار في إطارات السيارات على الشوارع الفرعية وكذلك في شارع البديع. وقام مواطنو الدراز والقدم بسد شارع البديع بالإطارات المحترقة لفترة من لوقت يوم السبت الماضي. وكانت قوات الشغب موجودة بكثافة عند فرع بنك البحرين الوطني بمنطقة الدراز. وساد المواطنين شعور بالحزن لخسارة فريقهم أمام منتخب الإمارات، وعزوا ضعف أداء الفريق إلى الحالة السياسية التي تعيشها البلاد وسياسات القمع والإرهاب الخليفية التي تؤثر على نفسيات المواطنين في كل القطاعات وإنفاق ميزانية الدولة على أجهزة القمع الخليفية وحرمان القطاعات الحيوية وخصوصا الشبابية منها من الإنفاق المناسب.

من جهة أخرى اضرب طلاب معهد البحرين يوم الأربعاء الماضي عن الطعام للتعبير عن سخطهم إزاء المعاملة التي يلاقيها المعتقلون وخصوصا الشيخ الجمري وبقية الرموز القيادية المعتقلة. وليسوا الملابس السوداء للتعبير عن الحداد، و لم تستطع قوات المخابرات التي أقامت نقاط تفتيش أمام المعهد منع هذا العمل السلمي المتحضر.

وفي يوم السبت الماضي أصدرت محكمة كويتية ظالمة حكما تعسفيا بسجن المواطن البحريني عادل الحايكي ثلاث سنوات، بسبب العثور على منشورات بحوزته تطالب آل خليفة بإعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. كما أقرت محكمة الاستئناف المذكورة الحكم الجائر بسجن ثلاثة مواطنين آخرين هم حسين الحايكي ومحمد ميرزا . وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية التدخل لإطلاق سراح هؤلاء المظلومين الذين سجنوا وعذبوا لأسباب لا يعاقب القانون الكويتي عليها.

كما ناشدت المعارضة ذوي الضمائر الحية في العالم التدخل لإنقاذ حياة الشاب السجين صلاح عبد الحسين محمد، من منطقة المعامير، الذي يعاني من مرض خبيث في أحد فخذيه. وكان الشاب ضحية لمحكمة أمن الدولة السيئة الصيت التي أصدرت حكما بسجنه ثلاث سنوات لمشاركته في أعمال احتجاجية سلمية. وقد قضى الشاب اغلب الفترة وبقي عليه ثلاثة شهور وهو معتقل بسجن جو ٣ . وكان هذا الشاب قد أصيب قبل فترة بورم في فخذه واكتشف آنذاك أنه ورم حميد ربما كان سببه التعذيب الوحشي الذي تعرض إليه. واستأصل الورم بالمستشفى العسكري بعد تلكؤ في علاجه دام طويلا. واكتشف لاحقا أن الورم تحول إلى غدة سرطانية وأصبح الشاب يحتاج إلى علاج كيماوي حسب تقرير الطبيب. وكان مقررا أن ينقل هذا اليوم إلى مستشفى السلمانية لبدء هذا العلاج . ولكن تقارير طبية تقول أنه بحاجة إلى العلاج خارج البلاد. وتطالب المعارضة آل خليفة الإفراج لفوري عن هذا الشاب المظلوم ونقله إلى الخارج للعلاج.. كما تحملهم المسؤولية الكاملة إزاء ما يحدث لهذا الشاب. وقد توفي عدد من السجناء بعد إصابتهم بالسرطان خلال اعتقالهم، وأصبح هناك قلق شديد من تفشي هذه الظاهرة داخل السجون الخليفية. وذكرت تقارير ما تزال قيد البحث عن ممارسة جهاز التعذيب الذي يديره توماس برايان تحت إشراف هندرسون أساليب تعرض حياة المعتقلين إلى الإصابة بأمراض خطيرة.

٣ نوفمبر

بالرغم من محاولة الحكومة إشغال المواطنين بدورة كأس الخليج الرابعة عشرة فقد استمرت الحركة الاحتجاجية بوسائلها المتحضرة من كتابة الشعارات وحرق الإطارات. وأكدت وفود صحافية رافقت الفرق الرياضية أنها لم تكن تتوقع أن الوضع في البحرين مستقطب بهذه الدرجة. وقال بعضهم أنه استمع بشغف لقصص معاناة أبناء البحرين تحت الحكم الخليفي، واستغرب من قدرة الشعب على الصمود طوال السنوات الأربع الماضية وإصراره على الاستمرار في المواجهة برغم ما يتعرض له من حملات تصفية. وشعر البعض الآخر بالفزع عندما سمع أصوات انفجارات اسطوانات الاز ورأى الإطارات المحروقة في الشوارع قائلا أن هذه المشاهد دفعته لاستعادة مشاهد الانتفاضة الفلسطينية والاعتداءات الإسرائيلية على أبناء فلسطين. وساد الوسط الصحافي شيء من القلق إزاء تطور الأحداث خصوصا مع انتشار خبر القرار الشعبي

بجعل يوم العاشر من هذا الشهر مناسبة للاحتجاجات الجماهيرية، وإطفاء الأنوار مساء ذلك اليوم وتكثيف الأعمال الاحتجاجية. وتجري الاستعدادات الشعبية على قدم وساق لإحياء أربعينية الأستاذ محمد الصياح التي تتزامن مع ذلك اليوم. وقد علقت صور الأستاذ الصياح في مناطق عديدة من البلاد للتعبير عن الاحترام والتقدير له.

ومن جهة أخرى، اعتقل يوم الأحد الماضي (انوفمبر) الشاب محمد علي محمد العكري، ١٩، بعد مطاردة استمرت أكثر من عام. وكان الشاب قد توارى عن الأنظار عندما قرر جهاز التعذيب الخليفي إلقاء القبض عليه بعد التجربة المريرة التي تعرض لها في السجن في وقت سابق. ففي العام ١٩٩٥، اعتقل عندما كان عمره لا يتجاوز الرابعة عشرة، وأصدرت محكمة أمن الدولة حكما ظالما بسجنه عشرة أعوام ولكن أفرج عنه بعد بضعة شهور في ضوء المبادرة التي تراجع آل خليفة عنها في ذلك العام. تجدر الإشارة إلى أن والده يرزح في السجن بدون تهمة أو محاكمة منذ أكثر من عامين ونصف. وسبق أن قضى سبعة أعوام في السجون الخليفية في الثمانينات. كما أن جده، الشيخ محمد علي العكري، قضى فترات طويلة في السجن و لم يحاكم قط. ويخشى على هذا الشاب من التعذيب الوحشي على يدي عادل فليفل. وقد أبلغت المنظمات الدولية بجريمة الاعتقال التعسفي.

ومن جهة أخرى، شنت القوات الأجنبية عدوانا شرسا على أحد المنازل بمنطقة القرية بسترة وعبثت بمحتوياته واعتدت على أهله بالضرب والشتم. وقبل مغادرة المترل المدمر اختطفت قوات القمع ثلاثة أطفال لا تتجاوز أعمارهم السادسة واخذوا إلى غرف التعذيب. و لم تتوفر أسماء المعتقلين بعد. ويعتبر اعتقال الأطفال سياسة مركزية في النهج الخليفي في محاولة يائسة للنيل من عزائم المواطنين وابتزاز الأهالي لإجبارهم على الصمت عما يرتكبه جهاز القمع من جرائم بحق أبناء البحرين.

وفي الوقت نفسه، استمرت محاكمات أمن الدولة السيئة الصيت، وقدمت يوم السبت الماضي (٣١ أكتوبر(ثلاث مجموعات إلى المحاكمة بعد أن قضى أفرادها أكثر من عامين في السجن ونالوا من التعذيب الشيء الكثير. وعرف من بين الذين مثلوا أمام المحكمة كل من : جعفر محمد جعفر القطري، ماهر أحمد شهاب، محمد علي عبد النبي العرادي، السيد وسام السيد علوي المحروس، صادق عبد الحسين الشعلة، محمد المخلوق ورضا المخلوق . و لم يصدر الحكم حتى الآن وإن كانت الأحكام جاهزة لدى القضاة الخليفتين..

إلى ذلك ما تزال أصداء صدور التقرير الدولي حول محكمة أمن الدولة متواصلة. وقد اتصلت منظمات حقوقية وجهات سياسية عديدة بلجنة حقوق الإنسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية للحصول على نسخ من التقرير الذي اعتبر إدانة دولية للمحكمة الخليفية الظالمة . وتساءل العديد من المراقبين عن جعل أمن الدلة (أي العائلة الخليفية الحاكمة) هو الأساس في التعاطي مع أبناء البحرين بينما يتم تجاهل أمن المواطن بسبب سياسات آل خليفة تجاه شعب البحرين. وانتشر خبر صدور التقرير أما بأسلوب شخصي أو عبر ما تناقلته وكالات الأنباء والصحف العالمية . فقد نشرت جريدة "فايننشال تايمز" البريطانية خبر صدور التقرير في اليوم التالي لصدوره (٢٩ أكتوبر) تحت عنوان: "البحرين متهمة بانتهاك حقوق الإنسان." وجاء في التغطية ما يلي: "اتهم مراقبو حقوق الإنسان بالبرلمان البريطاني يوم أمس البحرين بانتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان وقالوا أن المعارضين في هذه الدولة الخليجية اعتقلوا وعذبوا وسجنوا بعد محاكمات صورية. فهناك ١٥٠٠ شخص معتقلون بدون محاكمة في البحرين، حسب ما قاله التقرير الذي أصدرته اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع لجنة حقوق الإنسان التابعة لجمعية المحامين في إنجلترا وويلز. وذكر التقرير أن حكومة البحرين قاومت أي نقاش حول التغيير منذ حل البرلمان في ١٩٧٥. والبحرين محكومة بحكم ملكي يرأسه الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. وقال التقرير أن محكمة أمن الدولة تعمل كجزء من "آلة القمع."

٤ نوفمبر

تحدى الجلاد خالد الوزان المعروف باعتداءاته الوحشية على الأطفال والشباب الرأي العام العالمي الرافض للإرهاب والتعذيب، وشن عدوانا شرسا على منطقة الديه في اليومين الماضيين، واعتقل عددا من المواطنين من بينهم أطفال وفتاة. ففي الساعات الأولى من صباح أمس الأول اعتدى خالد الوزان ومعه مفرزة من عناصر جهاز القمع على منزل الشاب علي مهدي، ٢٣، لاعتقاله. وحيث لم يكن موجودا فقد أمر خالد الوزان عصابته بتدمير محتويات المنزل بشكل عبثي يهدف لبث الخوف والرعب في قلوب الآمنين. واعتدى الوزان كذلك على منزل الشاب ميثم الشيخ، ١٨ واعتقله. ورجع مع عصابته في مساء ذلك اليوم (الاثنين) إلى منزل علي مهدي واعتقل أخاه، عيسى، ١٧، كرهينة وأخذه إلى مركز التعذيب بالخميس الذي يديره شخصيا، وعلد

الإرهابي خالد الوزان مرة أخرى في الساعات الأولى من صباح يوم أمس إلى المنطقة نفسها وشن عدوانا وحشياعلى ثلاثة منازل أخرى واعتقل عددا من أصدقاء الشاب المطلوب كرهائن إضافية وذلك بعد تدمير محتويات منازلهم. والمعتقلون هم : السيدحسن السيد جعفر، ١٨، عبد الأمير العرادي، ١٧، وفيصل علي سعف، ١٧. كما ارتكب الوزان جريمة جديدة ضد مشاعر أبناء البحرين عندما حيث اعتقل الشابة مريم سعيد العرادي، ١٦، بقسوة وإرهاب منقطع النظير. وهذه الشابة هي شقيقة عبد الأمير العرادي الذي اعتقل أيضا . وخلال جريمة الاعتقال التعسفي اقتلع الوزان وعصابته أحد سقف أحد المنازل بأسلوب همجي يذكر بممارسات الإسرائيليين ضد الشعب الفلسطيني. واخذ الجميع إلى مركز التعذيب بالخميس. وأصبحت عوائلهم قلقة جدا مما قد يؤول إليه مصيرهم خصوصا أن الوزان معروف باعتداءاته على الأطفال وتعذيبهم حتى الموت، كما فعل بالشهيد سعيد الإسكافي الذي مزق الوزان جسده حتى الموت قبل ثلاثة أعوام. واعتقل قبل أسبوع من منطقة الدراز الطفلان رجائي عيسى أحمد علي، ١٤، وحسين صالح مهدي، ١٧.

وبرغم هذه الأعمال الوحشية التي يرتكبها جلادو آل خليفة فقد استمرت الفعاليات الشعبية المتحضرة بدون خوف أو تراجع . ورأى الكثيرون من أبناء الخليج الذين يتواجدون في البحرين هذه الأيام لمتابعة مباريات كأس الخليج، مشاهد حية من الوضع في البلاد . فقد تجددت كتابة الشعارات في مناطق سار والقدم وشارع المعارض وبالقرب من الإستاد الوطني حيث تقام دورة الخليج حاليا . وشوهدت حرائق في أماكن متعددة من البلاد مثل الديه والسنابس والبلاد القديم والسهلة ومناطق شارع البديع ومدينة عيسى وجرداب والمالكية . وفي منطقة الديه شوهد بعض الافيين الأجانب وهم يلتقطون صور الشعارات الوطنية على الجدران.

وسوف تستمر الفعاليات الشعبية السلمية خلال الأيام المقبلة حتى يوم الثلاثاء المقبل العاشر من هذا الشهر . وفي ذلك اليوم الذي يتزامن مع أربعينية وفاة الأستاذ محمد الصياح، سوف تتكثف الفعاليات الشعبية وسوف يتم إطفاء الأنوار في مناطق الانتفاضة للتعبير عن التضامن مع عائلات الشهداء والرد على المحاولات الحكومية اليائسة على المطالب ونشر الإشاعات التي تهدف لإضعاف إرادة المواطنين وتصميمهم على نيل حقوقهم المسلوبة. وفهم المراقبون من الاعتداءات الحكومية الجديدة على المواطنين أنها من ضمن الأساليب الإرهابية التي يمارسها جهاز القمع بقيادة توماس

برايان لمنع التحرك الشعبي والمطالبة بالحقوق وإعلان الغضب العام في العاشر من نوفمبر. وتأتي الاستعدادات الشعبية هذه في إطار الاستعدادات العامة لإحياء "عيد الشهداء" في ١٦ ديسمبر المقبل، وهو اليوم الذي اتخذ فيه آل خليفة قرار استعمال السلاح لقتل أبناء البحرين قبل أربعة أعوام.

ومن جهة أخرى علم أن الأمير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، غادر البلاد يوم أمس الأول إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتلقي العلاج بعيادة مايو في كليفلاند بأوهايو. ويعاني الأمير من مرض القلب الذي دخل المستشفى عدة مرات بسببه. واصطحب الأمير معه كلا من نجله علي، وزير الديوان الأميري، وعلي بن خليفة، وزير المواصلات، وحفيده، سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة. وحسب الخطة فسوف يكمل الأمير علاجه قبل القمة الخليجية المزمع عقدها في أبو ظبي الشهر المقبل. وقالت تقارير مطلعة أن حالة الأمير لا تطمئن وأن الوضع السياسي يضغط عليه كثيرا خصوصا أن استمرار القمع الخليفي ضد أبناء البحرين كرس حالة القطيعة بين الجانبين وكشف الفجوة الحقيقية بين شعب البحرين والعائلة الحاكمة، ومنع تطبيع العلاقات بينهما.

٥ نوفمبر

عم البلاد في اليومين الماضيين جو من الغضب والأسى بسبب العدوان الإرهابي الكاسح على منطقة الديه من قبل قوات القمع الخليفية، وأخذت جريمة الاعتداء على الأطفال والبنات تتفاعل في نفوس المواطنين الذين تتعمق كراهية النظام في نفوسهم يوما بعد آخر . وصدرت مناشدات كثيرة من أبناء الديه وأطفالها ونسائها إلى العالم لإنقاذهم من وحشية جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت إشراف إيان هندرسون . وما تزال صورة العدوان الوحشي على المنطقة مشوشة بسبب التواجد الكثيف لقوا ت القمع والشغب فيها، وتهديد المواطنين بالمزيدمن الإرهاب الحكومي ضد أبناء البحرين إن تحدثوا عن معاناتهم.

وقد أكدت التقارير الواردة من منطقة الديه البطلة أن الجلادين المعروفين عادل فليفل وخالد الوزان قد ارتكبا بحق مواطني المنطقة ما لم يرتكبه المحتلون الإسرائيليون بحق الفلسطينيين، الأمر الذي كرس الرفض الشعبي لرموز التعذيب والإرهاب من آل خليفة. فقد اعتقلت أربع نساء في عدوان رهيب على المنطقة في اليومين الماضيين

بالإضافة إلى أكثر من عشرة شباب والاعتداء على عدد من المنازل وتدمير محتوياتها بهمجية لا مثيل لها. ففي صباح أمس اعتدت قوات من الأمن ومجموعة من الكوماندوز على مترل المواطنة حنان سلمان حيدر، ٢٠، واعتقلتهابعد العبث بمترلها وتدمير محتوياته. وكانت تلك القوات قد صادرت جوازها الليلة قبل الماضية خلال الاعتداء الأول على المترل. وعندما تقدم والدها لتوديعها إهانة عادل فليفل بكلمات تخدش الحياء والكرامة وهي بعيدة كل البعد عن قيم البلادوأخلاقها. ووجه الجلاد إلى الرجل الوقور تهديدا باعتقاله وبقية بناته إن تكلم بكلمة واحدة. ورجعت القوات في وقت لاحق يوم أمس واعتقلت أختها، منى، ٢٩، التي لم يمر سوى بضعة أيام على ولادتها وما تزال في حالة جسمية ونفسية متعبة بعد الولادة. وهي أم لثلاثة أطفال بعد الولادة الأخيرة . وتعامل الجلادان فليفل والوزان مع هاتين المواطنتين بوحشية وإرهاب . وعندما شاهدا الحالة الصحية السيئة للسيدة منى أطلقا سراحها لاحقا ولكن بعد أن تعرضا بالسب والشتم لها ولمعتقداتها الدينية خشية أن تتوفى بحوزتهما ويتورطا كما تورطا من قبل مع الشهيد نوح . وخلال جريمة اعتقال حنان سرق الجلادون جواز ابنة عمها سلوى حسن حيدر، ٣٠، وفي مساء اليوم نفسه عادوا واعتقلوها بأسلوب يحط من الكرامة الإنسانية.

واعتقلا في الليلة قبل الماضية الشابة مريم سعيد العرادي، ٢٠، وهي طالبة في السنة الثالثة بالجامعة بعد أن دمر فليفل والوزان محتويات مترلها . واعتقلت الشابة ليلي مهدي البزاز، ٢٠، كرهينة في مقابل تسليم أخيها علي مهدي الزاز، ٢٠، نفسه إلى جهاز التعذيب الخليفي . وقد أصبحت عائلات النساء في حالة من الأسى والحزن مع الاحتفاظ بالكرامة والشموخ.

وقد بلغ عدد المعتقلين من الرجال من منطقة الديه في اليومين الماضيين ثلاثة عشر شخصا توفرت أسماء تسعة منهم وهم: عيسى مهدي البزاز، ١٧، (رهينة مكان أخيه علي مهدي البزاز) ، ويوسف اليتامي، ١٧ (رهينة مكان أخيه يوسف اليتامي)، جميل السعف، ٢٤، يوسف السعف، ١٥، أمير سعيد العرادي، ١٩، (شقيق مريم سعيد العرادي المذكورة أعلاه، وسعيد إبراهيم الشيخ، ٢٨، هيثم علي الشيخ، ١٨، السيد حسن السيد جعفر، ٢٣، محمد علي العكري، ١٥. وخلال العدوان على مترل علي مهدي البزاز صادر الجلادون سيارته وكل ما يخصه في المترل الذي دمروا محتوياته الأخرى وروعوا أهله.

وصدرت عن أبناء الديه مناشدة للعالم للتدخل لوقف القتلة والسفاحين من الاعتداء على أبناء البحرين، وخصوا بالذكر كلا من عادل فليفل وخالد الوزان اللذين ارتكبا بحق أبناء البلاد من الجرائم ما هو مدون وموثق في البيانات الصحافية التي صدرت خلال السنوات الأربع الماضية. وناشدت المعارضة أبناء البلاد الاحتفاظ بكل تفصيلات جرائمهما وبقية القتلة لأنها ستكون ضرورية خصوصا عندما تزور لجان حقوق الإنسان الدولية وخصوصا التابعة للأمم المتحدة للبلاد. وحذرت المعارضة المواطنين من الانخداع من أي إجراء مستقبلي من قبل السلطة يهدف للتغطية على تلك الجرائم، فحتى لو أطلق سراح المعتقلين فلا بد من القصاص الدولي القانوني العادل من مرتكبي الجرائم تحت غطاء الدولة وباسم قانون أمن الدولة. وأشارت المعارضة إلى أن القوانين الدولية تؤكد ضرورة الحفاظ على أمن المواطنين أولا إذ لا معنى للأمن إذا فقد المواطنون أمنهم، كما هو الحال في البحرين اليوم. وقد فشلت العائلة الخليفية الحاكمة حتى الآن في تقديم واحد من القتلة الذين مارسوا التعذيب بحق أبناء البحرين وقتلوا قرابة أربعين شخصا منهم تحت التعذيب أو الإعدام أو بالرصاص الحي في الشوارع، إلى العدالة.

٦ نوفمبر

عم الظلام مساء أمس أرجاء منطقة الديه البطلة التي تعرضت في الأيام الثلاثة الماضية لعدوان خليفي وحشي طال أبناءها وبناتها. فما أن غربت الشمس حتى بادر المواطنون إلى إطفاء الأنوار فخيم الظلام في المنطقة موحيا بجو كئيب يعكس مشاعر أبناء البحرين في ظل الإرهاب الخليفي. كما أغلقت المحلات التجارية تضامنا مع المعتقلات والمعتقلين من بنات المنطقة وأبنائها. وساد شعور عام بالتضامن مع عائلاتهم في الوقت الذي عم الغضب الشعبي كافة أنحاء البلاد لدى انتشار أخبار العدوان الغاشم على المنطقة.. فيما استمرت الاعتقالات التعسفية مناطق أخرى، وكذلك اعتداءات قوات الشغب الأجنبية على الممتلكات العامة والخاصة. فقد اعتقل يوم أمس اثنين من أبناء منطقة الديه هما: علي الجزيري، ٢٣، وهشام علي حسن، ١٨. واعتقل يوم أمس الأول الشاب عمار جواد إبراهيم الدرازي، ١٦، واقتيد إلى مركز التعذيب بالبديع ليقع بين براثن المعذب فاروق المعاودة. وتعرض منزله للتخريب والعبث على أيدي قوات القمع الخليفية. وفي اليوم نفسه تعرض المأتم الغربي بكرباباد للتخريب

والتكسير عندما اعتدت عليه قوات الشغب في الساعة الثامنة صباحا وأصبح المواطنون يشعرون بأن ما يرتكبه آل خلي بحقهم يتجاوز الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطين في الأراضي المحتلة.

وسمع الليلة الماضية دوي انفجارات اسطوانات الغاز بالقرب من منطقة بني جمرة، وذلك للتعبير عن الاحتجاج الشعبي ضد القمع الخليفي لشعب البحرين وتضامنا مع مواطني منطقة الديه المظلومين.

وقد أدى اعتقال خمس نساء وفتيات من منطقة الديه إلى شعور شعبي غاضب لأنه اظهر خروج آل خليفة ومرتزقتهم عن أخلاق البلاد وتراثها وقيمها، خصوصا بعد أن تأكد تعذيب النساء بأساليب وحشية دنيئة. وعرف من بين الذين مارسوا التعذيب بحقهن الجلاد باقر الوداعي وعادل فليفلوخالد الوزان. وذكرت تقارير موثقة أن الآنسة سلوى حسن حيدر عذبت بالفلقة حيث علقت من يديها ورجليها بأمر من عادل فليفل وضربت بقسوة على كافة أنحاء جسدها. وما تزال ثلاث من المعتقلات رهن الاعتقال في مراكز التعذيب الخليفية وهن: سلوى حسن حيدر، حنان سلمان، ٢٠،)طالبة جامعية(، ومريم سعيد العرادي، ٢٠،)طالبة جامعية.(وتم نقلن من مركز التعذيب بالخميس الذي يشرف على التعذيب فيه خالد الوزان إلى سجن القلعة التي يمارس التعذيب فيه عادل فليفل. ونقل عدد من الشباب الذين اعتقلوا في اليومين الماضيين إلى القلعة أي. وأفرج عن الآنسة ليلى البزاز التي أخذت كرهينة مقابل أخيها علي مهدي.

وعلم أن الأطفال الثلاثة الذين اعتقلوا من منطقة سند يتعرضون لأبشع أشكال التعذيب. وجاء اعتقالهم بعد ظهور شعارات دستورية ووطنية في منطقة شارع الاستقلال وهي الشعارات التي قرأها الضيوف الخليجيون الذين جاؤوا لمتابعة دورة الخليج. وشعر آل خليفة بغضب شديد لأن المواطنين استطاعوا إظهار شيء من مشاعرهم إلى ضيوف البلاد، وهو الأمر الذي يريد إخفاءه عن العالم. والأطفال الثلاثة المعتقلون من منطقة سند هم: علي جعفر، ١٥، السيد مرتضى السيد مجيد، ١٥، حسين محفوظ، ١٦.

وقد عبر الضيوف الخليجيون لإخوانهم البحرينيين عن دهشتهم لما شاهدوه في البلاد من توتر سياسي بدا واضحا من خلال التواجد العسكري المكثف لقوات الشغب والأمن، وطائرات الهليكوبتر التي تحلق فوق منطقة الإستاد الوطني. وقامت مجموعة من

قوات الداخلية بتفتيش موقف السيارات أثناء وجود الجمهور، خصوصا السيارات الخليجية الأمر الذي قوبل بانزعاج شديد من قبل الضيوف الذين شعروا بأنهم يعاملون كمجرمين. وترددت أنباء عن اعتداء قوات الشغب الأجنبية على تجمهر للمشجعين السعوديين قبل يومين بعد مشادات كلامية. وقال شهود عيان أن المتجمهرين فوجئوا بوحشية أساليب قوات الشغب وأبدى بعضهم أسفه لحضوره في بلد يهان فيها بهذه الأساليب القمعية.

وأصدرت منظمة حقوق الإنسان في البحرين بيانا شجبت فيه الاعتداء على منطقة الديه واعتقال النساء وطالبت المنظمات الحقوقية الدولية والهيئات الرسمية بالتدخل لوقف هذه الانتهاكات وإطلاق سراح المعتقلين وإنهاء سياسة العقاب الجماعي الذي يمارسه آل خليفة ضد شعب البحرين.

وتوقع مراقبون أن يكون يوم الثلاثاء المقبل ذا أهمية خاصة حيث قرر المواطنون اعتباره يوما للتضامن مع المعتقلين ورفض السياسات التشويش الخليفية والإصرار على المطالب العادلة. وسوف يقوم المواطنون في مساء ذلك اليوم بإطفاء الأنوار في مناطق البلاد الساخنة بالأحداث والتعبير عن مشاعرهم بأساليبهم السلمية المتحضرة.. ولا يستبعد المراقبون أن يسعى آل خليفة للتغطية على فشلهم بحملة اعتقالات واسعة قبل الاحتجاج وبعده. ولكنهم يؤكدون أن حالة القطيعة بين شعب البحرين وآل خليفة ربما وصلت نقطة اللاعودة، ويصعب العودة إلى حالة التطبيع ما لم تغير العائلة الحاكمة أساليبها الوحشية في التعامل مع أبناء البحرين.

٩ نوفمبر

فيما يستعد المواطنون للاحتجاج العام غدا استمرت قوات القمع الحكومية في الاعتداء على المواطنين واعتقال المزيد منهم. فقد اعتدت تلك القوات يوم أمس الأول على منزل الوجيه الحاج إبراهيم علي مطر، بمنطقة الديه، واعتقلت نجله الدكتور عيسى إبراهيم مطر، ٢٧، بعد تدمير محتويات المنزل. وكان التدمير شاملا أدى إلى تخريب سقف المنزل وأثاثه وأبوابه. ودمرت محتويات المنزل أي كما روع ساكنوه بوحشية لم يعهدها شعب البحرين منذ فترة طويلة. وتمت محاصرة المنزل من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى صباح يوم أمس. وكان العدوان الخليفي على منطقة الديه قد بدأ قبل أسبوع واستمر خلال الأيام الماضية وتم خلاله اعتقال أكثر من عشرين شخصا من

بينهم نساء. وما تزال ثلاث من هؤلاء معتقلات بمركز التعذيب في مدينة عيسى. وأكدت التقارير أنهن تعرضن لتعذيب شديد على أيدي معذبين رجال ونساء وأنهن علقن من أيديهن وأرجلهن وضربن ضربا مبرحا. كما تعرضن لتعذيب نفسي متواصل ومارس عادل فليفل بحقهن من فاحش الكلام ما يخدش الحياء. وأصبح الغضب الشعبي من تعذيب النساء القطاعات الشعبية في اغلب المناطق حيث اعتبر ذلك خروجا على قيم المنطقة وأخلاق شعوبها، وتحديا من النظام الخليفي لتلك القيم والاخلاق. واتصل جهاز التعذيب الذي يديره توماس برايان تحت إشراف إيان هندرسون بأهالي المعتقلين لتهديدهم وأخبارهم بأن أبناءهم وبناتهم لن يخرجوا من السجن حسب أوامر فليفل وبرايان.

كما اعتقل من منطقة الديه يوم الجمعة الماضية (٦ نوفمبر(الشاب فريد عبد النبي، ١٨، وذلك ضمن حملة الاعتقالات التي طالت العشرات من أبناء المنطقة. وما يزال شقيق الشاب مهدي البزاز، معتقلا كرهينة في مقابل تسليم مهدي نفسه إلى جهاز التعذيب. وعلم أن منزل الشاب عقيل الجزيري الذي اعتقل يوم الخميس الماضي قد تم الاعتداء عليه أكثر من مرة في الأيام الثلاثة الماضية. كما اعتدي على منزله الآخر بمنطقة النبيه صالح ودمرت محتوياته وسقفه وأرضيته..

ومن جهة أخرى انتشرت الكتابات الحائطية في مناطق كرزكان والدمستان ومدينة عيسى وعالي والمالكية. وشنت القوات المرتزقة يوم أمس الأول)السبت(عدوانا واسعا على منطقة مهزة بسترة وقام المرتزقة بضرب كل من رأوه في الطريق. كما اعتدوا على المحلات التجارية في المنطقوضربوا من بداخلها وعبثوا بمحتوياتها. وطردوا الباعة وأمروهم بالذهاب إلى منازلهم بدون سبب يذكر. وشعر الأمير بهذا العدوان الوحشي الذي لا تمارسه حتى القوات الإسرائيلية المحتلة بالشعب الفلسطيني. وأصبح الغضب يتعمق في نفوس المواطنين وتزداد قناعاتهم يوما بعد آخر بوحشية النظام الذي يحكم البلاد وخروجه على أعراف المنطقة وقيمها.

وأكدت التقارير استعدادات المواطنين لإعلان الاحتجاج العام غدا بمناسبة أربعينية الأستاذ محمد الصياح والاحتجاج على العدوان الخليفي على منطقة الديه والتضامن مع عائلات الشهداء والمعتقلين وخصوصا الشيخ الجمري، والرد على الدعايات الحكومية للنيل من مصداقية المعارضة. وقد قرر المواطنون إطفاء الأنوار مساء غد للتعبير عن السخط العميق في نفوس الشعب وإبلاغ ضيوف البحرين حقيقة المشاعر تجاه النظام

الخليفي المفروض على الشعب بالحديد والنار والتعذيب. ويعتقد بعض المراقبين أن شعور جهاز التعذيب بفشله في منع المواطنين من التعبير عن مشاعرهم بالأساليب المتحضرة هو الذي دفعه للاعتداءات المتكررة في الأيام القليلة الماضية، خصوصا مع اقتراب الاحتجاج العام. ولعل هذا الشعور بالفشل هو الذي دفع قوات القمع إلى التعامل بقسوة مع ضيوف البلاد من الاخوة الخليجيين يوم أمس، حيث اعتدت قوات القمع على المشجعين مستعملة أدوات القمع المتوفرة لديها واعتقلت عددا منهم بعد نقل شخص إلى المستشفى اثر إصابته بجروح من قوات القمع الخليفية. وساد الشعور بالغضب في أوساط المشجعين الخليجيين الذين أصيبوا بصدمة شديدة لدى اكتشاف وحشية جهاز القمع الخليفي، وعبر بعضهم عن تعاطفه مع شعب البحرين في محنته وهو يواجه هذا النظام الشرس. وهذا الشعور هو ما سيطر على معنويات اللاعبين البحرينيين وهم يخوضون مباريات الدورة الرابعة عشرة لكأس الخليج. وبالرغم من بذلهم جهودا كبيرة لكن التوفيق لم يكن حليفهم واحتلت البحرين مركزا في أسفل القائمة. وشعر الشعب بالحزن لخسارة فريقه الوطني وعزوا تلك الخسارة، في جانب كبير منها، إلى السياسات الخليفية التي تنفق الملايين على أجهزة القمع والتعذيب والدعاية وتحرم قطاعات تنمية الشباب والرياضة منها، على عكس حكومات الخليج الأخرى. وأكدت خسارة منتخب البحرين وو يلعب على أرضه، زيف ادعاءات الحكومة أنها أكثر الدول العربية اهتماما بالتنمية البشرية.

١٠ نوفمبر

بدأ المواطنون هذا اليوم حملة احتجاجية واسعة في مناطق كثيرة من البلاد بمناسبة أربعينية الأستاذ محمد الصياح الذي توفي الشهر الماضي بالسرطان الذي أصابه عندما كان في السجن قبل ثلاثة أعوام. فقد انتشرت الكتابات الحائطية في مناطق كثيرة وشوهدت حرائق في إطارات السيارات على الشوارع العامة. وسوف يقوم المواطنون مساء اليوم بإطفاء الأنوار للتعبير عن احتجاجهم الشديد لاستمرار النهج الإرهابي الذي يمارسه آل خليفة ضد المواطنين، واستمرار اعتقال الشيخ الجمري وأكثر من ألفي معتقل آخرين..

وفي محاولة يائسة لإرهاب المواطنين فقد شنت قوات الأمن والشغب خلال الأسبوع الأخير حملة اعتداءات واسعة على عدد من المناطق واعتقلت عشرات

المواطنين من رجال ونساء. وتعمقت مشاعر الاحتجاج والغضب في نفوس أبناء البحرين بسبب هذه الاعتداءات التي روعت الآمنين وعبثت بأمنهم وممتلكاتهم بعشوائية وعبثية تعكس يأسا في نفوس آل خليفة من أو تطبيع في العلاقات بينهم وبين شعب البحرين. وحسب قول بعض المراقبين فإن آل خليفة يعتقدون الآن أنهم يخوضون حربا ضد شعب البحرين وأن عليهم أن يربحوها بالقضاء على مكامن القوة والكرامة لدى الشعب.

واستمرارا للاعتداءات التي بدأت قبل أسبوع واحد على الديه، فقد شنت قوات القمع اعتداء واسعا على منطقة النبيه صالح في اليومين الماضيين واعتقلت عددا من المواطنين. وقاد العدوان كل من عادل فليفل وخالد الوزان في الساعات الأولى من صباح يوم أمس الأول وعاثوا فسادافي المنطقة وكسروا محتويات عدد من المنازل وفرضوا حصارا على المنطقة طوال الليلة قبل الماضية، وعرف من بين الذين اعتقلوا في هذا العدوان كل من: عباس خميس، ٢٦، (يعتقل للمرة الرابعة)، أحمد عاشور، ٢٢ (الاعتقال الثانب)، مهدي عيسى، ٢٢، (الاعتقال الثاني)، سعيد عيسى ٢٠، عبد الإفراج حسن منصور، ٣٥ (الاعتقال الثاني، وهو متزوج وله أطفال)، محمد فردان، ٢٨ (الاعتقال الرابع، متزوج وله أطفال)، كما اعتقل أشخاص آخرون لم تتوفر أسماؤهم بعد. وشهدت المنطقة من آثار العدوان ما أثار حفيظة كل المواطنين حتى المحسوبين على السلطة لأنه طال ممتلكات الناس وكراماتهم وحرماتهم، وأصبح فليفل والوزان رمزين للشر والبطش والعدوان والانسلاخ من الإنسانية في نظر المواطنين. وصدرت استغاثات من أبناء المنطقة إلى الرأي العام العالمي للتدخل لوقف هذه الاعتداءات المتواصلة ومنع آل خليفة من الفتك بأبناء البحرين.

واعتقل يوم أمس الأول من منطقة الدير الشاب فاضل عباس، ٢٥، بعد الاعتداء على مترله وتدمير محتوياته وكسر أبوابه وشبابيكه. وكرر المواطنون تشبيه ممارسات آل خليفة بما تفعله قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

ومن جهة أخرى اعتذر المواطنون لاخوتهم السعوديين الذين تعرضوا لاعتداءات قوات الأمن والشغب قبل يومين بوحشية أذهلتهم وجعلتهم يسترجعون في أذهانهم معاناة أبناء البحرين على مدى الأعوام الأربعة الماضية. وكان عدد من السعوديين والإماراتيين قد تعرض للضرب الوحشي بعد فوز السعودية على الإمارات يوم الأحد الماضي، ونقل بعضهم إلى المستشفى. وناشد البحرينيون ضيوفهم بعدم تحميل الشعب

ما تعرضوا له من اعتداءات يرفضها أبناء البحرين جميعا، كما طالبوهم بنقل قصة هذا العدوان إلى العالم لتتضح حقيقة الوضع في البحرين من خلال ذلك.

ومن جهة أخرى أصدر البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان الذي يتخذ من القاهرة مقرا له بيانا مهما في السابع من هذا الشهر بعنوان: "رسالة مفتوحة إلى سمو أمير البحرين"، جاء فيها ما يلي: "يعرب كل من البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ومنظمة حقوق الإنسان في البرين عن قلقهما العميق من الأنباء التي تواردت حول استدعاء وزارة الداخلية البحرينية لاثنين من لجنة العريضة الشعبية في ١٩٩٨/١٠/٢٤ وهما الأستاذ علي قاسم ربيعة والشيخ عيسى الجودر. وقد كان المذكوران من ضمن الموقعين على رسالة إلى سموكم لطلب لقاء لتسليم العريضة الشعبية ومناقشة مطالبها وأهمها تفعيل المواد الدستورية المعلقة منذ العام ١٩٧٥، وإجراء انتخابات المجلس الوطني وفقا لأحكام الدستور، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الشيخ عبد الإفراج الجمري والأستاذ عبد الوهاب حسين والسماح للمبعدين السياسيين بالرجوع إلى وطنهم، وحل أزمة الغاطلين عن العمل، وإطلاق حرية الرأي والتعبير أمام جميع التيارات الفكرية، وكفالة حرية النشر والاجتماع، وضمان حق الانتخاب والترشيح لجميع المواطنين من الجنسين لمن بلغ السن القانونية. وطبقا للمعلومات التي وردت إلينا فقد تعرض كل من علي قاسم ربيعة، ٦١ سنة، وعيسى الجودر، ٥٧، أثناء استجوابهما إلى العديد من الضغوط من مسؤولي وزارة الداخلية وهم: أحمد عبد الرحمن بوعلي وعبد السلام الأنصاري وعيسى بوخوة (النائب العام لوزارة الداخلية) لإجبارهما على التوقيع على إقرار بإدانة لجنة العريضة الشعبية والاعتراف بانتهاك اللجنة للقانون والنظام العام بأسلوب إلى إقامة علاقات مع جهات من المعارضة البحرينية في الخارج تتهمها السلطات بالإرهاب، وهي التهم التي تصل عقوبتها للسجن المؤبد، وأخيرا مطالبتهما بسحب توقيعهما على العريضة الشعبية. وعلى ضوء نص الرسالة التي بعث بها المذكوران إلى سموكم والموجود لدينا نسخة منها لا يرى البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ومنظمة حقوق الإنسان في البحرين أو قرائن تؤكد مزاعم وزارة الداخلية بأن المذكورين قد انتهكا القانون أهله النظام العام بإرسالهما هذه الرسالة وإنما قاما بممارسة حقهما المشروع في التعبير عن الرأي بالوسائل السلمية. وعلى ضوء التغير الإيجابي الذي طرأ على موقف حكومتكم في الشهور الأخيرة من موضوع التصديق على اتفاقات حقوق الإنسان

والذي تمثل في توقيع حكومتكم على اتفاقية مناهضة التعذيب بأسلوب إلى تعهدها في الاجتماع الأخير للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات المتفرعة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة لإضعاف المتحدة بالسماح لوفد عن الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي التابع لإضعاف المتحدة بزيارة البحرين فإننا نناشد سموكم بالتأكيد على هذا الموقف الإيجابي وإصدار الأوامر إلى وزارة الداخلية بالتوقف عن كل الممارسات المتناقضة مع الدستور البحريني والمبادئ الواردة في مواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان وبخاصة حرية الرأي والتعبير."

١١ نوفمبر

عم الظلام اغلب مناطق البلاد الليلة الماضية في إطار الاحتجاج الشعبي الواسع ضد سياسات آل خليفة القمعية. فما أن حل الظلام وأشارت الساعة إلى الثامنة مساء حتى أغلقت المحلات التجارية أبوابها وأطفأت الأنوار في المنازل وخيم على البلاد ظلام دامس أثار استغراب الأجانب الذين لم يعهدوا هذه الظاهرة من قبل . فمثلا بعد صلاة المغرب والعشاء بدأ إطفاء الأنوار وأغلقت المحلات التجارية في منطقة سترة واستمر طوال الليل. وقال مهندس غربي يعيش في المنطقة: "في الساعة العاشرة والنصف تجولت في الشوارع العامة داخل سترة فبدت المنطقة وكأنها مدينة أشباح، مهجورة وخالية من البشر. كانت المصابيح العامة هي المضاءة بينما كانت المحلات والمنازل مظلمة تماما بعكس الأيام الأخرى. وبينما كنت أتجول في الشوارع رأيت سيارة شرطة تدخل منطقة واديان وأمامها شاحنة تابعة لقوات الشغب فابتعدت عن الطريق تفاديا للمواجهة معهم." وأطفأت الأنوار في اغلب مناطق البلاد من الديير في المحرق إلى السنابس والديه في الوسط حتى الدراز وبني جمرة في شمال غرب البلاد. ومن بني جمرة حتى عالي وكرزكان ودار كليب والدمستان والمالكية، ومن البلاد القديم إلى توبلي وجرداب والنويدرات والمعامير وسترة. وأكد شهود عيان أن الاحتجاج بهذا الأسلوب كان تظاهرة شعبية واسعة النطاق أكدت صمود الشعب بأساليبه المتحضرة بوجه الإرهاب الخليفي وقوات الشغب الأجنبية. وتساءل مراقبون في المنامة عن شرعية النظام الذي استطاع بظلمه وإرهابه توحيد الشعب للوقوف ضده بهذ الصورة، وما إذا كان استعمال القوة والقمع هو الأساس المقبول دوليا لإثبات الشرعية في عالم يدخل الألفية الثالثة.

وعلى وجه الخصوص فقد شاهد الضيوف الخليجيون الذين جاؤوا إلى البلاد لمتابعة الدورة الرابعة عشرة لكأس الخليج الوضع السياسي المتوتر وشعروا بعمق الأزمة في البلاد. واستغرب الكثيرون منهم عندما شاهدوا الظلام الدامس يخيم على كافة المناطق وكأن محطات الكهرباء توقفتعن العمل بشكل مباغت. وسمعت أصوات انفجارات اسطوانات الغاز في مناطق عديدة مثل الديه وتوبلي ومدينة عيسى. كما شوهدت حرائق كثيرة في إطارات السيارات عند مدخل منطقة الدير بالمحرق حيث عبر أبناؤها الأبطال عن غضبهم واحتجاجهم بهذه الوسيلة السلمية إزاء استمرار الإراب الخليفي وانتهاكات حقوق الإنسان. كما غطت الشعارات الوطنية الدستورية جدران مناطق عديدة. ففي منطقة واديان بسترة غطيت جدران المنازل الجنوبية بكتابات وشعارات واضحة وبأسلوب متحضر. وفي منطقة البرهامة كتبت شعارات كثيرة من بينها: "لن نركع لحثالة ترفض مبدأ الحوار"، "سياسة القمع لن تنفع مع شعب باسل مناضل"، "هدفنا المحافظة على سلامة الوطن"، "سلام عليك يا نوح من أعماق قلب شعبك المجروح." وشوهدت شعارات مماثلة في كرزكان ومناطق أخرى.

وفي إطار سياسة الانتقام التي تمارسها العائلة الخليفية ضد أبناء البحرين استمرت الاعتقالات التعسفية في مناطق عديدة. فقد اعتقل من منطقة الديه كل من محمد الديهي، ٢٠، وقاسم الديهي، ٢٢، وهما شقيقا الشيخ حسين الديهي المعتقل ضمن الرموز القيادية مع الشيخ الجمري منذ قرابة الأعوام الثلاثة.. واعتقل من منطقة النبيه صالح كل من: أحمد عاشور علي، ٢٠، عباس يوسف محسن، ١٨، عبد الوهاب عبد الإفراج ميرزا، ٢٠، جمعة علي عثمان، ٢٠، حسن أحمد حسن، ٢٠، محمود أحمد فردان، ٢٨، مهدي عيسى عبد الله، ٢٢، عباس خميس عمران،٢٦، وقد تعرض هذاالأخير إلى تعذيب وحشي حيث علقه عادل فليفل من يديه ورجليه لمدة ثماني ساعات، ثم جاء بزوجته أمامه وهو معلق وقال له: "إن لم تعترف فسوف نعتدي على زوجتك." واعتقل من منطقة البلاد القديم كل من: حسين عيسى أحمد الجزيري، ٢٢. وعلم أن الشاب فاضل عباس، ٢٣، الذي اعتقلقبل ثلاثة أيام من منطقة الدير تعرض لتعذيب وحشي على أيدي فرق الموت الخاصة الذين دمروا محتويات منزله، واعتقل الليلة قبل الماضية من منطقة الدراز سبعة أشخاص لمشاركتهم في احتجاجات سلمية بمناسبة أربعينية الأستاذ محمد الصياح. وذكرت تقارير أن اثنين منهما أصيبا بإصابات بليغة عندما شن عادل فليفل العدوان على المنطقة.

وما يزال اعتقال فتاتين من منطقة الديه يثير غضب الجماهير ويكرس قناعاتهم بوحشية جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت إشراف إيان هندرسون. فما تزال كل من سلوى حسن حيدر وحنان رهينتين لدى آل خليفة. وأكدت تقارير موثقة أن المعتقلين بمركز التعذيب في الخميس الذي يديره خالد الوزان خصوصا بعد تأكد تعرضهن لتعذيب وحشي على يدي كل من عادل فليفل وخالد الوزان. وأكدت التقارير كذلك أن المعتقلين بمركز التعذيب الخميس يتعرضون أثناء جلسات التعذيب إلى التهديد بالاعتداء الجنسي إذا ما أصروا على إنكار ما يلفق ضدهم. وتجدر الإشارة إلى أن خالد الوزان الذي يدير هذا المركز معروف بهذا الأسلوب الدنيء وهناك أدلة موثقة ضده رفعت للجهات الدولية المختصة بمتابعة الجرائم ضد الإنسانية.

١٢ نوفمبر

بيان صحافي

البحرين: استباحة الدراز بعد الديه والنبيه صالح واعتقال مواطن وثمانية من أبنائه ساد الشعور بالغضب الشديد يوم أمس منطقة الدراز بعد أن تعرضت في الليلة قبل الماضية لاستباحة على أيدي جهاز القمع الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت إشراف إيان هندرسون. وشملت الاستباحة الاعتداء على المنازل والعبث بمحتوياتها ونهب ممتلكات أصحابها علنا بحجة الحفاظ على الأمن. فقد سلبت ممتلكات النساء من مجوهرات ومقتنيات ثمينة ودمرت محتويات المنازل من ثلاجات وأجهزة تليفزيون وفيديو وغيرها، كما هدمت سقوف بعض المنازل في إطار عملية إرهاب حكومية لم يحدث لها مثيل إلا في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية. ومن المنازل التي تعرضت للاستباحة منزل المواطن السيد مجيد السيد مهدي السيد محسن، ٥٤ عاما، ومنازل أقربائه. وقد اعتقل هذا المواطن مع ثمانية من أبنائه هم: السيد مرتضى، ١٧، السيد هاشم، ١٧، السيد حسن، ١٨، السيد حسين، ١٨، السيد إبراهيم، ١٨، السيد علي، ٢١، السيد فاضل، ٢١. وبعد تعذيب وحشي أفرج عن الوالد صباح أمس. واعتقل من المنطقة نفسها كذلك الشاب فاضل الشيخ عباس الريس، ١٩. جاء ذلك العدوان انتقاما من الشعب في إثر الاتجاج العام الناجح يوم أمس الأول الذي كشف هشاشة المكانة الشعبية لآل خليفة وأكد الرفض المطلق لحكمهم الإرهابي. وسبق العدوان أصوات انفجارات اسطوانات الغاز في مناطق عديدة

من بينها الدراز. وأكدت التقارير إصابة اثنين من مواطني المنطقة بجروح خطيرة في ظروف غامضة لم تتضح ملابساتها بعد. فقد بتر الأطباء بمستشفى السلمانية يد الشاب حسين الملا، ١٦، بينما يرقد الشاب عيسى عبد الله يوسف، ١٨، المستشفى مصابا بجروح خطيرة في البطن والرجلين. وناشد أهالي الدراز المنظمات والهيئات الدولية التدخل لوقف سياسة البطش الخليفية ضد أبناء البحرين. وتساءل المراقبون عن مبررات تحمل نظام يعتقل عائلات بأكملها بعد استباحة منازلها وسلب ممتلكاتها. وصدرت استغاثات من المواطنين لإضعاف المتحدة للإسراع بإرسال وفد من لجنة الاعتقال التعسفي لمشاهدة الإرهاب الرسمي الذي ينتهجه آل خليفة ضد أبناء البحرين.

وفي الوقت نفسه استمر العدوان الحكومي على منطقة النبيه صالح حيث قاد الجلاد خالد الوزان الاعتداء الوحشي على مأتم المنطقة وأمر مرتزقته بتدمير محتوياته والعبث ببنائه وأرضيته. وبلغ عدد الذين اعتقلوا من هذه المنطقة أكثر من عشرة أشخاص في الأيام الثلاثة الماضية. هذا في الوقت الذي استمر فيه المواطنون في كتابة شعاراتهم المتحضرة في مناطق عديدة. ومن الشعارات التي كتبت على الجدران بمنطقة سترة: "ستبقى يا شهيد في قلوبنا"، "ستبقى يا شهيد شعلة للحرية." أما منطقة الديه التي تعرضت لعدوان وحشي بقيادة عادل فليفل قبل أسبوعفما تزال تلعق جراحها بكبرياء وشموخ. وإمعانا في إهانة المواطنين ومشاعرهم أمر الكولونيل توماس برايان قوات الأمن بأخذ عدد من المعتقلين من بينهم الدكتور عيسى مطر ومحمد الديهي وعلي مهدي إلى المنطقة في سيارة ومروا بهم في شوارعها مثل السبايا ليراهم المواطنوني محاولة رخيصة لبث الرعب في القلوب.

وعلم من جهة أخرى أن تفاعلات اعتداء قوات الشغب على مشجعي الفريق السعودي ما تزال مستمرة، وأن محاولات شديدة تتم الآن لمنع تحول ذلك العدوان إلى قضية مكشوفة تزيد الضغط على رئيس الوزراء. وكان شهود عيان قد أكدوا أنهم رأوا عددا من السعوديين والدماء تسيل من أجسادهم بغزارة،وأن بعضهم اعتقل ولكن تم الأعمال عنه بسرعة لكي لا تزداد القضية تعقيدا. كما ذكرت أخبار أخرى أن مواطنا كويتيا تعرض للضرب المبرح على أيدي قوات الشغب بعد أن وجد بحوزته لافتة مكتوب عليها: "اللهم فك أسرانا" إشارة إلى الأسرى الكويتيين لدى العراق. و لم يتركوه إلا بعد أن شرح لهم أنه لا يقصد الأسرى البحرينيين لدى آل خليفة. ونقل الضيف الكويتي جريمة الاعتداء عليه إلى الشيخ أحمد فهد الأحمد، رئيس الوفد الرياضي

الكويتي.

وعلم من جهة أخرى أن المعتقلين بسجن جو سوف يضربون عن الطعام احتجاجا على استمرار اعتقالهم بدون تهم أهله محاكمة. وكان المئات منهم قد كرروا مطالبتهم بالإفراج عنهم لعدم قيامهم بأي عمل ينافي دستور البلاد، واضربوا أكثر من مرة ولكن جهاز التعذيب رفض الاستماع إلىقضيتهم. ووعدوا بالنظر في مطالبهم بعد انتهاء دورة الخليج، ولهذا قرروا البدء بإضراب عن الطعام إذا استمر المعذبون في تجاهل مطالبهم.

وعلى صعيد آخر، أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا حول اعتقال النساء من منطقة الديه وطالبت المنظمة الدولية يه بوضع حد عاجل للمارسلت غير الإنسانية ضد أبناء البحرين. كما طالبت بالكتابة إلى المسؤولين في البحرين لحثهم على الأعمال الفوري عن النساء المعتقلات والتوقف عن انتهاك حقوق الإنسان.

١٤ نوفمبر

استمر حديث الشارع البحريني في اليومين الماضيين حول نجاح يوم الاحتجاج الشعبي)الثلاثاء الماضي(حيث شعر المواطنون بتلاحمهم الكامل واصطفافهم في موقف واحد ضد الإرهاب الرسمي الذي يمارس ضد أبناء البحرين. كما تناقل المواطنون أخبار الانتقام الحكومي من المواطنينوذلك بالاعتقال الجماعي الذي حدث في الدراز وتكرست القناعة الشعبية بضرورة مواجهة عقلية التعسف التي تحكم البلاد خصوصا لدى ذيوع خبر اعتقال مواطن مع ثمانية من أبنائه عشية الاحتجاج. كما استمرت الاعتقالات في منطقة الديه وعرف من بين المعتقلين في اليومين الماضيين المهندس حسن إبراهيم مطر، ٣١ عاما. جاء ذلك في عدوان قام به عادل فليفل على منزل هذا المواطن يوم أمس الأول، وتم خلال العدوان تدمير محتويات المنزل والعبث بأبوابه ونوافذه. ويشعر أبناء البحرين بروح الانتقام التي تزداد تعمقا بوما بعد آخر لدى رئيس الوزراء وجهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت إشراف هندرسون.

وازداد غضب العائلة الخليفية نتيجة انكشاف الكثير من الحقائق للمواطنين الخليجيين الذين جاؤوا إلى البحرين في إطار دورة الخليج الرياضية التي فازت الكويت ببطولتها يوم أمس الأول. وبعد التجربة القاسية التي عانى منها الضيوف على أيدي القوات المرتزقة فقد كانت بهج الفريق الكويتي بانتصاره الرياضي محدودة و لم يخرج إلى

الشوارع كما كان سيفعل لو أقيمت الدورة في بلد خليجي آخر.. وما يزال الحديث في عواصم الخليج يدور حول تعرض بعض الخليجيين إلى الضرب المبرح على أيدي القوات المرتزقة في البحرين. وبثت قناة خليجية تسجيلا لجريم الاعتداء على المشجعين السعوديين من قبل القوات المرتزقة، الأمر الذي أحرج آل خليفة وكشف مدى وحشية نظامه للجيران. وأكد الخليجيون اندهاشهم لحالة التوتر التي تسود البلاد حيث شاهدوا المدرعات العسكرية بالقرب من الإستاد الوطنين، ورأوا بأعينهم قوات الشغب المدجج بالسلاح وكأنها تستعد لدخول حرب ضد المواطنين.

وفي الليلة قبل الماضية انتشرت تلك القوات في مناطق عديدة لمنع أو مظهر من مظاهر الابتهاج من قبل الفريق الكويتي ولمنع مسيرة شعبية دعى إليها منشور موقع باسم "أحرار المنامة." واغلق مسجد الخواجة الذي يقع في قلب العاصمة وشوهدت قوات الشغب وهي تأخذ مواقعها بالقرب من الكنيسة ومدرسة أبو بكر، وبالقرب من منطقة النعيم. كما امتلأت شوارع السوق بعناصر جهاز القمع في ثيابهم المدنية. ورأى مواطنون أفراد من آل خليفة من العاملين بجهاز التعذيب وهم يجوبون الشوارع في قلق واضطراب خوفا من خروج المسيرة مع وجود المشجعين الخليجيين العاصمة وضواحيها.

ومن جهة أخرى، أمر رئيس الوزراء أعضاء مجلس الشورى بإقرار قانون تعسفي جديد يعطي الصلاحية لقوات القمع والتعذيب بالاعتداء على المساجد والمآتم والنوادي إذا استعملت مكبرات الصوت بمستويات لا تعجب ضباط التعذيب. وسوف يقر أعضاء المجلس الذين عينهم رئيس الوزراء هذاالقانون للحفاظ على أنفسهم من غضب عادل فليفل وخالد الوزان.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة Dialogue التي تصدر في لندن في عددها الأخير لهذا الشهر مقالا تحت عنوان: "البحرين: أزمة حقوق الإنسان"، وكتب المقال جي. كي. باتيل. والمقال عبارة عن تقرير مطول حول انتهاكات حقوق الإنسان كما طرحها المشاركون في ندوة أقيمت الشهر الماضيبمبنى مجلس اللوردات البريطاني بمناسبة صدور تقرير يدين محكمة أمن الدولة السيئة الصيت. وصدر التقرير عن لجنة حقوق الإنسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية واللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان. وأعطى التقرير صورة قاتمة لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين، ويعتبر إضافة إلى ما نشرته وكالة رويتر للأنباء وصحيفة القدس العربي اللندنية ومجلة الايكونوميست وصحيفة الفايننشال تايمز. وحسب مصادر جمعية المحامين البريطانية فقد كان الطلب

على التقرير بعد الندوة كبيرا، وكان الإقبال عليه أكبر مما كانت اللجنة تتوقع، الأمرالذي دفعهم للتفكير بمزيد من الاهتمام بما يجري في البحرين بشكل أكثر تركيزا.

ومن جهة أخرى نشرت صحيفة "الحياة" في عددها يوم أمس خبرا عن توجيه حكومة البحرين دعوة إلى الإمام محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي في لبنان لزيارة البلاد. وأشارت الجريدة على لسان مراسلها في المنامة، إلى "وساطة" سابقة لرئيس المجلس الإسلامي الأعلى. وكانت وزارة الداخلية البحرينية أصدرت الشهر الماضي بيانا ذيلته باسم: "الوطن السليب" وهي مجموعة وطنية اعتقلت الحكومة جميع أعضائها في وقت سابق، أشارت فيه بشكل غامض إلى وساطة يقوم بها الإمام شمس الدين بتشجيع من وزير العدل البحريني الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة. ورحبت المعارضة بأية وساطة يقوم بها الإمام شمس الدين تؤدي إلى فتح باب الحوار والمعارضة الوطنية التي تطالب بإعادة العمل بدستور البلاد. وعرف عن الإمام شمس الدين وساطاته الناجحة خصوصا تلك التي أدت إلى انفراج بين الحكومة السعودية والحركة الإصلاحي قبل أربعة خمسة أعوام. لكن المعارضة أشارت إلى أنها لم تعرف أو شيء عن الوساطة سوى ما نشر في "الحياة"، وتمنت أن تكون العائلة الحاكمة قد أدركت أخيرا أن المخرج من الأزمة السياسية الحادة لا يتحقق إلا بالحوار الذي تطالب به المعارضة وليس عبر الأساليب الأمنية والقمع الواسع النطاق.

١٦ نوفمبر

اعتقلت في وقت مبكر من صباح أمس الآنسة ليدا أحمد العريبي، ٢٣، من منزلها بمنطقة السنابس، وأخذت إلى مكان مجهول على أيدي قوات القمع الخليفية. وحدث العدوان على منزلها في الساعة الخامسة وخمس وأربعين دقيقة، بعد أن فرض المعتدون حصارا على المنطقة المحيطة بالمنزل. وحاول أخوها ثني المعتدين عن اعتقال أخته ولكنهم أصروا على اعتقالها بعد أن دمروا محتويات المنزل. وأرعبت الفتاة البريئة وهي تشاهد المعتدين مدججين بالسلاح يتصرفون معها بوحشية ليست من طبائع أبناء البحرين. وهرع أخوها إلى مركز التعذيب بالخميس لمعرفة مصيرها ولكن بدون جدوى. وعاد ظهرا إلى المركز نفسه ليستفسر عنها، ولكن ضباط التعذيب هناك أنكروا وجودها لديهم. وما يزال مصيرها مجهولا، وهناك قلق شديد على حياتها خصوصا أن مركز الخميس الذي أخذت إلقاء والذي يشرف على التعذيب فيه خالد

الوزان معروف بتعذيب المعتقلين حتى الموت. واشتهر الوزان شخصيا بالاعتداءات غير الأخلاقية على المعتقلين. وهناك امرأتان أخريان معتقلتان لدى جهاز التعذيب منذ أسبوعين هما: حنان سلمان حيدر، ١٩، وسلوى حسن حيدر، ٣٠.

وعلى صعيد آخر استمرت العائلة الخليفية في تحدي الرأي العام العالمي بعقد المزيد من المحاكمات الصورية أمام محكمة أمن الدولة السيئة الصيت، وأصدرت يوم أمس الأول (السبت) أحكاما بالسجن بحق عشرة مواطنين وجهت إليهم العائلة الحاكمة تهما مزورة عديدة. وقد حكم على ثلاثة منهم بالسجن المؤبد وهم: رضا مرتضى السيد علي، ٢٧ (موظف)، علي درويش علي رضا، ٢٨، (مهندس)، وخليل درويش غلوم، ٥٤ (أعمال حرة)، وحكم على المواطن جميل عبد الحسين عبد علي حسن، ٣٥ (حواج) بالسجن خمسة عشر عاما، وحكم على ستة أشخاص بالسجن عشرة أعوام وعرف منهم: محمد عبد علي جاسم عيسى يوسف، ٢٤ (مدرس)، علي أبو القاسم عبد الله، ٢٦ (مدرس)، يوسف حبيب حسين، ٢٩ (كهربائي)، وقد مضى لى اعتقال هؤلاء أكثر من عام ونصف. و لم يسمح لمحاميهم بالالتقاء بهم إلا لدى انعقاد الجلسة الأولى و لم يسمح لهم بتقديم شهود دفاع، واعتمدت الادانات على إفادات كتبها متخصصون بوزارة الداخلية وفرض على المتهمين التوقيع عليها تحت طائلة التعذيب، كما عقدت المحكمة بصورة سرية و لم يسمح لأهاليهم بحضورها. وكانت جمعية المحامين البريطانية قد أصدرت الشهر الماضي تقرير مفصلا يوضح انتهاك محكمة أمن ابسط قواعد العدالة حسب المقاييس الدولية، واعتبرت منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش هذه المحكمة جائرة ومناقضة للأعراف والقوانين والمعايير الدولية، عبر لجان حقوق الإنسان التابعة لإضعاف المتحدة أحكام هذه المحكمة أحكاما لاغية، وعليه فإن استمرار اعتقال هؤلاء، حسب قوانين الأمم المتحدة، يعتبر اعتقالات تعسفيا.

١٧ نوفمبر

للمرة الأولى في تاريخ البحرين أمر رئيس الوزراء يوم أمس بسبي ثلاث من النساء متحديا مشاعر أبناء البحرين وكراماتهم وشرفهم، فقد أخذت النساء الثلاث وهن: حنان سلمان حيدر وسلوى حسن حيدر وليدا وهن مقيدات بالأغلال، وطاف القتلة بهن وهن عاجزات عن الدفاع عن أنفسهنأمام قصور العائلة الخليفية بمنطقة الرفاع الغربي بينما كان الجنود وعناصر جهاز الأمن يتفرجون عليهن وهن منكسات الرؤوس

أمام جيش جرار من الأعداء. وعبر أحد المواطنين كان قريبا من قافلة السبايا وهي تطوف شوارع الرفاع عن شعوره في تلك اللحظات قائلا: "لقد كان مشهدا أعلد إلى ذهني مشاهد تاريخية لم أكن أعتقد أنها سوف تتجدد." ولدى انتشار خبر السبي عمت البلاد حالة من الشعور بالغضب نظرا لما بلغه النظام من انحطاط القيم والأخلاق والشرف حتى أصبح يعامل نساء البحرين كسبايا حرب. وناشد المواطنون علماء الإسلام والمنظمات الحقوقية الدولية للتدخل لوقف جريمة الاسترقاق والسبي في البحرين لأنها تتحدى المشاعر الإنسانية والقيم النبيلة.

وبسبب بشاعة أسلوب اعتقال النساء فقد أصدرت منظمة العفو الدولية يوم الجمعة الماضية بيانا حول هذه الجريمة الخليفية جاء فيه ما يلي: "البحرين: سلوى حسن حيدر، ٣٠، حنان سلمان حيدر، ٢٠، مريم سعيد العرادي، ٢٠، وأخريات. أن منظمة العفو الدولية قلقة إزاء اعتقال قرويين بحرينيين كثيرين، من ضمنهم النساء المذكورة أسماؤهن أعلاه، وإبقائهم في سجون انفرادية وأنهم يواجهون خطر التعذيب والمعاملة السيئة. فقد اجتاحت قوات الأمن قرية الديه، القريبة من المنامة، عدة مرات ما بين ٢ و٤ نوفمبر ١٩٩٨. واستباحت المنازل بشكل متكرر، ودمرت وصادرت ممتلكات شخصية واعتقلت عددا من الأشخاص. وليس واضحا أسباب هذه الاعتقالات، ولكن يعتقد البعض أنهم اعتقلوا كرهائن في مقابل تسليم أقارب لهم مطلوبين لدى السلطات أنفسهم. وذكرت التقارير أن إحدى النساء، سلوى حسن حيدر، ضربت بشكل متكرر على قدميها (الفلقة) وعلقت من أطرافها. كما تعرضت امرأة أخرى، منى سلمان حيدر، للضرب خلال التوقيف، وقد اعتقلت مع ليلى مهدي البزاز خلال اجتياح الديه وأطلق سراحهن لاحقا بدون تهمة." وطالبت المنظمة بالكتابة إلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية للتعبير عن القلق بسبب احتجاز النساء في زنزانات انفرادية، وحث السلطات على السماح لهن بالاتصال بمحاميهن وعائلاتهن وتوضيح الأسباب القانونية لاعتقالهن، والتعبير عن القلق إزاء التقارير التي ذكرت تعرض المعتقلين ومن بينهم سلوى حسن حيدر للتعذيب والمعاملة السيئة، وحث السلطات على تقصي الحقائق حيال هذه التقارير وتقديم أو شخص مسؤول عن التعذيب إلى العدالة، والحصول على ضمانات بان جميع المعتقلين يعاملون بإنسانية، وتذكير حكومة البحرين بالتزاماتها تجاه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان خصوصا المادة الخامسة التي تقول: "لا يجوز تعريض أي شخص إلى التعذيب أو المعاملة القاسية وغير الإنسانية والحاطة

والعقاب."

وطال التعذيب والمعاملة الوحشية بقية المعتقلين من الديه.. فيما استمرت الاعتقالات التعسفية في الأيام القليلة الماضية. وعرف من بين معتقلي مدينة عيسى كل من: محمد حسن جاسم، ٢٠، وأخيه حسين، ١٨، صادق قاسم، ٢٥.. واعتقل من منطقة القرية بسترة الشاب إسحاق بختيار إسحاق، ١٨. ومن منطقة النبيه صالح: حسين جعفر مرهون، ٣١، عبد الأمير منصور حرز، ٥٠، (أفرج عنه بعد ثلاثة أيام من التعذيب)، مجيد قطان، ١٥، محمد علي حمزة،١٣ (اعتقل هذان الطفلان من الشارع بدون مبرر وأفرج عنهما في اليوم التالي بعد أن تعرضا للتعذيب االوحشي) واعتقل من منطقة كرباباد الشاب محمد إبراهيم الجسر لدى عودته من السعودية.

وعلم أن من بين المنازل التي اعتدت قوات آل خليفة عليها وخربتها ودمرت محتوياها ما يلي: مترل الشاب علي مهدي يوسف)تم هدم سقف المترل وحفرت أرضيته بالمعاول (مترل سعيد إبراهيم الشيخ)، قلع اسفل السقف وخربت أرضية المترل، (مترل إبراهيم مطر) ، ثم قلع أسفل السقف ورت الأرض و لم يبق في المترل شيء إلا تم تخريبه، مترل سلوى حسن حيدر (خربت أرضية المترل بالمعول، وهو مترل منى سلمان حيدر) ثم تخريب الأرض وتكسير الأدوات الكهربائية والأثاث، ومترل الشاب صادق قاسم (خربت الأرض والأبواب والشبابيك)، مترل الشاب عباس خميس عمران (تم تكسير محتويات المترل وجاءت الجرارات لهدمه ولكن تراجع المعتدون في اللحظات الأخيرة عن قرار الهدم)، وهناك منازل أخرى تعرضت للتخريب لم تتوفر معلومات كافية عنها. وحسب مصادر مطلعة من وزارة الداخلية فإن جهاز التعذيب الخليفي الذي يديره البريطاني توماس برايان تحتشراف هندرسون، تعلم أسلوب تخريب المنازل من قوات الاحتلال الإسرائيلية التي تمارس سياسة الأرض المحروقة ضد الفلسطينيين.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة Dialogue التي تصدر في لندن في عددها الأخير لهذا الشهر مقالا تحت عنوان: "البحرين: أزمة حقوق الإنسان"، وكتب المقال جي. كي. باتيل. والمقال عبارة عن تقرير مطول حول انتهاكات حقوق الإنسان كما طرحها المشاركون في ندوة أقيمت الشهر الماضيبمبنى مجلس اللوردات البريطاني بمناسبة صدور تقرير يدين محكمة أمن الدولة السيئة الصيت. وصدر التقرير عن لجنة حقوق الإنسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية واللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان.

وأعطى التقرير صورة قاتمة لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين، ويعتبر إضافة إلى ما نشرته وكالة رويتر للأنباء وصحيفة القدس العربي اللندنية ومجلة الايكونوميست وصحيفة الفايننشال تايمز. وحسب مصادر جمعية المحامين البريطانية فقد كان الطلب على التقرير بعد الندوة كبيرا، وكان الإقبال عليه أكبر مما كانت اللجنة تتوقع، الأمر الذي دفعهم للتفكير بمزيد من الاهتمام بما يجري في البحرين بشكل أكثر تركيزا.

١٨ نوفمبر

أصدرت منظمة العفو الدولية في ١١ نوفمبر، مناشدة عاجلة حول اعتقال الشاب محمد علي محمد العكري، ١٧، الذي اعتقله جهاز التعذيب الخليفي الأسبوع الماضي. وجاء في المناشدة ما يلي: "لقد علمت منظمة العفو الدولية أن محمد علي محمد العكري اعتقل مجددا من منزل والدته بمنطقة القدم في الأول من نوفمبر ١٩٩٨.. ولم تعرف أسباب اعتقاله، ولا مكان اعتقاله، ولكن يعتقد أنه محتجز بمركز الخميس، جنوب شرقي العاصمة، المنامة. وقد منعت عائلته من الاتصال به وهناك خشية من تعرضه للتعذيب وسوء المعاملة. وكان محمد علي محمد العكري اعتقل للمرة الأولى في ١٠ أبريل ١٩٩٥، بتهمة إلقاء قنينة مولوتوف على الشرطة. وأدين في ٩ يوليو 1995، وحكم عليه بالسجن عشرة أعوام من قبل محكمة القاصرين. ولكنه كسب الاستئناف وأفرج عنه في سبتمبر ١٩٩٥. وبعد عدة أسابيع حاولت السلطات البحرينية اعتقال محمد علي محمد العكري، ولكنه استطاع الهرب وتوارى عن الأنظار. واعتقل مرة أخرى في ٢٤ فبراير ١٩٩٨، عندما كان في زيارة لوالدته. ولم تتضح أسباب اعتقاله وأطلق سراحه في ٢٥ مارس." وحثت المنظمة على الكتابة لكل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية للتعبير عن القلق إزاء احتجاز محمد علي محمد العكري في زنزانة انفرادية، والحث على السماح له بالاتصال بعائلته ومحاميه وتوضيح الأسباب القانونية لاعتقاله، والمطالبة بضمانات بمعاملته بإنسانية، والحث على إطلاق سراحه ما لم تقدم له تهمة ومحاكمة وفق المعايير الدولية وتذكير حكومة البحرين بالتزاماتها وفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان خصوصا المادة التاسعة التي تقول: "لا يجوز اعتقال أي شخص بشكل تعسفي، أو احتجازه أو إبعاده"، والمادة الخامسة التي تقول: "لا يجوز تعريض أي شخص للتعذيب أو المعاملة القاسية وغير الإنسانية والحاطة بالكرامة."

ومن جهة أخرى غطت الشعارات الدستورية المطالبة بالعدل والحرية معظم جدران

منطقة النويدرات وذلك استعدادا لعيد الشهداء الشهر المقبل، ومن بين ما كتب: "فلتمارس الحكومة كل الوسائل القمعية فالشعب سيطالب بحقوقه الشرعية بكل الوسائل المتحضرة السلمية"، "لن ننسى شهداءنا الأحرار وسوف نخلد ذكراهم في عيد الشهداء." واعتدت قوات الشغب الأجنبية على منزل المواطن عبد النبي حبيب، ٢٤، بمنطقة سماهيج، بوحشية حيث دمرت محتويات المنزل وتم استخدام الكلاب البوليسية إمعانا في إهانة أبناء البحرين. وما تزال جريمة سبي ثلاث نساء أمام قصورآل خليفة بمنطقة الرفاع الغربي يوم أمس الأول تثير غضب أبناء البحرين وتكرس الشعور بتجاوز آل خليفة لكل ما اكتسبته الإنسانية من تطور إنساني وأخلاقي، وانسلاخهم من قيم الكرامة والشرف.

وأصدرت لجنة التنسيق بين جبهة التحرير الوطني والجبهة الشعبية في البحرين بيانا حول الأحداث الأخيرة في البلاد جاء فيه:" إن لجنة التنسيق تستنكر حملات القمع والمداهمات والاعتقالات العشوائية التي تقوم بها أجهزة الأمن في البحرين التي يديرها ويشرف عليا المرتزقة البريطانيون وفي مقدمتهم العقيد برايان وبتوجيه من اللواء إيان هندرسون. وترى أن استمرار سياسة التنكر للمطالب التي نصت عليها الوثيقة الشعبية التي يرفض الإفراج استقبال اللجنة القائمة عليها وبالتالي استلامها سوف يدفع البلاد نحو المزيد من التأزم وبالتالي العنف الذي لن تجني البلاد منه إلا المزيد من عدم الاستقرار وإرهاق المواطنين ودهورة سمعة ومكانة البحرين الإقليمية والعربية والدولية."

ولكن عاد الأمل إلى نفوس المواطنين بعدما لاح بصيص من الأمل بتطور في السياسات الخليجية الداخلية وذلك بإعلان أمير دولة قطر عن عزم حكومته على إعداد دستور للبلاد يشرع لمجلس وطني منتخب يشارك فيه الرجال والنساء ترشيحا وتصويتا. وبدت الخطوة القطرية تطورا مهماي منطقة لم تعرف سوى الممارسات المتخلفة التي يمارسها آل خليفة ضد شعب البحرين. وارتفعت معنويات المواطنين عندما أعرب مجلس الأمة الكويتي، على لسان رئيسه أحمد السعدون، يوم أمس، ترحيبه بالخطوة القطرية حيث خاطب الإفراج القطري قائلا: "أن التاريخ سوف يسجل اسمك بحروف من ذهب بعد هذه الخطوة". وكانت ت قطر قد اعلنت عن انتخابات بلدية تعقد في شهر فبراير المقبل يشارك فيها الرجال والنساء. وجاء الإعلان القطري في الوقت الذي أكدت العائلة الخليفية فيه تكريس حكمها التعسفي في البلاد. جاء ذلك على لسان محمد المطوع، وزير الدعاية الخليفية، بعد اجتماع مجلس الشورى لمناقشة إجراءات إضافية لتكريس الإرهاب

الرسمي في مواجهة شعب البحرين. وتحدث المطوع عن المزيد من العقوبات القاسية بحق أبناء البحرين تحت شعار مكافحة الإرهاب. ويعتبر محمد المطوع كل من يطالب بإعادة الدستور وانتخابات المجلس الوطني إرهابيا. فمثلا تعتبر وسائل الإعلام الرسمي التي يشرف المطوع عليها إذاعة الـ بي. بي. سي. إرهابية وتطالب الحكومة البريطانية بتطبيق قوانين مكافحة الإرهاب عليها لأنها تكشف أحيانا جوانب من الإرهاب الخليفي ضد أبناء البحرين. وعقد اجتماع مجلس الشورى بحضور أحد لجنة التعذيب السيئة الصيت وهو عبد العزيز بن عطية الله آل خليفة، وذلك لإرهاب أعضاء المجلس من أو موقف متحفظ على ما يريده رئيس الوزراء.

وعلى صعيد آخر كتبت صحيفة "بيزنيس ميدل ايست Middle Business East" التي تصدر عن وحدة المعلومات بمؤسسة الايكونوميست البريطانية، مقالا في عدده الأخير (١٦-٣٠ نوفمبر(حول الوضع الاقتصادي في البحرين جاء فيه ما يلي: "أمير قطاع بنوك الاوفشور يعتمد على الثقة بوضع البحرين والمنطقة. و لم تؤثر الاضطرابات السياسية في البحرين على هذا القطاع بشكل مباشر، ولكنها قضت على الثقة بالاقتصاد المحلي. ولهذا تم إغلاق عدد من المؤسسات المالية إنجلترا خفضت أعمالها في العامين إنجلترا الثلاثة الماضيين. ومن هذه المؤسسات: BankingCorporation, Swiss France. of Indosuez Banque and Kong Hong of Holdings Investment Peregrine

٢٣ نوفمبر

برز في الآونة الأخيرة اسم الملازم وليد الدويسان كواحد من أشد الجلادين إرهابا وقسوة ضد المعتقلين بالحوض الجاف. وأكدت التقارير والإفادات الشخصية أنه يمارس التعذيب بشكل منتظموأن مكتبه ملطخ بدماء الأحرار من أبناء البحرين المسجونين. وقد أعدت المعارضة ملفا خاا بهذا المعذب لتقديمه للجهات الدولية المعنية بمتابعة الجرائم ضد ا لإنسانية التي من بينها ممارسة التعذيب.. وعرف من بين الذين تعرضوا للتعذيب على يدي هذا الجلاد في الأسابيع الأخيرة كل من: حميد قمبر (من منطقة المصلى)، السيد محمود، عبد الله سوار وكلاهما من منطقة سند، أحمد جعفر (من منطقة الديه) وعدد آخر من المعتقلين الذين شاركوا في الإضراب الذي قام به معتقلو الحوض الجاف الشهر الماضي. وبعد أمير قام الدويسان بتعذيب هؤلاء أمر بوضعهم في زنزانات انفرادية حتى كتابة هذه السطور. وفي مرات عديدة اشترك الجلاد مهنا النعيمي مع

الدويسان في تعذيب الأطفال والشباب بوحشية متناهية. وناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي التدخل حالا بزيارة مركز التعذيب بالحوض الجاف وإعداد تقرير حول التعذيب بعد الاستماع إلى إفادات الضحايا. كما ناشدت المنظمات الحقوقية الدولية وفي مقدمتها منظمة العفو الدولية لممارسة المزيد من الضغط على آل خليفة للسماح بزيارة مراكز التعذيب والاستماع إلى إفادات الضحايا.

وعلم أن جرائم الاعتقال والتعذيب مستمرة. فقد اعتقل يوم أمس الأول (السبت ٢١ نوفمبر) لدكتور محمد سعيد السهلاوي وذلك في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر. وتعرض منزله إلى قدر من التخريب وروعت عائلته بالاسلوب الاستفزازي، و لم يعرف حتى الآن مكان اعتقاله، ويخشى على الدكتور السهلاوي تعرضه للتعذيب الشديد على يدي عادل فليفل. واعتقل الأسبوع الماضي المواطن السيد جابر السيد عدنان السيد شبر، ٣٥، من منطقة كرباباد، بعد أمير هدم المعتدون من عصابات آل خليفة سقف منزله كما تصاعد القلق في أوامر المواطنين بعد مرور أسبوعين كاملين على اعتقال النساء وأسبوع واحد على سبيهن أمام القصور الخليفية في الرفاع. ويحاول آل خليفة إخفاء جريمة السبي بمنع عائلات المعتقلات من زيارتهن. و لم يعرف شيء حتى الآن عن كل من: حنان سلمان حيدر وسلوى حسن حيدر وليدا أحمد العريبي. ويستعد المواطنون للاحتجاج العام ضد جريمة السبي وتعذيب الأبرياء خصوصا خلال الذكرى الرابعة للانتفاضة المباركة وعيد الشهداء الشهر المقبل..

وعلى صعيد آخر استمر أبطال الانتفاضة في كتابة الشعارات الوطنية على جدران المنازل. ففي البلاد القديم تكثفت الشعارات يوم الجمعة الماضية بشكل دفع قوات القمع الخليفي إلى الإسراع إلى المنطقة لشطبها. ولكن هذه القوات فشلت في شطب الشعارات التي كتبت على الحيطان بمنطقة البرهامة لان عددا من الصحافيين الأجانب تمكنوا من تصويرها قبلهم. جاء ذلك بعد صدور أحكام جائرة بالسجن بحق عدد من أبناء البحرين في ١٨ نوفمبر. فقد أصدرت المحكمة الخليفية أحكاما بالسجن خمسة أعوام بحق كل من صادق عبد الحسين الشعلة، ٢٣، جعفر القطري، ٢٢، محمد علي العرادي، ٢٣ ووسام. أما جريمة هؤلاء فهي المشاركة في الفعاليات السلمية للمطالبة بإعادة العمل بالدستور انتخاب المجلس الوطني.

وأصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين، التي تتخذ من بيروت مقرا لها بيان حول الاعتقالات الأخيرة وسبي النساء. وسرد التقرير أسماء الذين اعتقلوا منذ

مطلع نوفمبر الحالي. كما شجب التقرير المحاكمات الصورية التي أطلقتها محكمة أمن الدولة الخليفية بحق المواطنين ووصفتها بالجائرة.. وحثت ذوي الضمائر الحية على الكتابة للسلطات البحرينية للاحتجاج على هذه المعاملة القاسية والمطالبة بإنهاء حالة الطوارئ التي تخيم على البلاد.

وفي تطور آخر أكدت الحكومة البريطانية أنها ما تزال تنتظر نتائج التحقيق في جريمة تعذيب الشهيد نوح آل نوح. وكانت السلطات الخليفية قد ذكرت للحكومة البريطانية أنها "تحقق في ظروف وفاة نوح." وكان اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الإنسان قد طرح على الحكومة البريطانية السؤال التالي: "سأل اللورد ايفبوري حكومة صاحبة الجلالة عما استلمته من معلومات من الحكومة البحرينية بعد تأكيداتها بأن وفاة السيد نوح خليل آل نوح خلال الاعتقال، أصبحت قيد التحقيقوأن السلطات سوف تطلع السفارة البريطانية في البحرين على ذلك بشكل كامل." وجاء الجواب على لسان الوزيرة بوزارة الخارجية، البارونة سيمونز أوف فيرنهام دين كالتالي: "أن سفيرنا في البحرين يثير هذه القضية بشكل منتظم، وكان آخرها في ٣ نوفمبر مع وزير الداخلية الذي قال أن التحقيق مستمر، وسوف يستمر السفير في إثارة هذه القضية حتى ينتهي التحقيق." وطالبت المعارضة بالتحقيق في جرائم القتل تحت التعذيب وخارج إطار القانون التي ارتكبها آل خليفة بحق عشرات المواطنين خلال السنوات الأربع الماضية.

٢٤ نوفمبر

أكدت التقارير أن حالة الغضب التي تسيطر على المواطنين بسبب ما تعرضت له النساء الثلاث من سبي أمام القصور الخليفية في الرفاع وتعذيب في الزنزانات أصبحت تنعكس بوضوح على المواقف الشعبية، وأن الإرهاب الخليفي الذي مورس بحقهن يزيد في غليان النفوس ودفعها نحو المزيد من الإصرار على إزالة هذا الظلم الجاثم على صدور أبناء البحرين. وأصبح حديث المواطنين عندما يلتقون يدور حول ما تتعرض له فتاة لم تبلغ العشرين من العمر مثل حنان سلمان حيدر في زنزانة مقفلة لا يفتحها إلا المعذبون مثل عادل فليفل وعادل الوزان، وما يتعرض له شر بنات البحرين من امتهان على أيدي من لا يؤمنون بالأخلاق أو الشرف. ويوما بعد آخر تتعمق الفجوة التي تفصل بين أبناء البحرين ذوي العلم والإيمان والفكر والشرف والدخلاء على البلاد

الذين لا يترددون في استعمال كل الوسائل الدنيئة لاستعباد المواطنين.

فقد اعتدت القوات الحكومية يوم السبت الماضي على منزل الشاب قاسم عباس، ٢٣، بمنطقة سند في الساعات الأولى من الصباح واعتقلته بعد أن دمرت محتويات المنزل وصادرت ممتلكاته الشخصية. وتعرض المنزل كذلك للتخريب المتعمد الذي يعكس عقلية متخلفة وأساليب منافية للأعراف الدولية والقوانين. كما منعت المواطن محمد الملا من زيارة ابنه، حسين، ١٦ عاما، في المستشفى برغم محاولاته المتكررة. وكان الابن قد أصيب بجروح خطيرة في ١٠ نوفمبر، أدت إلى بتر يده بالمستشفى الدولي. وبعد ١٢ يوما قام جهاز التعذيب بنقل الطفل إلى مركز التعذيب بالقلعة لتعريضه للمزيد من المعاملة القاسية هناك. و لم يسمح لوالده بزيارته ولو مرة واحدة عندما كان في المستشفى الدولي..

وقد سمع يوم أمس دوي انفجارات اسطوانات الغاز بمنطقة السنابس معلنة رفض المسرحية الجديدة التي اعلنت عنها العائلة الخليفية يوم أمس. وكتبت شعارات جديدة على الجدران بمنطقة بوري من بينها: "أن اعتقال الأطفال والنساء دليل على شرعية الحركة"، "شكر من الانتفاضة إلى المنظمات المعنية بحقوق الإنسان"، "يجب على الشعب الواعي أن يصمد بوجه من لا يؤمن بمفهوم الحرية." وفي الوقت نفسه استمرت سياسات الانتقام من المواطنين في اثر نجاح مشروع إطفاء الأنوار قبل أسبوعين. وعلم أن وزارة الداخلية أمر ت إدارة الكهرباء في الأيام الأخيرة بقطع التيار الكهربائي عن منازل الفقراء الذين لم يستطيعوا تسديد الفواتير، وهو إجراء في غاية القسوة وانعدام الإنسانية.

وازداد الغضب الشعبي يوم أمس عندما اعلنت العائلة الحاكمة عن اكتشافها مخطط يستهدف تقويض أمن الدولة" واعتقالها ستة مواطنين من بينهم لبناني واحد. وقالت أن المجموعة تتكون من: علي مهدي أحمد يوسف، محمود محسن منصور حسين، يوسف حسن يوسف فولاد، عبد الأمير أحمد سعيد العرادي، هشام علي أحمد وسهيل مهدي شحادة (لبناني) ووصف بيان العائلة الحاكمة هؤلاء بالإرهاب. وكان عادل فليفل قد اعتقل شقيقة علي مهدي لإجباره على التوقيع على "اعترافات" أعدتها وزارة الداخلية وعادة ما تطلق العائلة الحاكمة، عبر الناطقين باسمها، على كل من يطالبها بإعادة العمل بدستور البلاد الذي علق الأمير العمل به قبل ٢٣ عاما، صفة الإرهاب. فقد كرر الإعلام الخليفي توصيف الحكومة البريطانية بأنها تدعم الإرهاب لأنها عبرت عن

قلقها إزاء التدهور المتواصل لحقوق الإنسان. واتهم هيئة الإذاعة البريطانية بممارسة الإرهاب لأنها تبث بعض الأخبار التي لا تروق لرئيس الوزراء وجهاز التعذيب، وطالب هلال الشايجي، رئيس تحرير جريدة "أخحبار الخليج" قبل شهرين الحكومة البريطانية بتطبيق قوانين مكافحة الإرهاب على الـ بي. بي.. سي لأنها، في نظره، تمارس الإرهاب عندما تتحدث عن غياب الديمقراطية وتطالب باحترام حقوق الإنسان في البحرين. واعتبرت جريدة "أخبار الخليج" التي تصدرها وزارة الإعلام أن الإعلاميين البريطانيين الذين يكتبون مقالات لا تروق لإيان هندرسون ورئيس الوزراء "كلابا ضالة" وذلك في رسومات الكاريكاتير التي نشرتها. في هذا الإطار يمكنفهم حالة التخبط التي تعيشها العائلة الخليفية التي تشعر بان العالم كله يتآمر ضدها، والتي تعلن في كل عام عن اكتشافها مخططا يستهدف تقويض حكمها. فإيران كانت، حتى وقت قريب، تحظى بنصيب الأسد من الاعتداءات الإعلامية والاتهامات بزعزعة أمن آل خليفة. وفي العام ١٩٩٦ اعتقل آل خليفة مواطنين قطريين (رجل وامرأة) بتهم ملفقة معتبرة إياهما "يهددان أمن الدولة"، وأصدرت حكما بسجنهما ولكن أرغم آل خلبفة على إطلاق سراح الاثنين بعد ثلاثة أيام فقط من صدور الحكم الملفق بحقهما.

قام آل خليفة بتلك الأساليب الرخيصة لفك الحصار الذي يزداد أحكاما عليهم بسبب سياساتهم التي يرفضها حتى أصدقائهم بمجلس التعاون الخليجي، نظرا لحالة التململ التي بدت في الصف الخليجي إزاء ما يجري في البحرين على أيدي آل خليفة، يسعى رئيس الوزراء لاستجداء تعاطف الحكام الخليجيين الآخرين، وذلك بافتعال قضية جديدة قبيل انعقاد قمة مجلس التعاون في أبو ظبي الشهر المقبل، يسعون لجر المجلس إلى مواجهة مع الحكومات الغربية التي تطالب آل خليفة باحترام حقوق الإنسان، بحجة مكافحة الإرهاب. كما جاء الإعلان الأخير بعد إعلان حكومقطر عزمها على إعداد دستور ينص على برلمان منتخب، الأمر الذي أحرج آل خليفة كثيرا ووضعهم في زاوية ضيقة جدا. فلم يبق أمام حكومة البحرين سوى محاولة التشبث بشعار مكافحة الإرهلب وهو شعار لم يعد فاعلا بعد أن أسيء اسستعماله، بعد نجاح المعارضة في جعل قضية حقوق النسان في البحرين قضية دولية فإنها تسعى لطرح قضية الإصلاحات السياسية على الصعيد الدولي لإرغام آل خليفة على التوقيع على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية. ومع صمود أبناء البحرين في مواقفهم وإصرارهم على الاستمرار في المطالبة بإعادة العمل بالدستور فقد أسقط في

أيدي العائلة الحاكمة وأصبحت تكرر أساليبها البالية في مواجهة تلك المطالب المشروعة.

٢٥ نوفمبر

ذكرت مصادر خليجية مطلعة أن القمة الخليجية المقبلة المزمع عقدها في أبو ظبي الشهر المقبل قد تشهد لقاءات عاصفة بين بعض المسؤولين الخليجيين وممثلي حكومة البحرين. وقالت المصادر أن هناك أسبابا عديدة للتوتر الذي يسود العلاقات بين الحكومات الخليجية وآل خليفة منا فشلهم)آل خليفة(في إنهاء الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد منذ أربعة أعوام، وما لذلك من تأثير سلبي على المنطقة بشكل عام. ومنها استمرار آل خليفة في استجداء الأموال من العواصم الخليجية الأخرى ليس من أجل تطوير الوضع الاقتصادي والتنموي فيها بل للإنفاق على أجهزة القمع والتعذيب والدعاية. ومنها أيضا القرار القطري الأخير بوضع دستور للبلاد ينص على برلمان منتخب بمشاركة الرجال والنساء، وهو قرار قد يعتبره آل خليفة "تهديدا" لأمنهم. ويتحدث المراقبون في عواصم أوروبية وعربية عن التأثيرات السلبية لذلك القرار على موق حكومة البحرين التي أثبتت استعدادها لقتل مواطنيها لمنع المطالبة بإعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني. واعتبر المراقبون أن هناك صراع إرادات بين شعب البحرين والعائلة الخليفية، وأن قدرة المواطنين على الاستمرار في مشروع المقاومة المدنية يعني المزيد من الفشل لسياسات القمع والإرهاب الخليفية.

وذكرت المصادر الخليجية أن هناك حالة من الغضب الشديد في الأوساط السياسية السعودية على وجه الخصوص نتيجة الاعتداء الوحشي الذي قامت به القوات الخليفية على المشجعين السعوديين بعد فوز منتخبهم الرياضي على منتخب الإمارات في ٨ نوفمبر، خلال دورة الخليج الأخيرة التي أقيمت في البحرين. وكنت بعض الصحف السعودية قد كشفت عن عمق الغضب الذي انتشر في الأوساط السعودية بعد الجريمة. وعبرت صحيفة "الرياضي" السعودية في عددها الصادر في ١٠ نوفمبر عن جانب من ذلك الغضب. وكتبت الصحيفة روايتها لما حدث للمشجعين السعوديين تحت عناوين من بينها: "٣ دقائق حولت أرض ملعب البحرين إلى جرحى ودماء وركل"، "١٣ سعوديا بالإسعافات والحفلة كانت دسمة أمام مدرجات الأخضر:

ديسمبر ٩٨م

١ ديسمبر

أكدت الأنباء الواردة من السجن أن الشيخ الجمري يتعرض هذه الأيام إلى تعذيب نفسي رهيب على أيدي الجلادين، وأن عادل فليفل هو الذي يمارس هذا التعذيب بشراسة ووحشية. وذكرت المصادر أن الشيخ صامد كالجبل وأنه يواجه القتلة والسفاحين بروح البطولة والصمود رافضا كل محاولاتهم النيل من عزيمته بشتى السبل. جاء ذلك في الوقت الذي تصاعدت الضغوط الدولية على آل خليفة لإطلاق سراح الشيخ الجمري بدون قيد أو شرط، وصدور تقارير دولية عديدة تدين ممارسات الإرهاب الخليفية ضد الشيخ الجمري وشعب البحرين. كما ذكرت المصادر أن الأطفال المعتقلين من منطقة الديه والذين يتهمهم آل خليفة بالتخطيط لإسقاط النظام يتعرضون حتى الآن لأبشع أنواع التعذيب، وأن صراخهم أثناء وجبات التعذيب التي يشرف عليها فليفل والوزان تحت إشراف البريطاني توماس برايان، يستمر حتى منتصف الليل بشكل يومي. وقد منع برايان نشر صورهم أو أعمارهم في الجرائد لكي لا تتضح الحقيقة المضحكة - المبكية حول أعمارهم التي لا يتجاوز بعضها السادسة عشرة. وعلم كذلك أن المجموعة التي أعيد اعتقال أفرادها الصيف الماضي بعد أن قضت في اعتقالها الأول أكثر من أربعين شهرا تتعرض لتعذيب وحشي كذلك. فلا يسمح لهمبالزيارات العائلية، ولا الخروج من الزنزانات ولا ممارسة أي نوع من الرياضة البدنية. وقالت المصادر أنهم لا يرون الشمس أبدا. هذا بالإضافة إلى المعاملة القاسية التي فرضها عليهم توماس برايان، وينفذها فليفل والوزان.

وفي هذا الإطار بعث السيد روبرت إيفانز، عضو البرلمان الأوروبي برسالة عاجلة إلى سفير البحرين في لندن حول اعتقالات الديه جاء فيها ما يلي: "اتصل بي بعض المواطنين الذين يعيشون في منطقتي الانتخابية معبرين عن قلقهم إزاء اعتقال المواطنين وتدمير ممتلكاتهم في منطقة الديه، غربي المنامة. وقيل أن قوات الأمن هاجمت القرية ما بين ٢ و٥ نوفمبر واعتقلوا عددا من المواطنين ودمروا منازل في القرية. أن أعضاء

البرلمان الأوروبي، ومعهم منظمات حقوق الإنسان في العالم، قلقون من انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن في البحرين.. إنني أحثكم على إطلاق سراح المعتقلين من الديه ووقف الاعتداءات على القرى."

وعلى صعيد آخر أصبحت قضية تسريح ٩٣ موظفا من شركة سحب الألومنيوم في وقت سابق من هذا الشهر تقلق المواطنين، وتدفعهم للتساؤل عن مفهوم "البحرنة" عندما يصر آل خليفة على استيراد العمالة الأجنبية بينما يقومون بطرد المواطنين من وظائفهم.

وعلى صعيد آخر أصدرت اللجنة العربية لحقوق الإنسان في فرنسا تقريرا من ثمانى صفحات حول الاعتداء الحكومي على جمعية المحامين البحرينية تحت عنوان: "النظام القانوني والسياسي في البحرين وحرية تشكيل ونشاط الجمعيات." وجاء في التقرير أن اللجنة "تسعى لإقامة دعوى بحق جزار البحرين إيان هندرسون الذي تولى إدارة العنف في البحرين لأكثر من ربع قرن ارتكب خلالها جرائم تجعل منه موضوع ملاحقة قضائية في بلده بريطانيا. وهي تستغل مناسبة صدور هذا التقرير لاستنفار نشطاء حقوق الإنسان في العالم للتضامن معنا من أجل هذه المحاكمة." وتطرق التقرير إلى تطورات قضية جمعية المحامين البحرينية خلال العام وطرح الأزمة من خلال اثني عشر عنوانا هي: خلفية سياسية وقانونية، التشريع، النظام السياسي الفعلي، القضاء، ممارسات حقوق الإنسان والقوانين المتعلقة، حرية تشكيل وعمل المؤسسات، قانون الجمعيات البحريني لعام ١٩٨٦، قضية جمعية المحامين في ما يرتبط بحرية تشكيل ونشاط الجمعيات، قضية جمعية المحامين في ما يرتبط بالقضاء وكيفية سيره، قضية جمعية المحامين في ما يرتبط بحرية التعبير، قضية جمعية المحامين في ما يرتبط باستقلالية القضاء، القوانين والإجراءات المرتبط بعنوان ونشاط المحامين في البحرين.

ويستعد المواطنون هذه الأيام لإحياء الذكرى الرابعة لانطلاقة الانتفاضة المباركة، وعيد الشهداء. وكانت الانتفاضة قد بدأت في اثر اعتقال الشيخ علي سلمان في ٥ ديسمبر ١٩٩٤. وفي ١٦ ديسمبر من ذلك العام أعطيت الأوامر إلى قوات الأمن بقتل المتظاهرين في الشوارع، فسقط في اليوم التالي أول شهيدين من شهداء الانتفاضة هما هاني خميس وهاني الوسطي. ويتوقع أن تشهد الاحتجاجات الشعبية ذروتها في يومي ١٦ و١٧ من هذا الشهر، حيث سيقوم المواطنون بالاحتجاجات السلمية المتحضرة وإطفاء الأنوار وزيارة قبور الشهداء وكتابة الشعارات.

٢ ديسمبر

تفاعلت جريمة الاعتداء على المشجعين السعوديين في ٨ نوفمبر الماضي خلال دورة كأس الخليج الرابعة عشرة التي أقيمت في البحرين، ووجد وزير الداخلية البحريني نفسه مرغما على الذهاب على رأس وفد كبير إلى السعودية يوم أمس لتقديم اعتذار رسمي للحكومة السعودية. وجاء العدوان بعد انتهاء المباراة بين الفريقين السعودي والإماراتي على ملعب الأستاذ الوطني في البحرين، حيث هرع المشجعون السعوديون إلى ساحة الملعب فرحين بفوز منتخبهم الوطني، فما كان من جهاز القمع الخليفي إلا أن انهال عليهم بالضرب المبرح بدون رحمة أو شفقة أو رعاية لحسن الضيافة . ونتيجة لذلك العدوان سقط ١٣ سعوديا جرحى ونقلوا إلى المستشفى . وتوترت العلاقات بين البلدين بصمت، حيث حرصت السعودية على عدم إظهار غضبها إلى العلن، ولكن كانت هناك ضغوطات اجتماعية على الحكومة السعودية لعمل شيء ما لرد اعتبار الضحايا السعوديين. وجاءت زيارة ووزير الداخلية، محمد بن خليفة آل خليفة، والوفد المرافق له إلى قاعدة الرياض الجوية، من اجل تقديم الاعتذار. ووجد أن وزارة الداخلية تشهد صراعا داخليا سببه التسابق على اضطهاد أبناء والبحرين ورغبة كل فريق في إثبات أنه أكثر قسوة ووحشية من الآخر في تعامله مع المواطنين .. ويبدو أن العقيد خالد بن محمد آل خليفة الذي عين العام الماضي مديرا عاما لمباحث أمن الدولة خلفا لإيان هندرسون، تم خفض وظيفته وأصبح مديرا عاما بالوكالة.

ونظرا لبشاعة الاعتداء على المشجعين السعوديين فقد بثت محطات تليفزيونية عديدة لقطات من ذلك العدوان . ففي الأسبوع الماضي بثت محطة سكاي البريطانية بعض المشاهد الشنيعة التي شوهدت فيها قوات القمع الخليفية وهي تنهال بالضرب على المشجعين السعوديين بصورة وحشية أذهلت المشاهدين. وفي الليلة الماضية، وقبيل منتصف الليل، بثت محطة DSS الرياضية تلك اللقطات، ووصفت المحطة العدوان بالبشاعة . وليس معروفا من الذي قام بالتقاط تلك الصور، خصوصا أن قوات القمع صادرت كاميرات المصورين وأفلامهم، واعتدت بالضرب على من كان يقوم بتصوير المشهد.

ومن جهة أخرى علم أن الأعضاء البرلمانيين البريطانيين الذين زاروا البحرين في شهر سبتمبر الماضي استلموا مؤخرا ساعات "روليكس" بعثت لهم كهدايا من أمير

البلاد. وكان عدد منهم أنكر بعد رجوعه من البحرين الحصول على نصيبه من تلك الساعات، ونفى أحدهم في مقابلة مع صحيفة "برايفيت آي" البريطانية حصوله على الساعة وقال أن كل ما حصل عليه هو "مجوهرات." وأصبحت ساعات الروليكس التي يوزعها الأمير على الضيوف موضع تندر وتهكم من قبل الإعلاميين البريطانيين الذين يرفض أغلبهم رشاوى آل خليفة. وعلم من جهة أخرى أن بعض أولئك البرلمانيين شعروا بخيبة الأمل عندما رفض آل خليفة السماح لهم بزيارة السجون ومراكز التعذيب الخليفية. وتساءل المسؤولون البحرينيون: هل تسمح لنا الحكومة البريطانية بزيارة سجونها؟ ويبدو أن أولئك المسؤولين لا يعرفون حقيقة أن بإمكانهم زيارة السجون البريطانية إذا طلبوا ذلك. وتحدث برلمانيون آخرون قائلين أن بإمكانهم ترتيب زيارة لوفد خليفي لزيارة أي سجن بريطاني. وفي الليلة الماضية قدم عبد العزيز بن مبارك آل خليفة هدية مرتفعة الثمن إلى السير هارولد ووكر، الرئيس السابق لجمعية البحرين التي تخضع للسفير البحريني في لندن وهو الرئيس الفخري لها. كما عين السفير الخليفي الكاتب مايكل رايس رئيسا للجمعية.

وقد استمرت التغطيات الإعلامية الإيجابية التي تدعم قضية شعب البحرين. فقد نشرت صحيفة Newsletter States Gulf في عدده الأخير رقم ٦٠٠ الصادر في ٣٠ نوفمبر مقالا بعنوان: "جاء فيه تقييم إيجابي لتقرير جمعية المحامين البريطانية حول محكمة أمن الدولة". وابتدأ المقال بالاستشهاد بقول السيد بارام كوماراسوامي، المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة حول استقلال القضاة والمحامين: "أن المحاكمات أمام محكمة أمن الدولة تنتهك المادة ١٤ من العهد الدولي حول الحقوق السياسية والمدنية نظرا لغياب حكم القانون في هذه المحكمة." وقال المقال أن هذه العبارة تلخص ما جاء في التقرير. وذكر التقرير مداخلة اللورد إيفبوري التي قال فيها أن البحرين ليست مهددة من الخارج وأن المعارضة الداخلية لديها مطالب معتدلة. وذكرت التقارير توصيات التقرير الإحدى عشرة التي في مقدمتها إعادة الحياة البرلمانية كما نعليها الدستور، وإزالة القوانين التي تتضمنها إجراءات أمن الدولة التي تنتهك حقوق المواطنين، إعادة محاكمة جميع الأشخاص الذين حوكموا أمام محكمة أمن الدولة، طلب مساعدة محامين من دول أخرى حول كيفية تطوير النظام القضائي البحريني لينسجم مع المعايير الدولية والبث في كل دعاوى التعذيب والقتل خارج القانون.

كما كتبت صحيفة "برايفيت آي" البريطانية في عددها الأخير ما يلي: "لقد

وجهت المجموعة البرلمانية البريطانية - البحرينية الدعوة لحضور اجتماع في ١ ديسمبر (رؤساؤها: ديفيد ويلتشير، محافظ، وجون ماراك، عمال، وسكرتيرها كين بيرتشيس، عمال). ويتزامن الاجتماع مع زيار الدكتور علي مطر عضو مجلس الشورى الذي ليس له تأثير إلى بريطانيا . وهناك عبارة في الدعوة تقول: المنظم الفخري: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية." هل يمكن أن يكون هذا المركز هو مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية نفسه الذي دفع لويليام باول، العضو المحافظ عن منطقة كوربي، أموالا شهرية لم يصرح بها)لمصلحة الضرائب(والذي طرد رئيسه عمر الحسن من مجلس العموم من قبل النائبة أما نيكلسون؟ هل حصل عمر الحسن على بطاقة دخول أخرى بدلا من التي كان قد حصل عليها من باول؟ ربما على موظفي البرلمان أن يحققوا في ذلك، لا سيما أن أد المسؤولين الإداريين الكبار وصف عمر الحسن بـ .crook يرجى ملاحظة عدم وجود برلمان منتخب أو أحزاب السياسية في البحرين."

٧ ديسمبر

نشرت صحيفة "الاندبندنت" هذا اليوم مقالين مهمين جدا حول الوضع في البحرين، ويتوقع أن تكون لهما أصداء واسعة في المجتمع البريطاني وعلى الصعيد الدولي. ويعتبر المقالات وثيقتين تدينان آل خليفة ونظامهم الإرهابي. ونشر المقال الأول وعنوانه "وكيل خليجي ومساعد كوك يديران مجموعة من أعضاء البرلمان." وجاء في المقال دور كل من عمر الحسن وكين بيرتشيس، السكرتير البرلماني الخاص لوزير الخارجية في دعم حكومة البحرين وسجلها الأسود في مجال حقوق الإنسان، ووصف المقال الأول المنشور على الصفحة الأولى دور عمر الحسن وعلاقاته ببعض البرلمانيين، وموقف برلمانيين آخرين منه. وتطرق المقال إلى دور النائب العمالي، كين بيرتشيس، في دعم عمر الحسن واستغرب برلمانيون آخرون كيف يسمح بيرتشيس له باستعمال اسمه لدخول البرلمان. أما المقال الثاني المنشور على صفحة ٩ فكان بعنوان: "العلاقات بين بريطانيا ودولة التعذيب." وأشارت الكاتبة في المقال إلى نمط هذه العلاقة وخصوصا في مجال تصدير الأسلحة البريطانية إليه ا. واحتل المقال ثلث صفحة من صفحات الجريدة . وتطرقت القناة الرابعة بهيئة الإذاعة البريطانية صباح اليوم في برنامجها لاستعراض الصحف إلى مقال جريدة "اندبندنت" وذكرت أهم ما جاء فيه عن دور عمر الحسن وكين بيرتشيس، وكان عرضا وافيا وفر ترويجا واسعا لمقال الجريدة. وهرع الكثيرون

إلى شراء الجريدة بعد أن بثت الإذاعة عرضا له . أما كاتبة المقال فهي فرانسيس ابرامز، مراسلة الجريدة بقصر البرلمان.

وفي تطور آخر ألقى الدكتور منصور الجمري يوم أمس محاضرة مهمة في المؤتمر السنوي لجمعية دراسات الشرق الأوسط الأمريكية المنعقد في مدينة شيكاغو، وحضر المؤتمر آلاف الباحثين والسياسيين واستمعوا إلى المحاضرة باهتمام واضح، وطرحوا أسئلة استفسارية ساهمت في توضيح صورة ما يجري في البلاد لديهم ، وتعرض البحث إلى الوضع الراهن واحتمالات التغيير والقوى المؤثرة في الساحة السياسية. واحتجت السفارة البحرينية في واشنطن لدى إدارة المؤتمر على السماح للدكتور الجمري بإلقاء المحاضرة، وحاول السفير محمد عبد الغفار "تصحيح" معاني حرية التعبير والديمقراطية لدى الأمريكيين، مدعيا بأن حرية الرأي - من وجهة نظره ونظر حكومته - تقوم على أساس منع الآخرين من شرح مواقفهم وآرائهم. وشعرت الإدارة بانزعاج شديد من هذه المبادرة غير اللائقة من ممثل حكومة مستبدة تصادر الحريات. وحظيت المحاضرة باهتمام اكبر عندما شاع خبر التدخل الخليفي في الشؤون الداخلية الأمريكية ومحاولة التأثير على قرار إدارة الجمعية .. ورفضوا درس عبد الغفار في الحرية وحرية التعبير. وقال بعضهم: "إذا ذهبنا إلى البحرين فليطبق آل خليفة علينا قوانينهم، أما هنا فلا يحق لهم ذلك." وقال خبير بشؤون المنطقة : "لا نريد منهم تصدير مفاهيمهم وقوانينهم التعسفية إلينا".

وعلى صعيد آخر أكدت مصادر مطلعة أن علي بن خليفة آل خليفة، وزير المواصلات، اختلس مؤخرا خمسة ملايين دينار بحريني (١٤ مليون دولار (من شركة الاتصالات البحرينية ــ بتلكو) بدون فواتير أو وصولات مقابل ذلك. تجدر الإشارة إلى أن بتلكو شركة مساهمة بحرينية، وتؤكد هذه الجريمة استمرار سياسة رئيس الوزراء وعائلته في نهب أموال البلاد.

وفيما يستعد المواطنون لإحياء ذكرى عيد الشهداء في ١٦ ديسمبر استمرت الاعتقالات التعسفية في مناطق عديدة. وعلم أن منزل الشاب ضياء الغربال بمنطقة الدراز تعرض لعدوان كاسح قبل ثلاثة أيام بهدف اعتقاله، وحيث لم يكن موجودا في المنزل فقد دمرت محتويات المنزل وكسرت نوافذه وأبوابه بوحشية، ثم اعتقل والده كرهينة طوال اليوم.. ووجه المسدس إلى رأسه ولكنه أصر على عدم معرفته شيئا عن ابنه. وما يزال المنزل يتعرض للاعتداءات يوما بعد آخر، وبعد أسبوع واحد اعتدت

قوات الشغب الأجنبية على منزل الشاب فاضل عباس، من منطقة الدير الذي اعتقل الشهر الماضي وعبثت بمحتويات منزله وكسرت نوافذه وأبوابه. وفي ٢ ديسمبر استمرت الفعاليات السلمية في عدة مناطق من البلاد. فقد شوهدت شعارات كثيفة باللغتين العربية والإنجليزية على جدران مناط كرزكان مدينة حمد والدير، والخارجية بسترة، وجبلة حبشي والمنامة ومدينة عيسى في منطقة البرهامة شوهدت صور عديدة للشهداء. وفي ٣ ديسمبر اعتقل من منطقة البلاد القديم كل من: عقيل جاسم المولاني، ٣٠، كامل ميرزا عبد الحسين، ٢٠، جميل حسن عبد الحسين، ١٩، محمد أحمد الصار، ١٩، وجاء اعتقالهم بسبب مشاركتهم في احتفال ديني في المنامة، وفي ٤ ديسمبر شوهدت حرائق صغيرة في إطارات السيارات بمنطقة النعيم بشكل كثيف جدا على الشارع العام وشعر المواطنون بغضب شديد مساء الخميس الماضي عندما أمر رئيس الوزراء بغلق مسجد الخواجة بقلب العاصمة ومنع المصلين من دخوله. وتحدث المواطنون عن السياسات الإسرائيلية وكيف يمارسها رئيس الوزراء في البلاد، حيث أصبحت دور العبادة مغلقة بوجه المصلين، ويعتقل من يتوجه إليها.

٨ ديسمبر

كان للمقالين اللذين نشرتهما صحيفة "الاندبندنت" البريطانية يوم أمس أصداء واسعة خصوصا في الأوساط السياسية والإعلامية. فقد توالت الاتصالات يوم أمس من أطراف كثيرة مع المعارضة للاستفسار والاستيضاح حول ما يجري في البحرين، ووعد أميون وسياسيون باهتمام اكبر بشؤون هذه الجزيرة المعذبة. وكانت تغطية هيئة الإذاعة البريطانية (القناة الرابعة والقناة العربية) ذات أهمية خاصة حيث وفرت للمقالين انتشارا واسعا في أنحاء العالم. وساهم في أهمية المقالين أنهما نشرا في يوم افتتاح القمة الخليجية التاسعة عشرة في أبو ظبي. وقد ناشدتالمعارضة القمة الخليجية اتخاذ خطوات عادلة لإنهاء القمع في البحرين والوصول إلى حل سلمي للأزمة.

وفيما تجري الاستعدادات الشعبية على نطاق واسع لإحياء ذكرى عيد الشهداء في السادس عشر من هذا الشهر استمرت الاعتقالات التعسفية في مناطق عديدة في الأيلم القليلة الماضية. وناشدت المعارضة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الإسراع

بإرسال وفد من لجنة الاعتقال التعسفي وآخر من لجنة منع التعذيب إلى البلاد لوقف الإرهاب الخليفي ضد شعب البحرين، لفحص مدى التزام آل خليفة بالتعهد الذي قدموه للخبراء الدوليين في الصيف الماضي. ففي الليلة الماضية اعتدت قوات القمع الخليفية على مسجد الصادق بمنطقة الدراز بعد الصلاة مباشرة واستفزت المصلين بالسلاح وهددتهم بالاعتقال أن استمروا في الحضور إلى المسجد . هذا في الوقت الذي قام فيه مواطنو منطقة سفالة بسترة بكتابة الشعارات الوطنية على الجدران ونشر صور الشهداء بشكل مكثف. وشهدت منطقة سماهيج نشاطا مماثلا حيث هب المواطنون لكتابة الشعارات على الحيطان استعدادا لإحياء ذكرى عيد الشهداء. واعتبر آل خليفة كتابة الشعارات الوطنية "تهديدا لأمن الدولة" . وشهدت منطقة السنابس قبل ثلاثة أيام احتجاجات شعبية تمثلت بإشعال النار في إطارات السيارات.

وشنت قوات القمع عدوانا واسعا على منطقة الدير واقتحمت المنازل لاعتقال سكانها. وعرف من بين الذين اعتقلوا من تلك المنطقة في ٤ ديسمبر كل رضا الولد الولد، ٢٩، عبد الله الولد، ٢٧، جاسم الولد، ١٩، حسين الولد، ١٨، (وهم أربعة أخوة)، عبد الله جعفر جاسم، ٢٠، محمد جعفر جاسم،١٩ (اعتقل سابقا مرة واحدة)، وبعد تعذيب وحشي أطلق سراحهم في ما عدا جاسم الولد ومحمد جعفر جاسم.. واعتقل من منطقة سماهيج في الساعات الأولى من ٣ ديسمبر كل من حسن صفوان، ١٩(اعتقل مرتينسابقا)، صادق الحرفوش، ١٩، اعتقل مرة واحدة سابقا)، علي الخرفوش، ٢٣. وعلم أن عدد الذين اعتقلوا في شهر نوفمبر الماضي و لم يفرج عنهم حتى الآن ٤٠ مواطنا على النحو التالي: ٢١ من الديه و٣ من مدينة عيسى، و٣ من النبيه صالح، و٣ من سند و٣ من كرزكان، كرباباد، ٢، البلاد القديم ١، سماهيج ١، الدير ١، السهلة، ١، إسكان عالي ١. كما علم أن الشاب عبد الجليل عبد الله كاظم من منطقة النعيم يعاني الآن من حالة نفسية سيئة جدا بسبب التعذيب الذي تعرض له خلال اعتقاله. وكان قد وضع في صندوق ضيق لعدة أيام كجزء من التعذيب، بدون أن يسمح له بالخروج منها حتى لقضاء حاجته. هذه المعاملة الحاطة بالقيمة الإنسانية أثيرت بقوة مع المنظمات الحقوقية الدولية، وأهابت المعارضة بكل من تعرض لهذا النوع من التعذيب تسجيل تفصيلات معاناته وإبلاغ المعنيين بذلك. وتعتبر هذه المعاملة من الجرائم ضد الإنسانية، ولذلك فمن الضروري التعرف على الجلادين الذين يمارسونها.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة "العامل الجديد Worker New The ، وهي صحيفة الحزب الشيوعي البريطاني الجديد في عددها الصادر في ٤ ديسمبر، مقالا طويلا بعنوان: محكمة أمن الدولة البحرينية : جزء من آلة القمع." والمقال عبارة عن تغطية وافية لتقرير جمعية المحامين البريطانية حول محكمة أمن الدولة الذي صدر في نهاية شهر أكتوبر الماضي، واحتوى المقال على فقرات من التقرير المذكور وكذلك التوصيات الإحدى عشرة التي احتواها التقرير . وجاء في المقال: "أن محكمة أمن الدولة لا علاقة لها بالقانون، أنها ببساطة جزء من آلة القمع" . وجاء في المقال أن الدول الأخرى بإمكانها تقديم النصيحة للسلطات في البحرين لكي يصبح جهازها القضائي متوفرا على المعايير الدولية للعدالة . فالمحاكمة العادلة يجب أن تتوفر على أساليب مشروعة للحصول على الأدلة لمنع إساءة المعاملة، وسوف يؤدي ذلك إلى تحجيم آلة القمع.

وعلى صعيد آخر أكدت إدارة جمعية دراسات الشرق الأوسط MESA الأمريكية أنها طوال عمرها البالغ ٣٢ عاما لم تستلم رسالة من أية حكومة تحتج على السماح لأي باحث بتقديم بحثه في الاجتماع السنوي للجمعية، فيما عدا حكومة البحرين التي كررت محاولاتها للتأثير على إجراءات الجمعية . وقد أصبح السفير البحريني، محمد عبد الغفار، موضعا للسخرية في أوساط الأكاديميين، بسبب محاولاته الفاشلة لإقناع الإدارة بمنع المواطنين البحرينيين من المشاركة في تقديم الأبحاث . وقد بعثت سفارة البحرين في واشنطن بفريق من المصورين (كاميرا وفيديو) وبعض العناصر من بلدان أخرى لمتابعة تحركات الدكتور منصور الجمري خلال المؤتمر المذكور . وساد شعور في أوساط الباحثين الذين تجاوز عددهم الألفين بوجود حالة استفزاز من حكومة البحرين للمشاركين في المؤتمر الأكاديمي. وتساءلوا عن مدى قدرة الأكاديميين البحرينيين على الإنتاج المطلوب في ظل أجواء كهذه.

٩ ديسمبر

أصدرت منظمة "مراقبة حقوق الإنسان Watch" Rights Human الأمريكية تقريرها السنوي هذا اليوم وأشادت فيه بما أحرز من تقدم في مجال حقوق الإنسان على مدى السنوات الخمسين الماضية، ولكنها دعت إلى إرساء نظام دولي للعدالة يكفل توطيد دعائم هذا التقدم من خلال مؤسسات دائمة. كما انتقدت المنظمة سياسة الولايات

المتحدة إزاء حقوق الإنسان قائلة أنها تتعامى عن الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان." وتضمن التقرير فصلا خاصا عن البحرين، وجاء فيه أن البحرين، وهي المقر الرئيسي للأسطول الخامس الأمريكي، شددت القيود القائمة، والصارمة أصلا، على الحق في حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير. كما استمرت الحكومة في القبض على أشخاص ينتهجون الوسائل السلمية للمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية، ثم احتجازهم لفترات طويلة بدون محاكمة، بينما أصدرت أحكاما ضد آخرين عقب محاكمات جائرة بصورة صارخة. وظل من المحظور توجيه أي انتقاد للمسؤولين الحكوميين أو السياسات الحكومية.

ويؤكد كلام هذه المنظمة الدولية استمرار سياسات القمع والاضطهاد الحكومية ضد أبناء البحرين. فقد ذكرت تقارير جديدة أن المرأتين المعتقلتين، حنان حسن حيدر، وسلوى سلمان حيدر، يتعرضان لأبشع وسائل التعذيب النفسي والجسدي، وأن جريمة السبي التي تعرضتا لها مع ليدا أمد العريبي الشهر الماضي كانت بداية للمزيد من التعذيب والإهانة. ويتداول المواطنون أخبار الاعتداءات على النساء من قبل جهاز القمع الخليفي بغضب شديد الأمر الذي يكرس مشاعرهم بضرورة الاستمرار في المطالبة بالتغيير لإنهاء هذا العهد الأسود الذي يخيم على البلاد. وقد استدعيت فتاة أخرى، هي زهرة السيد مجيد السيد مهدي، وأخوها (وهما من منطقة الدراز) الى غرف التعذيب التي يشرف عليها عادل فليفل، وتعرضا لإهانات كبيرة وتعذيب نفسي وجسدي. وكانت شعارات كثيرة قد كتبت حول سبي النساء خصوصا على الجدران المطلة على شارع الرياض بمدينة عيسى، ومن بين تلك االعبارات "إن النساء جريمة إنسانية كبرى."

وعلى صعيد آخر استقبل المواطنون دعوة وزير المالية وتحذيره من صعوبات مالية تواجههم، باستسخاف واستهزاء وذلك لشعورهم بأن الإنفاق العام هو الذي سيتأثر بينما لن تمس سياسات التقشف حالة البذخ التي يعيشها رئيس الوزراء وعائلته . وطبقا للأرقام التي نشرت فسوف تكون ميزانية البلاد للعامين المقبلين بحدود أربعة مليارات دولار. وذكرت أرقام وزارة المالية إن وزارة الدفاع تستحوذ على ١٩ بالمائة من الميزانية، والداخلية على ١٦ بالمائة، بينما حصة وزارة التربية والتعليم لا تتعدى الـ١٤ بالمائة وحصة وزارة الصحة ١٠ بالمائة . ويتضح من هذا إن ميزانية قمع أبناء البحرين تستحوذ على ٣٥ بالمائة من الميزانية العامة، بينما لا تنفق العائلة الخليفية على

المواطنين من مدخولات بلادهم سوى ٢٤ بالمائة . وهذا مصداق لسياسة التنمية البشرية في أوال. ولا يدخل في ميزانية البلاد مصادر مالية عديدة من بينهايجار القاعدة الأمريكية الذي يقدر بحوالي مائة مليون دولار سنويا ويذهب لجيوب العائلة الحاكمة.

وفي الوقت الذي يدعو وزير المالية المواطنين إلى التقشف فإنه لم يدع رئيس الوزراء إلى الحد من إنفاقه في مشاريعه الخاصة الهادفة لمحاربة أبناء البحرين. ومن ذلك الإنفاق غير المبرر على آلاف العائلات السورية التي استقدمت في الشهور الأخيرة لاستخدامها لقمع أبناء البحرين. وتذهب نسب كبيرة من الميزانية لبناء منازل لهم ورواتب كبيرة. ومن ذلك أيضا الصرف الكبير على الدعاية الفارغة في وسائل الإعلام وتوزيع الهدايا الباهضة الأسعار على من يريد شراء ضمائرهم. وكما ذكر في بيان يوم أمس فقد استلم أعضاء البرلمان البريطاني الذين زاروا البحرين قبل شهرين هداياهم الفاخرة المتمثلة بساعات الروليكس والمجوهرات. . وبعض هذه الهدايا مسجل في سجل مجلس العموم البريطاني. كما وزع السفير الخليفي في لندن ليلة أمس الأول هدايا باهظة الثمن على أشخاص بهدف استمالتهم للدفاع عن سياسات القمع والتعذيب التي تمارسها عائلته ضد أبناء البحرين.

واستمرارا لسياسات القمع ومصادرة الحريات بصم أعضاء مجلس الشورى على قرار صادر عن رئيس الوزراء بإعطاء قوات القمع صلاحية الاعتداء على المواطنين بحجة رفع أصوات مكبرات الصوت أثناء الأذان وقراءة القرآن . و لم يكن هناك مجال أمام أولئك الأعضاء الذين يشبههم المواطنون بالدمى والأشباح، سوى إقرار ما يريده رئيس الوزراء.. ويتوقع نتيجة لهذا القرار القمعي أن تستمر اعتداءات قوات القمع على المساجد والمآتم خلال شهر رمضان المبارك بحجة تطبيق القانون، وتكسير مكبرات الصوت واعتقال القائمين على المساجد والمآتم. وهذه هدية آل خليلشعب البحرين بمناسبة قدوم الشهر المبارك بعد ١٧ يوما.

١٠ ديسمبر

شنت القوات المرتزقة يوم أمس عدوانا على معهد البحرين للتدريب لأسباب غير معروفة. وأدخل المعتدون الرعب في قلوب الطلاب حيث شهروا السلاح بوجوههم وأقاموا حاجزا للتفتيش عند المدخل . وحاصرت قوات الشغب الأجنبية المعهد المذكور في استعراض رخيص للقوة . وحسب بعض المصادر فإن هذا الحصار العسكري

الرهيب جاء في اثر معلومات تلقاها جهاز التعذيب الحكومي بوجود منشورات داخل المعهد، الأمر الذي يعتبره آل خليفة "تهديدا لأمن الدولة" وكان الشعور بالتقزز والغضب واضحا على وجوه الطلاب والمدرسين على حد سواء. وقد تعمق شعور المراقبينبالقلق إزاء عسكرة الوضع التعليمي في البلاد، وذكر مدرس بريطاني التقته المعارضة مؤخرا في لندن أن الوضع في جامعة البحرين لم يعد بإمكان أحد أن يتحمله وأكد وجود مقر دائم لجهاز التعذيب الخليفي داخل الجامعة، وأن عناصر الجهاز تراقب الطلبة والطالبات وكذلك المدرسين عن كثب بأساليب استفزازية، وقال أنه لم ير في حياته قط وضعا كهذا، حيث يعيش الطلاب والأساتذة في قلق دائم تحت رقابة جهاز التعذيب الخليفي . وتحدث عن الآثار السلبية لوجود مسؤول عسكري على رأس الجامعة وعسكري آخر وزيرا للتربية والتعليم. وحسب قوله فالعسكريون لايتقنون لغة العلم والمنطق لأن السلاح هو اللغة الوحيدة التي يتعاملون بها مع الآخرين. وتحدث عن معاناته وهو يسعى لحماية بعض طلابه من إرهاب السلطة بإخفائهم في مكتبه أحيانا أو في منزله . وعبر عن الحزن الذي انتابه مرارا عندما كان يسمع باعتقال بعض طلابه . وعبر عنالفترة التي قضاها هناك في الأعوام الأربعة الماضية بقوله : "لقد كنت أعيش في جحيم حقيقي."

ومن جهة أخرى أكدت مصادر مطلعة حضرت قمة مجلس التعاون الخليجي التي اختتمت يوم أمس أن الوفد البحريني كان الأضعف من حيث المعنويات والمشاركة في الحوارات السياسية مع الصحافة .. وكان واضحا على وجوه أعضاء الوفد، كما هو على وجه الأمير نفسه، معالم القلق والشعور بالإحباط، خصوصا بعد كلمة كوفي عنان التي طالب فيها باحترام حقوق الإنسان . وقال صحافي غربي حضر قمة أبو ظبي أنه شعر بتأثير الأحداث التي تجري في البحرين على معنويات المسؤولين الذين لا يبدون حماسا للموقف الحكومي إلا إذا كانوا من أبناء العائلة الحاكمة . وسمع من عدد من أعضاء الوفد ما لم يكن يتوقعه، حيث كان بعضهم يهمس في أذنه واصفا حقيقة الوضع المتوتر داخل البلاد وعجز رئيس الوزراء عن السيطرة عليه . واستمع من بعض أفراد الوفد الرسمي قصصا كان يتوقع سماعها من المعارضة وليس من جهة حكومية، الأمر الذي يعني، في نظره، بلوغ الوضع نقطة اللاعودة في العلاقة بين آل خليفة وشعب البحرين.. وكانت لجنة التنسيق البحرينية قد وجهت خطابا مفتوحا إلى القمة جاء فيها: "نناشدكم بأن تضغطوا على حكومة البحرين لتوقف حملات الحصار

والمداهمات للقرى وتكسير البيوت ومحتوياتها، والاعتقالات العشوائية والمـــاكم غـــير العادلة التي تفتقد للمعايير القضائية للمحاكمة العادلة التي تتطلبها الاتفاقيات والمواثيـــق والدولية، وأن تدخل في حوار مع أبناء شعبها الممثلين في لجنة العريضة الشعبية من اجل المصالحة الوطنية والخروج من الأزمة المتفاقمة التي تعانيها البلاد في مختلـــف المجـــالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى يقف التريف غير المـــبرر لطاقـــات البـــلاد وإمكاناتها ولتسودها أجواء الاستقرار الحقيقي والأمن والأمان القائمان على العـــــدل الذي هو أساس الحكم."

وعلى صعيد آخر أكدت الحكومة البريطانية أنها مستمرة في إثارة قضايا حقـــــوق الإنسان والإصلاحات الدستورية في كل فرصة متاحة لهم مع المسؤولين البحرينيـــين. وقالت آن ميللور، المسؤولة بدائرة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية البريطانية في رسالة جوابية إلى اللورد إيفبوري : "إن أغلب التوصيات الـــتي وردت في التقريـــر (الـــذي أصدرته لجنة حقوق الإنسان التابعة لجمعية المحامين البريطـــانيين واللجنـــة البرلمانيـــة البريطانية لحقوق الإنسان حول محكمة أمن الدولة) منسجمة مع مشاعر القلق لدينـــا. وكما تعرف، فإننا نثير موضوع حقوق الإنسان والإصلاحـــــات الدســـتورية مـــع السلطات البحرينية في كل فرصة."

وفي باريس شاركت المعارضة البحرينية بكلمة مهمة في المؤتمر الـــــدولي لحقـــوق الإنسان الذي بدأ أعماله يوم الثلاثاء الماضي . وقرر المؤتمرون اعتبـــار العاشـــر مـــن ديسمبر من كل عام يوما لحماية ناشطي حقوق الإنسان في العالم. وألقى السيد أحمـــد الذوادي كلمة أمام المؤتمر استعرض فيها أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وحظيت بإعجاب الحاضرين. وعقدت على هامش المؤتمر لقاءات عديدة بين وفـــد المعارضـــة البحرينية وممثلي المنظمات الحقوقية والأحزاب والسياسيين الذين حضروا المؤتمر.

وعلى صعيد الداخل تجري الاستعدادات الشعبية لإحياء ذكرى عيد الشهداء الـــذي يصادف الخميس المقبل (١٧ ديسمبر(حيث قرر المواطنون إحياء ذكرى الشـــــهيدين هاني خميس وهاني الوسطي اللذين قتلا برصاص الشرطة في مثل ذلك اليوم قبل أربـــع سنوات. وكانت هدية الأمير لشعبه في ذلك العام إصدار القرار للمرتزقـــة الأجـــانب بإطلاق النار على أبناء البحرين وقتلهم بسبب مطالبتهم إياه بإلغاء قراره المشؤوم بتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني في ١٩٧٥. ويتوقع أن يكون التضامن الشـــعبي شاملا برغم القمع الحكومي والاعتقالات التعسفية وتهديداتها بممارسة المزيـــد مـــن

الإرهاب ضد أبناء البحرين. وكان موظفو رئيس الوزراء بمجلس الشورى قد بصموا على أوامره التي أصدرها لإرهاب المواطنين بحجة مكافحة الإرهاب.

١٤ ديسمبر

مع استمرار الاستعدادات الشعبية لإحياء ذكرى عيد الشهداء في السادس والسابع عشر من هذا الشهر، تصاعد الدعم الدولي لقضية شعب البحرين، وتصاعدت معه الاعتقالات والاعتداء على المواطنين. وبدا واضحا أن آل خليفة فقدوا شرعية البقاء في الحكم خارج إطار دستور البلاد الأمر الذي دفع رئيس الوزراء إلى تصعيد إرهاب نظامه ضد أبناء البحرين.

على الصعيد الدولي كان لمقال صحيفة "صنداي تايمز" البريطانية يوم أمس صدى واسع في الأوساط الإعلامية والسياسية . وكان المقال الذي صدر في اكبر صحيفة أسبوعية تصدر كل يوم أحد قد طرح ما اعتبر ه "ممارسات غير لائقة" من قبل كين بيرتشيس، عضو البرلمان البريطاني الذي أبح صديقا لآل خليفة . وقالت الصحيفة أنه قام بزيارة البحرين ثلاث مرات في العامين الماضيين وأنه استلم هدايا غالية الثمن من آل خليفة. وذكرت أن النائبة البرلمانية، كلير وورد، أعادت هدية الأمير إليه وأن عضوين برلمانيين آخرين تبرعا بساعتيهما إلى مؤسسات خيرية، ولكن بيرتشيس احتفظ بالهدية لنفسه، وقال لبقية الأعضاء : "أن تقديم الأمير هذه الهدية إنما هو تعبير عن شكره." وقالت الصحيفة: "أن كلماته ربما رفعت بعض الحواجب استغرابا في وزارة الخارجية، حيث أن رئيسه، كوك، مسؤول عن الترويج للسياسة الخارجية التي تعتمد على الأخلاق. ونسبت الصحيفة إليه قوله الأسبوع الماضي. " إنني أتعامل مع من أريد"، وذلك بعد زيارته الأخيرة إلى البحرين التي دفع تكاليفها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وهو مؤسسة دراسات دعمت في السابق صدام حسين، حسب قول الصحيفة.

وجاء المقال بعد اقل من أسبوع على صدور مقالين في جريدة "الاندبندنت" البريطانية يدعمان شعب البحرين ويشجبان انتهاكات حقوق الإنسان فيها.

وتعرضت سمعة آل خليفة للمزيد من التدهور في اثر بث حوار في قناة الجزيرة في برنامج "أكثر من رأي" حول اعتقال بينوشيه ومدى أثر دلك على بقية

المعذبين في العالم. وشارك في البرنامج كل من السير تيرنس كلارك، السفير البريطاني في العراق، والدكتور مجيد العلوي، عضو المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، والمحامي الجزائري سعد جبار. وتطرق المشاركون إلى اعتقال بينوشيه واعتبروا ذلك انتصارا لقيم العدالة وحقوق الإنسان، وكان من الطبيعي أن يتطرق الحديث إلى ما يجري في البحرين خصوصا مع استمرار إيان هندرسون في ممارسة التعذيب بحقالمواطنين. وقد شاهد الملايين من العرب هذا البرنامج ووصلت الرسالة إلى الرأي العام العربي واضحة بأن آل خليفة لديهم نظام قمعي متميز لا يمكن مقارنته إلا بنظام بينوشيه الذي أطيح به في مطلع التسعينات.

جاء ذلك في الوقت الذي تجري فيه الاستعدادات على قدم وساق لإحياء ذكرى عيد الشهداء الذي يصادف السابع عشر من هذا الشهر. ودعى طلبة جامعة البحرين إلى مشاركة شعبية فاعلة في هذه الاحتجاجات وذلك في بيان صدر مؤخرا. وقد قرر المواطنون تصعيد مقاومتهم المدنية في اليومين المقبلين وذلك بكتابة الشعارات الوطنية التي تؤكد على دستور البلاد والاحتجاجات السلمية وزيارة قبور الشهداء وعائلاتهم. وسوف تصل الفعاليات إلى ذروتها في مساء الخميس المقبل حيث سيقوم المواطنون بإطفاء الأنوار حدادا على شباب البحرين الذين قتلهم الرصاص الخليفي، وشوهدت الشعارات بكثافة على جدران منطقة مركوبان بسترة ، والدير وسماهيج وكرزكان وأبو صبيع والمقشاع. ففي شعارات كرزكان كان هناك تأكيد على استمرار الانتفاضة وعدم الاعتراف بعيد الجلوس وذكر الشهداء والشيخ الجمري . وفي أبو صبيع امتدت الكتابة إلى الجدران المطلة على شارع البديع وجميعها يطالب بإعادة العمل بالدستور والبرلمان. أما في المقشاع فقد كانت هناك منشورات وصور ورقية على الجدران، وشوهد عناصر الشغب وهم يمزقونها . وهناك دوريات مكثفة منتشرة بين النخيل والأطلال القريبة منها.

أما الاعتقالات فقد استمرت بشكل متواصل في الأيام القليلة الماضية . فقد علم أن المعذب عدنان الظاعن قد مارس تعذيبا رهيبا بحق المواطن صالح إبراهيم الشيخ من منطقة الديه الأسبوع الماضي لإجباره على اعترافات مزورة، ولكنه رفض ذلك . وكان أخوه، سعيد، قد تعرض لتعذيب وحشي في وقت سابق وما يزال يرزح في الزنزانات. ولم يطلق سراح الأول إلا بعد تعذيب وحشي، وسحب جوازه ظلما. واعتقل من منطقة العكر في ٦ ديسمبر الطفلان: حبيب علي حبيب سرحان، ١٥،

ومحمد جعفر علي إبراهيم، ١٤. ويستعمل المعذبون كلابا خصوصا خلال قيامهم بجريمة الاعتقال. واعتقل من منطقة سماهيج الشاب حسن صفوان، ٢٠، وصادق عبد المجيد، ١٩، والشاب علي الزيني، ٢٣. واعتدت قوات الإرهاب الخليفية يوم أمس الأول على منطقة الدراز ودمرت ثلاثة مساجد هي جامع الإمام الصادق، ومسجد الغفران ومسجد الشيخ محسن. وقد دمرت محتوياتها وعبث بنسخ القرآن فيها.

وعلى صعيد آخر علم أن الموقوفين في العنبر ٨ بمركز التعذيب بالحوض الجاف قد أضربوا عن الطعام في الأسبوع الماضي مطالبين بتحديد مصيرهم خصوصا أنهم قضوا أكثر من ثلاثة أعوام في ذلك السجن بدون تهمة أو محاكمة . وعرف من بين هؤلاء: يحيي الحايكي، ١٨، من منطقة سترة، واول أحد الشرطة إطعامه بالقوة خصوصا أنه مريض. وأبدى اخوة المعتقل استنكاره . وبعد هذه الجريمة أعلنت الشرطة حالة طوارئ وشوهدت فوات الشغب وهي تحاصر السجن وفرضت إجراء تعسفيا على هذا العنبر حيث منع عن أفراده الزيارات العائلية أو الخروج للرياضة والكافتيريا. ومنبين المضربين كذلك محمد أحمد عباس، ٢٠، فاضل علي عاشور، ٢٢، مسلم علي عاشور، ١٧، جعفر علي سالم، ١٨، وأخوه وكذلك إبراهيم علي محسن، ٢٠، وأخوه. واعتقل من منطقة مدينة عيسى كل م ن: جاسم علي جاسم، ١٨، علي عبد الله مدن الحرفوش، ١٨، علي آل نوح، ٢٣، حسين جواد الحلواجي، ٢١.

١٥ ديسمبر

قامت قوات القمع يوم أمس الأول باعتقال صاحب محل تجاري صغير بمنطقة الدراز وتعذيبه متهمة إياه بالتحدث لمجموعة من الصحافيين الأجانب. وقضى في غرفة التعذيب عدة ساعات و لم يطلق سراحه إلا بعد أن خشي عبد السلام الأنصاري من التبعات الخطيرة للاعتقال. وكانت مجموعة من الصحافيين البريطانيين قد توجهت إلى المنطقة لتصوير ما يدور فيها من أحداث وما فيها من مساجد ومآتم مغلقة والشعارات المكتوبة على الحيطان . وتحدثوا إلى عدد من المواطنين حول الاستباحة التي حدثت في المنطقة قبل بضعة أسابيع وحالات التعذيب للأطفال والشباب.. وفي غضون ساعتين وصل خبر تواجد الفريق الصحافي إلى جهاز التعذيب فتوجه عبد السلام الأنصاري ومعه متخصصون في التعذيب والإرهاب إلى المنطقة وأجبروا الصحافيين على الخروج منها، الأمر الذي كرس قناعاتهم بالوضع السيء الذي تعيشه

البلاد تحت الحكم الخليفي الرهيب. وقام الأنصاري، المعروف بـــدوره في التعذيـــب والقمع، بمصادرة هويات المواطنين الذين كانوا في المنطقة، ويخشى على هـــؤلاء مـــن الاعتقال والتعذيب..

ويسود المواطنين قلق من مستقبل معهد البحرين للتدريب واحتمـــال تحويلـــه إلى منشأة عسكرية أخرى كما حدث للجامعة. وكان الاعتداء الذي قـــام بـــه جـــهاز التعذيب على المعهد يوم الأربعاء الماضي (٩ ديسمبر(تمهيدا لذلك، حسب ما يـــرى المطلعون. فقد كان ذلك اليوم يوم نشاط طلابية ولما اقتحمت قوات القمع مبنى المعـهد توجهت مباشرة إلى مكتب مديره واعتقلته فترة للتحقيق. ويخشى أن تكون تلـــك الخطوة تمهيدا لتعيين عسكري آخر لإدارة المعـــهد المذكـــور. ويـــتردد في أوســـاط العسكريين بوزارة التربية والتعليم والمحيطين بوزير التربية العسكري عبد العزيز الاضـل، احتمال تعيين بدر بدواس أو علي الخليفة بدلا من المدير الحالي. وهنـــاك الآن مئـــات الأطفال والشباب الممنوعين من الدوام في المدارس والجامعة بقرار من العائلة الخليفيـــة الحاكمة. ..

هذه الأوضاع الشاذة التي تخيم على البلاد من العوامل التي تساهم بشكل مباشـر في إذكاء روح الغضب والرفض بين المواطنين ضد الإرهاب السلطوي وتوجهها لعسكرة البلاد. وقد أصبحت البحرين اليوم دولة بوليسية بمعنى الكلمة حيث غابت المؤسســلت المدنية وأصبح كل شيء خاضعا لقوات الأمن والداخلية والجيش، حـــتى الجامعـــة . وهذه الحقيقة أصبحت معروفة لدى المفكرين والمثقفين الخليجيين والبحرينيين. ففـــي النقاشات التي دارت على شاشة قناة محطة "الجزيرة" في الأيام القليلة الماضية ذكـــرت البحرين مرارا في إطار الحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان . ومن الذين أشـــاروا إلى ذلك الدكتور عبد الله النفيسي، والدكتور غانم النجار، الأستاذان بجامعة الكويـت. وقد أصبح التعذيب ملازما للعائلة الخليفية حيث لا يذكر التعذيب إلا ويطرح اســـم البحرين ضمن البلدان الأكثر انتهاكا لحقوق الإنسان في العالم. ويتوقع أن تطرح أسمـاء المعذبين في السجون البحرينية وخصوصا عادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعـــاودة وعبد العزيز عطية الله وعبد السلام الأنصاري وعدنان الظاعن وباقر الوداعي وعلـــى رأسهم جميعا الكولونيل توماس برايان، كمجرمين ضد الإنسانية نظرا لتواتـــر الأدلـــة الموثقة على ممارستهم التعذيب بشكل يومي . وقد حققت منظمات حقوق الإنســـان انتصارا كبيرا بنجاحها في قضية بينوشيه، الأمر الذي شجعهم على متابعـــة المعذبـــين

خصوصا الذين تتوفر الأدلة على تورطهم في جرائم التعذيب مثل المجموعة المذكورة أعلاه.

وفي بريطانيا أصبح اسم النائب البرلماني، كين بيرتشيس، مطروحا كناشط مدافع عن حكومة البحرين ومعه عمر الحسن. وفي هذا الإطار كتب رسالة إلى اللورد إيفبوري في ٩ ديسمبر قال فيها ما يلي: "ردا على رسالتك المبهمة حول عمر الحسن، لماذا لا توضح ما تريد قوله لي (بشأنه)؟ وأود القول إنني وجدته مستقيما ومحترما جدا ويعمل لصالح الشعوب العربية. وكنت آمل أن تحضر في الاجتماع الأخير للمجموعة البرلمانية البحرينية لطرح تساؤلاتك للدكتور علي مطر، نائب رئيس مجلس الشورى وبقية الأعضاء الذين زاروا البحرين . وكان الاجتماع معلنا عنه على مدى أسبوعين متتاليين. وقد حضر ١٤ شخصا. ولقد قرأت التقرير (الصادر عن جمعية المحامين البريطانية حول محكمة أمن الدولة) والذي أرسلته لي ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار التناحر التاريخي وغير البناء الموجود في المنطقة، فإن من الصعب الحكم على دقة المعلومات وقيمة الأدلة الواردة التي قدمها الشهود، أو ما إذا كان التقرير يضيف شيئا لتحسين التفاهم بين شعبينا اللذين لديهما مصالح مشتركة، وسيكون هناك اجتماع آخر للمجموعة في بداية العام المقبل، نرجو منك الحضور ." ويتوقع حضور اللورد إيفبوري ذلك الاجتماع. كما عبر عدد من المعارضين البحرينيين عن رغبتهم في الحضور وطرح الأسئلة إذا سمح لهم بذلك.

وبمناسبة عيد الشهداء تعقد المعارضة البحرينية مؤتمرا صحافيا مساء (الاربعاء) بالغرفة رقم ٤ بمبنى مجلس اللوردات البريطاني وذلك في الساعة السادسة والنصف. وسوف يشارك في هذا المؤتمر ممثلون عن المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان وأصدقاء شعب البحرين. وسوف يدير اللورد إيفبوري المؤتمر الصحافي. وقد عبر سياسيون وإعلاميون كثيرون عن رغبتهم في الحضور.. كما تنظم المعارضة غدا اعتصاما أمام فندق الدورشستر بقلب العاصمة البريطانية حيث يقيم السفير عبد العزيز بن مبارك آل خليفة حفل استقبال بمناسبة عيد جلوس الأمير. وسوف يقوم المنفيون البحرينيون بتوزيع البيانات والمنشورات وصور الشهداء وضحايا التعذيب الخليفي . وسوف يبدأ الاعتصام الثانية عشرة ظهرا . وسوف تشهد البلاد في اليومين المقبلين نشاطات شعبية واسعة واحتجاجات سلمية بمناسبة ذكرى عيد الشهداء .. وقد قرر المواطنون إحياء الذكرى بفعاليات واسعة تبلغ اوجها مساء الخميس المقبل عندما يعمد المواطنون

لإطفاء الأنوار بعد غروب الشمس.

١٦ ديسمبر

انطلقت الليلة الماضية فعاليات موسم الاحتجاج الشعبي بمناسبة ذكرى عيد الشهداء. فما أن حل المساء حتى اندلعت السنة اللهب في إطارات السيارات بكثافة في منطقة السنابس، الأمر الذي أدى إلى تعطيل حركة المرور برهة من الزمن . وسمع في اثر ذلك دوي انفجار اسطوانات الغاز في المنطقة معلنة احتجاج الشعب على الممارسات الإرهابية للعائلة الخليفية ضد شعب شعب البحرين في الدراز تكرر المشهد حيث ارتفعت أعمدة الدخان في الجو تعبيرا عن السخط الشعبي والرفض المطلق للاستبداد. وشهدت مناطق المقشاع والسهلة والنويدرات وسترة وكرزكان مشاهد مماثلة، الأمر الذي اذهل قوات الشغب الأجنبية التي فشلت في منع التعبير عن الغضب الشعبي بهذه الأساليب السلمية المتحضرة. حدث هذا برغم حملات الاعتقالات التي شنتها قوات توماس برايان وهندرسون ضد المواطنين في كثير من المناطق في محاولة يائسة لمنع الاحتفاء بذكرى عيد الشهداء وتزامن مع ذلك نشاط مكثف لكتابة الشعارات على الجدران في مناطق عديدة في الأيام القليلةالماضية قد شهدت مناطق كرزكان وشهركان والمالكية والدمستان وأبو صبيع والمنامة وسترة كتابة شعارات كثيرة حظيت بإعجاب المراقبين وزادت حماس الجماهير لإحياء ذكرى عيد الشهداء الذي يصادف يوم غد. ويتوقع استمرار الانتفاضة الشعبية التي دخلت عامها الخامس هذا الشهر برغم الإرهاب الخليفي الذي فشل في إخماد صوت الشعب.

وذكر من ناحية أخرى أن الشيخ الجمري يتعرض لتعذيب نفسي رهيب منذ أكثر من ثلاثة أسابيع. فقد وضع في زنزانة منفردة وتعرض لضغوط نفسية رهيبة من بعض الأشخاص الذين تحركهم وزارة الداخلية لخدمة أهدافها الدنيئة. وبرغم ذلك فقد رفض الشيخ الكبير كل الضغوط النفسية وفشل الذين قبلوا لأنفسهم بأن يصبحوا أدوات بأيدي المعذبين مثل عادل فليفل في التأثير على معنويات الشيخ البطل. وقد أصبح الشيخ الجمري عنوانا لظلامة الشعب خصوصا بعد أن ذاع اسمه في الدوائر السياسية والثقافية العالمية. وكانت منظمة العفو الدولية قد اعتبرته أحد الرموزالعالمية واحد سجناء الرأي في العالم وطبعت أدبيات خاصة تحمل صوره ومعلومات عن حياته وزعت في بلدان العالم منذ بداية هذا العام باعتباره العام الخمسين لصدور

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتبنت قضيته كذلك لجنة الدفاع عن الكتاب والأدباء PEN International ومجلة الاستعراض الأدبي Review Literary، ومنظمات أخـــرى. واعتبرت الحكومة البريطانية أن استمرار اعتقاله يمثل قلقا بالنسبة لها". وفي الشهر المقبل يكمل الشيخ الجمري عامه الثالث في السجن لسبب بسيط وهو إصراره على المطالبة بإعادة الدستور وانتخاب المجلس الوطني. وقد تعهدت المعارضة بالاستمرار في فضـــح السياسات الإرهابية لآل خليفة على كل المستويات وفي كل المحافل الدوليـــة، كمـــا تعهدت بالعمل الحثيث لتقديم المجرمين ضد الإنسانية مثل عادل فليفل وخالد الـــوزان وعبد العزيز عطية الله آل خليفة وتوماس برايان إلى المحاكمة الدولية بتـــهم ارتكـــاب جرائم ضد الإنسانية.

ومن جهة أخرى أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيـــب OMCT مناشـــدة عاجلة للتدخل لوقف الاعتداءات على الأطفال في الســـجون الخليفيـــة، وصـــدرت المناشدة يوم أمس لتتزامن مع عيد جلوس الأمير الذي يصادف عيد الشهداء، وقـــالت المنظمة أن لديها أسماء ٩٣ طفلا اعتقلوا في الشهور الخمسة الأخيرة و ٢٠٩ أسمـــاء أخرى، وقالت أن بإمكان من يريد الحصول على تلك الأسماء الاتصـــال بالمنظمـــة، وقالت أن هؤلاء الأطفال اعتقلوا أثناء تجمعات احتجاجية في الشوارع. وذكر التقرير ما تعرضت له منطقة الديه الشهر الماضي من اعتداءات وحشية من قبل قوات الأمـــن. وذكرت أن من أساليب القمع اعتقال شخصين أو أكثر من عائلة واحدة في مقـــابل تسليم الشخص المطلوب نفسه. وذكرت مثالا لذلك وهو اعتقال الفتاة ليلى الـــبزاز، ٢٠، كرهينة في مقابل تسليم أخيها، مهدي، نفسه. وقالت المنظمة أن من بـــين آلاف المعتقلين لم يحاكم سوى بضع مئات منهم أمام محكمة أمن الدولة التي تعقد جلســـاتها سرا والتي لا توفر أبسط الضمانات للمحاكمة العادلة . ويبدو أنها تعتمد أساسا علـــى الاعترافات المسحوبة من المتهمين تحت التعذيب .. وطالبت المنظمـــة بالكتابـــة إلى السلطات البحرينية ومطالبتها بالتوقف عن التعذيب والتحقيق في حالاتـــالعنف ضـــد المعتقلين والمعاملة السيئة والتوقف عن الاعتقال التعسفي وإلغاء قانون أمـــن الدولـــة واحترام حقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى قام المواطنون البحرينيون المنفيون في لندن باعتصام كبير أمام فندق الدورشستر ظهر اليوم للاحتجاج على ممارسات الحكومة الخليفية ضد شعب البحرين. وتزامن الاعتصام مع حفل دعى إليه عبد العزيز بن مبارك آل خليفة، السفير البحريـــني

في لندن، بمناسبة عيد جلوس الأمير. وكان عدد الحاضرين في الحفل قليلا ولا يمثل ثقلا سياسيا أو إعلاميا. بينما وقف أبناء البحرين المنفيون أمام الفندق وهم يرفعون الهتافات المطالبة بالحقوق الدستورية والمدنية وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المنفيين. ووزعت خلال الاعتصام أدبيات كثيرة من بينها صور ملونة للتعذيب الذي تعرض له آلاف المواطنين. وكان هناك إقبال واسع من قبل المدعوين إلى الحفل والمارة على أدبيات المعارضة.

١٧ ديسمبر

تعبيرا عن دعمهم لشعب البحرين في مطالبه ومواجهاته مع قوات التعذيب الخليفية وقع عدد من البرلمانيين البريطانيين عريضة مهمة سجلت كوثيقة في البرلمان البريطاني. وجاء في العريضة التي ظهرت يوم أمس ما يلي : "إن هذا البرلمان ــ وهو يحتفل بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويعرف أن ١٦ ديسمبر هو العيد الوطني للبحرين::

* قلق جدا ويشجب استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين التي منها الاعتقال التعسفي بدون تهمة أو محاكمة لثلاثة أعوام والتعذيب والمعاملة السيئة للمعتقلين، التي أدت إلى عدد من الوفيات ومن بينها وفاة نوح خليل آل نوح في يوليو من هذا العام

* يأسف لفشل حكومة البحرين في الدخول في حوار مع لجنة العريضة الشعبية التي تطالب بإعادة العمل بدستور ١٩٧٣، والبرلمان

* يعبر عن قلقه العميق إزاء اعتقال الشيخ عبد الأمير الجمري وعبد الوهاب حسين العضوين البارزين في لجنة العريضة الشعبية منذ ١٩٩٦، ومضايقة وزارة الداخلية لكل من عضوي العريضة علي قاسم ربيعة، عضو البرلمان، والسيد عيسى الجودر بسبب مطالبتهما بتقديم العريضة التي وقع عليها ٢٥ ألف مواطن

* يحث حكومة صاحبة الجلالة على التدخل لدى حكومة البحرين لإعادة دستور ١٩٧٣ والنظام البرلماني، وإصلاح قانون أمن الدولة للعام ١٩٧٤ ليتماشى مع الدستور والمعايير القانونية الدولي

* إطلاق سراح كل السجناء السياسيين، ووقف الإبعاد القسري للمواطنين البحرينيين والسماح لمئات المنفيين بالعودة إلى وطنهم بسلام."

ومن بين الموقعين على العريضة كل من: السيد جيريمي كوربين، لين جونز، السيد ليو سميث، السيد مارتين كاتون، أليس ماهون، والدكتور نورمان أي . جودمان.

وعلى صعيد آخر عقد الليلة الماضية بمبنى اللوردات البريطاني مؤتمر صحافي للمعارضة البحرينية شارك فيه عدد من الصحافيين والسياسيين. وأدار المؤتمر اللورد إيفبوري وشارك فيه كل من عبد الهادي الخواجة، رئيس منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان التي تتخذ من الدنمارك مقرا لها، والدكتور منصور الجمري، الناطق باسم حركة أحرار البحرين. وكان المؤتمر ناجحا بشكل كبير حيث طرح الحاضرون مقترحات عملية لإجبار حكومة البحرين على تلبية مطالب الشعب. وحضر المؤتمر ممثلون عن منظمات حقوقية دولية وصحافيون في المطبوعات البريطانية وناشطون سياسيون من مناطق أخرى. وكان النقاش ساخنا بشكل واضح. كما لفت النظر إلى اهتمام البريطانيين بقضية إيان هندرسون حيث جرى تشبيه قضيته بقضية بينوشيه، واقترح بعض الحاضرين البدء في تسجيل قضية دولية ضده كمجرم ضد الإنسانية. وكان المواطنون البحرينيون المنفيون قد قاموا ظهرأمس باعتصام أمام فندق الدورشنستر بقلب العاصمة البريطانية، حيث كانت سفارة البحرين تقيم احتفالها بعيد جلوس الأمير. ووقف على باب القاعة موظف بريطاني يعمل لصالح آل خليفة، واخذ يسحب أدبيات المعارضة من أيدي كل من يدخل القاعة. وعندما لاحظ المتظاهرون ذلك توقفوا عن توزيع المنشورات وانتظروا حتى نهاية الحفل عند خروج الضيوف تمكنوا من الحصول على نسخهم من أدبيات المعارضة وذهب كل منهم إلى مترله محملا بصور التعذيب والقرارات الدولية ضد آل خليفة. ومرة أخرى تقدم الحكومة لضيوفها الطعام الدسم بينما تقدم لهم المعارضة طعاما من نوع آخر.

وفي الليلة الماضية خرج مواطنو منطقة سترة وأشعلوا النيران في إطارات السيارات في الشوارع العامة بالقرب من محطة بترول سترة. وكانت الحرائق كثيفة واللهب يتصاعد منها. وفي اثر ذلك قامت قوات الشغب بإقامة نقاط تفتيش بالقرب من مدخل المنطقة، وأغلقت المحلات التجاري، وجاء ذلك استعدادا لإحياء عيد الشهداء مساء اليوم. ولوحظت حركة مكثفة لقوات القمع والمرتزقة والدوريات الخاصة في شوارع سترة بينما كان البعض الآخر من المرتزقة مختبئين بين أشجار المزارع والأزقة لتراقب تحركات الشباب. وقام شباب بني جمرة بطبع صور الشيخ الجمري وصور الشهداء على أعلام كبيرة وقاموا بتعليقها . فما لبثت قوات الشغب الأجنبية أن قامت بعدوان

خاطف لإزالة تلك الأعلام بوحشية وحقد.

وقد أصيب المواطنون بخيبة أمل من خطاب الأمير يوم أمس، حيث لم يحتو على جديدا، بل كرر ما يقوله كل عام، و لم يذكر شيئا هذه المرة عن أي عفو أميري عن المعتقلين، وربما سبب ذلك حالة التوتر التي تسود العلاقات بين أطراف العائلة الخليفية الحاكمة.

ويتوقع أن تكون أنباء إساءة معاملة الشيخ الجمري في مركز التعذيب الخليفي من العوامل المهمة في تصعيد همم المواطنين ودفعهم للمزيد من النشاط والعمل خلال هذه الأيام. فمنذ الرابع من شعبان (٢٥ نوفمبر(الماضي أبقي الشيخ الجمري معتقلا في زنزانة انفرادية ويتعرض لتعذيب وحشي على يدي الجلاد عادل فليفل.

١٨ ديسمبر

تكلل البرنامج الشعبي لإحياء ذكرى عيد الشهداء بالنجاح الكامل عندما أطفأت الأنوار في أغلب مناطق البلاد الليلة الماضية. وعم الظلام مناطق واسعة من البلاد بعد أن أطفأت الأنوار في مناطق سترة وكرزكان والدمستان والمالكية وبقية مناطق الجنوب، مرورا ببني جمرة والدراز وبقية مناطق شارع البديع . وأطفأت الأنوار في مناطق السنابس والديه والمناطق المجاورة، وكذلك في الدير وسماهيج بالمحرق . أما المنامة فقد أطفأت بعض مناطقها الأنوار بعد الساعة الثامنة مساء وشوهد أصحاب المحلات وهم يهرعون لإغلاق محلاتهم تضامنا مع السجناء السياسيين وتعبيرا عن رفض سلطات القمع الخليفية . وكادت الحركة في العاصمة تنعدم برغم أن ليلة الجمعة عادة ما تكون الحركة فيها كثيفة . وشهدت المناطق الأخرى إطفاء الأنوار بدرجة كبيرة. وعبر المواطنون عن رفضهم المطلق للإرهاب الخليفي بهذا الأسلوب السلمي في إطار مشروع المقاومة المدنية الذي التزم به المواطنون منذ بدء الانتفاضة المباركة قبل أربع سنوات . وساهم في تأجيج الغضب الشعبي استمرار الاعتقالات في الأيام القليلة الماضية في محاولة يائسة لإفشال المشروع الشعبي لإحياء عيد الشهداء.

واستمرت الفعاليات الأخرى برغم كل الإجراءات القمعية التي قامت بها قوات القمع لمنعها.. فانتشرت الشعارات المكتوبة على الجدران في أغلب المناطق وكذلك صور الشهداء والملصقات التي تحتوي على صور القادة وعلى رأسهم الشيخ الجمري خصوصا في منطقة سترة . وقامت القوات المرتزقة بمسح الكتابات ولكن آثارها بقيت

واضحة للمشاهدين. وشوهدت سيارات المخابرات الخاصة وهي تدور في المناطق التي تحتوي على ملصقات على الجدران وأعمدة الكهرباء . واندهش المرتزقة من المنظر حيث أنهم اتخذوا جميع الإجراءات القمعية و لم يفلحوا في منع الشعب من التعبير عن رأيه بالطرق السلمية . كما سمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز في عدد من المناطق. وانتشرت بيانات المعارضة في مناطق كثيرة . وبرغم أن الضباب الليلة الماضية كان كثيفا جدا فقد كان واضحا أن إطفاء الأنوار كان له الأثر الأكبر في إقناع المراقبين الأجانب بوحدة الموقف الشعبي وإصراره على الاستمرار في الانتفاضة الشعبية المباركة.

كما ساهم في تكريس الغضب الشعبي انتشار خبر محاكمة أربعة شباب من أبناء البحرين ظلما وعدوانا أمام محكمة أمن الدولة. فقد أصدرت تلك المحكمة السيئة الصيت أحكاما بالسجن على كل من: شوقي أحمد خرفوش، ٢٠، خمس سنوات، هيثم عبد الله خليل، ١٩، ثلاث سنوات، حسين الحداد ١٨، ثلاث سنوات، وعلي حسن خرفوش، ١٩، ثلاث سنوات. وجميع هؤلاء الشباب من منطقة سماهيج بالمحرق. وتجدر الإشارة إلى أن استمرار اعتقال هؤلاء الشباب يعتبر اعتقالا تعسفيا وفق معايير الأمم المتحدة التي لا تعترف بمحكمة أمن الدولة بسبب افتقارها لأبسط معايير المحاكمة العادلة.

وكان المواطنون قد أصيبوا بخيبة أمل كبيرة من خطاب الأمير الذي ألقاه في الذكرى السابعة والثلاثين لعيد جلوسه، حيث لم يتضمن خطابه أية إشارة إلى تطوير سياسي أو اتخاذ خطوات لتخفيف الأزمة المتفاقمة في البلاد. واشار إلى مجلس الشورى الذي عين رئيس الوزراء أعضاءه والذي فشل في تقديم أي شيء للمواطنين. وكانت الاعتقالات مستمرة قبل خطاب الأمير وبعده. كما كان الشيخ الجمري يعاني الآلام في زنزانته الانفرادية . وجاء الخطاب الأميري في اليوم الذي أعلنت فيه السلطات القطرية عن إقفال باب الترشيح لانتخابات المجلس البلدي التي سو تجري في شهر فبراير المقبل. وبلغ عدد المرشحين ٢٨٠ شخصا بينهم سبع نساء، وهو تطور إيجابي ملحوظ في المنطقة. وحسب تصريحات أمير قطر فسوف يتبع ذلك انتخابات برلمانية بعد وضع دستور دائم للبلاد . ويقابل ذلك استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وقمع الحريات العامة ومنع المشاركة الشعبية في إدارة البلاد وصنع قرارها السياسي.

وعلى صعيد آخر ما تزال قضية العمال المفصولين من شركة البحرين لسحب الألومنيوم (بلكسكو) الشهر الماضي تتفاعل بشكل كبير. وكانت الشركة قد بعثت

رسائل إلى ٩٢ موظفا تخبرهم فيها بإنهاء خدماتهم لديها وتعويضهم ثلاثة أرباع راتب شهري عن كل سنة خدمة. ورد المفصولون بمذكرة طويلة في ١٧ نوفمبر يطالبون فيها بعشر نقاط من بينها تجميد قرار الفصل الجماعي التعسفي .. وما يزال الوضع متوترا حيث يعاني المفصولون من وضع صعب جدا . وقد فندوا في مذكرتهم الحجج التي طرحتها إدارة الشركة لتبرير فصلهم وقارنوا تصرفات الشركة بما تفعله شركات أخرى مع موظفيها في حالات مشابهة . ولم تعمل السلطات شيئا يذكر لتخفيف العبء عن كواهل المفصولين.

٢١ ديسمبر

أصدرت محكمة "قراقوش" المعروفة بمحكمة أمن الدولة السيئة الصيت أحكاما ظالمة بحق عدد من المواطنين. فقد حكمت في ١٤ نوفمبر على الشاب محمد رضا السيد، ٢٧، بالسجن المؤبد، ثم جيء به إلى المحكمة مرة أخرى الأسبوع الماضي وأصدرت بحقه حكم بالسجن ١٥ سنة، ليصبح محكوما بالسجن ٤٠ عاما بسبب مطالبته بالعمل بدستور البلاد. وأصدرت محكمة قراقوش حكما بسجن المواطن فرهاد خورشيدإ ،٣٠ لمدة عشر سنوات . وحكمت على أربعة أشخاص آخرين عرف من بينهم محسن إبراهيم الشيخ والسيد سعيد الماجد بالسجن لمدة عامين ودفع ضريبة قدرها ٥٠٠ دينار)حوالي ١٤٠٠ دولار.(وبالرغم من أن هؤلاء قضوا أكثر من عامين في الزنزانات الخليفية ودفعوا الضريبة المذكورة فإنهم لم يطلق سراحهم.

وعلم من جهة أخرى أن أهالي منطقة المحرق خرجوا في مسيرة سلمية يوم الجمعة الماضية للتعبير عن التضامن مع الشعب العراقي ولكن قوات الشغب اعتدت عليهم ومنعتم من التظاهر. وقبل يوم من التظاهرة اعتقلت قوات القمع الخليفية المواطن الحاج عبد الله فخرو، ٧٠، من منزله بدون ذكر سبب لذلك. وكان هذا المواطن قد قضى قرابة عام ونصف في غرف التعذيب الخليفية و لم يطلق سراحه إلا مؤخرا . وشهدت منطقة الدراز في الأيام الأخيرة كتابة شعارات تضامنية مع الشعب العراقي.

واستمرت الاعتقالات الوحشية في الأيام القليلة الماضية . فقد اعتقل في الساعات الأولى من صباح أمس الطفل جواد السيد عبد الله السيد شرف، ١٥، من منزله بمنطقة توبلي. وروعت عائلته ودمرت محتويات منزله أثناء جريمة الاعتقال . واعتقل من منطقة الديه الشاب جعفر الخال من منزله في الساعات الأولى من صباح أمس الأول.

وكانت القوات الخليفية قد اعتقلت في عيد الشهداء (١٧ ديسمبر(خمسة أطفال من منطقة الديه وهم: حسن عبد الله فخر، ١٤، ميثم عبد الشهيد، ١٤، حسن جاسم فخر، ١٤، حسين عبد علي حسن، ١٤، وميثم، ١٤، واعتقل من منطقة المالكي وكرزكان عدد من الأطفال وعرف من معتقلي المالكية كل من: السيد هاشم السيد كاظم العلوي، ١٥، إحسان عبد الرضا حسان، ١٥، فاضل منصور عباس، ١٤، عاطف عيسى، ١٤، وعبد الجليل عبد الأمير هلال،١٥، وبدأ تعذيب هؤلاء بعد اعتقالهم مباشرة . وعلم أن عددا من المعتقلين تعرض للتعذيب الوحشي ونقل بعضهم إلى المستشفى العسكري. ومن هؤلاء: حسن إبراهيم مطر، حسين جعفر أحمد حيدر، سعيد إبراهيم الشيخ، رياض حسن درويش، وجميعهم من منطقة الديه، كما تعرض عباس خميس عمران من منطقة النبيه صالح إلى معاملة وحشيةمماثلة. واعتقل من منطقة المعامير في ١٦ ديسمبر كل من: حسين أحمد عبد الله صليل، ٢٤، شاكر عبد الحسن محمد آل عباس، ٢١، هاني حسن سعيد آل عباس، ٢٢، وقد اعتقلوا بشكل تعسفي من شارع البديع . وفي ١٣ ديسمبر اعتقل من منطقة المرخ كل من: السيد حبيب السيد علي السيد يوسف، ١٧ (قضى في السجن عاما ونصفا من قبل)، السيد جلال السيد عبد الأمير، ١٦، (اعتقل مرتين سابقا) السيد علي السيد أحمد، ١٦، واعتقل هؤلاء بينما كانوا راجعين من المدرسة الصناعية مساء.

وعلم أن القادة الشعبيين المعتقلين منذ ثلاثة أعوام وضعوا في الفترة الأخيرة في زنزانات انفرادية بعد رفضهم التوقيع على اعترافات مزورة، ومن هؤلاء الشيخ حسين الديهي والأستاذ عمران حسين عمران . وفي محاولة رخيصة للضغط على الشيخ حسين الديهي فقد اعتقل اثنان من اخوته مؤخرا.

وعلم أيضا أن قسم التعذيب قد صادر برادة المواطن السيد فلاح الفلاحي، ٢٤ من منطقة إسكان عالي بدون سبب. فقد اعتقل لمدة يومين واخذ منه مفتاح البرادة الموجودة في منزله، وبعد خروجه من السجن فوجئ باعتداء القوات المرتزقة عليه ومصادرة برادته وسحب رخصته.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة "القدس العربي" اللندنية في عددها الصادر يوم أمس الأول (السبت ١٩ ديسمب) مقالا مهما وصريحا للأستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الأمير، بعنوان: " الأزمة في البحرين: الدستور والبرلمان كفيلان بإنهاء الصراع"، وجاء في المقال تساؤل عن سبب تأخر الأمير أكثر من ٢٣

عاما عن الوفاء بما التزم به أمام الشعب عندما أصدر قراره المشؤوم رقم ٤ للعام ١٩٧٥ بأن الانتخابات سوف تتم بعد إجراء تعديلات على قانون الانتخابات. وناقش الأستاذ صباح بأن هذا الأمر الذي لم يطبق لم يكن دستوريا على كل حال. وطرح المقال إشكاليات عديدة حول الأمر الأميري وأنها مناقضة لنصوص دستور البلاد. ويعتبر المقال من أقوى ما كتب حول المخالفات الدستورية التي انطوت عليها الأوامر الدستورية بدءا بحل الدستور والبرلمان وانتهاء بالإصرار على انتهاك مواده حتى اليوم. ثم ذكر العريضة النخبوية التي صدرت في العام ١٩٩٣ والعريضة الشعبية للعام ١٩٩٤. ثم ذكر السيد صباح أن الدستور هو ثمرة نضال شعبي استمر سبعين عاما وأنه ليس عطية من أحد.. وانتهى المقال بالقول" "وما على الألسن التي تدعي بأن الدستور هدية للشعب البحريني إلا أن تكف عن الثرثرة الفارغة وتعترف بتلك النضالات التي خاضها الشعب البحريني ولا زال حتى تعود الأمور إلى نصابها الصحيح وليعلم الجميع أن عقارب الساعة لن تعود إلى الوراء".

ومن جهة أخرى علق أحد المحللين البحرينيين على ما كتب في صحيفة الأيام في ٩٨/١٢/١٩ بعنوان "حنان وسلوى بخير" بالقول: "لقد اعترف كاتب المقال أنه يعمل ضمن جهاز المخابرات البحرينية التي يديرها توماس برايان تحت إشراف إيان هندرسون، وأنه قام شخصيا بالتحقيق مع الفتاتين ." ولما سئل عن أدلته على ذلك قال: "لقد ضحى آل خليفة بعلاقتهم مع البرلمانيين البريطانيين الذين زاروا البحرين في شهر سبتمبر الماضي، حيث رفضوا طلبهم بزيارة أي سجين، الأمر الذي أزعج البرلمانيين كثيرا." بينما يدعي كاتب المقال أنه زار المواطنتين اللتين تعرضتا للسبي أمام القصور الخليفية في الرفاع الشهر الماضي. فكيف يكون ذلك؟ فإما أنه كاذب وأن الزيارة المزعومة لهما في زنزانتهما لم تتم، وأما أن يكون هو شخصيا أحد أفراد المخابرات الخليفية إلى جانب كل من عادل فليفل وخالد الوزان، فهؤلاء ومن معهم من المعذبين فقط هم القادرون على التحقيق مع المعتقلين.

٢٢ ديسمبر

بعث السيد ستان نيوين، عضو البرلمان الأوروبي، رسالة إلى أمير البلاد بمناسبة العيد الوطني جاء فيها ما يلي: "لقد مر أكثر من عشرة أعوام على زيارتي لبلادكم - كعضو بوفد البرلمان الأوروبي لدول الخليج - وكان لي الشرف أن يتم استقبالي من قبلكم ومن

قبل عدد من وزرائكم.. وحيث أنني أؤمن بالديمقراطية البرلمانية، شعرت أن من مسؤوليتي - مع احترامي الكامل لسيادة البحرين وشكري للحفاوة التي استقبلنا بها - أن أسأل ما إذا كانت هناك نية لإعادة البرلمان الذي تم حله في ١٩٧٥ وأستفسر عن حقوق الإنسان والحقوق النقابية. وأجاب سعادة وزير الخارجية، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، بأن نظامنا تم تجريبه و لم يعمل في البحرين . وأشار إلى مشاكل الإرهاب مؤكدا أن البلاد سوف "تسلك الطريق الذي يؤدي إلى التقدم." ومنذ ذلك الوقت، حاولت مع آخرين متابعة الأوضاع في البحرين، وفي سبتمبر ١٩٩٧، طرحت مشروع قرار اقره البرلمان الأوروبي. وفي ذلك الوقت وبعده كنت على اتصال بسفيريكم لدى الاتحاد الأوروبي ولندن، اللذين شرحا لي مواقف حكومتكم، وفي ١٦ نوفمبر، علمت أن أمير قطر، سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، خاطب مجلس الشورى القطري وقال أنه عازم على تكوين لجنة من مواطنين أكفاء لوضع مسودة دستور دائم يحتوي على بنود تنص على برلمان منتخب وأن يكون للرجال والنساء حق المشاركة في الانتخابات. لقد فرحت بهذا التصريح وأتمنى أن يكون هناك أيضا تقدم في البحرين. أنني أتمنى أن يكون هناك حوار مع لجنة العريضة الشعبية والمعارضة التي شجبت باستمرار أعمال العنف والإرهاب من جميع الأطراف . وحسب علمي، فإن المعارضة تطالب بإعادة العمل بالدستور وإطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح للمنفيين بالعودة إلى وطنهم، وإلغاء قانون أمن الدولة وحل محكمة أمن الدولة، ومع أن هذه القضايا من شأن البحرينيين وحدهم فإن كلا من منظمة هيومن رايتس ووتش وجمعية المحامين البريطانية أصدرتا تقارير حول الوضع وطرحتا توصيات يمكن أن تؤدي إلى استقرار اكبر. إنني اكتب لك بهذه المناسبة على أمل أن تستغلوا مناسبة العيد الوطني في ١٦ ديسمبر، للتصدي للمشكلة الأساسية وتعيدوا الديمقراطي بعد غياب دام ٢٣ عاما. أن المتابعين لشؤون الخليج، من بين أعضاء البرلمان الأوروبي، قلقون بشأن شعب البحرين ويتمنون بصدق أن تكون البلاد قد بدأت خطوات لضمان مستقبل ديمقراطي لشعبها.. وأود أن أعبر عن تقديري آملا أن استلم منكم معلومات حول هذه القضايا." وأرسل السيد نيوين نسخة من الرسالة لكل من سفيري البحرين في لندن وباريس.

وعلى صعيد آخر علم أن شابين اعتقلا من منطقة توبلي في الساعات الأولى من ٢٠ ديسمبر وهما: السيد جواد السيد عبد الله، ١٦، وعقيل علي، ١٧، وكان عدد من

مواطني منطقة الشاخورة قد اعتقل في ١٢ ديسمبر عرف من بينهم عبدالنبي سلمان مهدي الحجيري، ٣١، السيد شرف السيد فلاح السيد شبر، ١٨، السيد خليل السيد ماجد السيد شبر،١٩، (معوق)، فاضل محمد سلمان، ١٩، وأخيه رياض، ١٨. وتعرضت المساجد في ذلك اليوم للتخريب من قبل القوات المرتزقة، ومنها مسجد العمار ومسجد الرملة ومسجد السيد يوسف بمنطقة البلاد القديم. وتم تخريب محتوياتها.

ومن جهة أخرى امتنعت وزارة الكهرباء من إصلاح عطب أصاب شبكة التوصيل الكهربائية في منطقة عراد. واستمر العطل من ١٦ حتى ١٩ ديسمبر. وبرغم اتصال المواطنين بالوزارة للمطالبة بإصلاح العطب فقد رفض المسؤولون طلبهم على مدى ثلاثة أيام متواصلة. واعتبر المواطنون ذلك "دية" من الأمير في عيد جلوسه.

وعلى صعيد آخر وقع بعض المواطنين عريضة تشجب العدوان الأخير على العراق، وتدعو الولايات المتحدة إلى "الإنصات بانتباه لأصوات الرأي الشعبي العام الخليجي والعربي والإسلامي والعالمي." وسلمت الرسالة الاحتجاجية إلى سفير الولايات المتحدة لدى البحرين، وكان من بين الموقعين عليها الدكتور عبد اللطيف المحمود، إبراهيم محمد حسن، جاسم محمد عبد الرحمن، حسين قاسم، تقي الزيرة، إبراهيم كمال الدين، محمد جابر صباح وغيرهم. وفي الوقت نفسه ذكرت وكالة أنباء رويترز أن السفارة الأمريكية في البحرين قامت بإخلاء موظفيها بعد استلامها تديدا بتفجيرها من شخص غير معروف، ولكن بعد تفتيش المبنى لم يعثر على شيء. وكان أحد مذيعي الأخبار قد أجهش بالبكاء عندما كان يقرأ أخبار القصف الصاروخي للعراق.

٢٣ ديسمبر

شعرت الأوساط المالية في المنامة في الأيام القليلة الماضية بالمزيد من القلق في اثر قرار عدد من المؤسسات الاقتصادية الدولية بالانسحاب من البلاد . فقد أعلنت كل من شركة الخدمات المالية الدولية وشركة ديجيتال أنهما أغلقتا مكاتبهما في البحرين . وعلم أن بنك تشيس مانهاتن (فرع البحرين) ، قد قلص عملياته في البلاد ضمن خطة لوقف كل عملياته وإبقاء مكتبه كمكتب تمثيلي فقط بدون أنشطة مصرفية . وجاءت هذه التطورات في ظل أجواء اقتصادية وسياسية مضطربة في البلاد أدت إلى انسحاب عدد من الشركات العالمية من المنامة. وحول بعض هذه الشركات أعماله إلى دبي التي أصبحت تحل محل البحرين كمركز تجاري متقدم في الخليج . ويشعر

المواطنون بالحزن لهذه التطورات التي توجه أصابع اللوم بشأنها إلى رئيس الوزراء الذي أزعجت سياساته المالية والسياسية قطاع المستثمرين الأجانب في البلاد . فهو وعائلته يتصرفون مع عالم التجارة والاقتصاد خارج إطار القانون والدستور ويمارسون أبشع أشكال الفساد في هذين المجالين.

وعلى صعيد آخر استمرت الاعتقالات التعسفية في أنحاء البلاد في الأيام الأخيرة. فقد اعتقل من منطقة عراد الشاب علي عبد الله المطوع، ٢٠، وأعيد اعتقال عدد من المواطنين بعد الإفراج عنهم. ومن هؤلاء: عيسى هلال عبد الله، ٣٠، وعبد الله محمد أحمد، ٣٨، وكلاهما من منطقة المقشاع وكانا قد أفرج عنهما قبل شهرين بعد أن قضى ثلاث سنوات في السجن دفع كل منهما ضريبة قدرها ٥٠٠ دينار (حوالي ١٤٠٠ دولار) لرئيس الوزراء . واستدعيا إلى مركز التعذيب قبل أسبوعين ولم يرجعا. أما الشاب مهدي صالح عبد الكريم، ٢٤، من أهالي منطقة النعيم فقد افرج عنه الشهر الماضي بعد اعتقال دام ٢٨ شهرا . وفي الأسبوع الماضي تم استدعاؤه من قبل جهاز التعذيب الذي أمر محكمة أمن الدولة بسجنه لمدة عامين آخرين . وكان قد قضى في السجن فترة تتجاوز مدة الحكم الذي أصدرته المحكمة، ومع ذلك فقد سجن مجددا. وكان عدد من الأطفال قداعتقلوا قبل عشرة أيام من منطقة كرزكان وهم: جعفر حسن ملا علي، ١٣، أحمد ملا حسين الفردان، ١٣، علي ملا حسين الفردان، ٢٠، قاسم محمد عبد الكريم، ١٧ . وفي ١٥ ديسمبر اعتقل الطفل عمار محمد حسن، ١٣. وتشهد تلك المنطقة كتابة شعارات على نطاق واسع، ويتهم المعتقلون عادة بتهديد أمن الدولة والتعاون مع دول أجنبية لأنهم يكتبون شعارات تطالب بإعادة العمل بالدستور.

وعلم كذلك أن محكمة أمن الدولة السيئة الصيت أصبحت تنتهج أساليب جديدة في إصدار الأحكام. فهي لا تصدرها دفعة واحدة بل تصدر أحكامها على بعض المواطنين على دفعات، لكي لا يبدو الحكم وحشيا. فتصدر حكما بسجن شخص خمسة عشر عاما وبعد أسبوع تصدر حكما آخر بسجنه عشرين عاما وهكذا . ففي الأسبوع الماضي أصدرت تلك المحكمة حكما بسجن المواطن الأستاذ محمد عبد علي جاسم، خمسة عشر عاما بتهم ملفقة، وفي الشهر الماضي أصدرت حكما بسجنه عشرة أعوام، لتصبح فترة الحكم الكلية على هذا الشاب ربع قرن كاملة . وهناك في مراكز التعذيب الخليفية من يقضي عامه الثامن عشر وراء القضبان مثل السيد جعفر

العلوي.

ويسود المواطنين هذه الأيام شعور بأن رئيس الوزراء وبطانته في جهاز التعذيب أصبحوا يتصرفون بأساليب خارج ما يمكن لشخص أن يتصوره، وأصبحوا يمارسون اوسخ الأساليب المخابراتية تجاه العناصر الوطنية الفاعلة . فقد حاولوا تشويه سمعة المحامي البطل الأستاذ عبد الله هاشم، ولكنهم فشلوا تماما في خطتهم . وكانوا يريدون الانتقام منه بعد مشاركته في برنامج "أكثر من رأي" الذي بثته قناة "الجزيرة" القطرية قبل أسبوعين حول مجلس التعاونالخليجي، فأعد جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت إشراف إيان هندرسون، مسرحية تستدف إسقاط المحامي اجتماعيا، واعتقلته . ولكن أحدا من المواطنين لم يصدق المسرحية بل استسخفت تماما كما استسخفت كل مسرحيات جهاز التعذيب السابقة . وقدم إلى المحاكمة على ضوئها، ولكن القاضي اعترف أن القضية كلها مختلقة واسقط في يده و لم يكن أمامه سوى تبرئة المحامي عبد الله هاشم من كل التهم المنسوبة إليه . ولكن المحامي رد عليه بقوة قائلا: "ما فائدة هذه البراءة بعد أن لوثتم سمعتي؟ .

ولكن الجريمة الأخطر هي حالة التعذيب التي يمر بها الشيخ الجمري منذ بضعة أسابيع. وتهدف هذه الجريمة لإجبار الشيخ على تقديم تنازلات في مقابل إطلاق سراحه خصوصا أنه بعد أربعة أسابيع سوف يكمل ثلاث سنوات وراء القضبان، وأنه وفقا لقانون أمن الدولة، المرفوض أصلا، يجب إخلاء سبيله . ولكن رئيس الوزراء لا يريد الإفراج عنه إلا بشروط يرفضها الشيخ جملة وتفصيلا. وقد تم استغلال أحد أقرباء الشيخ لممارسة الضغط النفسي عليه، وهو دور هابط لن يغفر الشعب لمن يقوم بها. ولا يزال الشيخ مصرا على رفض إرهاب السلطة بحقه قائلا: "السجن أحب ألي ما يدعونني إليه"، ويشعر أن إرهاب السلطة قد يؤدي إلى استشهاده . ويحمل شعب البحرين رئيس الوزراء وجلاديه وخصوصا عادل فليفل وتوماس برايان وإيان هندرسون مسؤولية أي أذى يلحق بالشيخ الجمري.

٢٤ ديسمبر

منيت خطة جهاز التعذيب الحكومي، لاغتيال شخصية المحامي الوطني عبد الله عبد الرحمن هاشم، بالفشل الذريع، وشعر محمد الذوادي، مدير التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية، بخيبة أمل كبيرة. فبالرغم من جهوده المتواصلة لتزوير قضية أخلاقية ضد

المحامي بما في ذلك الاعتداء على منزله واعتقاله وإهانة والدته وعائلته، فقد رفضت محكمة الاستئناف النظر في الموضوع لأنه لا توجد أية قضية موجهة ضد المحامي فأطلقت سراحه بعد توقيف دام ٤٨ ساعة . وشعر وزير الداخلية الذي يشعر بفشله الكامل في احتواء الأزمة السياسية المتفاقمة في البلاد بحرجكبير خصوصا بين أفراد عائلته الحاكمة. وتعالت الأصوات من كل مكان بوقف الاعتداءات على منازل الآمنين وترويعهم بعد أن تعمق الشعور في نفوس المواطنين بأن أجهزة القمع والتعذيب هي المسؤولة عن زعزعة أمن أبناء البحرين باعتداءاتهم المتواصلة بدون حدود على المنازل في كافة أنحاء البلاد.

وإمعانا في إحراج آل خليفة فقد نشر المواطنون الذين فصلوا بشكل تعسفي من أعمالهم بشركة البحرين لسحب الألومنيوم (بلكسكو) إعلانا في جريدة " أخبار الخليج" يوم أمس حمل شكرا وتقديرا للمحامي عبد الله هاشم . وجاء في الإعلان ما يلي: "العمال المفصولون من شركة (بلكسكو) /شكر وتقدير / نتقدم نحن العمال المفصولين من شركة البحرين لسحب الألمنيوم (بلكسكو) بخالص الشكر والامتنان للأستاذ المحامي عبد الله عبد الرحمن هاشم على ما قام به من جهود مخلصة أثناء مراحل التفاوض مع الشركة بغية التوصل إلى ما يرفع قدرا من المعاناة المعيشية التي لحقت بنا. كما نؤكد اعتزازنا وتقديرنا لموقفه الإنساني واحترامنا وثقتنا الدائمة به." ودفع العمال قيمة نشر الإعلان من التبرعات التي قاموا بجمعها . وحسب بعض المصادر فقد وجه عتاب ولوم شديدين لهلال الشايجي، رئيس تحرير الجريدة لنشر الإعلان، وقد يفصل عن عمله خصوصا أن وزير الداخلية شخصيا شعر أن الإعلان موجه ضده وضد جهاز التعذيب الذي يديره . كما أن الذوادي مستاء جدا مما حدث. وكان المحامي عبد الله هاشم قد شارك قبل أكثر من أسبوعين في برنامج بثته محطة "الجزيرة" لقطرية حول مجلس التعاون، وذهب إلى الدوحة بدون اخذ تصريح من وزارة الداخلية. وحسب المفاهيم الخليفية فإن مشاركته في البرنامج يعتبر "تهديدا لأمن الدولة ، وتخابرا مع دولة أجنبية، وانتماء لمنظمة تعمل لتقويض الحكم الخليفي بالقوة".

لكن فشل مسرحية الذوادي لم يمنع جهاز التعذيب من إصدار أوامره إلى محكمة أمن الدولة بإصدار أحكام على عدد من أبناء االبحرين. فبعد الأحكام التي صدرت في الأيام القليلة الماضية سوف تعقد المحكمة جلسة لمحاكمة أربعة شبابهم : عبد الرسول عبد الله أحمد الشايب، حميد أمد الحمران، أحمد عيسى مرزوق المرزوق (وهم من

منطقة الدرز) ، توفيق أحمد المحروس من المنامة . أما التهم الموجهة لهم فهي المشلوكة في الحركة الدستورية التي تطالب بإعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب مجلس وطني. وحسب بعض المصادر فإن آل خليفة قرروا الإسراع بالمحاكمات تحت ضغوط خارجية لمنع صدور قرارات دولية تشجب سياساتهم الإرهابية في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان في شهر مارس المقبل . وقد يبدأون بإطلاق سراح بعض المعتقلين في الأيام أو الأسابيع المقبلة بعد أن أرغموا على ذلك تحت ضغط بعض الحكومات الصديقة لهم والمنظمات الحقوقية الدولية . وقد قضى مئات المواطنين عدة سنوات في المعتقلات بدون تهمة أو محاكمة.. وحتى الذين وجهت لهم تهم فقد حوكموا أمام محكمة أمن الدولة السيئة الصيت التي شجبتها المنظمات الحقوقية الدولية والجهات الحقوقية والقضائية في العالم بسبب افتقارها لأبسط مقومات المحاكمة العادلة . فهي تعقد جلساتها بصورة سرية ولا تسمح لعائلات المتهمين بحضور جلساتها وتعتمد على الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب كأدلة ضد المتهمين، ولا تسمح لهم باستئناف أحكامها. وقد نجحت المعارضة، بفضل الله، في إرغام آل خليفة على البدء بإطلاق سراح المعتقلينحيث استطاعت كشف جرائم السلطة للجهات المسؤولة في العالم، ونجحت في استصدار قرار يدين آل خليفة في العام الماضي من الأمم المتحدة، وسوف تستمر في ذلك بعون الله. وقالت مصادر المعارضة أنها سوف تركز في الفترة المقبلة على ثلاثة جوانب : إسقاط محكمة أمن الدولة وقانون أمن الدولة، إرغام آل خليفة على التوقيع على العهدين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ التزاماتهم التي قدموها للأمم المتحدة والتي تعهدوا بموجبها بالسماح لوفد من مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي بزيارة البلاد. ويتوقع أن يقوم الوفد بهذه الزيارة في غضون الشهور الثلاثة المقبلة، ولذلك فقد يرغم آل خليفة على اتخاذ إجراءات لتضليل الوفد منها إطلاق سراح أغلب المعتقلين غير المحكومين خصوصا الذين قضوا فترات طويلة في غرف التعذيب بدون تهمة أو محاكمة . وأهابت المعارضة بشعب البحرين فهم الإفراجات على حقيقتها من حيث الدوافع والأهداف، وأنها لا تعكس تغيرا في عقلية آل خليفة تجاه أبناء البحرين، وأنها ليست منحا أميرية. ويرفض الشعب أية منحة من هذا النوع ويطالب بأن ينال حقوقه حسب ما كفله دستور البلاد.

٢٩ ديسمبر

استمر المواطنون في التعبير عن مواقفهم وآرائهم عبر ما توفره جدران البلاد من صحافة حرة خارجة عن هيمنة وزارتي الداخلية والإعلام . فعند المدخل الجنوبي من منطقة القرية كانت الحيطان تتكلم بما خطته أيدي أبطال الانتفاضة من مطالب عادلة. وشهدت منطقة الدراز كذلك كتابات قوية على جدران المنازل المطلة على شارع البديع بالقرب من بنك البحرين الوطني. أما الكتابات التي شوهدت يوم أمس الأول بمنطقة بني جمرة فلم تستمر طويلا حيث ما لبثت أن مسحت من قبل قوات الشغب الأجنبية.

وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات التعسفية في الأيام القليلة الماضية . فقد اعتقل الشاب فاضل عباس، ١٧، من منطقة كرزكان بالقرب من السوق وضرب أمام والده وأمر أن ينظف الشارع من آثار حريق في إطار سيارة قبل أن يطلق سراحه. وفي منطقة السهلة اعتدت قوات الشغب الأجنبية على منزل أحد المواطنين واعتقله في الساعات الأولى من يوم السبت الماضي (٢٦ ديسمبر).

هذا الكتاب

تدخل الانتفاضة الشعبية عامها الخامس، والعالم يحتفل بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الانسان، فيتفاعل الحدث الداخلي بالذكرى الدولية، فيزداد التضامن العالمي مع نضال شعبنا من أجل الديمقراطية، في ذات الوقت الذي تدخل مخططات النظام مرحلة جديدة، أكثر خطورة، عندما بدأت مسلسل التجنيس الذي أراد النظام به تغيير التركيبة الديمغرافية.

وعبرت كثرة من منظمات حقوق الانسان عن تضامنها مع نضال شعبنا (منظمة العفو الدولية، الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، المنظمة الدولية للحقوقيين، هيومن رايتس ووتش، المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، منظمة الحرية، هيئة القضاء الدولية، بن انترناشنال، جمعية المحامين البريطانية)، وكانت اجتماعات اللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة والمنعقدة في جنيف، مناسبة لتضامن أكثر من ٣٠ منظمة غير حكومية من مختلف القارات، مع نضال شعبنا.

وتم اعتبار ذلك العام عاماً تضامناً الشيخ عبدالامير الجمري واخوانه، حيث انهالت برقيات الاحتجاج على الحكم، وتزايدت برقيات التأييد لصمود الشيخ الجمري واخوانه وشعبه.

وانتكست الدبلوماسية الخليفية عندما وافقت حكومة العمال البريطانية على منح العلماء الثلاثة الذين ابعدوا عن ديارهم، حق اللجوء السياسي.

واعلنت حكومة البحرين التزامها بالتوقيع على الإتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب ، ودعوة لجنة العمل حول الاعتقال التعسفي لزيارة البحرين،كما وجدت ضرورة إخفاء المرتزق هندرسون في الظل، وتعيين أحد افراد الاسرة مكانه.